مشير محمد عبد الغنى الجمسى

مذكرات الجمسى
حرب أكتوبر ١٩٧٣



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٨

مذكرات الجمسي

حرب أكتوبر ١٩٧٣

الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م)

(الطبعة الثانية) (١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م)

إهداء

إلى أبنائى «مدحت» و «ماجدة» و «مها» ...

إلى الجيل الجديد الذى سيتحمل المسئولية من بعدنا ، فى وجه مصاعب ومواقف بالغة التعقيد ، عسى أن تساهم هذه الشهادة فى إنارة الطريق إلى مستقبل أفضل ..

« الجمسى »

هذا الكتاب : لماذا ؟

خمسة أعوام مضت من أكتوبر ١٩٧٣ حتى أكتوبر ١٩٧٨ ، وقعت فيها أحداث جسام تركت أثرها على مصر والوطن العربى ، وما زالت تؤثر فيه .

ففى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كنت فى مركز عمليات القوات المسلحة أرتدى لبس الميدان حيث بدأت الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل ، وكنت أقوم بعملى فيها « رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة » : هذه الحرب التى اشتركت فيها امتداد لحروب سابقة فى الصراع العربى الإسرائيلى .

وبعد خمس سنوات بالضبط – يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٨ – انتهت خدمتى بالقوات المسلحة كقائد عام لها ، وانتهى عملى العام بالدولة كنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج الحربى . وكنت فى منزلى فى ذلك اليوم مرتدياً ملابسى المدنية ، أشاهد على شاشة التليفزيون العرض العسكرى الذى يقام سنوياً احتفالاً بالنصر فى تلك الحرب .

بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر والعرب بحرب أكتوبر ١٩٧٣ التى هزت منطقة الشرق الأوسط هزاً عنيفاً ، وقلبت الموازين السياسية والعسكرية والاقتصادية فى المنطقة . وعلى إثرها حدث فض الاشتباك الأول على الجبهتين المصرية والسورية ، ثم فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية ، وأعيد فتح قناة السويس للملاحة ، وألغيت معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .

وقام الرئيس الراحل السادات بزيارة القدس فى أواخر عام ١٩٧٧ التى أطلق عليها « مبادرة السلام » . وبعد مفاوضات سياسية وعسكرية بين مصر وإسرائيل وصلت إلى طريق مسدود ، وقع الرئيس السادات « اتفاقية كامب ديفيد » بين مصر وإسرائيل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر من العام التالى ١٩٧٨ .

وكان رأى الرئيس السادات ، كما أبداه لى بعد أسبوعين من توقيع هذه الاتفاقية ، أن مصر تمر بمرحلة جديدة تتطلب تغييراً شاملاً فى مؤسسات وأجهزة الدولة . ولذلك قرر تغيير الوزارة حينئذ – وزارة ممدوح سالم التى كنت نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية فيها – بوزارة أخرى ، واختيار رئيس جديد لمجلس الشعب ، وتغيير القيادة العسكرية – القائد العام ورئيس أركان حرب القوات المسلحة – وإطلاق اسم وزارة الدفاع على وزارة الحربية . كما تتطلب المرحلة الجديدة إجراء مفاوضات مع إسرائيل لوضع اتفاقية كامب ديفيد موضع التنفيذ فى صورة معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .



عندما تركت خدمة القوات المسلحة فى أكتوبر ١٩٧٨ ، كان قد مضى على الصراع العربى الإسرائيلى ثلاثون عاماً (١٩٤٨ – ١٩٧٨) دار خلالها أربع حروب ، هى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وحرب يونيو ١٩٦٧ التى تلاها ست سنوات عجاف تخللتها حرب الاستنزاف ، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهى حروب عاصرتها واشتركت فيها عدا الأولى حيث كنت فى بعثة تدريبية خارج الجمهورية عند نشوبها .

وإذا كانت الحروب التى دارت بين إسرائيل والعرب تجذب الناس بأحداثها ونتائجها المباشرة ، إلا إنى كنت أشعر دائماً أننا – نحن العرب – لا نتعمق فى دراسة جذور الصراع العربى الإسرائيلى ، ولا نعطى الأهمية الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط وما نفذته من أعمال فى جميع المجالات ، حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين ، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم . وبذلك يمكننا – نحن العرب – أن نتصور ونتوقع ما يخبئه المستقبل لهذه المنطقة من العالم ، وما ننتظره من نتائج لهذا الصراع ، وكيف نستعد لمواجهته فى إطار الصراع الدولى الذى يشكل فيه الشرق الأوسط دوراً بارزاً .

لقد اعتمدت الصهيونية العالمية على « القوة المسلحة » لإنشاء الدولة . فقد أنشأت فى وقت مبكر جداً فى فلسطين أول منظمة عسكرية سميت « الحارس » ، فكانت هى نواة الجيش الإسرائيلى الذى أعلن تكوينه ووجوده فور إنشاء الدولة .

وكان شعار بن جوريون الذى اطلقه حينئذ « بالدم والنار سقطت اليهودية ، وبالدم والنار تعود من جديد » . وكان ذلك تأكيداً لقرار من الصهيونية العالمية يقضى بأن « الحرب هى الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة » .

ولما كان إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ليس هدفاً فى حد ذاته ، بل هو مرحلة للتوسع على حساب الأرض العربية والسيطرة عليها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، فقد أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية لها الدور الأقوى والأهم ومصدر الخطر الرئيسى على الدول العربية . وكما قال بن جوريون – منشىء الدولة – تعبيراً عن هدف الصهيونية من إنشائها :

« دولة إسرائيل هى مجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الكبرى التى تسعى إلى تحقيق ذاتها ، بحيث لا تشكل هذه الدولة هدفاً فى حد ذاته بل وسيلة إلى غاية نهائية . ومن ثم فهى ليست تجسيداً كافياً للرؤية الصهيونية الأصيلة » .



وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ بنتائجها الأليمة للعرب ، وأصبح بن جوريون – نبى إسرائيل المسلح – أكثر وضوحاً فى التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع الذى تهدف إليه إسرائيل ، عندما قال : « يجب أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساساً للاستيطان وواقعاً يجبر العرب على الرضوخ والانحناء له » .

وإلى أى مدى يتم التوسع ، وأين حدود إسرائيل ، رد قائلاً :

« حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها » .

ويتضح لنا من النظرة الفاحصة للجولات الثلاث الأولى (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧) أن إسرائيل تستعد دائما للحرب ، وتحشد وتعبىء كل القدرات العسكرية والسياسية والمعنوية لخوضها . بينما نجد أنفسنا – نحن العرب – نفتت جهودنا وقدراتنا وإمكانياتنا الضخمة لاعتبارات سياسية خانقة تضع القيود على هذه الجهود والامكانيات .

وهكذا استولت إسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض عربية فلسطينية بزيادة قدرها ٥٠٪ على نصيبها فى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فى نوفمبر من العام السابق .

وهكذا انتزعت لنفسها ، نتيجة لاشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، حق الملاحة البحرية فى خليج العقبة .

وهكذا توسعت عام ١٩٦٧ على حساب الأرض العربية باحتلال سيناء والمرتفعات السورية (الجولان) والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزه ، لفرض الأمر الواقع - بالقوة العسكرية - على العرب دعماً لمصادر القوى الأخرى . وما زالت تفرض الأمر الواقع على الجولان والضفة الغربية والقطاع بالقوة برغم مرور أكثر من عشرين عاماً على احتلالها .

ولكل حرب من هذه الحروب الثلاث ظروفها السياسية وأهدافها الاستراتيجية ونتائجها فى إطار صراع القوتين العظميين فى الشرق الأوسط . إلا أن المقارنة بين قدرات الخصمين المتحاربين - العرب وإسرائيل - لا تعكس من الناحية العسكرية تلك الصورة التى انتهت إليها هذه الجولات الثلاث ، وكانت القوة العسكرية للطرفين المتحاربين هى العامل الحاسم فيما وصلت إليه حالة العرب السيئة فى الجولة الثالثة فى يونيو ١٩٦٧ .



ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فكانت حرباً مختلفة تماماً عن الحروب الثلاث السابقة لها ، بعد أن تعمقنا فى معرفة العدو الإسرائيلى لتحديد مصادر قوته ومواطن ضعفه تحديداً دقيقاً مهّد لنا الطريق فى الصراع العسكرى الدائم والمستمر بين العرب وإسرائيل .

لقد خاضت قواتنا المسلحة حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد نفس العدو ، واختلفت النتيجة اختلافاً واضحاً بين الهزيمة والنصر . وأغلب الرجال الذين اشتركوا فى حرب يونيو هم أنفسهم الذين اشتركوا فى حرب أكتوبر بفاصل زمنى حوالى ست سنوات ، وهى فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن يقال أن جيلاً حل محل جيل . فضلاً عن ذلك فإن الموقف العسكرى الاستراتيجى فى أكتوبر ١٩٧٣ كان أصعب من الموقف فى حرب يونيو . وبرغم ذلك عبرت قواتنا الهزيمة ، وحققت النصر العسكرى فى ظروف سياسية أعقد مما كانت فى يونيو .

ومن الملفت للنظر أيضاً أن إسرائيل انتصرت فى حرب يونيو من حدود اعتبرتها غير آمنة ، وانتصرنا عليها - نحن العرب - فى حرب أكتوبر من حدود اعتبرتها آمنة .

ومن هنا اتجه تفكيرى إلى أن أكتب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة موضوعية ، أروى فيها ما حدث - بايجابياته وسلبياته - عسى أن يكون فيها فائدة لجيل قادم ، سيتحمل المسئولية من بعدنا ، فى وجه مصاعب ومواقف بالغة التعقيد . فصراع القوى الكبرى لن يهدأ فى هذه المنطقة ، والصراع العربى الإسرائيلى لن يتوقف .



كتبت - بعد أن تركت الخدمة العسكرية والعمل العام - عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ووقع اختيارى على أن تكون تحت إسم « خواطر مقاتل ساهم فى حرب أكتوبر » ، حتى يكون واضحاً للقارىء أنى لا أكتب التاريخ العسكرى لهذه الحرب من جهة ، وأن تكون هذه الخواطر سرداً عاماً لما حدث فى الحرب وما جرى بعدها ، للخروج بالدروس المستفادة دون الدخول فى تفصيلات وتكتيكات المعارك التى لا تهم إلا العسكريين المحترفين فقط .

ووجدت أن الكتابة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحدها لا تفى بالغرض المنشود ، إلا إذا كتبت أيضاً عن حرب يونيو ١٩٦٧ ، لأنهما حربان لهما اتصال وثيق ببعضهما فى مرحلة واحدة من مراحل الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل ، وفى مرحلة واحدة من مراحل الصراع السياسى بين القوتين العظميين فى الشرق الأوسط . وهنا لا بد أن أسجل أن كل ما حدث فى حرب يونيو ، كان له انعكاس فى العمل العسكرى فى حرب أكتوبر ، بل إن دروس حرب يونيو ١٩٦٧ كانت إحدى دعائم الاستراتيجية المصرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولم يكن من الممكن أن أتجاهل تلك الفترة بين الحربين ، التى لم تفقد مصر فيها إرادة القتال ، وخاضت قواتنا المسلحة سلسلة من المعارك ضد العدو الإسرائيلى تصاعدت إلى حرب استنزاف ، والتى كانت تمهيداً مطلوباً وضرورياً قبل حرب أكتوبر .

احتفظت بما كتبت ، إلى أن يأتى الوقت المناسب لنشره فى مصر فى ظل القوانين التى أصدرتها الدولة فى هذا الخصوص .



ومرت سنوات ... قرأت فيها مذكرات سياسية وعسكرية ومقالات ودراسات صدرت عن حرب أكتوبر وحرب يونيو خارج مصر - وهو كثير - وفى داخل مصر - وهو قليل - وشد انتباهى أن وجهة النظر المعادية أصبحت هى المرجع الرئيسى للكتّاب والباحثين والمؤرخين . كما أن بعض ما كتب هنا وهناك لا يتسم بالموضوعية أو الدقة أحياناً لسبب أو آخر ، الأمر الذى أعطى انطباعاً ليس صحيحاً عما حدث فى حرب أكتوبر .

وأتيحت لى فرصة حضور ندوة فى جامعة المنوفية عن « الإنسان المصرى وحرب أكتوبر » كنت واحداً من ثلاثة تحدثوا فيها ، ثم كان لى - عن حرب أكتوبر - لقاء مع أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية فى ناديهم ، ثم لقاء ثالث مع رجال الصحافة فى مصر فى نقابة الصحفيين . وأخيراً كان لى لقاء رابع فى دولة قطر بدعوة من نادى الجسرة الثقافى ، وكان موضوعه « حرب أكتوبر فى الميزان الاستراتيجى العربى » . وخرجت من هذه الندوات واللقاءات الأربعة بمجموعة من الأسئلة والتساؤلات عن حرب أكتوبر - عسكرياً وسياسياً - تحتاج إلى شرح وتوضيح لجيل جديد من حقه أن يعرف الحقائق التى تنير له طريق المستقبل .

ولفت نظرى ، خلال هذه اللقاءات ، أن ما كتب عن حرب أكتوبر خارج مصر ، موجود بين أيدى الكثيرين داخل مصر ، تأثروا بما كتب فيها أو يريدون استيضاح ما جاء بها من معلومات ، وكنت سعيداً بهذه الظاهرة .

وامتد تأثير ما نشر فى الخارج عن حرب أكتوبر إلى دراسات علمية تجرى فى الجامعات هناك . فقد شاءت الظروف أن يحضر للقاهرة إثنان من الدارسين بجامعات أمريكية أحدهما باكستانى والآخر أمريكى للاستماع إلى وجهة النظر المصرية عن حرب أكتوبر - ما جرى فيها وما حدث بعدها - بعد أن حصلا على المعلومات من الجانب الإسرائيلى عن طريق مذكرات قادتهم - وهى كثيرة - والكتب التى نشرت هناك أو المقابلات التى تمت معهم . وكان لقائى مع الدارس الباكستانى موضوعياً وعلمياً استغرق

حوالى ثلاث ساعات لتغطية وتصحيح جوانب موضوع بحثه بعد أن قرأ عن الموقف المصرى والعربى فى هذه الحرب من المراجع الإسرائيلية ومقابلة القادة الإسرائيليين .



تحفظت كثيراً وتأخرت طويلاً قبل نشر هذا الكتاب برغم مرور واحد وعشرين عاماً على حرب يونيو ١٩٦٧ وستة عشر عاماً على حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إلى أن وجّه لى الكاتب الكبير الأستاذ حلمى سلام رسالة على صفحات مجلة آخر ساعة بعنوان (رسالة إلى المشير الجمسى – السكوت ليس دائماً من ذهب) جاء فيها :

« يبدو أنك مؤمن إيماناً شديداً بالمثل القائل : إذا كان الكلام من فضة ، فالسكوت من ذهب ... وعلى مدى تلك السنوات تكلم عن هده الحرب – حرب أكتوبر – من يعرف ومن لا يعرف ... من عاش الحرب يوماً بيوم واكتوى بنارها ولظاها ، ومن كان بين المتفرجين عليها .. كل هؤلاء تكلموا عن تلك الحرب إلا أنت ..

إن الشىء الذى لا يجوز أن تسقطه من حسابك ، هو أنك لا تملك حق الزهد فى الكلام .. ذلك أن الكلام عن مسار وأسرار هذه الحرب المجيدة التى هزمنا بها الهزيمة ، ورفعنا بها الرايات بعد تنكيسها ، وأحيينا بها الأنفس بعد مواتها ، إنما هو حق للتاريخ عليك ... مثلما هو حق للجيل الذى عاش هذه الحرب ، ولكل الأجيال القادمة على الطريق من بعده .

وبقى أن تقول لنا أنت – بالأمانة كلها – كيف حدث ذلك ، وكيف جاء أبناء مصر بهذا النصر من وراء الأهوال » .

واستقر رأيى على أن أختصر ما كتبت ، للتركيز على الأحداث التى عاصرتها وعايشتها . ومن هنا كانت البداية الضرورية هى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وخصصت لها الباب الأول شرحت فيه كيف تم استدراج مصر لهذه الحرب فى وقت لم نكن على استعداد لها . وكانت مغامرة ومؤامرة .. انتهت بهزيمة أليمة لمصر والعرب .

ثم أعيد البناء ، ودخلت قواتنا عدة معارك تصاعدت إلى حرب استنزاف ، وانتهت بحالة اللاسلم واللاحرب ، ووصلنا إلى طريق مسدود لايجاد حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط . وخصصت لهذه الفترة الباب الثانى .

ثم فرضت الحرب حتميتها ، فجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وخصصت لها الباب الثالث؛ مشتملاً على عدة فصول تغطى مراحلها - تخطيطاً وتنفيذاً - ويوميات الحرب أثناء إدارة العمليات العسكرية منذ البداية يوم ٦ أكتوبر حتى توقف القتال فى الثامن والعشرين من أكتوبر .

وبدأت السياسة تلعب دورها استغلالاً لنتائج الحرب . وظهر الدكتور هنرى كسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى ووزير الخارجية الأمريكية على مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية . واتبع سياسته المشهورة ، سياسة الخطوة خطوة ، فكان فض الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية الذى تمبمباحثات الكيلو ١٠١ على طريق مصر السويس الصحراوى . وتلا ذلك فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية على جبهة الجولان . وخصصت لذلك الباب الرابع ، حيث كنت رئيس الوفد العسكرى المصرى فى مباحثات الكيلو ١٠١ .

وحدثت زيارة القدس التى قام بها الرئيس الراحل السادات فى أواخر عام ١٩٧٧ واستتبع ذلك إجراء مفاوضات سياسية فى القدس اشترك فيها وزيرا خارجية مصر وإسرائيل ، ومفاوضات عسكرية فى القاهرة اشتركت فيها بصفتى وزيراً للحربية مع وزير الدفاع الإسرائيلى . وهى المفاوضات التى استغرقت عدة شهور وصلت - سياسياً وعسكرياً - إلى طريق مسدود وتوقفت . وخصصت للمفاوضات العسكرية الباب الخامس .

وأخيراً تمت مفاوضات « كامب ديفيد » فى سبتمبر ١٩٧٨ على مستوى رؤساء مصر وإسرائيل وأمريكا ، انتهت فى الولايات المتحدة بتوقيع « اتفاقية كامب ديفيد » بين الرئيس الراحل السادات ورئيس وزراء إسرائيل بيجن ، وكان الرئيس الأمريكى كارتر شاهداً عليها . ونظراً لأنى لم أشترك فيها ، لذلك لم أكتب عنها فى هذا الكتاب .

وفى أعقابها مباشرة ، دخلت مصر مرحلة جديدة استدعت تغييراً شاملاً فى مؤسسات وأجهزة الدولة - حسب رأى وقرار السادات - فانتهت خدمتى بالقوات

المسلحة والعمل العام بالدولة بالاستقالة بناء على طلبى . وخصصت لهذا الجزء الباب السادس .



إنى أعلم تماما أن الحرب هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، كما أننى على اقتناع بأن السياسة لها رجالها ، وهم القادرون على شرح سياسة مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ وما بعدها حتى ١٩٧٨ أفضل منى .

لذلك التزمت أن يكون للجانب العسكرى الأسبقية والأهمية فيما أكتب ، وأن يكون للجانب السياسى قدر محدود لتوضيح ارتباطه أو تأثيره على العمل العسكرى أو العكس .

وحاولت بقدر ما استطعت أن يكون هذا الكتاب لمعالجة الموضوع العسكرى على المستوى الاستراتيجى وليس المستوى التكتيكى الذى يهم العسكريين فقط .

وأرجو أن يكون واضحاً ، أن كل ما جاء فى هذا الكتاب يعبِّر عن وجهة نظرى الشخصية ، ولا يعبِّر عن الرأى الرسمى للدولة أو القوات المسلحة المصرية .

وبكل الأمانة ، لا أهدف من هذا الكتاب تأييداً أو نقداً لهذا أو ذاك ، ولكنه شهادة قد تصلح لتكون أمام المتخصصين فى كتابة التاريخ .

وهى شهادة أقدمها لصالح مصر فقط ، عسى أن تنير الطريق إلى مستقبل أفضل .

والله ولى التوفيق ؟

القاهرة ١٩٨٩

مشير محمد عبد الغنى الجمسى
(رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة
أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ برتبة لواء)

الباب الأول

حرب يونيو ١٩٦٧

« لم يكن يخامرني شك في أن هذه القوات كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ، ولم تكن أبداً من أسبابها »

أنور السادات

١ – جذور حرب يونيو ٦٧

لقد كنت ضمن القوات المسلحة فى سيناء فى مايو ١٩٦٧ ، وعدنا منها فى يونيو ، شاهدت خلالها أحداثاً سريعة متتالية . بدأت الأحداث بمعلومات غير صحيحة عن حشد للقوات الإسرائيلية على الحدود السورية للاعتداء عليها ، ترتب عليها عمل مظاهرة عسكرية فى مصر ، تحولت إلى حرب حقيقية لم تكن مصر والدول العربية جاهزة لخوضها بينما كانت إسرائيل على استعداد لها .

اشتملت هذة الأحداث على التقديرات السياسية والعسكرية الخاطئة ، والمغامرات السياسية غير المحسوبة ، والمؤامرات المخططة لاستدراج مصر والأردن وسوريا للحرب وإيقاع الهزيمة بها . وانتهت حرب يونيو ١٩٦٧ باستيلاء إسرائيل على سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة والمرتفعات السورية (الجولان) ، ' تشهاد آلاف الرجال على أرض المعارك .

كان من الضرورى أن تكون الدروس المستفادة من هذه الحـ م أعيننا باستمرار « دون[1] أن نستسلم للحرب النفسية التى شنت علينا بمئات الحسب والمقالات فى محاولة أن تجعل للهزيمة أبعاداً أكثر من حقيقتها ، أى أن تثبت أن أسباب الهزيمة أبدية وأزلية وكامنة فى طبيعة شعبنا وقدراته . كما أنه من ناحية أخرى لا يجوز مطلقاً محاولة التقليل من العوامل التى قادت إلى الهزيمة ، ولا الاعتذار عنها بأى شكل من الأشكال . هناك منطقة وسط بين تعذيب النفس وبين دفن الرأس فى الرمال ، هى المنطقة التى

(١) أحمد بهاء الدين – وتحطمت الأسطورة عند الظهر .

يجب أن نقف فيها ونستخرج منها الدروس الصحيحة التى يتعلمها شبابنا وأبناؤنا . بهذه السلسلة المتصلة من الهزائم والانتصارات يتواصل تاريخ كل شعب ، إنما المهم دائما هو استخلاص النتائج الصحيحة » .

وكما قلت فى الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التى عقدت بجامعة القاهرة عن الاستراتيجية العسكرية لتلك الحرب ، إن الأساس الأول الذى بنيت عليه استراتيجية حرب أكتوبر كان « دروس هزيمة يونيو ١٩٦٧ » وهى الاستراتيجية التى وضعت من واقع مرير عاشته مصر والأمة العربية بعد حرب يونيو ، وصاغتها بالعرق والدم من دروس الحروب السابقة .

وللخروج بالدروس المستفادة من حرب يونيو ١٩٦٧ ، لا بد من إلقاء نظرة عليها لأننا – نحن العرب – ما زلنا نعيش بعض آثارها القائمة ، والعبرة التى يجب أن نخرج بها بالغة الأهمية . فقواتنا المسلحة اشتركت فى حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد نفس العدو الإسرائيلى ، واختلفت النتيجة اختلافاً واضحاً بين الهزيمة والنصر . وأغلب الرجال الذين اشتركوا فى حرب يونيو هم الذين اشتركوا فى حرب أكتوبر بفاصل زمنى حوالى ست سنوات ، وهى فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن يقال إن جيلاً حل محل جيل . وبعض القادة الذين أحيلوا للتقاعد فى أعقاب حرب يونيو – لأسباب غير عسكرية – أعيدوا للخدمة مرة أخرى وقادوا تشكيلاتهم بنجاح فى حرب أكتوبر وكانوا من قادة قوات العبور . وأكثر من ذلك فإن الموقف الاستراتيجى العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٣ كان أصعب منه فى حرب يونيو ، وبرغم ذلك فقد عبرت قواتنا الهزيمة ، وحققت النصر فى ظروف سياسية وعسكرية أعقد مما كانت فى يونيو ١٩٦٧ .

أليس هذا مما يدعو إلى البحث للخروج بالدروس المستفادة ؟
ماذا حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧ ؟ وكيف حدث ؟ ولماذا حدث ؟



لقد دخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة فى تاريخه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر . وهى ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية ، كان لها أثرها العميق فى مصر وصداها الكبير بين الشعوب العربية ، وتأثيرها الشديد على مصالح القوى الكبرى فى

هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم والتى تتصارع فيها القوتان العظميان — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومهما اختلف المؤرخون فى تقييم سياستها الداخلية والخارجية ، فإن ثورة يوليو تعتبر نقطة تحول فى تاريخ مصر والوطن العربى والصراع العربى الإسرائيلى .

حققت الثورة فى سياستها الخارجية — خلال السنوات الست التالية لقيامها — الاستقلال الوطني بإنهاء الاستعمار البريطانى لمصر عام ١٩٥٤ بعد أن دام أربعة وسبعين عاما ، وكسر احتكار السلاح لأول مرة فى تاريخ مصر بعقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٥ الأمر الذى أثار غضب الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا ، وتأييد ثورة الجزائر سياسياً وماديا مما ألهب شعور فرنسا ضد العرب وشعور العرب ضد فرنسا ، وتأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ التى كانت تمثل المصالح الإنجليزية والفرنسية فيها دولة داخل الدولة ، والوقوف ضد الاعتداء الثلاثى الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى بشجاعة ، حتى حققت مصر انتصارها السياسى على الدول الثلاث فى نفس العام ، وتحقيق الوحدة مع سوريا وإعلان قيام « الجمهورية العربية المتحدة » عام ١٩٥٨ الذى كان يمثل قمة انتصارات الثورة فى سياستها الخارجية ، وهو أمر لم تقابله الدول الكبرى — غربية وشرقية — بالرضا أو الارتياح .

وكانت سياسة مصر الخارجية واضحة فى المناداة بالقومية العربية ، والوحدة العربية ، وعدم الإنحياز ، ومعارضة الأحلاف العسكرية والوقوف ضدها ، ومعاونة الدول العربية والافريقية للحصول على استقلالها ، والعمل ضد أطماع إسرائيل فى المنطقة ، والسعى لاستعادة حقوق الشعب الفلسطينى .

كل ذلك جعل الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا تناصب مصر العداء ، وتكن كراهية شخصية للرئيس جمال عبد الناصر الذى أصبح زعيماً وطنياً فى الوطن العربى بلا منازع ، لأنها كانت ترى أن سياسة مصر برئاسة عبد الناصر تعرض مصالحها فى المنطقة للخطر فى صراعها المستمر ضد الاتحاد السوفيتى الذى كان نفوذه فى المنطقة يزداد عاماً بعد عام .

وكانت سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط تعمل على تأييد ودعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على حساب الشعب الفلسطينى ، كما أنها كانت تعمل على

تطويق الاتحاد السوفيتى بسلسلة من القواعد والأحلاف العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية . ومن هنا اختلفت وجهات النظر السياسية بين مصر والولايات المتحدة .

فقد حاولت الولايات المتحدة وإنجلترا جذب مصر وبعض الدول العربية الأخرى للاشتراك فى حلف عسكرى غربى – حلف بغداد – إلا أن الرئيس عبد الناصر رفضه باصرار ، وعمل بكل جهد ممكن لمنع الدول العربية من الاشتراك فيه على أساس أن ميثاق الضمان الجماعى العربى يكفل الدفاع عن المنطقة فى إطار الأمن العربى . لذلك كان الرفض المصرى لسياسة الأحلاف العسكرية سبباً رئيسياً من أسباب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر ، حيث خاض الرئيس عبد الناصر معركة سياسية ناجحة ضد حلف بغداد فى وقت كانت تعلن فيه الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس « من ليس معنا فهو علينا » . وكانت نتيجة هذه المعركة السياسية أن الدولة العربية الوحيدة التى اشتركت فى حلف بغداد كانت العراق بجهد رئيس وزرائها نورى السعيد ، وخرجت منه بقيام ثورة العراق .

صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر :

وتوتر الموقف فى الشرق الأوسط ، عندما أعلنت مصر عن عقد صفقة أسلحة سوفيتية – عن طريق تشكسلوفاكيا – لأول مرة . وكانت الصفقة نصراً سياسياً كبيراً للاتحاد السوفيتى ومصر ، وصدمة قوية للولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وإسرائيل .

لقد كانت مصر فى حاجة لتسليح القوات المسلحة للدفاع ضد اعتداءات إسرائيل المتكررة ، وحاول الرئيس عبد الناصر الحصول على السلاح من الولايات المتحدة دون جدوى . ولذلك عقد الصفقة مع الاتحاد السوفيتى ، وكان ذلك إيذاناً بكسر سياسة احتكار السلاح لأول مرة . وكان رد فعل عقد هذه الصفقة شديداً لدى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا التى أصبحت تنظر لهذا التطور الجديد نظرة خطيرة .

كان تقييم الولايات المتحدة لأثر هذه الصفقة ، هو ما أبداه دالاس وزير الخارجية

الأمريكية فى مقابلة مع سفيرنا فى واشنطن ، حيث قال له دالاس[1]:

« إنه لا يريد أن يخفى أن مسألة شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية قد أزعجته كثيراً .. إن تصرف مصر كان صدمة قوية للحكومة الأمريكية وسياستها الخارجية مما وصفه البعض بأنه أكبر هزيمة لسياسة أمريكا الخارجية بعد فشلها الأول فى الصين ... إن ممثلى إسرائيل قد صرحوا بأنه لا يمكن ان تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها ... إن صفقة الأسلحة التى عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا فى شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر ، لأن كرامة أمريكا الآن أصبحت فى الميزان » .

وكان تقييم إنجلترا للنتائج والآثار التى ترتبت على صفقة الأسلحة ، ما كتبه المارشال تمبلر رئيس هيئة الدفاع عن الامبراطورية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ فى تقرير مبدئى يقول فيه[2]:

« إن الصفقة أدت إلى انقلاب فى هيكل الدفاع عن المنطقة فى الشرق الأوسط ، وأن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد ، وأصبح له وجود مؤثر فى قلب الشرق الأوسط أى فى القاهرة .

وبنى تمبلر تقديره على أسباب منها ، أن تسليح الجيش المصرى بهذه الصفقة سوف يحدث خللاً فى موازين القوى الاقليمية ، وسوف يمكن مصر من ممارسة دور أكبر فى الشرق الأوسط ... إن ذلك يعنى أن مصر لن تنضم الآن ولا مستقبلاً إلى حلف دفاعى غربى فى الشرق الأوسط .. إن المثل الذى ضربته مصر سوف يغرى آخرين بأن يسلكوا نفس الطريق ... إن هذا الوضع سوف يؤدى إلى سباق سلاح فى المنطقة ، ولا يستبعد أن تقرر إسرائيل أن تهاجم مصر قبل أن يتمكن الجيش المصرى من استيعاب أسلحته الجديدة ، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار فى قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة » .

أما فرنسا ، فقد كانت تقف موقفاً عدائياً من مصر للمساعدات التى تقدمها للجزائر

---

(١) محمد حسنين هيكل – ملفات السويس – ص ٣٦٦ .

(٢) المرجع السابق – ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

فى نضالها الوطنى ضد الاحتلال الفرنسى . وكانت فرنسا ترى تسخين الجبهة المصرية حتى تنشغل مصر عن مساعدة الجزائر .

وكان رأى إسرائيل بعد صفقة الأسلحة السوفيتية أنه « من الضرورى القيام بهجوم ضد مصر يهدف إلى فتح المضايق إلى إيلات والعمل على اسقاط عبد الناصر ، لأن جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس مع تسليح القوات المصرية بعقد صفقة الأسلحة الجديدة يشكل خطراً على إسرائيل » .

وهكذا تطابقت أهداف ومصالح الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر لاستعادة زمام المبادأة فى المنطقة بما يحقق مصالح الغرب فيها على المدى القريب والبعيد ، ويحقق فى نفس الوقت مصالح إسرائيل .

العدوان الثلاثى على مصر :

وحانت الفرصة أمام إنجلترا وفرنسا وإسرائيل عندما قامت مصر بتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ، فشنت الدول الثلاث الحرب ضد مصر لإعادة احتلال منطقة القناة واسقاط نظام حكم الرئيس عبد الناصر .

كانت خطة العدوان - تنفيذاً « لاتفاقية سيفر » التى عقدت سراً بين الدول الثلاث فى فرنسا - تقضى بأن تقوم القوات الإسرائيلية يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - بالهجوم ضد القوات المصرية فى سيناء بهدف الوصول إلى منطقة القناة فى اليوم التالى . وتوجه الحكومتان البريطانية والفرنسية يوم ٣٠ أكتوبر نداء إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية تطلبان فيه وقف إطلاق النيران وسحب كل القوات المسلحة إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن قناة السويس ، وأن تقبل مصر احتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات بريطانية وفرنسية لضمان حرية المرور فى القناة لكل السفن من كل الدول إلى حين الوصول إلى ترتيبات نهائية مضمونة . وإذا رفضت مصر هذا النداء أو تأخرت فى إعلان موافقتها عليه خلال ١٢ ساعة ، فإن القوات البريطانية الفرنسية تقوم بالهجوم على القوات المصرية فى الساعات الأولى من صباح يوم ٣١ أكتوبر . ونصت الاتفاقية أيضاً أن يكون لإسرائيل أن ترسل قواتها لاحتلال شاطىء خليج العقبه وجزر تيران وصنافير لكى تضمن حرية الملاحة فى الخليج .

كان دور إسرائيل هو أن تقوم بهجوم برى ضد قواتنا فى سيناء (مواقع أبو عجيله) مع إسقاط قوة من رجال المظلات فى المنطقة شرق « ممر متلا » على مسافة ٦٥ كيلومتراً من القناة . يلى ذلك قيام القوات البريطانية الفرنسية بهجوم جوى ضد المطارات المصرية لتدمير الطائرات بها ، واسقاط جوى وإنزال بحرى على نطاق واسع فى منطقة القناة لاحتلالها ، ويكون المبرر لذلك أمام الرأى العام العالمى أنها عملية عسكرية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية لتأمين حرية الملاحة فى القناة أمام السفن لكل الدول .

ومن الواضح أن فكرة خطة العدوان كانت تهدف إلى استخدام إسرائيل لجذب القوات المصرية إلى سيناء لمواجهة الهجوم الإسرائيلى الثانوى ، وبالتالى يسهل احتلال منطقة القناة بقوات الهجوم الرئيسى – الإنجليزى الفرنسى – وتدمير القوات المصرية الموجودة فى سيناء بالتعاون مع القوات الإسرائيلية . وبذلك يتحقق الهدف السياسى الذى كانت تهدف إليه الدول الثلاث وهو احتلال منطقة القناة وإسقاط حكم عبد الناصر .



انتهى العدوان بفشل سياسى وعسكرى لكل من إنجلترا وفرنسا ، كما أن إسرائيل ظهرت بوضوح أنها قاعدة متقدمة للدول الكبرى التى تحاول السيطرة على الدول العربية ! فالقوات البريطانية الفرنسية قد فشلت – استراتيجيا – لعدم إمكانها احتلال منطقة القناة ، وان كانت نجحت – تكتيكياً – فى معركة بورسعيد باحتلالها . أما القوات الإسرائيلية فقد فشلت فى المعركتين اللتين خاضتهما فى سيناء ، وهما معركتا « أبو عجيلة ومتلا » ، إلا أن انسحاب القوات المصرية من سيناء تنفيذاً للقرار السياسى بذلك أعطى الفرصة لإسرائيل لتحقيق هدف سياسى هو فتح مضايق تيران ، وهو ما لم يتم بالقوة العسكرية بل بالجهود السياسية للمجتمع الدولى .

أما عن القوات المصرية فقد نجحت – تكتيكيا – فى معركتى أبو عجيله ومتلا ، وقامت باخلاء سيناء بقرار سياسى تفادياً لحصارها وتدميرها فى حالة احتلال إنجلترا وفرنسا لمنطقة القناة . كما أنها اضطرت أيضاً لاخلاء بورسعيد تحت ضغط القوات البريطانية الفرنسية المتفوقة عليها تفوقاً ساحقاً . ومن الناحية الاستراتيجية فإنها لم تتمكن من تأمين الدولة من اتجاه الشرق أو الشمال .

لقد اضطرت إنجلترا وفرنسا وإسرائيل ، تحت ضغط كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمجتمع الدولى ، إلى الانسحاب من الأراضى المصرية . فقد وقفت الولايات المتحدة بصلابة ضد هذا العدوان الذى تم تدبيره – تخطيطاً وتنفيذاً – سراً من وراء ظهرها ، كما وقف الاتحاد السوفيتى موقفاً حازماً بانذار قوى هدَّد فيه بعمل عسكرى حاسم ضد الدول الثلاث .

وبعد أن توقفت النيران فى سيناء ، ظهر أحد أهداف إسرائيل التوسعية ، عندما أعلن بن جوريون فى الكنيست « أن السيادة المصرية على سيناء قد سقطت وأصبحت سيناء جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل » . وكانت صدمة لإسرائيل عندما اضطرت للانسحاب من سيناء وقطاع غزة بعد انسحاب القوات الإنجليزية الفرنسية من بورسعيد .

وبانتهاء العدوان الثلاثى ، كانت إسرائيل قد حققت أحد أهدافها السياسية بفتح مضايق تيران فى مدخل خليج العقبه أمام الملاحة الإسرائيلية ، بعد أن قررت الأمم المتحدة وضع قوات طوارىء دولية فى شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وعلى حدود القطاع الفلسطينى فى غزة الذى كانت تديره مصر .

لقد نجحت مصر سياسياً فى مواجهة هذا العدوان على المستوى الدولى والاقليمى والمحلى ، الأمر الذى أدى إلى تحويل الموقف لصالح القضية المصرية العادلة . وكان النجاح السياسى الذى حققته القيادة السياسية ، والذى انتهى بانسحاب القوات المعتدية الثلاث ، قد غطى على كل قصور عسكرى أمام الرأى العام فى مصر .

كان من الضرورى أن تتعمق القيادة السياسية والعسكرية فى مصر فى تحليل نتائج هذه الحرب ، والخروج منها بالدروس المستفادة لتطوير قواتنا المسلحة بما يجعلها قادرة على تحقيق وتنفيذ مهامها العسكرية بنجاح لتأمين الدولة من الشرق ضد عدو قائم على حدودنا – إسرائيل – بعد أن أعلنت رسمياً نواياها لضم سيناء لأراضيها . ويستتبع ذلك أن يكون لدينا الجهاز العسكرى القادر – تخطيطا وتنفيذا – على الدفاع عن سيناء وردع العدو ، وعدم إخلاء سيناء – كما حدث خلال العدوان الثلاثى – تحت أى ظرف من الظروف . كما كان من الضرورى الارتفاع بمستوى القوات الجوية والدفاع الجوى إلى أعلى درجة من الكفاءة على ضوء خبرة العدوان فيتم تأمين الدولة ضد هجمات العدو الجوية ولا يتكرر تدميرها كما حدث فى هذه الحرب . وبصفة عامة كان يجب عمل دراسة عميقة لوضع خبرة هذه الحرب موضع التطبيق فى كل مجالات العمل العسكرى ، ولكن

هذه الدراسة لم تتم بالعناية اللازمة والأهمية الواجبة . وكان ذلك بداية سلسلة من الأخطاء السياسية والعسكرية أدت فى النهاية إلى هزيمة يونيو التى تكرر فيها ما حدث فى العدوان الثلاثى من الانسحاب من سيناء إلى تدمير قواتنا الجوية على الأرض .

وفى الجانب الآخر ، أخذت إسرائيل من نتائج حرب العدوان الثلاثى ودروسها منطلقاً لتطوير قواتها العسكرية جذرياً مما أدّى فى النهاية إلى نجاحها فى حرب يونيو .

الوحدة بين مصر وسوريا :

وازدادت المنطقة غلياناً عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام « الجمهورية العربية المتحدة » فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وهى الوحدة التى لم تدرس نتائجها دراسة متأنية لأبعاد هذا العمل وتأثيره على ميزان القوى فى الشرق الأوسط وصراع القوى فى المنطقة . لذلك قوبلت هذه الوحدة بتحفظ شديد من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وإنجلترا وفرنسا ، كما قوبلت بالحذر من جانب بعض الدول العربية ، ولكل من هذه الدول أسبابها فى التحفظ والحذر .

وتلاقت مصالح إسرائيل مع مصالح الدول الكبرى فى نظرتها لخطورة هذه الخطوة ، حيث أصبحت إسرائيل تواجه دولة واحدة كبيرة على حدودها الشمالية والجنوبية الأمر الذى يزيد من قدرتها السياسية والعسكرية فى أى صراع ضد إسرائيل .

ثورة العراق :

وحدث انفجار آخر كبير فى المشرق العربى بقيام ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ بعد عدة شهور من وحدة مصر وسوريا . قامت هذه الثورة ضد نظام الحكم فى العراق الذى كان يرتبط بإنجلترا ارتباطا وثيقاً ، وتولى الحكم عسكريون ينادون بالقومية العربية والتحرر من النفوذ الأجنبى . ومن هنا انسحبت العراق من « حلف بغداد » الذى كان يمثل حلقة من حلقات الأحلاف الغربية العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى ، ورمزاً لوجود وسيطرة الدول الغربية على بعض دول الشرق الأوسط ، وهو ما كانت تعارضه مصر بشدة .

لقد كانت ثورة العراق ضربة قوية للنفوذ الغربى فى المنطقة ، كما كان طبيعياً

أن تنال التأييد الكامل من جانب مصر لنشر لواء القومية العربية وإبعاد الدول العربية عن مناطق نفوذ الدول الغربية . وقد نالت هذه الثورة تأييد الاتحاد السوفيتى لكسر إحدى حلقات الأحلاف العسكرية ضدها . أما إسرائيل فكانت تنظر بالاستياء والحذر تجاه ثورة العراق ، لأنها تعلم أن قوة العراق فى عهدها الجديد هى إضافة مؤثرة لقوة العرب .

لبنان والأردن :

واشتعل الموقف فى المشرق العربى ، فى أعقاب الوحدة بين مصر وسوريا ، ثم قيام ثورة العراق ، عندما قامت انتفاضات شعبية فى كل من لبنان والأردن الأمر الذى هدّد نظم الحكم فيهما وأوجد حالة عدم استقرار داخلى فى الدولتين .

اضطر الرئيس كميل شمعون رئيس دولة لبنان إلى طلب المعونة العسكرية من الولايات المتحدة فوصلته القوات الأمريكية بحراً . كما طلب الملك حسين المعونة العسكرية من إنجلترا فوصلته القوات البريطانية جواً .

وكان رد الفعل الطبيعى لهذه الخطوة هو ازدياد العداء ضد النفوذ الغربى لتدخله العسكرى فى المنطقة . وحمل عبد الناصر لواء التحدى له ، كما أن الاتحاد السوفيتى – تحقيقاً لمصالحه الاستراتيجية – وقف ضد هذا التدخل العسكرى ، إلى أن انسحبت القوات الأمريكية والإنجليزية بعد أن استقرت الأوضاع الداخلية فى كل من لبنان والأردن .

انفصال سوريا عن مصر :

وهكذا مرت المنطقة العربية بفترة حرجة وحساسة تصارعت فيها القوى الكبرى والاقليمية . وكان من أبرز ملامح هذه الفترة هو تأثير القومية العربية فى المشرق العربى ، والتحرر من النفوذ الغربى وتقليصه تدريجياً ، وإزدياد النفوذ السوفيتى . وكان واضحاً أن مصر تقوم بدور رئيسى ومؤثر فى تطور أحداثها ، وأصبح تأثير الرئيس عبد الناصر شديداً على الموقف السياسى بالمنطقة ، وارتفعت شعبيته بين الجماهير العربية ارتفاعاً كبيراً .

وكان لا بد أن تضع الولايات المتحدة ودول غرب أوربا التخطيط لاستعادة نفوذها وتأمين مصالحها الحيوية فى المنطقة . وكان ذلك يتطلب العمل للحد من تأثير القومية العربية ، وعدم تشجيع أى وحدة عربية ، وتقليص دور مصر ونفوذها ، وتحطيم شعبية الرئيس عبد الناصر .

نشطت القوى الكبرى وبعض الدول العربية لهدم الوحدة بين مصر وسوريا بتشجيع الانفصال استغلالاً لأخطاء السياسة الداخلية للحكم فى سوريا التى لم تلب مطالب الشعب السورى وأمله فى هذه الوحدة . وحدث الانفصال على أثر إنقلاب عسكرى تم فى سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ أثناء وجود المشير عبد الحكيم عامر فى دمشق .

وكان رد فعل هذا العمل شديداً على مصر والرئيس عبد الناصر الذى أعلن أن هذا هو الطريق الذى اختارته سوريا ، فليحفظها الله ويبارك خطواتها ، وعلى الجميع أن يحترموا إرادتها واختيارها .

ودون الشرح لأسباب الانفصال ، فالنتيجة المؤلمة تظل واضحة ، وهى أن الانفصال كان ضربة مضادة قوية لفكرة الوحدة العربية ، وهزيمة للقومية العربية الأمر الذى يدعو للحزن والأسى ، وتقليصاً لدور مصر ، وتخفيضاً لشعبية عبد الناصر .

ونتيجة للانفصال ، نشأ صراع داخل القيادة السياسية فى مصر . فقد « حمَّل[1] الرئيس عبد الناصر مسئولية الانفصال الأدبية والعسكرية للمشير عامر . ولم يظهر هذا الخلاف بينهما على السطح ولم يكن معروفاً » . ويبدو أن أثر هذا الصراع قد تعمق تدريجيا وأصبح له أبعاد أخرى عرقلت وضع استراتيجية عسكرية للدولة إلى أن دخلت مصر حرب يونيو ١٩٦٧ .

ولقد حاول الرئيس عبد الناصر – نتيجة للانفصال – إعادة تنظيم الهيكل القيادى والتنظيمى للدولة على أسس جديدة ، كان أحدها أن تكون القوات المسلحة داخل الاطار الطبيعى لأجهزة الدولة ، ولا يتولى الأعضاء القدامى فى مجلس قيادة الثورة أى سلطة تنفيذية ويقتصر عملهم على التخطيط والمتابعة فقط . رفض المشير عامر اقتراح الرئيس عبد الناصر ، لأنه اعتقد أن الرئيس عبد الناصر يريد أن يسيطر ويقود

---

(١) شهادة الفريق أول محمد فوزى أمام لجنة تسجيل التاريخ . نص الشهادة بالكامل منشور فى كتاب الأستاذ موسى صبرى بعنوان (السادات الحقيقة والأسطورة) – ص ٣٦٧ وما بعدها .

القوات المسلحة ، لأن المشير عامر ليس فى الكفاءة أو القدرة على هذه القيادة » . ومنذ ذلك الوقت بدأ صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر .

حـرب اليمـن :

وفى العام التالى لانفصال سوريا عن مصر ، قامت ثورة اليمن الشمالية عام ١٩٦٢ . اتجهت قيادة الثورة إلى مصر تطلب معونتها لتثبيت أقدامها ضد المحاولات التى بذلت للقضاء عليها . قدمت مصر المعاونة العسكرية لليمن تحريراً لها من نظام حكم فَرض عليها التخلف ، وفتحاً لطريق التقدم أمامها . كما أن هذا العمل من جانب مصر يعتبر عملاً غير ودى لنظام الحكم فى المملكة العربية السعودية التى أعلن حينئذ أنها لعبت دوراً رئيسياً لانفصال سوريا عن مصر .

بدأت المعاونة العسكرية لليمن محدودة ، ثم تورطت فيها مصر تدريجياً حتى أصبح حوالى ثلث قوات الجيش يقاتل هناك ، وأصبح ذلك يشكل تهديداً للمملكة العربية السعودية التى كانت تناهض الحكم الجمهورى فى اليمن . وقد عملت المملكة العربية السعودية على تقديم المعاونة المادية والمعنوية لرجال القبائل اليمنية التى تقاتل القوات المصرية بغرض إرهاق مصر مادياً واستنزاف القوات المصرية بشريا ومعنوياً .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية – تؤيدها الدول الغربية – تعارض تواجد القوات المصرية فى اليمن الشمالية لمنع امتداد نفوذ الثورة المصرية إلى مناطق البترول الأمر الذى يعرض مصالحها الحيوية للخطر ، وهو ما لا تسمح به إطلاقاً ، بالاضافة إلى ما يحققه التواجد السوفيتى فى اليمن – عن طريق التواجد المصرى إذا ثبتت أقدامه هناك – من مزايا استراتيجية كبيرة وهو ما تعارضه الدول الغربية تماماً . كما كانت إنجلترا ترى أن التواجد العسكرى المصرى فى اليمن الشمالية يهدد مصالحها فى اليمن الجنوبى المحتل حينئذ .

لذلك اتفقت مصالح الولايات المتحدة وإنجلترا والمملكة السعودية – تؤيدها دول غربية وعربية أخرى – على انتهاز فرصة تورط مصر فى حرب اليمن أطول وقت ممكن لاستنزافها وإرهاقها دون السماح لها بتحقيق نصر عسكرى ، حاسم ، إلى أن يحين الوقت المناسب لتوجيه ضربة مضادة قوية لمصر لتقليص نفوذها فى الوطن العربى وتحجيم نفوذ عبد الناصر داخل مصر فقط .

وكانت إسرائيل هى الدولة التى يمكنها توجيه هذه الضربة إلى مصر ، خصوصا وأن ذلك يتفق مع مصالحها وسياستها فى المنطقة ، وتستعد لخوض حرب شاملة ضد مصر منذ انتهاء العدوان الثلاثى ، ووجدت أن المناخ السياسى يهيأ تدريجيا ضد مصر دوليا وعربيا خلال فترة تورطها فى حرب اليمن التى استمرت خمس سنوات .

لقد قدر قائد القوات المصرية فى اليمن خطورة استمرار هذه الحرب حتى أصبحت نزيفاً لمصر وقواتها المسلحة ، وكان الفريق[1] أنور القاضى قائداً لهذه القوات من أكتوبر ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٦٣ ، وفى مقابلة له مع الرئيس عبد الناصر فى مايو ١٩٦٣ شرح له الصورة الحقيقية للموقف فى اليمن . وكان رأى الفريق القاضى الذى أبداه « إحنا عملنا اللى علينا وأكثر » ولا بد أن ننسحب بأسرع ما يمكن من هذا الفخ » . ولكن الرئيس عبد الناصر قال « الانسحاب بقواتنا مش ممكن ... معنى كده إنهيار ثورة اليمن ... والعملية سياسية أكثر منها عسكرية ... أنا اعتبر أننا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال فى سوريا ، ولا يمكن أن نترك اليمن » .

حاول الفريق القاضى مرة أخرى التحذير من الفخ وقال للرئيس عبد الناصر « لا بد إذن من التفاهم مع السعودية لأن الوضع بهذا الشكل لن ينتهى أبداً ، خصوصاً وأن معظم قبائل الجوف وصعدة تدين بالولاء للسعودية من سنين ... وأخيراً فهمت من سياق الحديث أن عبد الناصر مقتنع بضرورة التفاهم مع السعودية لانهاء الحرب فى اليمن على أساس بقاء النظام الجمهورى ، ووعدنى أنه سوف يقوم بعمل التسوية مع الملك سعود قبل نهاية ١٩٦٣ حتى يمكن تنفيذ خطة عودة الجيش من اليمن ، ولكن هذا التفاهم تأخر كثيراً ، ولم يتم إلا مع الملك فيصل » .

إسرائيل تستعد للحرب :

بينما كانت مصر متورطة عسكرياً فى حرب اليمن ، وبينما كانت مؤتمرات القمة العربية تصدر عنها قرارات غير قابلة للتنفيذ سياسياً أو عسكرياً ، فإن إسرائيل كانت تستعد للحرب .

لقد استخلصت إسرائيل من حرب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ درساً سياسياً هاماً .

---

(١) حديث الفريق أنور القاضى لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة - القاهرة - ٨ يونيو ١٩٨٨ .

فقد وجدت نفسها مضطرة للاعتماد على إنجلترا وفرنسا اعتماداً كاملاً فى الدفاع عن الدولة خلال هذا الاعتداء . ومعنى ذلك أنها لن تتمكن من تنفيذ سياستها التوسعية فى المنطقة ، ولذلك كان الدرس المستفاد لها هو ضرورة أن يكون لها « قوة عسكرية ذاتية » قادرة على هزيمة الدول العربية المجاورة دون معاونة من الدول الكبرى كما حدث فى العدوان الثلاثى .

وقد عبَّر الجنرال ديان عن موقف إسرائيل حينئذ بقوله « لولا العملية الإنجليزية الفرنسية ، لكان هناك شك فى أن إسرائيل يمكنها أن تقوم بحملة سيناء » . وبتعبير آخر منه قال ديان « إن إسرائيل لم تكن وحدها ، ولكنها كانت كراكب الدراجة الذى يمسك بيده سيارة لورى مسرعة فتجره معها بسرعتها الأكبر » .

وكان الدرس الرئيسى الثانى الذى استخلصته إسرائيل من هذه الحرب ، هو ضرورة ارتباطها بالولايات المتحدة بصفتها احدى القوتين العظميين فى العالم . لقد كان لإسرائيل « علاقة خاصة » بكل من فرنسا وإنجلترا حتى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ بالنسبة لتسليح قواتها المسلحة ، وحصلت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٦ على الأسلحة من الدول الغربية التى تضمن لها « التفوق العسكرى » على الدول العربية تحت شعار وستار « توازن القوى فى المنطقة » . وأعطت إسرائيل اهتماماً خاصاً لسلاحها الجوى وقواتها المدرعة وقوات المظلات بحيث يكون لها القدرة على القيام بعمل عسكرى حاسم وسريع ضد الدول العربية .

ونجحت إسرائيل فى إيجاد « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة ، بأن تكون مورِّداً مباشراً للسلاح إلى إسرائيل ، منذ أن وافقت على بيع صفقة صواريخ « هوك » مضادة للطائرات لها . وبذلك أصبحت أمريكا – خصوصاً فى عهد الرئيس جونسون – تقف موقف المؤيد السياسى لإسرائيل والمورد الرئيسى للسلاح لها .



وبنهاية عام ١٩٦٦ ، استكملت إسرائيل استعدادها العسكرى للحرب الشاملة ضد الدول العربية ، وأصبحت الظروف الدولية والمحلية تشكل أنسب الظروف لشن الحرب .

فقد اطمأنت إسرائيل للدعم السياسى والعسكرى المستمر من جانب الولايات

المتحدة ، وأصبحت العلاقات بينهما تزداد قوة فى المجالات المختلفة . وتدهورت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة فى عهد الرئيس جونسون لانحيازه الكامل لإسرائيل ووقوفه بصلابة وعناد ضد سياسة مصر . وتطورت العلاقات العربية - برغم مؤتمرات القمة - حتى أصبحت فى حالة تفكك . وأصبحت « القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية » التى أنشئت بقرار من مؤتمر القمة فى يناير ١٩٦٤ ، مجمدة ومشلولة دون أى فعالية . ولم تجد قرارات مؤتمرات القمة العربية طريقها للتنفيذ لعدم القدرة أو الرغبة فى تنفيذها . وكانت القوات المصرية تقاتل فى اليمن لعدة سنوات وهى القوة العسكرية الرئيسية التى يمكنها أن تقف ضد إسرائيل ، واطمأنت إسرائيل لتفوقها العسكرى ضد الدول العربية مجتمعة .

وبذلك تكاملت الظروف السياسية والعسكرية التى تدفع إسرائيل للحرب لتحقيق أهدافها التوسعية ، وفى نفس الوقت تطابقت مصالح الولايات المتحدة مع مصالح إسرائيل لتوجيه ضربة قوية ضد مصر لتقليل وتحجيم نفوذها فى الوطن العربى ، وتحطيم نظام حكم الرئيس عبد الناصر . ولم يصبح أمام إسرائيل - بالتنسيق مع الولايات المتحدة - إلا إيجاد المبرر لبدء الحرب ضد - العدو الرئيسى - مصر . فإذا هُزمت مصر تكون قد هُزمت باقى الدول العربية المجاورة ، واستعادت الولايات المتحدة نفوذها فى المنطقة ، وحققت إسرائيل أهدافها ، فى هذه المرحلة من الصراع .

ذريعة لبدء الحرب :

ولكى تكون هناك ذريعة مقبولة لبدء الحرب الشاملة ، قامت إسرائيل بإغارة قوية على قرية السموع الأردنية يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بحجة تدمير قواعد الفدائيين الفلسطينيين ، خسرت فيها الأردن حوالى سبعين فرداً بين قتيل وجريح . وعبّرت الأردن عن خيبة أملها فى كل من مصر وسوريا لأنهما لا يتحملان مسئولياتهما فى الصراع ضد إسرائيل . والحقيقة أن إسرائيل قامت بهذه الاغارة بمثل هذا العنف ردعاً للأردن من جهة ، ولاختبار رد فعل كل من سوريا ومصر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة ومدى قدرتها على العمل المشترك على ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية ، واطمأنت إسرائيل - عملياً - إلى رد الفعل السلبى من جانب العرب .

وأخذ التخطيط الإسرائيلى للعدوان على العرب سمة جادة مع بداية عام ١٩٦٧ ، فقد كان النشاط الفدائى الفلسطينى مركزاً فى ربيع ذلك العام ضد تحويل مياه نهر الأردن العربية إلى النقب لاستعماره بالمزيد من المهاجرين الصهيونيين الجدد . ووجهت إسرائيل الاتهامات لحكومة سوريا تحت زعم أنها تقوم بتشجيع أعمال الفدائيين داخل الأرض المحتلة ، ونشط المسئولون الإسرائيليون يؤلبون الرأى العام العالمى ضدها .

وأسهم وزير خارجية إسرائيل فى هذه الحملة ضد سوريا ، فأرسل فى العاشر من مايو ١٩٦٧ يطلب من سفراء إسرائيل بالخارج العمل على اقناع الدول التى يعملون فيها بخطورة الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية ، والتأكيد بأن سوريا هى المسئولة عن الأعمال الفدائية الفلسطينية .

وأدلى رئيس حكومة إسرائيل بتصريح ، فى معركة التمهيد النفسانى للعدوان ، بأن « حرب العصابات لا يقبلها العقل ، ولا يمكن ترك الأمر لها فى إسرائيل . ومن الواضح أن سوريا هى مصدر التخريب والمخربين الذين يفدون إلينا » . ولم يكن بكاء إسرائيل إلا لخلق الذريعة المناسبة لتضفى علىّ خططها العدوانية صفة الاضطرار ، فقد تناسى اشكول رئيس وزراء إسرائيل الادانات المتكررة لها أمام مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنها تفوق كل الدول المجتمعة فيما اقترفته من اعتداءات وإراقة الدماء العربية منذ نشأتها . كما أنه نسى ما سبق أن صرح به « مناحم بيجن » غداة الجولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عندما قال « لولا مذابح دير ياسين لما كانت إسرائيل » .

وحدث اشتباك بالنيران على الحدود السورية تدخل فيه الطيران الإسرائيلى والسورى يوم ٧ أبريل ١٩٦٧ فقدت فيه سوريا ست طائرات ، الأمر الذى وضع مصر فى موقف حرج لارتباطها مع سوريا باتفاقية دفاع مشترك . والحقيقة أن الهدف من المعركة الجوية فى ذلك اليوم كان معرفة رد فعل مصر بالذات ، ومدى استعدادها لتقديم المعاونة لسوريا وحجمها وأسلوب تنفيذها ، وجرها للمعركة إن اتخذت موقفاً إيجابياً .

استمرت إسرائيل فى تصعيد الموقف وخلق التوتر على الحدود السورية . وكرر قادة إسرائيل تهديداتهم العلنية لسوريا بأسلوب مثير ، إلى أن هدّد الجنرال إسحق رابين رئيس

الأركان الإسرائيلى باعلانه من إذاعة إسرائيل يوم ١٢ مايو ١٩٦٧ « إننا سنشن هجوماً خاطفاً على سوريا ، وسنحتل دمشق لاسقاط نظام الحكم فيها ، ثم نعود .. » .

أخذت مصر تهديدات إسرائيل بطريقة جدية ، ووجد الرئيس عبدالناصر لزاما على مصر أن تتعاون مع سوريا فى حالة الاعتداء عليها . وكان حشد القوات المصرية فى سيناء هو العمل الايجابى الذى يعبِّر عن هذه النوايا .

وانتقل التوتر العسكرى من الحدود السورية الإسرائيلية إلى الحدود المصرية الإسرائيلية . وكان ذلك الخطوة الأولى لاستدراج مصر إلى طريق يؤدى إلى حرب ، تعلم إسرائيل أنها استعدت لها ، وتعلم أن مصر ليست على استعداد لها .

٢ - الطريق إلى الحرب

إعلان حالة الطوارىء :

وبدأ الطريق إلى الحرب برسالة لاسلكية وصلت مساء يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ من اللواء أحمد سويدان رئيس أركان الجيش السورى إلى الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة تفيد أن « إسرائيل استدعت الجزء الأكبر من قواتها الاحتياطية ، وتحشد جزءًا كبيراً من قواتها أمام الجبهة السورية يقدر بحوالى خمسة عشر لواء ، وأنها تنوى الهجوم على سوريا مع استخدام قوات المظليين بكثافة . ومن المنتظر أن يكون هذا الهجوم بين ١٥ - ٢٢ مايو (أيار) ١٩٦٧ » .

وحول هذه المعلومات ، قال الرئيس السادات[١] : « فى عودتى من موسكو ، كان يرافقنى إلى المطار سيمينوف نائب وزير الخارجية ومعه رئيس البرلمان السوفيتى .. وكان حديثهما معى يدور حول موقف سوريا ، وكيف حشدت إسرائيل عشرة لواءات على حدودها . وعندما عدت إلى مصر وجدت أنهم قد أبلغوا عبد الناصر نفس الخبر » .

وعن نفس الموضوع ذكر الفريق أنور القاضى[٢] رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، أنه « عندما طلع نهار يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كان كل شىء

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات - طبعة عربية - ص ٢٢٤ .

(٢) حديث الفريق أنور القاضى لرئيس تحرير آخر ساعة بمناسبة مرور ٢١ عاما على حرب يونيو - مجلة آخر ساعة - القاهرة - ٨ يونيو ١٩٨٨ .

يسير بشكل طبيعى فى القيادة . ولكننا فوجئنا بأن المشير عبد الحكيم عامر ذ
القائد الأعلى ، قد عقد اجتماعا عسكريا فى مكتبه مع الفريق أول محمد فوزى ر
الأركان ، وصدرت الأوامر بوضع القوات المسلحة فى أقصى درجات الاستعد
وعندما تساءلت عن السبب ، كانت الاجابة الغامضة : أن هناك معلومات مؤ
تجمعت لدى القيادة السياسية بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا ، وأن هناك حش
إسرائيلية مكثفة على الحدود السورية ، وأن الانفجار متوقع بين لحظة وأخرى
جبهة الجولان . وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، فلا بد أن
درجة الاستعداد فى القوات المصرية لمواجهة احتمالات الموقف . وبالطبع كان ا
مفاجأة لى فى هذا الموقع – كرئيس لهيئة العمليات – فقد كنت أعلم مدى ا
القوات المسلحة وقتها وحجم استعدادها العسكرى ، وبدا الموقف خطيراً ومزع
ولكننى فهمت من المشير عبد الحكيم عامر أن الأمر لا يتعدى أن يكون « مظاه
للرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا » .

وعندما انتصف نهار يوم ١٤ مايو ، وبينما كانت الأمور تسير بطريقة عاد
فوجئت القوات المسلحة باعلان حالة الاستعداد الكامل للقتال (حالة الطوا
القصوى) ، وإعلان التعبئة العامة للقوات بحيث تتم قبل يوم ١٧ مايو ، وإية
الدورات التعليمية بالمعاهد والمنشآت التعليمية ، واتخاذ اجراءات حشد القوات فى س
بحيث تتمركز فى أماكنها الجديدة قبل الساعة السادسة من صباح يوم ١٧ ما
واشتملت التعليمات أيضاً على أن يتم التوزيع الاستراتيجى للقوات البحرية ،
للخطط المقررة ، وتجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق
القيادة العامة السورية .

لقد صدرت هذه القرارات فى صورة « تعليمات عمليات حربية » بتاريخ ١٤
١٩٦٧ من الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان جاء فيها « أن المعلومات تؤ
من مصادرها المختلفة نية إسرائيل فى العدوان على الجمهورية العربية السورية .
ضوء اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العر
والجمهورية العربية السورية ، قررت القيادة العليا للقوات المسلحة فى الجمهو
العربية المتحدة التدخل جواً وبراً فى حالة قيام إسرائيل بعدوان شامل على الأرا
السورية بقصد احتلالها أو جزء منها أو تدمير القوات الجوية السورية » .

وأقول إن هذه القرارات كانت مفاجأة للقوات المسلحة ، لأنه لم يكن هناك سبب واضح أمامنا يستدعى اتخاذ كل هذه الاجراءات ، إلى أن صدرت تعليمات العمليات الحربية السابقة .

ولزيادة الايضاح صدر شرح آخر أكثر تفصيلاً يقول :
« إن التقارير الموثوق بها أفادت خلال الأيام القليلة الماضية منذ بداية مايو ١٩٦٧ أن هناك حشداً إسرائيلياً ضخماً على حدود سوريا ، بغرض القيام بعمليات تعرضية داخل الأراضى السورية بهدف إسقاط حكم تحررى عربى ، وايجاد حكم رجعى عميل فى سوريا وإيقاف حركة التحرر من أجل فلسطين .

إن نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (المشير عبدالحكيم عامر) يرى أن الذى دفع إسرائيل لهذا الموقف ، هو السياسة الأمريكية التى تريد أن تجد فرصة ملائمة لضرب الحركات التحررية فى العالم العربى ، وفشل السياسة الأمريكية الإنجليزية فى ضرب الثورة اليمنية ، وفشل السياسة البريطانية فى اليمن الجنوبى المحتل ، وضعف موقف الملك فيصل والملك حسين وخوف القوى الاستعمارية من أن يسقطا أمام المد الثورى العربى التحررى ..

ومن معرفتنا الكاملة بجميع الظروف العالمية والملابسات الدولية المحيطة بالموقف ، وكذا بموقف القوى الاستعمارية التى تساند إسرائيل ، ومع تقديرنا لما قد يتصوره أعداؤنا من أننا قد نتورط فى معركة فى وقت غير ملائم لنا ، فإنه بعد دراسة جميع الاحتمالات قررنا الوقوف موقفا حاسما من تهديدات إسرائيل العسكرية بالتدخل الفورى فى حالة قيام أى عدوان إسرائيلى على سوريا » .



بدأت القوات المسلحة فى تنفيذ القرارات التى صدرت للحشد فى سيناء استعداداً لتنفيذ الخطة الدفاعية الموضوعة ، والتى أطلق عليها اسم الخطة (قاهر) ، كما اتخذت الاجراءات العديدة التى تتطلبها التعبئة العامة لرفع مرتبات الوحدات إلى مرتبات الحرب وإنشاء وحدات جديدة سبق تحديدها فى خطة التعبئة .

وبتكليف من المشير عامر سافر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان إلى سوريا

فى نفس اليوم – ١٤ مايو – للتأكد من حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية ، وإجراء التنسيق العسكرى بين سوريا ومصر .

تفقد الفريق أول فوزى قيادة جبهة سوريا ، وبحث مع المسئولين العسكريين فى رئاسة الأركان الموقف لمعرفة مدى صحة المعلومات التى وصلت إلى مصر من سوريا والاتحاد السوفيتى . وكانت النتيجة كما قال[1] : « إننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات ، بل العكس كان صحيحاً . إذ أننى شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية ألتقطت بواسطة الاستطلاع السورى يومى ١٢ ، ١٣ مايو ١٩٦٧ ، فلم ألاحظ أى تغيير للموقف العسكرى العادى » .

عاد الفريق أول فوزى للقاهرة يوم ١٥ مايو ، وقدم تقريره للمشير عامر ، وهو التقرير الذى ينفى وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية . وسجّل إنطباعه قائلاً : « لم ألاحظ أى ردود فعل لديه (لدى المشير عامر) عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية . ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا ، هو من وجهة نظر المشير عامر ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً فى إجراءات التعبئة والحشد التى اتخذتها مصر بهذه السرعة » .

وبرغم هذه الحقيقة التى أوضحتها زيارة الفريق أول فوزى لسوريا ، فقد استمر الحشد فى سيناء بعد الزيارة .

ويمكن القول إن هناك هدفاً سياسياً آخر كان يدور فى ذهن القيادة السياسية وراء استمرار الحشد والتعبئة دون الافصاح عنه للقيادة العامة للقوات المسلحة . ونظراً لأنه لم يصدر قرار أو تعليمات عمليات للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل حينئذ ، فقد أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية العسكرية للتعبئة العامة وحشد القوات فى سيناء . ومن هنا كان التساؤل يدور بين القوات : ما هى مهمتنا ؟ هل هو مجرد حشد عسكرى بغرض الضغط على إسرائيل لمنعها من مهاجمة سوريا ؟ وبمعنى آخر هل هى مظاهرة عسكرية لردع إسرائيل ؟

وهنا يجب أن نتوقف قليلاً لمعرفة مدى ارتباط العمل السياسى بالعمل العسكرى ، وأقول إن الهدف السياسى الذى يؤثر أو يتأثر بالعمل العسكرى ، لا يجب أن تحجبه

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث ٦٧ / ١٩٧٠ – ص ٧١ ، ٧٢ .

القيادة السياسية عن القيادة العسكرية فى حدود السرية الواجبة . فمن المعروف أن الحرب هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، ومن ثم لا ينبغى حجب الهدف السياسى الذى كان فى ذهن القيادة السياسية عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته الرئيسية المختصة حتى تتاح لهم فرصة التفكير والبحث المبكر عن تأثير القرار السياسى على العمل العسكرى ، أو اتخاذ الاجراءات العسكرية التى تتمشى مع تحقيق الهدف السياسى . هذا هو فن الاستراتيجية التى تربط السياسة بالعسكرية برباط وثيق ولا تقبل الانفصال بينهما .

سحب قوات الطوارىء الدولية :

وبدأ السبب الحقيقى لاستمرار الحشد العسكرى فى سيناء يظهر تدريجيا .

فبعد يومين من قرار الحشد – الذى كان جاريا تنفيذه ولم يستكمل – توتر الموقف العسكرى بين مصر وإسرائيل ، عندما طلبت مصر يوم ١٦ مايو سحب قوات الطوارىء الدولية الموجودة على حدودنا الشرقية ، وهى جزء من القوات الدولية التى تمركزت على الحدود الشرقية مع إسرائيل وفى منطقة شرم الشيخ بجنوب سيناء وعلى حدود قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ، نتيجة للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

أرسل الفريق أول فوزى – بتعليمات من المشير عامر – خطاباً إلى الجنرال ريكى قائد قوات الطوارىء الدولية يقول فيه[1] :

« أحيطكم علما بأننى أصدرت أوامرى للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة (مصر) بأن تكون مستعدة لأى عمل ضد إسرائيل فى نفس اللحظة التى ترتكب فيه أى عمل عدوانى ضد أى دولة عربية . وطبقاً لهذه الأوامر فإن قواتنا تحشد الآن فى سيناء وعلى حدودنا الشرقية . وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية التى تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية ، فإنى أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور . وقد أصدرت أوامرى إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع ، وطلبت منه أن يبلغنى تنفيذ هذه الأوامر » .

وكان الرد الفورى من الجنرال ريكى أنه يجب الرجوع فى هذا الطلب إلى

---

(١) هذا النص منشور فى مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) – ص ٤٦ .

السكرتير العام للأمم المتحدة – يوثانت – باعتباره موضوعاً سياسياً ، وهو صا- القرار فيه .

وافق الرئيس عبد الناصر على إرسال الطلب عن طريق وزارة الخارجية . وكان ط مصر أن تنسحب قوات الطوارىء الدولية المتمركزة على حدودنا الشرقية فقط ، ول المستر يوثانت أثار نقطة هامة كانت مثاراً للجدل . فقد كان يرى إما أن تسحب ج قوات الطوارئ الدولية الموجودة على حدودنا الشرقية وفى شرم الشيخ وقطاع غ باعتبارها نظام عمل متكامل أو لا يتم سحبها كلها وتبقى فى مواقعها .. وكان الق الذى اتخذته مصر هو سحب كل قوات الطوارىء الدولية . وصدر قرار يوثانت بسح يوم ١٨ مايو .

ويقول محمود رياض وزير الخارجية[1] فى ذلك الوقت : « كان الطلب واض للغاية ، فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارىء الدولية الموجودة فى غزة أو ش الشيخ ، وكان طلبنا قاصراً على سحب قوات الطوارىء الدولية الموجودة على الحد المصرية مع إسرائيل ... عندما رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئى لقوات الطوارىء لم يعد فى إستطاعة مصر التراجع عن طلبها ، ولم يكن أمامنا سوى أن نطلب الانسحاب الكلى لقوات الأمم المتحدة ، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة فى غزة وشر الشيخ . وقد أدى انسحاب قوات الامم المتحدة من شرم الشيخ إلى دخول قوا العسكرية إليها ... وهذه الخطوة بدورها فرضت علينا العودة إلى المشكلة القديمة الخاص بملاحة إسرائيل فى خليج العقبة » .



لقد كانت الحملة الاعلامية ضد مصر فى ذلك الوقت تتخذ من وجود قوات الطوارىء الدولية فى سيناء مادة أساسية لإظهار ضعف مصر فى الدفاع عن حدوده والتستر وراء هذه القوات لحمايتها ، الأمر الذى أصاب القيادة السياسية فى مصر بالحساسية ، ولذلك يبدو أنه كانت هناك رغبة ولهفة للتخلص من وجود هذه القوات فى الأراضى المصرية . ومما يجدر ذكره فى هذا المجال أن المشير عامر كان فى زيارة رسمية

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – ص ٤٦ .

لباكستان فى أواخر عام ١٩٦٦ ، وإذا به يرسل برقية للرئيس عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء حتى يمكن إيقاف الحملة المسعورة الموجهة ضد مصر . لقد أرسل المشير عامر هذه البرقية فى الوقت الذى كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قدمت له – قبل سفره – تقديراً للموقف توصى فيه بعدم التورط فى عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن ثلث قواتنا المسلحة يقاتل فى اليمن .

كان معنى سحب كل قوات الطوارىء الدولية أن تحل محلها قواتنا فى شرم الشيخ التى تتحكم فى الملاحة البحرية فى مضايق تيران بمدخل خليج العقبة ، وهو أمر تنظر إليه إسرائيل نظرة خطيرة إذا أدى ذلك إلى إغلاق المضايق أمام الملاحة الإسرائيلية التى ظلت مؤمنة لمدة ١١ عاماً منذ عام ١٩٥٦ بوجود قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ ، وأصبح لها منفذ بحرى من إيلات إلى البحر الأحمر وأفريقيا دون اعتراض أو تدخل من مصر . وكان ذلك هو المكسب الذى حققته إسرائيل نظير اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر .

استغلت إسرائيل فرصة سحب قوات الطوارىء من شرم الشيخ لتحويل الأزمة التى بدأتها بتهديد سوريا بالغزو العسكرى إلى قضية أخرى تماما هى « حرية الملاحة البحرية الإسرائيلية فى خليج العقبة » . وتم ذلك فى ظل حملة سياسية وإعلامية ضد مصر تتزعمها الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا لمعارضة سحب قوات الطوارىء من الأراضى المصرية . وهنا نشأ موقف جديد أمام التخطيط السياسى والعسكرى فى مصر ، وأصبح الصراع السياسى مركزاً بين مصر وإسرائيل ، وتحول التهديد العسكرى إلى الجبهة المصرية الإسرائيلية عن موضوع الملاحة البحرية فى خليج العقبه الذى احتل مكان الصدارة فى العالم .



لقد كان قرار طلب سحب كل قوات الطوارىء الدولية متسرعاً . وللدوافع الوطنية التى أملت اتخاذ هذا القرار السياسى ، كان من الواجب الحتمى بحث الخطوات السياسية والعسكرية – مسبقاً – لتحديد الأعمال وردود الفعل والنتائج التى تترتب على اتخاذ هذا القرار بحيث تضمن مصر نجاح تنفيذه سياسياً وعسكرياً . فقد كان واضحاً فى ذلك الوقت أن طلب سحب قوات الطوارىء يستتبعه دخول قواتنا شرم الشيخ ،

وهذا بدوره يضع مصر – سياسياً وعسكرياً – أمام قرار جديد هام وهو : هل تغلق مصر خليج العقبه أمام الملاحة الإسرائيلية أم لا ، وما هو تأثير ذلك – سياسياً وعسكريا – فى الحالتين ؟ . وبتعبير آخر ، كان يجب أن يكون لنا استراتيجية عليا للدولة واضحة ومحددة ينبع منها استراتيجية سياسية وأخرى عسكرية يكملان بعضهما لتحقيق الهدف الوطنى . ويبدو أننا كنا نفتقدها فى ذلك الوقت .

لقد كان هناك وقت لوضع هذه الاستراتيجية بالأسلوب الصحيح ، حيث أن القيادة السياسية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لاتخاذ هذا القرار المتسرع قبل بحث نتائجه السياسية والعسكرية ، كما أن القيادة العسكرية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لطلب اتخاذ هذا القرار السياسى لصالح عمل عسكرى مخطط حينئذ ضد إسرائيل يستدعى إبعاد نقط المراقبة الدولية من حدودنا الشرقية . والنتيجة أن القرار السياسى – غير المدروس – بطلب سحب كل قوات الطوارىء الدولية ، أصبح الخطوة الثانية – بعد حشد القوات فى سيناء – لاستدراج مصر للحرب ، وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل . كما أصبح لهذا القرار تأثير مباشر على خطط وأوضاع قواتنا فيما بعد بطريقة سلبية .

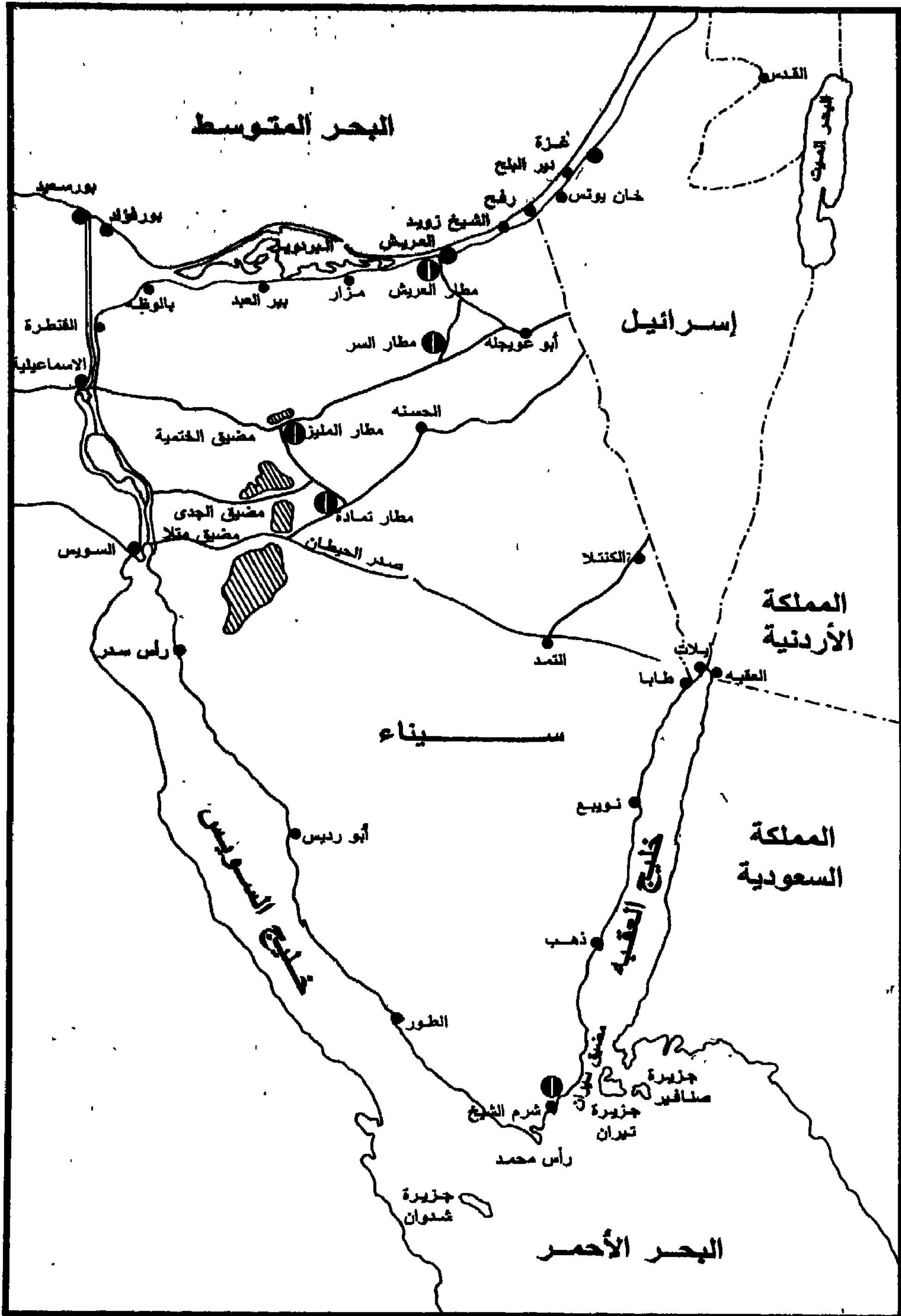
وكنت أتصور أن اجتماع مجلس الدفاع الوطنى فى مصر كان ضروريا . كما أن اجتماع عدد محدود من المتخصصين فى وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات المسلحة ، كان يمكنهم وضع تقدير موقف سياسى عسكرى سليم واقتراح البدائل المناسبة حتى تكون أمام رئيس الدولة لاتخاذ القرار الصحيح .

إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبه) :

واستمرت الأحداث تدفع مصر وإسرائيل على طريق الحرب .

كان على مصر أن تتخذ قراراً سياسياً هاماً وخطيراً ، عندما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء المهندس صدقى سليمان لدراسة أحد الحلين : إما السيطرة على مدخل خليج العقبة بوضع قوات فى شرم الشيخ مع استمرار الملاحة فى الخليج أمام جميع السفن بما فى ذلك السفن الإسرائيلية كما كان يحدث قبل سحب قوات الطوارىء الدولية ، أو إغلاق مضايق تيران – وبالتالى مضيق العقبة – أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية .

شبه جزيرة سيناء



خريطة رقم (١)

ويوضح الرئيس السادات ما دار فى هذا الاجتماع بقوله[1] :

« جمعنا عبد الناصر على هيئة لجنة تنفيذية عليا فى أواخر مايو ١٩٦٧ ، كان فيها عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وأنا وعلى صبرى وصدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت . وقال لنا إن حشودنا فى سيناء تجعل الحرب محتملة ٥٠٪ ، أما إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪ ، ثم التفت إلى عامر وقال له : هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم ؟ فوضع عامر يده على رقبته وقال : « برقبتى يا ريس ، كل شيء على أتم استعداد » .

كنا نعلم أن تسليحنا كامل دون شك . ولذلك عندما سألنا عبد الناصر عن رأينا ، وافقنا بالاجماع على إغلاق المضايق ما عدا صدقى سليمان الذى طلب التروى وأن نأخذ فى الاعتبار حالتنا الاقتصادية والخطط الطموح التى لم تستكمل وأكثرها لم ينفذ ... لم يعر عبد الناصر اعتراض صدقى سليمان أى اهتمام ، فقد كان ميالاً إلى إغلاق المضايق حتى يوقف مزايدات العرب عليه ، وحتى يحتفظ بمكانته الكبيرة فى الأمة العربية ، ولهذا أصدر الأوامر بإغلاق المضايق » .

اتخذ هذا القرار مساء يوم ١٧ مايو ، وبدأت القيادة العامة للقوات المسلحة فى تنفيذ القرار السياسى من اليوم التالى ، وذلك بتدبير القوات البرية والجوية والبحرية لتنفيذ المهمة ، لأن طبيعة العمل تستدعى اشتراك القوات الثلاث وفتح محور جديد لعمل القوات المسلحة .

قرر المشير عامر نقل قوة من وحدات المظلات بالطائرات إلى شرم الشيخ ، وتعيين العميد عبد المنعم خليل قائداً لقوة منطقة شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة وليس قيادة الجيش الميدانى بسيناء . واضطرت القيادة العامة إلى استخدام قوات المظلات – من احتياطى القيادة العامة – لتنفيذ المهمة ، علما بأن هناك لواء مشاه كان مخصصا لهذه المهمة ولم يتم تحريكه أو إنذاره بالتحرك منذ ١٤ مايو .

لم يكن أسلوب وطريقة تنفيذ مهمة إغلاق مدخل خليج العقبة واضحاً أمام العميد عبد المنعم خليل الأمر الذى أدى إلى كثير من الاستفسارات والتساؤلات ، لأن كل

---

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات – طبعه عربية – ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

عمل عسكرى يقوم به بالنسبة للسفن من الدول المختلفة التى تمر بالمضايق يؤثر على الموقف السياسى والعسكرى تأثيراً مباشراً .

وصدرت يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ تعليمات المشير عامر بقفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ أمام جميع السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها المتجهة إلى إيلات . ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه . ويصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى ولو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى) . كما أوضحت التعليمات طريقة معارضة السفن وتحذيرها .



ووصل الموقف السياسى والعسكرى المتوتر إلى الذروة عندما أعلن الرئيس عبد الناصر قرار قفل الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ مايو فى الاجتماع الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار أبو صوير .

وباعلان هذا القرار ، كان رد فعل أمريكا شديداً ، ذلك أنها أعلنت على لسان الرئيس جونسون أن الخليج ممر مائى دولى ، وترى أن إغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية هو عمل غير قانونى ويشكل خطراً جسيماً على السلام .

وكان من الطبيعى أن تعلن إسرائيل أن أى تدخل فى حرية الملاحة فى الخليج والمضايق يشكل مخالفة للقانون الدولى . ولعبت السياسة والاعلام الإسرائيلى دورها للحصول على تأييد الدول الأوربية - بجانب تأييد الولايات المتحدة - لموقفها استعداداً للحرب فى الوقت المناسب لها .

وكان من الطبيعى أيضاً أن يأخذ التنسيق مجراه بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، لتضمن الولايات المتحدة أن العمل العسكرى الذى تقوم به إسرائيل يجب أن يكون منسقاً معها ، وتضمن إسرائيل تأييد ومساعدة الولايات المتحدة لها خلال الحرب .

وبإعلان إغلاق المضايق ، أصبح فى يد إسرائيل الورقة التى تطلبها لبدء الحرب ضد مصر ، وتستند عليها سياسياً وإعلامياً على المستوى الدولى كغطاء لهجومها المنتظر .

وأصبحت الفرصة متاحة أمام الولايات المتحدة – ورئيسها جونسون – لتحطيم صورة الرئيس عبد الناصر كزعيم عربى له تأثيره الشديد فى الوطن العربى .



لقد كان المكسب الذى حققته إسرائيل ، نتيجة اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، هو تأمين الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة ، عقب انسحاب القوات المصرية من شرم الشيخ ، وتمركز قوات الطوارىء الدولية فى منطقة شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وقطاع غزة .

واستمر الحال على هذا الوضع حتى طرأت أزمة مايو ١٩٦٧ . وطوال هذه السنوات العشر كانت السفن المختلفة تمر فى الخليج من ميناء إيلات وإليها . وتضخمت حركة الملاحة البحرية حتى وصلت فى بعض أشهرها إلى ٦٠ سفينة تجارية فى الشهر .

كانت القيادة السياسية فى مصر تنتظر الفرصة المناسبة لإزالة آخر آثار العدوان الثلاثى ، وذلك باستعادة سيادة الدولة على المياه الاقليمية فى مدخل خليج العقبة لوجود حالة حرب بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

وبينما كانت القيادة المصرية تنتظر هذه الفرصة ، كانت إسرائيل تعلن باستمرار أن حرية الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة ترتبط بالأمن القومى الإسرائيلى ارتباطا وثيقا . ومعنى ذلك أن إستراتيجيتها السياسية والعسكرية تفرض عليها شن الحرب ضد من يتعرض لسفنها أثناء الملاحة فى خليج العقبة .

وعندما بدأت أزمة مايو ١٩٦٧ ، وتطورت بالطريقة السابق شرحها ، أصبحت الحرب مؤكدة بين مصر وإسرائيل . واتخذت إجراءات عسكرية متعجلة ترتب عليها وجود قوات غير متجانسة من القوات البرية فى شرم الشيخ وقطاع جنوب سيناء ، وثمانى قطع بحرية لا تتبع قائد القطاع ، ومجهود جوى تحت الطلب من الغردقة . ومنذ وصول القوات إلى شرم الشيخ توالت عليها التدعيمات وتعددت المهام وتعديلاتها .. واتخذ قائد قطاع سيناء الجنوبى العديد من القرارات ، وأدخل عليها جملة تعديلات ، واستقبل عدداً من كبار الضباط للاستفادة من خبراتهم والاستئناس بآرائهم وملاحظاتهم على الخطة الموضوعة .

واتضح من سير الأحداث – سياسياً وعسكريا – أن قضية استعادة الدولة لسيادتها على المياه الاقليمية فى مدخل خليج العقبة ، برغم أهميتها البالغة ، لم تحظ بدراسة موضوعية ، ولم يوضع لها التخطيط بعمق وواقعية على مدى عشر سنوات سابقة . لذلك سارت الأمور كأنما المشكلة وليدة الساعة من الناحيتين السياسية والعسكرية .

وهنا لابد من القول ، إن اجتماع مجلس الدفاع الوطنى فى مصر كان ضروريا . وكان اجتماع مجلس الوزراء محتماً لدراسة الموقف بطريقة عميقة واتخاذ القرار المناسب فى ظروف قدرتها القيادة السياسية أن القرار يترتب عليه الحرب مؤكداً .

المظاهرة العسكرية :

واستمر تحرك قواتنا فى طريقها إلى سيناء مخترقة شوارع القاهرة فى مظاهرة عسكرية متعمدة تحت عيون جميع المواطنين والأجانب ، كما أخذت وسائل الاعلام فى نشر هذه التحركات ، الأمر الذى يتعارض مع مبادىء واجراءات الأمن الحربى التى تضمن أمن وسلامة القوات أثناء تحركها وحشدها للحرب .

وبينما كانت قواتنا يتم حشدها علانية فى جو من الاعلام الأجنبي العدائى ، والتعبئة تتم بطريقة مرتبكة ، وبينما كانت قواتنا فى سيناء لم تستقر فى أوضاع محددة لتحقيق مهام عسكرية محددة ، كانت إسرائيل تعمل فى الجانب الآخر لحشد قواتها وتعبئتها بطريقة سرية ، وتستعد عسكريا وسياسياً لدخول الحرب في أفضل الظروف المناسبة لها .

لقد علمت القيادة الإسرائيلية من تقارير مخابراتها أن قواتنا تقوم بعبور قناة السويس فى اتجاه سيناء ، وعلمت بذلك مساء يوم ١٤ مايو[١] ، وهو اليوم الأول لتحرك قواتنا . وبدأت فى إجراءات التعبئة على مراحل .

قامت إسرائيل باستدعاء لواء مدرع احتياطى يوم ١٦ مايو ، وهو اليوم الذى طلبت فيه مصر سحب قوات الطوارىء الدولية .

ورفعت درجة استعداد قواتها البرية والجوية والبحرية يوم ١٨ مايو[٢] ، وهو اليوم

---

(١) ديان – قصة حياتى – ترجمة هيئة الاستعلامات المصرية – ص ٣٤٣ .
(٢) رابين – مذكرات رابين – طبعة إنجليزية – ص ٥٣ .

الذى اتخذ فيه يوثانت قراره بسحب كل القوات الدولية من سيناء وقطاع غزة .

وفى اليوم الذى أعلن فيه الرئيس عبد الناصر إغلاق مضيق العقبة ، وصل اشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى مركز القيادة الإسرائيلية فى الساعة الثامنة مساء ليخطر القادة العسكريين أن رسالة وصلته من الرئيس الأمريكى جونسون يطلب فيها من إسرائيل عدم فتح النيران أو اتخاذ أى إجراء قبل التشاور مع الولايات المتحدة .

وأعلن رئيس وزراء إسرائيل فى الكنيست يوم ٢٢ مايو « أن حجم القوات المصرية فى سيناء قبل ١٤ مايو كان أقل من فرقتين من المشاة وبعض المدرعات ، وأن حجمها وصل اليوم إلى ما يقرب من أربع فرق من المشاة والمدرعات بالاضافة لعدد كبير من وحدات المدفعية ، فضلاً عن تدعيم القوة الجوية فى سيناء . وبذلك ارتفع حجم القوات المصرية - حسب تقديرنا - من ٣٥ ألف رجل إلى ٨٠ ألف رجل ، وهذه هى المرة الأولى التى يصل فيها حجم القوات المصرية فى سيناء إلى هذا الحد . وبزيادة القوات إلى هذا الحجم وتقدمها إلى شرق سيناء ، أصبحت نظرتنا خطيرة إلى نوايا وتحركات مصر المحتملة » .



واستمر حشد قواتنا فى سيناء فى جو من السياسة المضادة لمصر لسحب قوات الطوارىء الدولية وإغلاق المضايق . فالولايات المتحدة ، تؤيدها بعض دول أوربا الغربية ، كانت تناصب مصر العداء وتكن الإدارة الأمريكية كراهية للرئيس عبد الناصر ، وتأييداً كاملاً لإسرائيل ، ومعارضة تامة لاغلاق المضايق . ووصل تفكيرها - بالتعاون مع بعض الدول البحرية - إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة من الدول الغربية للمرور فى مضايق تيران وإعلان فتحه أمام الملاحة البحرية الدولية ، إلا أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ .

وفى يوم ٢٩ مايو - بعد مرور ١٥ يوماً من بدء الحشد - أصدرت القيادة العليا توجيهات عمليات من المشير عامر بأن تقوم قوات الجيش الميدانى فى سيناء والقطاع الفلسطينى فى غزة - بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوى - بالدفاع ومنع قوات العدو من إختراق دفاعاتنا ، وهزيمة وتدمير قواته التى تخترق الحدود ومنعها

من الوصول إلى قناة السويس ... ويستعد جزء من قوات الجيش للقيام بأعمال تعرضية محدودة ذوات أهداف محدودة داخل الأراضى الإسرائيلية .

وفى نفس هذا اليوم – ٢٩ مايو – أعلن رئيس وزراء إسرائيل فى الكنيست « أن أى تدخل فى حرية الملاحة البحرية فى الخليج والمضايق يشكل مخالفة للقانون الدولى ، ويعتبر عملاً من الأعمال العدوانية ضد إسرائيل . وأن الحكومة أمرت بتعبئة الاحتياطى ، وأصبح جيش الدفاع الإسرائيلى جاهزاً ومستعداً لمواجهة الأعمال المعادية فى جميع القطاعات وعلى جميع الحدود ... وستظل قوات إسرائيل معبأة تحت السلاح جاهزة لأى اختبار ، وإذا استدعت الضرورة فإن لديها القوة لهزيمة المعتدين » .

الضوء الأخضر لإسرائيل :

وبينما كانت قواتنا تتخذ أوضاعا دفاعية فى سيناء ، وكانت التعبئة ما زالت مستمرة حتى يوم ٣٠ مايو ، ولم تكن قواتنا قد إستكملت استعدادها للحرب ، كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة فى إسرائيل لسرعة بدء العمليات الهجومية ضدنا . وفى نفس الوقت كان التنسيق السياسى مستمراً مع الولايات المتحدة ، والتشاور مع فرنسا وإنجلترا بواسطة إيبان وزير خارجية إسرائيل أثناء زيارته لتلك الدول اعتباراً من ٢٤ مايو .

وكان أهم الاجتماعات التى قام بها إيبان ، ذلك الاجتماع[١] الذى تم فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) يوم ٢٦ مايو بحضور وزير الدفاع الأمريكى ورئيس هيئة الأركان الأمريكية ورئيس وكالة المخابرات حيث بحثوا الموقف . استمع إيبان من هؤلاء المسئولين عن تقديرهم للموقف ، ووجد أنهم على إقتناع بأن إسرائيل يمكنها كسب الحرب بسهولة عندما تبدأ العمليات العسكرية بصرف النظر عن الطرف الذى يبدأ العدوان ، وان الحرب لن تستغرق أسبوعاً .

كانت إسرائيل تلح على أمريكا لاعلان تأييدها رسمياً وعلنا ضد مصر , وكان أمام أمريكا خياران[٢] إما ترك إسرائيل تتصرف بالطريقة التى تراها بما فى ذلك استخدام

---

(١) وليم كوانت مساعد مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى – سنوات القرارات الحاسمة – ص ٥٠ .
(٢) المرجع السابق .

القوة على ضوء التقدير الأمريكى أن إسرائيل قادرة على هزيمة قوات الدول المجاورة مجتمعة ، أو تعمل أمريكا لمواجهة الرئيس عبد الناصر الأمر الذى يزيد من شعبيته وقد يؤثر على علاقاتها بالدول العربية . وبذلك كان الخيار العسكرى الإسرائيلى فى الظروف السائدة هو الأفضل .

واستكملت إسرائيل استعدادها للحرب بما فى ذلك تعبئة الاحتياطى . ووصف الجنرال رابين رئيس الأركان الإسرائيلى الموقف - حينئذ - فى مذكراته بقوله :

« إذا كان ناصر ينتظر رابين ، فإن رابين كان ينتظر أشكول ، وأشكول ينتظر مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء ينتظر إيبان ، وإيبان كان ينتظر الرئيس الأمريكي جونسون . وفى جميع الأحوال كان علينا أن ننتظر قبل اتخاذ أى إجراء » .

وأوفدت إسرائيل « مائير عاميت » رئيس المخابرات العامة إلى واشنطن فى مهمة سرية يوم ٣٠ مايو لاستيضاح الأمور بدقة والحصول على تفسير واضح للتقرير الذى عاد به إيبان من الولايات المتحدة فى زيارته الأخيرة . أخذ مائير عاميت رأى السلطات الأمريكية ، ووجد أن هناك « ضوءاً أخضر » أمام إسرائيل ، وأن إسرائيل إذا كسبت الحرب المنتظرة فلن يكون هناك اعتراض من جانب أمريكا .

الملك حسين فى القاهرة :

وفى يوم ٣٠ مايو وصل الملك حسين ملك الأردن فجأة إلى القاهرة حيث وقع اتفاقية دفاع مشترك مصرية أردنية . وتعين الفريق عبد المنعم رياض رئيساً لمجموعة عمليات مصرية للعمل فى قيادة القوات الأردنية لتنسيق جهود عمل هذه القوات مع القوات المصرية . وتلا ذلك مباشرة إرسال بعض وحدات الصاعقة المصرية بالطائرات إلى الأردن للعمل ضد إسرائيل من الجبهة الأردنية لتنفيذ مهام داخل الأراضى الإسرائيلية .

وبدا للجميع أن الدول العربية أصبحت تحكم الحصار حول إسرائيل بعد أن أصبحت معرضة من ثلاث جبهات : مصرية وأردنية وسورية . بالاضافة لذلك فقد أعلنت العراق قراراً باستعدادها لتدعيم الجبهة الشرقية ببعض الوحدات العراقية .

والحقيقة أنه لم تكن هناك خطط مشتركة جدية للتعاون العسكرى - بمفهومه الصحيح - بين مصر وسوريا برغم وجود اتفاقية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٦ . فقد بدأت حرب يونيو ١٩٦٧ وانتهت بدون أن يحدث أى تعاون عسكرى بين الجبهتين المصرية والسورية ، وانفردت إسرائيل بكل جبهة منهما على حدة . أما عن الأردن فإن الموقف لم يسمح بوضع خطط للتعاون العسكرى بين مصر والأردن فى الأيام القليلة التى تلت توقيع الاتفاقية حتى نشوب الحرب بعد توقيعها بخمسة أيام . إن الخطوة التى اتخذها الملك حسين تحتاج إلى بحث . هل كان ضحية خدعة سياسية لاقحام القوات الأردنية فى الحرب المنتظرة دون أن تكون مستعدة لها ؟ أم كان تقديره خاطئاً عند تقييم الموقف السياسى والعسكرى فى ذلك الوقت ؟ أم كان تقديره سليما ، ولكن الأحداث تطورت أسرع مما قدر فلم يحقق الهدف السياسى الذى كان يهدف إليه .

الخداع السياسى :

فى ظل الظروف السياسية السائدة منذ بدء الأزمة ، وفى الوقت الذى كان يتم فيه تنسيق المواقف بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى أعطتها الضوء الأخضر لبدء العمليات العسكرية ضد مصر ، كانت الولايات المتحدة تقوم بعملية خداع سياسى لمنع مصر من القيام بعمل عسكرى ضد إسرائيل ، عن طريق رسائل وجهها الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر ، وإيفاد مبعوثين أمريكيين إلى مصر لاقناع عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تبذل الجهود لمنع العمليات العسكرية وتجنب القتال . وكان من نتائج هذه الرسائل ومناقشة المبعوثين أن كشف الرئيس عبد الناصر عن نواياه « إن مصر لن تكون البادئة بالعدوان » . وبذلك أصبح المسرح السياسى مهيا أمام إسرائيل للقيام بالعدوان فى الوقت المناسب لها .

ففى يوم ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكى بالقاهرة إلى محمود رياض وزير الخارجية[1] رسالة من الرئيس جونسون بتوقيعه إلى الرئيس عبد الناصر ، يؤكد فيها حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه اتجاهات غير ودية نحوها .. وتحدث عن أهمية تجنب القتال مشيراً إلى أن المنازعات لا يجب أن تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة ، ومقترحاً أن يقوم نائبه - هيوبرت همفرى - بزيارة منطقة

(١) النص الكامل للرسالة الأمريكية وكذا المذكرة الشفوية منشورة فى مذكرات محمود رياض - طبعة عربية - ص ٤٧ - ٦٦ .

الشرق الأوسط لاجراء مباحثات مع الرئيس عبد الناصر والزعماء العرب وكذا زعماء إسرائيل إذا مرت تلك الأيام بدون قتال .

وجاء فى المذكرة الشفوية الأمريكية مع هذه الرسالة ، أن أمريكا يقلقها أن يؤدى الانسحاب السريع لقوة الطوارىء الدولية إلى جعل مشكلة المحافظة على الحدود بين مصر وإسرائيل أكثر صعوبة . وتعتقد أمريكا أنه من الضرورى أن يتوقف الاتجاه الحالى لتعبئة القوات وحشدها على الجانبين (مصر وإسراتيل) ،وتأمل أن يبدأ الطرفان فى إعادة قواتهما إلى قواعدها الطبيعية . وانتهت المذكرة الشفوية بتأكيد التزام أمريكا المستمر لمبدأ حرية المرور فى خليج العقبة لسفن جميع الدول ، وأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة . وفى الوقت الحالى تستطيع الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن الحكومة الأمريكية تعارض معارضة صارمة أى عدوان فى المنطقة من أى نوع سواء كان مكشوفاً أو فى الخفاء ، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية .

وحضر يوثانت إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر فى إطار عمل السكرتير العام للأمم المتحدة لتهدئة الموقف بعد سحب قوات الطوارىء الدولية ودخول القوات المصرية شرم الشيخ . وبعد أن وافق عبد الناصر على مقترحات يوثانت ، وجه إليه سؤالاً :

سيادة الرئيس : إن الإسرائيليين متخوفون من قيامكم بهجوم عسكرى ضدهم ، هل تعدنى بأن مصر لن تهاجم إسرائيل ؟

رد عبد الناصر قائلاً : نحن لم نعلن فى أى وقت أننا سنهاجم إسرائيل . إن إسرائيل هى التى هددت رسمياً بغزو سوريا ، وما نفعله هو إجراء دفاعى لمنع مثل هذا التهديد من أن يصبح حقيقة . وعلى ذلك « لن نكون نحن البادئين أبداً بالهجوم » .

غادر يوثانت القاهرة يوم ٢٥ مايو متفائلاً بعد أن قبلت مصر مقترحاته والتأكيدات التى حصل عليها من الرئيس عبد الناصر . ومن المهم أن أوضح أن رحلة يوثانت للقاهرة لم تكن جزءًا من خطة الخداع السياسى الأمريكى ، ولكن كان من نتائجها الهامة التى

تبلغت إلى إسرائيل وأمريكا – فى حدود عمل السكرتير العام – « أن مصر لن تكون البادئة بالهجوم » :

وفى فجر يوم ٢٧ مايو ، أيقظ السفير السوفيتى بالقاهرة لرئيس عبد الناصر من نومه لإبلاغه رسالة عاجلة من القادة السوفيت يطلبون فيها « ألا تكون مصر هى البادئة باطلاق النيران » . وذكر السفير السوفيتى أن الرئيس الأمريكى جونسون قد أبلغ الكرملين بأن مصر ستقوم بالهجوم ضد إسرائيل فى فجر هذا اليوم .

وكان الرئيس عبد الناصر قد تلقى رسالة مماثلة من الرئيس جونسون – كما يقول محمود رياض وزير الخارجية – تحمل طابع التهديد السافر لمصر ، حيث جاء فيها : « إن على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت بفتح النيران » .

وفى أول يونيو ١٩٦٧ استقبلت[1] القاهرة مبعوثين أمريكيين أحدهما بصفة رسمية والآخر بصفة غير رسمية . وكان السفير تشارلز بوست هو المبعوث الرسمى الذى قابل وزير الخارجية حيث أكد السفير أن أمريكا سوف تكون ضد أى طرف يبدأ بالعدوان المسلح . قال له محمود رياض وزير الخارجية : « إننا لن نبدأ هجوما مسلحا ، وقد أكدنا لكم ذلك رسميا بناء على طلبكم » .

وكان روبرت اندرسون هو المبعوث غير الرسمى الذى قابل عبد الناصر ليؤكد له أن أمريكا تسعى لحل سلمى للأزمة ، وكرر له عبد الناصر موقف مصر « إننا لن نبدأ بالعدوان المسلح » .

وفى يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ أبلغت أمريكا مصر استعداد الرئيس جونسون لاستقبال زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية . واعلنت القاهرة عن هذه الزيارة التى تبدأ يوم ٥ يونيو ، بينما كان هو اليوم الذى حددته إسرائيل للحرب . وهذا يذكرنا بموقف مماثل عندما تقرر عقد مؤتمر فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تشترك فيه مصر وإنجلترا وفرنسا لبحث تسوية ما ترتب على تأميم شركة قناة السويس ، وكان هو اليوم المحدد لبدء الاعتداء الثلاثى على مصر .

وهكذا نجح الخداع السياسى الأمريكى لصالح إسرائيل ، لمنع الرئيس عبد الناصر من بدء الحرب وكشف نواياه « إن مصر لن تبدأ العمل العسكرى ضد إسرائيل » وفى

(١) المرجع السابق .

نفس الوقت كانت أمريكا تستكمل تنسيق جهودها مع إسرائيل حتى تبدأ الحرب فى الوقت المناسب لها بعد أن أعطتها « الضوء الأخضر » بالعدوان المسلح ضد مصر .



.. ومن الملفت للنظر أن الاتحاد السوفيتى كان يعمل فى نفس اتجاه أمريكا لمنع عبد الناصر من بدء الحرب ، برغم أنها كقوة عظمى تعلم أن إسرائيل مستعدة للهجوم ضد مصر ، وأن مصر ليست على استعداد لهذه الحرب ، وبرغم أن الاتحاد السوفيتى كان المصدر الرئيسى للمعلومات التى أبلغتها إلى مصر عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية الأمر الذى ترتب عليه بداية الأزمة .

ومما يدعو للتأمل والتفكير أن أمريكا والاتحاد السوفيتى لم يتخذا منفردين أو متعاونين إجراء جدياً لمنع إغلاق مضيق العقبة ، كما لم يقدما - بعد إعلان غلق المضيق - حلا للمشكلة بطريقة سلمية لمنع الصدام المسلح بين مصر وإسرائيل . وفى تقديرى أن تصاعد الموقف العسكرى بما فى ذلك نشوب الحرب بينهما ، كان فى صالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حسب تقدير كل منهما للموقف السياسى والعسكرى بحيث تحقق نتيجة الحرب هدفاً سياسياً واستراتيجيا لصالحه فى المنطقة .

وإزاء تصرفات أمريكا خلال الأزمة والدور الذى لعبته لخداع مصر لصالح إسرائيل ، كتب محمود رياض فى مذكراته (ص ٦٦ - طبعة عربية) يقول :

" ● فى الوقت الذى كانت واشنطن تبعث إلينا بالرسل للتوصل لحل سلمى للأزمة .

● وفى الوقت الذى كان فيه يوجين روستو يستدعى السفير المصرى فى واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة ، ويؤكد له باعتباره وكيلا لوزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً .

● وفى الوقت الذى يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو بالذات موعداً لاستقبال زكريا محيى الدين .

● فى هذا الوقت ، وخلال ذلك كله ، كان جونسون وكبار مساعديه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تشن الحرب ضدنا يوم ٥ يونيو ، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب ".

حافة الحرب :

وفى يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ ازداد الموقف تدهوراً ، وأصبح التقدير أن الحرب أصبحت وشيكة . فقد أعلنت إسرائيل عن تشكيل وزارة جديدة – وزارة ائتلاف وطنى برئاسة ليفى أشكول ، وتعيين الجنرال ديان وزيراً للدفاع – وصفتها الصحافة العالمية بأنها وزارة حرب . وأصبح ذلك نذيراً بأن إسرائيل قررت شن الحرب ضد مصر بعد أن استكملت استعدادها خلال الأسبوعين السابقين ، ولم يصبح أمامها إلا تحديد وقت الهجوم . كما أن الرأى العام العالمى أصبح مهيأ ومؤيداً لقضيتها ، فضلاً عن أن الجهود السياسية الدولية لم تتخذ ولم تكن راغبة فى اتخاذ إجراءات إيجابية لمنع الحرب .

وكانت القيادة العسكرية الإسرائيلية – كما يقول الجنرال رابين رئيس الأركان – ترى سرعة شن الحرب ضد مصر بمبادأة من إسرائيل ، لأنها عامل حاسم فى تقدير مدة الحرب ونتائجها وعدد الخسائر التى تتحملها . وأثناء المناقشة التى دارت فى ذلك اليوم – ٢ يونيو – عن ميعاد بدء الحرب ليكون أقرب ما يمكن ، قال أشكول : « إننا ما زلنا فى حاجة إلى معاونة وتأييد الرئيس الأمريكى جونسون لنا . وآمل ألا نحتاج إلى معاونته إذا انتصرنا للمحافظة على مكاسبنا . إنى أريد توضيحها للرئيس جونسون بما لا يدع مجالاً لأى شك أننا لم نخدعه . والتأخير يومان لن يؤثر فى كثير أو قليل على نتائج الحرب » .

وعلى ذلك قررت إسرائيل عدم بدء الحرب قبل يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ . وفى يوم الأحد ٤ يونيو قرر مجلس الوزراء الإسرائيلى شن الحرب لتبدأ يوم ٥ يونيو .

وفى القاهرة – فى نفس يوم ٢ يونيو – اجتمع الرئيس عبد الناصر بقادة القوات المسلحة فى مقر القيادة العامة . وكان تقديره للموقف أن إسرائيل ينتظر قيامها بعملية هجومية ضد مصر خلال ٤٨ – ٧٢ ساعة . وتوقع أن تبدأ عدوانها بضربة جوية ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوى للحصول على السيطرة الجوية ، وطلب الاستعداد لمواجهة هذا الموقف وتقليل خسائره . وأوضح أن إسرائيل تعتمد فى حربها على المفاجأة والمرونة وأن تكون معركتها قصيرة .

وأثناء المناقشة التى دارت فى المؤتمر قرر الرئيس عبد الناصر قبول تلقى الضربة المعادية

الأولى – الضربة الجوية – لأسباب سياسية حتى لا يكون بدء الحرب من جانبنا .

وأصدر المشير عامر توجيهات عمليات تقضى بأن تقوم قوات المنطقة العسكرية الشرقية (الجيش الميدانى فى سيناء) بالدفاع بغرض هزيمة وتدمير قوات العدو التى تخترق الحدود . ولم يعرض فى هذا المؤتمر الأوضاع فى العملية الدفاعية بعد أن تغيرت الخطة الدفاعية الأصلية (قاهر) تغييراً جذرياً أثناء حشد القوات . وبذلك أصبح الرئيس عبد الناصر – تحت ضغط سياسى أمريكى – غير قادر على بدء الحرب مع ترك المبادأة لإسرائيل لبدء هجومها فى الوقت الذى تراه مناسباً لها .

مغامرة ومؤامرة :

إن تحليل أحداث الفترة من ١٤ مايو حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ يضع علامات استفهام عن تقدير القيادة السياسية فى مصر للموقف .

فقد بدأت الأحداث بمعلومات غير صحيحة وردت من سوريا والاتحاد السوفيتى عن حشود إسرائيلية على الجبهة السورية للاعتداء عليها . وبرغم التأكد من عدم صحة هذه المعلومات بمعرفة الفريق أول فوزى رئيس الأركان شخصياً ، إلا أن حشد قواتنا فى سيناء تم لسبب معلن هو لمعاونة سوريا فى حالة الاعتداء الإسرائيلى عليها .

انتهزت القيادة السياسية فى مصر هذه الفرصة ، وقررت سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء ثم إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ، وهو ما تعتبره إسرائيل سبباً ومبرراً لشن الحرب ضد مصر من وجهة نظرها . وبذلك تحولت الأزمة من تهديد إسرائيلى لسوريا إلى أزمة جديدة تماما مع مصر هى « حرية الملاحة فى خليج العقبة » . وإذا كانت مصر متورطة فى حرب اليمن منذ خمسة أعوام دون حسمها ، وإذا كانت إسرائيل تتمتع بالتفوق العسكرى على كل الدول العربية المجاورة ، وإذا كانت القرارات السياسية التى اتخذتها مصر قد عبأت الرأى العام العالمى ضدها ، فقد أصبح الوقت مناسباً لاستدراج مصر إلى حرب أخرى ضد إسرائيل التى استعدت لها خلال السنوات العشر السابقة .

أمام هذه الملابسات يمكن القول إن القيادة السياسية فى مصر قامت بمغامرة سياسية غير محسوبة سياسيا وعسكريا بإغلاق مضيق العقبة لحرمان إسرائيل من

مكسبها الذى حصلت عليه من اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وفى نفس الوقت إظهار قدرة مصر على تقديم المعاونة لسوريا ضد التهديد الإسرائيلى . كما أن نجاح هذه المغامرة السياسية يعتبر رداً عملياً لايقاف الحملة الاعلامية ضد مصر ومكانة الرئيس عبد الناصر فى الوطن العربى .

ولكن القيادة السياسية كانت أمام مؤامرة لاستدراجها للحرب ، خططت بمهارة لإيقاع الهزيمة بمصر وتحطيم زعامة الرئيس عبد الناصر فى الوطن العربى .

ولتنفيذ هذه المغامرة السياسية ومواجهة إسرائيل عسكريا ، هل كانت مصر مستعدة للحرب فى ذلك الوقت ؟

٣ - هل كانت مصر مستعدة للحرب ؟

بكل المرارة والألم أقول إن مصر لم تكن مستعدة للحرب ضد إسرائيل فى ذلك الوقت . فقد كان الكثيرون من القادة يشفقون على الحالة السيئة التى وصلت إليها القوات المسلحة عام ١٩٦٧ لأسباب كثيرة ، جعلتها ضحية الظروف الصعبة التى واجهتها وكانت تعمل فى إطارها .

وإنى إذ أقرر هذه الحقيقة ، وأنا أحد أبنائها وأمضيت كل حياتى العملية فيها ، وشاهدت أحداث هذه الحرب وتطوراتها فى سيناء ، فإنى أهدف من ذلك إلى تحقيق الفائدة للأجيال التى تتحمل المسئولية من بعدنا . وليس هناك ما يدعو لمحاولة التقليل من العوامل والأسباب التى أدت إلى الهزيمة . فقد تعلمنا من حرب يونيو ١٩٦٧ دروساً كانت من الأسس التى بنت عليها مصر استراتيجيتها العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ . هذه العوامل والأسباب متعددة وتحتاج لدراسة طويلة ، لذلك فإنى أركز هنا على بعضها فقط التى أدت مباشرة إلى هزيمة يونيو .

خمسة أعوام قتال فى اليمن :

من النقط البارزة فى تاريخ مصر الحديث ، تلك العمليات العسكرية التى قامت بها قواتنا المسلحة فى اليمن ، والتى يطلق عليها « حرب اليمن » .

لقد قررت القيادة السياسية فى مصر مساعدة ثورة اليمن عند قيامها عام ١٩٦٢ بإرسال عدد قليل من العسكريين لمساعدتها ، وانجذبنا تدريجياً إلى اليمن حتى أصبح

لنا حوالى ثلث القوات البرية يقاتل هناك بدعم من القوات الجوية والبحرية لمدة خمسة أعوام ، فى مسرح عمليات يبعد عن مصر حوالى ألفى ميل ، دون أن تتمكن مصر من حسم الموقف سياسيا أو عسكريا .

ترتب على هذه الحرب خسائر متزايدة فى الأفراد ، واستنزاف لميزانية القوات المسلحة ، وانخفاض فى مستوى التدريب والانضباط العسكرى ، وتدهور فى الحالة الفنية للأسلحة والمعدات وبذلك تأثرت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة تماماً .

فالقوات البرية انخفض مستوى تدريبها حتى يتسع الوقت لراحة القوات التى تعود من اليمن واستعادة كفاءة أسلحتها ومعداتها ، أو استعدادها للسفر للقتال هناك .

واستهلكت القوات الجوية بعض طائراتها ومعداتها الفنية لتنفيذ النقل الجوى والاشتراك فى العمليات هناك . ومرت هذه السنوات الخمس دون أن يتم بناء دشم للطائرات فى مصر ، برغم أنه كان أحد الدروس المستفادة من العدوان الثلاثى على مصر الذى قامت فيه القوات الجوية الإنجليزية والفرنسية بتدمير مطاراتنا الرئيسية وطائراتنا على الأرض .

وتحملت القوات البحرية عبء النقل البحرى المستمر ، وتأمين خطوط المواصلات فى البحر الأحمر ، الأمر الذى أثّر تدريجيا على الكفاءة الفنية للسفن الحربية .

وانخفض مستوى الانضباط العسكرى خلال فترة الحرب ، بحكم طبيعة الحرب فى هذا المسرح التى لم تكن حربا نظامية بالمعنى العسكرى المفهوم .

لقد كانت حرب اليمن عملية بوليسية تقاتل فيها قواتنا المسلحة قوات غير نظامية تقوم بحرب عصابات فى مسرح عمليات جبلى . ومن الطبيعى أنه كان لقواتنا فى اليمن التفوق الكامل فى التسليح وقوة النيران ، مما أعطى انطباعاً خاطئاً لدى بعض القوات عن الحرب ضد إسرائيل فى أرض صحراوية مكشوفة تحت ظروف تختلف تماماً عن ظروف حرب اليمن ، خصوصاً إذا كان للعدو التفوق العسكرى .

والأثر الخطير لحرب اليمن ، هو أن القيادة العليا للقوات المسلحة وجهت كل جهودها الرئيسية لليمن لمدة خمس سنوات ، أهملت فيها مسرح العمليات الرئيسى فى سيناء ضد العدو الرئيسى إسرائيل . وكانت النتيجة أنه لم يتم إعداد وتدريب القوات للحرب ضد

إسرائيل ، كما لم يتم إعداد وتجهيز النطاقات والخطوط الدفاعية فى سيناء تجهيزاً هندسياً متكاملاً ، حيث أكتفى فقط بتجهيز الخط الدفاعى الأول القريب من حدود مصر الشرقية ، ولم يتم تجهيز باقى الخطوط بما فى ذلك خط المضايق الذى يعتبر آخر الخطوط الدفاعية عن مصر من الشرق .

لقد نسيت القيادة العليا اتجاه المجهود الرئيسى لعمل قواتنا المسلحة عند مواجهة التزاماتها المستمرة فى اليمن . وقد يكون مقبولاً نقل المجهود الرئيسى لقواتنا المسلحة من اتجاه استراتيجى إلى اتجاه آخر لحسم الموقف عسكريا ، إلا أن القيادة العسكرية لم تتمكن من حسم الموقف العسكرى فى اليمن ، وفى نفس الوقت أهملت الخطة الدفاعية عن سيناء ، وهو ما ظهرت نتائجه فى حرب يونيو ١٩٦٧ .



قدرت هيئة عمليات القوات المسلحة خطورة هذا الموقف ، ولذلك قدمت تقريراً — وهو فى حقيقته تحذير — للمشير عبد الحكيم عامر القائد العام ، أوصت فيه بعدم التورط فى القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن قواتنا تقاتل فى اليمن بهذا الحجم الكبير الذى وصلت إليه . ويشرح الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات فى هذا الوقت وضع القوات المسلحة وإستراتيجيتها الموضوعة حينئذ . قال[1] :

" كانت الاستراتيجية العسكرية العامة « دفاعية بحتة » بمعنى الدفاع عن سيناء فى حالة وقوع أى هجوم إسرائيلى على أرضها . وكانت هذه الاستراتيجية قائمة على أساس منع القوات الإسرائيلية من اختراق خط الدفاع الأول — على الحدود ، وكانت جميع الخطط الدفاعية القائمة على هذه الاستراتيجية موجهة إلى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قناة السويس وتدمير القوات التى تخترق النطاق الدفاعى الأول . وكان الحجم الكلى للقوات المسلحة — بما فيها القوات الضاربة فى اليمن — يكاد يكفى لتحقيق هذه المهمة الدفاعية المحدودة ..

بعد استكمال عناصر الخطة « قاهر » (الخطة الدفاعية عن سيناء) فى أوائل ديسمبر ١٩٦٦ ، والتصديق على خطة القيادة العسكرية الشرقية بخصوص أوضاع القوات

---

(١) حديث للفريق أنور القاضى لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة القاهرية بمناسبة مرور ٢١ عاماً على حرب يونيو — آخر ساعة — ٨ يونيو ١٩٨٨ .

المصرية الموجودة تحت قيادتها ، بدأت بعدها هيئة عمليات القوات المسلحة في وضع تقرير عام عن هذه الخطة لما كان يحوطها وقتئذ من ظروف متداخلة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ بالتحديد ... وأهمها وجود القدر الأكبر من قواتنا فى اليمن – وكانت تقدر بحوالى ثلثى القوات المصرية – وكذا ضعف القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات ، وكذا نقص الأفراد والمعدات والتجهيزات عن المستوى المطلوب ، وكذا تهالك جانب من الأسلحة والمعدات نتيجة استهلاكها فى حرب اليمن ...

أقول ، وضعت هيئة العمليات تقريراً حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل – ولفترة زمنية طويلة قادمة – حتى يمكن تلافى ما سبق ذكره من عيوب ونقائص .

عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان الذى وافق عليه فوراً وأمر بعرضه على القيادة العليا . ولم تكتف هيئة العمليات بذلك التحذير المكتوب ، بل كانت تضيف التحذير من أى عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة وبحيث لا يتم ذلك إلا بعد عودة القوات المصرية الأساسية من اليمن " .

ويبدو أن المشير عامر تجاهل هذا التقرير ، ولم يضعه فى اعتباره ، عندما وافق خلال مايو ١٩٦٧ على غلق مضيق العقبة الذى يترتب عليه الحرب .

وتمر الأيام ، ويكلف الفريق أول فوزى فى أواخر أغسطس ١٩٦٧ بعد الهزيمة بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر فى الجيزة ، فوجد تقرير هيئة العمليات دون أن يبدى المشير عامر عليه أى تعليق .

القرار السياسى بالحرب :

لا شك أن القرار السياسى السليم عن الحرب ، هو ذلك القرار الذى يرتبط بقدرة القوات المسلحة على تحقيقه ، بالاضافة للعوامل السياسية – خارجياً وداخلياً – والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية التى تتحكم فى اتخاذ هذا القرار .

إن اتخاذ القرار على مستوى الدولة لا يترك لتفكير ورأى فرد ، بل يخضع هذا القرار – أياً كان هذا القرار سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً – لدراسات علمية من الأجهزة المتخصصة . ولا شك أن قرار الحرب أو القرار الذى يترتب عليه احتمال

نشوب الحرب هو قرار خطير ، ولذلك يجب بحث كل الحقائق والعوامل التى تحيط بالموقف قبل اتخاذه .

ومن المؤسف والمؤلم أن يكون كلام المشير عامر — إذا صح ما نسب إليه — عندما سأله الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر مايو ١٩٦٧ عن استعداد القوات المسلحة لتنفيذ إغلاق المضايق ، بعد أن قال عبد الناصر : « إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪ » ، كان رد المشير عامر « برقبتى يا ريس ، كل شىء على أتم استعداد » . كان ذلك هو الفيصل فى الحكم على القدرة القتالية للقوات المسلحة واستعدادها للحرب برغم أنه كلام سطحى لا يستند إلى أساس عسكرى ، كما أن أسلوب اتخاذ هذا القرار السياسى الهام والخطير ليس هو الأسلوب العلمى الصحيح لزج القوات المسلحة فى حرب ضد إسرائيل معروف عنها أن احتفاظها بقوات مسلحة متفوقة على الدول العربية هو مبدأ رئيسى من مبادىء سياستها القومية واستراتيجيتها العسكرية منذ نشأتها .



لقد كان معروفاً للجميع أن حوالى ثلث الجيش العامل وجزءاً من قواتنا الجوية والبحرية يحارب فى اليمن . ومن الطبيعى أن القيادة السياسية كانت تتابع أحداث وتطورات هذه الحرب أولاً بأول ، كما كان طبيعيا أيضاً أن تكون إسرائيل والدول الكبرى على علم تام بحجم قواتنا فى اليمن وتطورات هذه الحرب وتأثيرها على الكفاءة القتالية للقوات المصرية .

ولم يكن خافيا على القيادتين السياسية والعسكرية أن قواتنا المسلحة تعمل بمرتبات السلم المخفضة عندما أتخذ القرار السياسى بإغلاق المضايق . فقد كان هناك قرار أصدره وزير الحربية بتسريح دفعة من الاحتياط قبل موعدها بشهرين مع تأخير استعواض الوحدات بالمستجدين لمدة ثلاثة أشهر بهدف ضغط مصروفات القوات المسلحة تنفيذاً لقرارات ضغط ميزانية الدولة ، وكان هذا القرار يطبق من مارس حتى يونيو ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك احتمال تصعيد الموقف السياسى والعسكرى مع إسرائيل ، وهو ما تم فى مايو ١٩٦٧ .

ولقد ترتب على ضغط المصروفات للاقتصاد أن فوجئت القوات المسلحة بالأزمة

السياسية فى ١٤ مايو ١٩٦٧ وهى تعانى من النقص فى مرتباتها بلغ حوالى ٣٧٪ من الضباط وحوالى ٣٠٪ فى الرتب الأخرى . وكان من الضرورى استكمال هذا النقص بتعبئة الاحتياطى ، بالاضافة إلى استدعاء ضباط وجنود من الاحتياطى لانشاء وحدات إضافية .

ولم يكن النقص مقصوراً على الأفراد ، بل كان يشمل أيضاً نقصاً فى الأسلحة والمعدات فى القوات البرية يوم ١٤ مايو قياسا لمرتبات الحرب . وكان النقص بصفة عامة فى الأسلحة الصغيرة ٣٠٪ ، وفى قطع المدفعة ٢٤٪ ، وفى دبابات التعاون الوثيق ٤٥٪ ، وفى الحملة الميكانيكية من ٤٠ - ٧٠٪ .

وظهر قصور نظام التعبئة منذ بدئها . فقد مرت سنوات دون أن تتاح الفرصة لجهاز التعبئة للقيام بتدريب عملى على تعبئة واستكمال قوات الاحتياط ، واقتصر الأمر على عمل مشروع استدعاء وحدة احتياطية واحدة عام ١٩٦٥ لاختبار درجة استجابة الأفراد إلى أمر الاستدعاء ، ولم يكن هناك تخطيط واقعى لتدريب قوات الاحتياط دورياً بما يضمن وصولها إلى درجة الكفاءة القتالية التى تؤهلها للاشتراك فى الحرب فى ميدان القتال . وقد تجلى ارتباك وقصور نظام التعبئة فى وصول بعض الأفراد إلى سيناء يرتدى بعضهم ملابسهم المدنية التى حضروا بها إلى مراكز التعبئة عند الاستدعاء ، بل كان بعض الأفراد ينضمون إلى وحدات ليست من تخصصهم ، كما تم تعبئة وحدات جديدة من الاحتياط مرَّ عليهم سنوات لم يتم تدريبهم فيها على القتال .

وقد عانت قيادة الجيش الميدانى بسيناء من الوحدات التى وصلتها ، عندما أيقنت من انخفاض مستواها التكنيكى أو الفنى أو الإدارى لضعف تدريبها أو للنقص الموجود بها من الأسلحة والمعدات والحملة عن المرتب المقرر .

وحتى نشوب الحرب كان حجم قوات الاحتياط التى تواجدت فى سيناء يزيد قليلاً على نصف اجمالى الأفراد فى مسرح العمليات .



وقد كنا نتباهى ونعلن سنويا أننا نملك أكبر قوة جوية فى الشرق الأوسط لعدة سنوات سابقة لحرب يونيو ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك . فقد كانت كفاءتها القتالية أقل من مستوى السلاح الجوى الإسرائيلى الذى عملت قيادته على تطويره كمًّا

ونوعاً وتدريباً خلال السنوات العشر السابقة لحرب يونيو ، الأمر الذى حقق له النجاح فى ضربته الجوية الأولى وأمكنه تدمير الجزء الأكبر من طائراتنا وهى على الأرض خلال الساعات الثلاث الأولى من الحرب .

لقد تأثرت قواتنا الجوية بالنقص فى عدد الطيارين المقاتلين المدربين حيث أن عددهم كان أقل من عدد الطائرات . فضلاً عن ذلك فإن مطاراتنا لم تتخذ فيها الاجراءات التى تكفل تأمين الطائرات وتوفير وسائل الدفاع الجوى لحمايتها . ومن الطبيعى فإن إنشاء قوات جوية على درجة عالية من الكفاءة – كمًّا ونوعاً وتدريباً – يتطلب أن يكون قائد القوات الجوية وقيادته على درجة عالية من الكفاءة والخبرة ، كما يتطلب من القائد العام والقيادة العليا للقوات المسلحة الفهم الكامل لدور القوات الجوية فى الحرب وتقديم كل جهد ممكن للارتقاء بمستوى هذا السلاح المؤثر والهام كأحد الفروع الرئيسية للقوات المسلحة . وقد كنا نفتقد ذلك قبل أزمة مايو ١٩٦٧ حيث أن المظاهر الخادعة كانت تطغى على الجوهر .

وعن الدفاع الجوى – وكان من مسئولية قيادة القوات الجوية حينئذ – فقد كانت وسائله ليست كافية للدفاع عن المطارات والقوات البرية والبحرية والأهداف الحيوية بالدولة . كما أن مجالات الكشف الرادارى كانت محدودة مع عدم قدرتها على اكتشاف الطائرات المعادية التى تطير على ارتفاع منخفض أقل من ٥٠٠ متر ، وهو ما لا يوفر إنذاراً مبكراً لقواتنا عن هجوم العدو الجوى الأمر الذى ساعد إسرائيل على نجاح ضربتها الجوية الأولى صباح الخامس من يونيو .

وليس من المتصور أن يكون موقف القوات الجوية والدفاع الجوى غير معروف للقيادة العليا للقوات المسلحة والمشير عامر عندما قرر فى الاجتماع السياسى فى مايو أن القوات المسلحة جاهزة وعلى أتم استعداد لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة . ومن الواضح أن إسرائيل كانت على علم تام بالقدرات الحقيقية لقواتنا الجوية والدفاع الجوى عندما قررت شن الحرب ضدنا .



أما عن مستوى التدريب فى القوات المسلحة ، فإن عام ١٩٦٧ كان من أسوأ السنوات من الناحية التدريبية بعد أن انخفض مستوى التدريب إلى أقل مستوى بقرار من القيادة العامة .

لقد كان التدريب من مسئوليات المشير عامر عندما توزعت المسئوليات بينه وبين وزير الحربية شمس بدران ، وكان المشير عامر غير متفرغ للعمل العسكرى بحكم مسئولياته الأخرى على مستوى الدولة ، ولذلك كان مروره وزياراته للوحدات والتشكيلات تأخذ الطابع المعنوى أكثر من أى عمل آخر . وقد قام بثلاث زيارات تفتيشية خلال خمس سنوات من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ للوحدات المتمركزة فى سيناء فى الأحوال العادية ، وبالتالى لم يكن قادرا على الإلمام بمستوى التدريب الحقيقى للقوات كما لم يكن قادراً على الوقوف على الكفاءة القتالية للقوات .

وظهر ذلك واضحاً أثناء فترة حشد القوات فى سيناء عندما بدأ التفكير فى القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل بحجم صغير من القوات لتحقيق أهداف محدودة . فوجىء المشير عامر عندما قال له الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى إن قواته غير مدربة على الهجوم . وكان ذلك يعنى أن القائد العام لا يعرف كفاءة قواته التى يتم حشدها فى سيناء .

الحالة الداخلية فى مصر :

وكيف كانت الحالة الداخلية فى مصر فى عام ١٩٦٧ . يشرح الرئيس السادات هذه الحالة فى كتابه « البحث عن الذات » بقوله :

"إن الصراع على السلطة على مستوى القمة الذى بدأ فى أول الستينات قد ازداد اتساعاً وازداد التمزق ، لأن الحقد أصبح دفينا بين عبد الناصر وعامر ، وعامر وحده والباقين ، وعبد الناصر وحده والباقين . كان هذا الموقف هو المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧ ...

فى سنة ١٩٦٥ كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى حالة يرثى لها . أصبح كل شيء فى البلد يعهد به إلى القوات المسلحة أو البوليس الحربى ، النقل العام مثلاً فى حالة سيئة فيتبع القوات المسلحة لاصلاحه ، الثروة السمكية تشرف عليها القوات المسلحة .

انتهت سنة ١٩٦٦ والصراع بين عبد الناصر وعامر على أشده ، فكل منهما متربص بالآخر وخاصة أن عامر كان كل يوم يوسع رقعة سلطانه ... وتراكمت السلطات

فى يد عامر حتى أصبح الآمر الناهى والمتحكم فى مصير الناس ، وفى كل ما يتعلق بالبلد من أحداث ...

هكذا دخلنا سنة ١٩٦٧ والكآبة تخيم على البلاد ، فالبلاد مفلسة لأن الخطة طموح ولا يوجد المال الكافى لتمويلها .

وفى يوم جمعة فى فبراير ١٩٦٧ ذهبت لزيارة عبد الناصر وفى الحديث الذى دار بيننا قال عبد الناصر : « والله الصورة سيئة وأنا حاسس إن إحنا داخلين على كارثة » " .

الاستراتيجية العليا لمصر :

عندما تهدف الدولة لدخول حرب بمبادأة منها أو تتعرض لعدوان خارجى ، لا بد أن يكون لها استراتيجية عليا تخضع لها كل قطاعات الدولة لتحقيق أهدافها السياسية . فقبل تصعيد الموقف بين مصر وإسرائيل فى مايو ١٩٦٧ ، أو أثناء فترة التصعيد كان من الواجب وضع هذه الاستراتيجية لتحديد الهدف السياسى المطلوب تحقيقه ، وبالتالى يكون الهدف الاستراتيجى العسكرى واضحاً .

فقد كان السؤال الذى يحتاج إلى إجابة : بأى هدف سياسى يتم حشد القوات فى سيناء ؟

لقد أعلن أنه لمعاونة سوريا فى حالة اعتداء إسرائيل عليها . ومعنى ذلك أن الهدف الاستراتيجى العسكرى كان هجومياً ، وبالتالى تتخذ قواتنا أوضاعها التى تسمح بتنفيذ عمليات هجومية مخططة ومنسقة مع سوريا وهذا لم يكن موجوداً ، أو وضع خطط جديدة تحقق الهدف السياسى وهذا لم يتم . أما إذا كان حشد القوات فى سيناء لتنفيذ إغلاق مضايق تيران – مدخل خليج العقبة – فمعنى ذلك أن يكون الهدف الاستراتيجى العسكرى دفاعياً ، وبالتالى تتخذ القوات أوضاعها الدفاعية طبقاً للخطة الموضوعة للدفاع عن سيناء وهى الخطة (قاهر) . وهذا لا يمنع من تحول القوات من الدفاع إلى الهجوم أو العكس حسب الموقف .

عندما صدر ظهر يوم ١٤ مايو قرار رفع حالة الاستعداد إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال ، بدأت القوات فى التنفيذ لمقابلة الأوضاع السياسية العسكرية التى واجهتها

تباعاً على ضوء القرارات السياسية المتتالية التى صدرت من القيادة السياسية . واستمرت إجراءات القوات المسلحة لمدة ٢٣ يوماً لم تتوقف حتى بدأ العدو هجومه صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

فقد اتخذت المنطقة العسكرية الشرقية (الجيش الميدانى فى سيناء) إجراءات تنفيذ الحشد فى سيناء فى الاطار العام للخطة (قاهر) حتى يوم ١٧ مايو .

وعندما صدر القرار السياسى بسحب قوات الطوارىء الدولية ، ثم القرار السياسى الآخر باغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ، أصبح من المحتم احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمين قطاع الطور - شرم الشيخ . واستتبع إعلان إغلاق المضيق ضرورة تأمين قطاع غزة ، وتقوية القوات فى سيناء لمواجهة ما قد تقوم به إسرائيل من عمل عسكرى للرد على إغلاق المضيق . وكان قرار إغلاق مضيق العقبة بداية تغيير جوهرى فى الخطة الدفاعية عن سيناء ، وزيادة القوات المكلفة بمهام هذه الخطة ، كما كانت بداية التفكير للقيام بأعمال تعرضية محدودة داخل النقب .

أدى احتلال شرم الشيخ إلى فتح محور جديد لعمل القوات المسلحة تشترك فيه قوات برية وبحرية وجوية . وتوالت التدعيمات على قوات شرم الشيخ ، وتعددت المهام ، وأصبحت القوات فى هذه المنطقة غير متجانسة . ولقد أظهرت الأعمال التى تمت فى هذا القطاع عسكرياً ، أن استعادة مصر لسيطرتها على مياهها الاقليمية فى مدخل خليج العقبة لم تحظ مسبقاً بالدراسة الموضوعية الدقيقة التى يتطلبها هذا الاجراء عندما يتطلب الأمر ذلك ، برغم مرور حوالى عشر سنوات منذ تواجد قوات الطوارىء الدولية بها .



وبدأ الاهتمام السياسى بقطاع غزة . ففى يوم ٢٥ مايو عقد مؤتمر فى القيادة العامة برئاسة الرئيس عبد الناصر حضره المشير عامر ورئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة - برية وجوية وبحرية - ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميدانى ومدير المخابرات الحربية .

عرض فى هذا المؤتمر فكرة خطة تعرضية تهدف إلى عزل منطقة إيلات . لم

يقتنع الرئيس عبد الناصر بالهدف الذى يمكن تحقيقه من هذه العملية المحدودة . ولفت النظر إلى أهمية قطاع غزة لأن سقوطه يعنى الكثير بالنسبة لمصر ويؤثر على هيبتها بدرجة كبيرة ، ويرى أن القوات المخصصة له أضعف من أن تقف أمام هجوم إسرائيلى . ولذلك يرى ضرورة تقوية القطاع بقوات أكثر وذوات كفاءة قتالية مناسبة حتى تجبر إسرائيل على التفكير أكثر من مرة إذا أرادت مهاجمة القطاع . وانتقل الرئيس فى حديثه إلى شرم الشيخ ، وكان يرى ضرورة تأمين المنطقة الغربية لمنطقة شرم الشيخ واحتلال الطور ، واتخاذ جميع الاجراءات التى تضمن صمودها والقضاء على أى قوات إسرائيلية معادية قد تهاجمها .

وفى اليوم التالى – ٢٦ مايو – بدأ تنفيذ تقوية منطقة رفح حتى لا ينعزل قطاع غزة عن سيناء . وكلفت بهذه المهمة فرقة شكلت حديثاً تشمل لواءات من تشكيلات أخرى أنتزعت من مواقعها المخصصة لها فى الخطة الدفاعية . ونتيجة لذلك تحرك اللواء المشاه الذى كان يدافع عن منطقة العريش وتدرب على الدفاع عنها عدة شهور ، تحرك إلى منطقة رفح بينما كلف لواء آخر ليحل محله فى منطقة العريش . وبتنفيذ تقوية منطقة رفح تعدل الحد الأساسى للدفاع عن سيناء فى المحور الشمالى عدة كيلومترات شرقاً ، الأمر الذى تطلب تغيير المهام للقوات والقيام بسلسلة جديدة من الاجراءات استعداداً للمعركة فى المواقع الجديدة .

واتجه التفكير للقيام بعمليات تعرضية محدودة داخل إسرائيل ، وكُلفت قيادة الجيش الميدانى والتشكيلات بالتخطيط لها . ولم يكتب لهذه الخطط أن توضع موضع التنفيذ .

ثم صدرت أوامر القيادة العامة بدفع الفرقة الرابعة المدرعة – وهى الإحتياطى الاستراتيجى للدولة – إلى سيناء لتتمركز شرق خط المضايق . واستمر تدفق قوات أخرى إلى سيناء .

وبذلك أصبح التغيير شاملاً وجذرياً فى الخطة الدفاعية (قاهر) .



ازداد غموض الموقف أمام قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن نتيجة للتغيير والتعديل المستمر فى المهام ، وتكليف بعض التشكيلات للقيام بأعمال تعرضية داخل إسرائيل ، ووصول الفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء والتى لا تستخدم باعتبارها الاحتياطى

الاستراتيجى إلا بأوامر من المشير عامر . لذلك أوفد رئيس عمليات الجيش إلى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بالقاهرة يحمل أسئلة للحصول على إجابات عنها . وكانت الأسئلة هى :

- ما هى مهمة الجيش الميدانى بالتحديد ، وما هو تخطيط القيادة العليا لاستخدام الجيش ؟
- ما هى خطط العمليات التعرضية ومدتها ؟
- ما هى مهمة الفرقة الرابعة المدرعة ؟
- ما هى أوضاع وتجميع قوات العدو ونواياه المحتملة ؟

ومن الواضح أن توجيه هذه الأسئلة من قائد الجيش الميدانى يبين مدى الغموض والارتباك الذي كان يسود الموقف الأمر الذى كان له انعكاس على عمل قيادة الجيش والقوات تحت قيادته .

وصدرت توجيهات عمليات المشير عامر بتحديد مهمة الجيش الميدانى فى سيناء وقطاع غزة لتكون منع قوات العدو من اختراق الدفاعات وهزيمتها ومنعها من الوصول إلى قناة السويس . كما يستعد الجيش بجزء من قواته للقيام بأعمال تعرضية محدودة فى النقب الجنوبى . وهذه المهمة يتم تنفيذها بالتعاون مع الاحتياطى العام والقوات الجوية والدفاع الجوى .

وكان ذلك - حتى ٣١ مايو - خروجاً كاملاً عن الخطة الأصلية (قاهر) . وحدثت تغييرات أخرى فى الخطة الدفاعية بعد ذلك نتيجة لخدعة إسرائيلية استجابت لها القيادة العامة وإدارة المخابرات الحربية . وملخصها أن إسرائيل سوف تهاجم قواتنا فى سيناء من اتجاه مختلف عن التقدير السابق ، الأمر الذى ترتب عليه نقل القوات إلى هذا الاتجاه الجديد مما كان له تأثير آخر على أوضاع القوات .



وجاء مساء يوم ٢ يونيو حيث عقد الرئيس عبد الناصر مؤتمراً بالقيادة العامة حضره المشير عامر ووزير الحربية شمس بدران ورئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية والفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى وآخرون . شرح الرئيس عبد الناصر الموقف ، وتوقع قيام إسرائيل بالهجوم ضد مصر خلال ٤٨ -

٧٢ ساعة ، وأن تبدأ عدوانها بضربة جوية ضد قواتنا الجوية للحصول على التفوق الجوى ، وطلب الاستعداد لتلقى هذه الضربة وتقليل خسائرها . كما أوضح الرئيس أن إسرائيل تعتمد فى حربها على المفاجأة وأن تكون معركتها قصيرة . ونتيجة لهذا المؤتمر أصبح على القوات المسلحة أن تخوض عملية دفاعية مع قبول تلقى الضربة الجوية المعادية الأولى .

وتلخيصاً لما حدث خلال فترة الاستعداد للحرب ، فإن مهمة الجيش الميدانى فى سيناء تغيرت أكثر من مرة . فقد كانت خلال الأيام الأولى من الأزمة هى الدفاع عن سيناء فى إطار الخطة (قاهر) ، ثم أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل لتحقيق أهداف محدودة ، ثم أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع قبول تلقى الضربة الجوية الأولى .

وتغيرت فكرة الدفاع عن سيناء تغييراً شاملاً وجذرياً ، ونقلت كل القوات البرية إلى سيناء بما فى ذلك الاحتياطى الاستراتيجى للدولة . وتغيرت وتعدلت أوضاع القوات على المستوى التكنيكى ، وتغيرت حدود وعمق المجهود الرئيسى للدفاع ، ولم يتم تجهيز خط المضايق للدفاع علماً بأنه آخر الخطوط الدفاعية فى سيناء . وبذلك فقد الدفاع اتزانه ، وأصبحت قواتنا أقل استعداداً للحرب عما يجب برغم مضى - بنهاية يوم ٤ يونيو - ثلاثة أسابيع منذ بدء الحشد .



وفى تقديرى أنه منذ بدء الأزمة فى ١٤ مايو ١٩٦٧ حتى صباح يوم ٥ يونيو ، كان هناك انفصال بين الفكر السياسى والفكر العسكرى . ولا شك أن المشير عامر كان على علم بكل تطورات الموقف السياسى ، إلا أنه لم يعط العناية اللازمة - بصفته القائد العام - لتحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى ووضعه موضع التنفيذ مع القيادة العامة للقوات المسلحة .

إن هذا الخلل - فى رأيى - جاء نتيجة لعدم وجود استراتيجية عليا للدولة لمواجهة هذه الأزمة ، وبالتالى عدم وجود استراتيجية عسكرية ، فانعكس ذلك بطريقة سلبية خطيرة على استعداد القوات للقتال .

لقد كان المكسب الذى حققته اسرائيل من إشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر

عام ١٩٥٦ هو تأمين الملاحة البحرية الإسرائيلية عبر خليج العقبة بوجود قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ . وانتظمت الملاحة الإسرائيلية فى الخليج طوال عشر سنوات .

وإزاء هذا الموقف كانت القيادة السياسية فى مصر تنتظر الفرصة المناسبة لاستعادة سيادة الدولة على المياه الاقليمية فى مدخل الخليج . وفى نفس الوقت كانت إسرائيل تعلن أن حرية الملاحة فى الخليج أمام سفنها ترتبط بأمنها القومى ، وتصرح بأن سياستها تفرض عليها شن الحرب إذا تعرضت سفنها للمنع من الملاحة فيه . وهكذا كانت أسباب المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل عن هذه القضية قائمة وواضحة .

وبرغم مرور عشر سنوات على هذه القضية ، فإن القيادة السياسية فى مصر لم تضع استراتيجية عليا محددة لإعادة السيطرة على مياهنا الاقليمية فى مدخل الخليج ، بحيث تكون الخطط جاهزة - سياسياً وعسكريا - عندما تتاح فرصة تنفيذها بنجاح . فإن تتبع الأحداث الرئيسية منذ أن أعلنت مصر يوم ١٨ مايو قرار إنهاء وجود قوات الطوارىء الدولية ، ثم إغلاق مضيق الخليج ، أظهرت كأن المشكلة وليدة الساعة حيث لم يكن هناك تخطيط سياسى وعسكرى مسبق لفرض الارادة السياسية المصرية لاغلاق المضيق .

ومن هنا انعكس ذلك على القرارات والخطط والاوضاع العسكرية بطريقة سلبية ، أدت فى النهاية إلى أن القوات لم تكن قد استكملت استعدادها للقتال عندما بدأ العدو الإسرائيلى هجومه صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

القيادة والسيطرة :

وكان أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة يمثل خطورة كبيرة على كفاءة القوات واستعدادها للقتال وإدارة العمليات الحربية .

فقد كانت كل من قيادة القوات الجوية والقوات البحرية تعمل على الاستقلال والانعزال عن القوات البرية مما أضعف قيادة وسيطرة هيئة أركان حرب القوات المسلحة (القيادة العامة للقوات المسلحة) على القوات ، وأصبحت روح التعاون بين أفرع القوات المسلحة ضعيفة برغم أن التعاون مبدأ من مبادىء الحرب لا يمكن تجاهله لنجاح أى عمليات ، فالمعركة الحديثة هى معركة أسلحة مشتركة .

وعلى قمة الجهاز العسكرى كانت هناك سلطتان عسكريتان . فالمشير عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان يتولى مسئوليات العمليات والتدريب والتنظيم ، أما شمس بدران وزير الحربية – مدير مكتب المشير عامر قبل تعيينه وزيراً – فقد تولى كل السلطات التى تتحكم فى الأفراد مثل تعيين الضباط وترقياتهم وإنهاء خدمتهم وعلاجهم وأعمال المخابرات والشرطة العسكرية والشئون القضائية والتوجيه المعنوى . ومن هنا كان تأثيره شديداً على قيادات وضباط وجنود القوات المسلحة .

بالاضافة لذلك فإن المشير عامر كان يتولى مسئوليات سياسية وتنفيذية كثيرة على مستوى الدولة جعلته غير متفرغ لأعمال القوات المسلحة فى العمليات والتدريب التى تحتاج إلى قدرة فى التخصص وتفرغ كامل للعمل العسكرى .



وأصبحت موضوعات الأمن لها الأسبقية الأولى والأهمية القصوى بالنسبة لأى عمل عسكرى آخر ، وأصبحت فكرة الولاء قبل الكفاءة تسود العمل فى القوات المسلحة . وطبقت هذه الفكرة بوضوح فى نشرات التنقلات التى تمت بين القادة – قبل وأثناء فترة الحشد – مما جعل بعض التشكيلات الميدانية يتولى قيادتها أهل الثقة وليس أهل الكفاءة .

وكان موضوع الأمن هو الموضوع الأول الذى يشغل بال المشير عامر والوزير شمس بدران ، وتعددت الأجهزة التى تعمل لتحقيق أمن القوات المسلحة . ومن هنا تحول مجهود إدارة المخابرات الحربية – كأسبقية أولى – لموضوعات الأمن ، ولم تعط الأهمية الواجبة للحصول على المعلومات عن العدو ومتابعة حجم وأساليب قتاله وتقدير نواياه .

ولذلك كانت المعلومات عن العدو ونواياه قاصرة وأقل من المستوى المطلوب أثناء الأزمة ، فكانت تقاريرها تتأرجح بين نوايا اسرائيل الهجومية والدفاعية . فلم تتمكن هذه الادارة من اكتشاف خطة خداع العدو ، فأصدرت تقريرا فى أول يونيو ١٩٦٧ تقدر فيه أن الهجوم الرئيسى لاسرائيل ينتظر أن يكون فى اتجاه المحور الجنوبى للجبهة بقواته المدرعة ، وظهر فيما بعد عندما نشبت الحرب أن هذا المحور كان محورًا ثانوياً خداعياً . كما أن إدارة المخابرات الحربية لم تحصل على معلومات

صحيحة أو تحليل سليم للقدرة القتالية للسلاح الجوى الإسرائيلى ولا أسلوب قتال العدو الجوى فى توجيه ضربته الجوية المنتظرة . وفى الوقت الذى أصدرت فيه هذه الإدارة تقريراً يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ تقدر فيه أن إسرائيل لا ينتظر قيامها بالهجوم ضد مصر ، كان الرئيس عبد الناصر يحذر القادة فى نفس اليوم من نوايا إسرائيل الهجومية التى ينتظر أن تبدأ فيها الحرب خلال ٤٨ – ٧٢ ساعة .

وعلى الجانب الآخر تمكنت أجهزة مخابرات إسرائيل من جمع معلومات كافية وصحيحة عن حجم قواتنا وقدراتها وأوضاعها ونواياها – خلال سنوات ما قبل الحرب وأثناء فترة حشد القوات فى سيناء – الأمر الذى حقق لها نجاح الهجوم بصفة عامة ونجاح تنفيذ الضربة الجوية الأولى ضد مصر والأردن وسوريا بصفة خاصة .

وعلى ذلك يمكن القول إن الأساليب التى أتبعت لتحقيق أمن القوات المسلحة أبعدت أجهزة جمع المعلومات عن العدو عن عملها الرئيسى وهو « العدو الإسرائيلى » .

والحق يقال إن إدارة المخابرات الحربية قامت بدورها بنجاح فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما ركزت مجهودها للحصول على المعلومات عن العدو وقدراته ونواياه .

القيادة المتقدمة فى سيناء :

عندما أعلنت حالة الطوارىء القصوى وتقرر حشد القوات فى سيناء فى منتصف مايو ، رأت القيادة العليا للقوات المسلحة تشكيل « مركز قيادة متقدم » فى سيناء ، وهو ما لم يكن مقرراً من قبل حسب الخطة الدفاعية (قاهر) . تشكل هذا المركز بصفة عاجلة من الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية واللواء أحمد إسماعيل وأنا ومجموعة قليلة من الضباط .

تحرك « مركز القيادة المتقدم » إلى الاسماعيلية يوم ١٧ مايو ، ثم إلى الموقع الذى تم اختياره فى سيناء بحيث يكون خلف قيادة الجيش الميدانى الذى يشمل كل قوات سيناء ويقوده الفريق صلاح محسن .

وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجيش الميدانى ، ولذلك عندما صدر تشكيل « مركز القيادة المتقدم » وتعيين الفريق أول مرتجى قائداً

« لجبهة سيناء » كان من الضرورى توضيح موقف هذه الحلقة الاضافية فى سلسلة القيادة . ويقول الفريق أول مرتجى[1] :

" جاء فى توجيهات المشير عامر إنشاء « مركز قيادة متقدم » فى سيناء ، وهو ما لم يكن مقرراً من قبل حسب الخطة الدفاعية (قاهر) ...

عينت قائداً للجبهة وهو منصب لم يكن مقرراً من قبل ، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجيش الميدانى . وكنت حتى ذلك الوقت أشغل منصب القائد السياسى العسكرى لمسرح العمليات باليمن ، وفى الوقت نفسه قائد القوات البرية والتى لم يدخل ضمن منسئولياتها التخطيط للعمليات ولذلك لم تكن مكلفة بأى خطط عمليات ، إذ كانت هذه المسئولية تقع على كاهل هيئة عمليات القوات المسلحة كجهاز تخطيط لرئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى . ومن هيئة العمليات تصدر توجيهات العمليات إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية (قيادة الجيش الميدانى) التى تدرسها مع أجهزتها ثم تضع قرارها على ضوئها ثم تعرضها على رئيس الأركان وأجهزته ليقرها ... وتعرض بعد ذلك على نائب القائد الأعلى فى وجود واضعى الخطة ... للتصديق عليها .

وعندما أبديت وجهة نظرى للمشير بأن اختصاصات قيادة الجبهة التى صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها ، وعليه فوجودها يعتبر حلقة إضافية فى سلسلة القيادة لا داعى لها ، إلا أن المشير كان يبرر موقفه بأنه سيتواجد فى مركز القيادة المتقدم وهو فى نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة وانه سيقود المعارك وبالاشتراك مع قيادة الجبهة ، وأن قائد الجبهة فى هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانه . ولو أن تبرير المشير غير مقنع ، إلا أن الجو السائد فى ذلك الوقت بأن الحرب لن تنشب ، ولذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع إسرائيل " .



لقد أقلق بالنا - أثناء وجودنا فى سيناء - طبيعة العمل فى « مركز القيادة المتقدم » ومسئولياته فى ممارسة القيادة والسيطرة على القوات . فالقوات يتم حشدها وفتحها

---

(١) الفريق أول عبد المحسن مرتجى - الفريق مرتجى يروى الحقائق - ص ٥٨ - ٦٠

واصدار تعليمات العمليات لها من القيادة العامة بالقاهرة ، كما أن الفريق صلاح محسن وقيادته على اتصال مباشر ومستمر بالقاهرة باعتبارها القيادة الميدانية التي تقود كل القوات فى سيناء . وأصبح واضحاً أن مركز القيادة المتقدم هو حلقة غير مفيدة بين القيادة العامة وقيادة الجيش الميدانى . وعندما أرسلت القوات إلى شرم الشيخ لاغلاق المضايق اعتباراً من يوم ٢٣ مايو أمام الملاحة الإسرائيلية ، وضعت تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة بالقاهرة ، ولم يكن « لمركز القيادة المتقدم » علاقة بهذه القوة أو ما يدور فى منطقة شرم الشيخ . واستناداً إلى هذه الحقائق والواقع فإن تسمية « قيادة جبهة سيناء » لم يكن صحيحاً من الناحية النظرية أو من الناحية العملية .

ودارت مناقشة بين اللواء أحمد إسماعيل والفريق أول مرتجى أمامي فى مركز القيادة المتقدم عن دور هذا المركز فى الحرب . وانتهت المناقشة إلى أن هناك قائداً عاماً واحداً هو المشير عامر ، وأن إدارة الحرب تتم بواسطة القيادة العامة ، وبالتالى ليس مطلوباً منا أن نتخذ القرارات التى قد تؤثر على خطة القيادة العامة ، ولا أن نصدر تعليمات لأننا غير قادرين على متابعة تنفيذها ، وليس لدينا قوات احتياطية نؤثر بها على المعركة لأن قيادة الجيش الميدانى تقود جميع قوات سيناء . ولذلك فإن المركز قد فتح ليعمل منه القائد العام المشير عامر عندما يصل إلى سيناء للقيادة والسيطرة فى بعض المواقف أثناء إدارة العمليات كما هو معروف .

وللحقيقة والتاريخ لم يمارس مركز القيادة المتقدم خلال الفترة من وقت انشائه حتى انتهاء الحرب عملاً ذا قيمة أو فعالية ، بل إن أهم وأخطر القرارات التى اتخذت أثناء الحرب – الانسحاب العام من سيناء – صدرت عن القائد العام إلى قائد الجيش الميدانى ، وجرى تنفيذه دون علم مركز القيادة المتقدم ودون الاستعانة برأى الفريق اول مرتجى فى هذا القرار أو طريقة تنفيذه .

الموقف العسكرى قبيل نشوب الحرب :

مما سبق ، يتضح لنا أن حالة القوات المسلحة قبيل نشوب الحرب لم تكن تسمح إطلاقاً بالدخول فى حرب ضد إسرائيل فى ذلك الوقت ، والتى نسب للمشير عامر أنه قرر حينئذ أنها على استعداد لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة .

واستناداً إلى الحقائق السابق توضيحها يمكن القول إن القرار السياسى بإغلاق

مضيق العقبة لم يكن محسوباً بطريقة صحيحة من الناحية العسكرية بناء على القدرات الحقيقية لكل من مصر وإسرائيل وقتئذ . وهنا يتبادر إلى الذهن ، هل كانت هذه الحالة معروفة للقيادة السياسية وتجاهلتها عند اتخاذ القرارات السياسية – طلب سحب قوات الطوارىء الدولية وإغلاق المضيق – والذى كان مؤكداً أنه يترتب عليها نشوب الحرب ؟ أم أن القيادة السياسية لم تكن تعلم موقف القوات المسلحة ، وهل يقبل أن تكون كل هذه الحقائق غير معروفة لها فى الوقت الذى كان من الطبيعى أنها معروفة لإسرائيل والدول الكبرى ؟ . وإذا كانت هذه الحقائق معروفة للقيادة السياسية ، فهل يقبل أن تزج بالقوات المسلحة فى حرب لم تكن مستعدة لها ؟

ونتيجة للقرار السياسى المتسرع بإغلاق مضيق العقبة والذى لم تحسب نتائجه سياسياً وعسكرياً قبل اتخاذه ، وجدت القوات المسلحة نفسها فى موقف غاية فى الصعوبة بعد أن فرضت عليها الحرب دون أن تكون على استعداد لها .

- فهى تستعد للحرب دون أن يكون هناك استراتيجية عليا للدولة تربط وتنسق العمل السياسى مع العمل العسكرى . وتقحم فى الحرب فى وقت غير مناسب لها .

- وتستعد للحرب برغم أن هيئة عمليات القوات المسلحة قد أوصت فى تقرير لها عام ١٩٦٦ بعدم التورط فى عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن لنا هذا الحجم الكبير من القوات فى اليمن .

- وتستعد للحرب فى سيناء ضد العدو الرئيسى – إسرائيل – وله التفوق العسكرى ، بينما ثلث قوات الجيش العامل يحارب فى اليمن . وتضطر قوات الجبهة إلى الاعتماد على رجال الاحتياطى غير المدرب الذين وصل عددهم إلى أكثر من نصف عدد المقاتلين .

- ووجدت نفسها تقحم فى الحرب لتحقيق هدف سياسى يتغير من وقت لآخر ، وبالتالى تتعدل وتتغير الخطط والمهام ولا تتمكن القوات من استكمال الاستعداد للحرب حتى فقد الدفاع عن سيناء اتزانه الاستراتيجى عند نشوب الحرب .

- ووجدت نفسها تدخل الحرب فى ظل قيادة عسكرية غير قادرة على تخطيط وإدارة العمليات الحربية للخلل الذى كان موجوداً فى أسلوب القيادة والسيطرة .

- وعلى المستوى "عربى لم يكن هناك تعاون أو تنسيق عسكرى بين مصر وسوريا والأردن الأمر الذى كان يضمن لإسرائيل – المتفوقة عسكرياً – الانفراد بكل جبهة على حدة .
- كل ذلك فى ظروف سياسية دولية وإقليمية ضد مصر . وكل ذلك فى غياب استراتيجية سياسية لمصر وعدم وجود استراتيجية عسكرية لقواتها المسلحة .

فهل هناك أسوأ من هذا الموقف العسكرى والسياسى الذى وضعت فيه القوات المسلحة فى النصف الثانى من مايو والأيام الأولى من يونيو ١٩٦٧ ؟

زيارة لم تتم :

فى هذا الجو الكئيب الذى كنا نعيشه فى سيناء لعدم استقرار الأوضاع العسكرية وعدم استكمال الاستعداد للقتال الذى قد يبدأ فى أى وقت ، تبلغ لنا يوم ٤ يونيو أن المشير عامر سوف يحضر صباح اليوم التالى لتفقد قوات الجبهة وإجراء تنظيم التعاون بين القوات .

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ كنت مع بعض الزملاء داخل مركز القيادة المتقدم ، بينما توجه الفريق أول مرتجى واللواء أحمد إسماعيل إلى مطار تماده حيث يقابلهما هناك الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى وعدد من القادة ليكونوا جميعا فى استقبال المشير عامر عند وصوله فى الساعة الثامنة والنصف صباحاً .

وبينما القادة ينتظرون فى المطار ، سمعت انفجارات قريبة سرعان ما علمت أنه قصف جوى معاد لمطارى تماده والمليز . ومن فوق تل عال شاهدت الطائرات المعادية تهاجم مطار تماده . أشفقت على القوات – بدون قادتها – فى هذا الوقت ، كما أشفقت على القادة الموجودين فى المطار ، وماذا حدث لهم ، والوقت الذى يستغرقه كل منهم للعودة إلى مركز قيادته إذا لم يكن مصاباً .

اتصلت فوراً بهيئة عمليات القوات المسلحة بالقاهرة لتبليغها بقصف مطارات سيناء ، فعلمت أن باقى المطارات فى منطقة القناة والقاهرة يتم قصفها بواسطة الطائرات الإسرائيلية فى نفس الوقت .

لقد بدأت الحرب .

٤ - الحـــــرب

الخطة الإسرائيلية :

كانت فكرة الخطة الإسرائيلية تقضى بالهجوم ضد القوات المصرية فى سيناء باعتبارها العدو الرئيسى ، ثم يلى ذلك الهجوم ضد القوات الأردنية للاستيلاء على الضفة الغربية ، ثم التحول للهجوم ضد سوريا للاستيلاء على المرتفعات السورية (الجولان) . يبدأ الهجوم الإسرائيلى بضربة جوية مركزة ضد القواعد والمطارات المصرية ، يعقبها هجوم برى لاستغلال نتائج هذه الضربة ونقط الضعف فى القوات العربية لهزيمة هذه القوات وتدميرها فى الجبهات الثلاث .

ولكى تتفادى الهجوم فى أكثر من جبهة فى وقت واحد ، فإن فكرتها كانت تتلخص فى تركيز مجهودها الرئيسى ضد القوات المصرية - العدو الرئيسى - لتدمير الجزء الأكبر منها والاستيلاء على منطقة شرم الشيخ ، وفتح مضايق تيران أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية . وفى نفس الوقت تقوم بتثبيت الجبهتين الأردنية والسورية بأقل قوات ممكنة ، إلى أن تتفرغ لها واحدة بعد الأخرى بعد هزيمة القوات المصرية .

وتعتمد الخطة فى تنفيذها على المبادأة ، والحصول على التفوق الجوى والمحافظة عليه ، وأن تكون الحرب قصيرة بحيث يتم حسمها فى أيام قلائل .

ويقول الجنرال رابين رئيس الأركان الإسرائيلى فى ذلك الوقت[1] :

---

(١) رابين - مذكرات رابين - طبعة إنجليزية - ص ٧٠ .

" كانت الخطة الأصلية تقضى بتوجيه ضربة حاسمة للقوات المصرية وقواتها المدرعة ، واحتلال قطاع غزة ، والتقدم نحو العريش دون تحديد عمق العمليات فى سيناء ، إلا أن الخطة تعدلت يوم ٢٥ مايو لتشمل الاستعداد للتقدم نحو قناة السويس . وبعد تعيين ديان وزيراً للدفاع أصدر تعليماته بغذم احتلال قطاع غزة خلال المرحلة الأولى للحرب تفاديا للقتال منذ البداية فى المناطق الآهلة بالسكان ، وأنه يجب احتلال شرم الشيخ فى وقت مبكر عما هو محدد بالخطة " .

ويستطرد رابين فى شرحه للخطة قائلاً :

"إن عمق الهجوم كان يتوقف على نجاح الضربة الجوية ضد مطارات العدو (مصر) . فإذا أمكن الحصول على السيطرة الجوية الكاملة ، ونجحنا فى المرحلة الأولى من الخطة ، يمكننا توسيع نطاق العمليات بتدمير قوات الجيش المصرى فى كل سيناء وليس المحور الشمالى فقط (رفح – العريش) .

وكنت أتوقع أنه فى حالة اشتراك سوريا والأردن فى الحرب ، فإنى أشك فى قدرتنا على احتلال كل سيناء . ولكنى كنت مقتنعاً بقدرتنا على توجيه ضربة حاسمة للجيش المصرى ..

قبل تحرك الدبابات للهجوم ، وضعنا مصيرنا فى أيدى السلاح الجوى الذى كان عليه تدمير الطائرات المصرية على الأرض حتى يصبح لنا السيطرة الجوية ..

وقبل الهجوم – وبعد الحرب – كنت أسأل نفسى كثيراً : ماذا كان يحدث لو كانت الضربة الجوية ضد مصر استغرقت وقتاً أطول من ثلاث ساعات ، وقام الطيران السورى والأردنى بمهاجمة إسرائيل بينما كل مقاتلاتنا فوق مصر .

كان الاعتماد الكلى على المبادأة التى توفر مزايا للجانب المهاجم الذى يحتفظ بها خصوصاً بالنسبة للحصول على السيطرة الجوية والمحافظة عليها ، لأن ذلك يعنى تسهيل عمل القوات البرية والبحرية " .

الخطط العربية :

وفى الجانب العربى ، لم يكن هناك فى وقت من الأوقات منذ عام ١٩٤٨ خطط

عربية مشتركة أو خطط للتعاون العسكرى بالمعنى العسكرى المفهوم بين الدول العربية فى صراعها المسلح ضد إسرائيل .

ففى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كان الملك عبد الله ملك الأردن هو الذى أُعلِن عنه أنه القائد العام للجيوش العربية – مظهرياً وليس عمليا – يعاونه القائد البريطانى الجنرال جلوب . وأديرت هذه الحرب بحيث تعمل كل دولة عربية منفردة وتصدر الأوامر لجيشها فى فلسطين دون تنسيق مع أى جيش عربى آخر فى مسرح العمليات . والنتيجة النهائية للجولة الأولى بين العرب وإسرائيل أن الجيوش العربية لم تتمكن من إعادة الحق للفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين . بل إن إسرائيل تمكنت من تثبيت قيام الدولة ، وتوسيع رقعة الأرض التى تخصصت لها طبقاً لقرار التقسيم .

وفى عام ١٩٥٦ واجهت مصر وحدها – عسكريا – الاعتداء الثلاثى الذى احكمت خطته العسكرية بين إنجلترا وفرنسا وإسرائيل . وهذا لا يعنى أننا ننسى الجهود والمواقف المخلصة للدول والشعوب العربية تأييداً سياسياً وقومياً لموقف مصر فى قضيتها فى هذه الحرب .

وعندما إنشئت « القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية » عام ١٩٦٤ بقيادة الفريق أول على عامر بقرار من مؤتمر القمة العربى ، ظلت مشلولة للحساسيات وعدم الثقة بين حكام الدول العربية . ولذلك لم تتمكن من إيجاد تعاون أو تنسيق للجهود العسكرية العربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ، وأصبحت هذه القيادة مظهراً من المظاهر العربية الخادعة وغير قادرة على القيام بأى عمل عسكرى جدى حتى عام ١٩٦٧ .

وقد كانت إسرائيل – والدول الكبرى أيضاً – تعلم ذلك تماما ، ولذلك كانت إسرائيل مطمئنة إلى أن الفرصة مهيأة أمامها للقتال فى كل جبهة على حدة دون تدخل إيجابى من الجبهات العربية الأخرى .

وفى الجبهة المصرية كانت فكرة الخطة (قاهر) تقضى بالدفاع فى سيناء بغرض هزيمة وتدمير قوات العدو التى تخترق الحدود ومنعها من الوصول إلى قناة السويس ، مع قبول تلقى الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى وتقليل خسائرها .

وفى الجبهتين الأردنية والسورية ، كانت فكرة الخطط فيهما دفاعية أيضاً دون تخطيط مسبق للتعاون بينهما أو للتعاون مع الجبهة المصرية .

الحرب فى الجبهة المصرية :

بدأت الحرب فى الجبهة المصرية صباح يوم الإثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ عندما قامت إسرائيل بتوجيه ضربة جوية مركزة ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوى فى الساعة ٠٨,٤٥ (الثامنة وخمس وأربعين دقيقة) بتوقيت القاهرة .

بدأت الحرب بينما كان المشير عامر القائد العام يرافقه الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى وبعض القادة الآخرين فى طريقهم جواً إلى مطار تماده لتفقد قوات الجبهة . اضطرت الطائرة للعودة بهم للقاهرة لعدم إمكانها الهبوط فى أى مطار فى سيناء أو منطقة القناة حيث كانت كلها تقصف بالطائرات الإسرائيلية . وكان ذلك إخطاراً لهم ببدء الحرب .

وفى نفس الوقت نشبت الحرب بينما كان الفريق أول مرتجى قائد مركز القيادة المتقدم (قائد جبهة سيناء) واللواء أحمد إسماعيل رئيس أركانه والفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى الذى يقود كل قوات سيناء وعدد من القادة يتجمعون فى مطار تماده ليكونوا فى استقبال المشير عامر عند وصوله بعيدين عن مراكز قياداتهم . وقد قامت الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة المطار أثناء وجودهم فيه ، وكان ذلك إعلانا لهم ببدء الحرب .

ووصف الفريق أول مرتجى ما حدث فى مطار تماده قائلاً[1] :

" كان الموقف العام حتى ذلك الوقت لا جديد فيه ، ولم تحدث أحداث تستحق الذكر حسبما جاء على لسان قائد الجيش .

وحوالى الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة – بتوقيت القاهرة الصيفى – هاجمت الطائرات الإسرائيلية المطار ، ودمرت جميع الطائرات الموجودة فيه مبتدئة بضرب الممرات لجعلها غير صالحة وضرب الطائرات الواقفة على الأرض ... وفى بداية الأمر لم نظن أن الطائرات المقاتلة التى فوق رءوسنا هى طائرات إسرائيلية فالشبه كبير بين طائرات الجانبين ، علاوة على أننا لم نتوقع الغدر من جانب العدو أو على الأقل كانت الصورة العامة بالنسبة للموقف كله لا تنبىء بأن إسرائيل ستبدأ ضربتها بهذه السرعة ...

---

(١) الفريق مرتجى – الفريق مرتجى يروى الحقائق – ص ١٤٤ .

وكنا نظن أن الطائرات المصرية المقاتلة لن تلبث أن تظهر سريعا لامتلاك زمام الأمور ، وانتزاع السيطرة من العدو ، ولكن طال انتظارنا وخاب أملنا ... وأصبح لزاماً علينا أن نعود بأسرع ما يمكن إلى مراكز القيادة بطريق البر بصرف النظر عن الهجوم الجوى وعن الكثافة المستمرة للطيران الإسرائيلى فى أجوائنا " .



وتشاء الظروف أن يكون حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ومعه طاهر يحيى رئيس وزراء العراق فى زيارة لمنطقة القناة فيقصف مطار فايد فى الوقت الذى هبطت الطائرة بهما فيه . ووصف حسين الشافعى ما حدث فى المطار قائلاً[1] :

" وصلت بنا الطائرة فى الساعة ٨,٤٥ فوق مطار فايد ، فالتقينا بالطلعة رقم « ١ » للطيران الإسرائيلى وكأننا على موعد أعده القدر لنشهد ونشاهد ما لم يكن متصوراً أن يعود أحد ليروى ما رآه ... استطاعت الطائرة أن تهبط على أرض المطار وقد انفجرت قنبلتان بالقرب منها ... ونزلنا من الطائرة وانتشرنا فى أرض المطار وكل منا اتخذ ساتراً منبطحاً على الأرض نرى ونرصد كل ما يحدث دقيقة بدقيقة .

وكانت طائرات العدو تأتى بفاصل من عشر دقائق إلى ١٥ دقيقة فى طلعات قوامها من ثلاث إلى أربع طائرات ، ولم يكن يشغلها شاغل إلا القضاء على الطائرات وهى جاثمة على أرض المطار والجناح ملاصق للجناح كأنها أعدت بتدبير وأحكام ليتم تدميرها فى أقل وقت ممكن ودون جهد أو عناء . وكل طلعة تنتهى باحتراق طائرة أو طائرتين ... لم يتعرض طيران العدو لأى نوع من المقاومة لا من الطائرات ولا من الدفاع الجوى ... وإذا كان الرادار لا يرصد الطيران المنخفض ، فلنقل ذلك على الطلعة الأولى ، فماذا عن الطلعات التالية التى استمرت حتى الساعة ١١,٣٠ .

إن ما حدث فى مطار فايد ، شاهدت نتائجه على طول طريق العودة إلى القاهرة . فرأينا مع الوفد العراقى نفس الصورة وأعمدة الدخان تتصاعد فى الجو فى كل من مطار أبو صوير ثم مطار أنشاص ثم مطار بلبيس وأخيراً مطار ألماظه قبل أن نصل إلى منشية البكرى لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ولنبلغه بما رأينا " .

---

(١) حسين الشافعى – رد من حسين الشافعى – مجلة أكتوبر – العدد ٥٦٥ بتاريخ الأحد ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٨٧ .

لقد كانت بداية سيئة لهذه الحرب حيث يتواجد كل هذا العدد من القادة ذوى المناصب الرئيسية الهامة – القائد العام وقائد القوات الجوية والدفاع الجوى وقائد مركز القيادة المتقدم وقائد الجيش الميدانى وبعض قادة التشكيلات الميدانية – بعيدين عن مراكز قياداتهم ، وتستغرق عودتهم لمواقعهم وقتاً طويلاً في المرحلة الافتتاحية للحرب حيث يحسب الزمن بالدقائق وحيث يحتاج الموقف العسكرى إلى قرارات سريعة منهم .



ولكى تتنصل إسرائيل من مسئولية بدء الحرب ، فقد أوهمت العالم بأن مصر هى التى بدأت الحرب بعمل سيناريو كالآتى :

- فى الساعة ٠٨,٤٠ (الثامنة وأربعين دقيقة صباحاً) أرسل قائد القيادة الجنوبية الإسرائيلية فى بئر سبع للقيادة العامة الإسرائيلية فى تل أبيب زعم فيها – وهو غير صحيح – أن القوات المصرية تتقدم نحو النقب ، وأن أعداداً من الطائرات المصرية شوهدت على شاشات الرادار تقترب من الحدود ، وأن المدفعية المصرية تقصف المراكز الإسرائيلية فى قطاع غزة قصفاً شديداً .
- وبعد عشر دقائق أى فى الساعة ٠٨,٥٠ (الثامنة وخمسين دقيقة) أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلى بلاغاً رسمياً أعلنت فيه أن مصر بدأت هجومها البرى والجوى ضد إسرائيل . واطلقت صفارات الانذار فى تل أبيب معلنة وقوع غارة جوية (وهمية) على المدينة .
- وفى الساعة التاسعة صباحاً أعلنت إسرائيل أنها فى حالة حرب مع مصر .
- وفى الساعة التاسعة وعشر دقائق أبلغ مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن بالعدوان المصرى (الوهمى) .

وهكذا أشعلت إسرائيل نار الحرب ، وألقت تبعة بدئها على مصر ، وحاولت أن تظهر أمام الرأى العام العالمى أنها فى موقف الدفاع عن النفس ، إلا أن الحقيقة سرعان ما انكشفت للعالم واعترفت إسرائيل بأنها هى التى بدأت الحرب .

الضربة الجوية الأولى :

بدأت الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى بالهجوم على القواعد والمطارات المصرية في نسقين اشترك في النسق الأول حوالى ١٨٥ طائرة في موجات متلاحقة هاجمت عشرة مطارات ومحطات الرادار للانذار في وقت واحد ، تم خلالها تدمير ممرات المطارات حتى تصبح غير صالحة للاستخدام وتدمير الطائرات على الأرض وتعطيل بعض محطات الرادار . وكانت المطارات التى هاجمتها طائرات النسق الأول تشمل : تماده ، والمليز ، والسر ، والعريش في سيناء ، ومطارات أبو صوير ، وفايد ، وكبريت في منطقة القناة ، ومطارات انشاص ، وغرب القاهرة ، وبنى سويف في منطقة الدلتا .

واشترك في النسق الثانى حوالى ١٦٥ طائرة في موجات متتالية هاجمت باقى القواعد الجوية والمطارات تم خلالها تدمير عدد آخر من الطائرات وممرات الطائرات وزياده التدمير الذى حققه النسق الأول .

وكانت طائرات النسق الأول تطير على ارتفاع منخفض جداً تفاديا لاكتشاف أجهزة الرادار لها مع اتباع صمت اللاسلكى لتحقيق المفاجأة ، أما طائرات النسق الثانى فلم تكن مقيدة بالطيران على الارتفاع المنخفض أو صمت اللاسلكى .

لقد كانت الطائرات الإسرائيلية تعطى الأسبقية لضرب الممرات بقنابل خاصة لتعطيلها ، وقنابل زمنية لاعاقة الاصلاح ، ثم تدمير طائرات الاستعداد الأول والثانى بالصواريخ والمدافع والرشاشات ، ثم تدمير باقى الطائرات والأهداف الأخرى .



وقد تمكنت المخابرات الإسرائيلية من الحصول على كل المعلومات المطلوبة لضمان نجاح الضربة الجوية ، وبصفة خاصة تحديد عدد وأنواع الطائرات في كل قاعدة ومطار مصرى ، وتحديد أوضاع وقدرات ومدى عمل وسائل نظام الدفاع الجوى المصرى حتى يمكن اختيار الممرات الجوية للطائرات الإسرائيلية بحيث تكون غير مغطاة بشبكة الانذار أو الدفاع الجوى المصرى . وفي هذا المجال شرح العميد مردخاى هود قائد السلاح الجوى الإسرائيلى في منتصف يونيو ١٩٦٧ خطة الضربة الجوية بقوله :

" لقد وضعت خطة تحطيم السلاح الجوى المصرى على أساس حسن معرفة إسرائيل للعدو . لقد أمكن لإدارة المخابرات الإسرائيلية أن تحدد بدقة جميع أوضاع الأسراب المصرية تقريباً ، ولهذا فإننا نعتبر أن لإدارة المخابرات الإسرائيلية فضلاً كبيراً فى نجاح هجماتنا الجوية . ولقد أحيط المخططون فى سلاح الطيران الإسرائيلى علماً بعدد وأنواع الطائرات التى يمكن توقع وجودها فى كل قاعدة ومطار الأمر الذى مكننا من تخطيط الضربة الأولى ضد الطائرات التى تحتل أعلى مراتب الأسبقية وهى قاذفات القنابل لتعقبها الطائرات الأخرى حسب أهميتها ، فتدمر طائرات الميج ٢١ والسوخوى ٧ ثم الميج ١٩ ثم الميج ١٧ ثم بعد ذلك طائرات النقل والهليوكبتر التى كانت أهدافا اضافية تهاجم كلما أتيحت الفرصة .

وحددت الخطة ممرات الاقتراب من المطارات الإسرائيلية لتكون فى اتجاه الغرب (البحر) وعلى ارتفاع يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ متراً . وعند الاقتراب من المياه الاقليمية المصرية بين العريش ودمياط ينقسم النسق المغير إلى ثلاث مجموعات معتمداً على منارات إرشاد لاسلكية من سفن مجهزة لذلك ومنارات إرشاد عائمة تعمل كالآتى :

١ - المجموعة الأولى تنسلخ من الممر عندما تصل شمال العريش وتتجه طائراتها لتهاجم فى وقت واحد مطارات العريش ، والسبر ، والمليز ، وتماده .

٢ - المجموعة الثانية تنسلخ من الممر أمام بورسعيد وتتجه طائراتها لتهاجم فى وقت واحد مطارات منطقة القناة : أبو صوير ، وفايد ، وكبريت .

٣ - المجموعة الثالثة تنسلخ من الممر شمال شرق دمياط وتتجه طائراتها لتهاجم فى وقت واحد مطارات : غرب القاهرة ، وبنى سويف ، وانشاص ، والقاهرة الدولى ، وقويسنا ، وألماظه ، والمنصوره ، والأقصر" .

وقد نصت الخطة على مهاجمة كل هذه المطارات فى اليوم الأول للقتال بما يضمن تدمير المطارات - الممرات والطائرات - ورادارات الانذار الجوى وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات . وقد ساعد على تحقيق نجاح الضربة توفير الطيارين باعداد تزيد على ضعف عدد الطائرات ، وكذا كفاءة جهاز الخدمة الأرضية بالمطارات .

ولمواجهة الاحتمالات غير المتوقعة مثل وجود مظلات جوية مصرية أو اكتشاف

نية توجيه الضربة قبل تنفيذها ، كان على الطائرات الإسرائيلية العودة إلى سماء إسرائيل للدفاع عنها .

لقد استغرقت الضربة الجوية حوالى ثلاث ساعات خسرت فيها مصر ٨٥٪ من المقاتلات القاذفة والمقاتلات ، كما خسرت كل القاذفات الثقيلة والخفيفة بنسبة ١٠٠٪ .



كانت نتيجة هذه الضربة الأولى شديدة على مصر ، فقد خرجت قواتنا الجوية من الحرب كسلاح رئيسى ومؤثر منذ الساعات الثلاث الأولى فى اليوم الأول للقتال ، وأصبح لإسرائيل السيادة الجوية – وليس السيطرة الجوية فقط – وكان ذلك يعنى أن قواتنا البرية فى سيناء والقوات البحرية فى أماكن تمركزها ومناطق عملها أصبحت بدون غطاء جوى أو معاونة جوية ، الأمر الذى جعل قواتنا فى سيناء معرضة لهجمات جوية معادية بصفة مستمرة ، فى الوقت الذى تجد فيه القوات البرية الإسرائيلية الحماية الجوية والمعاونة الجوية من سلاحها الجوى مما يعطيها قدرة أفضل على القتال . بالاضافة لذلك أصبحت سماء مصر كلها مفتوحة أمام الطيران المعادى .

وأمام هذه النتيجة المؤلمة للضربة الجوية ، أصيبت القيادة العامة وقيادة القوات الجوية بشلل فكرى . وكانت الصدمة شديدة على القوات فى سيناء عندما علمنا النتيجة الحقيقية للضربة الجوية فى اليوم التالى ، وكانت المرارة تهز النفوس عندما كنا نسمع البيانات العسكرية من إذاعة القاهرة عن إسقاط أعداد كبيرة من طائرات العدو على خلاف الواقع بينما كنا فى نفس الوقت نرى الطائرات الإسرائيلية تعمل فوق سيناء بحرية مطلقة .

ومن الطبيعى كانت نتائج الضربة الجوية الأولى صدمة شديدة على القيادة السياسية التى لم تتوقعها بهذه الجسامة . وفى هذا المجال ، حكى الرئيس السادات ما دار فى القيادة العامة بالقاهرة فى صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، قال[1] :

" عندما ذهبت للقيادة العامة صباح ذلك اليوم رأيت عبد الناصر يخرج من الصالون ، ثم بدأ عامر يلقى باللوم كله على الأمريكان قائلاً إن سلاح الطيران الأمريكى هو الذى

---

(١) السادات – البحث عن الذات – طبعة عربية – ص ٢٢٧ .

ضربنا وليست إسرائيل . ورد عبد الناصر « أنا لست مستعداً لتصديق هذا الكلام ولا إصدار بيان رسمى بأن أمريكا هى التى اعتدت علينا إلا إذا أتيت لى بجناح طائرة واحدة عليها العلامة الأمريكية » ... ولكنه بعد ذلك أدرك مدى الكارثة ، تراجع وأصدر بياناً يتهم فيها أمريكا بالعدوان علينا . وكان هدفه من ذلك تغطية الموقف سياسياً أمام الشعب . ومن الأمور العجيبة التى حدثت يوم ٥ يونيو المشئوم أنه بمجرد هبوط طائرة عامر (بعد عودته للقاهرة) وإدراكه ما حدث ، أرسل فى طلب السفير السوفيتى لكى يطلب منه وقف إطلاق النار بعد بدء الحرب بساعة واحدة . وكان هذا سر وجود السفير السوفيتى فى القيادة العامة صباح ذلك اليوم " .

ويقول عبد اللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية السابق فى مذكراته عما دار فى مكتب المشير عامر يوم ٥ يونيو :

"ذهبنا إلى مبنى القيادة العامة للجيش ، وتقابلنا مع عبد الحكيم عامر ، وسألناه عن الموقف ، وكانت الساعة حوالى الواحدة بعد الظهر ، فأخبرنا أننا أسقطنا للعدو حتى الآن ٧٣ طائرة . وسألناه عن خسائرنا فى الطائرات فلم يحدد لنا العدد ، وإنما قال إننا خسرنا أغلب طائراتنا . وأثناء وجودنا معه لاحظنا أن صدقى محمود قائد القوات الجوية كثير الاتصال به ، وقال إن استمرار موجات غارات العدو على مطاراتنا لا بد وأن يكون هناك طائرات أخرى أمريكية وإنجليزية تقوم بمساعدة الطائرات الإسرائيلية لأن العدو لا يملك هذا العدد من الطائرات فيطلب منه عبد الحكيم إحضار ما يثبت له ذلك ...

وطلب عبد الحكيم تليفونيا جمال عبد الناصر ، وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة كثير جداً أكثر مما يملك العدو ، وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر ...

ثم سأل جمال عبد الحكيم عن خسائرنا فى الطائرات ، لكن عبد الحكيم تهرب من الاجابة عليه بحجة أن بيان الخسائر لم يصله بعد ..وبعد إلحاح من جمال نظر عبد الحكيم إلى كشف أمامه على المكتب وقال : المتبقى لدينا ٤٧ طائرة منها ٣٥ صالحة للاستعمال ، والباقى فى الاصلاح ويمكن استخدامها بعد أن يتم تجهيزها " .

لماذا لم يمكن تفادى ما حدث ؟ :

بعد أن نجحت الضربة الجوية المعادية ، وتكبدت قواتنا الجوية هذه الخسائر الجسيمة وخرجت من الحرب ، تحول الطيران الإسرائيلى لتدمير الطيران الأردنى فى مطارى عمان والمفرق . وبعد أن انتهى من ذلك تحول إلى تدمير الطيران السورى بقصف مطاراته . وكان معنى ذلك إخراج السلاح الجوى الأردنى والسورى من الحرب أيضاً بعد أن دمر طائرات الأول ونصف عدد طائرات الثانى وتعطيل مطاراته .

ومن هنا كانت نتائج الضربات الجوية المعادية ضد طيران الدول العربية الثلاث — مصر والأردن وسوريا — فى هذا اليوم المشئوم سبباً رئيسياً من أسباب هزيمة العرب فى حرب يونيو ١٩٦٧ .

وبتحليل الضربة الجوية فى الجبهة المصرية ، نجد أنها لم تكن مفاجأة لقواتنا الجوية من حيث التوقيت لأن القوات المسلحة كلها كانت فى أعلى درجات الاستعداد للقتال . بل إنه فى المؤتمر الذى عقد برئاسة الرئيس عبد الناصر فى القيادة العامة يوم ٢ يونيو — بحضور المشير عامر والفريق صدقى محمود والقادة الآخرين — توقع عبد الناصر أن الحرب ستنشب خلال ٤٨ — ٧٢ ساعة ، وأنه من المتوقع أن يبدأ العدو هجومه بضربة جوية ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوى . وكان القرار السياسى فى ذلك اليوم هو قبول تلقى الضربة الجوية المعادية الأولى والعمل على تقليل خسائرها .

وكانت المفاجأة فى النتائج المؤلمة التى أسفرت عنها هذه الضربة ، لأنه لم تتخذ اجراءات جدية إيجابية خلال السنوات العشر السابقة للارتفاع بمستوى الكفاءة القتالية لقواتنا الجوية الأمر الذى جعلها أقل استعداداً للحرب إذا قورنت بالسلاح الجوى الإسرائيلى . ولكن ليس معنى ذلك أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه :

أولاً : لقد كان هناك قصور فى وسائل الدفاع الجوى ضد هجوم العدو الجوى على الارتفاعات المنخفضة ، لعدم وجود وسائل الانذار على هذه الارتفاعات الأمر الذى سمح للطائرات الإسرائيلية بالوصول إلى أهدافها — برغم تعددها واتساع المسافات بينها وشملت سيناء ومنطقة القناة والدلتا والغردقة والأقصر — دون أن تكتشف

ومن الطبيعى أن ذلك كان معروفاً لقائد وقيادة القوات الجوية والدفاع الجوى ،

والقيادة العامة للقوات المسلحة والمشير عامر القائد العام منذ فترة طويلة قبل الحرب . ولم يتم تدارك هذا القصور - برغم خطورته - قبل الحرب بالحصول على وسائل الانذار من الاتحاد السوفيتى وهو المصدر الرئيسى لامدادنا بالسلاح فى ذلك الوقت أو بشراء هذه الوسائل من دول أخرى . ويبدو أنه لم يكن هناك الاهتمام الواجب للحصول عليها الأمر الذى يمكن أن يوصف باللامبالاة وعدم تقدير المسئولية .

وكان لنا فى الأردن - قرية عجلون - محطة إنذار مبكر بها جهاز رادار له مدى عمل جيد جداً . وكان هناك اتصال لاسلكى بين هذه المحطة و « غرفة عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى » فى القاهرة وهو مركز الاستقبال الرئيسى ، كما كان هناك مركز استقبال فرعى فى مكتب شمس بدران وزير الحربية .

« وفى الساعة[1] السابعة بتوقيت إسرائيل ، والثامنة بتوقيت مصر ، أرسلت محطة عجلون إلى القاهرة (قيادة القوات الجوية ومكتب شمس) معلومات عن وجود موجات متتالية من الطائرات الإسرائيلية تتجه نحو الجنوب الغربى مترجمة بالاسم الكودى « عنب .. عنب . عنب » .

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسى الانذار نتيجة خطأ شخصى من عريف الإشارة قال عنه فى التحقيق : إنه غيَّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح ، وفى المرة الثانية قال : إن توقيت العمل بالتردد القديم حسب جدول العمل بالشفرة انتهى .فغيَّر على التردد التالى . على أى حال ، لم يستقبل الاشارة ، ولم يصل الانذار المبكر إلى المركز الرئيسى والدفاع الجوى عن مصر .

أما المحطة الفرعية وهى محطة استماع فقط فى مكتب شمس فقد تسلمت الاشارة ، وتحليلها واضح ، ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم . إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على مصر ، إلا أن الضابط المناوب لم يخطر الوزير لعدم وجوده فى مكتبه ... وبعد مرور حوالى ٤٠ - ٤٥ دقيقة من تسلم الضابط المناوب للانذار ، وخلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسية (قوات جوية ودفاع جوى) أراد أن يذكره بنفس الاشارة وما فيها من اسم كودى يدل على طائرات العدو المغيرة ، فقابله الضابط

---

(١) فريق أول محمد فوزى - حرب السنوات الثلاث ٦٧ / ١٩٧٠ - ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

المناوب على المحطة الرئيسية بأن الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطاراتنا ، وكانت الساعة ٠٨,٤٥ بتوقيت مصر .

عدا ذلك لم يصل من أى محطة إنذار أخرى فى مصر أى إنذار باقتراب طائرات العدو ، لأن اقتراب طيران العدو كان على ارتفاع منخفض جداً ولأن محطات الإنذار والرادار كانت من الأهداف الأولى للتدمير والتعطيل بواسطة طائرات العدو » .

هكذا كان الحال فى أدق وقت بالنسبة للدفاع الجوى . ولنا أن نتصور الموقف لو كانت الطائرات المصرية أقلعت لصد الضربة الجوية فى الوقت المناسب ، فقد كانت النتيجة تكون مختلفة . هذا الحادث (رسالة رادار عجلون) يعطى صورة عن التسيب وعدم الشعور بالواجب الذى كان سائداً فى مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى فى أحرج الأوقات .

ثانياً : كان هناك قصور آخر من قائد وقيادة القوات الجوية والدفاع الجوى لصد الضربة المعادية المتوقعة وتقليل خسائرها .

ففى اجتماع يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ الذى عقد برئاسة الرئيس عبد الناصر فى القيادة العامة ، تقرر فيه الاستعداد للحرب التى قد تنشب خلال ٤٨ – ٧٢ ساعة مع قبول تلقى الضربة المعادية الأولى لأسباب سياسية . إعترض الفريق صدقى محمود على ترك المبادأة للعدو ، وقال[1] :

" إن هذا الإجراء يعنى فقد المبادأة من جانبنا ، وربما أدى ذلك إلى « تكسيح » قواتنا الجوية . وقد نطق الفريق صدقى محمود كلمة « تكسيح » باللغة « الانجليزية » . كما قدر الفريق صدقى الخسائر المتوقعة فى قواتنا الجوية من ١٥ – ٢٠ فى المائة ...

وفى آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية فى قواتنا الجوية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل ، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة . وقد وافق المشير عامر على ذلك وأصدر أوامره للفريق صدقى محمود باتخاذ اجراءات تأمين القوات الجوية ضد الضربة الجوية الأولى ، خصوصاً وأن واجب قواتنا أصبح دفاعيا بشكل عام وأن عجز ٢٠٪ من الضربة الأولى ونحارب إسرائيل أفضل من أن نبدأ الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معا " ...

---

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠ – ص ١٢٤ – ١٢٦ .

وهنا يطرح السؤال نفسه : ما هى الاجراءات الوقائية الضرورية التى اتخذها قائد وقيادة القوات الجوية والدفاع الجوى لصد الضربة المعادية وتقليل خسائرها ؟

- كان من الضرورى تعيين مظلات جوية - طبقاً لخطة محددة - فوق سيناء وفى مناطق الاقتراب المحتملة لطائرات العدو بحيث يمكن الاشتباك مع الطائرات المعادية حتى يتم إقلاع باقى الطائرات لصد الضربة . ولم يكن كافيا عمل مظلات فى هذه الفترة - اعتباراً من ٣ يونيو - بالطريقة والكثافة والمدة الروتينية لهذه المظلات التى كانت تتم منذ بدء الأزمة والتى أصبحت معروفة لإسرائيل من حيث الحجم والتوقيت ومناطق العمل .

- كان من الضرورى إعادة تمركز اسراب المقاتلات والمقاتلات القاذفة حتى لا تظل فى مطاراتها المعروفة لإسرائيل وأمريكا حيث أقتصر الاجراء على نقل سرب واحد من مطارات سيناء إلى مطار كبريت .

- كان من الضرورى انتشار الطائرات فى المطارات بدلاً من بقائها مرصوصة فيها ، وبالتالى يمكن تقليل خسائر الطائرات . وما شاهده حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق فى مطار فايد أثناء مهاجمة الطائرات المصرية المرصوصة بجانب بعضها البعض يعطى مثلاً لذلك .

- كان من الضرورى متابعة أعمال قوات ووسائل الدفاع الجوى لضمان تنفيذ مهامها بكفاءة وإيجابية . ولعل عدم إستقبال رسالة الإنذار من محطة عجلون يعطى مثلاً على ذلك . وكانت قيادة الدفاع الجوى قد أصدرت أوامرها بتقييد نيران الدفاع الجوى بين القاهرة وسيناء لتأمين طائرة المشير عامر الذاهبة إلى سيناء وطائرة حسين الشافعى الذاهبة إلى فايد من الساعة الثامنة حتى التاسعة صباحاً ، إلا أن ذلك لا يمنع إطلاقاً من فتح النيران عند حدوث أى اعتداء مباشر .

- ويبدو أن القيادة والسيطرة من مركز عمليات القوات الجوية والدفاع لم تكن على المستوى المطلوب فى مثل هذه الفترة الحرجة . فقد كانت هناك خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز ت ى ١٦ فى برنامجها اليومى فى التدريب على اختراق الضاحية من بنى سويف (قاعدتها) إلى أسوان وبالعكس أى أنها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم جوى على مصر . صدرت لها الأوامر بالهبوط فى مطار الأقصر المدنى ، وبعد نصف

ساعة وصلت الطائرات المعادية لتدميرها . أما كان من الأفضل إصدار الأمر لهذه الطائرات بالتوجه إلى أسوان أو الخرطوم ؟

ثالثاً : كان هناك قصور ثالث فى تقدير قدرة السلاح الجوى الإسرائيلى – قبل الحرب – على القتال .

فقد وضعت قيادة القوات الجوية والدفاع الجوى خططها على أسس خاطئة نتيجة لمعلومات خاطئة عن العدو . فقد كان التقدير أن عدد طائرات العدو أقل مما استخدمته إسرائيل فى الضربة الجوية . بالاضافة لذلك لم تحسب حساباً صحيحا قدرة طائرات الميراج الإسرائيلية على الطيران المنخفض لمسافات طويلة ، فقد كان التقدير الخاطىء أن مدى عمل هذه الطائرات لا يسمح لها بالوصول إلى المطارات المصرية فى عمق الدولة . لقد حدث أن وصلت يوم ٥ يونيو ٦٧ إلى كل المطارات فى العمق حتى وصلت إلى مطار الأقصر وغرب القاهرة . وهنا يجب أن نقرر أن تقدير قوة وقدرة السلاح الجوى الإسرائيلى هى مسئولية مشتركة لإدارة المخابرات الحربية وقيادة القوات الجوية والدفاع الجوى . وبدون تحديدها لا يمكن للقوات الجوية والدفاع الجوى أن تعمل – تخطيطاً وتنفيذاً – بكفاءة .

رابعاً : كان هناك قصور رابع فى اجراءات تأمين الطائرات ببناء دشم لها بالمطارات .

لقد ظهرت الحاجة إلى وجود هذه الدشم كدرس مستفاد من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وكان التقدير حينئذ أنه من الضرورى بناؤها ، إلا أن المشروع لم يوضع موضع التنفيذ خلال عشر سنوات من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٦ .

ويمكن تفسير ذلك بأنه لم يكن هناك إصرار من قيادة القوات الجوية والقيادة العامة للقوات المسلحة على تنفيذه برغم أهميته ، ولا يمكن الاقتناع بأن ميزانية القوات المسلحة لم تسمح بتنفيذه خلال عشر سنوات على مراحل لو كان هناك اهتمام وإصرار على التنفيذ

وتداركا لهذا الموقف فقد رصدت المبالغ لبناء هذه الدشم بعد حرب يونيو ، وهو ما تم تنفيذه بالاصرار الواجب وتقديراً للمسئولية التى تحملتها القيادة الجديدة للقوات الجوية بعد الحرب .

خامساً : كان استخدام إسرائيل « لقنابل الممرات » هو المفاجأة الفنية فى الضربة الجوية حيث لم يكن لإدارة المخابرات الحربية – وبالتالى القوات الجوية – علم بهذا النوع

من القنابل – قنابل باراشوت بطيئة التفجير -- التى استخدمتها إسرائيل لأول مرة لتعطيل ممرات المطارات .

لقد كانت القنبلة تُحدث فى الممر حفرة قطرها حوالى ثلاثة أمتار بعمق حوالى متر ونصف ، فيتم تعطيل استخدام الممر حتى يتم ردم الحفرة وتسوية الممر وهو ما يحتاج إلى وقت ليس قصيراً وبذلك يتاح الوقت للطائرات الإسرائيلية لتدمير الطائرات على الأرض .

وكان استخدام هذا النوع من القنابل مؤثراً بصفة خاصة فى المطارات التى كان بها ممر واحد ، وكان هناك عدد كبير من مطاراتنا بها ممر واحد . فضلاً عن ذلك فقواتنا الجوية لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية مجهزة لاصلاح هذه الحفر فور وقوعها .

ومن الطبيعى ، فان عدم حصول إدارة المخابرات الحربية على هذه المعلومات ترتب عليه ضرر جسيم لقواتنا الجوية .

إن سرد ومناقشة الأسباب الخمسة السابقة باختصار ليس تبريراً لما حدث ، ولكنه توضيح لها كدروس مستفادة ، وكانت من الأسباب الرئيسية التى جعلت قواتنا المسلحة تفقد قواتها الجوية كسلاح حاسم فى الحرب بصرف النظر عن أى مبررات . ومن الطبيعى تمكنت قواتنا الجوية من علاج نقط الضعف تنظيماً وتدريباً وتسليحاً وتجهيزاً خلال السنوات الست العجاف بعد حرب يونيو ، وأثبتت وجودها وقدرتها على القتال بكفاءة واستعادت مكانتها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى مجال الحديث عن الضربة الجوية الأولى فى حرب يونيو ، لا بد لنا أن نتساءل : على أى أساس عسكرى كانت تطلب قيادة القوات الجوية وقائدها أن تكون لها المبادأة جيه الضربة الأولى ؟ وعلى أى أساس قدّر الفريق أول صدقى محمود أن قبول تلقى الضربة الأولى من إسرائيل يترتب عليه خسائر فى قواتنا الجوية من ١٥ – ٢٠٪ فقط
١٠٪ فى أنواع أخرى ؟ وعلى
ة والقائد العام أن قواتنا الجوية
ة الثانية ؟

الهجوم الإسرائيلى البرى فى سيناء :

٥ يونيو ١٩٦٧ :

بدأت إسرائيل هجومها البرى حوالى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم على قوات المحور الشمالى (رفح – العريش) ضد دفاعات رفح لاختراقها ، وبالتالى يمكن فتح الطريق الساحلى إلى العريش ويؤدى فى نفس الوقت إلى عزل قطاع غزة عن سيناء . استمر القتال ضد قواتنا فى رفح طول اليوم تكبد فيه الطرفان خسائر كبيرة ، واستشهد لنا قائد القوة التى كانت تدافع عن منطقة رفح كما استشهد رئيس أركان هذه القوة مما يبين عنف القتال وإصرار القوة المدافعة على التشبث بمواقعها لصد الهجوم . ومما ساعد القوات الإسرائيلية على اختراق مواقعنا هو السرعة التى تم بها احتلال قواتنا لهذه المواقع وعدم استكمال التجهيزات الهندسية وحداثة وجود قواتنا فى هذه المنطقة . وفى حوالى الساعة السابعة مساءً تقدمت قوة إسرائيلية مكونة من حوالى عشرين دبابة فى اتجاه العريش .

وفى قطاع غزة ، قاومت قوة القطاع ضد هجوم العدو الذى قام بقصف مدن القطاع ومعسكرات اللاجئين بالمدفعية والطيران . نجح العدو فى الاستيلاء على « دير البلح » واستمر القتال حتى نهاية اليوم فى « خان يونس » وغزة .

وفى المحور الأوسط (أم قطف – أبو عويجله) قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم ضد قواتنا فى « أبو عويجله » وهو موقع رئيسى يسد الطريق إلى وسط سيناء ، ولذلك كان التشبث بهذا الموقع الدفاعى ضروريا وهاما ، ومن هنا كان القتال فيه عنيفاً طول اليوم . وقبيل منتصف ليلة ٥ / ٦ يونيو هبطت قوة إسرائيلية بطائرات الهليوكبتر خلف المواقع الدفاعية ، واشتبكت مع وحدات المدفعية المصرية التى كانت تصب نيرانها بشدة ضد القوات المهاجمة الأمر الذى حرم القوات المصرية من قوة نيرانها الرئيسية . وبرغم ذلك ظلت قواتنا تدافع بعناد ضد قوات العدو التى تمكنت من عمل اختراق جزئى فى اليوم التالى .

وفى المحور الجنوبى (الكنتلا – نخل) قامت قوة إسرائيلية بهجوم تثبيتى ضد قواتنا فى الكنتلا . دار قتال محدود ضد القوة المصرية هناك ، وهو اتجاه ثانوى لم يكن الغرض

منه سوى تثبيت قواتنا فى هذا القطاع ، وتصدت مدرعاتنا للقوة الإسرائيلية وأجبرتها على الارتداد إلى داخل أرض العدو .

وفى منطقة شرم الشيخ التى كانت السبب المباشر للحرب ، لم تتعرض قواتنا هناك لأى هجوم ، ولكنها تعرضت لبعض الهجمات الجوية المعادية دون تأثير .

وتم الهجوم البرى فى هذا اليوم بمعاونة السلاح الجوى الإسرائيلى فى الوقت الذى كانت تقاتل فيه قواتنا دون حماية أو معاونة جوية الأمر الذى حقق ظروفاً أفضل وقوة نيران أكبر للقوات البرية الإسرائيلية .

ويمكن القول إن الموقف العسكرى لقواتنا فى سيناء فى نهاية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، كان مقبولاً من الناحية الاستراتيجية ، ولا يدعو إلى اليأس - برغم خروج قواتنا الجوية من الحرب - لأن القتال كان دائراً فى النطاق الدفاعى الأول . وفى هذا النطاق - كما سبق توضيحه - حقق العدو نجاحا فى هجومه فى المحور الساحلى (رفح - غزة) ، إلا أن الهجوم على أبو عويجله والقسيمة لم يحقق أهدافه ، وهجومه فى المحور الجنوبى (الكنتلا - نخل) لم يؤثر على موقف قواتنا ، وقطاع غزة لا يزال القتال يدور فيه فى خان يونس وغزة ، وقوة شرم الشيخ لم تتعرض لهجوم برى .

- أما عن النطاق الدفاعى الثانى ، وهو يستوعب جزءاً كبيراً من القوات ، فلم يتعرض لأى هجوم برى وإن كان قد تعرض لبعض الهجمات الجوية .
- وأما عن النطاق التعبوى الأول فلم يتعرض لأى هجوم .
- واحتياطيات الجيش الميدانى لم تحدث بها خسائر ويمكن استخدامها .
- واحتياطى القيادة العامة - الفرقة الرابعة المدرعة - لم تقحم فى المعركة ولم تتعرض لأى هجوم برى ، وإن كانت تعرضت لبعض الهجمات الجوية .

وأعود مرة أخرى وأقول إن وصول بعض القوات المعادية مساء يوم ٥ يونيو *إلى العريش* ، وبرغم خروج قواتنا الجوية من الحرب - وهى خسارة كبيرة - فإن ذلك *لا يعنى إنهيار الجبهة ولا يعنى عدم القدرة على استخدام باقى القوات البرية فى سيناء بعد مرور يوم واحد من أيام القتال للدفاع عن النطاقات الدفاعية التالية .*

يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ :

وجاء يوم ٦ يونيو بأحداثه الأليمة . فقد احتل العدو العريش ، واخترقت قواته مواقع أبو عويجله . وهنا أصدرت القيادة العامة من القاهرة قراراً باستخدام الفرقة الرابعة للقيام بضربة مضادة فى اتجاه أبو عويجله – القسيمة لتدمير القوات الإسرائيلية المهاجمة واستعادة الموقف إلى ما كان عليه فى النطاق الدفاعى الأول .

أتيحت لى – *ممثلاً لمركز القيادة المتقدم* – فرصة حضور الأوامر التى أصدرها الفريق صلاح محسن قائد الجيش فى مركز قيادة الجيش للواء صدقى الغول قائد الفرقة الرابعة للقيام بالضربة المضادة . وفى طريق عودتى لمركز القيادة المتقدم شاهدت الطائرات الإسرائيلية تعمل بحرية مطلقة أثناء قصفها أحد لواءاتنا المدرعة بطريقة تبعث على الأسى ، فالسماء مفتوحة لها والدبابات تتحرك فى أرض صحراوية مكشوفة نهاراً تجعلها أهدافاً سهلة للقصف الجوى وليس لديها وسائل مؤثرة للدفاع ضد الطائرات المعادية .

وعندما وصلت إلى مركز القيادة المتقدم بعد ظهر يوم ٦ يونيو ، وجدت أن المركز قد تعرض لهجوم جوى معاد أصيب على إثره بالتدمير ، كما تبلغ لى أن قرار القيام بضربة مضادة بواسطة الفرقة الرابعة المدرعة قد ألغى .

ثم أصدر المشير عامر أوامره للفريق صلاح محسن مساء يوم ٦ يونيو بالانسحاب العام لكل القوات من سيناء إلى غرب القناة .

الحرب فى الجبهتين الأردنية والسورية [1] :

وكانت الجبهة الأردنية هى الجبهة الثانية التى هاجمتها إسرائيل . وقد بدأ القتال على هذه الجبهة باشتباك بنيران المدفعية حوالى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٥ يونيو ، وقامت الطائرات الإسرائيلية بتوجيه ضربة جوية ضد القوات الجوية الأردنية وكانت تضم حوالى ثلاثين طائرة فدمرتها وعطلت المطارين اللذين تعمل منهما الطائرات الحربية وهما مطارا المفرق وعمان .

واستمر القتال البرى فى ظل سيادة جوية إسرائيلية ، وتمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال الضفة الغربية بما فى ذلك القدس الشرقية ، وقبل الطرفان إيقاف إطلاق

---

(١) ليس من أهداف هذا الكتاب شرح المعارك على الجبهتين أو ما أتخذ فى الدولتين من قرارات .

النيران يوم ٧ يونيو . ويقول ديان إن الأثر السياسى لإنهاء الحرب على الجبهة الأردنية بسرعة هو أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية لم يشتركوا فى الحرب .

وبذلك أصبحت الفرصة مهيأة لإسرائيل لتوجيه قواتها إلى الجبهة السورية .

فقد كان نشاط الجبهة السورية ، قاصراً خلال الأيام الأربعة الأولى من الحرب على الاشتباكات بنيران المدفعية وبعض الاغارات البرية .

ويقول[1] الفريق أول فوزى رئيس الأركان " إنه فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٥ يونيو ، كلفنى المشير عامر بالاتصال بالقيادة السورية لاخطارها بالموقف ، ومحاولة تنفيذ خطة القصف الجوى لمطارات إسرائيل الشمالية ، وهى جزء من الخطط التى كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السورى « اللواء أحمد سويدان » . اتصلت به لاسلكيا ، وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية « رشيد » لكننى لم أحصل على رد إيجابى ، وكل ما نطق به هو جملة واحدة « نحاول سيدى » . ثم علمت بعد ذلك أنه لم تصدر أية أوامر من الجانب السورى باتخاذ أى موقف مضاد أو تعرضى ، أو حتى تدخل فى أى عمليات إطلاقاً ضد إسرائيل .

كما كان الفريق عبد المنعم رياض فى عمان قد طلب من القيادة السورية نفس طلبى قبل ساعة أو أكثر ، إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبيا أيضاً " .

ولتثبيت الجبهة السورية ومنع قواتها من القيام بأى هجوم واسع النطاق ، وجهت لها إسرائيل يوم ٥ يونيو ضربة جوية خسرت فيها سوريا حوالى نصف قواتها الجوية ، الأمر الذى ترتب عليه الحد من نشاط هذه الجبهة .

قبلت سوريا وقف اطلاق النيران يوم ٨ يونيو ، إلا أن القوات الإسرائيلية هاجمتها صباح يوم ٩ . وهنا أصدرت القيادة السورية أوامرها لقواتها بالانسحاب العام فى نفس اليوم من هضبة الجولان وتركيز الدفاع خارج دمشق .

دخلت القوات الإسرائيلية صباح يوم ١٠ يونيو القنيطرة وبعض المواقع الأخرى فوجدتها خالية . وكانت إذاعة دمشق قد أعلنت نبأ سقوط القنيطرة فى الساعة الثامنة والنصف صباح ذلك اليوم ، بينما لم يكن هناك جندى إسرائيلى على مقربة منها حيث دخلتها القوات الإسرائيلية وبعض المواقع الأخرى ظهر نفس اليوم .

---

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٨٠ – ص ١٤٤ .

وكانت نتيجة الحرب فى الجبهتين الأردنية والسورية – كما كانت فى الجبهة المصرية – خاسرة .

وبرغم هذه النتيجة الأليمة ، فلا بد أن نذكر أن هناك قتالاً شديداً ومعارك دارت فى هذه الجبهات الثلاث ، وإن اختلف حجم القوات التى اشتركت ونوع المعارك التى دارت على المستوى التكنيكى فقط ولم تحقق هدفاً استراتيجياً . ولذلك ضاع جهد هؤلاء الرجال وسقط عدد كبير منهم شهداء .



– لقد قبل الأردن وقف إطلاق النار يوم ٧ يونيو ، بعد أن ضاعت الضفة الغربية .
– وقبلت مصر وقف إطلاق النار يوم ٨ يونيو ، بينما كانت إسرائيل تستكمل سيطرتها على سيناء بوصول قواتها إلى قناة السويس يوم ٩ وشاطىء خليج السويس يوم ١٠ .
– وقبلت سوريا وقف إطلاق النار يوم ٨ ، واستولت القوات الإسرائيلية على الجولان يوم ١٠ .
– وانتهت حرب يونيو ١٩٦٧ ، بعد أن فقدت مصر سيناء وقطاع غزة ، وفقدت الأردن الضفة الغربية ، وفقدت سوريا الجولان .

فكانت الكارثة للعرب .

٥ - الانسحاب العام من سيناء

على ضوء تطورات الموقف يوم ٦ يونيو ، طلب الفريق أول مرتجى تصديق المشير عامر على انتقال « مركز القيادة المتقدم » إلى موقع آخر فى منطقة سيناء غرب مضيق الجدى . وافق المشير عامر على ذلك ، وتم إخطار قيادة الجيش الميدانى بهذا الانتقال والوقت الذى يتم فيه .

تحركنا ليلة ٦ / ٧ يونيو للانتقال إلى الموقع الجديد ، ولاحظنا بقلق شديد تدفق المركبات والأسلحة والمعدات إلى الغرب فى اتجاه قناة السويس ، حيث لم يكن تبلغ لنا قرار القيادة العامة بالانسحاب العام من سيناء ، وهو القرار الذى صدر إلى الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى .

عندما وصلنا إلى الموقع الجديد لمركز القيادة المتقدم حوالى الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٦ / ٧ ، حضر لنا مدير الشرطة العسكرية حوالى الساعة الثالثة من صباح يوم ٧ ، وأخطرنا أن هناك قراراً صدر بالانسحاب العام من سيناء ويجرى تنفيذه فعلاً . وكانت دهشتنا كبيرة عندما أخطرنا أيضاً أن قيادة الجيش الميدانى قد انسحبت من سيناء ، وأن الفريق صلاح محسن موجود فى غرب القناة ، وأن المعابر قد أقيمت على القناة حيث تنسحب عليها القوات للغرب .

أسرع الفريق أول مرتجى ومعه اللواء أحمد إسماعيل فى اتجاه القناة لاستطلاع حقيقة الأمر .

« عندما وصلا[1] إلى غرب القناة جنوب البحيرات ، وجدا قائد الجيش الميدانى يتحدث تليفونيا مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى كان يعطيه تعليمات عن إيواء القوات عند عودتها من سيناء » .

ويقول الفريق أول مرتجى إنه « سأل الفريق صلاح محسن لماذا لم يستأذن منه لنقل مركز قيادته كما تقضى بذلك التعليمات ؟ ولماذا لم يخطر مركز القيادة المتقدم بأوامر الانسحاب ؟ وكانت إجابته غير مقنعة بالنسبة للاستفسارين ، خصوصاً وأنه أرجع ذلك إلى قطع الاتصال الخطى مع المركز » .

انتظرت فى مركز القيادة المتقدم أشاهد القوات وهى تتدفق نحو الغرب فى سيل جارف دون أى تنظيم . أهكذا يكون الارتداد ، وهو شكل من أشكال المعركة التى تتطلب منتهى الدقة فى التنظيم والحزم فى التنفيذ مع القتال فى نفس الوقت ؟ ولماذا كان إرسال هذه القوات إلى سيناء لتنسحب منها بعد يومى قتال بهذا الارتجال والأسلوب السيىء فى التنفيذ .

وكان السؤال الذى يراودنى هو : أين قائد وقيادة الجيش التى تقود هذه القوات ؟ وكيف يتم تنظيم الارتداد والسيطرة على القوات ؟ وعلمت فيما بعد أنه فى مساء يوم ٦ يونيو انتقل الفريق صلاح محسن وقيادته – بتصديق من المشير عامر – إلى غرب القناة فوصلها ليلة ٦ / ٧ يونيو . وبذلك فقدت هذه القيادة سيطرتها على قواتها أثناء الارتداد فى أحرج الأوقات . وكان من الواجب الحتمى – وهو الطبيعى – أن يظل قائد الجيش وقيادته بين القوات فى سيناء لتنظيم أعمال القتال والارتداد المنظم للقوات على الخطوط المتتالية . ولا يمكن أن يتخلى القائد فى الميدان عن هذه المسئولية أبداً .

وأصبح الوضع معكوساً أن يتواجد قائد الجيش وقيادته فى الاسماعيلية ، بينما يتواجد مركز القيادة المتقدم فى منطقة مضيق الجدى بسيناء ، وبينما القوات ما زالت ترتد من سيناء . وأعود للقول مرة أخرى إن عدم وجود قائد الجيش فى سيناء ومعه مجموعة عمليات من عدد محدود من الضباط للسيطرة على الموقف – وهو أضعف إجراء – لا يمكن تفسيره أو إيجاد مبرر له .

انتظرت صباح يوم ٧ فى مركز القيادة المتقدم ، لأشاهد القوات المنسحبة على طريق

---

(١) فريق أول مرتجى – الفريق مرتجى يروى الحقائق – ص ١٦٤ .

مضيق الجدى – وكذا طريق مضيق متلا – بشكل يدعو للأسى تحت ضغط الهجمات الجوية المعادية المستمرة ، فحولتها – وبصفة أساسية مضيق متلا – إلى مقبرة تتناثر فيها الجثث ، وتشتعل فيها المعدات ، وتنفجر فيها الذخائر . ثم وصلتنى رسالة للعودة « بمركز القيادة المتقدم » إلى الاسماعيلية .

وجدت الحزن يخيم على الجميع ، بعد أن انسحبت نسبة كبيرة من القوات من سيناء ، والجزء الباقى فى طريقه إلى غرب القناة . أما عن قواتنا فى شرم الشيخ ، فقد علمت حينئذ أنها انسحبت ودخلت القوات الإسرائيلية شرم الشيخ دون قتال .

وتلك كانت النهاية الأليمة يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ .

إنسحاب أم انتحار ؟

عندما أصدر المشير عامر بعد ظهر يوم ٦ يونيو قراره بالانسحاب العام من سيناء إلى غرب القناة بحيث يتم ذلك فى اليوم التالى ، عرضت عليه هيئة عمليات القوات المسلحة أن يتم الانسحاب خلال ثلاث ليال (أربعة أيام) ، لتجنب القصف الجوى المعادى وحتى يكون الانسحاب منظماً ، إلا أنه لم يوافق.ويبدو أنه كان عالقاً فى ذهن المشير عامر القرار الذى اتخذه الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٦ بالانسحاب من سيناء عندما اكتشف أبعاد العدوان الثلاثى على مصر ، وأن المجهود الرئيسى لمصر يجب أن يوجه ضد إنجلترا وفرنسا فى منطقة القناة وليس ضد إسرائيل فى سيناء التى كانت مخلب قط فى هذا العدوان . وغاب عن المشير عامر أن الموقف عام ١٩٦٧ يختلف تمام الاختلاف عن الموقف عام ١٩٥٦ .

ومن الناحية العملية غاب عنه أيضاً أن حجم القوات فى سيناء عام ١٩٦٧ كان ضخماً ، وأن الطرق محدودة ولا تتحمل – عمليا – تحرك القوات بهذا الحجم الكبير لتنفيذ الانسحاب حتى اليوم التالى . بالاضافة لذلك فإن الانسحاب – دون تنظيم – يترتب عليه أن تصبح القوات هدفاً سهلاً لطائرات العدو التى خلا لها الجو تماماً مما يكبد القوات البرية خسائر كبيرة فضلاً عن تعرضها لضغط العدو البرى .

وفى العلم العسكرى ، يعتبر الانسحاب شكلاً من أشكال المعركة ، قد تلجأ إليه القوات فى الميدان تحت ضغط العدو وتفوقه لتهيئة الظروف المناسبة للدفاع على

خطوط أفضل ، أو لتطويل خطوط مواصلاته وإنهاكه إلى أن تتاح الفرصة للدفاع الأقوى ومعاودة الهجوم . وفى جميع الحالات يشترط أن يكون الانسحاب منظما طبقاً لتوقيتات محددة ، وأن يكون القتال مستمراً بكل أو جزء من القوات المرتدة ، وأن تكون السيطرة على القوات حازمة ، حتى لا يتحول الانسحاب إلى هزيمة .

ولعل أقرب الأمثلة لنا – وقد عاصرناه ويتم دراسته فى التاريخ العسكرى – هو ما تم فى شمال أفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما انسحب الجيش الثامن البريطانى بعد معركة الغزالة – فى حالة فوضى – إلى العلمين فى يوليو ١٩٤٢ تحت ضغط قوات روميل المتفوقة . ولكن القيادة البريطانية فرضت سيطرتها على القوات المنهكة المشتتة وجعلتها تُثبُت وتدافع عند مضيق العلمين ، إلى أن تهيأت لها الظروف المناسبة للهجوم مرة أخرى وانتصرت فى « معركة العلمين » الشهيرة .

ولما انسحبت قوات روميل أمام قوات الحلفاء فى معركة العلمين ، كان انسحابها منظما وتقاتل بجزء من القوات قتالاً تعطيلياً بينما تنسحب باقى القوات إلى خطوط دفاعية تالية . وهكذا أنقذ روميل قواته برغم تفوق قوات الحلفاء براً وجواً ، وأصبح يعرف هذا الانسحاب فى التاريخ العسكرى بأنه من أنجح عمليات الانسحاب .

ودون الاسترشاد بأمثلة أخرى من الحروب السابقة ، كان من المحتم أن يكون الانسحاب فى يونيو ١٩٦٧ منظماً ، وأن يتم خلاله قتال تعطيلى ، وأن يتم التمسك بالدفاع فى خط المضايق دفاعاً مستميتاً بقواتنا فى سيناء برغم السيادة الجوية الإسرائيلية ، خصوصاً أنه معروف أن طبيعة الأرض فى منطقة المضايق تعطى فرصة ممتازة للقوات المدافعة لصد وتدمير القوات المهاجمة المتفوقة .

لقد صدر قرار الانسحاب العام من المشير عامر بعد أقل من يومى قتال عندما كان يدور القتال على النطاق الدفاعى الأول ، أى كان هناك عمق كاف وقوات كافية لاحتلال خط المضايق والدفاع عنه لو كان هناك إصرار على تنفيذ ذلك . ومهما كان للعدو السيادة الجوية والتفوق فى قوة النيران ، فإن النتيجة – عسكرياً وسياسياً ومعنوياً – كانت تكون أفضل بكثير .

من الذى قرر الانسحاب العام ؟

والسؤال الذى تردد كثيرًا هو : من الذى اتخذ قرار الانسحاب العام ؟ هل صدر

عن المشير عامر منفرداً أم عن المشير عامر بعد موافقة الرئيس عبد الناصر ؟

والحقيقة أن هذا السؤال لم يكن يشغل بالنا فى ذلك الوقت أثناء وجودنا فى سيناء . وكان الأهم من ذلك هو سبب إصدار هذا القرار والأسلوب الخاطىء لتنفيذه والنتيجة السيئة الواضحة له .

فالفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان يقول[1] :

" ظهرت أول نية للمشير عامر بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ فى الساعة ٥,٥٠ (الخامسة وخمسين دقيقة) صباح يوم ٦ يونيو يطلب فيها وضع خطة انسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة " .

" وقد طلبنى المشير بعد ظهر يوم ٦ يونيو قائلاً لى «عايزك تحط لى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس . ثم أضاف « أمامك ٢٠ دقيقة فقط » .

فوجئت بهذا الطلب ، إذ أنه أول أمر يصدر إلَّى شخصياً من المشير الذى كانت حالته النفسية والعصبية منهارة ، بالاضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر . فقد كانت القوات البرية فى سيناء – عدا قوات الفرقة ٧ مشاه – متماسكة حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقاً التفكير فى انسحابها .

أسرعت إلى غرفة العمليّات حيث استدعيت الفريق أنور القاضى رئيس الهيئة واللواء تهامى مساعد رئيس الهيئة ، وجلسنا نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات ... وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جداً وإطار واسع لتحقيق الفكرة ، ودونها اللواء تهامى فى ورقة . وكان هذا الاطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز فى هذه الخطوط .

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير ... وبدأ اللواء تهامى فى القراءة بقوله « ترتد القوات إلى الخط كذا ... يوم كذا ، ثم إلى الخط ... يوم ... وأن يتم ارتداد القوات

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث .

بالتبادل على هذه الخطوط ، لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من البدء فى الإنسحاب - أى أن يتم الانسحاب فى أربعة أيام وثلاث ليال .

عندما سمع المشير الجملة الأخيرة بتحديد مدة الانسحاب رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لى : أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزى ، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص . ثم دخل إلى غرفة نومه التى تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية ، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمراراً أثناء توجيه الحديث ، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير "

ويقول الفريق أول مرتجى عن موضوع الانسحاب العام[1] :

" سألت المشير عامر فى زيارة له بعد الحرب مباشرة عن مدى معرفة رئيس الجمهورية بهذا القرار ، وهل وافق عليه أم أن المشير عامر هو صاحب القرار انفرد به ، ولم يطلع عليه القائد الأعلى ولم يأخذ موافقته . فمثل هذا القرار الاستراتيجى له نتائج سياسية خطيرة ، ومن الضرورى أن تشترك السياسة مع الاستراتيجية فى اتخاذه .. وكان رد المشير أنه اتفق مع الرئيس عبد الناصر عليه ، وأنه أخذ رأيه ، ولا يمكنه أن يتخذ هذا القرار بدون علمه " .



وأمام لجنة تسجيل التاريخ التى كنت أتابع الجانب العسكرى فيها عن طريق متابعة أقوال وشهادات القادة العسكريين عن حرب يونيو ١٩٦٧ ، علمت أن العميد عبد الستار أمين مدير مكتب المشير عامر أثناء الحرب قال إن المشير عامر اتصل بالرئيس عبد الناصر يوم ٦ يونيو وأخطره بقرار الانسحاب بقوله :

" سقطت العريش . بقى فى أبو عويجلة ما يعادل كتيبه . دمرت مدفعية أم قطف . موقع القسيمة يجرى حصاره ، ولم يبق إلا ثغرة تعادل نصف كيلومتر . اتجاه الكنتلا سليم . قررت الانسحاب بالقوات المسلحة إلى غرب القناة . يجب أن نتخلى عن المسئولية ، وعلينا أن نخلى السبيل إلى جيل آخر يتحمل المسئولية " .

---

(١) فريق أول عبد المحسن مرتجى - الفريق مرتجى يروى الحقائق - ص ١٨٣ .

وتأتى مذكرات[1] عبد اللطيف البغدادى لتلقى الضوء على قرار الانسحاب العام . يقول عن يوم الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٦٧ :

" ... وعدنا فى المساء إلى مكتب عبد الحكيم ووجدنا زكريا محيى الدين هناك ، وسألته عن الموقف وأخبار المعركة . ففاجأنى بقوله : « قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس » .

وكان وقع هذا الخبر على نفسى كوقع الصاعقة ولم أصدق ما أسمع . وسألته عن السبب فى هذا القرار الخطير .

فقال : إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهى فى الصحراء مكشوفة لها . ولا بد أن تنسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن اخفاؤها عنها .

فقلت دون أن أدرى — دى فضيحة . ده عار .

فرد علىَّ بقوله : المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة ، إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا . والعدو دمر لنا فرقتين .

فسألته عن رأى جمال عبد الناصر فى هذا الانسحاب .

فقال : هو الذى اتخذ القرار لينقذ أولادنا .
وأخذت أردد كلمة العار والفضيحة .

فقال : هذا شىء انتهى وأصبح جزءاً من التاريخ .
ويستطرد البغدادى فى شرحه قائلاً :

وكان عبد الحكيم دائم الاتصال بقياداته فى الجبهة ويصدر إليهم أوامر الانسحاب ، ويظهر أنه لم يكن هناك خطة للإنسحاب . وكانت أوامره لكل من اتصل به هى الانسحاب ليلاً ومحاولة الوصول إلى غرب قناة السويس قبل طلوع النهار ، وترك أسلحتهم الثقيلة والاكتفاء بالخفيفة منها ، وأن يسيروا فى مجموعات صغيرة متفرقة .

لقد شاهدنا مأساة وهى تجرى أمامنا ...
وجلسنا نتحدث همسا عن هذا الإنهيار أو عن هذه الصورة المخزية ، وقلبنا ينفطر ألماً وحزناً ...

---

(١) عبد اللطيف البغدادى — مذكرات — الجزء الثانى — ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

وفى النهاية قررنا أن نخرج من هذه الغرفة التى تقرر فيها مستقبل أمة ومصير شعب " .



أما محمود رياض وزير الخارجية فى ذلك الوقت فإنه يقول إن عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر وصل إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٧ يونيو على طائرة خاصة لتبليغ مصر أن الجزائر تضع كل إمكانياتها لمعاونة مصر ، وأن الرئيس هوارى بومدين قرر أن يرسل إلى مصر كل ما يمكن توفيره من الطائرات ، وطلب أن يسافر معه على نفس الطائرة التى جاء بها عدد من الطيارين لاحضار الطائرات . ويسجل محمود رياض فى مذكراته[1] الآتى :

" عندما صحبت بوتفليقه إلى جمال عبد الناصر فى منزله ، أبلغه أن من رأى الجزائر عدم قبول وقف إطلاق النيران . وعندئذ طلب الرئيس عبد الناصر خريطة سيناء ، وبدأ يوضح لعبد العزيز بوتفليقه المعالم الرئيسية الموجودة على الخريطة ، ثم أشار إلى خط المضايق وذكر أن القوات المصرية سوف تنسحب إلى هذا الخط وتتمسك به حتى يمكن وقف التقدم الإسرائيلى ...

لقد صدق شعورى فيما بعد ، لأنى تبينت أنه فى الوقت الذى كان جمال عبد الناصر يتحدث فيه عن الصمود عند خط المضايق ، كان عبد الحكيم عامر قد أصدر أوامره فعلاً مساء يوم ٦ يونيو بالانسحاب الشامل لقواتنا إلى غرب قناة السويس " .



ومن الواضح أن الشهادات السابقة لا تبين ما دار بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر من حديث أو مناقشات عن موضوع الانسحاب العام من سيناء ، وهو قرار خطير لا بد أنه كان موضع بحث ومناقشة بينهما . ولا أتصور أن المشير عامر كان من السذاجة السياسية والعسكرية بحيث يتخذ هذا القرار منفرداً ، ولا أتصور أن الرئيس عبد الناصر كان من السذاجة السياسية والعسكرية بحيث يسمح للقائد العام بأن يتخذ

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – طبعة عربية .

هذا القرار بدون علمه وموافقته . ولعل شهادة كل من مدير مكتب المشير عامر وعبد اللطيف البغدادى يعطيان الدليل .

والرأى عندى أن قرار الانسحاب العام من سيناء كان قراراً خاطئاً ، كما أن طريقة تنفيذه كانت سيئة وتتعارض مع العلم العسكرى .

فالموقف السياسى كان يتطلب استمرار القتال فى سيناء أطول وقت ممكن ، ولم يكن هناك سبب سياسى يستدعى إخلاء سيناء .

كما أن الموقف العسكرى الاستراتيجى يوم ٦ يونيو لم يكن يستدعى الانسحاب العام إلى غرب القناة . لقد أصدر الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى أوامره للواء صدقى الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة بأن تتمسك بخط المضايق حتى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٧ يونيو كى تنسحب باقى قوات الجيش إلى غرب القناة تحت سترها . والأمانة التاريخية تمنعنى من سرد الأوامر التى صدرت من قائد الجيش إلى قائد الفرقة ، وما حدث فعلاً عند تنفيذ مهمتها التى أوكلت إليها حيث لم يكن لى دور قريب من التعليمات التى صدرت من قيادة الجيش الميدانى أو القيادة العامة بخصوص استخدام هذه الفرقة فى مرحلة الانسحاب العام .

ومن المهم أن أوضح أن استخدام قوات الجيش فى مرحلة الانسحاب ، كان لا بد أن يشمل التشبث والدفاع عن خط المضايق بكل القوات تحت قيادة قائد الجيش . وليس معنى عدم تجهيز خط المضايق قبل أو أثناء الاستعداد للحرب هو التخلى عنه أو عدم صلاحيته للدفاع . فالمعروف عسكرياً أن هناك « دفاعاً عاجلاً » يتم فيه القتال حتى يتحول إلى « دفاع ثابت » قوى خصوصاً وأن الطبيعة الجغرافية لمنطقة المضايق تسمح بسهولة الدفاع عن هذا الخط بالقوات والنيران والموانع .

وفى جميع الحالات ، وتحت كل الظروف ، يقع على عاتق القيادات العسكرية وحدها تنظيم الانسحاب وإدارة أعمال القتال بالأسلوب العسكرى الصحيح وليس بالطريقة الارتجالية التى تم بها .

وهكذا – لأخطاء عسكرية فُرضت على القوات من قياداتها – تحول الانسحاب إلى هزيمة أستشهد لنا فيها عدد كبير من الرجال وخسرنا كميات ضخمة من الأسلحة

والمعدات . وأصبح الانسحاب العام سبباً رئيسياً من أسباب الهزيمة فى حرب يونيو ١٩٦٧ يضاف إلى الأسباب السياسية والعسكرية الأخرى .

والتاريخ العسكرى لن يرحم الذين قرروا ونفذوا الانسحاب العام بهذه الطريقة ، وسيظل مثلاً لفشل عسكرى مميت فى هذه الحرب .



وبقرار الانسحاب العام من سيناء ، عاد الموقف بالنسبة للملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة إلى أسوأ مما كان عليه عند بدء الأزمة الحقيقية التى ترتب عليها الحرب . وأعنى بذلك منذ إعلان الرئيس عبد الناصر إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ . فقد احتلت إسرائيل شرم الشيخ بدون قتال بعد أن انسحبت القوات المصرية منها . ويصف ديان ذلك فى مذكراته بقوله :

" عند نهاية اليوم الثانى للحرب ، أخذت القوات المصرية فى المواقع المتقدمة ، والتى لم تكن قد تعرضت للحصار ، فى الارتداد . فقد صدرت الأوامر إليها من القاهرة بالانسحاب . وعندما عرفنا أن القوات المصرية فى شرم الشيخ بدأت فى ترك مواقعها ، سارعنا بتقديم ميعاد احتلالها ، وأرسلنا وحدة مظلات إليها دون انتظار لاستيلاء القوات البرية على الطريق البرى . وقد وصلت هذه الوحدة إلى شرم الشيخ فى الساعة الواحدة مساء يوم ٧ يونيو بطائرات الهليوكبتر ، لتشاهد من الجو زورقى طوربيد إسرائيليين فى الميناء . فقد وصلت إليها من قبل فى الساعة الحادية عشرة والنصف قوة بحرية لتجدها خالية من أى قوة تحميها ، فتركت فصيلتين على الشاطىء . وبعد ثلاثة أرباع الساعة ، كان العلم الإسرائيلى فوق مستشفى قوة الطوارىء الدولية التى انسحبت منها بناء على أوامر عبد الناصر . وقد سقط أول أسرى مصريين فى المنطقة فى يد البحرية الإسرائيلية ، فقد تم أسر ثلاثة وثلاثين من الكوماندوز المصريين الذين كانوا يحتلون جزيرة تيران ومعهم أسلحتهم ... " .

وهكذا عادت الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة بالقوة بدلاً من المرور تحت علم الأمم المتحدة .

إيقاف إطلاق النيران :

وكانت المشاورات تتم فى مجلس الأمن لإيقاف النيران وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٤ يونيو ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت مشروع القرار ، وصممت على عدم النص على انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها . وأمام إصرار أمريكا وجهود الرئيس جونسون داخل وخارج مجلس الأمن ، أقتصر القرار على إيقاف إطلاق النيران فقط . وبذلك ساعدت إسرائيل على استمرار احتلال الأرض العربية .

ويحكى محمود رياض وزير الخارجية ما دار فى جانب مصر . كتب فى مذكراته يقول :

" فى الساعة التاسعة مساء (يوم ٨ يونيو) طلبنى الرئيس عبد الناصر تليفونيا فى مكالمة لن أنساها مطلقاً . وبدأ يحدثنى بنبرة مؤلمة ومفجعة فى صوته ، كانت فى حد ذاتها كافية لتصوير الموقف كله . لقد أخطرنى بأن الإنهيار فى القوات المسلحة كان كاملاً وفوق أى تصور ، وأنه لم يعد فى إمكاننا مواصلة القتال ، وأنه يجب أن نخطر القونى (سفيرنا فى الأمم المتحدة) لإبلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف العمليات العسكرية .

وعندما أبلغت القونى العاشرة ليلاً بالموقف ، أدركت من نبرة صوته أن ما سمعه كان أعنف صدمة يتلقاها فى حياته . لقد كنت طوال الأيام القليلة الماضية أنقل إليه البيانات التى تصلنى من القيادة عن الموقف العسكرى والتى اتسمت جميعها بعدم مطابقتها للواقع ، وبالتالى فقد كان القونى يرفض تصديق المعلومات التى تصله من السفراء الأجانب فى نيويورك عن انهيار الجبهة .

والآن فها نحن جميعاً نكتشف فى لحظة واحدة عالم الوهم الذى كنا نعيشه " .

عبد الناصر يتنحى :

وتوالت الأحداث فى مصر .

وأعلن الرئيس عبد الناصر يوم ٩ يونيو تنحيه عن الحكم مع إسناد رئاسة الجمهورية

إلى زكريا محيي الدين . وكان قرار عبد الناصر الذى أعلنه هو تعبير وإدراك منه أنه يتحمل المسئولية التاريخية عن الهزيمة .

وقامت المظاهرات فى القاهرة يومى ٩ ، ١٠ يونيو تطالب باستمراره فى الحكم ، كما أن مجلس الأمة ومجلس الوزراء رفضا قرار التنحى ، فأصدر الرئيس عبد الناصر البيان التالى يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ :

" إننى سوف أبقى حتى تنتهى الفترة التى نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان . إن الأمر كله بعد هذه الفترة ، يجب الرجوع فيه إلى الشعب فى استفتاء عام . إنى مقتنع بالأسباب التى بنيت عليها قرارى ، وفى نفس الوقت فإن صوت الشعب بالنسبة لى أمر لا يرد ، ولهذا فإن القرار مؤجل " .

كنا فى الاسماعيلية نسمع الاخبار من إذاعة القاهرة ، بينما كانت قواتنا فى غرب القناة غير متماسكة وغير قادرة على الدفاع عن منطقة القناة . وكان الاهتمام الأول للقوات فى منطقة القناة هو سرعة إعادة التجميع وحصر الخسائر الكبيرة التى تعرضت لها ، استعداداً لاتخاذ أوضاع عاجلة فى غرب القناة بما يتيسر لها من أسلحة مهما كانت قليلة .

لقد كانت القوات الإسرائيلية تقف على الضفة الشرقية للقناة ، والدموع فى عيوننا ، والمرارة تملأ قلوبنا للنتيجة السيئة التى حدثت ، وللظروف القاسية - سياسياً وعسكرياً - التى فرضت على القوات المسلحة فكانت ضحية لها .

إنها أيام صعبة وخطيرة لا يمكن وصفها ، ولا يشعر بها إلا من عاش أحداثها فى سيناء ومنطقة القناة ... أيام مريرة وفترة عصيبة لن أنساها .

عبد الناصر يتولى السيطرة :

وكان يوم ١١ يونيو يوماً حاسماً للقيادة والسيطرة على القوات المسلحة بمعرفة الرئيس عبدالناصر بعد أن أعلن المشير عامر وشمس بدران اعتزاليهما فى اليوم السابق .

فقد قرر عبد الناصر تعيين الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة ،

والفريق عبد المنعم رياض رئيساً للأركان ، والفريق مدكور أبو العز – محافظ أسوان حينئذ – قائداً للقوات الجوية والدفاع الجوى .

وفى نفس اليوم تقرر قبول استقالة قادة القوات البرية (فريق أول مرتجى) والقوات الجوية (فريق أول صدقى محمود) والقوات البحرية (فريق أول سليمان عزت) ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومساعدى نائب القائد الأعلى . كما تقرر إحالة بعض القادة – وبصفة خاصة الذين كانوا على علاقة وطيدة بالمشير عامر – إلى التقاعد على أن ينفذ القرار فى نفس اليوم .

وأعطى الرئيس عبد الناصر اهتماماً خاصاً للقوات المسلحة والسيطرة عليها ، لأن الموقف العسكرى والموقف الداخلى فى مصر كان يحتم عليه ذلك . وقد شرح أبعاد الصورة فى ذلك الوقت فى إحدى جلسات مجلس الوزراء – فيما بعد – قال[1] عبد الناصر :

" لا يمكن أن أنسى الأيام الأولى التى مرت علىَّ بعد يونيو . كنت أشعر بمرارة كبيرة ، مرارة لا يمكن وصفها . فلا شك أن ما حدث فى يونيو قد أثر علينا جميعا نفسيا ومعنويا وماديا ... لقد تمنيت فى تلك الأيام لو أنى تنحيت بالفعل عن السلطة وابتعدت عن موقع المسئولية . كان فى تقديرى دائما أن الأيام التى سنواجهها صعبة للغاية فى الداخل والخارج ، لأن خصمنا قوى ولديه التنظيمات وجاهز للعمل ضدنا ولديه كل ما يحتاجه من أموال للقضاء علينا ...

أنا فى يوم ١١ يونيو عندما عدلت عن قرار التنحى ، كنت فى حالة سيئة جداً إلى درجة أنى أرسلت عائلتى خارج القاهرة ، ووضعت مسدسى إلى جانبى لاستخدامه فى آخر لحظة . يومها سألت عن عدد الدبابات المتبقية فى القاهرة ، فقالوا لى لم يبق إلا سبع دبابات ... كنت أتحدث مع الفريق فوزى كل ليلة قبل أن أذهب للنوم ، ثم أطلبه فى الساعة السادسة صباحاً لأراجع معه موقف القوات المسلحة ، وموقف القيادات ، واسم القائد المسئول فى كل موقع . ولو لم ألجأ إلى هذا الأسلوب لكانت الأمور فلتت " .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض ٩٤٨ – ٩٧٨ – ص ٩١

فى أعقاب الحرب :

فى الوقت الذى كانت تدار فيه الأمور فى القاهرة لمواجهة الموقف ، كان الظلام ينقشع قليلاً قليلاً فى منطقة القناة عندما أخذت بقايا القوات المنسحبة من سيناء فى التجمع لتكوين وحدات صغرى ثم تتحول إلى وحدات أكبر حجما وتتخذ أوضاعا أكثر ثباتاً عن ذى قبل تدريجياً ، برغم أنها كانت غير قادرة على الدفاع لأسباب معنوية ولعدم وجود الأسلحة اللازمة كحد أدنى للدفاع المحلى .

إستمر عملى فى منطقة القناة فى قيادة المنطقة العسكرية التى يقودها الفريق صلاح محسن لمدة أسبوعين تقريباً ، عدت بعدها للقاهرة للانضمام إلى هيئة عمليات القوات المسلحة . وعند دخولى القيادة العامة علمت أن اللواء أحمد إسماعيل قد أحيل للتقاعد مع عدد آخر من القادة . وكان خبراً مؤسفاً لى حيث أنه لم يرتكب خطأ عسكريا يحاسب عليه منذ إعلان حالة الطوارىء فى مايو حتى نهاية الحرب .

توجهت إلى منزلى لمدة ساعة واحدة منكس الرأس . وعندما واجهت زوجتى وأبنائى - والدموع فى عينى - كنت أستشف منهم وعلى وجوههم كثيراً من التساؤلات عما حدث ، وكيف حدث ؟ ولماذا حدث ؟ كما كنت أشعر بالدهشة تعقد ألسنتهم والصدمة شديدة عليهم .

قررت فى ذلك الوقت ألا أستمر فى الخدمة بعد هذه الكارثة . وكان تقديرى حينئذ أن الجيل الذى أنتمى إليه يجب أن يخلى الطريق لجيل آخر أكثر منه كفاءة ليعيد إلى القوات المسلحة قدرتها وكفاءتها ويعيد رفع علمها من جديد .

وعندما صرحت لعائلتى بما يدور فى فكرى بترك الخدمة ، أجهشت ابنتى الصغرى بالبكاء ، وأخذت تردد ... لا ... لا ... لا ...

وبعد عودتى للعمل ، حيث كانت الإقامة والعمل نهاراً وليلاً داخل القوات المسلحة لكل الأفراد ، قدمت استقالتى من الخدمة . وطبقا لنظام الخدمة العسكرية ، كان من المحتم أن أستمر فى العمل حتى يتم التصديق على قبول الاستقالة .

ويشاء القدر أن تكتمل الأحزان . فقد توفى والدى فى قريتى « البتانوف » بمحافظة المنوفية فى أواخر الشهر الحزين - يونيو ٦٧ - والعام الأليم . سافرت إلى القرية

مرتديا ملابسي العسكرية – بدلة الشغل والطاقية الكاكي – للاشتراك في تشييع الجنازة عدت بعدها للقاهرة مباشرة .

تعيين اللواء أحمد إسماعيل قائداً لجبهة القناة :

وبدأ الظلام ينقشع قليلاً ، وأخذت الأمور تستقر تدريجيا في القوات المسلحة .

وأعيد اللواء أحمد إسماعيل للخدمة وتعين قائداً للمنطقة العسكرية الشرقية (جبهة قناة السويس) بدلاً من الفريق صلاح محسن ، وهي القيادة التي كانت تقود كل قوات القناة قبل أن يشكل منها الجيش الثاني والجيش الثالث فيما بعد . ولم يكن واضحاً لي سبب إحالته للتقاعد وسبب إعادته للخدمة بفاصل زمني قصير بين القرارين .

حضر أحمد إسماعيل إلى مكتبي ، وكانت روحه المعنوية تبدو مرتفعة في الظاهر ، ولكن تبدو عليه المرارة في الداخل . وكان لنا حديث قصير عن الهزيمة المريرة التي لحقت بالقوات المسلحة ، وأنه آن الأوان لبداية جديدة حتى تجتاز الدولة والقوات المسلحة الكارثة التي لحقت بنا .

أخذ يحدثني عن مسئوليته الجديدة التي يتحملها – قائد جبهة القناة – في تلك المرحلة الصعبة ، وطلب مني قبول العمل معه « رئيس أركان جبهة القناة » لنعمل معاً بنفس روح التعاون التي كنا نعمل بها معاً في قيادة القوات البرية قبل الحرب .

إعتذرت له شاكراً متمنياً له التوفيق ، وموضحاً له أني قدمت استقالتي من الخدمة وإني في انتظار القرار بشأنها ، وإذا لم تقبل الاستقالة فسيجدني معه في جبهة القناة .

وبعد فترة قصيرة صدر قرار وزير الحربية بتعييني رئيساً لأركان الجبهة . غادرت القاهرة متوجهاً إلى منطقة القناة ، قطعت الرحلة بالسيارة مفكراً في أحداث الحرب العالمية الثانية وما فيها من أمثلة عن جيوش هزمت ثم استعادت قوتها وانتصرت . وتركز تفكيري في الحروب السابقة بين مصر وإسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي بايجابياته وسلبياته .

دخلت قيادة الجبهة لأجد اللواء أحمد إسماعيل يجلس وحيداً على كرسي ميداني من الخشب ، وأمامه مجموعة من الخرائط على منضدة خشبية ، داخل كشك خشبي صغير

تحت مجموعة من الأشجار ، بينما ضباط هيئة القيادة موزعون فى الخنادق المخصصة للعمل فى أماكن متباعدة .

تلاقت أعيننا ، وفاضت المشاعر ، وجلسنا نتحدث عن الموقف العسكرى فى الجبهة ، وتحليل أعمال ونوايا العدو المنتظرة ، وسرعة إعادة بناء القوات وتدريبها لمواجهة عدو مغرور بتفوقه العسكرى والنصر الذى حققه فى حرب يونيو لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبناها وليس لعمل غير عادى قام به .

وبعد عدة شهور وصلنى رد على طلب استقالتى بالرفض .

إنتحار المشير عامر :

وبينما كنت أجلس مع اللواء أحمد إسماعيل ليلاً فى جبهة القناة نراجع - كالمعتاد يومياً - نشاط العدو فى سيناء ونواياه فى الفترة القصيرة القادمة ، وكذا نتائج أعمال قواتنا ، قبل أن يتوجه كل منا إلى خندق النوم المخصص له ، دق التليفون وكان المتحدث هو الفريق أول محمد فوزى من القاهرة .

كان هدف المكالمة هو إخطارنا بانتحار المشير عامر فى منزله بمادة سامة شديدة المفعول كان يخفيها ملاصقة لجسمه تحت ملابسه الداخلية ، وأن الكشف الطبى أجرى عليه بواسطة لجنة طبية على مستوى عال بالدولة ، وأنه سيعامل معاملة أى منتحر آخر بالنسبة لتشييع جنازته بعد تسليم الجثة لأسرته . ومعنى ذلك أنه لن تكون هناك أى مراسم عند تشييع الجنازة .

أخذ اللواء أحمد إسماعيل يناقشنى فى رد الفعل المنتظر لهذا الحادث بين القوات فى الجبهة .

ووصلنا إلى نتيجة مؤكدة هى أن انتحار المشير عامر لن يكون له « تأثير عام » فمازالت حرب يونيو بأحداثها ونتائجها المريرة تترك أثرها العميق فى نفوس كل العسكريين بعد أن فقدنا سيناء ، واستشهد لنا الآلاف من رجال القوات المسلحة ، ولم يكن أحد قد نسى دوره فى الهزيمة كقائد عام للقوات المسلحة . واستعدنا معا الحالة السيئة التى وصلت إليها القوات المسلحة فى ظل قيادته ، وكان ذلك سبباً رئيسياً من أسباب الهزيمة .

وأصدر النائب العام قراره فى الحادث يوم ١٩٦٧/١٠/١٠ وجاء فيه :

" وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار ، وهو فى منزله وبين أهله يوم ١٩٦٧/٩/١٣ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى ، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً . لذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً " .

وكان ذلك هو المصير النهائى للمشير عامر ، الذى كان برتبة رائد عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد أقل من عام ترقى لرتبة اللواء مع تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ . ثم ترقى بعد حوالى خمس سنوات إلى رتبة المشير فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ ، وأصبح نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة .

محاكمة شمس بدران :

وجاء الدور على شمس بدران وزير الحربية بتقديمه للمحاكمة .

وأثناء هذه المحاكمة فى فبراير ١٩٦٨ سأله رئيس المحكمة عن رأيه فيما حدث ، وترتب عليه هزيمة يونيو ، رد قائلاً :

" لما تطور الموقف ، ورأينا أننا لازم نسحب البوليس الدولى (قوات الطوارىء الدولية) علشان نبين إن إحنا جاهزين للهجوم ، لأن وجود البوليس الدولى يمنع أى عملية دخول لقواتنا ، وانسحب البوليس الدولى ، استتبع ذلك احتلال شرم الشيخ الذى أستتبع قفل خليج العقبة .

وكان الرأى أن جيشنا جاهز للقيام بعمليات ضد إسرائيل ، وكنا متأكدين ١٠٠٪ أن إسرائيل لا تجرؤ على الهجوم أو أخذ الخطوة الأولى أو المبادرة بالضربة الأولى ، وأن دخول إسرائيل أى عملية معناها عملية انتحارية لأنها قطعاً ستهزم فى هذه العملية " .

ولما سألته المحكمة مستفسرة عن رأيه فى أن الرئيس عبد الناصر قرر قفل خليج العقبة بعد أن أخذ « تمام » من القائد المسئول ، رد شمس بدران قائلاً :

" القائد العام (المشير عامر) أعطى تمام وقال أقدر أنفذ ، وبعدين من جهة التنفيذ كان صعب عليه " .

علق رئيس المحكمة على كلام شمس بدران بقوله :

" والله إذا كانت الأمور تسير بهذا الشكل وتحسب على هذا الأساس ، ولا تكون فيه مسئولية الكلمة ومسئولية التصرف ، يبقى مش كثير اللى حصل لنا " .

٦ - الدروس المستفادة من حرب يونيو

عندما توقفت نيران حرب يونيو ١٩٦٧ ، وانتهت الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة ، كانت إسرائيل قد حققت مكاسب كبيرة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية ، بينما خسر العرب خسائر جسيمة فى كل المجالات .

ففي الجانب الإسرائيلى ، أصبح الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة هو الورقة التى تساوم بها إسرائيل لفرض السلام بالقوة على العرب بمعاونة وتأييد الولايات المتحدة . وما زال العرب ، رغم مضى إثنين وعشرين عاماً على هذه الحرب ، يعيشون تحت ضغط بعض نتائجها ، ولعل أخطرها هو تأثيرها على القضية الفلسطينية بعد أن دام الاحتلال الإسرائيلى للجزء الباقى من فلسطين - الضفة الغربية وقطاع غزة - إثنين وعشرين عاماً .

واليوم - ونحن فى عام ١٩٨٩ - ما زالت الجهود السياسية تبذل مع الولايات المتحدة وإسرائيل كى تقبل إسرائيل الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام لحل القضية الفلسطينية .

ومن الناحية العسكرية ، أصبحت إسرائيل نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ فى الوضع العسكرى الاستراتيجى الأقوى ، وشعرت بتفوقها العسكرى على الدول العربية الأمر الذى يتيح لها استمرار فرض الأمر الواقع حتى يتحقق هدفها السياسى من تلك الحرب . فإن أوضاع قواتها على الخطوط الجديدة ، وهى قناة السويس جنوبا ونهر الأردن شرقاً والمرتفعات السورية شمالاً ، تعطيها ميزات عسكرية كبيرة لتنفيذ استراتيجية دفاعية قوية

بأقل القوات وتضع فى نفس الوقت صعوبات كبيرة أمام أى هجوم عربى لاسترداد الأرض . ومن جهة أخرى فإن أوضاع قواتها على الخطوط الجديدة يعطيها فرصة الهجوم على الدول العربية المجاورة من أوضاع أفضل .

ومن الناحية الاقتصادية ، فقد انتعش الاقتصاد الإسرائيلى ، بعد أن كان يعانى من الانكماش والتدهور قبل الحرب . ولعلنا نتذكر ما قاله « آرييه بن العازر » نائب رئيس الكنيست عندما ألقى خطابا فى العاشر من مايو ١٩٦٧ أمام الكنيست جاء فيه : « ستحيى إسرائيل مناسبة ذكرى قيام دولة إسرائيل ، وهناك ٢٥٠ ألف مواطن إسرائيلى اضطروا إلى النزوح عن الوطن بسبب عدم توافر العمل أمامهم ، ولأن الحياة لم تعد تطاق فى بلد يعيشون فيه بلا مورد أو دخل » . تلك كانت الحالة الاقتصادية فى إسرائيل قبل حرب يونيو ، وتغيرت هذه الحالة تماما بعد الحرب على أثر انتعاش الاقتصاد الإسرائيلى .

ومن الناحية المعنوية ، فقد اطمأنت إسرائيل إلى قوتها العسكرية ، وآمنت أن جيشها هو الجيش الذى لا يمكن هزيمته ، وتملك قادتها الصلف والثقة بالنفس إلى حد الغرور .



وفى الجانب العربى ، فقد حلت بهم كارثة بعد أن فقدوا مزيدا من الأرض ، وأصبحوا فى حاجة إلى سنوات طويلة لإعادة بناء قواتهم المسلحة ، واستعادة قدراتهم السياسية ، حتى يتمكنوا من تحرير أراضيهم فى عالم ينظر إليهم نظرة إشفاق فى ظل الهزيمة والتمزق والمهانة .

والحقيقة أن العرب رفضوا الهزيمة ، ولم يرضخوا سياسياً لإسرائيل . وأصبح هناك اقتناع بأن الأرض التى أخذتها إسرائيل بالقوة لا يمكن استردادها بغير القوة ، تأكيداً لاستمرار الصراع العسكرى حتى تتحرر الأرض ويعود الحق لأصحابه . وجاءت السياسة العربية واضحة فى قرارات مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٧ فى الخرطوم « لا مفاوضات – لا صلح – لا اعتراف بإسرائيل » ، وبدأت مصر وسوريا والأردن فى العمل لإعادة بناء قواتها المسلحة حتى تتبين إسرائيل أن عليها أن تدفع الثمن غاليا لاستمرارها فى احتلال الأرض العربية .

وعلى المستوى الدولى ، كانت نتيجة حرب يونيو نصراً سياسياً للولايات المتحدة

فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، وهزيمة للسياسة السوفيتية ، فى تلك الفترة من الصراع الدائم بين القوتين العظميين . وبدأت كل منهما تضع لنفسها سياسة استراتيجية لمواجهة الموقف الجديد فى الشرق الأوسط . فقد شهدت هذه المنطقة صراعاً حاداً بين القوتين العظميين خلال الخمسينات وأوائل الستينات ، كان من نتيجته تقليص نفوذ الدول الغربية وازدياد نفوذ الدول الشرقية ، وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتصفية الحساب مع الرئيس عبد الناصر بعد أن أصبح بطلاً قومياً ورمزاً لتحدى النفوذ الغربى .

وأصبحت مصر وسوريا والأردن ، نتيجة لهذه الحرب ، تحت ضغط الولايات المتحدة التى تقف بصلابة فى جانب إسرائيل تدعمها سياسيا وتقدم لها المعونات العسكرية حتى يظل لها التفوق العسكرى الدائم على الدول العربية مجتمعة ، وبالتالى تضمن لها فرض الأمر الواقع على الدول العربية .

وهذا أيضاً يحقق على المدى الطويل أهداف الولايات المتحدة بعد أن أصبح لها اليد العليا لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها للسيطرة على المنطقة وإبعاد النفوذ السوفيتى عنها .



وفى مصر ، لا بد من التعمق فى معرفة أسباب الهزيمة للخروج منها بالدروس المستفادة ، بعد أن فقدنا – نتيجة لهذه الحرب – سيناء وقطاع غزة ، واستشهد لنا ٩٨٠٠ (تسعة آلاف وثمانمائة) رجل بين شهيد ومفقود ، وخسرنا الجزء الأكبر من أسلحة ومعدات القوات المسلحة ، وتحمل الاقتصاد المصرى عبئاً جسيما تطلب تضحيات من الشعب أثقلت كاهله .

- فقد كانت خسائرنا فى الأفراد ١٧٪ من أفراد القوات البرية ، ٤٪ من قوة الطيارين .
- أما خسائرنا فى معدات القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البرية فقد كانت ٨٥٪ منها .
- وعن خسائر القوات الجوية بالتفصيل ، فقد كانت ٨٥٪ من المقاتلات القاذفة والمقاتلات ، وكانت ١٠٠٪ من القاذفات الخفيفة والقاذفات الثقيلة .

ولا شك أن حجم هذه الخسائر فى الأفراد والمعدات والطائرات يبين ضخامتها .

وبنظرة موضوعية لما حدث - فى مصر - خلال هذه الحرب ، نجد أن الهزيمة التى لحقت بنا كانت المحصلة الطبيعية لأخطاء سياسية وأخرى عسكرية ، تراكمت منذ العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، والآثار التى نتجت عن انفصال سوريا ومصر عام ١٩٦١ ، وحرب اليمن عام ١٩٦٢ التى استمرت القوات المصرية تقاتل هناك خمسة أعوام ، وعدم وجود تنظيم لشئون الدفاع عن الدولة ، والخلل فى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة .

الاستراتيجية العليا للدولة :

لقد تم تصعيد الموقف السياسى والعسكرى بين الدول العربية وإسرائيل خلال عام ١٩٦٧ ، دون أن تضع الدول العربية فى اعتبارها صراع القوى الكبرى فى الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة . وكان طبيعيا أن تعمل الولايات المتحدة تؤيدها دول غرب أوروبا للحد من تأثير القومية العربية فى الوطن العربى ، ورفض أى وحدة عربية ، والعمل على انحسار نفوذ مصر داخل حدودها فقط ، وتحطيم نظام حكم الرئيس عبد الناصر الذى كان يلعب الدور الرئيسى فى أحداث المنطقة بطريقة واضحة ومؤثرة اعتبرتها الولايات المتحدة والدول الأوربية ضد مصالحها .

وفى إطار صراع القوتين العظميين والصراع العربى الإسرائيلى ، تصاعد الموقف السياسى بين سوريا ومصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى فى مايو ١٩٦٧ دون أن تحسب نتائجه ، ولم يكن فى الوقت المناسب . فإن إسرائيل - بتحركات سياسية مخططة بعناية بالتنسيق مع الولايات المتحدة - فرضت علينا - فى مصر - توقيت المعركة ونحن غير مستعدين لها .

ولعل أبرز الأخطاء التى حدثت فى حرب يونيو ، كان عدم وجود استراتيجية عليا للدولة ، تحدد الهدف السياسى المطلوب تحقيقه ، وعمل التوازن والتنسيق بين الهدف السياسى وقدرات الدولة على تنفيذه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا .

لقد صدرت قرارات سياسية ثلاثة ، وهى حشد القوات فى سيناء ثم سحب قوات الطوارىء الدولية ثم إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبة) أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية ، دون تنسيق مسبق مع القيادة العامة للقوات المسلحة ، برغم أن الرئيس

عبدالناصر قدّر خلال مايو ١٩٦٧ – قبل إغلاق المضايق – أن إغلاقها يجعل نشوب الحرب مؤكداً ١٠٠٪ . ومن متابعة وتحليل أحداث مايو ويونيو ١٩٦٧ نجد أن القيادة السياسية فى مصر ، حاولت القيام بمغامرة سياسية تدعمها مظاهرة عسكرية لتحقيق مكاسب سياسية ، فتحولت إلى حرب حقيقية لم تكن مصر على استعداد لخوضها . وإظهار القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها عمل معروف ، ولكن يجب أن يكون العمل العسكرى مخططاً وقادراً على تنفيذ القرار السياسى ، فالحرب هى امتداد للسياسة بالنيران . والحقيقة أنه تم استدراج القيادة السياسية فى مصر للدخول فى حرب ضد إسرائيل التى استعدت لخوضها منذ وقت طويل .

ومن المعروف أن تحديد الهدف السياسى للدولة – قبل زج القوات المسلحة فى الحرب – هو أمر حتمى حتى يمكن تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى الذى تعمل القوات المسلحة على تحقيقه . ولا شك أن المقدرة العسكرية للدولة هى العامل الرئيسى الذى يحكم القرار السياسى بالحرب ، بالاضافة للعوامل السياسية والاقتصادية وإعداد الدولة والشعب للحرب . ولقد كان تقدير استعداد القوات المسلحة للحرب فى ذلك الوقت – لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة – تقديراً خاطئاً ، وبالتالى فإن القرار السياسى بزج القوات المسلحة فى الحرب كان قراراً متسرعاً وخاطئاً حيث لم تحسب نتائجه السياسية والعسكرية حساباً صحيحا . وهل هناك أسوأ من التقدير الذى قدمه وزير الحربية شمس بدران أمام المحكمة التى عقدت لمحاكمته عندما قال « كان الرأى أن جيشنا جاهز للقيام بالعمليات ضد إسرائيل .. وأن دخول إسرائيل أى عملية معناها عملية انتحارية لأنها قطعاً ستهزم فى هذه العملية » .

والرأى عندى أنه لم يكن لنا استراتيجية عليا للدولة عندما نشبت الازمة فى مايو ١٩٦٧ ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود « تنظيم لشئون الدفاع عن الدولة » . فشئون الدفاع عن الدولة – أى دولة – لا يمكن أن توكل إلى شخص واحد ، لأن إعداد الدولة للحرب يعنى إعداداً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعداد الشعب للحرب . ومن الناحية العسكرية يجب إعداد القوات المسلحة بحيث تكون مستعدة بخططها ومستوى كفاءتها القتالية وتجهيز مسرح العمليات . كل ذلك يحتاج لدراسات من الأجهزة المتخصصة وقرارات متعددة لا يمكن أن تترك لشخص واحد . وكل دولة شرقية أو غربية لها نظامها الخاص ، إلا أنها تتفق كلها فى وجود جهاز مسئول عن هذا العمل .

وفى مصر ، كان لدينا « مجلس الدفاع الوطنى » يختص بشئون الدفاع عن الدولة ، إلا أنه لم يعقد إطلاقاً خلال أزمة مايو أو أثناء حرب يونيو لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المناسبة – فى ضوء دراسات الأجهزة المتخصصة – ووضع البدائل لمواجهة الموقف . إن عدم انعقاد « مجلس الدفاع الوطنى » فى ذلك الوقت ترتب عليه عدم وضع استراتيجية سياسية أو استراتيجية عسكرية لمواجهة المواقف السياسية والعسكرية وتطوراتها . وأصبحت السياسة من الناحية العملية يقررها ويديرها رئيس الدولة وحده فقط – الرئيس عبد الناصر ، كما أن الاستراتيجية العسكرية يقررها ويديرها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وحده فقط – المشير عامر ، وهذا كان يشكل خطورة على شئون الدفاع عن الدولة .

وبرغم ان مجلس الدفاع الوطنى لم يعقد خلال الأزمة والحرب ، فقد كان من الضرورى – سواء عقد مجلس الدفاع الوطنى أو لم يعقد – عقد مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أزمة مايو ، وهل هناك أخطر من قرارات سياسية يترتب عليها نشوب الحرب ؟ كما أن مجلس الوزراء كان يجب أن يكون فى حالة انعقاد دائم لمتابعة سير الحرب واتخاذ القرارات السياسية المناسبة خلال هذه الحرب . ومن المؤكد أن عقد مجلس الدفاع الوطنى أو مجلس الوزراء أو كليهما ، كان يمكن أن يجنب مصر القرارات السياسية الخاطئة التى اتخذت ، كما كان يمكن أن يجنب مصر القرار الاستراتيجى الذى اتخذ خلال الحرب بإخلاء سيناء والانسحاب العام منها .

وإنى أرى أن الدرس الأول المستفاد من حرب يونيو ١٩٦٧ ، هو ضرورة وضع استراتيجية عليا للدولة ، ينبع منها استراتيجية سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية ورابعة اجتماعية تكمل بعضها بعضاً على أسس علمية صحيحة ، بحيث تؤدى هذه الاستراتيجية العليا إلى تحقيق الأهداف القومية خلال فترة زمنية محددة .

ونظراً للأهمية القصوى لموضوعات الدفاع عن الدولة والمسائل المتعلقة باعداد الدولة للحرب ، فقد أصبح من الضرورى – على ضوء خبرة هذه الحرب أن توكل إلى مجلس الدفاع الوطنى طبقاً للدستور والقانون ، وهو المجلس الذى يلزم انعقاده فى حالة الأزمات التى تواجه الدولة ، كما يلزم انعقاده بصفة دائمة عند إعلان التعبئة أو قيام الحرب .

القيادة والسيطرة على القوات المسلحة :

والدرس الثانى المستفاد من حرب يونيو هو الخلل الذى كان موجوداً فى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، وكان أحد الأسباب الرئيسية للهزيمة .

لقد تطور نظام القيادة والسيطرة على القوات المسلحة تدريجيا - منذ تعيين الرائد عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة مع ترقيته لرتبة اللواء اعتباراً من ١٨ يونيو ١٩٥٣ حتى انفرد المشير عامر بها ، وأعطى له لقب « نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وأصبحت القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى للأجهزة التنفيذية بالدولة . ومع عدم وجود « مجلس الدفاع القومى » أو أى جهاز مسئول عن التخطيط لشئون الدفاع عن الدولة ، أصبح العمل كله مركزاً فى يد فرد واحد - المشير عامر - وانتهى هذا الوضع إلى عدم وجود استراتيجية عسكرية للدولة ، وأصبح رئيس الجمهورية بعيداً عن القوات المسلحة برغم أنه القائد الأعلى لها .

تلك كانت السمة الأولى لأسلوب القيادة والسيطرة . أما السمة الثانية فقد كانت توزيع المسئوليات بين جهتين غير متكافئتين هما : هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، ومكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة « للشئون العامة » الذى تحول قبل حرب يونيو إلى « وزارة الحربية » على غير أساس علمى ودون الاستناد إلى أى تجربة سابقة سواء كانت فى الدول الغربية أو الشرقية .

لقد كان تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة يهدف إلى تأمين الثورة فى مراحلها الأولى ، حتى جاءت حرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . ونتيجة لهذه الحرب ، ثبت أن الناحية السياسية شكلت نصراً كبيراً حجب القصور العسكرى وغطى على أسبابه . وقد استغلت القوات المسلحة هذا الموقف - النصر السياسى برغم القصور العسكرى - لصالحها أسوأ استغلال ، وتفشت فيها روح اللامبالاة وعدم تقدير المسئولية ، وخُيِّل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهل المنال بأساليب أخرى غير الصراع المسلح .

وهكذا بدأت تهمل مسئولياتها الأساسية وهى التدريب والاعداد للحرب والانضباط

العسكرى ، وانزلقت نحو اهتمامات جانبية حتى حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى شملت الناحيتين السياسية والعسكرية معاً على نطاق أوسع .

أما وزارة الحربية التى تولاها العقيد شمس بدران الذى كان يعمل مدير مكتب المشير عامر للشئون العامة ، فإنها لم تعط الاهتمام الواجب لاعداد القوات المسلحة للحرب أو إعداد مسرح العمليات للحرب لما يتطلبه ذلك من علم ودراسة وجهد ، وانتهت إلى موضوعات أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة مثل تعيين الضباط وترقياتهم وعلاجهم واحالتهم إلى المعاش ، وكذا موضوعات الأمن والتوجيه المعنوى .

وصدرت التشريعات التى وزعت السيطرة والسلطات بين المشير عامر والوزير شمس بدران ، وبالتالى تفتتت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة الأمر الذى أثر تأثيراً سلبياً على كفاءة القوات المسلحة .

فالقيادة العامة كانت مسئولة عن تدريب القوات وتخطيط وإدارة العمليات ، بينما وزارة الحربية مسئولة عن شئون الضباط بما فى ذلك من ترقية وتعيين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط . كما كانت وزارة الحربية تشرف على الاستطلاع الذى يعتبر حجر الزاوية لهذه الخطط التى يتوقف نجاحها أو فشلها على مدى ودقة ما توفره وزارة الحربية من معلومات .

وانفردت وزارة الحربية بمسئولية التوجيه والتدريب المعنوى فى القوات المسلحة ، بينما ظلت القيادة العامة مسئولة عن التدريب القتالى للقوات ، برغم ارتباط نوعى التدريب القتالى والمعنوى ببعضهما ارتباطا وثيقاً للوصول إلى النجاح .

ثم جاءت اعتبارات الأمن التى استغلتها وزارة الحربية فى غير مفهومها الصحيح لتقف عائقاً منيعاً فى وجه القيادة العامة لتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب . فقد كانت القوات تجد نفسها أمام جهازين يصدران إليها التعليمات لتنفيذ مهام متعارضة ، وكان طبيعيا أن تنال موضوعات الأمن الاهتمام الأكبر لدى القوات . ويمكن القول إن أمن القوات المسلحة كان الموضوع الأول الذى يشغل بال المشير عامر ووزير الحربية شمس بدران .

وبعد المشير عامر عن مسئولياته الرئيسية فى تدريب القوات والتخطيط للعمليات وهى أمور تحتاج إلى تفكير عسكرى سليم وجهد كبير لمزاولة هذه المسئوليات ووضعها

موضع التنفيذ ، إلا أن المشير عامر لم يكن متفرغاً لها ولم يوجه لها الاهتمام الواجب حتى جاءت أزمة مايو وحرب يونيو التى أثبتت أنه لم يكن على علم بقدرة وكفاءة قواته وليس ملماً بكفاءة وقدرة عدوه . أما شمس بدران وزير الحربية فلم يكن له دور يمكن أن يؤديه خلال الأزمة أو الحرب .

والنتيجة النهائية لأسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة — قبل حرب يونيو — أن القوات المسلحة دخلت الحرب دون إستراتيجية عسكرية ، ودون وجود تخطيط سليم للعمليات وفشل فى إدارة العمليات أثناء الحرب .

كلمة حق :

ومع تطور أحداث هذه الحرب منذ بداية الأزمة حتى انتهاء العمليات العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ ، يمكن الوقوف بسهولة على أسباب الهزيمة سياسيا وعسكريا . وقد اكتفيت هنا بالتركيز على سببين رئيسيين فقط لابراز أهميتهما عسى أن نأخذ منهما الدرس والعبرة ، حتى تكون شئون الدفاع عن الدولة وأسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة موضع التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق دائماً .

وللحقيقة فإنه فى ظل الظروف الصعبة التى وضعت فيها القوات المسلحة فى هذه الحرب ، يمكن القول إن الهزيمة كانت المحصلة الطبيعية للاخطاء السياسية والعسكرية التى وقعت خلال السنوات العشر السابقة لها .

ففى عام ١٩٥٧ — بعد العدوان الثلاثى على مصر مباشرة — كان من الضرورى دراسة هذه الحرب للخروج منها بالدروس المستفادة ، إلا أن ذلك لم يتم بالاهتمام الواجب . وهنا لا بد من التنويه بأنه لم يكتمل إصدار المرجع التاريخى عن عمليات ١٩٥٦ إلا فى عام ١٩٦٩ أى بعد مرور ١٣ عاماً . وقد أثبتت هذه الحرب عدم كفاءة عبد الحكيم عامر لإدارة العمليات الحربية ، وكان الوضع الطبيعى أن توكل قيادة القوات المسلحة إلى « قائد عسكرى محترف » وليس إلى قائد سياسى يقود القوات بأساليب الأمن ، إلا أن ذلك لم يتم بل ترقى فى العام التالى — ١٩٥٨ — إلى رتبة المشير . كما كان يجب إعادة النظر فى القيادات العسكرية فى ذلك الوقت لتعيين القادة الأكفاء ، حيث لم يكن من المقبول أن يبقى الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية فى منصبه بعد تدمير قواتنا الجوية فى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦

حتى يتكرر تدميرها على الأرض مرة أخرى عام ١٩٦٧ تحت قيادته . وهذا خطأ ينسب إلى الرئيس عبد الناصر صاحب الحق والسلطة فى التغيير .

وبعد انفصال سوريا ومصر ، وكان المشير عامر هو المسئول عن الأخطاء العسكرية فى عهد الوحدة حتى تم الانقلاب العسكرى فى سوريا أثناء وجوده فى دمشق وبمعاونة واشتراك مدير مكتبه وهو سورى الجنسية ، فقد حانت الفرصة أمام الرئيس عبد الناصر لابعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة وتعيين من يحل محله من « القادة العسكريين المحترفين الاكفاء » . وحدث بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر صراع كبير على السلطة ظل باقيا حتى حرب يونيو ، وبرغم ذلك لم يتخذ عبد الناصر هذه الخطوة إلى أن حدثت هزيمة يونيو .

وكما تساءل الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة عن سئولية المشير عامر ، فى شهادته أمام لجنة التاريخ:

● أين مسئولية المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى المسيطر على القمة فى القوات المسلحة أمام رئيس الجمهورية القائد الأعلى ؟

الاجابة : لا توجد أية مسئولية

● أين مسئولية عبد الحكيم عامر أمام السلطة التشريعية (مجلس الأمة حينئذ) ؟

الاجابة : لا توجد أية مسئولية " .

ثم يقول الفريق أول فوزى :

" إذن لا أحد فى الدولة يستطيع أن يسائل عبد الحكيم عامر ... رئيس الجمهورية لا يسائله والسلطة التشريعية لا تستطيع أن تدعوه إلى أن يجلس على المقعد التنفيذى فى مجلس الأمة ، وتوجه له سؤالاً أو استجواباً ، وهذا طبعاً لم يحدث أبداً ... هكذا تركزت المسئولية عن القيادة والسيطرة فى القوات المسلحة فى فرد غير مسئول أمام أحد " .

أما شمس بدران وزير الحربية ، فقد لعب دوراً بارزاً فى حركة الضباط الأحرار أدى إلى تعيينه مديراً لمكتب المشير عامر ، وأصبح من أقرب المقربين إليه ، وأصبحت سلطاته واسعة فى القوات المسلحة . ولم تكن ثقافته العسكرية أو خدمته الميدانية تساعدانه على

التدخل فى الشئون الفنية للقوات المسلحة وما يتعلق بها من تدريب القوات وإعدادها للقتال أو وضع خطط الحرب ، حيث لم يحضر دورة دراسية واحدة بعد الثورة ليزيد من معلوماته العسكرية التى ظلت واقفة عند الحد الذى كانت عليه منذ يوليو ١٩٥٢ وهو برتبة النقيب .

وكان الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة هو الرجل الثالث فى سلسلة القيادة العسكرية بعد المشير عامر وشمس بدران . ففى شهادته أمام لجنة التاريخ – وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ – سجّل الكثير من الحقائق التى أدت من وجهة نظره إلى الهزيمة . قال فى بعض أجزاء من الشهادة :

- أقرر أن قادة القوات المسلحة – وأنا منهم كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة – كانوا بعيدين كل البعد عن الأمور السياسية التى لها علاقة بتحديد الاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة . وسبب هذا البعد الكامل هو « قمة الحكم السياسى والعسكرى » وهذا أدى إلى وجود ابتعاد فكرى بين القيادة السياسية والعسكرية وبين القوات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة .
- بعد الانفصال عن سوريا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ ... نشأ صراع كبير . لقد حمّل الرئيس جمال عبد الناصر مسئولية الانفصال الأدبية والعسكرية للمشير عبد الحكيم عامر ، وحصل لوم أدبى ، ولم يظهر هذا الموضوع على السطح ، ولم يكن معروفاً . ومن هنا نشأت عقدة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر ...
- قرارات مجلس الدفاع الوطنى برئاسة رئيس الجمهورية كانت حبراً على ورق ، مع أنه الجهاز الوحيد المسئول دستورياً عن إصدار قرارات شئون الدفاع عن الدولة .. الجهاز التالى لمجلس الدفاع الوطنى وهو وزارة الحربية على قمته المشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية ... لم ينشىء عبد الحكيم عامر جهازاً يعمل معه لكى يتابع وينفذ القرارات الصادرة عن مجلس الدفاع الوطنى ، ولم تصدر أى وثيقة تقرر أى شكل تنظيمى للقيادة العامة للقوات المسلحة . أصبح العمل كله عمل فرد واحد .
- انفصل المشير عامر بالقوات المسلحة ، وأخذ كل سلطاتها دون أن يكون لديه على قمة الدولة جهاز مسئول عن التخطيط والمتابعة لشئون الدفاع عن الدولة ، ولذلك لم توضع استراتيجية عليا أو سياسية للدولة .

- دخول القوات المسلحة فى الاصلاح الزراعى والاسكان والنقل الداخلى وأعمال مباحث أمن الدولة والسد العالى وأشياء أخرى كثيرة ، وكان للقوات المسلحة مندوبون فى هذه الجهات يمثلون القمة أى يمثلون المشير وشمس ... ويهمنى فى هذه النقطة من الناحية التاريخية القول إن انتشار سلطة القوات المسلحة فى مختلف نشاطات الدولة أخرج القوات المسلحة أو قلل اهتمامها بمسئوليتها الأساسية وهى إعداد القوات المسلحة للقتال .

- إذا قلنا إن الشخصين المسئولين فى الدولة سياسيا وعسكريا وهما الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر متفقان عاطفيا ووطنيا على تحقيق أهداف الثورة ، فإننا نقول إن الاثنين كانا متصارعين على قيادة القوات المسلحة صاحبة الثورة وأداة التغيير فى الدولة فى ذلك الوقت .

- لا تضامن عربى فى الناحية السياسية ، وبالتالى لا تحديد لهدف بالنسبة للعدو ... لو حصل لقاء فكرى بين دولتين إثنتين فقط فلم يكن ينتهى الأمر إلى توحيد ، بل كان ينتهى إلى اتفاقية ثنائية كما حدث بين مصر وسوريا ، ومصر والعراق ، ومصر والأردن ، ومصر واليمن . كلمة الاتفاقية الثنائية لم نكن تأخذ قوتها فى الوصول إلى شعار الأمة العربية وهو الوحدة . كانت تقف عند كلمة تنسيق . وهنا أقول إن « تنسيق + لا ثقة = صفراً » .

والتطبيق العملى لهذا أنه فى عام ١٩٦٦ وقعت « اتفاقية دفاع مشترك » مع سوريا ، والثقة بين القوات المسلحة فى مصر والقوات المسلحة فى سوريا معدومة ... وبالرغم من ذلك حصلت الاتفاقية ، وهى من وجهة نظرى لم تكن اتفاقية عسكرية ، بل سياسية عاطفية أكثر منها سياسية ... لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطرفين ، ولم تكن هناك قيادة موحدة لها سلطة على الاثنين . كل واحد منهما يتصرف مستقلاً عن الآخر ، لأنه لا يثق به .

- إعداد الدولة للحرب من مسئولية واختصاص مجلس الدفاع الوطنى الذى يرأسه رئيس الجمهورية دستورياً ، وهذا لم يكن موجوداً . والجهاز الآخر الذى أشرت إليه بعد وزير الدفاع بالاضافة إلى مجلس أعلى يرأسه الوزير عبارة عن مجلس جماعى يشرف وينفذ ويتابع قرارات مجلس الدفاع الوطنى ، وهذا لم يكن موجوداً أيضاً .

الاتفاق غير موجود بالنسبة لاعداد الدولة للحرب .. فكيف نتكلم بعد ذلك عن اعداد الدولة للحرب ، إذا كان الجهازان المسئولان فى أى دولة ليسا موجودين عندنا ؟

فإذا كان أهم أساس دستورى وشرعى وتنظيمى لإعداد الدولة للحرب ، أى لصراع مسلح مع أى دولة أخرى غير موجود ، فكيف تجرؤ قيادة هذه الدولة على أن تبدأ وتهدد أو حتى تتظاهر بالقيام بأعمال عدوانية ضد دولة أخرى ؟



ودون الاسترسال فى شرح الظروف الصعبة التى مرت بها القوات المسلحة خلال السنوات العشر السابقة لحرب يونيو ، فإن وثائق التاريخ ستوضح أوجه القصور التى عانت منها القوات المسلحة طويلاً قبل هذه الحرب ، ومنها تتحدد المسئولية التاريخية عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ سياسياً وعسكرياً .

والحقيقة أن الرئيس جمال عبد الناصر ، كان من أكثر الذين تحملوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة ، لادراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً ؛ فإنه يتحمل وحده فى النهاية المسئولية التاريخية عن الهزيمة .

ولم أجد أفضل من كلمة حق قالها الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ – أثناء حرب أكتوبر – فى مجلس الشعب جاء فيها :

" لم يكن يخامرنى شك فى أن هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ، ولم تكن أبدا من أسبابها . إن هذه القوات لم تعط الفرصة لتحارب دفاعاً عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه ، ولم يهزمها عدوها ، ولكن قهرتها الظروف التى لم تعطها الفرصة لتقاتل " .

الباب الثانى

ست سنوات عجاف

" ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة "

جمال عبد الناصر

١ – إعادة بناء القوات المسلحة

بعد فترة قصيرة من الحديث الذى دار بين اللواء أحمد إسماعيل وبينى ، على إثر تعيينه حديثا « قائد جبهة قناة السويس » التى تشمل المنطقة من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً ، صدر قرار تعيينى « رئيس أركان الجبهة » .

غادرت القاهرة متوجهاً إلى منطقة القناة فى عربة جيب ، مفكراً فى أحداث الحرب العالمية الثانية ، وما فيها من أمثلة لجيوش هزمت ثم استعادت قوتها وانتصرت .

وتركز تفكيرى لاستعادة الأخطاء التى ارتكبناها ، وأدت إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من نتائج أليمة . لقد استكملت إسرائيل احتلال باقى أرض فلسطين – الضفة الغربية وقطاع غزة – كما احتلت شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان ، ومن ثم فإن الدول العربية كانت تواجه « المشكلة الفلسطينية » منذ قيام دولة إسرائيل ، وأصبحنا – نحن العرب – نواجه مشكلة أخرى هى الاحتلال الإسرائيلى للجزء الباقى من فلسطين ومشكلة جديدة هى الاحتلال الإسرائيلى لجزء من الأراضى المصرية والسورية .

دخلت قيادة الجبهة ، لأجد اللواء أحمد إسماعيل يجلس على كرسى ميدانى من الخشب أمام منضدة خشبية عليها مجموعة من الخرائط ، داخل كشك خشبى صغير تحت مجموعة من الأشجار ، بينما ضباط هيئة القيادة موزعون فى الخنادق المخصصة للعمل فى أماكن متباعدة .

تلاقت أعيننا ، وفاضت المشاعر ، وجلسنا نتحدث عن الموقف العسكرى فى الجبهة ،

وتحليل أعمال ونوايا العدو المنتظرة ، وسرعة إعادة بناء القوات وتدريبها لمواجهة عدو يشعر بالتفوق العسكرى ، عدو حقق انتصاراً فى حرب تصوَّر أنها الحرب التى أنهت كل الحروب ، وأن العرب لم يبق أمامهم سوى الاستسلام .

وكان لزاماً أن تواجه مصر الموقف ، وتضع الأسس والمبادىء السياسية والعسكرية التى تقود مسيرتها الشاقة فى المرحلة القادمة . وكان من أبرز حقائق الموقف أن إسرائيل احتلت الأرض العربية فى حرب يونيو لكى تبقى فيها زمناً طويلاً ، تؤيدها الولايات المتحدة سياسياً وتمدها بكل أسباب القوة العسكرية بحيث تتمكن من الوقوف ضد كل العرب .

وعلى هذا الأساس بدأت مرحلة جديدة من العمل ، تتطلب عملاً جاداً ، وإعداداً مصرياً وعربياً لمعركة عسكرية مقبلة ، لا بد أن نخوضها لاستعادة الأرض والحق . لذلك كان من الضرورى التركيز على إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة ، وتحديد مهمتها الأساسية لتكون « التفرغ الكامل للدفاع عن تراب مصر وتحرير الأرض المحتلة » على أساس مبدأ أن « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » .



وكانت نقطة البدء – بعد حرب يونيو مباشرة – هى إعادة بناء القوات المسلحة ، بعد أن فقدت الجزء الأكبر من أسلحتها ومعداتها ، وفقدت الثقة فى قياداتها ، وتحطمت الروح المعنوية لرجالها . كما أن الشعب فقد ثقته بها بعد أن احتلت إسرائيل سيناء ، ورفعت أعلامها على الضفة الشرقية للقناة بطريقة مهينة . بالاضافة لذلك لم يكن لدينا قوات متماسكة على الضفة الغربية للقناة بالقدر والتسليح الكافى للدفاع عن منطقة القناة ، وبالتالى الدفاع عن الدولة .

كانت عملية البناء من أصعب وأشق الأعمال ، فقد كانت تتم فى ظروف غير عادية ، لأن صدمة الهزيمة كانت شديدة على الجيش والشعب . ولما كانت القيادة العسكرية هى عصب القوات المسلحة ، فقد كانت الخطوة الأولى التى اتخذها الرئيس عبد الناصر هى إعفاء المشير عامر من منصبه وتعيين الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة والفريق عبد المنعم رياض رئيساً للأركان ، وإعفاء قادة القوات الجوية والبحرية والبرية وقادة آخرين ، وتعيين قادة جدد يتصفون باحتراف العمل العسكرى . وبدأت

القيادات الجديدة تستخلص الدروس المستفادة من حرب يونيو لتكون أساساً للبناء الجديد .

وكان اختيار الفريق أول فوزى والفريق عبد المنعم رياض فى ذلك الوقت اختياراً موفقاً . فقد كان الأول شديداً فى الانضباط العسكرى الذى يصل إلى حد القسوة ، وهو ما كنا نحتاج إليه فى تلك الفترة الحالكة بعد أن وصل الانضباط العسكرى إلى الانهيار نتيجة لحرب اليمن ، وإقحام القوات المسلحة فى مجالات عمل غير عسكرية ، وحرب يونيو . أما الثانى - عبد المنعم رياض - فقد كان ذا علم عسكرى غزير ، وله نظرة استراتيجية واسعة ، وهو ما كنا نحتاج إليه فى التخطيط والعمليات ونشر الفكر العسكرى الصحيح . ومعنى ذلك أن كلاً منهما يكمل الآخر فى قيادة القوات المسلحة لإعادة البناء ورفع كفاءتها القتالية .

وكان طبيعيا أن يشمل البناء معالجة الشرخ المعنوى الذى أصاب القوات المسلحة بعد أن تحمل رجالها وزر الهزيمة ، برغم أنهم كانوا من ضحاياها ولم يكونوا سبباً فيها . ولذلك كان البناء النفسى والمعنوى للرجال هو من أشق الأعمال وأكثرها أهمية أمام القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات التى تولت القيادة بعد الحرب . وأصبح هناك إيمان راسخ لدى القوات بأنه بالاصرار والعزيمة والروح المعنوية العالية ، يمكننا تعويض ما فقدناه ، وإعادة بناء ما هدمته الحرب .

القيادة والسيطرة على شئون الدفاع والقوات المسلحة :

وكانت الخطوة الرئيسية الثانية لإعادة البناء ، هى إصدار قانون جديد يحدد أسلوب « القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة والقوات المسلحة » ، ويصحح الأوضاع الخاطئة التى كانت سائدة قبل حرب يونيو والتى كانت سبباً رئيسياً من أسباب الهزيمة .

لقد كان من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية التى حدثت فى صيف ١٩٦٧ ، هو عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة ، وبالتالى عدم ممارسته لأى سلطة فعالة عليها ، ولذلك تركت الأمور كلها فى يد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عامر .

والسبب الآخر ، كان توزيع المسئوليات بين جهتين غير متكافئتين هما هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومكتب نائب القائد الأعلى (للشئون العامة) الذى تحول قبل الحرب إلى وزارة الحربية على غير أساس علمى ودون الاستناد إلى أى تجربة سابقة سواء فى الدول الغربية أو الشرقية .

كان من الضرورى إعادة النظر فى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وما يستتبع ذلك من تعيين قيادات عسكرية محترفة قادرة على القيام بمسئولياتها بدءاً من مستوى القائد العام حتى مستوى قادة التشكيلات فى أفرع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، إلا أن ذلك لم يتم .

ومن هنا ظهرت روح اللامبالاة وعدم تقدير المسئولية فى إعداد القوات المسلحة للحرب – تخطيطاً وتدريباً وتنظيماً وانضباطاً – وانزلقت القيادة العسكرية نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت حرب يونيو ، فكانت النتيجة هزيمة سياسية وهزيمة عسكرية على نطاق واسع .

وبالرغم من الأهمية القصوى لموضوعات إعداد الدولة للحرب ، وبرغم أن تلك الموضوعات تدخل فى صميم اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى ، وهو المجلس الذى لم يمارس اختصاصاته ، فقد حدث خلل خطير فى التركيب التنظيمى للأجهزة المسئولة عن شئون الدفاع عن الدولة أدى إلى عدم إعداد الدولة للحرب وتحضير القوات المسلحة تحضيراً سليماً للحرب .

وعلى ذلك صدر قانون جديد يحدد المسئوليات والصلاحيات لإعداد الدولة للحرب ، واختصاصات مجلس الدفاع الوطنى والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقيادة القوات المسلحة بمعرفة وزير الحربية الذى أصبح بحكم وظيفته قائدا عاما لها . وألغيت وظيفة نائب القائد الأعلى بعد أن زالت أسباب وظروف إنشائها . وهكذا أخذت الأمور تسير فى طريقها الصحيح الذى يؤدى إلى نجاح تحقيق الأهداف القومية وإعداد الدولة وقواتها المسلحة للحرب .



وعلى ضوء نتائج الحروب والخبرات السابقة ، ألغيت قيادة القوات البرية . لقد كان

لدينا قبل حرب يونيو ، ثلاث قيادات هى قيادات القوات البرية والبحرية والجوية التى كانت مسئولة أيضاً عن الدفاع الجوى . وكان يتسم عمل هذه القيادات بروح الانعزال والاستقلال ، وكانت تشعر كل منها أنها تزداد نفوذاً وتصبح أقوى سلطة كلما زاد انعزالها واستقلالها وإضعاف القيادة العامة ، الأمر الذى حرم القوات المسلحة من العمل كفريق واحد بروح التعاون المطلوبة فى أى صراع مسلح . وعولجت هذه الحالة بحزم حتى أصبحت القيادة العامة لها السيطرة المركزية على كل أفرع القوات المسلحة ، فتوحدت جهودها لتحقيق هدف واحد هو الصراع المسلح ضد إسرائيل . وهكذا عادت المفاهيم العسكرية الصحيحة لتصبح هى السائدة بعد أن كانت مفقودة قبل حرب يونيو ، وبهذه الروح الجديدة أعيد البناء .

وبعد دراسة وتحليل قدرات العدو وقدراتنا فى ذلك الوقت والمستقبل المنظور ، تقرر إنشاء قوة جديدة هى « قوات الدفاع الجوى » لمواجهة قوات العدو الجوية المتفوقة ، والتى كان ينتظر أن تظل متفوقة لسنوات قادمة . وهذا يعنى أن تتفرغ قيادة القوات الجوية لإعادة بناء هذه القوات تنظيماً وتسليحاً وتدريباً وإعداداً للقتال وإنشاء وتجهيز المطارات . وأصبح لدينا قوتان تعملان ضد السلاح الجوى الإسرائيلى . وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما حققت قوات الدفاع الجوى نجاحا ملحوظاً فى التصدى لليد الإسرائيلية الطويلة - سلاحها الجوى - بالتعاون الوثيق مع القوات الجوية .

وكان من الضرورى إعادة قواتنا من اليمن بعد حرب استمرت خمسة أعوام ، حيث ظهرت الحاجة إلى هذه القوات فى مصر من جهة ، كما أن وجودها هناك أصبح لا يتفق مع السياسة الجديدة التى يجب أن تنتهجها مصر للتعاون مع الدول العربية وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية . وتمت تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية مما أدى إلى سحب القوات المصرية تدريجياً من اليمن ، وبالتالى زال التوتر الذى كان قائماً فى العلاقات المصرية السعودية .

الاحتراف العسكرى :

وكانت الخطوة الرئيسية الثالثة لإعادة البناء هى إبعاد قواتنا المسلحة عن كل عمل مدنى سبق تكليفها به . فقد أعيد الضباط الذين يعملون فى قطاعات مدنية إلى وظائفهم

العسكرية أو تم نقلهم نهائياً إلى وظائف مدنية ، وتم إلغاء وحدات غير مقاتلة كانت مكلفة بأعمال مدنية من اختصاص وزارات أخرى ، وبذلك احترفت القوات المسلحة عملها العسكرى فقط .

ولقد كانت هذه الخطوة من أفضل الحطوات التى اتخذتها القيادة السياسية مع القيادة العسكرية فى هذه المرحلة ، بعد أن كانت القيادة العليا للقوات المسلحة قد زحفت إلى أعمال مدنية لا شأن لها بها ، حتى أصبح المشير عامر فى وقت من الأوقات رئيساً « للجنة تصفية الاقطاع » فى وقت كان مطلوبا منه أن يتفرغ للعمل العسكرى بوصفه القائد العام للقوات المسلحة لإعداد القوات للحرب وتنظيم شئون الدفاع عن الدولة .

وفى إطار هذه السياسة الجديدة التى قضت بتفرغ[1] جميع قيادات ووحدات القوات لواجبها الطبيعى وهو العمل العسكرى فى شئون الدفاع عن الدولة ، صدرت قرارات جمهورية بنقل وحدات حرس الجمارك إلى وزارة الداخلية ، ونقل وحدات مراقبة التموين إلى وزارة التموين كما تم إلغاء وحدات الزراعة التى كانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود والضباط والعربات ، مكلفة بزراعة خمسين ألف فدان فى مديرية التحرير ، ونقلت جميعها إلى وزارة الزراعة . وألغيت وحدات النقل العام بمدينة القاهرة ، والتى كان فيها عناصر كثيرة من إدارة المركبات والشرطة العسكرية ، حيث أعيدت إلى مؤسسة النقل العام .

وكان من أبرز الموضوعات التى عولجت فى هذه الفترة ، هو توجيه أجهزة المخابرات الحربية إلى عملها الرئيسى فى جمع وتحليل المعلومات عن العدو . وأصبحت موضوعات الأمن التى كانت الشغل الشاغل لأجهزة المخابرات قبل حرب يونيو ، تحتل الجزء الأصغر من مجهود هذه الأجهزة ، مع توجيه عناية كاملة لتأمين القوات المسلحة ضد الجاسوسية وتنفيذ إجراءات الأمن الحربى التى تخدم العمل العسكرى . وهنا لا بد من القول على الفور إن أجهزة المخابرات كانت إحدى نقط ضعف القوات المسلحة قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، وأصبحت من نقط قوتها بعد هذه الحرب وتطورت لتكون عاملاً رئيسياً من عوامل نصرها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

---

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠ – ص ٢٣٨ .

أما عن الانضباط العسكرى ، فقد ساد العمل فى القوات المسلحة كما يجب أن يكون ، وهو ما افتقدناه طويلاً قبل حرب يونيو . ولا شك أن عودة روح العسكرية المصرية الأصيلة ساعدت كثيراً على إنجاز الأعمال المطلوبة بدقة وكفاءة فى التوقيتات المحددة لها . وكان ذلك واضحاً تماماً فى كل مجالات العمل فى جبهة القناة بصفة خاصة وكل القوات المسلحة بصفة عامة .

التسـليح :

وكان التسليح من أهم الأمور فى تلك المرحلة ، وكان الاتحاد السوفيتى هو المصدر الرئيسى لإمدادنا بالسلاح ، وبدونه ما كان يمكن إعادة البناء .

لقد أسرع الاتحاد السوفيتى بإمداد مصر بالأسلحة والمعدات تعويضاً عما خسرناه فى حرب يونيو . وكانت تصل الأسلحة إلى مصر عن طريق النقل الجوى والنقل البحرى ، مع إعطاء الأسبقية لطائرات القتال وأسلحة الدفاع الجوى ويلى ذلك أسلحة المدفعية والدبابات والمعدات اللازمة لتقوية دفاعات منطقة القناة .

وكنا فى جبهة القناة نترقب وصول الأسلحة فى لهفة ، حيث أن وصولها كان ضرورياً لزيادة كفاءة القوات فى الدفاع عن المنطقة . ومما يجدر ذكره أن بعض الأسلحة كانت تصل لقوات الجبهة حيث يتم التدريب عليها ، فى الوقت الذى كانت تتخذ فيه القوات أوضاعاً دفاعية ، وقد تشتبك بالنيران ضد العدو على الضفة الشرقية للقناة . والحق يقال إن هذه العملية ، كانت تتم بروح التعاون وتقدير المسئولية من كل أجهزة القيادة العامة والوحدات الأمر الذى جعل الروح المعنوية ترتفع تدريجيا يوماً بعد يوم لتعيد الثقة بالنفس والثقة فى القيادة العسكرية .

ووصل إلى مصر وفد عسكرى سوفيتى كبير برئاسة الجنرال لاشنكوف للمعاونة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها . وكان هذا الوفد هو بداية وصول « خبراء سوفييت » أكثر عدداً ، وتعدلت التسمية فيما بعد ليكونوا « مستشارين » فى الوحدات والتشكيلات والقيادات . ومن الملاحظ أن مجموعة من المستشارين برئاسة لاشنكوف كانوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة فى مجالات عملهم ، ولذلك استحقوا حينئذ كل تقدير .

وفى يوم ١٩٦٧/٦/٢١ وصل إلى مصر الرئيس السوفيتى بودجورنى يرافقه وفد عسكرى برئاسة المارشال زخاروف رئيس أركان حرب القوات السوفيتية ، لإظهار التأييد السياسى لمصر وبحث المطالب من الأسلحة والمعدات لإعادة البناء . وقد ظل المارشال زخاروف فى مصر لمدة شهر تقريباً لتقديم المعاونة فى تنظيم القوات ورفع كفاءتها القتالية بالتعاون الوثيق مع القائد العام للقوات المسلحة تحت الاشراف المباشر للرئيس عبد الناصر .



ويقول محمود رياض[1] وزير الخارجية حينئذ عن مباحثات عبد الناصر — بودجورنى :

" فى اليوم التالى — ١٩٦٧/٦/٢٢ — بدأت المباحثات ، وحضرها مع بودجورنى المارشال زخاروف والسفير السوفيتى بالقاهرة . وحضر مع عبد الناصر كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى والفريق أول محمد فوزى وأنا .

وأهمية تلك الجلسة الأولي من المباحثات الرسمية ترجع إلى أنها كانت بداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية السوفيتية ، أدت فيما بعد إلى تواجد سوفيتى قوى ، ليس فى مصر وحدها ، بل فى أماكن أخرى عديدة فى العالم العربى ، وأدت بالتالى إلى تغيير تدريجى فى سياسة مصر بالنسبة لعدم الانحياز . وكان التواجد السوفيتى يزداد كلما ازداد الدعم الأمريكى للاحتلال العسكرى الإسرائيلى .

وخلال مباحثات عبد الناصر — بودجورنى يومى ٢٢ ، ٢٣ يونيو ١٩٦٧ طلب الرئيس عبد الناصر تحقيق التوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل ، مما يستلزم دعم القوات المسلحة بالأسلحة والخبراء السوفييت وخاصة فى مجال الدفاع الجوى . وأوضح للجانب السوفيتى أن ضربة العدو الأخيرة فى حرب يونيو قد أثرت على معنويات قواتنا المسلحة بدرجة كبيرة ، ولذلك فإن الإسراع فى تعويض الأسلحة التى فقدناها هو أمر حيوى تماماً سيؤثر كثيراً وبشكل إيجابى علي معنويات ضباط وجنود الجيش .

وبالنسبة للقوات الجوية أبرز عبد الناصر للجانب السوفيتى ، أنه وصل إلى مصر

---

(١) محمود رياض — مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ — ١٩٧٨) — ص ٩٤ ، ٩٥ .

بعد المعركة مباشرة ٢٥ طائرة ميج ٢١ و ٩٣ طائرة ميج ١٧ ، وأنه تم الاتفاق على إرسال ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة .

ومن الناحية الفنية فإن طائرات الميج مداها قصير إذا ما قورنت بطائرات الميراج والمستير التى تملكها إسرائيل والتى يمكنها أن تصل من قواعدها فى إسرائيل حتى مرسى مطروح . وهذا معناه أن الطائرات الإسرائيلية يمكنها أن تصل إلى العمق المصرى ، بينما طائراتنا لا تستطيع الوصول إلى عمق إسرائيل . لذلك طلب عبد الناصر نوعاً جديداً من الطائرات القاذفة المقاتلة بعيدة المدى حتى لا تبقى إسرائيل متفوقة وقادرة على ضربنا بينما نحن لا نستطيع الرد عليها . وطلب عبد الناصر أيضاً تزويد مصر بصفة عاجلة وبطريق الجو وليس البحر بعدد من طائرات الميج ٢١ لكى تشترك فوراً فى الدفاع الجوى عن الجمهورية حيث يوجد لدينا طيارون بدون طائرات .

وعن الدفاع الجوى فى مرحلة إعادة البناء ، فقد كان الرئيس عبد الناصر يُفضِّل أن يكون ذلك فى إطار دفاع مشترك أى مصرى / سوفيتى ، وبذلك يشترك ضباطنا وجنودنا فى الدفاع الجوى مما يكسبهم الخبرة من الكوادر السوفيتية . وكان رأى بودجورنى أنه من الأنسب أن يكون الدفاع الجوى مصرياً على أن تقدم له مساعدات سوفيتية " .



وفى شرحه لموقف مصر فى تلك المرحلة العصيبة ، تحدث الرئيس عبد الناصر فى هذه المباحثات ، قال[1] :

" إننا فى مصر تعرضنا للعدوان من قبل فى سنة ١٩٥٦ والآن فى عام ١٩٦٧ ، لأن الغرب اعتبرنا من جانبه منحازين فعلاً إلى الكتلة الشرقية ، لأننا رفضنا أن نسير خلف السياسة الأمريكية ، وسياستنا تنطلق من مبادئنا التى ترتكز عليها سياستنا الخارجية القائمة على عدم الانحياز .

وها نحن قد رأينا إسرائيل تهاجمنا وتحتل أراضينا بتواطؤ مع الولايات المتحدة . وخلال الحرب تساءل الناس هنا فى مصر قائلين : أين أصدقاؤنا السوفيت ؟

(١) المرجع السابق – ص ٩٥ ، ٩٦ .

لكن كان من الواضح عدم إمكان معاونتكم لنا عسكريا قبل أن يكون هناك اتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة . وأنا أعرف أن من شأن هذا الاتفاق أن يثير لنا مزيداً من العداء من الجانب الأمريكى ، ولكننى أعرف أيضاً أن الولايات المتحدة قد انحازت تماماً إلى جانب إسرائيل فى مجلس الأمن ورفضت أى مشروع قرار يطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو ، وأعرف أن الولايات المتحدة سوف تواصل سياستها العدوانية ضدنا فى المستقبل القريب .

ولذلك فإنه غير منطقى أن نبقى فى مصر محايدين بين الذى يضربنا وبين الذى يساعدنا . وإننا راغبون فى تعميق وتدعيم التعاون المصرى السوفيتى بهدف إعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى علينا " .

وهنا علق بودجورنى قائلاً ، إنه يصعب أن نجد فى العالم دولة غير منحازة مائة بالمائة . واستمر عبد الناصر فى حديثه قائلاً :

" إننا إذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا فى وقت الحرب ، فيجب أن نكون نحن معكم فى وقت الحرب ووقت السلم . وأمامنا الآن أيام صعبة يتعذر أن نتغلب عليها وحدنا ... ولأن النضال يستهدف هذه المرة تحرير أراضينا بقوة السلاح ، فإنه يتحتم علينا أن نتفق مع الاتحاد السوفيتى . ونحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن أسطولكم من بورسعيد إلى السلوم . وبالطبع ، فإننا سوف نستمع إلى أشخاص هنا فى مصر يقولون لنا : أنتم أخرجتم الإنجليز من الباب وأدخلتم السوفيت من النافذة . ولكن كل هذا يهون ويمكن تحمله فى سبيل تحرير أرضنا .. " .

ونتيجة لهذه المباحثات ، كان رد الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يونيو ملخصه أنه يرحب بتعزيز العلاقات بين الدولتين ، وازدياد حجم التعاون العسكرى ، والموافقة على إرسال مستشارين عسكريين بما فى ذلك خبراء الدفاع الجوى إلى مصر . أما موضوع عدم الانحياز ، فإن الاتحاد السوفيتى يؤيد رأى مصر بضرورة التفكير فى الوقت المناسب والأسلوب المناسب لاتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن بما يتمشى مع مصلحة مصر .

وفى رأى محمود رياض[1] وزير الخارجية حينئذ :

---

(١) المرجع السابق – ص ١٠٥ .

" إن تلك الجولة من المباحثات بين عبد الناصر وبودجورنى فى شهر يونيو كانت حاسمة من نواح عديدة . لقد كان عبد الناصر يريد أن يعرف من جانبه الأرض التى سيقف عليها لإزالة آثار العدوان ، وكان الإعتبار العسكرى يحظى عنده بأولوية قصوى ، إلى درجة أن استقلالنا فى السياسة الخارجية وهو الأمر الذى خاض عبد الناصر معارك ضخمة من قبل للمحافظة عليه وتدعيمه طوال السنوات السابقة ، قد أصبح من الضرورى أن يتلاءم مع المرحلة الجديدة . كما أن سياسة عدم الانحياز التى رفع عبد الناصر لواءها من قبل مع نهرو وتيتو ، بدأ التفكير لأول مرة فى التضحية بها بعد أن رأينا من الولايات المتحدة هذا الانحياز الكامل لإسرائيل " .



وهكذا بدأت القوات المسلحة فى الحصول على الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتى تباعاً ، وكان لها الأثر الكبير والفعَّال فى رفع الكفاءة القتالية للقوات ورفع الروح المعنوية .

وابتداءً من عام ١٩٦٨ ، كانت صفقات السلاح الجديد تتم فى شكل اتفاقيات وقروض مالية ذوات شروط مريحة . فقد كانت الاتفاقيات تقضى بفترة سماح مدتها عشر سنوات ، وتسدد الأقساط على سنوات طويلة وبفائدة منخفضة حوالى ٢,٥٪ .

واستعانت مصر بمستشارين عسكريين من الاتحاد السوفيتى لإعطاء الخبرة فى التدريب وصيانة الأسلحة والمعدات . وازداد عددهم تدريجيا حتى أصبحوا موجودين فى كل قيادة وكل وحدة من مستوى وزارة الحربية حتى مستوى الوحدات . وقد تسبب وجودهم بهذا العدد الكبير ، فى بعض الحساسيات والاختلاف فى وجهات النظر فى العمل بين بعض القادة المصريين وبعض المستشارين ، ولكن الحكمة كانت تسود فى مثل هذه الحالات . والحقيقة أن الاستفادة منهم خلال السنوات القليلة التالية لحرب يونيو كانت ضرورية ، لأنهم كانوا يؤدون مهامهم العسكرية بكفاءة وإخلاص .

وفى ظل الظروف الصعبة التى كانت تواجهها مصر ، وافق الرئيس عبد الناصر على تقديم تسهيلات للاسطول السوفيتى فى كل من ميناءى الاسكندرية وبورسعيد ، وأصبح للاتحاد السوفيتى تواجد بحرى فى الميناءين . واستمرت هذه التسهيلات فى عهد الرئيس السادات وبموافقته .

وكنا فى جبهة القناة نشعر بمدى الجهد الذى تبدله القيادة السياسية ، ومدى المعاونة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى ، لإعادة بناء القوات المسلحة والحصول على الاسلحة والمعدات الضرورية لبناء الدفاع عن منطقة القناة . وكانت النتائج واضحة أمامنا فى الجبهة ، وبالتالى يزداد الدفاع تماسكاً يوماً بعد يوم ، وتزداد قدرة القوات على الصمود استعداداً لمراحل تالية حيث يبدأ القتال .

٢ – الصراع المسلح فى مرحلة البناء

فى الوقت الذى كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة ، كان التخطيط لأعمال القتال يسير بخطى ثابتة تتمشى مع نمو قدرات القوات ، وأصبحت اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة متكررة لضمان العمل الجماعى ووحدة الفكر والاستفادة بآراء القادة . وبذل الرئيس عبد الناصر جهداً كبيراً لسرعة إعادة البناء ، وكانت اجتماعاته مع المجلس الأعلى تعطى دفعة قوية للعمل . فقد كان واضحاً أنه يلم إلماماً تاماً بتطوير القوات المسلحة ويتابع نشاطها فى كل المجالات ، وأنه يعطى الأسبقية فى عمله للقوات المسلحة ، ولديه الاصرار التام على الارتفاع بمستوى كفاءتها القتالية وتدبير إحتياجاتها ، وعدم السماح بأن تكون الجبهة ساكنة .

وكانت جبهة القناة فى عمل دائم مستمر . فنشاط العدو فى سيناء وتحركاته ونواياه كانت شاغلنا ، وتدريب القوات هو عملنا اليومى المستمر ، والتخطيط للدفاع أو للاشتباك مع العدو لا يتجمد بل يتطور يوماً بعد يوم .

لقد كانت قواتنا تتغلب على المصاعب التى تواجهها واحدة بعد الأخرى ، وتعمل بجهد مستميت للدفاع عن منطقة القناة ، وفى نفس الوقت – وتحت ضغط العدو المتفوق – كان لا بد من القتال ضده حتى تدفع إسرائيل ثمناً غالياً لاستمرارها فى احتلال سيناء حتى يأتى اليوم الذى يتم فيه تحريرها بالقوة :

وكنا نؤمن بأن أرضنا لن تسترد إلا بالقوة العسكرية ضد عدو يشعر بقوته وتفوقه ، حتى تولد فى ذهن قادة إسرائيل أن العرب لن تقوم لهم قائمة قبل سنوات طويلة ،

قدرها بعض العسكريين فى الدول الأجنبية بجيل كامل . وبنى هؤلاء القادة فى إسرائيل والدول الأجنبية تقديرهم على ضوء نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ ، والتى ظهر خلالها أن كفاءة قواتنا انخفضت عما كانت عليه فى الحرب ضد إسرائيل خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . وكان الخطأ فى هذا التقدير ، أنهم لم يتعمقوا فى دراسة العوامل التى أدت إلى نجاح القوات الإسرائيلية وهزيمة القوات العربية فى الحرب بالشكل والنتائج التى حققتها .

وكان من الضرورى أن يبدأ الصراع المسلح ضد إسرائيل بمرحلة أطلق عليها مرحلة « الصمود » ، انتقلت بعدها قواتنا إلى مرحلة أخرى سميت مرحلة « الدفاع النشط » ، ثم تطور القتال إلى مرحلة جديدة أطلق عليها « حرب الاستنزاف

ومرحلة الصمود ، كان الهدف منها هو سرعة إعادة البناء ، ووضع الهيكل الدفاعى عن الضفة الغربية لقناة السويس . وكان ذلك يتطلب هدوء الجبهة حتى توضع خطة الدفاع موضع التنفيذ بما تتطلبه من أعمال كثيرة وبصفة خاصة أعمال التجهيز الهندسى المطلوبة . واستغرقت هذه المرحلة – الصمود – المدة من يونيو ١٩٦٧ إلى أغسطس ١٩٦٨ .

أما مرحلة الدفاع النشط ، فقد كان الغرض منها – على ضوء تطوير التسليح – و تنشيط الجبهة والاشتباك بالنيران مع العدو بغرض تقييد حركة قواته فى الخطوط لأمامية على الضفة الشرقية للقناة ، وتكبيد العدو قدراً من الخسائر فى أفراده ومعداته . واستغرقت هذه المرحلة – الدفاع النشط – المدة من سبتمبر ١٩٦٨ إلى فبراير ١٩٦٩ .

وتصاعد القتال إلى مرحلة جديدة أطلق عليها « حرب الاستنزاف » ، وكان الهدف منها هو تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والمعدات لاقناعه بأنه لا بد من دفع الثمن غالياً للبقاء فى سيناء . وفى نفس الوقت تطعيم قواتنا عملياً ومعنوياً للمعركة . واستغرقت هذه المرحلة من مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠[1] .

ثم جاءت المرحلة الرابعة ، بعد إيقاف إطلاق النار فى حرب الاستنزاف ، وهى مرحلة الاعداد للحرب من أغسطس ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣ . وكان الهدف منها وضع الخطط التفصيلية لشن الهجوم واقتحام قناة السويس، وتدمير خط بارليف الذى

---

(١) . الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق سماها فى مذكراته (حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠) مرحلة الصمود ، ومرحلة المواجهة ، ومرحلة التحدى والردع .

أقامته إسرائيل على الضفة الشرقية للقناة . واتسمت هذه المرحلة باستكمال تدريب وإعداد كل القوات المسلحة على تنفيذ مهامها بكفاءة في حرب أكتوبر .

الصمـــود :

لم يكن إصدار مجلس الأمن لقراره ٢٣٤ يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ يعنى أن الحرب قد انتهت ، كما أن الظروف السياسية والعسكرية لم تكن تسمح باستئناف القتال فى جبهة القناة . ولذلك فإن مرحلة الصمود كانت الفرصة أمام القيادة السياسية لتصحيح الأخطاء والأوضاع التى كانت من أسباب الهزيمة . كما كانت هى الفرصة أمام القيادة العسكرية لسرعة بناء الدفاع عن منطقة القناة بالقدر اليسير المتيسر من الأسلحة التى كانت ترد تباعاً من الاتحاد السوفيتى . وتم خلال هذه المرحلة تغييرات جوهرية فى قيادات القوات المسلحة ، والتى تولى فيها اللواء أحمد إسماعيل قيادة جبهة القناة .

وكانت سمة العمل فى هذه المرحلة هى « الدفاع السلبى » وهذا يعنى المحافظة على هدوء الجبهة . وبرغم ذلك ، فقد شهدت هذه المرحلة بعض المعارك التى بدأت فى اليوم الأول الذى تولى فيه اللواء أحمد إسماعيل قيادة الجبهة فى أول يوليو ١٩٦٧ .

فى هذا اليوم تقدمت قوة إسرائيلية شمالاً من مدينة القنطرة شرق – شرق القناة – فى اتجاه بور فؤاد – شرق بورسعيد – لاحتلالها ، وهى المنطقة الوحيدة فى سيناء التى لم تحتلها إسرائيل أثناء حرب يونيو . تصدت لها قواتنا ، ودارت « معركة رأس العش » .

معركة رأس العش :

كان يدافع فى منطقة رأس العش – جنوب بور فؤاد – قوة مصرية محدودة من قوات الصاعقة عددها ثلاثون مقاتلاً . تقدمت القوة الإسرائيلية ، تشمل سرية دبابات (عشر دبابات) مدعمة بقوة مشاه ميكانيكية فى عربات نصف جنزير ، وقامت بالهجوم على قوة الصاعقة التى تشبثت بمواقعها بصلابة وأمكنها تدمير ثلاث دبابات معادية . عاود العدو الهجوم مرة أخرى ، إلا أنه فشل فى اقتحام الموقع بالمواجهة

أو الالتفاف من الجنب ، وكانت النتيجة تدمير بعض العربات نصف جنزير وزيادة فى خسائر الأفراد .

اضطرت القوة الإسرائيلية للانسحاب ، وظل قطاع بور فؤاد هو الجزء الوحيد من سيناء الذى ظل تحت السيطرة المصرية حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت هذه المعركة هى الأولى فى مرحلة الصمود ، التى أثبت فيها المقاتل المصرى – برغم الهزيمة والمرارة – أنه لم يفقد إرادة القتال ، وكان مثلاً للصمود والقتال بمهارة والتشبث بالأرض .

القوات الجوية فى المعركة :

ونتيجة للقتال فى معركة رأس العش ، قامت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع المدفعية الموجودة على الضفة الغربية للقناة والتى كانت تقدم المعاونة بالنيران لقوة الصاعقة . بعد انتهاء الغارة الجوية الإسرائيلية ، استأنفت المدفعية مهمتها سريعاً بإعادة فتح النيران مرة أخرى على قوات العدو فى الضفة الشرقية .

طلب اللواء أحمد إسماعيل استخدام قواتنا الجوية ضد العدو رفعاً للروح المعنوية، ولنثبت أننا لم نفقد القدرة على القتال برغم تفوقه . وكنا فى قيادة الجبهة على ثقة بأن قواتنا الجوية – بقيادة الفريق طيار مدكور أبو العز – لن تتأخر فى الاستجابة لطلبنا .

وفى يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ تبلغ لنا أن عشر طائرات مصرية مقاتلة قاذفة ميج ١٧ تحميها عشر طائرات مقاتلة ، هاجمت تجمع دبابات وعربات مدرعة للعدو فى القطاع الجنوبى من الجبهة ، ودارت معركة جوية أصيبت فيها طائرتان إسرائيليتان . وكان ذلك رداً عملياً وإشارة واضحة لإسرائيل أن قواتنا الجوية – ببقاياها من حرب يونيو – لم تفقد قدرتها على القتال . وتكررت طلعات أخرى يوم ١٥ يوليو حدثت فيها معركة جوية أثبت فيها الطيارون المصريون كفاءتهم .

وهكذا ارتفعت الروح المعنوية للقوات فى الجبهة ، كما أن صدى عمل قواتنا الجوية كان عميقاً فى النفوس على كل المستويات .

وخلال مرحلة الصمود أيضاً ، حاولت إسرائيل استخدام النصف الشرقى لقناة

السويس ، حيث بدأ الجنود الإسرائيليون ينزلون القناة فى قوارب صغيرة بأعداد قليلة ، يحمل الواحد منها فرداً أو فردين تحت ستار الاستحمام الأمر الذى لم تسمح به مصر . أصدرت قيادة الجبهة أوامرها باطلاق النيران لتدمير أى قارب أو فرد يحاول أو ينزل المياه ، فامتنعت إسرائيل عن هذا العمل الذى كان له هدف سياسى لم يتحقق .

وكان لنا فى سيناء مخزن ذخيرة كبير تركته قواتنا عند الانسحاب من سيناء فى حرب يونيو . عبرت مجموعة صغيرة من رجال الصاعقة قناة السويس ليلاً ، ونجحوا فى تدمير هذا المخزن بإشعال النيران فيه . وظلت النيران مشتعلة لمدة ثلاثة أيام الأمر الذى حرم العدو الإسرائيلى من الاستفادة بكميات الذخيرة التى كانت مكدسة فيه .

إغراق المدمرة إيلات :

وجاء يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ليبدأ قتال من نوع ثالث — قتال بحرى .

وصلت إلى مركز قيادة الجبهة بعد راحة ميدانية ، فوجدت اللواء أحمد إسماعيل ومعه العميد حسن الجريدلى رئيس عمليات الجبهة يتابعان تحركات المدمرة الإسرائيلية « إيلات » بالقرب من المياه الاقليمية لمصر فى المنطقة شمال بورسعيد . كانت المعلومات تصلنا أولاً بأول من قيادة قاعدة بورسعيد البحرية التى كانت تتابع تحركات المدمرة ، وقد استعدت قوات القاعدة لمهاجمة المدمرة عندما تصدر الأوامر من قيادة القوات البحرية بالتنفيذ . ظلت المدمرة المعادية تدخل المياه الاقليمية لفترة ما ثم تبتعد إلى عرض البحر ، وتكرر ذلك عدة مرات بطريقة استفزازية وفى تحرش واضح ، لإظهار عجز قواتنا البحرية عن التصدى لها .

وبمجرد أن صدرت أوامر قائد القوات البحرية بتدمير هذه المدمرة عند دخولها المياه الاقليمية ، خرج لنشان صاروخيان من قاعدة بورسعيد لتنفيذ المهمة . هجم اللنش الأول باطلاق صاروخ أصاب المدمرة إصابة مباشرة فأخذت تميل على جانبها ، وبعد إطلاق الصاروخ الثانى تم إغراق المدمرة الإسرائيلية « إيلات » شمال شرق بورسعيد بعد الخامسة مساء يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ وعليها طاقمها . وقد غرقت المدمرة داخل المياه الاقليمية المصرية بحوالى ميل بحرى .

عاد اللنشان إلى القاعدة لتلتهب مشاعر كل قوات جبهة القناة وكل القوات

المسلحة لهذا العمل الذى تم بسرعة وكفاءة ، وحقق تلك النتيجة الباهرة .

لقد كان إعراق المدمرة إيلات بواسطة صاروخين بحريين سطح / سطح لأول مرة ، بداية مرحلة جديدة من مراحل تطوير الأسلحة البحرية والقتال البحرى فى العالم . وأصبح هذا اليوم - بجدرة - هو يوم البحرية المصرية .

طلبت إسرائيل من قوات الرقابة الدولية أن تقوم الطائرات الإسرائيلية بعملية الانقاذ للأفراد الذين هبطوا إلى الماء عند غرق المدمرة . استجابت مصر لطلب قوات الرقابة الدولية بعدم التدخل فى عملية الانقاذ التى تمت على ضوء المشاعل التى تلقيها الطائرات ، ولم تنتهز مصر هذه الفرصة للقضاء على الأفراد الذين كان يتم إنقاذهم .



لقد كانت هذه المعارك الثلاث وهى معركة رأس العش فى أول يوليو بالقوات البرية ، ومعركة القوات الجوية يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، والمعركة البحرية يوم ٢١ اكتوبر ١٩٦٧ ، إثباتا عمليا على صمود وتصميم قواتنا المسلحة بأفرعها الثلاثة - برية وجوية وبحرية - على القتال ، الأمر الذى رفع الروح المعنوية للمقاتلين فى هذه الظروف الصعبة التى كانت تعيد فيه الوحدات تنظيم نفسها ، وتتخذ أوضاعاً دفاعية بالقليل المتيسر من الأسلحة فى ذلك الوقت ، ولم تكن استكملت إنشاء الخطوط الدفاعية غرب القناة .

لقد بدأت هذه المعارك الثلاث بأعمال عدائية من جانب العدو الذى أصابه الغرور ، ولكن النتيجة كانت ذات فائدة كبيرة لقواتنا من الناحية المعنوية تفوق الناحية المادية التى حققتها بنجاح .

تصعيد الأعمال العسكرية :

كان رد إسرائيل على إغراق المدمرة إيلات هو قيامها يوم ٢٤ أكتوبر بقصف معامل تكرير البترول ومستودعات البترول فى السويس بنيران المدفعية التى كانت تتمركز شرق القناة فى القطاع الجنوبى لخط المواجهة .

اشتعلت النيران فى المستودعات حيث فقدنا حوالى ٦٠٪ من كميات البترول ، ولم تكن لدينا قدرة القصف المضاد لاسكات مدفعية العدو . ونتيجة لهذا الحادث

أسرعت الدولة بنقل معامل التكرير والمستودعات إلى مناطق أخرى فى عمق الدولة ، بحيث يتم توزيع المستودعات فى مناطق متفرقة كجزء من إعداد الدولة للحرب .

وهنا نلاحظ أنه بينما تصرفت مصر – عسكريا – ضد هدف عسكرى إسرائيلى – المدمرة إيلات – انتهك مياهنا الاقليمية ، ولم تتدخل بالنيران ضد عملية الانقاذ ، كان رد إسرائيل هو اعتداء عسكرى على هدف مدنى فى الوقت الذى كانت الأهداف العسكرية المصرية غرب القناة فى مدى نيران المدفعية الإسرائيلية .

إنها العقلية الإسرائيلية التى تبيح لها قصف الأهداف المدنية بعد أن كانت تطرح نفسها كحمل وديع بين العرب الذين يعتدون على سكانها .

وخلال القصف المتبادل بالنيران ، قامت إسرائيل بقصف مدينتى الاسماعيلية والسويس بنيران المدفعية . وللمرة الثانية وجهت إسرائيل نيرانها ضد السكان المدنيين بينما كانت الأهداف العسكرية داخل مدى نيرانها . لقد كانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك أن تكون الحكومة المصرية تحت ضغط الخسائر التى يتحملها المواطنون يومياً مما يجبر مصر على إيقاف الاشتباكات بالنيران . وهنا قررت مصر تهجير حوالى مليون مواطن من مدن وقرى منطقة القناة وبصفة خاصة مدن السويس والاسماعيلية وبورسعيد حتى لا يكون وجودهم قيداً على قوات الجبهة لتنفيذ مهامها .

لقد كان الألم يعتصر قلوبنا فى الجبهة ، عندما كانت تتم عملية التهجير التى تكاتفت أجهزة الدولة لتنفيذها بنجاح . إن الشعب فى منطقة القناة عانى كثيراً ، وتحمل كثيراً ، نتيجة لاعتداءات إسرائيل ، وهو الأسلوب الذى تعودت عليه ضد العرب قبل وبعد إنشاء هذه الدولة . وقد أثبت المواطنون فى منطقة القناة من الشجاعة وقوة التحمل والوطنية ما لا يمكن التعبير عنه بكلمات .

واستأنفت قواتنا قصف مواقع العدو رداً على اعتداءاته المتكررة ، وكان ذلك – بعد تهجير منطقة القناة – إشارة لإسرائيل أننا – الشعب والجيش – مصممون على استمرار القتال حتى يتم إزالة آثار العدوان .

واتجهت إسرائيل للاغارات على القناطر والسدود فى الوجه القبلى ، على أمل جذب انتباه القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مناطق بعيدة عن جبهة القناة وتشتيت جهود مصر العسكرية . ولمواجهة ذلك ، فقد تم تأمين الأهداف الحيوية داخل البلاد

بالاعتماد على « منظمات الدفاع الشعبى » التى شكلت من سرايا وكتائب شعبية محلية .

ويشرح السيد محمود رياض رد فعل هذه الأعمال العسكرية اثناء حضوره اجتماعات الأمم المتحدة لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عن مشكلة الشرق الأوسط ، كتب يقول :

" من البداية كان عدد من أعضاء بعض الوفود ، يعبرون لى عن دهشتهم من إصرارنا على المقاومة فى أعقاب هزيمة عسكرية فادحة . ولكن تلك الدهشة بدأت تتحول تدريجيا إلى إعجاب ، بعد أن بدأت مقاومتنا تتمثل فى خطوات حقيقية على أرض المعركة . لقد أغرقت قواتنا المدمرة إيلات ، وفى يوم ٢٤ أكتوبر انتقمت إسرائيل بقصف معامل تكرير البترول والسكان المدنيين ، فقررت مصر بالتالى تهجير كل سكان منطقة القناة حتى لا يظلوا رهينة للابتزاز الإسرائيلى . وفى نفس اليوم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها بتسليم إسرائيل عدداً جديداً من قاذفات القنابل ، مما أفصح عن مدى إمعان الولايات المتحدة فى دعمها للاحتلال الإسرائيلى وأعمالها الوحشية

إن كل هذه التطورات كانت تلقى بظلالها وتأثيرها على ما يجرى فى كواليس مجلس الأمن خلال شهر نوفمبر ، وهى تأثيرات كانت فى الواقع عاملاً جوهرياً فى رسم صورة جديدة مختلفة لإسرائيل فى المجتمع الدولى ، فبعد أن كانت إسرائيل تطرح نفسها كحمل وديع محاطة من كل جانب بوحوش من العرب ، أصبحت الصورة الآن عكسية تماماً ، فالوحش الكاسر هنا هو إسرائيل التى تحتل أراضى ثلاث دول عربية وتقصف السكان المدنيين فى مزيد من الأراضى ، والدول العربية هى التى تخوض الآن حرب تحرير تصر فيها على عدم الاستسلام للشروط الإسرائيلية " .

العمل السياسى فى مرحلة الصمود :

لقد بدأ الجهد السياسى المصرى والعربى منذ انتهاء حرب يونيو لمواجهة الموقف المتدهور الذى نشأ نتيجة لهذه الحرب . فقد احتلت إسرائيل أراضى عربية جديدة تعادل ثلاثة أمثال مساحتها ، وظهرت على حقيقتها كقوة استعمارية تعتمد على تفوقها العسكرى على الدول العربية فى احتلال مزيد من الأرض العربية وتشريد حوالى مليون فلسطينى من أرضهم .

واضطرت دول المواجهة - مصر والأردن وسوريا - إلى قبول وقف إطلاق النار في يونيو ١٩٦٧ دون النص في قرار مجلس الأمن على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٤ يونيو ، وتم ذلك بجهد سياسى قوى من أمريكا . ومن ثم كانت أمريكا تحمى إسرائيل قبل الحرب ، وأصبحت تدعم احتلالها للأرض العربية بعد الحرب .

وكان العمل السياسى العربى له أهمية خاصة في ذلك الوقت ، لأن العمل العسكرى لم يكن متاحاً . وخلال عام ١٩٦٧ وقع حدثان سياسيان هامان ، أحدهما على المستوى العربى وهو « مؤتمر القمة العربى في الخرطوم » ، والثانى على المستوى الدولى وهو صدور القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن . وكان لهما تأثير مباشر في تطور العمل الوطنى والقومى في المراحل التالية من الصراع .

مؤتمر الخرطوم :

وجاء أغسطس ١٩٦٧ حيث عقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم ، وكان علامة بارزة على طريق تعاون الدول العربية لإزالة آثار العدوان .

فقد تقرر فى هذا المؤتمر تقديم دعم اقتصادى سنوى لمصر والأردن قدره ١٣٥ مليون جنيه إسترلينى يخصص منها ٩٥ مليونا لمصر تعويضاً عما خسرته من عوائد قناة السويس بعد إغلاق القناة وتعويضاً عن خسائر بترول سيناء ، وتخصص للأردن ٤٠ مليونا لمواجهة التزاماتها . ولم يخصص دعم لسوريا لأنها لم تحضر المؤتمر .

وقررت المملكة العربية السعودية المساهمة في الدعم بمبلغ ٥٠ مليون جنيه استرلينى ، والكويت بمبلغ ٥٥ مليونا ، وليبيا بمبلغ ٣٠ مليونا .

ومن الناحية السياسية أوضح الرئيس عبد الناصر وجهة نظره فى الموقف قائلاً[1] :

" يجب أن نضع فى حسابنا نقطتين أساسيتين عندما نتعرض لموضوع العمل السياسى لإزالة آثار العدوان وهما : الإعداد العسكرى والصمود الاقتصادى . ولا شك أن القرار الذى أتخذ فى الجلسة السابقة والخاص بالدعم الاقتصادى سيساعدنا كثيراً على الصمود .

---

(١) محمود رياض وزير الخارجية (عضو الوفد المصرى فى المؤتمر) - مذكرات محمود رياض - ص ١٣١ ، ١٣٢ .

. ويجب علينا أن نضع فى حساباتنا أيضاً أن هناك اتفاقاً بين أمريكا والاتحاد السوفيتى على حل القضية بالصيغة التى عبَّر عنها المشروع الذى كان مطروحاً على الجمعية العامة ، والذى ارتكز على نقطتين رئيسيتين هما : إنهاء حالة الحرب ، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وأرجو أن يكون واضحاً لدينا جميعاً أننا عندما نتكلم عن العمل السياسى ، فإن ذلك لا يعنى أننا سنأخذ فقط ، بل سنعطى أيضاً . وهنا يجب أن نبحث ما سوف نعطيه ، وبمعنى آخر ما الذى نستطيع أن نعطيه .

إن الموقف العالمى الآن يختلف تماما عما كان عليه عام ١٩٥٦ . ففى ذلك العام اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على الوقوف فى وجه العدوان الثلاثى ، أما الآن فى عام ١٩٦٧ فقد اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على حق إسرائيل فى الوجود ، كما اتفق الاثنان أيضاً على إنهاء حالة الحرب " .

وأضاف عبد الناصر :

" إن الموقف السياسى بالنسبة لنا فى مصر اختلف كثيراً بعد أن اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادى لدول المواجهة ، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر ، لكن ذلك الدعم سيمكننا من الصمود . وموقفنا فى مصر يختلف كثيراً عن موقف الملك حسين فى الأردن ، لإننا فى مصر نستطيع أن نصمد سنة وسنتين وأكثر . إننا فى مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكرى ، وعندئذ نقوم بالعمل الوحيد الذى تفهمه إسرائيل جيداً ، وهو تحرير الأرض بالقوة .

ومن هنا فإنى لست قلقاً بالنسبة للموقف فى مصر ، ولكن ما يقلقنى حقيقة هو الموقف فى الضفة الغربية . وهنا يجب أن نسأل أنفسنا : هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون فى صالحنا أم لا ؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون فى صالحنا على الاطلاق ... يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا فى الوقت الحاضر ، لأننا لو تأخرنا قليلاً فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية .

وهنا ينبغى أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر : هل يمكن استعادة الأرض المحتلة الآن عن طريق الحل العسكرى ؟ أعتقد أن الاجابة واضحة عن هذا السؤال ، وهى

أن هذا الطريق ليس مفتوحاً أمامنا في الوقت الحاضر . إذن ليس أمامنا سوى طريق واحد الآن هو العمل السياسى من أجل الضفة الغربية والقدس " .

وانتهى مؤتمر الخرطوم بقرار بالاجماع على أنه « لا تفاوض ، ولا اعتراف ، ولا صلح مع إسرائيل » . والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى ، وتقرير الدعم الاقتصادى السنوى لمصر والأردن .

القـرار ٢٤٢ :

وجاء نوفمبر ١٩٦٧ حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى حاولت القوى الكبرى أن تجمع فيه بين المطالب العربية حينئذ ، وهى الانسحاب الإسرائيلى وعدم جواز احتلال الأراضى بالقوة وبين المطالب الإسرائيلية فى الاعتراف بوجودها داخل حدود آمنة ، وذلك بالاضافة إلى مجموعة من المبادىء مثل السيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى .

لقد قبلت مصر هذا القرار فى ظل الموقف العسكرى المتدهور بعد حرب يونيو ، حتى يتاح الوقت لبناء القدرة العسكرية التى تنقل مصر إلى موقف أفضل . فضلاً عن ذلك فإن قبول مصر لهذا القرار كان يظهر المرونة السياسية ، وتأكيد استعدادها لقبول الحل السلمى العادل رداً على الدعاية الصهيونية التى ركّزت لاظهار أن العرب لا يرغبون فى السلام . كما أن هذا القرار لم يوافق على وجهة النظر الإسرائيلية التى كانت تطالب بالمفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل ، وإنما تقرر تعيين ممثل للسكرتير العام – السفير يارنج – يقدم له تقريراً عن تنفيذ الأطراف للقرار .

وكان قبول مصر لهذا القرار بداية مرحلة جديدة من العمل السياسى والدبلوماسى للوصول إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وتطوير الجو الدولى ليكون فى صالح العرب .

وفى أعقاب صدور هذا القرار ، وبعد أن قدم وزير الخارجية محمود رياض تقريراً سياسياً أمام مجلس الوزراء يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، علق الرئيس عبد الناصر أمام المجلس[١] « إننا سوف نتعاون مع يارنج برغم إيماننا من الآن بفشله فى مهمته .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – ص ١٦٨ .

وسنستمع إلى الولايات المتحدة برغم أنها تريد الآن أن تجعلنا ندخل غرفة مظلمة اسمها التفاوض بشأن القرار ٢٤٢ . إننا سوف نتعاون مع الشيطان نفسه ولو لمجرد إثبات حسن النية . ولكننا نعرف من البداية أننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح ، وهى اللغة الوحيدة التى سوف تفهمها إسرائيل . فلتساند أمريكا إسرائيل فى غزواتها ، ولتحاول كلتاهما أن تصفى القضية الفلسطينية ، ولكنهما تعرفان جيداً أننا لم نهزم فى الحرب ، طالما أننا لم نتفاوض مع إسرائيل ولم نوقع صلحاً معها ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية » .



واتنهت مرحلة الصمود فى أغسطس ١٩٦٨ ، بعد أن ركزت القوات المسلحة جهودها خلال هذه الفترة على بناء هيكل الدفاع عن غرب قناة السويس . وكان الوجه الايجابى لهذه المرحلة هو تأمين الضفة الغربية للقناة ضد خطر التهديد الإسرائيلى لمحاولة عبور قناة السويس . وكانت الخطة الدفاعية تتطور على ضوء تطور القدرة القتالية بعد وصول التسليح تباعاً من الاتحاد السوفيتى .

ودار خلال هذه المرحلة ثلاث معارك رئيسية – معركة رأس العش ، عمل القوات الجوية يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، وإغراق المدمرة إيلات – كانت سبباً فى رفع الروح المعنوية للقوات .

واستغلت إسرائيل هذه الفترة لدعم دفاعاتها فى سيناء بأقل قوات ممكنة تفاديا لاستدعاء قوات الاحتياط لوقت طويل . واتبعت القوات الإسرائيلية أسلوب « الدفاع المتحرك » بهدف تحقيق الدفاع باستخدام أقل حجم من القوات ، مع اعتمادها على سرعة تحرك هذه القوات وانتقالها من مكان إلى آخر حسب احتياجات الدفاع .

وكان أبرز عمل سياسى تم على المستوى العربى ، هو عقد مؤتمر الخرطوم الذى قرر دعم صمود دول المواجهة . وعلى المستوى الداخلى ، فقد أمكن تصحيح بعض الأخطاء التى حدثت قبل حرب يونيو ، وكانت من أسباب الهزيمة . وعلى المستوى الدولى أصدر مجلس الأمن قراره المشهور ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ .

الدفاع النشط :

وحتى لا يتجمد الموقف العسكرى على الجبهة ، وبعد أن استعادت قواتنا المسلحة كفاءتها القتالية جزئياً ، وأصبحت المواقع الدفاعية غرب القناة أكثر ثباتاً ، انتقلت القوات إلى مرحلة جديدة من الصراع المسلح أطلق عليها مرحلة « الدفاع النشط » اعتباراً من سبتمبر ١٩٦٨ .

وكان يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ يوما هاماً فى هذه المرحلة ، حيث فتحت جميع مدفعية الجبهة فى وقت واحد على طول مواجهة القناة من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً ضد جميع أهداف العدو فى الخط الأمامى على الضفة الشرقية فى سيناء . استمر الاشتباك بالنيران عدة ساعات تكبد فيها العدو خسائر كبيرة فى الأفراد والأسلحة والمعدات . وجاءت التقارير توضح أن إسرائيل خسرت عشرة جنود قتلى وثمانية عشر جريحاً . لقد حققت المدفعية المصرية فى هذا اليوم نجاحاً ملحوظاً لكفاءة التخطيط وكفاءة التنفيذ . وكان رد الفعل الإسرائيلى هو قصف مدينتى الاسماعيلية والسويس بنيران المدفعية .

وتطور القتال بين مصر وإسرائيل خلال مرحلة الدفاع النشط ليشمل الاغارات والكمائن بالاضافة للاشتباك بالنيران .

وأمام إصرار القوات المصرية على الاستمرار فى القتال برغم ما كانت تتكبده من خسائر ، ومع تزايد خسائر إسرائيل فى افرادها ، بدأت القوات الإسرائيلية فى إنشاء نقط محصنة سريعة الانشاء من الملاجىء والدشم ، وإقامة ساتر ترابى عال على الضفة الشرقية لوقاية القوات وإخفاء تحركاتها ، وكانت هذه النقط المحصنة هى الهيكل الذى قام عليه خط بارليف الدفاعى بعد ذلك .

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة : إن القوات المصرية أمكنها استكمال قدرتها الدفاعية فى جبهة القناة ، وتأمين الساحل الغربى لخليج السويس وساحل البحر الأحمر . وفى نفس الوقت كانت تقوم بأعمال القتال المختلفة لإقناع إسرائيل بقدرتنا على إنزال الخسائر بأفرادها ، الأمر الذى يجعلها تدفع ثمن بقائها فى سيناء .

وقد حققت قواتنا فى هذه المرحلة عدة أهداف ، كان من أهمها دعم معنويات المقاتل المصرى وإزالة أى آثار سلبية نجمت عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وذلك

بالمواجهة المباشرة مع الجندي الإسرائيلي . بالاضافة لذلك فإن استمرار النشاط القتالي بالجبهة كان له تأثير إيجابي على الموقف السياسي وعلى الجهود المبذولة في هذا المجال .

أما إسرائيل ، فقد حاولت في هذه المرحلة تشتيت جهود القوات المصرية بتنفيذ بعض الاغارات في عمق البلاد بغرض تخفيف الضغط على جبهة القناة ، مع الاستمرار في الاشتباك بالنيران ضد قواتنا والأهداف المدنية في منطقة القناة .

واستمر هذا الوضع القتالي حتي فبراير ١٩٦٩ حين قررت مصر ضرورة تدمير خط الدفاع الذى أقامته إسرائيل علي الضفة الشرقية للقناة ، وبدء مرحلة جديدة من أعمال القتال بكثافة عالية عرفت بحرب الاستنزاف .

٣ - حـــرب الاســـتنزاف

وانتقلت قواتنا إلى مرحلة جديدة سميت « حرب الاستنزاف » وهى التى بدأت يوم ٨ مارس ١٩٦٩ وانتهت بمبادرة روجرر وزير الخارجية الأمريكية فى أغسطس ١٩٧٠ ، واستغرقت تلك المرحلة سنة ونصف السنة .

كانت مصر تهدف[١] من هذه الحرب إلى « إصابة آلة الحرب الإسرائيلية فى سيناء بقدر مؤثر من الدمار فى الأسلحة والمعدات والتحصينات فضلاً عن خسائر الأفراد ، يكون كافيا لاقناع إسرائيل بأن بقاءها فى الأرض العربية المحتلة سوف يكلفها ثمناً غالياً ، ليس فقط فى حجم الخسائر التى ستتكبدها ، وما لذلك من آثار نفسية سيئة على القوات المسلحة الإسرائيلية وعلى الشعب الإسرائيلى ، ولكن كذلك فى حجم القوات التى ستضطر إلى الاحتفاظ بها فى سيناء ، وما يتطلبه ذلك من استمرار التعبئة لفترات طويلة سوف تعكس بالضرورة آثاراً اقتصادية ضارة على المجتمع الإسرائيلى » .

أما عن الهدف المعنوى المباشر ، والذى كان يمثل أحد الأركان الأساسية لحرب الاستنزاف ، فهو إعادة الثقة للمقاتل المصرى فى نفسه وقيادته وسلاحه ، فضلاً عن تحسين قدراته القتالية ورفع مستوى أدائه الميدانى . وبمعنى آخر « تطعيم القوات للمعركة » ، وهذا يتم ببث الروح الهجومية فى القوات وتدريبها عمليا على عبور القناة وقتال العدو وقهره فعلاً .

---

(١) طه محمد المجدوب - هزيمة يونيو . من النكسة حتى حرب الاستنزاف - ص ١٧٨

أما الجانب السياسى لحرب الاستنزاف ، مع استمرارها وقتاً طويلاً ، كانت رسالة حية مستمرة لكل العالم أن مصر ودول المواجهة لم تنس أراضيها العربية المحتلة ، وأنها ستعمل بكل الوسائل على تحرير أراضيها – إن لم يكن بالوسائل السياسية – فبقوة السلاح .



افتتحت مرحلة الاستنزاف يوم ٨ مارس ١٩٦٩ بقصف مركز من المدفعية المصرية ضد تحصينات ومواقع العدو التى أقامها الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى على الضفة الشرقية للقناة . استمر الاشتباك بالنيران لمدة حوالى خمس ساعات ، تمكنت فيها القوات المصرية من تدمير جزء من مواقع العدو واسكات بعض مواقع المدفعية .

توجه صباح اليوم التالى – ٩ مارس ١٩٦٩ – الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان إلى الجبهة ليشاهد بنفسه نتائج قتال اليوم السابق ، ويكون بين القوات فى فترة جديدة تتسم بطابع قتالى عنيف ومستمر لاستنزاف العدو . وأثناء مروره ، ومعه اللواء عدلى حسن سعيد قائد الجيش الثانى ، على القوات فى الخطوط الأمامية شمال الاسماعيلية ، أصيب الفريق رياض إصابة قاتلة بنيران مدفعية العدو أثناء الاشتباك بالنيران ، بينما أصيب قائد الجيش إصابة أقل خطورة ولكن حالته الصحية استدعت عمل أكثر من عملية جراحية واحدة له . وأثناء نقلهما إلى مستشفى الاسماعيلية ، كان الفريق عبد المنعم رياض قد فارق الحياة . وكانت خسارة القوات المسلحة ، ومصر كلها ، باستشهاده كبيرة . فقد فقدنا قائداً عسكرياً متميزاً كنا فى أشد الحاجة إليه .

وخرج الشعب يودعه أثناء تشييع جنازته بكل التكريم والاحترام المملوء بالحزن العميق . ومنذ ذلك اليوم أصبح يوم ٩ مارس هو « يوم الشهداء » تعبيراً صادقاً عن الروح العسكرية المصرية ، التى تتطلب من كل قائد مهما كانت رتبته أن يضرب القدوة والمثل حتى الاستشهاد بين جنوده . وقد كان هذا المبدأ وهذه الروح واضحة بأجلى معانيها وصورها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كان القادة قدوة لجنودهم واستشهدوا فى الخطوط الأمامية بينهم .

وبعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكنت أعمل رئيساً للأركان – اقترح الجهاز الإدارى المختص إطلاق « يوم الشهداء » على أحد أيام حرب أكتوبر الذى استشهد

فيه أكبر عدد من المقاتلين فى الحرب . وقد رفضت هذا الاقتراح على أن تفتتح احتفالات أكتوبر بزيارة قبر الجندى المجهول رمزاً لكل الشهداء فى كل الحروب ، أما يوم ٩ مارس فيظل تعبيراً عن الروح العسكرية المصرية التى تتطلب من كل قائد أن يضرب القدوة والمثل لجنوده فى الحرب حتى يستشهد بينهم .

ووافق الفريق أول أحمد إسماعيل على رأيى .

تعين اللواء أحمد إسماعيل رئيساً للأركان خلفاً للفريق عبد المنعم رياض . واستمرت حرب الاستنزاف فى تصاعد بين الطرفين ، وأصبح عبور مجموعات من قواتنا قناة السويس وخليج السويس أمراً عادياً ، وتعددت الاغارات والكمائن وأخذ عددها وحجمها يتزايد ويتصاعد بالاضافة للاشتباكات المستمرة بالنيران . وبعد أن كان القتال مركزاً فى جبهة القناة ، فقد امتد فى هذه المرحلة ليشمل منطقة البحر الأحمر . ويمكن القول إن الموقف العسكرى بين مصر وإسرائيل يزداد اشتعالاً يوماً بعد يوم ، وأصبح الطرفان يعيشان فى جو الحرب نهاراً وليلاً .



لقد تصاعدت[1] أعمال القتال على طول المواجهة تصاعداً خطيراً ، ومرت بعدة مراحل بلغت أربع مراحل ، اختلفت فى شدتها وفى نوعية الأسلحة المستخدمة وفى نوعية أعمال القتال وطبيعة الأهداف المختارة والنتائج التى انتهت إليها كل مرحلة من هذه المراحل . وقد أدى استمرار قصف المدفعية المصرية للمواقع الإسرائيلية والقوات المتمركزة على الضفة الشرقية للقناة ، إلى إحداث خسائر كبيرة بها الأمر الذى أرغم إسرائيل – مع إصرارها على البقاء فى سيناء – إلى سرعة تحصين الخطوط الدفاعية الأمامية بناء على خطة متكاملة لإنشاء خط قوى من النقط القوية والتحصينات ، وهو الخط الذى عرف باسم « خط بارليف » .

ولزيادة فعالية الضربات المصرية وتنمية الروح الهجومية فى القوات ، طورت القيادة المصرية من أساليبها ، بحيث تشمل – بجانب الاشتباك بالنيران – إغارات برية تعبر القناة لاستكمال ما بدأته المدفعية المصرية من تدمير ، وذلك بالاقتحام المباشر لها بواسطة الوحدات الخاصة ووحدات المشاة والمهندسين .

---

(١) المصدر السابق – ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

من ناحية أخرى تدرج حجم القوات المخصصة لشن الاغارات التى بدأت بمجموعات صغيرة من الأفراد إلى مجموعة أكبر . وقد بلغت عمليات العبور ذروتها ليلة ٩/١٠ يوليو ١٩٦٩ عندما عبرت كتيبة صاعقة إلى الضفة الشرقية للقناة فى مواجهة السويس ، حيث هاجمت قوة العدو الموجودة فى لسان بور توفيق وقتلت أفراده ودمرت معداته ، وعادت إلى الضفة الغربية ، وكانت خسائرها بعض الاصابات فى الأفراد دون استشهاد أى فرد منها . وقد أطلق على هذه العملية « معركة لسان بور توفيق » . وليس هنا مجال شرح معارك أخرى .

وكان للنجاح الكبير الذى حققته القوات المصرية ، والخسائر المتزايدة فى القوات الإسرائيلية ، نتيجة لنيران المدفعية المصرية التى لم تتوقف واستمرار عمليات العبور ومهاجمة المواقع الإسرائيلية ، أثره الكبير فى دفع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٩ إلى إعادة النظر فى سياستها الحربية وتعديلها تعديلاً جذرياً بإحداث تصعيد خطير فى مسار حرب الاستنزاف ، وذلك عندما زجت بسلاحها الجوى وبكثافة عالية إلى معركة الاستنزاف . وبدأت فى ممارسة سياسة « الاستنزاف المضاد » ضد مصر وقواتها وأهدافها العسكرية والمدنية .

السلاح الجوى فى المعركة :

لقد قدرت اسرائيل أن أعمال القتال المصرية خلال الأشهر الخمسة الأولى من حرب الاستنزاف ، أصبحت نقطة تحول فى قدرات القوات المسلحة المصرية ، الأمر الذى تطلب من اسرائيل إعادة النظر فى سياستها العسكرية وأهدافها الاستراتيجية . وكان الغرض من ذلك تحقيق هدفين ، الأول هو تخفيض حجم الخسائر التى ارتفع معدلها فى الجبهة بشكل يؤثر على المجتمع الاسرائيلى . أما الهدف الثانى فهو عدم استدعاء أعداد أكبر من رجال الاحتياطى لخدمة العمليات تجنبا لتأثير ذلك على الحالة الاقتصادية بالدولة . ومن الطبيعى ، فإن تفادى الخسائر الكبيرة هو العامل المتحكم فى اتخاذ القرار بشأن أسلوب العمل الواجب اتباعه .

وأدركت اسرائيل أن استمرار هذا الموقف يعنى نجاح القوات المصرية فى استعادة الثقة بنفسها بخسائر قليلة مقابل خسائر أكبر نسبيا فى القوات الاسرائيلية . فضلا عن ذلك فإن النشاط الساخن فى الجبهة لا بد أن يستتبعه تأثير على الموقف السياسى .

ومن هنا أخذت اسرائيل فى البحث عن الوسائل الفعالة التى تضمن لها وضع حد لاستنزاف قواتها ، وفى نفس الوقت إضعاف نمو القوات المصرية ، وهذا يؤدى أيضا إلى استعادة المبادأة العسكرية إلى جانبها .

وكان القرار الذى وصلت إليه اسرائيل هو اقحام القوات الجوية فى حرب الاستنزاف ضد مصر . ومعنى ذلك ، الانتقال من أسلوب « الردع المحدود » بنيران الأسلحة البرية إلى أسلوب « الردع الجسيم » بسلاحها الجوى ، وهو قوتها الضاربة الرئيسيةالتى لم تستخدمها منذ حرب يونيو ، على أمل حسم الموقف لصالحها وإجبار مصر على إيقاف حرب الاستنزاف .

ويبدو من سير أعمال القتال أن القيادة الإسرائيلية حددت لنفسها هدفا إستراتيجيا هو تعطيل آلة الحرب المصرية وشل قدراتها على العمل الايجابى ، وفى نفس الوقت ممارسة ضغط معنوى على الشعب المصرى لإضعاف الجبهة الداخلية حتى يتم انهيارها .

وكان أسلوب استخدام السلاح الجوى الإسرائيلى ، هو القيام بهجمات جوية ضد أهداف منتخبة فى حرب جوية ممتدة تستمر فترة زمنية طويلة ، حتى يكون لها التأثير المطلوب .

وقد ساعد إسرائيل على إتباع هذا الأسلوب ، ما تملكه من الطائرات الفرنسية الحديثة من طراز السوبر مستير والميراج . بالاضافة لذلك كان هناك استمرار وصول واستيعاب الطائرات الأمريكية الحديثة من طراز سكاى هوك من صفقة عددها ٤٨ طائرة بدأت إسرائيل فى تسلمها منذ مارس ١٩٦٩ . كما كان من المتفق عليه أن ترسل أمريكا إلى إسرائيل صفقة من طائرات فانتوم ٤ A الأحدث ، بحيث تصل ٤ طائرات منها شهريا اعتباراً من شهر سبتمبر ١٩٦٩ .

أما قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية المصرية ، فلم تكن قادرة فى ذلك الوقت على مواجهة السلاح الجوى الإسرائيلى ، نتيجة للسياسة التى اتبعها الاتحاد السوفيتى نحو مصر عقب حرب يونيو ، والتى كانت تقضى بعدم تزويد مصر بأسلحة هجومية تجعل لها التفوق العسكرى على إسرائيل . ولعلنا نتذكر أن الرئيس عبد الناصر فى مباحثاته مع بودجورنى فى يوليو ١٩٦٧ ، قارن بين الطائرات الإسرائيلية والطائرات

المصرية من حيث المدى والكفاءة ، وكان مطلب عبد الناصر حينئذ هو الحصول على طائرة سوفيتية قادرة على الوصول إلى عمق إسرائيل لمواجهة الطائرات الإسرائيلية القادرة على الوصول إلى عمق مصر ، إلا أن ذلك لم يتم . وظل هذا الوضع كما هو دون تغيير فى عهد الرئيس السادات إلى أن دخلنا حرب أكتوبر ١٩٧٣ .



ولنا أن نتصور الموقف العسكرى فى الجبهة فى ذلك الوقت ، عندما بدأ الطيران الإسرائيلى اعتباراً من ٢٠ يوليو ١٩٦٩ فى قصف مواقعنا غرب القناة ، مع التركيز الشديد ضد مواقع الصواريخ المضادة للطائرات ومواقع المدفعية . ولم تتمكن قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية من منع العدو من القيام بهذه الاغارات ، برغم جهودها فى ذلك وبرغم المعارك الجوية التى خاضتها قواتنا الجوية دفاعاً عن قوات الجبهة وتوجيه هجمات جوية ضد أهداف العدو فى سيناء . وإذا تصورنا الموقف العسكرى منذ ٢٠ يوليو ١٩٦٩ حتى نهاية عام ١٩٦٩ ، نجد أن الاشتباكات بكل أسلحة القوات البرية مستمرة .. والمعارك الجوية تدور من حين لآخر ... والهجمات الجوية ضد الأهداف العسكرية للطرفين لا تتوقف ... وإطلاق صواريخ ومدافع الدفاع الجوى من الطرفين لا ينقطع ... ونشاط قواتنا البحرية فى حراسة السواحل وقصف الأهداف البرية المعادية فى سيناء لا يهدأ ... الاغارات والكمائن تزداد حجماً وعمقاً ، وتتنوع وسائل نقل القوات المستخدمة فيها براً وبحراً وجواً ... الحرائق تشاهد فى سيناء وعلى الجانب الغربى للقناة ، والدخان الأسود المنبعث فيها يغطى قطاعات كبيرة ... القنابل التى لم تنفجر مبعثرة فى كل مكان ، والقنابل التى انفجرت تترك آثارها واضحة للعيان ... خسائر الطرفين بين قتلى وجرحى تزداد يوماً بعد يوم . إنها الحرب بكل ما فيها من تضحيات وبطولات .

وبينما كانت حرب الاستنزاف مستمرة بعنف بعد تدخل القوات الجوية فى المعركة ، كانت الجهود السياسية مستمرة على المستوى الدولى لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط . وكان واضحاً أن الموقف السياسى لكل من أمريكا والاتحاد السوفيتى يتأثر بتطور القتال فى جبهة القناة .

ففى ١٩ سبتمبر ١٩٦٩ كتب الجنرال زابين سفير إسرائيل فى واشنطن تقريراً إلى بلاده يقول فيه[1] :

" إن الاتحاد السوفيتى ليس مستعداً لتقديم تنازلات للوصول إلى إتفاق مع أمريكا عن مشكلة الشرق الأوسط . إن مجلس الأمن القومى يضع فى اعتباره تأثير العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد مصر ، وينظرون بعناية إلى تأثيرها على إستقرار نظام حكم عبد الناصر .

إن استمرار العمليات العسكرية بما فى ذلك الهجمات الجوية ، يمكن أن تحقق نتائج بعيدة المدى . إن موقف عبد الناصر يمكن أن يضعف ؛ وهذا بدوره يضعف النفوذ السوفيتى فى المنطقة . إن الشخص يكون أعمى أو أطرش أو غبيا إن لم ير أن الإدارة الأمريكية تؤيد عملياتنا العسكرية ، وأن هناك اتجاهاً يزداد نمواً وأن أمريكا مهتمة بتصعيد نشاطنا العسكرى لاضعاف موقف عبد الناصر . إن استعداد أمريكا لتزويدنا بأسلحة إضافية ، يعتمد أساسا على تصعيد نشاطنا العسكرى ضد مصر وليس الحد منها " .

إغارة الزعفرانة :

فى فجر يوم ١٩٦٩/٩/٩ ، وبينما كانت الجبهة مشتعلة بالقتال اليومى المستمر ، أنزل العدو سرية دبابات - عشر دبابات - على الشاطىء الغربى لخليج السويس فى منطقة صحراوية خالية من القوات المصرية . اتجهت القوة المعادية براً فى اتجاه الزعفرانه حيث تتمركز نقطة من أفراد الحدود - ٥ أفراد - وتمكنت من قتل هؤلاء الأفراد ، ثم قامت بتدمير موقع رادار على بُعد حوالى ١٠٠ كيلومتر جنوب السويس . واستمرت قوة الاغارة - سرية دبابات مدعمة بوحدة فرعية من المشاة الميكانيكية - حوالى ست ساعات على الضفة الغربية لخليج السويس تحت حماية كثيفة من السلاح الجوى الذى كان يقدم لها المعاونة الجوية ، ثم عادت قوة الاغارة إلى الشاطىء الشرقى للخليج .

وتمهيداً لهذه الاغارة ، قامت مجموعة من الضفادع البشرية الإسرائيلية بإغراق

(١) الجنرال إسحق رابين - مذكرات رابين - طبعة إنجليزية - ص ١١٩ .

لنشى طوربيد مصريين كانا يتمركزان فى « مرسى السادات » على الشاطىء الغربى للخليج ، حتى يصبح الممر الملاحى مؤمناً خلال تنفيذ الاغارة .

وكان إغراق اللنشين موضع تحقيق ومساءلة شديدة ، كما كان رد فعل إغارة الزغفرانة عميقا فى القيادة العامة لتحديد مسئولية عدم اكتشاف قوة الإغارة أثناء وجودها على الشاطىء الشرقى للخليج قبل تنفيذ العملية ، وكذا مسئولية عدم اتخاذ إجراء إيجابى قوى لمواجهة القوة بعد نزولها على الشاطىء الغربى وبقائها عدة ساعات . وقد استغلت إسرائيل هذه الإغارة إعلاميا بطريقة مثيرة بعد أن سجلت لها فيلماً عرضته على الشعب الإسرائيلى .

وكان هناك مشروع تدريبى يتم فى الصحراء شرق القاهرة فى نفس اليوم مقررا أن يحضره الرئيس عبدالناصر . وعندما كنت فى أرض المشروع ، وكان عملى فى ذلك الوقت « نائب مدير المخابرات الحربية للاستطلاع » تلقيت بلاغا من اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقاهرة عن الإغارة ، وطلب منى سرعة تبليغ وزير الحربية .

تركت أرض المشروع ، وعدت لتبليغ وزير الحربية الفريق أول فوزى ورئيس الأركان لواء أحمد اسماعيل المرافقين للرئيس عبدالناصر ، وهم جميعا فى طريقهم إلى منطقة التدريب التى كانت شمال طريق مصرالسويس الصحراوى .

عندما سمع الرئيس عبدالناصر الخبر ، وهو داخل عربته وبجواره الفريق أول فوزى ، أبدى الرئيس ضيقه الشديد ، وتغيرت معالم وجهه بالغضب . عاد اللواء أحمد اسماعيل وأنا معه إلى القاهرة لمتابعة الموقف ، بينما استمر الرئيس عبدالناصر والفريق أول فوزى فى طريقهما إلى أرض التدريب .

ونتيجة لهذه الإغارة ، تقرر إعفاء اللواء أحمد اسماعيل من منصبه ، ولم يكن قد أمضى فيه ستة أشهر ، وتعين اللواء محمد صادق رئيسا للأركان . كما أعفى اللواء بحرى فؤاد زكرى من قيادة القوات البحرية وتولى قيادتها اللواء بحرى محمود فهمى ، بالاضافة لاجراءات أخرى شديدة اتخذت فى المستويات الأدنى .

إغارة فى ميناء إيلات :

وتنفيذاً لمخطط الإغارات ، قامت مجموعة خاصة تسمى « المجموعة ٣٩ » بقيادة العقيد ابراهيم الرفاعى باغراق وإصابة ثلاث سفن إنزال بحرية اسرائيلية يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ فى ميناء إيلات .

والعقيد ابراهيم الرفاعى من رجال الصاعقة الذين يتصفون بالشجاعة النادرة ، وإعطاء القدوة والمثل لمرءوسيه أثناء تنفيذ العمليات الفدائية الكثيرة التى قاموا بها . لقد كانت المجموعة التى تعمل مع ابراهيم الرفاعى من المقاتلين الأشداء ، وعلى درجة عالية من الكفاءة القتالية والروح المعنوية العالية ، وإذا كلفت المجموعة أو جزء منها بعمل ماكان لابد من تنفيذه مهما كانت المخاطر والصعاب .

لقد قامت هذه المجموعة بالكثير من العمليات ذوات الطابع الخاص التى تتسم بالفدائية خلال مرحلتى الدفاع النشط والاستنزاف . وكانت عملية ميناء إيلات إحدى عملياتها التى تطلبت منها إعدادا طويلا فى سرية مطلقة وشجاعة كبيرة فى التنفيذ .

وكان رد فعل هذه العملية شديدا فى إسرائيل للخسائر المادية والبشرية التى لحقت بها ، والأهم من ذلك أنها كانت رمزا لقدرة القوات المصرية للوصول إلى أحد الموانى البحرية الإسرائيلية وتنفيذ مثل هذه العملية الجريئة .

وامتداداً لجهود المجموعة ٣٩ ، شاء القدر أن تقوم المجموعة بإحدى عملياتها الفدائية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ استشهد فيها العقيد ابراهيم الرفاعى ، ومنح اسمه وسام « نجمة سيناء » . وتخليدا لذكراه ، وحتى يظل رمزا للضابط والقائد المصرى ، أطلق إسمه على دفعة من الدفعات التى تخرجت فى الكلية الحربية بعد حرب اكتوبر .

الأعمال القتالية فى عام ١٩٦٩[1] :

وفى مساء يوم ٦ يناير ١٩٧٠ ، عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس عبد الناصر اجتماعاً ، قدم فيه الفريق أول فوزى تقريراً عن موقف القوات

---

(١) فريق أول محمد فوزى - حرب السنوات الثلاث ٦٧ / ١٩٧٠ - ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

المسلحة حتى آخر عام ١٩٦٩ ، حتى تكون الصورة الحقيقية للموقف العسكرى واضحة أمام الرئيس .

اوضح التقرير النقص المطلوب استكماله من الطيارين والطائرات القاذفة طويلة المدى للردع الجوى ، وكذا النقص الظاهر فى قوات ومعدات الدفاع الجوى خاصة في الصواريخ سام متوسطة الارتفاع . وتضمن التقرير أيضاً القدرة والكفاءة القتالية والروح المعنوية لقوات الجبهة ، وذكر إحصائية عام ١٩٦٩ وهى :

- قام العدو بحوالى ٣٥٠٠ طلعة جوية لضرب وسائل الدفاع الجوى وقوات الجبهة ، واستخدم العدو أحسن طائراته فى المعارك الجوية التى حدثت مع طائراتنا ... وكانت خسائرنا في الأفراد ١٦ ضابطاً ، ١٥٠ رتباً أخرى استشهاداً ، أما الجرحى فكانوا ١٩ ضابطاً ، ٢٩٩ رتباً أخرى .
- خسائر العدو كانت ١١ طائرة مختلفة الأنواع (٥ مروحية - ٢ ميراج - ٣ سكاى هوك - ١ مستير) وأسر ضابط إسرائيلى ، وقتلنا وجرحنا أعداداً لا يمكن حصرها إلا من البلاغات الرسمية أو الإذاعات الأجنبية أو كما أذاع موشى ديان عن خسائر إسرائيل من إبريل ١٩٦٩ حتى نوفمبر ١٩٦٩ والتى قال إنها ١٣٣ قتيلاً ، ٣٢٠ جريحاً .
- قامت قواتنا الجويه بعدد ٢٩٠٠ طلعة جوية للحماية ، منها ١٧٠ طلعة ضد أهداف أرضية ، ٧٠ طلعة استطلاع جوى . كما تمت ٢٢ معركة جوية اشتركت فيها ١١٠ طائرات مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة إسرائيلية . وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة ، وخسائر العدو ١٤ طائرة .

استمع الرئيس عبد الناصر خلال اجتماعات ثلاثة (٦ ، ٧ ، ١٠ يناير ١٩٧٠) إلى قادة القوات المسلحة ، لمس فيها الرئيس بنفسه استعداد القوات المسلحة للاستمرار فى تصعيد العمليات العسكرية بروح قتالية عالية ... كما انتهى الرئيس إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتى لاستكمال النقص المزمن فى الدفاع الجوى ووسائله ومعداته خاصة الصواريخ ، وكذا استكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرات الردع .

الغارات الجوية فى عمق مصر :

وبدأت مرحلة جديدة في تصعيد حرب الاستنزاف ، وكان تطوراً هاماً وخطيراً

في هذه الحرب ، عندما بدأت إسرائيل فى قصف الأهداف العسكرية والمدنية فى عمق مصر إعتباراً من ٧ يناير ١٩٧٠ .

كانت الطائرات الإسرائيلية تقترب من أهدافها على ارتفاع منخفض جداً ، الأمر الذى يجعل استخدام أنواع الصواريخ المضادة للطائرات المتيسرة فى ذلك الوقت غير مؤثر ضدها . كما أن القوات الجوية - حتى ذلك الوقت - لم تكن قادرة على منع الطائرات الإسرائيلية من الوصول إلى أهدافها أو تدميرها عند وصولها لتلك الأهداف .

لقد انتهى عام ١٩٦٩[1] " والقوات المسلحة المصرية تعانى من متاعب الحرب الجوية التى بدأت فى ٢٠ يوليو ١٩٦٩ بإقحام السلاح الجوى الإسرائيلى فى المعركة ، خاصة بعد الأضرار التى لحقت بوحدات الدفاع الجوى فى جبهة القناة وبعد أن أصبح الطريق مفتوحاً أمام الطائرات الإسرائيلية إلى عمق مصر . كما أن القوات الجوية المصرية لم تكن قد استكملت مرحلة إعادة البناء ، كما أنها لم تكن مزودة بالطائرات الحديثة القادرة على التصدى للطائرات الإسرائيلية بما تملكه من قدرات وإمكانات . ففى هذا الوقت لم تكن القوات الجوية تملك أى طائرة قاذفة مقاتلة أو قاذفة قادرة على تهديد عمق إسرائيل أو أى هدف داخل الأراضى الإسرائيلية أو حتى الوصول إلى شرق سيناء . لقد كانت إسرائيل تعرف هذه الحقائق وكانت مطمئنة إلى أن أراضيها ليست مهددة من جانب القوات الجوية المصرية .

ومن ناحية أخرى فقد أدركت القيادة المصرية فى ذلك الوقت أن تقديراتها بشأن موقف إسرائيل من حرب الاستنزاف كانت أكثر تفاؤلاً ، وأنها لم تضع فى حساباتها احتمال أن يكون رد إسرائيل هو القيام بشن « حرب استنزاف مضادة » على هذا المستوى ، تزج فيها بما تملكه من إمكانات جوية كبيرة ، الأمر الذى شكل مفاجأة غير متوقعة للقيادة العامة المصرية ... والذى أدّى إلى قلب الموازين والحسابات على المدى القصير . أما على المدى البعيد ، فقد كان لهذا التصرف الإسرائيلى أثره الكبير فى إقامة حائط الصواريخ الذى لعب دوراً حاسماً فى حرب أكتوبر ...

وليس ثمة شك فى أن الغارات الإسرائيلية قد سببت للقوات المصرية خسائر كبيرة

(١) لواء طه محمد المجدوب - هزيمة يونيو من النكسة حتى حرب الأستنزاف - ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

فى الأفراد والأسلحة والمعدات ، ولكن إسرائيل – برغم ذلك – فشلت فى إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف أو تخفيضها ... ولذلك فإن قرار إسرائيل بشن غارات العمق ضد مصر ، قد شكل نقطة تحول هامة ، حين أدى إلى قرار مضاد من الرئيس عبد الناصر بمواجهة هذا الموقف وإصراره على ضرورة إيجاد حل له مع الاتحاد السوفيتى " ..



بدأت إسرائيل غاراتها ضد الأهداف العسكرية والمدنية المصرية باستخدام الطائرات الأمريكية سكاى هوك وفانتوم مع تركيز الهجمات ضد الأهداف العسكرية القريبة من القاهرة وبعض مدن الدلتا . ففى يناير ١٩٧٠ أغار العدو على مناطق التل الكبير وإنشاص ودهشور والمعادى . وفى فبراير وجهت إسرائيل هجماتها الجوية على منطقة أبو زعبل وحلوان ، وكانت الخسائر المصرية فى منطقة أبو زعبل حوالى سبعين شهيداً من المدنيين . وفى أبريل أغارت الطائرات الإسرائيلية على مدرسة بحر البقر حيث استشهد لنا حوالى ثلاثين تلميذاً .

لقد كان الهدف السياسى من هذه الغارات الجوية فى عمق مصر ، هو الضغط المعنوى المباشر على الشعب المصرى ، وإظهار القيادة السياسية بالضعف ، وإرغامها على إيقاف حرب الاستنزاف . وكانت هذه الغارات مصحوبة بتهديدات إسرائيلية ، تعنى أنه طالما أن القوات المسلحة المصرية لم تقتنع بعدم جدوى القتال فإن هذه الغارات قد تقنع الشعب المصرى بعدم جدوى استخدام القوة المسلحة لتحرير الأرض . وأعلنت جولدا مائير يوم ١٣ يناير ١٩٧٠ صراحة أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبد الناصر فى الحكم ، ولذلك فإن سقوط عبد الناصر والنظام الذى يمثله يجب أن يسبق أى حديث عن السلام . ولذلك فإن الهدف السياسى الذى كانت تسعى إسرائيل لتحقيقه هو إيجاد خلل شديد فى الجبهة الداخلية المصرية ، ولكن النتيجة كانت زيادة إصرار الشعب المصرى على الصمود بثبات .

أما من الناحية العسكرية ، فقد كانت تهدف إسرائيل إلى إظهار عجز القوات المصرية عن حماية الدولة ، ومنعها من إنشاء قواعد للصواريخ المضادة للطائرات فى جبهة القناة ، حتى تظل قواتنا البرية تحت تهديد مستمر من السلاح الجوى

الإسرائيلى ، وبالتالى تتمكن إسرائيل من إيقاع أكبر قدر من الخسائر فى آلة الحرب المصرية .

وبرغم ذلك لم تتوقف الأعمال العسكرية ضد إسرائيل ، فقد خاضت قواتنا « معركة شدوان » يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ بنجاح ، وهى جزيرة فى البحر الأحمر أمام ميناء الغردقة . كما تعددت الأعمال القتالية فى جبهة القيادة بالقيام بأعمال الاغارات البرية والكمائن في سيناء لتدمير بعض مواقع العدو وتكبيده الخسائر فى الأفراد والحصول على الأسرى .

كان ذلك يتم فى ظل حقيقة أن العدو لديه التفوق الجوى الواضح ، الأمر الذى يدعو إلى سرعة الحصول على أسلحة ومعدات لمواجهة هذا الموقف ، وبصفة خاصة تلك الأسلحة والمعدات المطلوبة للدفاع الجوى عن مصر وقواتها المسلحة .

وللحد من الخسائر التى تلحق بالقوات المسلحة ومنشآتها العسكرية ، فقد وضعت القيادة العامة خطة سميت « خطة الانتشار » ، والهدف منها هو توزيع الوحدات العسكرية والمنشآت التعليمية على مناطق شاسعة داخل وخارج الجمهورية . ولما كانت السودان وليبيا تمثلان العمق الاستراتيجي الطبيعى لمصر ، فقد رأت القيادة المصرية توزيع وانتشار بعض الوحدات المصرية فيهما حتى تكون بعيدة عن مدى عمل الطائرات الإسرائيلية خاصة طائرات الفانتوم . وبموافقة الدولتين تم نقل الكلية الحربية إلى منطقة جبل الأولياء بالقرب من الخرطوم فى السودان . كما تم نقل الكلية البحرية إلى طبرق فى ليبيا ، ونقل الكلية الجوية إلى مطار جمال عبد الناصر هناك (مطار العظم فى ليبيا) . ولانتشار القطع البحرية غير المطلوبة فى الموانى المصرية ، فقد أرسلت إلى موانى بنى غازى وسرت فى ليبيا وبور سودان فى السودان فضلاً عن استخدام مراسى وموانى البحر الأحمر فى سفاجا والقصير ورأس بناس . كما نشرت بعض الوحدات فى الوجه القبلى ، حيث نقلت كلية الضباط الاحتياط من منطقة القناة إلى إسنا بمحافظة قنا .



لقد أرادت إسرائيل بالحرب الجوية الكثيفة التى بدأتها فى يناير ١٩٧٠ التصدى بحسم للقدرة العسكرية المصرية ، بعد أن استردت ما فقدته عام ١٩٦٧ ، وتغيرت كفاءتها القتالية إلى الأفضل فى كثير من الجوانب العسكرية . وما من شك أن الولايات

المتحدة لعبت دوراً هاماً فى تشجيع إسرائيل للقيام بالحرب الجوية بما فى ذلك « غارات العمق » ، وذلك عن طريق تزويدها بالأسلحة الهجومية والمعدات الالكترونية ، وفى نفس الوقت لم تعترض أمريكا سياسياً على العمل الذى تقوم به إسرائيل فى عمق مصر ، بل كانت ترحب به . وفى هذا الصدد ، كتب رابين سفير إسرائيل فى واشنطن إلى حكومته عن رد فعل هذه الغارات الجوية قائلاً[1] :

" كان هذا اليوم نقطة تحول تحررت فيه الإدارة الأمريكية من شعورها بالمرارة لأنها تؤيد الطرف الخاسر فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى أضعف موقفها فى المنطقة . وعندما دعانى سيسكو (وكيل وزارة الخارجية الأمريكية) للغداء يوم ١٣ يناير ١٩٧٠ ، لم يكن فى حاجة لأن يقول إن الإدارة الأمريكية ترحب بهذه الغارات الجوية . قطعت أمريكا المناقشات مع الاتحاد السوفيتى ولم تقترح استئناف انعقادها ، وأصبح الرأى العام الأمريكى متعاطفاً مع إسرائيل ، وازداد الشعور المؤيد لإسرائيل قوة يوماً بعد يوم . ولاحظت نفس الشعور داخل الإدارة الأمريكية " .

وقال رابين أيضاً :

" لم يصدر أى بيان رسمى أو تعليق من الحكومة الأمريكية عن اعتراضها أو عدم موافقتها أو إدانتها لهذه الغارات فى العمق ، الأمر الذى يوضح موافقتها وتأييدها لها " .

الدعم العسكرى السوفيتى لمصر :

استشعر الرئيس عبد الناصر خطورة الموقف منذ بدأت إسرائيل فى قصف الأهداف المدنية والعسكرية فى عمق الدولة ، فسافر إلى موسكو يوم ٢٢ يناير ٧٠ وظل بها حتى يوم ٢٥ لشرح الموقف للاتحاد السوفيتى ، وطلب أسلحة ومعدات دفاع جوى – صواريخ وطائرات ورادارات – أكثر تقدماً مما كان متيسراً لدينا حينئذ .

لقد كان لقاء القمة المصرى السوفيتى ، الذى عقد فى موسكو بين الرئيس عبد الناصر والرئيس بريجينيف ، من أخطر لقاءات القمة بين الدولتين ، نظراً للآثار السياسية والعسكرية الهامة التى ترتبت عليه سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى . لقد كان الهدف الرئيسى من هذه الزيارة هو شرح الموقف العسكرى فى

---

(١) إسحق رابين – مذكرات رابين – طبعة إنجليزية – ص ١٢٩

جبهة القناة بعد التطورات التى حدثت بعد زج السلاح الجوى الإسرائيلى فى حرب الاستنزاف الدائرة ، والحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي على تزويد مصر بنظام متكامل ومتطور للدفاع الجوى حتى يمكن مواجهة التفوق الجوى النوعى والكمى لإسرائيل ، وبالتالى تتحمل من الخسائر ما يجبرها على وقف غاراتها الجوية ضد عمق الدولة .

كان ذلك يتطلب وجود طائرات مقاتلة اعتراضية قادرة على اعتراض الطائرات الإسرائيلية - أمريكية الطراز - والاشتباك معها ومطاردتها بكفاءة . ويتطلب وجود شبكة حديثة من صواريخ الدفاع الجوى . ويحتاج لوجود أجهزة رادار متطورة لشبكة الانذار ضد الارتفاعات المنخفضة ، وأجهزة الكترونية للتتبع والتوجيه والاعاقة .



ويقول الفريق أول فوزى الذى رافق ومعه لجنة عسكرية الرئيس عبد الناصر فى هذه الرحلة[1] :

" كان أهم لقاء تم مع القادة السوفيت منذ عام ١٩٦٧ ، إذ تعمد الرئيس عبد الناصر تصعيد المباحثات وتوتيرها لدرجة أنه هدد أمام القادة السوفيت بترك الحكم لزميل آخر يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أن الشعب فى مصر يمر الآن فى مرحلة حرجة . فإما نسلّم بطلبات إسرائيل أو نستمر فى القتال . وإن دفاعنا الجوى فى الوقت الحاضر لا يتمكن من منع غارات إسرائيل على العمق المصرى .

واسترسل الرئيس عبد الناصر فى طلب وحدات كاملة من صواريخ سام ٣ بأفرادها السوفيت ، وأسراب كاملة من الميج ٢١ المعدلة بطيارين سوفيت ، وأجهزة رادار متطورة للإنذار والتتبع بأطقم سوفيتية .

وبرر الرئيس عبد الناصر طلبه بأن الزمن ليس فى صالحنا لأن تدريب الأطقم المصرية والطيارين المصريين على الأسلحة الجديدة سوف يستغرق وقتاً طويلاً . كما كرر الرئيس طلب طائرات قاذفة لردع إسرائيل ، حيث أن مدى عمل الطائرات

---

(١) فريق أول محمد فوزى - حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠ - ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

القاذفة المقاتلة الموجودة لدينا لا يمكّنها من الوصول إلى عمق إسرائيل مثل الطائرات سكاى هوك والفانتوم التى تضرب عمق مصر حالياً .

وفى جلسة المباحثات يوم ٢٥ يناير ١٩٧٠ ، أعلن الرئيس بريجينيف موافقة اللجنة المركزية ومجلس السوفيت الأعلى على طلب الرئيس عبد الناصر . وقال إنها أول مرة يخرج فيها جندى سوفيتى من الاتحاد السوفيتى إلى دولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية . وقرأ البيان الذى يتلخص فيما يلى :

١ – إمداد مصر بفرقة كاملة من صواريخ سام ٣ بأفرادها ومعداتها وأجهزتها وحملتها وأسلحتها المعاونة ، على أن تصل إلى موانىء مصر خلال شهر واحد ، وأن تعمل تحت القيادة المصرية لأغراض الدفاع الجوى عن العمق المصرى .

٢ – إمداد مصر بقوة ثلاثة لواءات جوية من ٩٥ طائرة ميج ٢١ معدلة بمحرك جديد ، بالقادة والطيارين والموجهين والفنيين السوفيت ، وأجهزتها وراداراتها للانذار والتوجيه والمعدات الفنية والعربات ، وأن توضع تحت القيادة المصرية للمساهمة فى الدفاع الجوى عن العمق المصرى على أن تصل خلال شهر . بالاضافة إلى ٥٠ طائرة سوخوى ٩ ، وعدد ١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب ، وعدد ٥٠ موتور طائرة ميج ٢١ معدلة من نوع جديد لتركيبه فى الطائرات ميج ٢١ الموجودة فى مصر .

٣ – إمداد مصر بأربعة أجهزة رادار ب ١٥ لرفع كفاءة الانذار الجوى فى شبكة الدفاع الجوى المصرى .

٤ – تقوم مصر بتجهيز الدفاعات والتحصينات والمرافق الانشائية لهذه المعدات بحيث تكون جاهزة فى الأماكن التى تخططها القيادة العسكرية المصرية قبل وصول هذه المعدات السوفيتية إلى مصر .

٥ – يعتبر تواجد الجنود السوفيت فى مصر مؤقتاً لحين استكمال تدريب اللواءات المصرية من قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية فى مراكز تدريب الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة فى وقت واحد ، وعندئذ يعود الأفراد السوفيت إلى وطنهم .

وكرر الرئيس بريجينيف على واجبات لواءات الدفاع الجوى والقوات الجوية أن تكون فى عمق مصر »



ويمكن القول إن قرار الاتحاد السوفيتى بالموافقة على إرسال قوات سوفيتية إلى مصر ، كان قرارا هاما وتطورا حادا فى سياسته كاحدى القوتين العظميين فى العالم فى مواجهة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط . كما أن هذا القرار كان حازما فى دعم ومعاونة مصر عسكريا بجانب الدعم السياسى المستمر لها .

وفى الجانب المصرى ، فإن قرار مصر بطلب أسلحة سوفيتية يعمل عليها عسكريون سوفيت ، كان قرارا هاما وتطورا حادا فى سياسة مصر التى أصبحت أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتى عسكريا وسياسيا .

وبوصول القوات السوفيتية ، والتى أطلقنا عليها إسم « القوات الصديقة » أصبح للاتحاد السوفيتى وجود بارز فى مصر . فالمستشارون السوفيت كانوا يساعدون فى العمل العسكرى من مستوى وزارة الحربية حتى مستوى الوحدات . والقوات الصديقة تساهم بالصواريخ واللواءات الجوية فى الدفاع الجوى عن الدولة . والوحدات البحرية السوفيتية تتمتع بالتسهيلات البحرية فى الموانى البحرية وبصفة خاصة الاسكندرية وبورسعيد . وتتمركز بعض الطائرات السوفيتية فى بعض المطارات المصرية للقيام بأعمال الاستطلاع الاستراتيجى . وهنا لابد من التنويه بأن « القوات الصديقة » كانت تتمركز فى عمق الدولة ، وتعمل فى مناطق بعيدة عن جبهة القناة ، وظلت قيادة الدفاع الجوى هى التى تتولى مسئولية الدفاع الجوى عن الدولة .

ولعلنا نتفق على أن زيارة الرئيس عبدالناصر للاتحاد السوفيتى خلال المدة من ٢٢ - ٢٥ يناير ١٩٧٠ ، وما صدر فيها من قرارات ، تعتبر نقطة تحول حاسمة فى مسار الصراع المسلح بين مصر وإسرائيل بعد ذلك . فقد جاء الدعم العسكرى السوفيتى فى وقت كانت مصر تواجه موقفا عسكريا حرجا أمام الحرب الجوية الإسرائيلية . كما أن هذا الدعم جاء بوحدات سوفيتية لأول مرة للمساهمة فى إقامة نظام دفاع جوى قادر على الوقوف فى وجه القوات الجوية الإسرائيلية التى تمثل أقوى عناصر الحسم والردع ضد العرب .

ولم يكن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق أمرا سهلا بالنسبة لقبول مصر أوضاعا لم تكن قائمة من قبل ، كما أنه لم يكن سهلا بالنسبة لقبول الاتحاد السوفيتي الاقدام على هذه الخطوة المحسوبة فى أبعادها ونتائجها .



وفى الوقت الذى اتخذت فيه قرارات مؤتمر موسكو ، أرسل كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي يوم ٣١ يناير ١٩٧٠ مذكرة شديدة اللهجة إلى الرئيس الأمريكى نكسون ، يطلب فيها إيقاف الغارات الجوية الإسرائيلية ، ويحمِّل إسرائيل وأمريكا مسئولية استمرار القتال فى منطقة القناة وفى العمق المصرى ، محذرا أنه إذا لم توقف الغارات الجوية فى العمق المصرى ، فإن الاتحاد السوفيتي قد يزود مصر بأسلحة متقدمة متطورة .

ورد عليه نكسون برسالة عنيفة[1] يرفض فيها وجهة نظر الاتحاد السوفيتي فى تطور الأحداث ، ويلقى مسئولية تطور الموقف العسكرى على عبد الناصر ، لأنه انتهك إيقاف إطلاق النار وبدأ حرب الاستنزاف . أما بالنسبة لتهديد الاتحاد السوفيتي بتقديم أسلحة متقدمة إلى مصر ، فقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية السوفيتية رسالة تحذير من أن أمريكا على استعداد للتفاهم لإيقاف إطلاق النار والاتفاق على الحد من سباق التسلح فى الشرق الأوسط . وإذا صعد الاتحاد السوفيتي الموقف بتزويد الدول العربية بأسلحة متقدمة متطورة ، فإن أمريكا ستضطر لإعادة النظر فى سياستها لتسليح إسرائيل .

كان معنى ذلك أن أمريكا تهدف إلى استمرار القصف الجوى الإسرائيلى فى عمق مصر ، حتى توقف مصر – مرغمة – حرب الاستنزاف . إلا أن الغارات الإسرائيلية قد توقفت – بعد ذلك فى أبريل – ضد عمق مصر ، ولكن الاشتباكات الجوية والبرية بين مصر وإسرائيل استمرت حتى توقفت فى أغسطس ١٩٧٠ بمبادرة وزير الخارجية الأمريكية روجرز .

وبينما كانت أمريكا تفسر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ نفس تفسير إسرائيل ، على أنه « مجرد مبادىء يتم التفاوض بشأنها » ، وبينما أعلن الرئيس نكسون فى تصريح له فى

---

(١) إسحق رابين – مذكرات رابين – ص ١٣٠ .

يناير ١٩٧٠ أن « السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف ، وهذا الاتفاق يمكن التوصل إليه فقط من خلال المفاوضات بينهما » . وفى ضوء غارات العمق ، قدمت أمريكا إلى مصر يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٠ رسالة[١] جاء فيها :

" إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق بالنسبة للغارات الإسرائيلية فى العمق المصرى ، وتشعر بالأسف على الضحايا الذين يسقطون نتيجة لهذه الغارات الإسرائيلية . وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة تنصحنا أن نعلن فى الحال قبولنا وقف إطلاق النار كما حدده قرار مجلس الأمن فى يونيو ١٩٦٧ .

وفى هذه الحالة لا يجب أن نربط قرار وقف إطلاق النار بالانسحاب الإسرائيلى . أما إذا لم نقبل ذلك فإن الغارات الإسرائيلية فى العمق المصرى وضد السكان المدنيين أساساً سوف تستمر ، وربما بصورة أكبر مدى يتزايد ليشمل أهدافاً قد تضر بالاقتصاد المصرى بصورة أساسية " . وكان ذلك تهديداً صريحاً وتطوراً محيراً من الإدارة الأمريكية .

حائط صواريخ الدفاع الجوى :

واستعداداً لوصول أسلحة ومعدات الدفاع الجوى الجديدة من الاتحاد السوفيتى ، كان لا بد من بناء التحصينات اللازمة تحت ضغط غارات العدو الجوية نهاراً وليلاً .

بدأ تنفيذ وإنشاء التجهيزات الهندسية والدفاعية للدفاع الجوى والقوات الجوية ، وهو عمل اشتركت فيه جميع شركات المقاولات المصرية للبناء والتشييد والطرق بالتعاون مع سلاح المهندسين العسكريين بقيادة اللواء مهندس جمال محمد على . ودار الصراع رهيباً بين إرادتين ، العدو يركز كل مجهود سلاحه الجوى لمنع مصر من إنشاء التحصينات والمواقع تمهيداً لإدخال الصواريخ المضادة للطائرات فى منطقة قناة السويس ، بينما تحشد قوات الدفاع الجوى المصرى كل ما تملك من أسلحة المدفعية المضادة للطائرات لحمايتها حتى يستمر الإنشاء والبناء .

تطلب هذا العمل جهداً ضخماً وتضحيات كبيرة فى أرواح العاملين المدنيين والعسكريين تحت أصعب الظروف . كانت الطائرات الإسرائيلية تهاجم الإنشاءات لتدمير أو إيقاع الخسائر فيما يتم إنشاؤه ، وبمجرد انتهاء الغارة الجوية يستأنف

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

العاملون عملهم ، ولا يتوقف العمل نهاراً وليلاً تحت حماية المدفعية المضادة للطائرات والطائرات من طراز ميج .

لقد تحولت عملية إنشاء تحصينات وتجهيزات مواقع صواريخ الدفاع الجوى إلى ملحمة وطنية أثبتت قدرة الإنسان المصرى وإرادته على البذل والعطاء ، وإصراره على تنفيذ مهامه مهما كانت المصاعب والتضحيات . لقد وصل حجم الأعمال الهندسية التى نفذت لصالح الدفاع الجوى بين القاهرة ومنطقة القناة وباقى انحاء الجمهورية ١,٦ مليون متر مكعب من الخرسانة المسلحة ، ١,٤ مليون متر مكعب من الخرسانة العادية ، ١٢,٥ مليون متر مكعب من أعمال الأتربة ، ومئات الكيلومترات من الطرق الاسفلتية والطرق المثبتة بمواد تثبيت . وبلغ حجم الانفاق فى الأيام الأولى من العمل حوالى مليون جنيه فى اليوم . كانت هناك خطة تنفيذ عمل مواقع الصواريخ خلال أربعين يوماً ، وصمم العاملون على إتمامها ، وكان لهم ذلك بعد ٣٩ يوماً . إنه الإنسان المصرى بأصالته .

وصلت القوات الصديقة ، وأخذت مواقعها المخددة فى العمق . وكان على قوات الدفاع الجوى المصرى أن تحتل مواقعها غرب القناة ، فأنشأت واحتلت نطاقات الدفاع الجوى بالصواريخ واحداً بعد الآخر فى اتجاه القناة .

وعندما كانت إسرائيل تركز هجماتها ضد مواقع الصواريخ ، كتشفت أن بعض طائرات الميج التى تطير فى العمق يوم ١٨ أبريل ١٩٧٠ يقودها طيارون سوفيت عن طريق المحادثات اللاسلكية التى تتم بينهم ، فامتنعت الغارات الجوية الإسرائيلية فى العمق منذ ذلك التاريخ .

وفى صباح يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٠ ، فوجئت الطائرات الإسرائيلية بوجود صواريخ الدفاع الجوى المصرى فى مواقعها تكبدها خسائر لم تكن فى الحسبان . جن جنون قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى ، وأرسلت طائراتها لاختراق هذا الخط وتدميره ، إلا أن النتيجة كانت مزيداً من الخسائر . فقد أسقطت قوات الدفاع ثلاث طائرات إسرائيلية يوم ١٩٧٠/٦/٣٠ ، ودمرت طائرتين يوم ٧/٢ وثلاث طائرات يوم ٧/٣ ، وهى كلها من أنواع فانتوم وسكاى هوك . ومن هنا بدأ الحديث فى إسرائيل عن تآكل السلاح الجوى الإسرائيلى ، وارتفعت الروح المعنوية لقواتنا المسلحة للنتائج التى حققتها قوات الدفاع الجوى بنجاح .

وفى الجانب الإسرائيلى ، صرخت جولدا مائير فى حيرة وهى تقول : « إن كتائب الصواريخ المصرية كعش الغراب ، كلما دمرنا إحداها نبتت أخرى بدلاً منها . إن المصريين زرعوا كل الأرض غرب القناة بالصواريخ ، والله وحده يعلم أين سيجد المصريون مكانا لزراعة أعداد أخرى بالمنطقة » .

مبادرة أمريكية لوقف إطلاق النار :

فى ظل تصاعد حرب الاستنزاف ، ونتيجة للتطور الذى حدث فى المنطقة بزيادة التواجد السوفيتى فى مصر ، بعد وصول « القوات الصديقة » ، وهو عامل جديد لا بد أن تضعه أمريكا فى حساباتها السياسية . ونظراً لتصميم مصر على الاستمرار فى حرب الاستنزاف دون قبول الرأى الإسرائيلى والرأى الأمريكى بالمفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل ، وتعبئة المشاعر المعادية لأمريكا فى العالم العربى . فى ظل هذه الظروف ، وجدت أمريكا أنه من الضرورى وضع حد للتصعيد العسكرى بين مصر وإسرائيل ، وذلك بالسعى لإيقاف اطلاق النار بمبادرة أمريكية .

ففى مقابلة[1] لايبان وزير خارجية إسرائيل مع الرئيس نكسون فى مايو ١٩٧٠ بحضور السفير الإسرائيلى رابين ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية سيسكو ، حاول نكسون معرفة موقف إسرائيل بعد التغلغل السوفيتى فى مصر ، فوجه سؤالاً إلى إيبان هو :

« فى ضوء التغلغل السوفيتى ، هل موقف إسرائيل لا يزال كما هو ، وسبق أن سمعته من السفير رابين والذى قال فيه ، أعطونا الأسلحة والمعدات وسنقوم نحن بالعمل ؟ » .

أسرع رابين بالرد : نعم .
وعلق نكسون : حسنا . هذا ما كنت أريد معرفته .

ثم انتقل نكسون بالحديث عن الغارات الإسرائيلية فى عمق مصر ، وقال : « لو كانت المسألة هى أنتم والمصريون فقط لقلت يجب أن يتحملوها . إضربوهم بقوة بقدر ما تستطيعون . إنى أشعر بالارتياح فى كل مرة أسمع فيها اختراقكم لأراضيهم

(١) إسحق رابين – مذكرات رابين – طبعة إنجليزية – ص ١٣٧ .

وضربهم بقوة . إنى أتفق معكم أن الاتحاد السوفيتى ومصر يضعاننا - أمريكا وإسرائيل - أمام اختبار . ولكن المسألة ليست مصر وسوريا فقط ، فإن باقى الدول العربية تراقبنا أيضاً ، وليس عندى أدنى شك فى ذلك »

واستطرد نكسون قائلاً : « ليس أمامنا خيار . يجب أن نلعب اللعبة بحيث لا نفقد كل شيء فى الشرق الأوسط . إننا نريد مساعدتكم ، وعليكم أن تساعدونا ، دون أن يقع أى ضرر عليكم أوعلينا .. إننا نقف بجانبكم عسكرياً ، ولكن التصعيد العسكرى إلى مالا نهاية لا يمكن السماح به . يجب أن نقوم بعمل سياسى » .

وفى رأى رابين فى تعليقه على ما دار فى هذه المقابلة أن « هذا التفكير الأمريكى كان خلف مبادرة روجرز» فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ » .



تقدمت أمريكا بمبادرة سميت « مبادرة روجرز » وتقضى المبادرة التى أعلنتها أمريكا يوم ١٩ يونيو ١٩٧٠ بإيقاف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة تسعين يوما ، وأن يستأنف السفير يارنج عمله لوضع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ موضع التنفيذ .

وافقت مصر وإسرائيل على قبول المبادرة ، على أن يسرى وقف النيران اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ بتوقيت القاهرة ولمدة تسعين يوما .

ونص الاتفاق على أن يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكرى فى داخل المنطقة التى تمتد خمسين كيلومتراً شرق وغرب القناة . ولا يحق للطرفين إدخال أو إنشاء أية مواقع عسكرية فى هذه المناطق ، ويقتصر أى نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغيير وإمداد القوات الموجودة فى هذه المناطق .

قامت مصر باستكمال تجهيز المواقع الضرورية لشبكة الدفاع الجوى ، وتم ذلك بسرعة ومجهود كبير فى ساعات الليل السابقة على الواحدة صباح يوم ٨ أغسطس - موعد سريان وقف إطلاق النار ، ووجدت إسرائيل نفسها صباح اليوم التالى أمام شبكة متكاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوى فى صورته النهائية دون خرق بنود الاتفاق بمجرد سريانه . لقد كان عملا ممتارا قامت به قوات الدفاع الجوى ، لم تتصور إسرائيل أنه يمكن إنجازه فى هذا الوقت القصير . وبذلك فرضت قوات الدفاع الجوى الغطاء بالصواريخ لكل منطقة القناة ، وكان ذلك اللبنة الأولى فى صرح الانتصار الذى حققته القوات المسلحة فى حرب اكتوبر

وهكذا انتهت « حرب الاستنزاف » لتبدأ مرحلة الاعداد لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

٤ - تقييم حرب الاستنزاف

أصبح من المتفق عليه أن هناك أربع حروب نشبت بين إسرائيل والعرب ، وهى حرب فلسطين ١٩٤٨ - وحرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ - وحرب يونيو ١٩٦٧ - وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، مع تجاهل حرب الاستنزاف أو ذكرها بطريقة عابرة . واختلفت آراء الكتاب والمحللين الذين تناولوا مرحلة حرب الاستنزاف بالتحليل ، ووصفوها بأوصاف مختلفة . فالبعض وجه النقد للقيام بها لأنها لم تحسم الموقف بين مصر وإسرائيل عسكريا أو سياسيا ، أو لأننا - فى مصر - تكبدنا فيها خسائر كبيرة كنا فى غنى عنها حيث أنها كانت استنزافا لقدرات مصر و لم تكن استنزافا لقدرات إسرائيل . كما يرى البعض أن هذه الحرب كانت سببا فى تأخير حرب اكتوبر ١٩٧٣ لمدة ثلاث سنوات .

إن حرب الاستنزاف تعتبر أطول حرب نشبت بين مصر واسرائيل ، فقد استمرت لمدة عام ونصف - من مارس ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٠ - استخدمت فيها القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوى . وكان لهذه الحرب هدفها السياسى وإستراتيجيتها العسكرية وعملياتها ذوات الطابع الخاص وتكتيكات تنفيذها كمرحلة من مراحل الصراع المسلح بين مصر وإسرائيل فى فترة ما بعد هزيمة يونيو ، وهى تختلف فى هذا المجال عن الحرب الشاملة .

ومن المعروف أن إستراتيجية[1] حرب الاستنزاف من الاستراتيجيات المعترف بها

(١) لواء طه محمد المجدوب - هزيمة يونيو . من النكسة حتى حرب الاستنزاف - ص ١٧٣ - ١٧٥

فى العلم العسكرى . ففى بعض الظروف السياسية والاستراتيجية ، عندما لاتتوفر القدرة على الحركة السريعة أويتأخر توفرها مع وجود عوامل أخرى قد تسبب تأخير العمل العسكرى المباشر سواء كانت هذه العوامل سياسية أو عسكرية ، تصبح إستراتيجية « الصراع طويل الأمد » هى إستراتيجية ملائمة فى ظل مثل هذه الظروف .

وقد أطلق الخبير العسكرى الفرنسى جنرال أندريه بوفر ، على نظرية حرب الاستنزاف ، « نظرية التعرية والتآكل » . ويقول بوفر إنه ليس ضروريا للصراع الذى يدور فى نطاق هذه النظرية أن يكون هدفه تحقيق انتصارات عسكرية مدوية ... ولكنه يتحقق بالنجاح فى المحافظة على استمرار الصراع وتصاعده المنظم الذى يتزايد ثقله وأعباؤه على العدو شيئا فشيئا . ويعتمد على دفع العدو نحو قبول ظروف شديدة القسوة بينما لا يستخدم ضده سوى وسائل محدودة ، ولكن بأساليب تتسم بالمهارة والمرونة ، مع استمرار العمل وتزايد ضغوطه المعنوية التى تؤثر على عناصر القوة العسكرية .



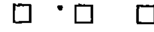
لقد كانت حرب الاستنزاف التى شنتها مصر ضد إسرائيل - بعد مرحلتى الصمود والدفاع النشط - ضرورة حيوية لقواتنا المسلحة ، حيث أن الدراسة الموضوعية لحرب الاستنزاف على المستوى الاستراتيجى والتعبوى لا يجب أن تقتصر على وقائعها وأحداثها ، ولكن أهميتها تكمن فى الآثار البعيدة التى تركتها هذه الحرب - امتداداً لمرحلتى الصمود والدفاع النشط - على أسلوب الاعداد والتخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وعلى الأداء الكفء لقواتنا المسلحة فى تلك الحرب وكان سمة بارزة من سماتها .

وبرغم أن بعض الآراء التى طرحت ، قد اعتبرت حرب الاستنزاف عملاً ضاراً لم يحقق الفائدة ، إلا أنى أرى أن هذه الحرب كانت ذات فائدة عظيمة ، وأن وقوعها كان هو التمهيد العملى الضرورى الذى ساعد على أن يصبح قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ أمراً ممكنا .

ومن هنا يمكننا القول إن حرب الاستنزاف استكمالاً لمرحلتى الصمود والدفاع النشط ، تعتبر هى المرحلة التحضيرية الحقيقية والعملية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فى ظل الظروف التى كانت سائدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

لقد أثبت المخطط والمقاتل المصرى ذاته خلال مرحلة ما بعد الهزيمة . كما أثبتت حرب الاستنزاف أن قوة صمود مصر وعدم تزعزع إرادتها ، وتمسكها بهدفها وهو تحرير الأرض ، كانت من العناصر الرئيسية لاستعادة الثقة بعد أن كادت هزيمة يونيو تقضى عليها .

ولا شك أن حرب الاستنزاف كانت عبئاً ثقيلاً على كل من مصر وإسرائيل ، ولكنها كانت أكثر فائدة لمصر وأكثر ضرراً لإسرائيل .



ومن الناحية السياسية ، كان شن هذه الحرب – من وجهة نظر مصر – معناه بقاء مشكلة الشرق الاوسط حية ، وأن تظل فى أولويات القوتين الأعظم والدول الكبرى . وكان معناه أيضاً أن إسرائيل ، برغم انتصارها الكبير فى حرب يونيو ، لن تتمكن من فرض إرادتها السياسية علينا لقبول المفاوضات المباشرة معها وتحقيق السلام بشروطها . بالاضافة لذلك ، فإن شن هذه الحرب كان بمثابة رسالة مستمرة إلى شعوب العالم أن مصر ودول المواجهة لم تنس أراضيها المحتلة ، وأنها ستعمل بكل الوسائل على تحرير الأرض بالقوة العسكرية إن فشلت الأساليب السياسية . وأخيراً فقد كان ذلك يعنى أننا – برغم الهزيمة المريرة فى يونيو – لم نفقد إرادة القتال ، ولا بد أن تدفع إسرائيل ثمن وجودها فى سيناء غالياً إلى أن يتم تحريرها بالقوة المسلحة التى لا تعرف إسرائيل غيرها . وهنا لا بد أن يكون واضحا أنه لم يكن من أهداف حرب الاستنزاف – كجزء من الصراع المسلح بين حربى يونيو وأكتوبر – إرغام إسرائيل على الانسحاب من سيناء .

ولعل ما كتبه محمود رياض وزير الخارجية حينئذ ، يعطى صورة صحيحة عن أثر فترة حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠/٦٩ على العمل السياسى ، قال[١] :

" لقد تميز الصراع كله خلال سنة ١٩٧٠/٦٩ بعلامتين بارزتين : حرب الاستنزاف ، والاقتراب إلى أدنى نقطة ممكنة من التسوية الشاملة كأسلوب صحيح لتحقيق السلام .

بالنسبة لحرب الاستنزاف كانت الخسائر الإسرائيلية فادحة ، وكانت التقارير العسكرية

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

والمعلومات التى تصلنى عن طريق بعض المصادر الغربية تشير إلى نجاح حرب الاستنزاف فى تحقيق هدفها ..

وقد سجل إيبان وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت « إن وقف إطلاق النار قد تم استقباله فى إسرائيل بشعور من الرضا . وحينما أعلنت مسز مائير فى التليفزيون عن وقف إطلاق النار ، فإن رد الفعل الشعبى كاد يتساوى مع لو كنا قد توصلنا إلى تسوية سلمية . فنشرات الأخبار لن تبدأ بالصوت الحزين لمذيع الراديو ، وهو يذيع أسماء الشباب الإسرائيلى الذى سقط فى المعركة . إن خسائرنا فى الأفراد القتلى وفى المعدات الثمينة قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف بالنسبة لنا ... » .

ويستطرد محمود رياض قائلاً :

" ... من الناحية المبدئية جعلت الحرب استمرار الاحتلال الإسرائيلى مكلِّفاً بشدة ، بحيث أن إسرائيل اضطرت إلى أن تقبل فى نهاية الحرب ما كانت ترفضه فى بدايتها ، وخصوصاً التراجع عن الحلول المنفردة وقبول مبدأ التسوية الشاملة . وأيضاً التراجع عن فرض المفاوضات المباشرة علينا وقبول المفاوضات غير المباشرة . وبصرف النظر عن التطورات التى حدثت بعد ذلك فعلاً ، فإن هذا هو ما قبلته إسرائيل عندما توقف إطلاق النيران فى نهاية حرب الاستنزاف ".



أما من الناحية العسكرية « فقد كانت حرب الاستنزاف[1] بكلِ متاعبها وخسائرها التى لحقت بنا فى الأفراد والمعدات ، هى البوتقة التى صهرت المقاتل المصرى وطوَّرت خبراته وعالجت جروحه النفسية والمعنوية العميقة التى تركتها فيه هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وهى برغم ضراوتها والأضرار المادية العسكرية والاقتصادية التى تحملناها ، فإن نتائجها الايجابية كانت عظيمة الفائدة بعيدة الأثر فى التمهيد للنجاح الذى تحقق فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ » .

لقد كان من الضرورى أن تخوض قواتنا المسلحة حرب الاستنزاف وما سبقها من مراحلِ أخرى للقتال فى مرحلتى الصمود والدفاع النشط ، لتدريب القوات عمليا فى قتال فعلى ضد إسرائيل ، وهو ما يطلق عليه « التطعم للمعركة » لزيادة قدراتها على

(١) لواء طه المجدوب – هزيمة يونيو . من النكسة إلى حرب الاستنزاف – ص ٢٣٧ .

تحمل مشاق القتال ، وزيادة خبراتها العملية فى مواجهة المقاتل الإسرائيلى للتعرف على حقيقة عدوها وأسلوب قتاله ، واستعادة الثقة فى النفس والسلاح والقيادة . لقد خرجت القوات المسلحة بدروس مستفادة هامة خلال حرب الاستنزاف ، خصوصاً نقط قوة وضعف العدو ونقط قوة وضعف قواتنا .

ولقد ارتفعت القدرة القتالية لقواتنا المسلحة خلال فترة الصراع المسلح منذ أول يوليو ١٩٦٧ حتى توقفت حرب الاستنزاف فى أغسطس ١٩٧٠ ، بعد أن تعددت وتنوعت أساليب القتال - دفاعاً وهجوماً - بمعرفة كل أفرع القوات المسلحة ، وأصبح طبيعيا أن نتغلب على أوجه النقص ونقط الضعف لدينا ، والاستفادة بنقط القوة وتنميتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن استمرار حرب الاستنزاف وفشل إسرائيل فى وقفها الأمر الذى أجبرها على استخدام معظم أسلحتها الحديثة ، وبصفة خاصة فى مجال القوات الجوية والحرب الالكترونية بعد أن استخدمتها على نطاق واسع . أتاح هذا الأمر لمصر الفرصة لاستكمال شبكة الدفاع الجوى وإنشاء حائط الصواريخ واختباره عمليا لحماية قواتنا فى الجبهة ، وتوفير الحماية للأهداف الحيوية بالدولة .



والحقيقة المؤكدة التى يجب توضيحها هى ، إنه بدون خوض معارك الصراع المسلح التى استغرقت ثلاث سنوات من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٠ ، والتى بدأت بمعارك الصمود وكان طابعها دفاعياً بالقليل المتيسر من الأسلحة ، ثم تدرجت إلى معارك الدفاع النشط وكان طابعها دفاعياً ايجابياً ، ثم تطورت إلى حرب استنزاف وكان طابعها دفاعياً وهجومياً بكل أنواع الأسلحة وبكل أفرع القوات المسلحة . أقول إنه لم يكن ممكنا لقواتنا المسلحة أن تقفز من حالة الإنهيار التام التى كانت عليها بعد حرب يونيو ، للقيام بعملية هجومية شاملة مع اقتحام مانع مائى ، وهى من أعقد العمليات العسكرية . ولم يكن ممكنا القيام بهجوم شامل ضد تفوق العدو الجوى قبل استكمال نظام الدفاع الجوى الذى لم يستكمل إلا فى أغسطس ١٩٧٠ ، بعد الحصول على الاسلحة الحديثة المتطورة من الاتحاد السوفيتى وإنشاء « إدارة الحرب الالكترونية » لأول مرة فى مصر لمواجهة التطور الذى أدى إلى استخدام المعدات والوسائل الالكترونية .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : وماذا كان البديل لو لم نقم بحرب الاستنزاف كجزء من الصراع المسلح بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ؟

البديل هو أن نترك السياسة تلعب دورها لحل المشكلة بالطرق الدبلوماسية والسياسية ، وتقف القوات المسلحة سلبية فى انتظار النتائج ، وهذا يعنى أن تستسلم مصر لشروط إسرائيل . ومن المعروف أن الحرب إمتداد للسياسة بوسائل أخرى ، لذلك يتحتم دعم العمل السياسى بالعمل العسكرى فى حدود قدرة قواتنا المسلحة فى ذلك الوقت . وكانت النتيجة ما أوضحه محمود رياض وزير الخارجية عن التأثير الايجابى للعمل العسكرى على العمل السياسى .

ولقد وضعت حرب الاستنزاف إسرائيل فى مَوقف صعب عسكريا وسياسياً لا يمكنها الخروج منه . فلم تكن إسرائيل قادرة على حسم الحرب لصالحها برغم تفوقها العسكرى ، ولم تكن فى نفس الوقت راغبة فى الانسحاب من سيناء ، ولذلك لم يكن أمامها إلا خوض الحرب مرغمة مع استمرار نزيف الدم فى خسائرها البشرية – وهى نقطة ضعفها الرئيسية – أمام تصميم مصر على الاستمرار فيها برغم خسائرنا البشرية والمادية .

وعندما انتهت حرب الاستنزاف ، كانت مصر قد حققت فوائد كثيرة ودروسا مستفادة ثمينة ، وأصبحت الكفاءة القتالية للقوات الإسرائيلية كتاباً مقروءاً أمام قواتنا . ولعل من أبرزها أن إسرائيل اقتنعت بفشلها فى اسكات شبكة الدفاع الجوى ، ولم يصبح للسلاح الجوى الإسرائيلى حرية العمل بتأثير كما كان من قبل ، ومن هنا عاد الجيش الإسرائيلى إلى مستوى كفاءته الحقيقية فى القتال . وفى نفس الوقت أصبحت قواتنا قادرة على العمل بحرية تحت حماية الدفاع الجوى بالتعاون مع القوات الجوية ، عندما يصدر قرار الهجوم فى الوقت المناسب بالحرب الشاملة .

وكان من الطبيعى أن تتحمل مصر الخسائر فى حرب الاستنزاف ، وهو ثمن دفعناه على الطريق إلى حرب أكتوبر ، كما دفعت إسرائيل ثمن بقائها فى سيناء حتى نشوب هذه الحرب .

إنى أقول إن الوضع العسكرى والسياسى لمصر فى نهاية حرب الاستنزاف ، كان أفضل من وضعنا فى بدايتها . وفى الحقيقة ، فإن توقف القتال فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ ،

لم يكن يعنى توقف عجلة الحرب ، ولكنه كان بداية مرحلة جديدة استعداداً لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .



وفى إسرائيل ، اعترف قادتها بأن حرب الاستنزاف كانت ثقيلة عليهم بخسائرها ، وأن الجيش الإسرائيلى خسر هذه الحرب ، وأننا – فى مصر – استفدنا منها أكبر فائدة ، وأن هذه الحرب عبَّدت لنا الطريق إلى حرب أكتوبر .

فقد قال إيبان وزير خارجية إسرائيل فى اجتماع لحزب العمل يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ « إن خسائرنا فى الأفراد القتلى وفى المعدات الثمينة ، جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف بالنسبة لنا ... ولولا وقف إطلاق النار لواجهت إسرائيل تصاعداً فى الحرب مع مصر ، وبالتالى زيادة القتلى والجرحى وتآكل التفوق الجوى الإسرائيلى » .

ونشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية فى سبتمبر ١٩٧١ حديثاً للعميد ماتى بيليد قال فيه « إن الجيش الإسرائيلى فشل من الناحية العسكرية فى حرب الاستنزاف ، وهذه أول معركة يهزم فيها فى ساحة القتال منذ قيام الدولة ، لدرجة أننا فى إسرائيل أمسكنا بأول قشة ألقيت إلينا وهى وقف القتال » .

وعبرَّ الجنرال ويزمان – وزير الدفاع فيما بعد – عن رأيه فى حرب الاستنزاف ، كتب يقول فى مذكراته التى أعطاها اسم (على أجنحة النسور) :

- عندما وافق المصريون على إيقاف النيران فى أغسطس ١٩٧٠ ، فسرنا ذلك بأنه اعتراف منهم بأنهم لم يتحملوا القصف أكثر من ذلك . ومع عدم التقليل من الخسائر التى تحملوها نتيجة لهجمات سلاحنا الجوى ، فقد تحققت مخاوفى من أن حرب الاستنزاف التى أريقت فيها دماء أفضل جنودنا انتهت بأن أصبح للمصريين حرية العمل لمدة ثلاث سنوات للتحضير لحرب أكتوبر . وعلى ذلك ، فمن الجنون أن نقول أننا كسبنا حرب الاستنزاف ، وبالعكس فإن المصريين – برغم خسائرهم – هم الذين استفادوا منها أكبر فائدة .
- فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٣ أخذ قادتنا (قادة إسرائيل) يرددون أننا كسبنا حرب الاستنزاف فأثروا على عقولنا ، بدلاً من القول إننا فشلنا فى تدمير شبكة

الدفاع الجوى المصرى ، وعلينا أن نستعد للتغلب عليها لأنها ستلعب دوراً حاسماً فى الحرب القادمة ، ولا بد من إيجاد وسيلة لاسكاتها . وهكذا عشنا فى الأوهام بدلاً من مواجهة الحقائق ... قد نكون نجحنا فى رفع الروح المعنوية للشعب ، ولكننا دفعنا الثمن غالياً .

- بينما كانت حرب الاستنزاف مستمرة دون أن يتمكن جيشنا من إيقافها ، أصبحت تدريجيا – وليس كالآخرين – مقتنعا بأنها المرة الأولى التى لم ننتصر فيها . لقد قلت مراراً إننا فشلنا فى هذه الحرب .

- سنظل نذكر أن حرب الاستنزاف هى الحرب الأولى التى لم تنتصر فيها إسرائيل ، وهى حقيقة عبّدت الطريق أمام المصريين لشن حرب يوم كيبور – حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

الباب الثالث

حرب أكتوبر ١٩٧٣

" إننا نضع مسئوليتنا أمام امتحان . إن مشكلة تحرير الأرض هى كل شىء فى حياتنا ... القتال يتم بالأسلوب الذى يمكّننا به ما عندنا من أسلحة ....
بما لدينا نرسم ونخطط . مع الجميع سيتغير شأننا أو ستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى عام ١٩٧٣ "

أنور السادات

أولاً : التخطيط والاعداد للحرب

قال كسنجر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

نصيحتى للسادات أن يكون واقعيا ، فنحن نعيش فى عالم الواقع ، ولا نستطيع أن نبنى شيئاً على الأمانى والتخيلات . والواقع أنكم مهزومون ، فلا تطلبوا ما يطلبه المنتصر . لا بد أن تكون هناك بعض التنازلات من جانبكم حتى تستطيع أمريكا أن تساعدكم ...

فكيف يتسنى وانتم فى موقف المهزوم ان تملوا شروطكم على الطرف الآخر ... إما أن تغيروا الواقع الذى تعيشونه ، فيتغير بالتبعة تناولنا للحل ... وإما انكم لا تستطيعون ، وفى هذه الحالة لا بد من إيجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التى تعرضونها ..

أنور السادات

(البحث عن الذات)

١ - التخـــطيط للحـــــرب

وبدأ عام ١٩٧٢ .

وصدر قرار تعييني فى منصب « رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة » فى الأسبوع الأول من يناير من ذلك العام . وكنت أقدر عبء هذا المنصب ومسئولياته فى هذا الوقت العصيب ، برغم أنى لن أبدأ من فراغ ، لأن جهد الرجال الذين سبقونى لا يمكن تجاهله أو إغفاله .

كنا لا نزال نلعق جراحنا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، هذه الحرب التى خسرناها لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبناها . وخاضت القوات المسلحة بعد ذلك معارك متتالية ضد إسرائيل ، تدرجت من مرحلة الدفاع ، إلى مرحلة الدفاع النشط ، وتصاعدت إلى حرب الاستنزاف ، حتى دخلنا مرحلة اللاسلم واللاحرب ، ومنها إلى طريق مسدود أمام الحلول السلمية لمشكلة الشرق الأوسط .

وكان واضحا أمامنا فى القيادة العامة للقوات المسلحة ، أن إسرائيل وضعت لنفسها هدفاً استراتيجيا - بعد حرب يونيو - هو « منع الدول العربية من تحرير أراضيها بالقوة حتى ترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية ، فيتحقق السلام بشروط إسرائيل » .

ومعنى ذلك أن يكون لها التفوق العسكرى على الدول العربية ، حتى تفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية فى الأرض المحتلة ، وتمنع العرب من التفكير فى حرب شاملة ضدها ، وخلق الإحساس لدينا بالعجز واليأس من جدوى الصراع المسلح .

تحقق لإسرائيل هذا التفوق بمعاونة الولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت حليفا

مضموناً لها بشكل واضح وسافر ، تؤيدها سياسيا وتدعمها عسكريا واقتصاديا منذ حرب يونيو .

وكان الانعكاس الواضح لسياسة القوتين العظميين ، أن الولايات المتحدة تغدق على إسرائيل الأسلحة بالأنواع والكميات وفى التوقيتات التى تضمن لها التفوق العسكرى الدائم على الدول العربية مجتمعة . وكان الاتحاد السوفيتى يقدم الدعم العسكرى لمصر وسوريا بالأنواع والكميات وفى التوقيتات التى لا تسمح بالتفوق على إسرائيل ، ولا تسمح بسباق التسلح فى المنطقة – تلك كانت معايير القوتين العظميين فى ظل سياسة الوفاق بينهما تحقيقا لمصالح كل منهما .

وبالاضافة للتفوق العسكرى الذى تتمتع به إسرائيل ، فإنه – نتيجة لحرب يونيو – وصلت قواتها إلى قناة السويس جنوباً ، ونهر الأردن شرقاً ، والمرتفعات السورية (الجولان) شمالاً ، وهى كلها موانع طبيعية . وأصبحت هذه الخطوط تشكل أفضل الأوضاع العسكرية الاستراتيجية لها .

ولما كانت القوات المصرية هى العدو الرئيسى لإسرائيل ، فقد ركزت جهودها ضدنا فى سيناء . أقامت فيها التحصينات والخطوط الدفاعية ، وأنشأت المطارات ، ومدت الطرق ، ووضعت القوات الكافية المدربة فى سيناء لمواجهة أى هجوم مصرى محتمل ، مع اعتمادها بصفة رئيسية على المدرعات . وقدرت إسرائيل أن عبور قواتنا بتشكيلات كبيرة قناة السويس ، وهى مانع فريد فى مواصفاته ، فى مواجهة مقاومة شديدة من جانب القوات الإسرائيلية يعتبر مشكلة ضخمة أمامنا ، يصعب علينا – من وجهة نظرهم – حلها إن لم تكن مستحيلة . فإذا خاطرنا بالإقدام على هذا العمل فستكون القناة – كما قال الجنرال اليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى – مقبرة لنا .

وخبرة الحروب السابقة – علَّمت إسرائيل وعلَّمتنا – أنه لا يتم تعاون عسكرى بين الدول العربية فى الحرب . وعلى ذلك فإن إسرائيل يمكنها الانفراد بكل جبهة على حدة . وطالما أن مصر غير قادرة على القيام بهجوم شامل ، فلا مجال لباقى الدول العربية أن تحارب .

ونتيجة لكل ما سبق ، قدرت إسرائيل أنها تفرض الأمر الواقع بالقوة حتى يستسلم العرب . وهذا الموقف ، يحقق أيضاً أهداف الولايات المتحدة فى صراعها السياسى ضد الاتحاد السوفيتى فى المنطقة .

وبرغم الجهود السياسية والدبلوماسية التى بذلتها مصر والدول العربية منذ عام ١٩٦٧ لايجاد حل سياسى للأزمة « إلا أنه مع[1] بداية عام ١٩٧٢ كانت الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمى قد توقفت نهائياً ، وسيطرت المعركة الانتخابية (انتخابات رئيس الولايات المتحدة) على التفكير الأمريكى . وسعى الرئيس الأمريكى نكسون إلى مزيد من إرضاء إسرائيل ، فأصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتجميد أى تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط ، وقرر الاستجابة لطلبات إسرائيل لتزويدها بالمزيد من الطائرات .

وفى ٢ فبراير ١٩٧٢ توصلت إسرائيل لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة حصلت إسرائيل بموجبه على ٤٢ طائرة فانتوم و ٨٢ طائرة سكاى هوك . وكانت هذه الدفعة الجديدة من الأسلحة الجديدة تتم فى ظل هدوء كامل يسود جبهة القتال – جبهة القناة – منذ حوالى سنة ونصف .

ولكن الأمر الأكثر خطورة من ذلك ، هو أن الولايات المتحدة تعهدت فى مذكرة قدمتها لإسرائيل فى الوقت نفسه بأنها لن تتقدم بأى مبادرة سياسية جديدة فى الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل . ونتيجة لهذا التعهد أصبح الموقف الأمريكى رهينة للسياسة الإسرائيلية ... وكان هذا هو أخطر تعهد تقدمت به الولايات المتحدة لإسرائيل » .

وكان أمام مصر فى ذلك الوقت – عام ١٩٧٢ – إما قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية أو خوض حرب جديدة ضد إسرائيل فى ظل ظروف سياسية وعسكرية صعبة . فكان قرار الحرب هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود الذى وصلت إليه الجهود السياسية ، وبالتالى أصبحت الحرب حتمية .



لقد كان الهدف السياسى للدول العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ هو تحرير الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى تلك الحرب ، وهو ما أطلق عليه « إزالة آثار العدوان » .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) – طبعة عربية – ص ٤١٠ .

لذلك بذلت الدول العربية على مستوى مؤتمرات القمة والجامعة العربية والاتصالات الثنائية جهوداً كبيرة لضمان « قومية المعركة » واشتراك الدول العربية بجزء من قواتها العسكرية فيها ، إلى أن أنشئت فى إحدى المراحل « الجبهة الشرقية » التى تضم سوريا والأردن والعراق ، يقودها قائد عراق ، ولكنها واجهت مصاعب وحساسيات أدت إلى انهيار هذه القيادة وإلغائها ، فى وقت كنا – نحن العرب – فى أشد الحاجة إلى بقائها وتقويتها وتدعيمها .

وعلى ضوء هذه التجربة فى ذلك الوقت العصيب ، والخبرة السابقة منذ عام ١٩٤٨ عن عدم إمكان إيجاد تخطيط عسكرى عربى مشترك ، لم يكن أمام مصر إلا التخطيط للقيام بعمل عسكرى وحدها لتحرير سيناء . وكان على سوريا أن تقوم بنفس العمل وحدها لتحرير المرتفعات السورية (الجولان) ، وينطبق نفس الشىء على الأردن وحدها لاسترداد الضفة الغربية .

كانت البدائل التى طرحت أمام القيادة العسكرية لتحرير سيناء هى العودة إلى حرب استنزاف مرة أخرى أو القيام بعملية هجومية شاملة لتحرير الأرض .

لقد كانت حرب الاستنزاف هى المتاحة عندما خاضتها قواتنا المسلحة فى عام ١٩٦٩ وتوقفت بقبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ . وكانت العودة إليها مرة أخرى معناها أن يتصاعد القتال بين مصر وإسرائيل إلى مدى أبعد وبجهد أكبر ، فى صورة قصفات بالنيران أشد وهجمات جوية أعمق وقتال بحرى فى البحرين المتوسط والأحمر وإغارات برية وأعمال قتالية أخرى متنوعة تصل إلى عمق الدولتين . وهى كلها لا تحقق هدفاً عسكرياً استراتيجياً أو هدفاً سياسياً يترتب عليه تحرير سيناء ، ولذلك كان استبعاد هذا الحل مقبولاً فى مصر من الناحيتين العسكرية والسياسية .



واستقر الرأى على القيام بعملية هجومية ضد قوات العدو فى سيناء ، ضمن إطار استراتيجية شاملة للدولة ، يكون الدور الرئيسى فيها للقوات المسلحة ، بغرض تغيير موازين الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام باقى أوجه القوة . وكان من الضرورى تحديد نوع العملية الهجومية ومداها ، ويتحكم فى تحديدها عوامل كثيرة أهمها قدرة القوات المسلحة للطرفين المتحاربين – مصر وإسرائيل – والموقف العسكرى الاستراتيجى الذى يواجه كلا منهما .

وبدأ التفكير الاستراتيجي المصرى ، أن تقوم مصر بعملية هجومية واحدة لتحرير سيناء . هذا يتطلب أن يكون لدينا تفوق عسكرى على إسرائيل وهو غير موجود ، لأن ذلك كان يتطلب أسلحة ومعدات كثيرة يحتاج توريدها إلى عدة سنوات من الاتحاد السوفيتى التى تحكمها معايير القوتين العظميين مع عدم وجود مصدر آخر للتسليح . فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد السوفيتى لم يكن يرحب أو يشجع على قيام العرب بحل المشكلة عسكريا ، هذا فى الوقت الذى لم تكن الولايات المتحدة تسمح - بسياستها المعلنة وتنفيذها الفعلى - بغير تفوق إسرائيل عسكريا على الدول العربية تحت شعار وستار « توازن القوى » فى المنطقة .

ولمواجهة الموقف على ضوء هذه الحقيقة ، لم يكن أمام مصر سوى التخطيط لتحرير سيناء على مراحل طبقاً لنمو وتطور القدرة القتالية للقوات المسلحة . وطالما أن مصر لا يمكنها الانتظار إلى ما لا نهاية ، فكان لا بد من شن الهجوم بالأسلحة والمعدات المتيسرة لدينا فقط - برغم التفوق العسكرى الإسرائيلى المستمر - على أن يتم التخطيط بالواقعية حسب قدرة القوات المسلحة ، والمهارة فى الاستخدام الأمثل للقوات ، وأن يكون الأداء الشجاع للقوات والايمان بالهدف هو الذى يعوض النقص الذى نعانيه . وكان قرار « الحرب بما لدينا من أسلحة » أحد القرارات الهامة التى اتخذها الرئيس السادات عام ١٩٧٢ لاسراع الخطوات نحو شن الحرب .

وتزداد العملية الهجومية صعوبة بوجود قناة السويس كمانع مائى فريد فى مواصفاته الفنية والطبيعية ، علينا اقتحامه بقوات كبيرة فى وجه مقاومة شديدة من العدو الذى استند إلى خط دفاعى محصن هو « خط بارليف » . وإذا كانت العملية الهجومية مع اقتحام مانع مائى هى عملية معقدة فى حد ذاتها ، فإن تنفيذها تحت ظروف التفوق العسكرى للعدو الإسرائيلى يعتبر مخاطرة كبيرة . وكان على قواتنا المسلحة أن تقبل هذه المخاطرة على أن يكون التخطيط العسكرى محسوباً بدقة تامة يضمن لها مقومات النجاح .



ولما تولى الرئيس حافظ الأسد مسئولية الحكم فى سوريا عام ١٩٧٠ ، كانت القوات السورية فى وضع عسكرى لا يمكّنها من تحرير الجولان بعمل عسكرى وحدها . وعندما تم التقارب والتعاون السياسى بين الرئيسين السادات والأسد ، تطورت العلاقات المصرية - السورية إلى تعاون عسكرى يحقق هدف الدولتين لتحرير سيناء والجولان

بعمل عسكرى مشترك . و لم تنقطع الجهود السياسية والعسكرية حوالى سنتين ونصف ، حتى تحقق هذا التعاون العسكرى الذى أصبح عاملاً هاماً ومؤثراً فى الحرب ،. وعاملاً رئيسياً من عوامل النجاح فى الحرب .

وبناء على الهدف السياسى والعسكرى ، كان على القيادة العامة المصرية التخطيط للقيام بعملية هجومية إستراتيجية تنفذ بالتعاون مع القوات السورية ، تقوم فيها مصر بالاقتحام المدبر لقناة السويس وهزيمة التجمع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء والوصول إلى خط المضايق وتأمينه استعداداً لتنفيذ أى مهام قتالية أخرى . وفى نفس الوقت تقوم القوات السورية بالهجوم لاختراق دفاعات العدو فى الجولان ، وتدمير قواته ، والوصول إلى خط نهر الأردن والشاطىء الشرقى لبحيرة طبرية وتأمينه .

وقامت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعمل طويل وشاق ، استلزم إجراء العديد من الدراسات والتقديرات ، وتطلب التغلب على كل المصاعب التى تواجه القوات لتحقيق مهامها الهجومية بنجاح فى ظل ظروف وأوضاع عسكرية صعبة ومعقدة . وكان علينا فى القيادة العامة أيضاً وضع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية موضع التحليل الدقيق ، ودراسة النظام الدفاعى للعدو على قناة السويس وفى داخل سيناء ، وردود الفعل المنتظرة من جانب العدو لكل عمل نقوم به ، وتقييم قدراته تقييما دقيقاً .

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية [1] :

لقد كان قرار الحرب من جانب مصر وسوريا هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود الذى وصلت إليه جميع الجهود الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط خلال الأعوام الخمسة الماضية حتى أصبحت حالة اللاسلم واللاحرب هى السائدة فى المنطقة . والحقيقة أن حالة اللاسلم واللاحرب كانت تحقق أهداف القوتين العظميين وإسرائيل ، وليست فى صالح العرب .

كانت الولايات المتحدة ترى أن التفوق العسكرى الإسرائيلى فيه الضمان الكافى لردع العرب ، والإبقاء على الأمر الواقع إلى أن يقتنع العرب بأن الاتحاد السوفيتى غير قادر على مساعدتهم لتحرير أراضيهم مهما كانت مساعداته السياسية والعسكرية

(١) فريق أول محمد الجمسى – الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بالقاهرة عام ١٩٧٥ – جامعة القاهرة .

والاقتصادية ، وبالتالى يتحقق للولايات المتحدة استبعاد النفوذ السوفيتى من المنطقة ليحل محله النفوذ الأمريكى . وعبَّر الرئيس الأمريكى نكسون عن موقف الولايات المتحدة بأن المشكلة هى كيفية التوفيق بين السيادة المصرية كاملة وبين مقتضيات الأمن الإسرائيلى . وصرح مساعد وزير الخارجية الأمريكى جوزيف سيسكو ، بأنه لا يعتقد أن على إسرائيل أن تعيد جميع الأراضى التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، لأن قرار مجلس الأمن لم ينص على ذلك . وبرغم وقوف الولايات المتحدة موقفا مضاداً للعرب ، إلا أن مصالحها فى المنطقة العربية لم تتأثر أو تهدد ، ولم يكن متوقعا أن تتأثر أو تهدد .

وكـ لاتحاد السوفيتى يقف موقف التأييد السياسى للعرب ، ولكنه كان يقدم الدعم لمصر و رريا فى الحدود التى لا تسمح لهما بسباق التسلح مع إسرائيل ، الأمر الذى يجعل إسرائيل متفوقة عسكريا على الدول العربية بصفة دائمة . ومعنى ذلك استمرار اعتماد مصر وسوريا سياسيا وعسكريا على الاتحاد السوفيتى ، وهذا ما يحقق أهداف ومصالح الاتحاد السوفيتى فى المنطقة على المدى الطويل واستمرار إبعاد النفوذ الأمريكى عنها .

أما إسرائيل ، فقد كانت حالة اللاسلم واللاحرب تسمح لها بتثبيت الأمر الواقع فى الأرض المحتلة مع تغيير معالمها الجغرافية بإنشاء المستوطنات فيها ، وربط الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديا بها ، وتعويد الفلسطينيين تدريجيا - بطول المدة - على قبول الحياة معها ، وتطويع الرأى العام العالمى لقبول الأمر الواقع .

وفى الجانب المصرى والسورى ، فقد كانت حالة اللاسلم واللاحرب تستنزف الطاقات البشرية والاقتصادية لهما نظراً للتعبئة التى كانت قائمة فيهما منذ حرب يونيو ٦٧ . كما أن الروح المعنوية للقوات المسلحة فى الدولتين - مصر وسوريا - لا بد أن تتأثر تدريجيا لوقوفها موقفاً دفاعياً وقتا طويلاً ، وليس واضحا أمامها متى ينتهى هذا الوضع . وأصبح الغمز واللمز يدور على الشفاة داخل الوطن العربى أن الحرب ليست وشيكة ، وأن دخول مصر وسوريا الحرب لن يوضع موضع التنفيذ الفعلى فى وقت قريب بل هو موضع شك .

وازداد الموقف السياسى سوءاً عندما اتفقت القوتان العظميان فى مؤتمر القمة السوفيتى الأمريكى الذى انعقد فى موسكو فى المدة من ٢٢ إلى ٣٠ مايو ١٩٧٢ على فرض الاسترخاء العسكرى بعد حل مشكلة الشرق الأوسط . وكان ذلك يعنى قبول استمرار

احتلال إسرائيل لأراضينا وعدم قبول نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل حتى يتم حل الأزمة .



والدراسة المتعمقة لسياسة إسرائيل منذ إنشائها ، توضح أن خطوطها الرئيسية هى :

أولاً : التوسع الجغرافى التدريجى على حساب الأرض العربية .
ثانياً : الاحتفاظ بقوة مسلحة متفوقة على الدول العربية تكون هدفاً ووسيلة .
ثالثاً : الارتباط بقوة دولية كبرى كحليف مضمون يعاونها فى تحقيق أهدافها .
رابعاً : إضعاف وتبديد الطاقات العربية .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، أصبحت الاستراتيجية العسكرية واضحة تماما ، إنها تعتمد على أسس لا تحيد عنها :

- فهى تحتفظ بالتفوق العسكري الذى يمنع كلا من مصر وسوريا والأردن من التفكير فى شن الحرب الشاملة ضدها . وكل ما يمكن عمله بواسطة إحدى هذه الدول هو أن تقوم بحرب إستنزاف مرة أخرى ، تتمكن إسرائيل من مواجهتها وإيقافها .
- وهى ترتبط إرتباطا وثيقاً بالولايات المتحدة التى أصبحت حليفا مضمونا لها يعاونها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، لاستمرار احتلال الأرض العربية وفرض الأمر الواقع ، وكذا الوقوف بجانبها إذا نشبت الحرب .
- وإذا فكر العرب فى شن حرب شاملة ، فإن مخابرات إسرائيل بما عرف عنها من كفاءة وتعاونها الوثيق مع المخابرات الأمريكية ، قادرة على اكتشاف نواياهم الهجومية فى وقت مبكر يسمح للقوات الإسرائيلية باحباط تحضيراتنا للهجوم – بضربة وقائية – بالاعتماد أساسا على سلاحها الجوى المتفوق الذى يمثل ذراعها الطويلة وأداتها للردع .
- وبعد أن وصلت قواتها إلى قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وأصبحت فى الوضع العسكرى الاستراتيجى الأفضل على الجبهات الثلاث ، قدرت أن عدوها الرئيسى هو القوات المصرية . ولذلك استندت إلى قناة السويس ، وأقامت فى سيناء التحصينات والدفاعات والسواتر الترابية فى نظام دفاعى متكامل وآمنت بمناعته ضد أى هجوم مصرى بقوات كبيرة .

● وتمشيا مع نظرية الحدود الآمنة ، ركزت إسرائيل جهدها للسيطرة على منطقة شرم الشيخ لتأمين خطوط مواصلاتها البحرية إلى البحر الأحمر . واعتنقت فكرة « الاحتفاظ بشرم الشيخ بدون سلام مع مصر ، أفضل من سلام مع مصر بدون شرم الشيخ »

● وعلى ضوء خبرة الحروب السابقة، فإن تعاون الدول العربية الثلاث – مصر وسوريا والأردن – فى حرب شاملة ضد إسرائيل يعتبر أمراً مستبعداً . ولذلك وضعت إسرائيل إستراتيجيتها على أساس الحرب فى كل جبهة على حده .

وطالما أن مصر غير قادرة على الهجوم الشامل مع اقتحام قناة السويس ، فإن كلا من سوريا أو الأردن – وحدها – غير قادرة أيضاً على الهجوم .



تلك كانت أسس إستراتيجية إسرائيل العسكرية ، وهى كما نراها بنيت على أساس الردع السياسى والعسكرى لمصر وباقى الدول العربية لخلق الاحساس لديها بالعجز السياسى لاتخاذ قرار الحرب ، والعجز العسكرى للقيام بحرب شاملة ، وأنه لا مجال أمامها إلا الرضوخ لشروط إسرائيل تحت ضغط نتائج الهزيمة التى لحقت بها عام ١٩٦٧ .

وكان علينا إهدار نظرية إسرائيل وأسس إستراتيجيتها العسكرية .

الاستراتيجية العسكرية المصرية [1] :

فى ظل هذه الظروف السياسية الصعبة والظروف العسكرية المعقدة ، تم التخطيط للحرب على أنها حرب محلية شاملة ، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط . ويكون لها أهداف إستراتيجية تقلب الموازين فى المنطقة ، وتتحدى نظرية إسرائيل فى الأمن ودعائم استراتيجيتها . وتمتد لفترة من الزمن تتيح تدخل الطاقات العربية الأخرى ، وأهمها تشكيل موقف عربى موحد واحتمال استخدام البترول كسلاح سياسى ، حتى تفرض ثقلها على نتائج الحرب .

وتحقيقاً لذلك كان الهدف الإستراتيجى هو تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، وذلك عن طريق القيام بعملية هجومية يكون من ضمن أهدافها العمل على تحرير الأرض المحتلة

---

(١) فريق أول محمد الجمسى – الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بالقاهرة عام ١٩٧٥ – جامعة القاهرة .

على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة حتى يقتنع بأن استمراره فى احتلال أراضينا يكلفه ثمنا باهظاً لا يتحمله . وبالتالى فإن نظريته فى الأمن القائمة على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ليست دِرعاً من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل .

وبنيت الاستراتيجية العسكرية المصرية لحرب أكتوبر على أسس رئيسية ، وهى إستراتيجية وضعت من واقع مرير عاشته مصر والأمة العربية بعد يونيو ١٩٦٧ ، ثم غذتها وأغنتها بمتابعة واستغلال التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجال العسكرى ، وصاغتها بالفكر والعرق والدم من دروس الحروب السابقة :

١ - وكان الأساس الأول : دروس حرب يونيو ١٩٦٧ :

ففى تلك الحرب لم يكن لنا استراتيجية عليا للدولة ، تحقق التوازن بين الهدف السياسى للدولة وقدراتها العسكرية ، بل إن القوات المسلحة فوجئت بقرارات سياسية لم تكن على علم مسبق بها لتستعد لتنفيذها .

ولما بدأ التنفيذ ، كان ذلك فى صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسى . فقد حشدت القوات فى سيناء دون تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى المطلوب تحقيقه ، وبالتالى فقدت القوات اتزانها قبل أن تبدأ الحرب . كما فقدنا الرأى العام العالمى الذى أصبح ضدنا . وعندما نشبت الحرب ، كانت تصرفات وقرارات القيادة العسكرية منفصلة عن القرارات السياسية ، ولا تتمشى مع الظروف العسكرية . ولذلك وقعت الهزيمة الأليمة ، وأصبحت القوات المسلحة ضحية من ضحايا هذه الحرب .

وقد أمكن تدارك ذلك قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث وضعت إستراتيجية عليا للدولة تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسى تؤيدها مصادر القوى الأخرى . فقد وجهت جهود الدولة بكل قطاعاتها نحو الاستعداد للحرب ، وأعطيت الأسبقية الأولى لتلبية مطالب القوات المسلحة وإعداد الدولة للحرب ، وضحى الشعب بكل شىء فى سبيل ذلك .

ولعل من أبرز سمات هذه الاستراتيجية أن الجهد السياسى المخطط هيأ أنسب الظروف العربية والدولية لبدء الحرب ، بعد أن عزلت إسرائيل سياسياً ، وأصبح

المجتمع الدولى يتعاطف مع الحق العربى وكسبنا الرأى العام العالمى . فضلاً عن ذلك فإن القيادة السياسية كلفت القوات المسلحة بعمل عسكرى فى حدود قدرتها .

وبعد أن استعدت قواتنا المسلحة للحرب فى صبر وصمت ، وحتى لا ينفصل القرار السياسى عن القرار العسكرى ، فقد كان على القيادة العامة للقوات المسلحة أن تضع أمام القيادة السياسية أنسب ثلاثة توقيتات خلال عام ١٩٧٣ للهجوم – من وجهة النظر العسكرية – ليكون أمام القيادة السياسية ثلاثة بدائل لبدء الحرب .

٢ – وكان الأساس الثانى : تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى :

وكان ذلك يعنى تحدى النظرية الإسرائيلية التى تعتمد على الردع النفسى والسياسى والعسكرى والاحتفاظ بالحدود الآمنة – من وجهة نظر إسرائيل – على خط القناة .

وكان القراز السياسى بشن الحرب فى تلك الظروف السياسية الصعبة والظروف العسكرية المعقدة ، هو التحدى الحقيقى القوى لأسلوب الردع السياسى . كما أن قرار قيام القوات المسلحة بعملية هجومية شاملة ، وليس مجرد حرب استنزاف أو معارك تكتيكية محدودة ، يعنى هدم أسلوب إسرائيل فى الردع العسكرى والمادى .

أما عن احتفاظ العدو بحصون وخطوط دفاعية محصنة على الضفة الشرقية للقناة ، استناداً إلى قناة السويس كمانع مائى يصعب اقتحامه ، ويتحدث عنها على أنها تكفل له الأمن ، فقد كان علينا – تخطيطاً وتنفيذاً – اختراق وتدمير هذه الخطوط المنيعة مهما استندت إلى موانع طبيعية وصناعية ، ومهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات حتى تكون الحقائق تحدياً لأسلوب العدو الإسرائيلى ف الردع النفسى .

واعتمدت النظرية الإسرائيلية فى تطبيقها على عدة عناصر قوية ، كان علينا تحييدها أو إبطال تأثيرها ، كما كانت هناك نقط ضعف للعدو يجب استغلالها .

لقد اعتاد العدو أن يكون له المبادأة دائما فى حروبه واعتداءاته الكثيرة ضد العرب ، لذلك كان لدينا التصميم على حرمانه من مزايا توجيه الضربة الأولى وأن نبدأ بتوجيه الضربة الأولى لنستفيد نحن بمزاياها .

وكان معروفاً **أن السلاح الجوى الإسرائيلى** هو القوة الضاربة الرئيسية للعدو ، وجعلوا منه شبحاً مخيفاً بعد أن حقق نجاحا مميزاً فى حرب يونيو ٦٧ لاخطاء ارتكبناها

وليس لعمل خارق قاموا به . ولذلك عملت مصر على شل فعالية السلاح الجوى الإسرائيلى واضعافه بواسطة نظام دفاع جوى قوى، يعتمد على الصواريخ المضادة للطائرات بالتعاون مع القوات الجوية ، واستغرق هذا العمل عدة سنوات بذلت فيه القوات المسلحة جهداً ضخماً وكلف الشعب الكثير من الأرواح والملايين من الجنيهات . ولعل من أبرز الانجازات فى هذا المجال ، كان إعداد المقاتل المصرى القادر على إدارة واستخدام شبكة الدفاع الجوى المصرى المتطورة بأسلحتها ووسائلها المختلفة حتى أصبح الدفاع الجوى فى مصر شبحاً مخيفاً للسلاح الجوى الإسرائيلى فى حرب أكتوبر .

وكانت النغمة السائدة فى إسرائيل أن التواجد العسكرى فى شرم الشيخ يحقق لها تأمين الملاحة البحرية إلى البحر الأحمر . وكان علينا إهدار قيمة التواجد الإسرائيلى هناك بتواجد بحرى مصرى بعيد عند عن جنوب البحر الأحمر فى **مضيق باب المندب** ، للتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية بالاضافة لمنع إمداد إسرائيل بالبترول الذى كان يصلها من إيران .

واعتمدت إسرائيل فى استراتيجيتها على أن تكون **الحرب قصيرة** وأن تقاتل فى كل جبهة على حدة . لذلك كان فى تخطيطنا أن تطول مدة الحرب حتى تعانى إسرائيل من التعبئة العامة والخسائر فى الأفراد التى تعتبر مواردها منها محدودة واحدى نقط ضعفها .

ومن هنا كان تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد هدفاً رئيسياً فى الحرب .

ولتشتيت جهود العدو فى أكثر من جبهة فى وقت واحد ، كان من المهم تحقيق نجاح التعاون العسكرى بين مصر وسوريا .

وتعتمد النظرية الإسرائيلية على توفير المعلومات المبكرة عن نوايا العرب الهجومية ، وهو مايعطيها فرصة القيام بعمل عسكرى لاجهاض الهجوم وتنفيذ التعبئة وتدعيم الخطوط فى الأراضى المحتلة بالقوات والاستعداد للقتال . لذلك كان تضليل وخداع العدو لتحقيق المفاجأة أمراً حيوياً لنجاح الهجوم ، ومن هنا بذلنا جهداً كبيراً فى هذا المجال حتى تحققت المفاجأة التى لم يتوقعها الكثيرون .

٣ - وكان الأساس الثالث : إعداد الدولة للحرب :

وبذلت الدولة الكثير - بكل أجهزتها وقطاعاتها - للاعداد للحرب ، وضحى الشعب بالكثير فى سبيل الاستعداد للحرب لتحرير الأرض .

لقد بدأ التخطيط لإعداد الدولة للحرب عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، بحيث يتمشى مع الموقف السياسى والعسكرى والاقتصادى والمعنوى الصعب الذى نتج عن الهزيمة . ففى الوقت الذى كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة وتطويرها وتجهيزها ، كان يتم إعداد اقتصاد الدولة لمواجهة الموقف الجديد ، وإعداد أراضى الدولة لتكون مسرحاً للعمليات ، وإعداد الشعب عسكرياً ومعنوياً للحرب .

وكان لدينا فى هيئة عمليات القوات المسلحة جهاز تخصص لموضوع « اعداد الدولة للحرب » بالتعاون مع باقى أجهزة الدولة . وقد قامت كل وزارة بوضع خطتها للعمل أثناء الحرب بالتنسيق مع فرع إعداد الدولة للحرب .

وكانت هناك بعض الموضوعات البارزة ، والتى كانت موضع اهتمامنا فى القوات المسلحة . فقد كان توفير المخزون من البترول الذى يضمن تلبية احتياجات الدولة والقوات المسلحة أمراً هاماً ، وكان التنسيق كاملاً مع وزارة البترول فى كل ما يتعلق بالبترول حتى إطفاء الشعلة فى حقول البترول عند نشوب الحرب .

وكان تأمين السدود والقناطر ضد الأعمال المعادية المحتملة موضوعاً هاماً آخر ، تم بحثه مع وزارة الرى . وكان السد العالى وخزان أسوان من أهم المشروعات التى نالت عناية خاصة لتأمينها عسكرياً بمعرفة القوات المسلحة وتأمينها فنياً بواسطة وزارة الرى .

وموضوعات أخرى كثيرة نالت نفس العناية مثل تأمين الامداد بالطاقة الكهربائية وتأمين شركة مصر للطيران وأسلوب عملها أثناء الحرب .

وقرر مجلس الوزراء فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ تشكيل لجنة من القوات المسلحة لمعاونة الوزارات فى إعداد تصورها لموقفها ودورها أثناء العمليات الحربية ومراجعة خطط الطوارىء للوزارات . وتشكلت هذه اللجنة برئاسة الزميل اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية وقتئذ ، للاتفاق مع الوزارات على أسلوب

عملها خلال الحرب بالشكل الذى يضمن استمرار السيطرة وحسن الأداء واستمرار حركة العمل وحشد الجهود المادية والمعنوية لدعم المجهود الحربى طوال فترة الصراع المسلح .

٤ - وكان الأساس الرابع : دور الطاقات العربية :

وبنيت الاستراتيجية المصرية أيضاً على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا ، وأن القتال نفسه يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية بالطريقة التى تراها كل دولة عربية .

لقد بذلت الدول العربية جهوداً مخلصة للتعاون فى سبيل « إزالة آثار العدوان » . وكان أبرز هذه الجهود هو ما يتم على المستوى السياسى الدولى ، وتقديم دعم مالى من بعض الدول العربية لدول المواجهة مع إسرائيل . وأصبحنا نتكلم فى الوطن العربى عن « دول المواجهة » و « دول مساندة » ، وترسب فى النفوس أن تقوم دول المواجهة - مصر وسوريا والأردن - بالعمل العسكرى ضد إسرائيل ، وأن يقتصر عمل باقى الدول العربية على الجهد السياسى وتقديم الدعم المالى لدول المواجهة حسب قدرتها ورغبتها .

وفى تقديرى ، أن ذلك التقسيم بين الدول العربية ، لم يكن يحقق إزالة آثار حرب يونيو . فإذا كانت دول المواجهة قد فقدت جزءاً من أراضيها فى تلك الحرب ، وهى التى تتحمل مسئولية استردادها - وهذا صحيح - إلا أن الأمن القومى العربى - وليس الأمن الوطنى لدول المواجهة فقط - أصبح حينئذ مهدداً بطريقة خطيرة . فضلاً عن ذلك فإن مقارنة القدرة العسكرية - لإسرائيل والعرب - كانت هى العامل المتحكم فى الموقف ، وبدون استرداد الأرض المحتلة بالقوة العسكرية لا يمكن استردادها بالعمل السياسى . وكان واضحاً أن إسرائيل بدعم من أمريكا والدول الكبرى تنظر إلى « توازن القوى » فى الشرق الأوسط على أنه يأتى عن طريق مقارنة القوات العسكرية الإسرائيلية بالقوات العسكرية للدول العربية مجتمعة وليس دول المواجهة فقط .

وظهر شعار « قومية المعركة » يتردد فى الوطن العربى . وكان معناه - عملياً -

أن المعركة بين العرب وإسرائيل ، هى معركة قومية - سياسياً وعسكرياً واقتصادياً - لتحقيق هدف قومى عربى . وبرغم الجهود التي بذلت لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ فى المجال العسكرى ، إلا أنه ظل أملاً . ولنا استكمال لهذا الموضوع فى فصل قادم .

الخطة بدر :

وعلى ضوء الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والاستراتيجية العسكرية المصرية ، وضعت مصر خطتها للهجوم فى حرب أكتوبر ، كما وضعت سوريا خطتها الهجومية أيضاً .

وعندما تم الاتفاق على تعاون القوات فى الجبهتين المصرية والسورية تحت قيادة قائد عام واحد - القائد العام للقوات المصرية - أطلق على الخطة المصرية السورية بعد إجراء التنسيق وتنظيم التعاون بين الجبهتين اسم « بدر » .

وكانت فكرة الخطة تقضى ، بأن تقوم القوات الجوية فى الدولتين بتوجيه ضربة جوية فى وقت واحد ضد الأهداف العسكرية المعادية فى سيناء والجولان . وتحت ستر تمهيد نيرانى بالمدفعية فى كل من الجبهتين ، تقوم القوات المصرية بالهجوم مع اقتحام قناة السويس ، وتقوم القوات السورية بالهجوم فى الجولان .

وكان مقدراً أن القوات السورية يمكنها تحرير الجولان خلال أربعة أو خمسة أيام ، وتستمر فى تأمينها حتى تصل القوات المصرية إلى الأهداف الاستراتيجية المحددة لها فى سيناء .

وكانت فكرة الخطة المصرية هى اقتحام قناة السويس بالجيشين الثانى والثالث على طول مواجهة القناة (حوالى ١٧٥ كيلومتراً) وانشاء رؤوس كبارى جيوش تشمل خمس فرق وقوة قطاع بورسعيد بعمق ١٥ - ٢٠ كيلومتراً مؤمنة بواسطة قوات الدفاع الجوى . وبعد « وقفة تعبوية أو بدونها » يتم تطوير الهجوم شرقاً حتى خط المضايق الجبلية لاحتلاله والتشبث به وتأمينه .

وبذلك تصبح القوات الإسرائيلية فى أرض مكشوفة فى وسط سيناء ، لا تتمكن من إنشاء خطوط دفاعية بها للعوامل الطبوغرافية من جهة ، وعدم قدرتها على توفير

القوات اللازمة لذلك من جهة أخرى ، وتعرضها للهجمات المصرية التالية – شرق المضايق – حسب تطور الموقف .

وطبقاً لفكرة الخطة ، تقوم القوات البحرية بتأمين سواحلنا البحرية ، والتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية فى مضيق باب المندب لايقاف الملاحة من وإلى إيلات ، مما يؤثر على اقتصاد إسرائيل وحرمانها من الإمداد بالبترول من إيران .

وتنفيذاً لهذه الفكرة ، كان علينا التغلب على كل المشاكل التى تواجه القوات المسلحة تخطيطا وتنفيذاً .

٢ - خطوات سريعة فى الطريق إلى الحرب

وشهد عام ١٩٧٢ خطوات سريعة فى الطريق إلى الحرب ، فقد كان من الضرورى أن يتخذ الرئيس السادات عدة قرارات هامة خلال ذلك العام لشن الحرب فى أقصر وقت ممكن .

لقد انقضى عام ١٩٧١ دون حسم برغم أن الرئيس السادات رفع[1] شعار أن سنة ١٩٧١ هى سنة الحسم على أمل أن يكون هذا التصريح عاملاً يحمل المجتمع الدولى على التحرك فى اتجاه الحل السياسى العادل للمشكلة . ففى ٢٢ يونيو ١٩٧١ ، وفى خطابه للقوات البحرية ، أعلن أن « سنة ١٩٧١ هى سنة حاسمة ، ولا يمكن أن يطول انتظارنا إلى الأبد » . وأعقب ذلك فى الشهر التالى - ٢٣ يوليو ١٩٧١ - أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى بتصريح قال فيه : « إننا مقبلون على مرحلة حاسمة فى تاريخ الأمة العربية ، وهى سنة ١٩٧١ » . وفى ختام دورة المؤتمر ردد هذا المعنى قائلاً : « قلت أمامكم ، والتزمت أمام شعبنا ، وأسمعت العالم كله أن هذه السنة - ١٩٧١ - سوف تكون حاسمة فى أزمة الشرق الأوسط » . ولما لم يتم تغيير فى الموقف اضطر الرئيس السادات إلى التذرع باندلاع الحرب الهندية - الباكستانية فى ٣ ديسمبر ١٩٧١ ، فانفجرت الاضطرابات بين طلبة الجامعة مطالبين ببدء المعركة حيث كان قد مزقهم الشعور باليأس فى يناير ١٩٧٢ . ثم جاء اقتراب موعد الذكرى الخامسة لحرب يونيو ١٩٦٧ ليزيد من عوامل التوتر ، فقد شعرت الجماهير بأن سنة جديدة سوف تبدأ دون أى عمل لإزالة آثار العدوان .

---

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ - ص ٤١ ، ٤٢ .

أحس السادات بأن شعبيته قد تأثرت ، وسمعته أخذت تتقوض . وحاول بث الطمأنينة فى قلوب الجماهير عن طريق تصريحات تؤكد أنه ليس هناك ما يدعو لمناقشة قرار المعركة ، وأن المعركة حتمية ولا بد منها ، وليس من الممكن أن نحرر أرضنا بدون معركة .



فى ذلك الوقت كانت السياسة السوفيتية تقوم على معارضة فكرة الحرب ، وانعكس ذلك فى امتناعهم عن إمدادنا بالاسلحة المطلوبة فى ذلك الحين ، وأصبح واضحاً أن لاتحاد السوفيتى لا يؤيد أو يشجع قيامنا بالهجوم خلال عام ١٩٧١ وحتى نهايته .

وكان الفريق أول محمد صادق وزير الحربية لا يخفى انتقاده وعدم ثقته فى الاتحاد السوفيتى خلال أحاديثه فى القيادة العامة للقوات المسلحة . وجاء يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ ليعقد إجتماعاً عاماً فى القاهرة حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب . هاجم الفريق أول صادق فى هذا الاجتماع الاتحاد السوفيتى هجوماً عنيفاً ، وأعلن أن السوفيت لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة لمصر ، وأنهم بذلك يمنعوننا من تحقيق رغبتنا فى الهجوم . وأضاف الفريق أول صادق أن السوفيت ينشرون الشائعات بين صغار الضباط والجنود والطلبة بأن القوات المسلحة لديها الأسلحة الكافية التى تسمح لها بالهجوم ، ولكن كبار القادة هم الذين لا يرغبون فى القتال ، وإن هذه الشائعات المسمومة غير صحيحة .

لم أكن راضياً — أثناء حضورى هذا الاجتماع — عما قاله الفريق أول صادق لهذا العدد الكبير من الضباط من مختلف الرتب ، لأنى كنت أخشى أن يؤثر ذلك على الروح المعنوية للقوات المسلحة على أساس أن الاتحاد السوفيتى يعرقل قيامنا بالعملية الهجومية برغم أنه المصدر الرئيسى والوحيد لتسليحنا . فضلاً عن ذلك كنت أرى أن هذا الموضوع هو موضوع سياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ولا فائدة من إعلانه على الضباط بل كنت أرى أن ضرره أكثر من نفعه إذا كان يراد به التوعية من وجهة نظر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة .

وفى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الفريق صادق يوم ١٨ مارس

١٩٧٢ ، أبلغنا أن هناك شائعات تقول أن هناك خلافاً بين الفريق صادق والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وهذا غير صحيح . وأن هناك شائعات بأن الفريق صادق على خلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وهذا غير صحيح ، حيث أن الخلاف هو خلاف مبادىء . وأن هناك شائعة بأن القواعد البحرية فى مطروح والاسكندرية قد وضعت تحت سيطرة السوفيت وهذا غير صحيح . وأبلغنا أيضاً أن الفريق عبد القادر حسن نائب وزير الحربية قد عاد من موسكو دون أن يوقع على الاتفاقية الجديدة التى تقضى بأن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويدنا بأسلحة وطائرات تى ٢٢ ودبابات ت ٦٢ . والسبب فى ذلك أن الاتحاد السوفيتى طلب دفع ثمن الطائرات والدبابات بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل – دون تخفيض نصف ثمنها كما كان متبعاً من قبل – وقد رفض الجانب المصرى التوقيع على الاتفاقية بهذه الشروط ، وبالتالى فان هذه الأصناف لن تحضر . والحقيقة أن هذه المعلومات كانت مؤلمة لنا حيث أن موقف الاتحاد السوفيتى عن تسليح قواتنا أصبح أمراً غير مستساغ لعدم الاستجابة لمطالبنا لتحرير الأرض برغم أنه يعلم أنه المصدر الوحيد لتسليح قواتنا المسلحة .

مقابلة بالصدفة :

وفى النصف الأول من عام ١٩٧٢ تقابلت مصادفة مع اللواء أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة حينئذ فى مطار القاهرة الدولى ، وكان كل منا يودع أحد الرسميين الأجانب .

وأثناء خروجنا معاً من المطار ، وكنا نسير وحدنا ، بادرنى اللواء أحمد إسماعيل بسؤال مباشر وبصوت منخفض هامس قائلاً : « متى ستحاربون يا جمسى ؟ » . كان ردى « سنحارب عندما تتعين أنت وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، وستعلم حينئذ لماذا لم نحارب حتى الآن » . حاول معرفة المبررات التى بنيت عليها رأيى فلم أضف كلمة واحدة ، وتركت له تفسير ردى بالطريقة التى يراها لأنى كنت أثق بأن اللواء أحمد إسماعيل يعلم – بحكم منصبه – الموقف السياسى داخليا وخارجياً ، ويتابع موقف القوات المسلحة ويعلم أننا لم نستكمل استعدادنا للحرب .

كانت عجلة العمل فى القوات المسلحة تدور بعزيمة وإصرار فى كل المجالات منذ زمن طويل لرفع الكفاءة القتالية والاستمرار فى التدريب العملى على اقتحام الموانع

المائية . وفى نفس الوقت كانت تدور عجلة العمل فى سوريا بنفس الجدّية استعداداً للحرب .

وقد وصلت إلى هذا الاستنتاج بالنسبة لسوريا نتيجة لزياراتى المتكررة للقوات السورية بأفرعها المختلفة والقيادة العسكرية هناك . فقد كنت مسئولاً عن تنسيق العمل العسكرى بين القوات المصرية والسورية منذ عام ١٩٧٠ ، عندما كان الفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية ، وكانت تنتقل هذه المسئولية معى فى كل وظيفة أتولاها ، وظلت معى بعد تعيينى رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة . وكان يعمل معى مجموعة محدودة العدد من الضباط فى هذا الاختصاص فى صمت كامل وسرية مطلقة .

لقد تعددت زياراتنا للقوات السورية فى مواقع تمركزها فى الجبهة وفى عمق الدولة ، الأمر الذى أتاح لنا فرصة التعرف عن قرب بقادتها. واستعداد القوات وقدرتها على القتال ، كما تعددت زيارة القادة السوريين للقوات المصرية لنفس الغرض . وكانت تتم كل هذه الزيارات وتبادل المعلومات عن العدو وخبرات القتال ضده فى سرية تامة . وتولدت الثقة بين القادة العسكريين فى مصر وسوريا ، وأصبح هناك اقتناع لدى الجميع بأهمية وجدية التعاون بين الجبهتين فى الصراع المسلح ضد إسرائيل لتحرير الأرض .

وكان وزير الحربية فى مصر ، بحكم اتفاقية بين مصر وسوريا ، هو القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية ، وهو الذى يتولى مسئولية تعاون قوات الجبهتين فى العمل العسكرى المشترك . لم يكن هذا العبء بالأمر السهل ، خصوصاً وأن الخبرة السابقة عن التعاون العسكرى بين الدول العربية ، كان يأخذ طابعاً سياسياً مظهرياً أكثر منه عملاً عسكريا حقيقياً . ولكن الوضع – استعداداً لحرب أكتوبر – كان مختلفاً تماما ، وتطلب أن يكون العمل العسكرى الجاد منبعثاً من تعاون كامل بين القيادتين السياسية والعسكرية فى الدولتين . والحق يقال إنه لولا الاتفاق والتعاون بين القيادة السياسية للدولتين – الرئيسين السادات والأسد – لما أمكن إيجاد التعاون العسكرى بين الدولتين ووضعه موضع التنفيذ بتخطيط للتعاون المشترك واتخاذ قرار الحرب بقرار مشترك .

ويمكننى القول إن الخطوة الأولى للتعاون العسكرى بين مصر وسوريا اتخذت عندما كان الفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية ، واستمر هذا العمل فى نفس الاتجاه عندما تعين الفريق أول محمد صادق وزيراً للحربية ، ووضع موضع التنفيذ الفعلى بعد ما تعين

لسوريا ، فقد اتيحت لى فرصة مرافقة كل منهم أثناء زياراتهم لسوريا ، وحضور المناقشات التى كانت تدور هناك فى دمشق أو تدور هنا فى القاهرة ، وكانت كلها بناءة وإيجابية . لقد كانت الخطوات ليست متسرعة ، بل كان العمل يسير بحكمة واتزان ، إلى أن أصبح هناك إيمان بالهدف الواحد والمصلحة الواحدة وطريق التحرير الواحد . تلك كانت خطوة رئيسية وهامة خلال عام ١٩٧٢ فى الطريق إلى حرب أكتوبر .

إنهاء مهمة المستشارين السوفيت :

وكانت الخطوة الثانية للاسراع فى الطريق إلى الحرب ، هى إنهاء مهمة المستشارين السوفيت .

فالأمور كانت تسير فى مجراها الطبيعى فوق السطح ، إلا أن العلاقة السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى كانت تتطور تدريجيا إلى الأسوأ ، نتيجة لاحجام الاتحاد السوفيتى عن تزويدنا بالأسلحة التى نريد الحصول عليها لبدء الحرب .

وكان الاجتماع الأول للرئيس السادات كرئيس للجمهورية مع القادة السوفيت فى مارس ١٩٧١ فى موسكو ، أوضح فيه أن هناك خلافاً بين وجهتى النظر المصرية والسوفيتية بخصوص التسليح . وقال السادات لهم طبقاً لروايته لنا فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة : « قلت انكم خلتونى وراء إسرائيل بخطوتين ... أنا معتدى عليَّ ... ومع ذلك لا أطلب التفوق على إسرائيل ، ولكن أطلب المساواة .. وهنا كان الخلاف » .

وبرغم وعود الاتحاد السوفيتى بتزويدنا بصفقة أسلحة تصلنا قبل نهاية عام ١٩٧١ ، إلا انه لم يتم التعاقد عليها ولم تصل الأسلحة ، خصوصاً وأن معركة الهند كانت قد بدأت يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

ويقول الرئيس السادات إنه استدعى السفير السوفيتى وقال له « إن الأمر وضح – انتهت سنة ١٩٧١ – وقلت له أخبر موسكو أنى أريد أن أسافر لهم لتوضيح الموقف قبل نهاية عام ١٩٧١ . جاءنى الرد فى أواخر ديسمبر ١٩٧١ بأن الاجتماع سيكون فى ١ ، ٢ فبراير ١٩٧٢ ، لأن جدول أعمال ومواعيد القادة السوفيت حتى ذلك التاريخ مشغول » .

وجاء عام ١٩٧٢ ، وأصبح واضحاً أن إسرائيل لن تتحرك لتغيير موقفها سياسياً إلا إذا شعرت بأن قواتنا العسكرية أصبحت قادرة على خوض الحرب ضدها . ومن هنا كان الخلاف مستمراً بين مصر والاتحاد السوفيتى بخصوص التسليح . ووصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ حالة فى يوليو ١٩٧٢ عندما قرر الرئيس السادات إنهاء مهمة المستشارين السوفيت .

وشرح الرئيس السادات مبررات هذا القرار فى رسالة منه إلى الرئيس بريجينيف يوم ٣٠ أغسطس ١٩٧٢ جاء فيها[١] :

- " لقد كان الرأى الذى اتفقنا عليه فى لقاءاتنا وخاصة فى اللقاء الأخير فى أبريل ١٩٧٢ هو أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية لن يتحركا لتحقيق حل المشكلة سواء كان سلمياً أو غير سلمى ، إلا إذا أحست إسرائيل بأن قواتنا العسكرية أصبحت قادرة على أن تتحدى التفوق العسكرى الإسرائيلى ، وحينئذ فقط ستجد إسرائيل وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية أن من مصلحتهما الوصول إلى حل للمشكلة .

- وفى مناقشاتنا المتكررة ، كنت أذكر أن يكون لدينا سلاح للردع ، يجعل العدو يتردد فى ضرب عمق أراضينا كما فعل فى الماضى عندما يعلم أننا سنكون قادرين على الوصول إلى عمق أراضيه . وكان واضحاً ولا يزال أننا بدون توفر سلاح الردع ، فلن نكون قادرين على التحرك عسكرياً ، وبالتالى فلا حاجة تدعو إسرائيل إلى أن تغير من موقفها المتعنت بالنسبة للوصول إلى أية تسوية .

- وبعد أن ضرب الرئيس السادات أمثلة – فى رسالته – عن إحتياجات القوات الجوية والبحرية والبرية التى تعانى من عجز فى بعض أسلحتها أو معداتها الفنية أو أنها غير متطورة بالمقارنة مع إسرائيل برغم وجودها فى الاتحاد السوفيتى قال : أود أيها الصديق أن ألخص لك إنطباعاتى فى تلك الفترة ، لأن من حقك كصديق أن تعرف مبررات قراراتى :

– الأزمة متجمدة ولا توجد طرق متاحة للتحرك .

---

(١) الرئيس السادات – البحث عن الذات – لغة عربية – ص ٤١٩ .

- الادعاء الامريكى يتصاعد حتى بعد اجتماع موسكو بقدرة الولايات المتحدة وحدها ، ووحدها فقط على الحل .
- إسرائيل تزداد عربدة فى المنطقة العربية بلا رادع .
- رسالتكم فى ٨ يوليو تتجاهل بالكامل ما اتفقنا عليه ، وما يتحتم علينا أن نتخذه من إجراءات نؤمن بأنها ضرورية لتمكننا من التحرك عسكريا إذا لزم الأمر بعد الانتخابات الامريكية .
- أمريكا تعطى لإسرائيل بلا حساب ، وتجدد لها سلاح الطيران بالكامل بخلاف الأسلحة المتطورة الأخرى .
- موقفكم بعد الرسالة يوضح أن الحظر الجزئى الذى فرضتموه علينا بالنسبة لأسلحة الردع منذ خمس سنوات امتد فى هذه الفترة الحرجة إلى ضرورات أساسية كتبت لك عنها بالتحديد وتجاهلتموها بالكامل .

● إننى كنت حريصاً فى جميع اللقاءات التى تمت مع القادة السوفيت .. على توضيح أننا لا نريد أن يحارب معركتنا أحد غير جنودنا ... وأننا لا نريد ولا نسعى لأن تكون معركتنا سبباً فى مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لما يعنيه ذلك من كارثة للعالم كله .

● إننا نرغب فى دعم التعاون بيننا إلى أقصى مدى . وهذا المدى سيحدده المدى الذى يذهب إليه أصدقاؤنا فى الاتحاد السوفيتى فى إمدادنا بما يساعدنا على حل مشكلتنا الأولى والأخيرة وهى تحرير الأرض . إن مشكلة تحرير الأرض هى كل شىء فى حياتنا وسلوكنا وعلاقاتنا وتصرفاتنا .

● من كل هذه الاعتبارات كان قرارى بإنهاء مهمة المستشارين كوقفة ننهى بها مرحلة لا بد أن تنتهى ، لكى نبدأ مرحلة جديدة بفهم جديد ، وتقدير جيد ، وتحديد لمواقفنا .



وفى تقديرى أن القرار المصرى كان صدمة سياسية للاتحاد السوفيتى لم يتوقعها ، وكان على مصر أن تعيد حساباتها سياسيا وعسكريا على ضوء الموقف الجديد ، خصوصاً وأن الاتحاد السوفيتى كان المصدر الوحيد لامدادنا بالسلاح .

عندما تبلغ لنا هذا القرار السياسى من الفريق أول صادق وزير الحربية لتنفيذه ، لم يكن هناك مجال لمناقشته لأن القرار السياسى تم تبليغه رسميا إلى الاتحاد السوفيتى . أخذت أفكر طويلاً بحكم عملى رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة فى تأثير تنفيذ هذا القرار على كفاءة القوات المسلحة واستعدادها للحرب ، ثم ماذا يكون موقف الاتحاد السوفيتى منا أثناء الحرب عندما نحتاج لطلب أسلحة أو قطع غيار أو ذخيرة أثناء القتال . وكنت أتصور أن موضوع إنهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر قد اتخذ بعد دراسته من جميع جوانبه بمعرفة مجلس الأمن القومى ، ولكنى علمت فيما بعد أن هذا القرار اتخذه الرئيس السادات منفرداً .

لقد قدم لنا الاتحاد السوفيتى صفقة السلاح الأولى عام ١٩٥٥ ، وبها كسرت مصر - برئاسة عبد الناصر - احتكار السلاح . وبعد ذلك قدم لنا الدعم العسكرى بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، ثم أعاد لنا تسليح القوات المسلحة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . ووقف بجانبنا عسكريا خلال حرب الاستنزاف ، وأرسل لنا قوة عسكرية سوفيتية بأسلحة سوفيتية من الطائرات والصواريخ المضادة للطائرات ومعدات الحرب الالكترونية للاشتراك فى الدفاع الجوى عن الدولة منذ عام ١٩٧٠ ، وما زالت موجودة عندنا . هذه المساعدات العسكرية لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها ، بالاضافة للتأييد السوفيتى المستمر للقضية العربية .

وتطورت العلاقات العسكرية بين مصر والاتحاد السوفيتى تدريجياً لصالح كل من الدولتين ، إلا أن التردد المستمر من جانب الاتحاد السوفيتى فى تزويدنا بالسلاح لتحرير أراضينا جعلنا نشعر بالمرارة من تصرفاته معنا فى وقت كانت مشكلة تحرير الأرض هى كل حياتنا . وأصبحنا نشعر داخل القوات المسلحة بصفة عامة ، وعلى مستوى القيادة العامة بصفة خاصة بأن الاتحاد السوفيتى لا يشجع دخولنا الحرب ضد إسرائيل ، وبالتالى فإن إمداده لنا بالأسلحة من حيث الأنواع والكميات وتوقيتات التوريد تخضع لنظرته السياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط التى تتعارض مع نظرتنا لها سياسياً وعسكرياً . وللحق أقول إن نغمة النقد للاتحاد السوفيتى - داخل القيادة العامة - كانت ترتفع خلال عام ١٩٧٢ على أساس أنه يعرقل رغبتنا فى الحرب ضد إسرائيل لتحرير أراضينا ، الأمر الذى يؤثر على الروح المعنوية للقوات .

كان قرار إنهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت والقوات الصديقة له تأثير مباشر

على استعداد القوات المسلحة وكفاءتها : « فالمستشارون السوفيت » كانوا يعملون بالقيادات المختلفة بعد هزيمة يونيو لابداء النصيحة للقادة فى الموضوعات التكتيكية والإدارية ، وكان عددهم حوالى ٨٥٠ مستشاراً ، وكان الاستغناء عنهم لا يؤثر على كفاءة القوات لأن القادة المصريين كانوا أهلاً للقيادة دون وجود مستشارين لهم . اما « الخبراء السوفيت » فكانوا يرافقون المعدات الفنية الحديثة حتى يتم تدريب المصريين عليها ، ثم تنتهى خدمتهم بعد ذلك ، وكان عدد هؤلاء الخبراء حوالى مائة فرد . أما « القوات الصديقة » فهى الوحدات السوفيتية فى مصر التى كانت تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات الاتحاد السوفيتى . وكان إنهاء مهمة « القوات الصديقة » يؤثر تماما على كفاءة نظام الدفاع الجوى عن مصر ، حيث كانوا يقومون بالعمل على المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوى ومعدات الحرب الالكترونية ، ولم يقبل الاتحاد السوفيتى تسليم هذه الأسلحة والمعدات لنا بالثمن كأى عقود تسليح سابقة لأن الاتحاد السوفيتى رفض ذلك لأن بعض الأسلحة والمعدات لها درجة سرية عالية ويجب المحافظة على سريتها لهم كدولة عظمى . كما أن الظروف والطريقة التى تم بها إنهاء مهمة هذه القوات لم تكن تسمح بغير ذلك .



وكان الرأى عندى فى ذلك الوقت أن إنهاء خدمة المستشارين والخبراء ليس له تأثير عسكرى مباشر علينا ، بل إنه من الأفضل لنا أن ننفرد بالعمل العسكرى وحدنا ، ونحن قادرون عليه . ويجب أن نخوض الحرب - تخطيطاً وتنفيذاً - بحيث تكون مصرية ١٠٠٪ ، وهذا ما تم . ولم يكن من الممكن أن ينسب للقيادات العسكرية المصرية فضل نجاحهم فى المعارك ، ولكن كان سيسنب ذلك - قطعاً - للمستشارين السوفيت ، وبذلك تفقد « العسكرية المصرية » الكثير لو دخلنا الحرب بوجودهم .

وكان للاتحاد السوفيتى تسهيلات بحرية فى كل من الاسكندرية وبورسعيد . وكان من المتوقع أن يستمر طلبهم للاستفادة بهذه التسهيلات باعتبار أنها تمثل نقط ارتكاز هامة للاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط - مع الموانىء البحرية السورية - لمواجهة نشاط الأسطول السادس الأمريكى .

وكانت المشكلة الرئيسية هى القوة العسكرية السوفيتية - بأسلحتها ومعداتها - التى عادت إلى بلادها . ولم يكن من الممكن - حينئذ - إيجاد حل سريع لها ، طالما أن

القرار المصرى قد صدر وهو واجب التنفيذ . وكان التفكير الذى يراودنى ، ماذا بعد ذلك ؟ وهل تتطور العلاقات السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى إلى أسوأ من ذلك ، خصوصاً وأننا مقدمون على دخول الحرب ، ولا يمكن أن نستبعد الحاجة إلى الاتحاد السوفيتى فى وقت تقف فيه الولايات المتحدة بكل جهدها وثقلها مع إسرائيل . وكان الأمل أن تلعب السياسة دورها للابقاء على العلاقات التى تحقق مصالح الدولتين .

وبعد حوالى ثلاثة أشهر من إنهاء مهمة المستشارين السوفيت ، سمعت من الرئيس السادات فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن « السوفيت حريصون كل الحرص على صداقتنا لأنهم يعلمون تماما أنه لو إنهار موقفهم فى مصر ، فلا بديل لها فى سوريا أو العراق أو غيرهما ... لم يحدث من أيام القياصرة أن تحصل روسيا رسميا من أمريكا على حقوق فى الشرق الأوسط . الرئيس نكسون لما كان هناك فى موسكو اعترف رسميا للاتحاد السوفيتى بوجود مصالح له فى الشرق الأوسط ، واتفقوا على إحترام الطرفين وجود كل منهما فى المنطقة . ومن هنا كان حرصهم الشديد على إبقاء العلاقات مع مصر ... وقالوا بصراحة للدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء إن سياستهم لن تتغير ، وسيقدموا مساندة كاملة لمصر ، والقرارات لم تغير شيئاً ، وأنهم حريصون على مصر . وسجلوا ذلك على أنفسهم » .



كان من الطبيعى أن تتدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ولكن مصلحة الدولتين كانت تقتضى بذل الجهود لتحسين العلاقات تدريجيا برغم الشكوك وعدم الثقة التى تولدت بينهما .

قام الدكتور عزيز صدقى بزيارة للاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ٧٢ ، وكانت زيارة ناجحة تماما حيث وعده القادة السوفيت بإمداد مصر بصفقة أسلحة بعضها لم يسبق إمدادنا بها على أن يتم توريدها لنا خلال عام ١٩٧٣ .

وكانت البادرة الطيبة الأولى ، أن اتفاقية التسهيلات البحرية الممنوحة للاتحاد السوفيتى والتى كانت سارية المفعول حتى مارس ١٩٧٣ لم تلغ . واستناداً إلى ذلك طلب الاتحاد السوفيتى تمركز ثلاث ناقلات جنود بميناء بورسعيد كما كان متبعا من قبل ، فوافقت مصر على هذا الطلب . وفى يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٢ دخلت الناقلات الثلاث الميناء ، فكانت ظاهرة طيبة على بدء تحسن العلاقات بين الدولتين .

وكانت البادرة الطيبة الثانية ، وصول وفد عسكرى سوفيتى خلال فبراير ١٩٧٣ لدراسة احتياجاتنا من الأسلحة والمعدات . سافر بعدها فى مارس ١٩٧٣ وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل إلى موسكو حيث وقع اتفاقية نحصل بموجبها على أسلحة ومعدات كانت مطلوبة لنا . ووصلنا جزء هام منها حيث أستخدم فى حرب أكتوبر بنجاح . وكانت هذه الاتفاقية نتيجة مباشرة لنجاح رحلة الدكتور عزيز صدقى التى قام بها فى أكتوبر ١٩٧٢ لموسكو .

والحقيقة أن العلاقات الطيبة التى كانت سائدة بين مصر والاتحاد السوفيتى منذ زمن طويل - سياسياً وعسكريا - لم تعد كما كانت ، بل ظلت الشكوك وعدم الثقة المتبادلة هى السائدة بين الطرفين حتى نشوب حرب أكتوبر ، وظهرت واضحة تماماً خلال الحرب ، وأصبحت سافرة وتطورت إلى الأسوأ بعد الحرب . وفى تقديرى أنه حدث شرخ فى العلاقات المصرية السوفيتية ، ازداد اتساعا خلال الحرب ، وأصبح غير قابل للاصلاح بعد الحرب .

رأى محمود رياض [1] :

وفى تقدير السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق ثم مستشار الرئيس السادات للشئون السياسية فى مرحلة تالية ، عن موضوع إنهاء عمل المستشارين السنوفيت ، يقول فى مذكراته :

" كان قرار إنهاء عمل الخبراء السوفيت مفاجأة للاتحاد السوفيتى . لقد كان إخراج الخبراء السوفيت من مصر هو هدف أمريكى أعلنه كسنجر عام ١٩٧٠ ، وأشار إليه روجرز فى مباحثاته بالقاهرة فى مايو ١٩٧١ . ولذلك فإن خروج السوفيت من مصر على هذا النحو يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفيتى ، بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة الأمريكية .

وفى تقديرى - محمود رياض - أن من العوامل التى ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفيت من مصر ، هو إسراف السوفيت فى ترددهم من ناحية ، وإسراف الأمريكيين فى وعودهم للرئيس السادات من ناحية أخرى .

---

(١) محمود رياض - مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨) - طبعةعربية .

لقد استمر السوفيت فى ترددهم وخشيتهم من استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضينا المحتلة بالرغم من تأكدهم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحرك مطلقاً فى اتجاه الحل السلمى ، وكانوا حريصين دائماً على تجنب احتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة فى المنطقة .

ثم جاءت المباحثات مع نكسون فى مايو بشأن الوفاق ، فدخلت قضية الشرق الأوسط فى حلبة المساومات الدولية وفقدت تصدرها للمشاكل الدولية التى تستدعى الحل السريع . وبالرغم من أنه كان هناك إجماع باستحالة تخلى موسكو عن تأييد الدول العربية لاسترداد أراضيها المحتلة ، إلا أن التباطؤ فى المعاونة فى تحرير الأرض بعد خمس سنوات من الاحتلال أصبح فى نظر القاهرة نوعاً من التخلى عن القضية . ولم يكن هناك ما يزيل الشك لدى القاهرة سوى إسراع الاتحاد السوفيتى بتكثيف مساعداته العسكرية لمصر وتحديد جدول زمنى لتوريد الأسلحة التى طلبتها .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فنظراً لغياب أى تفاهم مسبق لمصر معها حول إخراج السوفيت ، فإنها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً ، متناسية كل التصريحات التى صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك نحو التسوية الشاملة فى حالة إنهاء الوجود السوفيتى من مصر . ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أدارت ظهرها تماما لهذا القرار الخطير الذى اتخذه السادات ، وكأنه لا يعنيها بالمرة " .

ويستطرد السيد محمود رياض ، ويقول :

" وقد ذكر لى أحد الأصدقاء أنه سأل هنرى كسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبى من القرار الذى اتخذه السادات ، وكان رد كسنجر هو « أن هذا الموقف الأمريكى السلبى هو الموقف الطبيعى تماماً فى هذه الظروف . فالسياسة لا تعرف الاخلاقيات ، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شىء تم تقديمه لها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه » " .

الحرب بما لدينا من أسلحة :

وكانت الخطوة الثالثة للإسراع فى الطريق إلى حرب أكتوبر هى القرار الذى اتخذه الرئيس السادات بأن « ندخل الحرب بما لدينا من أسلحة » .

ففى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مكتب الرئيس السادات بمنزله فى الجيزة . بدأ الاجتماع فى الساعة التاسعة مساءً واستمر حتى منتصف الليل . .

بدأ الرئيس السادات بشرح طويل عن الموقف السياسى وتطور العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٧١ ، وزياراته المتعددة للاتحاد السوفيتى وما تحقق فيها وما لم يتحقق ، ولماذا لم يتم الحسم فى عام ١٩٧١ الذى أطلق عليه عام الحسم لعدم وصول الأسلحة التى طلبتها مصر من الاتحاد السوفيتى . وشرح أسباب إنهاء مهمة المستشارين السوفيت لأنه لم يقبل وجود المستشارين والقوات الصديقة السوفيتية على أرض مصر عند قيام الحرب حيث« لا يمكن نبتدىء عمل أى حاجة والمستشارون السوفيت فى وسطنا ... فى وسط قواتنا ... أبداً ده مستحيل ... ده كان مبدأ أساسى عندى . ومن ضمن الحاجات التى خلتنى اتخذت قرارى ، وأنا سعيد ، أن معركتنا نعملها إحنا ونتقبل كل ما هو مقدر علينا لأن هذه هى الحقيقة ... والفشل والنجاح علينا مش على حد ثانى اطلاقاً ... إحنا نحارب معركتنا » .

وأثناء هذا المؤتمر الطويل قال الرئيس السادات :

" نيجى للموقف اليوم الذى جمعتكم علشانه ... الحقيقة من الصيف اللى فات ، وأنا تكلمت مع صادق (فريق أول محمد صادق وزير الحربية حينئذ) . كلامى كان أنه لا أقدر أن أدخل الجولة القادمة فى نوفمبر ١٩٧٢ وأحنا فى الموقف اللى إحنا فيه دون تحريك الموقف عسكرياً لأنه ببساطة لازم أسلِّم .

تكلمت مع صادق وقلت له ما أقدرش أدخل الجولة القادمة فى نوفمبر بدون تحريك عسكرى . بصراحة مفيش حل سلمى . إحنا بننتظر لنوفمبر كظرف عالمى مناسب (انتخابات رئيس الجمهورية الأمريكى) ... لو كنا جاهزين من زمان كنا دخلنا معركة فى أى وقت ... الحل السلمى معناه استسلام ... الوفاق بين الكتلتين تم ... أمريكا فى يدها الحل ... الحل السوفيتى لا قيمة له فى العملية ... الحل الذى ستعرضه أمريكا سيباركه الاتحاد السوفيتى بدون إعلان .

أنا قلت لصادق أن القرارات ما تكملش ، لا بد ان تتحرك القضية ، عسكريا بما نستطيع ونملك ... الاتحاد السوفيتى يهمه جداً ان تنتهى القضية بحل سلمى ولو بتنازلات

من جانبنا ... فى تصورى ، والأحداث تثبت ، أنه لا يجب ان ندخل المرحلة الجاية من موقف السكون ... لقد أصبح ذلك أمر حتمى لصالح البلد .

ليس هذا أمر آخذ رأيكم فيه .. ماعدش ... نحن اليوم امام امتحان للقوات المسلحة .. خلاصة هزيمة يونيو ١٩٦٧ جعلت العدو والصديق لا يثق أننا سنقاتل ، ولذلك فإن الحلول التى تعرض علىّ كلها من منطق أننا لن نحارب .

نحن نضع مسئوليتنا أمام امتحان . أنا غير مستعد لقبول حلول استسلام ... ولن أجلس على طاولة مع إسرائيل ، وأنا فى هذا الوضع المهين ، لأنه معناه استسلم ... أمام شعبنا وأمام العدو والصديق لازم نثبت أننا نستطيع أن نناضل ونضحى ، ونحرك الموقف بما معنا بالاسلوب الذى يمكّننا به ما عندنا بتخطيط تام بدون انفعال .

وحتى فى كلامى مع الروس فى المرحلة اللى جاية ، أو كلامى مع الأمريكان أو كلامى مع العرب أو كلامى مع الشعب هنا فى المرحلة اللى جاية ... لن يكون له قيمة مع أى جهة من هذه الجهات وأحنا قاعدين فى موقف السكون اللى قاعدين فيه . الكلام انتهى ووصلنا إلى نقطة التشبع .

بما لدينا يجب أن نحكم أمرنا ... نخطط لغاية مانحرك القضية ... بمعنى نولع حريقة ... عندئذ الكلام يكون له معناه الكامل وله قيمة .

وسيظل الموقف العربى كما هو واقع الآن تماماً ، طالما إن أحنا فى موقف السكون . لن يتحرك بل سيسوء أكثر مع العرب ... مع الأمريكان ... مع الروس ... مع شعبنا ... وفى تقديرى أن القضية ستنتهى إلى السكون والموت .

انا قلت مراراً وسأقول ، لا أمريكا ولا روسيا ولا أى أحد سيحارب لنا معركتنا أو يعطينا اللى إحنا عايزينه ... إحنا اللى لازم نحرك الروس علشان يدوا ، ولازم نحرك الأمريكان علشان يحلوا ... احنا قوة الدفع ... وصلنا إلى المرحلة اللى القضية فيها مهددة .

لقد اتخذت القرارات وقلت للفريق صادق على الجولة اللى جاية ... ماندخلش الجولة اللى جاية من موقف السكون اللى إحنا فيه ... وإلا القضية تنتهى ... وإذا انتهت القضية على جبهتنا فإنها تنتهى على الأمة العربية كلها ، لأنه مافيش جبهة لها قيمة عسكرية غيرنا ... إسرائيل تعرف إذا ضمنت جبهتنا انتهت القضية ... ما لم نفعل شىء ،

ستنتهى القضية فى أوائل عام ١٩٧٣ ... لو سكتنا ستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى أوائل عام ١٩٧٣ .

للتاريخ ، اعتبر هذه جلسة تاريخ ... المعركة تنتهى على أى وضع ... وبإرادة الله وبإرادة هذا الشعب لن نخسر ، ولن يكون الوضع أسوأ من ذلك أبداً " .



بعد هذا الشرح الطويل للموقف السياسى وتقديره لجوانبه السياسية والعسكرية ، بدأت الأسئلة والاستفسارات وابداء الآراء كالمتبع فى جلسات المجلس الأعلى ، إلا أن هذه الجلسة تحولت لتصبح عاصفة ومثيرة ، حيث لم يقبل الرئيس السادات – بانفعال – الآراء التى أبداها الفريق عبد القادر حسن نائب الوزير واعتبرها تدخلاً من الفريق عبد القادر فى موضوع سياسى على مستوى الدولة ليس من حقه أو اختصاصه مناقشته) . ولما إشتد غضب السادات وانفعاله ، أبدى اللواء بحرى محمود فهمى قائد القوات البحرية تفسيراً لما قاله الفريق عبد القادر وتعليقاً عليه ، إلا أن الرئيس السادات لم يقبل التفسير والتعليق .

وبعد انتهاء المؤتمر ، كان واضحا أن الرئيس السادات ليس راضياً عما دار فى هذا المؤتمر من تقارير وآراء وتوقعات . وقد لفت نظرى حالة الغضب والانفعال التى كان عليها الرئيس فى هذه الجلسة ، كما لفت نظرى أن الفريق صادق لم يعلق أو يفسر التقارير التى قدمت ولم يناقش الآراء والتوقعات التى أبديت .

والحقيقة التى أمكن استخلاصها بوضوح – نتيجة لهذا الاجتماع الهام – أن الرئيس السادات اتخذ « قرار الحرب بالامكانيات المتاحة » أى باستخدام الأسلحة والمعدات المتيسرة لدينا دون انتظار أسلحة أخرى لا نعرف متى تصل إذا وافق الاتحاد السوفيتى على ذلك وهو احتمال ليس قريبا . وقد قال الرئيس السادات فى نفس الاجتماع « فى الفترة الماضية انا عملت كل ما استطيع ، وصبرت على الاتحاد السوفيتى وغطيت موقفهم » أى انه حاول بقدر المستطاع مع الاتحاد السوفيتى دون جدوى . وفى تقديره اننا وصلنا إلى المرحلة التى أصبحت فيها القضية مهددة ، « وإننا إذا لم نحارب فستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى عام ١٩٧٣ » وإذا كان الأمر كذلك فانى أرى أن قرار الرئيس السادات فى ذلك الوقت بأن « نحارب بالامكانيات المتاحة » كان قراراً صحيحاً وسليماً .

والحقيقة الأخرى التى أمكن استخلاصها من هذا المؤتمر أن الرئيس السادات لا بد أن يكون له حديث طويل آخر مع الفريق صادق عن موضوع الحرب ، ومتى تبدأ ، وإلى أى مدى يمكن أن تعمل القوات المسلحة فى المرحلة القادمة ، وطريقة حل أى مشاكل تواجهها لبدء الحرب فى أقصر وقت ممكن .

وفى إطار عملى كرئيس لهيئة العمليات تعينت لمرافقة الفريق أول صادق لزيارة دمشق لأعمال التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا خلال الأيام القليلة التالية مباشرة لمؤتمر الجيزة الذى عقد يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ . وفى الليلة السابقة لسفرنا ، اتصل بى الفريق أول صادق تليفونيا بالمنزل ، واخطرنى أنه لن يسافر صباح اليوم التالى كما كان مقرراً ، لأنه مطلوب لمقابلة الرئيس السادات ، وأنه سيلحق بى فى دمشق بعد انتهاء المقابلة .

سافرت وحدى إلى دمشق يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ . وعلمت صباح اليوم التالى من السفارة المصرية والصحف السورية نبأ تعيين اللواء أحمد إسماعيل وزيراً للحربية وترقيته لرتبة فريق أول ، فقررت العودة فوراً إلى القاهرة فى نفس اليوم ووصلتها مساءً . توجهت من المطار مباشرة إلى مكتبى بملابسى المدنية ،حيث علمت أن الفريق عبد القادر حسن قد انتهت خدمته وأن اللواء بحرى فؤاد أبو ذكرى تعين قائداً للقوات البحرية بدلاً من اللواء بحرى محمود فهمى .

وكان تعيين الفريق أول أحمد إسماعيل وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة هو الخطوة الرابعة للاسراع فى الطريق إلى حرب أكتوبر .

القائد العام الجديد :

وشرح الفريق أول أحمد إسماعيل ظروف تعيينه وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة . كتب بقلمه يقول[1] :

«كان هذا النهار أحد الأيام الهامة والحاسمة فى حياتى كلها ، بل لعلها أهمها على الاطلاق .

---

(١) كتاب الرجال والمعركة (أكتوبر ١٩٧٢ - أكتوبر ١٩٧٤) - كتاب تسجيلى نشرته وزارة الحربية للاعلام المصرى - ص ٩ ، ١٠ .

التاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ (بعد يومين من مؤتمر الجيزة) — ١٩ رمضان ١٣٩٢ حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر . والمكان منزل الرئيس السادات بالجيزة .

كنا — سيادته وأنا — نسير فى حديقة المنزل . لم أكن أدرى سبب استدعائى ، ولكننى توقعت أن يكون لأمر هام وخطير . وبعد حديث قصير عن الموقف ، حدث ما توقعته حيث أبلغنى سيادته بقرار تعيينى وزيراً للحربية اعتباراً من ذلك اليوم .

وفى نفس الوقت كلفنى باعداد القوات المسلحة للقتال بخطة مصرية خالصة ، تنفذها القوات المسلحة المصرية ، لتخلص بها الوطن من الاحتلال الصهيونى .

كان لقاؤه لى ودودا إلى أقصى حد ، وكان حديثه معى صريحا إلى كل حد . وعندما انتهى اللقاء ، وركبت السيارة لتنطلق بى عبر شوارع القاهرة ، بدأ شريط طويل من الذكريات والأحداث والظروف يمر فى ذهنى وأمام عينى :

هأنذا أعود مرة أخرى لأرتدى الملابس العسكرية . كانت آخر مرة خلعتها فيها يوم ١٩٦٩/٩/١٢ عندما استدعانى وزير الحربية (فريق أول محمد فوزى) وأبلغنى بقرار إعفائى من منصبى كرئيس للأركان ... وبرغم مضى اكثر من خمس سنوات ، إلا أنى لا أزال أذكر أننى قلت لوزير الحربية لحظتها :

« كل ما أرجوه أن أتمكن من الاشتراك فى القتال عندما يتقرر قيام القوات المسلحة بحرب شاملة ضد إسرائيل . وفى هذه الحالة أرجو أن أعود إلى الخدمة ولو كقائد فصيلة أو جندى » .

وانصرفت إلى منزلى ، وكان ظنى أنه لن تتاح لى فرصة العودة إلى صفوف القوات المسلحة مرة أخرى ..

....

وفى فجر يوم ١٩٧١/٥/١٤ (إجراءات التصحيح ضد مراكز القوى فى مصر) أصدر الرئيس السادات قراراً بتعيينى رئيساً للمخابرات العامة . والحق — أعترف — أنى سعدت بهذا القرار ، فقد كان تقديراً لى كجندى وهب حياته لمصر ، وفرصة للاسهام بشكل ما فى خدمة بلدى وفى معركتها المقدسة .

وبدأت أمارس مهمتى الجديدة . والواقع أن تلك المسئولية جعلتنى غير بعيد ،

بل ربما قربتني جداً من القوات المسلحة ورفاق السلاح والعمر . لكنني ، برغم تلك المشاركة والاقتراب المباشر من القوات المسلحة ، لم أتوقع كما ذكرت يوماً يجيء أعود فيه للخدمة فى صفوفها مرة أخرى .

لكن ها هو اليوم قد جاء عندما كلفنى القائد الأعلى بالمهمة . ومع ضخامة المسئولية وخطورة حجمها ، إلا أنى كنت على قدر كبير من التفاؤل والثقة بالنفس » .



لقد كان معروفا أن العلاقة بين الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلى كانت غير طيبة منذ سنوات مضت . وبتعيين الأول وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بينما الثانى يعمل رئيساً للأركان – الرجل الثانى بحكم منصبه – بدأ التفكير فى تأثير هذه العلاقة غير الطيبة على سير العمل . والحقيقة أن شخصية كل منهما كانت تختلف عن الآخر ، واهتمامات كل منهما فى العمل العسكرى كانت تختلف عن اهتمامات الآخر .

يقول الفريق الشاذلى[1] « لم أكن قط على علاقة طيبة مع أحمد إسماعيل . لقد كنا شخصيتين مختلفتين تماما لا يمكن أن تتفقا » .

وعندما استدعى الرئيس السادات الفريق الشاذلى فى منتصف يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ لاخطاره بأنه قرر تعيين وزير حربية آخر يحل محل الفريق أول صادق ، قال له الرئيس « إنى أفكر فى أحمد إسماعيل » . وهنا يسجل الشاذلى أنه فوجيء بالاسم وعلق بطريقة فورية قائلاً :

« سيادة الرئيس . إن هناك تاريخا طويلاً من الخلافات بينى وبين أحمد إسماعيل يمتد إلى حوالى ١٢ سنة مضت منذ أن تقابلنا فى الكونجو عام ١٩٦٠ ، وعلاقتنا حتى الآن تتسم بالفتور والبرودة . وأعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا » . قال الرئيس « أنا أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ، ولكنى أؤكد لك أن علاقته بك ستكون أفضل بكثير من علاقتك بصادق » . كرر الشاذلى وجهة نظره وأبدى مخاوفه من أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى بينما نقوم بالاعداد للمعركة ...

---

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي – حرب أكتوبر – طبعة عربية – ص ١٣٣ – ١٣٥ .

ولكن الرئيس كرر وجهة نظره وأكد له أنه لن يحدث شيء من هذا الذى يتخوف منه .

وبرغم الخلافات التى كانت قد ترسبت فى نفس كل من الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق الشاذلى ، إلا أنى أقرر أن الاستعداد للحرب كان يستنفد جهد كل منهما ، كما كان الشغل الشاغل لكل القوات المسلحة ، ولذلك لم تظهر أمامى خلافات هامة بينهما تؤثر على التحضير والاعداد للحرب .

أما أثناء إدارة العمليات الحربية خلال حرب أكتوبر ، فقد اختلف رأى كل منهما عن الآخر فى معالجة المواقف التى واجهتنا فى المرحلة الأخيرة من الحرب . ففى هذه الفترة ظهرت شخصية كل منهما التى تختلف عن الأخرى ، وظهر تفكير كل منهما الذى يختلف عن الآخر ، وأصبح واضحاً تماماً أن كلا منهما فقد ثقته فى الآخر ، الأمر الذى كان له أثر سلبى – عسكرياً – فى الأيام الأخيرة من الحرب .

حديث الحرب مع أحمد إسماعيل :

بعد عودتى مباشرة من دمشق ، استقبلنى الفريق أول أحمد إسماعيل بالمودة التى كانت تربطنا منذ أن كنا نعمل فى « قيادة جبهة القناة » خلال فترة معارك القناة بعد حرب يونيو .

استقبلنى وكان يعلو وجهه السعادة ، وبادرنى بقوله : « لقد عدت للقوات المسلحة كما كنت تتوقع » مشيراً بذلك للحديث الذى دار بيننا فى مطار القاهرة الدولى منذ عدة شهور مضت . ثم استطرد قائلاً : « وعاد أيضاً اللواء بحرى فؤاد زكرى قائداً للقوات البحرية ، وهو موجود فى مكتبه الآن بالاسكندرية » .

لقد كان حديث الفريق أول أحمد إسماعيل يعنى أنه ترك الخدمة العسكرية ومعه اللواء زكرى فى وقت واحد فى عام ١٩٦٩ ، وعادا معا فى عام ١٩٧٢ ، وهذا رد لاعتبارهما من ظلم وقع عليهما ، الأمر الذى رفع روحه المعنوية كثيراً .

ومما يذكر أن الفريق أول إسماعيل كان قد أعفى من منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، كما أعفى اللواء زكرى من منصب قائد القوات البحرية ، على إثر إغارة برية بحرية فى منطقة الزعفرانة على الشاطىء الغربى لخليج السويس يوم

٩ سبتمبر ١٩٦٩ أثناء حرب الاستنزاف . وها هما قد عادا مرة أخرى فى يوم واحد ليتحملا المسئولية من جديد فى ظروف أصعب .

والفريق أول أحمد إسماعيل كانت له خبرة عسكرية طويلة ، وبصفة خاصة الخبرة الميدانية التى تدرج فيها من قائد فصيلةمشاه حتى قائد فرقة مشاه ثم قائد جبهه قناة السويس بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ثم رئيساً للأركان . كما أن اللواء بحرى زكرى كان يتميز بخبرة بحرية طويلة ، وكانت البحرية بالنسبة له هى كل حياته ، ولذلك كان موضع تقدير كل القوات البحرية .

وقد توطدت العلاقة بينهما وبينى أثناء الدراسة معا فى « كلية الحرب العليا » بأكاديمية ناصر العسكرية خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦. ، وهو ما أتاح لى معرفة شخصية كل منهما عن قرب ، وبصفة خاصة أسلوب تفكيره العسكرى . وقد ساعدنى ذلك كثيراً خلال فترة التخطيط للحرب وأثناء إدارة العمليات ، كما تعاونت مع كل منهما إلى أقصى الحدود ليؤدى كل منهما مهامه بالكفاءة التى ينشدها وننشدها جميعا فى جهاز القيادة العامة للقوات المسلحة الذى كان يعمل كفريق عمل متكامل لتحقيق هدف واحد هو خوض الحرب لهزيمة العدو الإسرائيلى .

وتكامل فريق العمل على مستوى القيادة العامة بوجود اللواء طيار محمد حسنى مبارك قائد القوات الجوية واللواء محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى . وكان التعاون الوثيق هو السمة البارزة لعمل القوات المسلحة تخطيطاً وتنفيذا مع احتراف العمل العسكرى .



فى هذه المقابلة الأولى مع الفريق أول إسماعيل تحدثنا طويلاً عن الموقف العسكرى . وعرفت من المناقشة أن لديه معلومات كاملة وفكرة دقيقة عما يدور داخل القوات المسلحة بحكم منصبه السابق - رئيس المخابرات العامة - كما شعرت منه بأن لديه التصميم والاصرار على سرعة استكمال الاستعداد للقتال لبدء الحرب فى أقصر وقت ممكن .

وكان له سؤال محدد يريد الاجابة عنه هو « متى تكون القوات المسلحة مستعدة للحرب ؟ » .

كان[1] أحمد إسماعيل يرى ، أنه قد مضت خمس سنوات والقوات رابضة فى خنادقها على جبهة القناة ، وبهذا أصبح الأفراد مهددين بما نطلق عليه عسكريا « مرض الخنادق » من طول المدة ، وذلك أمر خطير يؤثر على الروح المعنوية وكفاءة القتال . كما يرى أن السياسة دخلت القوات المسلحة من باب خلفى . ولكثرة الاحاديث السياسية من غير المختصين ، فإن الثقة قد اهتزت وتخلخلت فى نفوس بعض القادة وبين صفوف القوات المسلحة . وأنه نتيجة لما سبق ، وهو فى نفس الوقت بالغ الأهمية ، أصبحت كفاءة الخطة الدفاعية عن الدولة موضع شك ... وساءت التجهيزات الهندسية ، وأهمل العمل تماماً فى تحسين أوضاع القوات ، بحيث صار الحال فى مواقع الجبهة - بغير تجاوز - دون المستوى المطلوب .

وإذا كانت الحرب امتداداً للعمل السياسى أو هى - كما يقولون - سياسة بالنار ، فليس معنى ذلك الخلط بين الاثنين . فللسياسة رجالها ، وللقتال رجاله ومن ثم فنحن عسكريون لنا واجب وأمامنا مهمة ، ومهارتنا تتمثل فى كيف نرفع من درجة استعدادنا وكفاءتنا القتالية ، لاأن نتحدث فى السياسة . وعبرة التاريخ أمامنا شاهد يقول إن السياسة عندما تدخل الجيوش تفسدها .

وفى حديثه معى خلال هذه المقابلة ، كان مقتنعا بأن فى يدنا سلاحاً ، وسلاحاً جيداً ، إلا أن المناخ العام شكك فى حجمه وشكك فى نوعيته . واستطرد قائلا « إننى أعترف بأن هناك أسلحة ومعدات أكثر تقدما عما لدينا فى بعض التخصصات ، ولكن من قال إن السلاح الذى فى يدنا انعدمت مقدرته لأنه غير كفء أو غير متطور ؟. إن من يقول ذلك يستهدف عن قصد ايجاد ذريعة لعدم القتال » .

وعلى أى حال ، ومهما كانت الأسباب ، فإنه يجب أن نراعى عند تخصيص المهام للقوات أن تتناسب وطبيعة الأسلحة والامكانيات المتاحة لنا ، وإن نضع الخطط التى تكفل لنا أحسن أداء لاسلحتنا ومعداتنا . وباختصار شديد يمكن أن نضع أفضل الخطط حسب الظروف والامكانيات المتاحة لنا ، ويمكن بتلك الخطط أن نحقق مهامنا القتالية .

تلك كانت الصورة التى يراها الفريق أول إسماعيل عن الجبهة المصرية . وانتقل بحديثه عن الجبهة السورية وقال :

---

(١) المشير أحمد إسماعيل (كتاب الرجال والمعركة ص ١١ وما بعدها) يؤكد نظرته للموقف حينئذ كما سجلتها هنا منسوبة له وهى بالنص الحرفى المكتوب بمعرفته .

«لقد هالنى ما قيل عن عدم إمكانية تحقيق أى تعاون أو تنسيق بين سوريا ومصر. إن البلدين يشكلان فكى كماشة تطبق على العدو كالبندقية، وتستطيعان شل حركته. وهما دولتان عربيتان بينهما تاريخ بعيد مشترك، وتاريخ قريب ممتد، وتربطهما اليوم مصالح واحدة، ويجمعهما معاً هدف واحد. والإنسان العربى فى سوريا مثله مثل الإنسان العربى فى مصر: كفء وقادر على البذل والعطاء... لماذا إذن تلك الهواجس والشكوك؟



لقد استمعت لرأى الفريق أول أحمد إسماعيل، ثم تحدثت طويلاً شرحاً وتعليقاً وتوضيحاً وتفسيراً لكل ما ذكره، وأوضحت له الموقف العسكرى وكفاءة القوات المسلحة بدقة، وما وصلنا إليه فى التخطيط واعداد القوات للحرب والتعاون العسكرى مع سوريا.

وكان ردى الصريح على سؤاله «متى تكون القوات المسلحة مستعدة للحرب؟»، إنه على ضوء حقائق الموقف، فإننا نحتاج إلى حوالى عام واحد لتحقيق ثلاثة أمور هامة:

أولاً: أن تخرج القوات من الخنادق إلى سطح الأرض. ومعنى ذلك أن يتغير تفكيرها الدفاعى الذى كانت تمارسه عدة سنوات إلى التفكير الهجومى طبقاً للتخطيط، وهذا يعنى تدريباً مركزاً على العمليات والمعارك الهجومية فى كل أفرع القوات المسلحة والتعاون بينها لتحقيق الهدف العسكرى.

وكنت واضحاً فى تفسير ذلك: إننا لن نبدأ بداية جديدة بعد تعيينه قائداً عاماً، بل سيكون عمل القوات المسلحة تحت قيادته امتداداً واستكمالاً للتدريب والتحضير الذى تم فى السنوات السابقة، وهو جهد كبير لا يمكن التقليل من شأنه بأى حال من الأحوال. وأوضحت أيضاً أن القوات والقيادات تبذل أقصى جهد ممكن لاتقان التدريب على المهام القتالية، والتغلب على الصعوبات التى تواجههم منذ فترة طويلة، وأنه سيلمس ذلك بنفسه.

أما عن دخول السياسة القوات المسلحة من باب خلفى لكثرة الأحاديث السياسية من غير المختصين، فانى أبديت رأيى مؤيداً ما قاله، وذكرت له أننا فى القوات المسلحة يجب أن نحترف عملنا العسكرى فقط. وطالما أن القيادات ركزت مجهودها فى رفع

الكفاءة القتالية ودرجات الاستعداد والتدريب على مهام العمليات ، فلن يكون هناك مجال للحديث فى السياسة .

وبالصراحة التى تعودنا عليها فى حديثنا منذ الخدمة معا فى قيادة جبهة القناة ، قلت للفريق أول إسماعيل إن الخطة الدفاعية عن الدولة ليست موضع شك ، ويجب الاطمئنان إلى ذلك . وإذا كانت بعض التجهيزات الهندسية قد ساءت حالتها ، فإن ذلك يمكن علاجه فوراً .

ثانياً : استكمال بعض نواحى التخطيط على ضوء المتيسر لدينا من الأسلحة والمعدات دون انتظار أسلحة أخرى لا نعلم متى تصل . فالخبرة فى السنوات القليلة الماضية علمتنا أن التعاقد على شراء الأسلحة أو الوعود بتزويدنا بأسلحة ومعدات من الاتحاد السوفيتى شيء ، أما التنفيذ الفعلى وتوقيته فشيء آخر . وإذا ما نجحت الجهود فى هذا المجال ، فإن ذلك يعتبر إضافة جديدة .

وقلت للفريق أول إسماعيل إن الخطة الموضوعة ينقصها فقط خطة الخداع لتحقيق المفاجأة للعدو حتى يكون لنا المبادأة فى الحرب وتنفيذ عملية اقتحام قناة السويس بأقل خسائر ممكنة ، خصوصاً وأن العدو له التفوق العسكرى وفى وضع استراتيجى قوى .

ثالثاً : استكمال التعاون مع القوات السورية ، لانها عملية مطولة ودقيقة قطعنا فيها مراحل ، وما زال أمامنا مراحل أخرى تحتاج إلى تنسيق واتفاق محدد بين القيادة العسكرية المصرية والقيادة العسكرية السورية . كما أن العمل العسكرى المشترك يحتاج إلى قرارات سياسية على مستوى الرئيسين السادات والأسد ، وهو ما لم يتم ويحتاج إلى الوقت اللازم لذلك .

وشرحت للفريق أول إسماعيل تفصيلاً — على ضوء خبرة العمل مع القيادة العسكرية السورية — أنه لا مجال لاى شك فى أن التعاون العسكرى مع القوات السورية سيوضع موضع التنفيذ . وهذا ينفى ما قيل له عن عدم امكانية تحقيق تعاون بين سوريا ومصر ، وأن هناك شكوكاً وهواجس . وقلت له إننى اثق فى اتمام هذا التعاون العسكرى طالما أن هناك اتفاقاً سياسياً بين الرئيسين ، وهذا الاتفاق قائم ، وأن الممارسة الفعلية للعمل بصفته القائد العام لقوات الجبهتين ستوضح له هذه الحقيقة .

وأتذكر أنى قلت للفريق أول إسماعيل إن التعاون بين الجبهتين المصرية والسورية

سيكون أحد عوامل النجاح فى الحرب المقبلة . وكنت أتمنى أن يكون هناك تعاون مع الجبهة الأردنية حتى تضطر إسرائيل للقتال فى ثلاث جبهات فى وقت واحد .



واتفقنا فى الرأى على هذه الأمور الثلاثة ، ولكنه كان يرى أن الفترة الزمنية لاستكمال الاستعداد للحرب - وهى حوالى عام فى تقديرى - تعتبر فترة طويلة ، وأنه سيعمل على تخفيضها كلما أمكن ذلك . وأضاف موضوعين سيكونان موضع اهتمامه أيضاً لايجاد مناخ جديد للعمل الجدى استعداداً للحرب .

الأول : عدم الحديث فى السياسة على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالى لن يكون هناك مجال لقائد مرءوس للحديث فى مثل هذه الموضوعات . ويجب على القوات أن تتجه للتدريب الشاق المتواصل ، وأن تعتنق مبدأ حتمية القتال بغير بديل ، وأن المعركة لا بد أن تحدث وفى أقرب وأنسب وقت ممكن .

الثانى : لقد كان مقتنعا طول مدة خدمته العسكرية أن الرجل - لا السلاح - هو الذى ينتصر . ولا يمكن للمقاتل مهما كانت رتبته أو درجته ، ومهما أعطيته من سلاح أن ينجح أو ينتصر إلا إذا وثق فى قادته وفى سلاحه وفى عدالة قضيته . كل هذا إلى جانب إيمانه أولاً وأخيراً بالله . وعلى هذا فإن غرس الثقة بين الجنود ، وبينهم وبين القادة ، وبين الجميع والسلاح يعتبر من أهم الأمور التى يجب التركيز عليها .

واتفقنا فى هذه المقابلة على الخطوط الرئيسية للعمل على أن تبدأ الحرب فى أقرب وقت ممكن يتم فيه استكمال التحضير لها ، وبصفة خاصة استكمال التعاون والتنسيق مع سوريا ، لأنها تحتاج إلى الوقت الأطول سياسيا وعسكرياً .

وتعددت لقاءات القائد العام - أحمد إسماعيل - مع القوات فى الأفرع الرئيسية للقوات والجيوش والمناطق ، وكنت أرافقه فى الكثير منها ، وكان يركز فى أحاديثه على :

- إن الوسائل السلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط قد فشلت ، ولا بديل عن الحرب لتحرير أراضينا .
- وأن القوات المسلحة ستكلف بالقتال فى حدود قدرتها وامكانياتها ، وبالتالى لا مجال لانتظار وصول أسلحة أخرى جديدة .

● وأن القوات المسلحه يجب أن يكون شغلها الشاغل هو عملها العسكرى فقط ، وعلينا أن نترك السياسة للسياسيين .

● وأن إيماننا بالله وعدالة قضيتنا هو الضمان الأكيد للنجاح فى الحرب .

وللحقيقة أقول إن تقيم الفريق أول إسماعيل للموقف – عندما تولى القيادة – ورأيه فى الخطوط الرئيسية للعمل ، والأوامر التى كان يصدرها لسرعة الاستعداد للحرب ، كانت تعكس فكر ورأى الرئيس السادات الذى أبداه فى فترات سابقة ، وكان واضحا تماما فى مؤتمر الجيزة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

وكان أحمد إسماعيل يعطى اهتماما كبيراً لايجاد مناخ جديد للعمل يختلف عن المناخ الذى كان سائداً – كما تصوره واعتنقه بصفته رئيس المخابرات العامة – قبل أن يتولى قيادة القوات المسلحة ، وهو ما سبق توضيحه . واعتقد ، على ضوء مشاهداتى بعد اقترابى من الرئيس السادات فيما بعد ، أن الرئيس الراحل كان على اتفاق تام مع رأى الفريق أول أحمد إسماعيل فى تلك المرحلة على ضرورة تغيير المناخ الذى كان سائداً قبل تعيين القائد العام الجديد ، إن لم يكن ذلك هو رأى الرئيس السادات ويقوم أحمد إسماعيل بتنفيذه .

لقد شعرت بالاطمئنان والثقة ، نتيجة للزيارات الميدانية للقوات ، بأننا نتجه للحرب بخطى ثابتة . فالقيادات والقوات تبذل أقصى جهدها لاتقان المهام القتالية ، وتزداد الروح المعنوية ارتفاعاً يوما بعد يوم ، والكل ينتظر الأمر بالبدء . وأخذ التعاون والتنسيق مع القوات السورية يأخذ أبعاداً جديدة ، وتفهما أكبر ، ويدخل بثبات وثقة فى حيز التنفيذ الفعلى .

ولما كان عملى كرئيس هيئة العمليات يستنفد كل وقتى وجهدى ، فقد اقترحت على الفريق أول أحمد إسماعيل تعيين أحد القادة ليتفرغ للتنسيق مع الجبهة السورية فى مرحلة تالية ، ووافق على تعيين اللواء بهى الدين نوفل للقيام بهذا العمل فيما بعد .

ومرت الأيام والليالى فى عمل دائم استعداداً لتلقى قرار الحرب ، عندما تتهيأ الظروف السياسية المناسبة واختيار الوقت الصحيح لبدء القتال .

٣ - قــوميــة المعــركـة

بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا ، وأن القتال نفسه يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية التى تراها كل دولة عربية .

لقد رفع العرب شعار « قومية المعركة » ، وبذلت بعض الدول العربية الجهود لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ ، كما أنِ جامعة الدول العربية حاولت إيجاد تعاون عسكرى بين الدول العربية لتحرير الأرض وحل القضية الفلسطينية ، إلا أن ذلك كان أملاً لم يتحقق خلال سنوات مضت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، رغم انعقاد « مؤتمرات قمة عربية » لإزالة آثار العدوان .

وكان يهمنا جداً فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أن يكون العمل العسكرى العربى ضد إسرائيل من ثلاث جبهات - مصرية وسورية وأردنية - وأن تشترك الدول العربية الأخرى بجزء من امكانياتها العسكرية فى هذه الجبهات إيماناً منا بأن الأرض المحتلة لا يمكن أن تسترد إلا بالقوة المسلحة بعد فشل كل الجهود السياسية لحل المشكلة خلال خمس سنوات مضت .

انتهزنا فرصة انعقاد « مجلس الدفاع المشترك » وهو أحد أجهزة جامعة الدول العربية فى الدورة ١٣ بالقاهرة خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٧٣ لبحث هذا الموضوع خصوصاً وأنه الجهاز المختص والمناسب لبحثه حيث يضم المجلس وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية .

قدمت مصر تقريراً لمجلس الدفاع المشترك بمعرفة وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل أوضح فيه الموقف الاستراتيجيى العربى وأسس الخطة الشاملة لتحرير الأرض العربية والفكرة العامة للتخطيط العسكرى . وانتهى التقرير بتوصيات محددة للعمل العسكرى المشترك والتزامات الدول العربية بشأنها من حيث تحديد الوحدات والتشكيلات العسكرية التى تقدمها الدول العربية لخوض الحرب الشاملة ضد إسرائيل بهدف استعادة الأرض وحل المشكلة ، وهى فى الحقيقة معركة المصير .



لقد بدأ التقرير[1] : إنه منذ نهاية الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة فى يونيو ١٩٦٧ ، يمارس المخطط القومى الإسرائيلى سياسة احتواء المكاسب وفرض الأمر الواقع فى مختلف المجالات ، الأمر الذى يستوجب من المصالح القومية العربية أن تتحرك لدرء الأخطار لسياسة الاحتواء الإسرائيلية وعواقبها الوخيمة على القضية العربية . إن ما تمارسه إسرائيل – حينئذ – فى الأراضى العربية المحتلة ، وما تقوم به من أعمال ردع ضد المواقع العربية على خطوط المواجهة ، إنما يعطى صورة واضحة عن طبيعة الاستراتيجية التى تنتهجها إسرائيل فى منطقتنا العربية ، والتى تستهدف قهر الشعوب العربية وفرض الاستسلام عليها . وإزاء ذلك ، فإن استمرار الموقف العربى السائد الآن ، سوف لا يمكّن أو يساهم أو يؤثر فى حل القضية أو تحرير الأرض العربية المحتلة .

وانطلاقاً مما سبق ، ومن واقع أن أية دولة عربية لا تستطيع أن تنفرد بفرض الارادة العربية أو بتحقيق الحل العربى للقضية ، فإنه أصبح لزاماً أن تتضافر جميع الجهود السياسية والعسكرية للدول العربية وأن تستغل كل أوجه التنسيق مع الدول الصديقة فى المجالين السياسى والاقتصادى حتى يتحقق لنا النصر فى صراعنا مع عدونا الصهيونى .

ولقد آن الأوان لأن تقدم الأمة العربية كل ما لديها من طاقات وإمكانيات فى سبيل معركة المصير .

واستطرد التقرير موضحاً :

إننا متفقون جميعا على أن الصراع العربى الصهيونى صراع من أجل البقاء فى مواجهة

(١) هذا التقرير تم توزيعه على جميع دول الجامعة العربية فى حينه بواسطة الجامعة العربية أثناء انعقاد المؤتمر . وقد اكتفيت هنا بمستخرج منه فقط لتوضيح أهم مشتملات التقرير .

غزوة استعمارية عنصرية توسعية لا يمكن القضاء عليها إلا بالتصدى الكامل لها وتدفع إليها جميع إمكانيات الأمة العربية . فالهدف السياسى لإسرائيل هو « فرض شرعية الوجود الإسرائيلى فى فلسطين ، وتأمين هذا الوجود بضم مساحات جديدة من الأرض العربية ، ورفع القيود على نموه وتطوره ، تمهيداً لمرحلة تالية من التوسع لتحقيق حلم إسرائيل فى إقامة الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات » .

أما الهدف الاستراتيجى العسكرى لإسرائيل فهو « منع الدول العربية والمقاومة الفلسطينية من استعادة الأرض العربية المحتلة بالقوة أو تعريض الأمن القومى لإسرائيل للخطر حتى ترضخ الارادة العربية لتحقيق الهدف السياسى لإسرائيل » .

وأما العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية فهى الاحتفاظ بقوات جوية متفوقة كقوة رئيسية ضاربة لها ، والاحتفاظ بخطوط وقف إطلاق النار هادئة لحين فرض حل فى صالحها . وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضاً عرقلة العمل العسكرى العربى الموحد ، والعمل على تثبيت الأمر الواقع فى الأراضى المحتلة ، وطمس حقائق القضية الفلسطينية .

وبعد أن حدد التقرير حجم وقدرات العدو وتوزيعها المحتمل على الجبهات العربية فى احتمالات المواجهة ، وكذا عوامل القوة والضعف لدى العدو ، أصبح واضحا أن التخطيط للعمليات التعرضية للعمل العربى العسكرى الموحد يجب أن يهدف إلى :

١ - إرغام العدو على القتال فى كل الجبهات فى وقت واحد لحرمانه من إستراتيجيته المبنية على العمل ضد جبهة واحدة فى وقت واحد .

٢ - استخدام الجبهتين السورية والأردنية لتهديد قلب العدو بقواتنا وخاصة القوات الجوية .

٣ - العمل على تشتيت احتياطيات العدو التعبوية والاستراتيجية .

٤ - قطع خطوط مواصلات العدو البحرية فى البحرين المتوسط والأحمر .

٥ - استخدام الفدائيين على نطاق واسع داخل إسرائيل .

٦ - أن تبدأ العمليات التعرضية فى أقرب وقت ممكن ، حيث أن عامل الوقت إذا استمر معدل النمو العسكرى فى قدرات الطرفين بالمعدل الحالى - حينئذ - يعتبر فى صالح العدو ويصعب التعامل معه مستقبلاً .

وفى الجانب العربى ، فإن الهدف السياسى – حينئذ – المتفق عليه فى مؤتمر الكويت بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥ هو « إزالة آثار عدوان يونيو (حزيران) لعام ١٩٦٧ دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى » . أما الهدف الاستراتيجى العسكرى للدول العربية فهو « تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحرير الأرض العربية التى احتلت بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ ضمن إطار عربى عام » .

وإذا نظرنا إلى نقاط القوة الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث (مصر وسوريا والأردن) نجد أن لدى العرب القدرة على الحرب فى أكثر من جبهة فى وقت واحد الأمر الذى يضطر العدو لتشتيت جهوده وقواته . ولدينا – نحن العرب – التفوق فى القوات البرية والبحرية لدول المواجهة الثلاث ، مع إمكان الحد من تأثير القوات الجوية المعادية عند حشد الامكانيات الجوية لدول المساندة لصالح دول المواجهة الثلاث . كما أن العمل الفدائى يمكن استغلاله لتهديد الأمن الداخلى فى الأرض المحتلة لصالح المعركة .

أما نقاط الضعف الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث فكانت كالآتى :

١ – يترتب على عدم اشتراك الأردن فى العمليات وجود ثغرة استراتيجية تؤثر على الموقف العسكرى .

٢ – النقص البارز فى الطائرات ووسائل الدفاع الجوى والمطارات فى دول المواجهة .

٣ – عدم توفر احتياطى عام مناسب على مستوى كل جبهة من الجبهات الثلاث ، وكذا عدم توفر احتياطى عام استراتيجى يعمل لصالح الجبهتين الشمالية والشرقية (سوريا والأردن) .

٤ – عدم وجود قيادة واحدة للجبهات الثلاث ، فى الوقت الذى تعمل فيه القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة تقود وتنسق أعمال قواتها على الجبهات الثلاث .

٥ – النقص الواضح فى معدات وأجهزة الحرب الالكترونية .

٦ – قدرة العدو على المناورة بقواته بين الجبهات الثلاث فى حالة تعرض أى منها للخطر الأمر الذى يفتقر إليه الجانب العربى لأنه يعمل على خطوط داخلية .

ومن جداول مقارنة القوات للطرفين العربى والإسرائيلى فى ذلك الوقت كان واضحاً أن الموقف كالآتى :

١ - **القوات البرية :**

- العدو غير قادر على الدفاع أمام الجبهات العربية الثلاث بكفاءة إذا تم التضامن فيما بينها على العمل العربى المشترك .
- يمكن للعدو الهجوم ضد إحدى الجبهات العربية فى حالة عدم وجود نشاط هجومى من جبهات الدول العربية الأخرى لدول المواجهة .
- يتعذر على العدو الهجوم ضد إحدى الجبهات العربية فى حالة هجوم الجبهتين الأخريين ضد إسرائيل .

٢ - **القوات الجوية :**

- يمكن للقوات الجوية لدول المواجهة الثلاث (مصر وسوريا والأردن) القيام بعدد ١١٨١ طلعة فى اليوم ويمكنها إلقاء ١٣١٦ طن قنابل .
- وفى حالة تدعيم دول المواجهة بعدد ١٦ سرباً جوياً المتفق عليها فى المؤتمرات السابقة ، تصل إمكانيات دول المواجهة إلى ١٧٩٣ طلعة فى اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٢٦٥ طناً من القنابل .
- وسبق أن ذكر فى تقرير سابق أن إمكانيات القوات الجوية للعدو ١٣٦٠ طلعة فى اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٨٨٠ طناً من القنابل . وهذا يوضح أنه بالرغم من الدعم المتفق عليه من قبل ، إلا أن العدو الجوى سوف يظل متفوقاً على القوات الجوية العربية بفارق بسيط يمكن تحمله .
- ومن ذلك يتضح أن الدعم الجوى المطلوب هو الحد الأدنى لإدارة معركة مقبولة مع العدو .

٣ - **الدفاع الجوى :**

- الدفاع الجوى فى مصر جيد .
- أما الدفاع الجوى فهو فى سوريا فى دور التكوين ، وما زالت سوريا فى حاجة إلى حوالى عشرين كتيبة صواريخ أخرى مضادة للطائرات .
- وسماء الأردن مفتوحة تماما أمام الطائرات الإسرائيلية ، وتحتاج إلى دعم فى دفاعها الجوى بعدد سبع كتائب صواريخ مضادة للطائرات وكتيبة رادار .

٤ - القـوات البحـريـة :

القوات البحرية لمصر وسوريا تتفوق على القوات البحرية الإسرائيلية ، ولكن التفوق الجوى الإسرائيلى يحد من حرية عمل هذه القوات .

٥ - العمـل الفـدائـى :

يجب تدعيمه ليلعب دوراً أساسياً فى المعركة ، ويعتبر هذا العمل جزءاً لا يتجزأ من قومية المعركة . ويجب أن يعمل العمل الفدائى من جميع الجبهات (لبنان - سوريا - الأردن - مصر) لتشتيت جهود العدو ضمن الخطة العامة للقوات العربية ، وتزال العقبات التى تعترض طريقه .

والخلاصة التى أمكن الوصول إليها نتيجة للبحث العسكرى وجدول مقارنة القوات - للدول العربية والعدو - هى « ضرورة سرعة وضع خطة عمليات مشتركة لدول المواجهة تشترك فى توفير متطلبات جميع الدول العربية كل حسب إمكانياته وطاقاته » بحيث تشمل هذه الخطة :

- زيادة كفاءة الجبهة الشرقية بتدعيم الأردن بقوات برية وجوية ودفاع جوى حتى يمكن القيام بالعمل العسكرى العربى من الجبهات الثلاث فى وقت واحد .
- وتدعيم دول المواجهة بالطائرات المتفق عليها والتى ترفع من قدراتها فى مواجهة طائرات العدو وشبكة الدفاع الجوى الإسرائيلى .
- وتدعيم كل من الأردن وسوريا بشبكة من الدفاع الجوى المتطورة على الارتفاعات المختلفة والتى تمكنها من الصمود فى مواجهة طائرات العدو .
- وتدعيم دول المواجهة بالاسلحة المتطورة فى مجال الحرب الالكترونية .
- وأهمية سرعة تحرك الدول العربية لتحرير الأرض فى حدود قدرات القوات والدعم العربى ، واضعين فى الاعتبار أن عامل الوقت ليس فى صالح العرب .



وبعد أن قدم تقرير وزير الحربية فى مصر ، الفكرة العامة للتخطيط واحتياجات الخطة الهجومية ، كانت التوصيات المقترحة كالآتى :

١ – يقسم مسرح العمليات إلى جبهات ثلاث وهى :

أ – الجبهة الشمالية : وتشمل جميع القوات السورية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

ب – الجبهة الشرقية : وتشمل جميع القوات الأردنية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

ج – الجبهة الغربية : وتشمل جميع القوات المصرية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

٢ – يعمل الفدائيون من الجبهات المختلفة لدول المواجهة بتنسيق مع قيادات الجبهات تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية .

٣ – تكون جميع هذه الجبهات تحت قيادة القائد العام المصرى بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية تعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة فى القتال .

٤ – يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية فى الجبهتين الشمالية والشرقية (سوريا والأردن) ويتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية فى الجبهات الثلاث .

٥ – بناء على موافقات سابقة لمجلس الدفاع المشترك بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٧١ وتوصيات اللجنة الفرعية العسكرية المنبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع ، تلتزم دول المساندة بتقديم الدعم التالى لدول المواجهة . واجمالى هذا الدعم هو ١٦ سرباً جوياً وفرقة مدرعة وفرقة مشاه ولواء مدرع ولواءان مستقلان من المشاة .

وتم توزيع هذا الدعم على سبع دول عربية هى (العراق – المملكة السعودية – الكويت – ليبيا – الجزائر – المغرب – السودان) وهذا الدعم هو المطلوب لتغطية مرحلة الصمود والردع .

أما الدعم الاضافى المطلوب لتنفيذ العمليات التعرضية فقد تم تحديده أيضاً . وتلتزم دول المساندة بتقديم هذا الدعم الاضافى إما بوحدات جاهزة فعلاً أو بمعدات أو بدعم مادى طبقاً لبيان التكاليف السابق الاتفاق عليها بين رؤساء الأركان فى العام السابق .

٦ - تكون قوات الدعم المتفق عليها والمطلوبة لمرحلة الصمود والردع جاهزة فى أماكن تمركزها الحالية - حينئذ - فى مارس ١٩٧٣ للتحرك إلى أماكن التمركز للعمليات بأوامر من القائد العام للقوات المسلحة العربية . أما وحدات الدعم الاضافى للعمليات التعرضية فتكون جاهزة فى أقرب وقت طبقاً لما يتم الاتفاق عليه فى المجلس .



لقد كنت سعيداً بالاشتراك فى إعداد تقرير وزير الحربية وحضور جلسات هذه الدورة لمجلس الدفاع المشترك التى اتسمت أعماله بالموضوعية ووصل إلى نتائج إيجابية . كنت أتمنى وأراقب تنفيذ هذه القرارات باعتبارها تطوراً جديداً فى الفكر العربى الاستراتيجى الذى يحقق عاملاً رئيسياً جديداً - للمرة الأولى فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى - لتحقيق النجاح فى الحرب المنتظرة .

لم يتحقق الأمل ، ولم يتم تنفيذ هذه القرارات . وضاعت فرصة أتيحت للعرب لأن يتضامنوا ويتعاونوا عسكريا لتحرير الأرض العربية وإعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ويبدو أن هناك أسباباً سياسية قوية وقفت عائقاً أمام التنفيذ . ولم يكن العبء الذى ألقى على الدول العربية المساندة كبيراً ، فقد كان فى طاقتها ، ولم يكن يؤثر على الأمن الوطنى لكل دولة مساندة بل كان فيه الضمان لتأكيد الأمن القومى العربى ، وبالتالى تحقيق الأمن الوطنى لكل دولة .

ولقد أثبت الواقع العربى أن الاتصالات الثنائية بين الدول العربية هى التى نجحت فى تدعيم الجبهتين السورية والمصرية بقوات من بعض الدول العربية التى رأت أن تساهم فى الحرب بعد نشوبها . ترتب على ذلك أن هذه القوات لم تصل فى الوقت المناسب إلى ميدان المعركة ، وكان يمكن أن تكون أشد تأثيراً لو كانت قد تمركزت فى الجبهة قبل الحرب مما يعطيها فرصة الاندماج مع قوات الجبهة والتعرف على طبيعة أرض المعركة .

وهنا لا بد أن أشير إلى أن حرب أكتوبر نشبت دون فتح الجبهة الأردنية لعمل

عسكرى عربى مشترك برغم أهميتها الواضحة . وهذا لم يمنع الأردن من المساهمة بجزء من قواته للقتال فى الجبهة السورية أثناء سير العمليات .

ولنا أن نتصور نتائج حرب تنشب من ثلاث جبهات عربية فى وقت واحد ضد إسرائيل بخطة واحدة تحت قيادة قائد عام واحد كما قررها مجلس الدفاع المشترك .

وهذا يقودنا إلى مناقشة وتحليل موقف « الجامعة العربية » وأهدافها والميثاق الذى تعمل به كى يمكن تطويرها حتى تحقق الهدف من إنشائها .

الخطـة (ل) :

نظراً لأن الدول العربية لم تتمكن من وضع توصيات « مجلس الدفاع المشترك » موضع التنفيذ ، الأمر الذى كان يحقق لنا - نحن العرب - قومية المعركة ، استمر التعاون بين مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً يأخذ مجراه الطبيعى البنَّاء لدخول الحرب وحدهما ضد إسرائيل .

وبعد أن استكملت الخطة المصرية السورية ، وتم إعداد القوات لها والتدريب عليها ، ولم يبق على تنفيذها سوى تحديد التوقيت المناسب للهجوم وإصدار القرار السياسى ببدء الحرب ، تقدم رئيس إحدى الدول العربية بخطة للحرب ضد إسرائيل .

استدعانى الفريق أول أحمد إسماعيل إلى مكتبه للاطلاع على هذه الخطة وبحثها . وجدت أنها نظرية من نظرياته الثورية التى ينادى بها فى المجالات المختلفة ، ويقوم بتطبيقها فى دولته سواء فى « كتاب أخضر » أو فى كتاب بلون آخر .

والحقيقة أن رئيس هذه الدولة لم يعطِ لخطته إسما رمزياً ، ولذلك اخترت لها اسم الخطة (ل) ، وكان تعليقى عليها أنها حلم سعيد .

وتتلخص فكرة هذه الخطة فى أن الهجوم المصرى وعبور قناة السويس لا يعتبر هجوماً حاسماً ، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التى تتعرض لها القوات المصرية خصوصاً تحت تأثير تفوق العدو الجوى . لذلك يرى واضع الخطة :

١ - أن يكون الهجوم الرئيسى الجوى والبرى من اتجاه سوريا ، وأن يحشد لذلك أكبر عدد من الطائرات المصرية بحيث تكون غطاءً جوياً تتحرك تحته كل

القوات السورية . ويمكن زيادة عدد القوات البرية فى سوريا من مصر وليبيا ودول عربية أخرى .

٢ - أن يشن الهجوم الكاسح على إسرائيل باستخدام جنوب لبنان وشمال الأردن والفدائيين لتوسيع رقعة الهجوم . وأن الهجوم الجوى من الجبهة السورية سوف يُفقد العدو المبادأة لأول مرة ويلحق أضراراً بأهداف العدو الجوية .

٣ - تبقى القوات المصرية كاحتياطى استراتيجى يستخدم بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية . ويقتصر دورها أثناء ذلك على هجمات بحرية وعمليات إنزال بحرى على غزة وشمالها ، وهجمات بحرية ضد إيلات وشرم الشيخ مع إنزال مظلى فى عدة اماكن لإرباك العدو وتشتيت قواته . وكذلك قصف شديد بالمدفعية ضد الضفة الشرقية للقناة لإيهام العدو بالهجوم من اتجاه القناة وتخفيف الضغط على الجبهة السورية .

٤ - يكون الهدف العسكرى هو تدمير قوة إسرائيل المادية والمعنوية .

٥ - يكون الهدف السياسى هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

٦ - تعتبر الجمهورية ... أن هذا الرأى هو أساس مشاركتها فى الحرب ، وإلا فإنها ستعلن رسمياً عدم مشاركتها فى كارثة ربما تكون نهائية للأمة العربية .

النظرية والتطبيق :

وكان رأينا فى مصر واضحا فى رفض فكرة هذه الخطة ، لأنها لا تتمشى مع الموقف الاستراتيجى فى المنطقة ، ولا تتسم بالواقعية ، وغير قابلة للتطبيق . وكان رأينا مبنيا على المبررات التالية :

- إن الموقف الاستراتيجى ، وحجم وأوضاع قوات العدو وقدراته القتالية ، تؤكد ضرورة شن الهجوم ضده من جبهتين متباعدتين فى وقت واحد لتشتيت قواته الجوية المتفوقة - وهى قوته الضاربة الرئيسية - وبعثرة قواته البرية على أكثر من جبهة وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر البشرية - وهى نقطة ضعفه الرئيسية - فى معارك رئيسية تقع فى أكثر من جبهة سواء فى البر أو البحر أو الجو .

- إن استخدام الجبهة السورية كاتجاه للمجهود الرئيسي في الحرب قد يبدو صحيحاً – من الناحية النظرية – لقربها من إسرائيل ، ووجود بعض الأهداف الإسرائيلية داخل مدى طائراتنا من هذا الاتجاه . ولكن إذا تعمقنا فى دراسة الأمر – من الناحية العملية – نجد أن تركيز القوات الجوية السورية والمصرية فى سوريا لا يمكن تنفيذه عمليا لعدم توفر المطارات اللازمة لاستيعاب كل هذا العدد من الطائرات . بالاضافة لذلك فإن وسائل الدفاع الجوى السورى لا تكفى لتأمين هذه الأعداد الكبيرة من الطائرات ، ويستتبع ذلك نقل وسائل الدفاع الجوى المصرى إلى سوريا . ومعنى ذلك كشف الغطاء الجوى عن الأراضى المصرية وقواتها المسلحة الأمر الذى يترتب عليه نتائج خطيرة . ومن المعروف ان مدى عمل الطائرات المصرية والسورية يغطى – عند استخدامها من سوريا – شمال إسرائيل وجزءاً من وسطها ، وبذلك تبقى مطارات وسط وجنوب إسرائيل وكل مطارات سيناء خارج دائرة التأثر . وبذلك يتمكن العدو من إعادة تمركز وانتشار طائراته فى هذه المناطق واستخدامها بكفاءة – لمداها الطويل – ضد كل من مصر وسوريا . ولا يجب أن نتصور أن الضربة الجوية التى تمت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ستكرر نتائجها ضد العدو أو ضدنا .
- أما عن توجيه الهجوم البرى الرئيسى من اتجاه سوريا وتوسيع رقعة الهجوم باستخدام الأراضى الأردنية واللبنانية ، فإن ذلك تعترضه صعوبات سياسية لا يمكن التغلب عليها . والخبرة علمتنا الكثير فى هذا المجال .
- إن معركة القوات المصرية هى معركة شرف لا بد أن نخوضها لتحرير أرضنا ومسح عار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . والقول إن الهجوم من الجبهة المصرية يعرض قواتنا لخسائر كبيرة فهو أمر مقبول ، إذ لا يمكن تحرير أرضنا ورد كرامتنا دون تضحية وقبول الخسائر المحسوبة .
- إن اقتصار دور القوات المصرية فى الخطة (ل) على القيام بعمل خداعى وأعمال ثانوية مع إنزال بحرى فى غزة وشمالها وإبرار مظلى فى عدة أماكن ، أمر لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية طالما أن القوات البرية لا تلحق بها خلال فترة زمنية محدودة . وطالما أن القوات المصرية مطلوب منها أن تقوم بعمل خداعى أو ثانوى ، فإن أعمال الابرار البحرى والجوى مصيرها الفشل ، والقوات المشتركة فيها مصيرها التدمير ، ولا تحقق هدفاً سياسياً أو استراتيجياً أو تكنيكياً .

● إن الاحتفاظ بالقوات المصرية كاحتياطى استراتيجى لاستخدامه بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية – كفكرة الخطة (ل) – هو تفكير عسكرى خاطىء نظرياً وعملياً ، لأن القوات المصرية ليست فى هذه الحالة احتياطياً استراتيجياً بالمفهوم العسكرى الصحيح . فالاحتياطى الاستراتيجى يستخدم للتأثير على سير العمليات فى احدى الجبهتين أو فى أحد الاتجاهات الرئيسية وبشرط أن تتوفر القدرة على نقله فى الوقت المناسب . وهذا لا يمكن تحقيقه جواً لعدم وجود طائرات النقل بالعدد الكافى للنقل بالاضافة لتفوق العدو الجوى . كما لا يمكن تنفيذ النقل بحراً لعدم وجود وسائل النقل البحرى وطول الوقت اللازم لهذا النقل ، إذا كانت الخطة تقصد نقله أثناء سير العمليات إلى الجبهة السورية . وإذا بقيت القوات المصرية احتياطياً استراتيجياً فى الجبهة المصرية كما تتخيل الخطة (ل) فالسؤال هو : احتياطى لمن ؟

● وأخيراً ، إذا كان الهدف السياسى المطلوب تحقيقه بهذه الخطة هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فهل تسمح مقارنة القوات بين العرب وإسرائيل بتدمير قوة إسرائيل العسكرية ؟ ومن أين أتى هذا التفوق العسكرى العربى فى وقت كنا نعانى فيه – حينئذ – من التفوق العسكرى الإسرائيلى ؟

ومن الناحية السياسية ، هل كان يمكن قبول فرض قرار التقسيم بالقوة العسكرية العربية فى ذلك الوقت ، لو كانت هذه القوة – افتراضا – موجودة وجاهزة للاستخدام ؟

وكان هذا هو ردنا على الخطة (ل) حتى يعيش صاحبها على أرض الواقع . ونتمنى أن يأتى اليوم الذى تتوحد فيه كلمة العرب ويحشدون جهودهم العسكرية والاقتصادية والسياسية لإزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ ، بتحرير الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية بعد أن دام الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن – ١٩٨٩ – إثنين وعشرين عاماً ، وبعد أن بذلت المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل جهد ممكن فى كل مجال طوال هذه السنوات الطويلة . ولقد كانت الفرصة متاحة عام ١٩٧٣ لوضع فكرة وفلسفة « قومية المعركة » موضع التطبيق .

وانتهى رأى مصر بالنسبة للخطة (ل) برفضها ، وأن أفضل الأساليب الاستراتيجية لإدارة الحرب ضد إسرائيل هو القيام بعملية هجومية تنفذ بواسطة القوات المصرية والسورية فى وقت واحد وبأعمال منسقة طبقاً لفكرة استراتيجية واحدة تحت قيادة قائد عام واحد لقوات الجبهتين .

٤ - الطريق المسدود

حاولت مصر والدول العربية ، منذ أن صدر قرار وقف إطلاق النار عن مجلس الأمن فى ٨ يونيو ١٩٦٧ ، أن تجد حلا سلمياً للأزمة . فقد قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ فى جو دولى يعادى العرب ، على أساس أن إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبة) كان السبب المباشر لحرب يونيو . وفى ظل هذا الجو المعادى قرر مجلس الأمن أثناء الحرب نفسها وقف إطلاق النار ، دون النص على عودة القوات إلى خطوط ما قبل يونيو . وكان ذلك معناه قبول المجتمع الدولى لاستمرار احتلال الأراضى العربية حتى تتم تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى بطريقة تضمن لكل طرف تحقيق بعض مطالبه ، ولذلك فسر القرار على أنه يضمن تسوية متوازنة . وقد قبلت مصر وسوريا والأردن هذا القرار فى ظل إنهيار الموقف العسكرى إلى أن يتحقق للعرب بناء قوتهم العسكرية ، وخلق موقف يسمح لهم بتغيير النظرة العالمية لموقفهم من المشكلة .

وكان قبول مصر للقرار ٢٤٢ بداية عمل سياسى ودبلوماسى لتغيير المناخ الدولى لصالح العرب ، وعزل إسرائيل وإظهار أنها الدولة المعتدية التى ترفض الحل السلمى ، وتهيئة المسرح الدولى لقبول بدء العمل العسكرى المنتظر (حرب أكتوبر) .

فضلاً عن ذلك ، فإن القرار نفسه من الناحية الموضوعية أكّد مبدأ عدم جواز احتلال الأراضى عن طريق القوة ، وهو نفس ما يطالب به العرب . كما أنه نص على مبادىء السيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى للدول ، وكلها - من الناحية

العربية – مبادىء مطلوب تحقيقها ، وتقتضى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

ولم يوافق القرار على وجهة النظر الإسرائيلية بإجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل ، وإنما أنشأ جهازاً خاصا هو السفير « يارنج » ، ليس كمفاوض أو وسيط ، وإنما كممثل للسكرتير العام يقدم له تقريراً عن تنفيذ الأطراف المعنية للقرار .



وبدأت الجهود الدولية لتنفيذ القرار ٢٤٢ بمهمة السفير يارنج . وبعد جهود كبيرة بذلها فى الاتصال مع الأطراف المختلفة ، وجه فى ٨ فبراير ١٩٧١ مجموعة من الأسئلة إلى كل من مصر وإسرائيل . كان السؤال الذى وجهه إلى الحكومة الإسرائيلية هو : « هل هى على استعداد للانسحاب إلى حدود مصر الدولية بينها وبين فلسطين فى عهد الانتداب ؟ » . وكان السؤال الذى وجهه إلى مصر « هل هى على استعداد للدخول فى إتفاقية سلام مع إسرائيل ؟ » .

كان رد مصر أنها على استعداد لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل مشتملاته ، إذا قامت إسرائيل بتنفيذ كل التزاماتها (الانسحاب إلى الحدود الدولية ومن كل الأراضى المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ... واحترام سيادة وسلامة أراضى دول المنطقة) ، وقد أدى ذلك إلى تأييد واسع للموقف العربى ، وتفهم أفضل للحق العربى .

وكان رد إسرائيل ، أنها لن تنسحب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، الأمر الذى كشف نواياها التوسعية أمام العالم ، وأفقدها جزءاً من التأييد الدولى الذى طالما استندت إليه . واشترطت أن يتم حل الأزمة من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية .

ثم قامت الدول الأربع الكبرى (أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وإنجلترا) بجهود لحل الأزمة بناء على اقتراح من فرنسا فى يناير ١٩٦٩ . وفشلت محادثات الدول الأربع فى نهاية أغسطس ١٩٧١ ، بعد أن تباينت وجهات نظر هذه الدول ، ووضعت أمريكا أمامها العراقيل ، وعادت إسرائيل تؤكد أن السلام لن يتحقق إلا بالمفاوضات المباشرة مع العرب .

ثم حاولت أمريكا والاتحاد السوفيتي ، فى محادثات ثنائية فى نفس الفترة ، إيجاد حل للازمة إلا أن المحادثات توقفت . بل إن مساعد وزير الخارجية الأمريكية المستر جوزيف سيسكو صرح بأنه لا يعتقد أن على إسرائيل أن تعيد جميع الأراضى التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ لأن قرار مجلس الأمن لم ينص على ذلك .

مبادرة روجرز :

ونتيجة للاشتباكات المستمرة بالنيران بين مصر وإسرائيل ، وحرب الاستنزاف بينهما التى استمرت عاماً ونصف العام تصاعد فيها القتال تصاعداً خطيراً ، تقدم وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بمبادرة يوم ٥ يونيو ١٩٧٠ لايقاف النيران لمدة ٩٠ يوماً ، وأن يدخل الطرفان فى مفاوضات جديدة عن طريق السفير يارنج لتنفيذ القرار ٢٤٢ . استجاب الطرفان لايقاف النيران فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، إلا أن إسرائيل لم تف بالشق الثانى ، كما أن أمريكا لم تمارس أى ضغط على إسرائيل للاستجابة لمبادرة وزير خارجيتها الأمر الذى قضى بفشلها .

وقد سقطت هذه المبادرة الأمريكية نهائياً فى ٤ فبراير ١٩٧١ ، حين أعلن الرئيس السادات أن مصر ترفض مد وقف إطلاق النار أكثر من هذا التاريخ ، رفضاً لسياسة الأمر الواقع الذى أريد خلقه ، ولأن استمراره يعنى تكريس حالة اللاسلم واللاحرب التى أرادت إسرائيل استغلالها لتكريس احتلالها .

مبادرة الرئيس السادات ·

وفى الخامس من فبراير ١٩٧١ ، أعلن السادات عن مبادرة للسلام ، حدد معالمها بعد ذلك فى خطاب ألقاه فى مايو من نفس العام . وتقضى بإنسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية – كمرحلة أولى للانسحاب الكامل – تبدأ فيها مصر فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية . وبعد هذه الخطوة تقبل مصر مد وقف إطلاق النار لمدة محددة يضع خلالها السفير يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

وتعبر القوات المصرية قناة السويس إلى الضفة الشرقية ، مع وضع ترتيبات للفصل بين القوات خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة . وإذا انتهت هذه الفترة بدون تقدم ملموس يكون للقوات المصرية الحق فى تحرير الأرض بالقوة .

وترفض مصر أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء ، ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود وفقا لقرار مجلس الأمن . وترفض مصر أى شكل من أشكال الوجود الإسرائيلى فى شرم الشيخ .

وجاء رد إسرائيل معبِّرا عن نواياها الحقيقية ، فقد أعلنت أن المبادرة ليس فيها جديد ، وأن إسرائيل ترفض الانسحاب من الضفة الشرقية للقناة . وعبَّر ديان وزير الدفاع الإسرائيلى عن ذلك بقوله : « ليس لدى إسرائيل أى نية للانسحاب من أفضل خط استولت عليه » . وبذلك استمرت إسرائيل فى تحقيق هدفها فى تجميد الموقف .

لجنة الرؤساء الأفارقة :

وفى يونيو ١٩٧١ عقد مؤتمر القمة الافريقى ، وانبثق عنه لجنة من عشرة رؤساء أفارقة للسعى لتطبيق القرار ٢٤٢ . وتشكل من لجنة العشرة لجنة الأربعة قامت بمهمة الاتصال بالأطراف المعنية فى أزمة الشرق الأوسط ، إلا أن مساعيها قد فشلت لأن إسرائيل امتنعت عن إعلان نيتها فى عدم ضم الأراضى العربية .

وأيقنت أفريقيا أن إسرائيل دولة توسعية ، ولا تعمل من أجل تحقيق السلام . وأصبح جزء كبير من الرأى العام العالمى أكثر قبولاً لحق العرب فى استخدام القوة لاستخلاص حقوقهم .

الوفاق والاسترخاء العسكرى :

وفى عام ١٩٧٢ ، كانت الدلائل تشير إلى أن سياسة الوفاق الدولى قد أصبحت خطا استراتيجيا ثابتا فى سياسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لفترة طويلة ، قدرها بريجنيف بما يتراوح بين عشرين وثلاثين عاما . وتهدف سياسة الوفاق إلى إنهاء حالة الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التعايش السلمى بين الشرق والغرب . وأن وجه الخطورة فى هذه السياسة هو أثرها على مشكلة الشرق الأوسط ، حيث أصبح واضحا أنه لن تقوم مواجهة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى بسبب الدول الصغيرة .

وقررت الدولتان فى مؤتمر موسكو ، أن يكون هناك استرخاء عسكرى فى منطقة

الشرق الأوسط بعد حل الأزمة ، وكان ذلك يعنى عدم الالتجاء للقوة لحل المشكلة . والنتيجة النهائية أن يرضخ العرب للأمر الواقع ، وبالتالى تتمكن إسرائيل من فرض شروطها للحل .

وصحب كل ذلك حملة نفسية شديدة تستهدف زرع اليأس فى نفوسنا . وتستند فى ذلك إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وإلى استمرار الاحتلال عدة سنوات دون أى تقدم أو تحرك ، حتى يقنع العرب بالوضع القائم على ما هو عليه ، أو يقبلوا ما يعرض عليهم من مشروعات تستهدف أن يأخذ العدو كل ما يمكن الحصول عليه من مزايا تأييدا للأمر الواقع وتكريسا له .

قرار من مجلس الأمن أسقطته أمريكا بحق الفيتو :

وفى مستهل عام ١٩٧٣ ، بدأت مصر نشاطا سياسيا مكثفا بالاتصال بالدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن .

وبينما كان تأييد الاتحاد السوفيتى واضحا ، والموقف البريطانى الذى اتخذته حكومة المحافظين بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ثابتا ، والفهم الفرنسى لموقفنا قويا ، والموقف الصينى معنا مبدئيا ، كان الموقف الأمريكى سلبيا .

وكانت الولايات المتحدة ترى أن علينا تقديم تنازلات حتى يتم تحريك القضية ، وأنها لا تستطيع ولا تملك الضغط على إسرائيل . وأعلن الرئيس نكسون أن المشكلة هى كيفية التوفيق بين السيادة المصرية على الأراضى المصرية كاملة ، وبين مقتضيات الأمن الإسرائيلى .

وطلبت مصر عقد مجلس الأمن لبحث مشكلة الشرق الأوسط ، وأن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً عن مهمة ممثله الخاص السفير يارنج منذ نوفمبر ١٩٦٧ حتى انعقاد المجلس فى يوليو ١٩٧٣ . وفى ٢٦ يوليو ١٩٧٣ تم التصويت على مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز ، ووضح للعالم مدى التأييد الذى حصل عليه الحق العربى ، حيث صوتت أربع عشرة دولة فى المجلس لصالح القرار الذين يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة . ولكن أمريكا أسقطته باستخدام حق الفيتو .

وهكذا انتهى العمل السياسى بعزلة إسرائيل بحيث أصبح العالم كله فى جانب ، وإسرائيل والولايات المتحدة فى جانب آخر . وأصبح المناخ الدولى مهيأ لقبول العمل العسكرى الذى تستعد كل من مصر وسوريا للقيام به .

لقد وضعت إسرائيل سياستها على منع الدول العربية من استعادة أراضيها بالقوة ، حتى تيأس من جدوى الصراع المسلح وترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية . ولذلك رفضت ووضعت العراقيل أمام جميع الحلول السلمية ، وتملكها الصلف والغرور بتفوقها العسكرى ، واستهانت بالعرب أشد استهانة .

وبرغم أن إسرائيل أصبحت فى عزلة عالمية مع اعتمادها الكلى على أمريكا فقط ، إلا أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية ، فى دعايتها الانتخابية التى كان محدداً لها أواخر أكتوبر ١٩٧٣ ، أخذت تتسابق فى التشدد فى مواقفها بالاعلان عن رفضها للعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة باقية ويزداد عددها ، وأن القدس ستظل عاصمة إسرائيل إلى الأبد .

وتملك الدول العربية روح الشك واليأس تدريجيا فى قدرة مصر وسوريا على القتال ، وأصبح الغمز واللمز فى الأوساط العربية يدور على الشفاه . وبدأ العالم يفقد ثقته فى قدرة العرب على استرداد أراضيهم ، وأنهم يتكلمون أكثر مما يعملون ، برغم أن كلا من مصر وسوريا كانت تعمل بأقصى طاقة ممكنة استعداداً للحرب فى صمت وصبر .

وأصبح الموقف الذى تشكل فى منتصف عام ١٩٧٣ أن المجتمع الدولى – عدا أمريكا وإسرائيل – غير قادر على إيجاد حل سلمى للمشكلة ، متعاطفاً مع الحق العربى ومؤيداً له .

وإذا كانت حالة اللاسلم واللاحرب هى فى صالح القوتين العظميين وإسرائيل ، وضد مصلحة العرب ، فما هو البديل أمام مصر وسوريا لاسترداد أراضيهما ؟ لقد كان أمام مصر وسوريا إما قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية ، حتى تنهار وتستسلم أو خوض حرب جديدة .

فكان قرار الحرب هو النتيجة الطبيعية وضرورة وطنية وقومية إزاء الطريق المسدود الذى انتهت إليه كل الجهود السياسية والدبلوماسية العربية ، وبالتالى أصبحت الحرب حتمية .

٥ - حتمية الحرب

الوقت ضدنا :

وجاء عام ١٩٧٣ ليشهد خطوات متتالية فى الطريق إلى أكتوبر .

كان من الضرورى أن نبحث عامل الوقت وتأثيره على أبعاد المشكلة بعد سكون دام حوالى سنتين ونصف منذ مبادرة روجرز فى أغسطس ١٩٧٠ ، حتى يمكننا تحديد الوقت المناسب لبدء الحرب ، وبالتالى يتم توجيه الجهد السياسى والجهد العسكرى وجهود باقى أجهزة الدولة التزاما بهذا التوقيت دون الافصاح عنه . لقد طلب الفريق أول أحمد إسماعيل من هيئة العمليات عمل هذه الدراسة لتكون تحت نظره عند مناقشة الموضوع مع القيادة السياسية .

وكان رأينا فى هيئة عمليات القوات المسلحة ، أن مصر قد استنفدت كل الوسائل السياسية والدبلوماسية للخروج من « حالة اللاسلم واللاحرب » والوصول إلى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط إلا أن جهودها لم تصل إلى نتيجة . وأصبح واضحاً أن سياسة الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لا توفر الظروف المناسبة لحل المشكلة بما يتفق مع المصالح العربية ، بل ان هذه السياسة أصبحت فى صالح القوتين العظميين وإسرائيل .

وكنا نرى أن إطالة الوقت فى حالة اللاسلم واللاحرب يترتب عليه عدم اهتمام الدول العربية بالعمل العسكرى نتيجة لفقدها الثقة فى جدِّية استعداد مصر وسوريا للحرب التى ظهرت بوادره بإنهيار الجبهة الشرقية التى كانت تضم سوريا والأردن

والعراق ، وتباعد الأردن عن سوريا ، وموقف اللامبالاه لعدد من الدول العربية .

كما أن الضغط على الصداقة المصرية السوفيتية يزداد تأثيراً بغرض التشكيك فى قيمته برغم أن الاتحاد السوفيتى كان المؤيد للقضية العربية سياسياً ، كما أنه المصدر الوحيد لإمدادنا بالسلاح . وازداد هذا الضغط بعد إنهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر ، الأمر الذى أعطى الانطباع بأن الكفاءة القتالية لقواتنا قد انخفضت خصوصاً فى الدفاع الجوى ، وهذا يؤكد الشك فى جدّية خوض الحرب .

وكان فى تقديرنا أن إطالة الوقت قبل شن الحرب يعطى لإسرائيل فرصة الحد من نشاط العمل الفدائى الفلسطينى ، وتثبيت الأمر الواقع فى الأراضى المحتلة ، وتغيير معالمها بالانشاء المستمر للمستوطنات فيها ، وربط الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديا بإسرائيل ، وتعويد الفلسطينيين على قبول الحياة مع إسرائيل ، وتطويع الرأى العالم العالمى لقبول الأمر الواقع .

بالاضافة لذلك فإن المصالح الأمريكية فى الوطن العربى لم تتأثر برغم وقوف الإدارة الأمريكية ضد العرب ، ولم يكن متوقعاً تهديد هذه المصالح فى المستقبل القريب .

أما من الناحية العسكرية ، فقد كنا نقدّر أن طول الوقت قبل شن الحرب يتيح لإسرائيل زيادة قدرة قواتها المسلحة خصوصاً فى سلاحها الجوى ، ويعطيها فرصة التحسين المستمر لدفاعاتها فى الجبهتين المصرية والسورية .

وفى الجانب العربى ، لم يكن منتظراً فى المستقبل القريب تطوير قواتنا المسلحة نوعياً تطويراً حاداً يؤثر على الموقف العسكرى . كما أن طول فترة الانتظار يؤثر على معنويات القوات المسلحة المصرية والسورية طالما لم يحدث جديد فى الموقف العسكرى مع طول فترة التجنيد والخدمة بالجبهة المصرية التى امتدت إلى خمسة أو ستة أعوام .

لقد تغير مستوى المقاتل المصرى - بعد حرب يونيو - تغييراً جذرياً ، بعد أن تم تجنيد شباب مصر من ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة ، وأصبحوا يشكلون نسبة كبيرة فى الوحدات المقاتلة وفى كل التخصصات الفنية والمهنية للعمل كجنود أو ضباط احتياطيين . ومع استمرار التعبئة العامة منذ عام ١٩٦٧ ، كان يزداد عدد

المقاتلين عاماً بعد عام حتى وصل عدد أفراد القوات المسلحة إلى أكثر من نصف مليون فرد . وكلما طال الوقت أصبح المقاتل يتمنى بدء الحرب تحريراً لوطنه اليوم قبل الغد وإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب التى كنا فيها . هذه الحالة أصبحت تستنزف طاقات مصر البشرية والاقتصادية نتيجة للتعبئة العامة وإعداد الدولة فى مجالات كثيرة للحرب عدة سنوات الأمر الذى كان يشكل ضغطاً متزايداً على الجبهة الداخلية يوماً بعد يوم .

لكل هذه المبررات كانت سلبيات الانتظار فترة طويلة قبل شن الحرب تزيد كثيراً على الايجابيات ، الأمر الذى يحتم أن تكون فترة السكون العسكرى أقصر ما يمكن ، ويجب أن تقتصر على الوقت الضرورى فقط لاستكمال بعض مطالب المعركة لتأكيد ضمانات النجاح فيها وإتمام التنسيق العسكرى مع سوريا .

كان هذا هو الرأى الذى وصلنا إليه فى هيئة العمليات من دراسة تأثير عامل الوقت على أبعاد المشكلة . ولم يكن هناك خلاف فى وجهات النظر أثناء مناقشتى للموضوع مع الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام ، واتفقنا على أن اتخاذ القرار ببدء الحرب هو أمر هام على أن تتفق مصر وسوريا على المستوى السياسى بين الرئيس السادات والرئيس الأسد على التوقيت المناسب لشن الحرب .

لقد كانت أحاديث الحرب فى مصر شاغلنا الرئيسى ، وكان الرئيس السادات واضحاً فى إعلان نواياه أمامنا فى مناسبات عديدة بأنه قرر دخول الحرب ، ويجب أن تكون قواتنا المسلحة مستعدة لها ، ولعل ما جاء فى حديثه أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ فى مؤتمر الجيزة يوضح ذلك تماما . ولكن قرار الحرب لم يأخذ الصيغة الرسمية التى يستتبعها إجراءات تنفيذية على مستوى الدولة والقوات المسلحة ، وإن كان إعداد الدولة للحرب واستعداد وتجهيز القوات المسلحة لخوضها كان مستمراً لم يتوقف فى أى وقت .



وامتداداً للعمل السياسى التقى السيد / محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فى مصر مع الدكتور هنرى كسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى - كما يقول

الرئيس السادات – مرتين خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، مرة فى باريس فى فبراير ١٩٧٣ ، وأخرى فى أبريل من نفس العام[١] .

وسجل الرئيس السادات بعض ما جاء فى هذه اللقاءات ، جاء فيها أن كسنجر قال[٢] :

" نصيحتى للسادات أن يكون واقعياً ، فنحن نعيش فى عالم الواقع ، ولا نستطيع أن نبنى شيئاً على الأمانى والتخيلات . والواقع أنكم مهزومون ، فلا تطلبوا ما يطلبه المنتصر . لا بد أن تكون هناك بعض التنازلات من جانبكم حتى تستطيع أمريكا أن تساعدكم ...

فكيف يتسنى وأنتم فى موقف المهزوم أن تملوا شروطكم على الطرف الآخر ... إما أن تغيروا الواقع الذى تعيشونه ، فيتغير بالتبعية تناولنا للحل ... وإما أنكم لا تستطيعون ، وفى هذه الحالة لا بد من إيجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التى تعرضونها .

وأرجو أن يكون معنى ما أقوله واضحاً ، فلست أدعو السادات إطلاقاً إلى تغيير الوضع العسكرى . لو حاول ذلك ، فسوف تنتصر إسرائيل مرة أخرى أشد مما انتصرت فى سنة ١٩٦٧ ، وفى هذه الحالة يصعب علينا أن نعمل أى شىء ... وسوف تكون هذه خسارة كبيرة لمصر وللسادات شخصياً ، وهو رجل أحب أن أتعامل معه فى يوم ما " .

ويستطرد الرئيس السادات قائلاً :

" كان هذا كلام كسنجر فى فبراير وأبريل ١٩٧٣ ، فقلت فى نفسى لا فائدة ترجى من الأمريكان ، فقد استولت عليهم إسرائيل ، وما زالت السياسة التى وضعها جونسون لأمريكا تفضل مصالح إسرائيل على مصالح أمريكا نفسها . وكما يقول رجل الشارع عندنا فى مصر ... إسرائيل هى الحارس الوحيد على مصالح أمريكا فى الشرق الأوسط ... هذا ما جعلت من نفسها ... أو هكذا جعلتها أمريكا .. والنتيجة فى

---

(١) جاء فى كتاب أمن مصر القومي للسيد محمد حافظ إسماعيل أن لقاءه الأول كان فى الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٣ ولقاءه الثانى كان فى باريس فى مايو ١٩٧٣ .
(٢) السادات : البحث عن الذات – طبعة عربية – ص ٣٨٢ .

كلتا الحالتين واحدة ، وهى أنه لا أمل فى تحقيق السلام عن طريق أمريكا ما دامت إسرائيل لا تريد السلام " .



وكانت الخطوة التالية على طريق الحرب ، هى قرار الرئيس السادات أن يتحمل المسئولية الكاملة بإعادة تشكيل الوزارة برئاسته فى مارس . واجتمع مجلس الوزراء الجديد يوم ٥ أبريل ١٩٧٣ حيث قرر بالاجماع – مع تحفظات محدودة – حتمية الدخول فى معركة عسكرية .

ويقرر محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى[١] " أن الرئيس افتتح المناقشة بتقييمه للموقف فى الشرق الأوسط والقضية العربية . ومع أن الولايات المتحدة كانت فى تقديره قادرة على حل النزاع العربى الإسرائيلى ، إلا أنها لم تكن راغبة فى ذلك حتى تقرر فرض إرادتها على العالم العربى . وكان يرى توسيع رقعة المواجهة على مستوى الجبهة العربية كلها ، وأن يقترن ذلك بتحركنا العسكرى على أن تجرى المفاوضات السياسية حول تسوية النزاع من خلال العمل العسكرى . وعلى ذلك ، فقد طلب من الفريق أول إسماعيل عمل « دراسة » حول كسر وقف إطلاق النار ، بينما نتوجه إلى مجلس الأمن لعرض القضية ونكثف حملتنا الدبلوماسية " .

ويستطرد حافظ إسماعيل فى شرح ما دار فى مجلس الوزراء بقوله :

" وتحدث الفريق أول إسماعيل عن زيارته للدول العربية فى المشرق . وكان تقديره أنها لم تكن متحمسة لخوض الحرب خشية تكرار مأساة ١٩٦٧ ، كما لم يلمس استعداداً لاسهام مالى أو مادى . فكان خلاف الكويت مع العراق يدفعها لتتعاطف مع الحلول السلمية . ولم يكن العراق مستعداً للاسهام فى المعركة نظراً لظروف المواجهة مع إيران ، مع تحبيذه القيام بعمل عربى مشترك فى مجال الامداد بالبترول . أما سوريا فكانت تواجه ضغطاً من السوفيت لتجنب الصدام العسكرى ...

ودار نقاش أثيرت فيه نقاط هامة ، يمكن أن تعتبر إطاراً للحرب التى تقترب :

١ – كان هناك رأى بأن يكون الهدف هو « تحرير الأرض » ، وليس كسر جمود الموقف ، لإرغام إسرائيل على التفاوض الجاد .

(١) محمد حافظ إسماعيل – أمن مصر القومى ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

٢ – التخطيط لمعركة ممتدة ، تبنى على أفضل المعلومات ، وأحسن تصور لردود الفعل الإسرائيلية ، مع ترتيب الاضافة المستمرة لقدراتنا أثناء المعركة .

٣ – إن الوقت لم يعد فى صالحنا ، ومع ذلك فقد كان من الضرورى تجنب الاستجابة للاستفزاز ، واستكمال الاستعداد العسكرى وإعداد الجبهة المدنية .

٤ – اتخاذ إجراءات وقائية ضد ضربة إجهاض قد تقوم بها إسرائيل عند شعورها بالسلام الذى يحرجها أو بالقوة التى تتهددها .

٥ – ضرورة ضمان استمرار الدعم السوفيتى العسكرى للمعركة ، برغم الثقة فى أن السوفيت لن يتوقفوا عن إمدادنا فى ظروف القتال .

٦ – أهمية التدخل ضد تدفق البترول والعمل على تحويل الأرصدة العربية من المؤسسات المالية الغربية .

٧ – التوجه لمجلس الأمن ضمن إطار تحركنا السياسى ، بهدف تسجيل موقف دولى نهائى من التسوية السياسية قبل التحول للعمل العسكرى .

وفى النهاية ، اختتم الرئيس الجلسة بقوله إنها كانت « جلسة ممتازة ... جلسة تاريخية لم يسبق لها مثيل » . وتوجه بالشكر للجميع مؤكداً أنه لن يقبل الدخول فى معركة خاسرة ، ليقبل حلاً سياسياً يفرض علينا . وأنه لو لم يجد فى قدرتنا دخول المعركة فسيعلن ذلك دون تردد " .

٦ - متى نحارب ؟ (الكشكول) :

لقد ازداد اقتناعى - منذ مؤتمر الجيزة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ - بأننا نقترب من شن الحرب . ولفت نظرى بعض ما جاء فى حديث الرئيس السادات فى هذا المؤتمر عندما قال « نحن اليوم أمام امتحان للقوات المسلحة خلاصته أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ جعلت العدو والصديق لا يثق بأننا سنقاتل ، ولذلك فإن الحلول التى تعرض علىّ كلها من منطق أننا لن نحارب ... أمام شعبنا وأمام العدو والصديق لازم نثبت أننا نستطيع أن نضحى ونناضل ... القتال بالأسلوب الذى يمكّننا به ما عندنا من أسلحة وبتخطيط تام ... بما لدينا نرسم ونخطط ، وبذلك يكون الكلام له قيمة ... مع الجميع سيتغير شأننا أو ستنتهى القضية إلى السكون والموت » .

ووصلنا فى أوائل عام ١٩٧٣ إلى أن الوقت ضدنا . وإلى أن يتم الاتفاق السياسى بين الرئيسين السادات والأسد على بدء الحرب بتعاون مصر وسوريا ، كان من الضرورى أن نقوم فى هيئة عمليات القوات المسلحة بتحديد أنسب التوقيتات للقيام بالعملية الهجومية خلال عام ١٩٧٣ حتى توضع أمام الرئيس السادات ليكون أمامه حرية الاختيار على ضوء الموقف السياسى المناسب والاتفاق مع الرئيس الأسد عليه . وبذلك يكون العمل العسكرى متمشياً مع العمل السياسى ، ويكون العمل السياسى منسقاً مع العمل العسكرى .

وضعنا فى هيئة العمليات - بمبادأة من الهيئة - هذه الدراسة على ضوء الموقف العسكرى للعدو وقواتنا ، وفكرة العملية الهجومية المخططة ، والمواصفات الفنية لقناة السويس من حيث المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه ، وساعات الإظلام وساعات ضوء القمر ، والأحوال الجوية ، وحالة البحرين المتوسط والأحمر ، التى تحقق أفضل استخدام

لقواتنا للقيام بالعملية الهجومية بنجاح وتحقق أسوأ الظروف لإسرائيل . كما كان ضرورياً إختيار أفضل التوقيتات التى تناسب تنفيذ الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد .

درسنا كل شهور السنة لاختيار أفضل الشهور لاقتحام القناة على ضوء حالة المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه . وجدنا أن فرق المنسوب بين أعلى مد وأدنى جزر هو ٨٠ سنتمتراً فى القطاع الشمالى للقناة (الاسماعيلية – بورسعيد) بينما فرق المنسوب فى القطاع الجنوبى (الاسماعيلية – السويس) هو متران . كما أن سرعة التيار فى القطاع الشمالى هو ١٨ متراً فى الدقيقة ، بينما سرعته فى القطاع الجنوبى هو ٩٠ متراً فى الدقيقة . أما اتجاه التيار فانه يتغير دورياً كل ٦ ساعات من الشمال للجنوب وبالعكس . كانت كل هذه الظواهر الطبيعية مطلوباً معرفتها لتحديد تأثيرها على وسائل العبور بالقوارب وانشاء وتشغيل المعديات والكبارى ، وبالتالى يمكن اختيار أفضل التوقيتات .

ثم انتقلنا فى الدراسة لتحديد طول الليل يومياً ، لاختيار ليل طويل بحيث يكون النصف الأول منه فى ضوء القمر والنصف الثانى فى حالة إظلام ، حتى يسهل تركيب وإنشاء الكبارى فى ضوء القمر ويكون عبور القوات والأسلحة والمعدات فى الظلام .

وكان من الضرورى أيضاً دراسة حالة الأرصاد الجوية المناسبة لعمل القوات الجوية ، وحالة البحرين المتوسط والأحمر لمعرفة أنسبها لعمل القوات البحرية .

واشتملت الدراسة أيضاً على جميع أيام العطلات الرسمية فى إسرائيل بخلاف يوم السبت وهو يوم أجازتهم الأسبوعية ، حيث تكون القوات المعادية عادة أقل استعداداً للحرب . وجدنا أن لديهم ثمانية أعياد فى السنة منها ثلاثة أعياد فى شهر أكتوبر ١٩٧٣ هى عيد الغفران (يوم كيبور) وعيد المظلات وعيد التوراة . ولكل عيد من هذه الأعياد تقاليد وإجراءات يقومون بها تختلف من عيد لآخر . وكان يهمنا فى هذا الموضوع معرفة تأثير كل عطلة على إجراءات التعبئة فى إسرائيل التى تعتمد اعتماداً رئيسياً فى الحرب على قوات الاحتياطى . وكما يقولون فإن جيش إسرائيل يشبه « جبل الجليد » قمته ظاهرة هى الجيش العامل أما قاعدته العريضة فى القاع هى القوات الاحتياطية . ولإسرائيل وسائل مختلفة لاستدعاء الاحتياطى بوسائل غير علنية ، وأخرى علنية تكون بإذاعة كلمات أو جمل رمزية عن طريق الإذاعة والتليفزيون . ووجدنا أن يوم عيد الغفران – يوم كيبور – هو يوم سبت ، والأهم من ذلك هو اليوم الوحيد خلال العام الذى تتوقف

فيه الإذاعة والتليفزيون عن البث كجزء من تقاليد هذا العيد الذى يعتبر يوم سكون كامل . أى أن استدعاء قوات الاحتياطى بالطريقة العلنية السريعة غير مستخدمة ، وبالتالى يستخدمون وسائل أخرى تتطلب وقتاً أطول لتنفيذ تعبئة الاحتياطى .

ثم انتقلنا فى الدراسة إلى عامل آخر هو « الموقف الداخلى فى إسرائيل » ، فقد كانت تجرى انتخابات إتحاد العمال (هستدروت) فى سبتمبر ، وتجرى انتخابات البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ . والمعروف أن الحملة الانتخابية تجذب أفراد الشعب لها ، علما بأن أغلب الشعب يشكل الجيش الاحتياطى مع تعبئة الدولة أثناء الحرب . ومن هنا كان من المفيد أن يوضع شهر أكتوبر ١٩٧٣ فى الاعتبار كشهر مناسب لشن الحرب إذا كانت العوامل الأخرى السابق شرحها تعتبر مناسبة للعملية الهجومية .

وعن الوقت المناسب للهجوم فى الجبهة السورية ، فقد كان لا يجب أن يتأخر بعد شهر أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن حالة الطقس والجو تصبح غير مناسبة نظراً لبدء تساقط الجليد .

ووصلنا من هذه الدراسة المستفيضة إلى تحديد أنسب الشهور خلال عام ١٩٧٣ للقيام بالعملية الهجومية ، وكان أنسبها ثلاثة توقيتات هى مايو أو أغسطس أو سبتمبر / أكتوبر . وكان أفضلها هو شهر أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن ظروف الطقس والأحوال الجوية مناسبة للعبور ، وأن فترة الليل طويلة يصل الإظلام فى بعض أيامه إلى ساعات طويلة ، فضلاً عن أن حالة البحر مناسبة للعمليات البحرية . والشهر يزدحم بثلاثة أعياد ، وتستعد فيه الدولة لانتخابات البرلمان الإسرائيلى . ويأتى شهر رمضان المبارك خلال هذا الشهر بما له من تأثير معنوى على قواتنا ، ولا يتوقع العدو الإسرائيلى قيامنا بالهجوم فى شهر الصيام .

واستكملنا فى نفس هذه الدراسة الطويلة والعميقة اختيار اليوم المناسب فى كل شهر وقع عليه الاختيار ، بحيث يكون عطلة رسمية ، وأن يكون فرق المنسوب بين المد والجزر فى القناة أقل ما يمكن لتوفير ظروف أفضل لعبور القوارب وتشغيل المعديات وإنشاء الكبارى ، وأن يتميز بضوء القمر الساطع فى النصف الأول من الليل حتى تقام الكبارى ليلاً فى ضوء القمر ، ثم يبدأ عبور القوات فى الظلام خلال النصف الثانى من الليل .

ونتيجة لهذه الدراسة ، كان التوقيت المقترح للهجوم – من وجهة النظر العسكرية –

أن يتم خلال مايو أو أغسطس أو سبتمبر / أكتوبر ، كما حددنا يوماً فى كل مجموعة من هذه التوقيتات الثلاثة يعتبر مناسباً لبدء الحرب .

وكان يوم السبت — عيد الغفران — ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (١٠ رمضان ١٣٩٣) هو أحد الأيام المناسبة ، وهو الذى وقع عليه الاختيار فى مجموعة سبتمبر / أكتوبر . فقد توفرت فيه الشروط الملائمة لاقتحام القناة والهجوم ، فهو يوم عيد فى إسرائيل ، والقمر فى هذا اليوم (١٠ رمضان) مناسب ومضيء من غروب الشمس حتى منتصف الليل بالاضافة للعوامل الأخرى السابق شرحها . وقد اعتقد الكثيرون أن هذا اليوم تحدد للهجوم المصرى السورى لأنه فقط (يوم كيبور) فى إسرائيل ، وهو اعتقاد خاطىء لأن هناك عوامل أخرى كثيرة تحكمت فى تحديد هذا اليوم .

سلمت هذه الدراسة بنفسى — مكتوبة بخط اليد لضمان سريتها — للفريق أول أحمد إسماعيل الذى قال لى إنه عرضها وناقشها مع الرئيس السادات فى برج العرب (غرب الاسكندرية) فى أوائل أبريل ١٩٧٣ . وبعد عودته أعادها لى باليد ، ونقل لى انبهار وإعجاب الرئيس السادات بها ، وعبَّر الفريق أول أحمد إسماعيل عن شكره لهيئة عمليات القوات المسلحة لجهودها فى إعداد هذه الوثيقة الهامة ، وكان تعليقه عليها — مسجلاً — فيما بعد بقوله :

" لقد كان تحديد (يوم الهجوم) عملاً علمياً على مستوى رفيع . إن هذا العمل سوف يأخذ حقه من التقدير ، وسوف يدخل التاريخ العلمى للحروب كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين " .

كانت هذه الوثيقة هى التى أشار إليها الرئيس السادات فى أحاديثه بعد الحرب بكلمة (الكشكول) أو (كشكول الجمسى) .

وهنا لا بد أن أسجل فضل العقول المصرية فى هيئة عمليات القوات المسلحة مع العقول الأخرى فى تخصصات مختلفة بالقوات المسلحة التى ساهمت بعلم وإقتدار فى بحث نواح علمية وفنية كثيرة استدعتها هذه الدراسة ، والتى لولاها لما أمكن تحديد أنسب شهر وأفضل يوم لشن الحرب . وحتى أعطى الفضل لأصحابه ، فإنى أقول إن هذه الوثيقة هى (كشكول هيئة عمليات القوات المسلحة) التى أعتز وأفخر أنى كنت رئيساً لها فى فترة هامة من تاريخ القوات المسلحة وتاريخ مصر .

ويقول الرئيس السادات فى كتابه « البحث عن الذات — ص ٣٢٦ » عن ذلك :

" فى أبريل ١٩٧٣ جاء الرئيس حافظ الأسد إلى مصر فى زيارة سرية . كان الفريق الجمسى وقتها مدير العمليات بالقوات المسلحة ، فأحضر لنا المذكرة التى دون فيها المواعيد المناسبة للعمليات الحربية على مدار السنة من وجهة نظر العلوم العسكرية ، وقد كانت مكتوبة بخط يد الجمسى لأنها سرية ، وهى ثلاث مجموعات من الأيام . المجموعة الأولى فى مايو ١٩٧٣ ، والثانية فى أغسطس وسبتمبر ١٩٧٣ والثالثة فى أكتوبر ١٩٧٣ . (صحتها : مايو والثانية أغسطس والثالثة سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٣) .

كانت أنسب هذه المجموعات مجموعة أكتوبر وخاصة أن الجبهة السورية ابتداء من نوفمبر حتى الربيع غير جاهزة للعمليات نظراً للظروف الطبيعية هناك .

فى هذا الاجتماع كنت أنا وحافظ الأسد وحدنا فى برج العرب بالصحراء الغربية غرب الاسكندرية . فقلت له : لقد قررت أن أدخل المعركة هذا العام ، وأعطيت تعليماتى للفريق أول أحمد إسماعيل ، فما رأيك ؟

قال لى : أنا معك وداخل وبنجهز نفسنا .

اتفقت مع حافظ الأسد ألا نبدأ المعركة ألا بعد تكوين مجلس أعلى مشترك للقوات المسلحة المصرية السورية . كوّنا هذا المجلس المشترك ، واجتمع فعلاً فى أغسطس ١٩٧٣ فى الاسكندرية ليضع اللمسات الأخيرة للمعركة "

مؤتمر الاسكندرية - ٢٢ ، ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ :

وبينما كانت مدينة الاسكندرية تكتظ بالمصيفين الذين يقضون أوقاتهم على شواطىء البحر للراحة والاستحمام ، وصل القادة العسكريون السوريون فى سرية تامة إلى المدينة وانجزوا عملاً هاماً مع القادة العسكريين فى مصر ، وعادوا إلى سوريا فى سرية كاملة دون أن يشعر أو يعلم أحد .

كان القادة السوريون برئاسة اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع ومعه رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات ومدير المخابرات العسكرية وقائد الطيران والدفاع الجوى وقائد القوات البحرية . أما القادة المصريون برئاسة الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية ومعه رئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية وقائد القوات الجوية وقائد قوات الدفاع الجوى وقائد القوات البحرية . وبذلك كنا

١٣ قائداً يشكل منهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية والسورية . وحضر هذا الاجتماع اللواء بهى الدين نوفل من القيادة الاتحادية .

اجتمعنا فى مكتب اللواء بحرى فؤاد زكرى قائد القوات البحرية بالاسكندرية يومى ٢٢ ، ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ للبت نهائياً فى بعض الموضوعات العسكرية المشتركة وأهمها الاتفاق النهائى على توقيت بدء الحرب .

كان شهر مايو انقضى دون أن يصدر القرار السياسى ببدء الحرب ، وكان اجتماعنا فى الأسبوع الأخير من أغسطس ، وبالتالى لم يصبح أمامنا خلال عام ١٩٧٣ سوى سبتمبر وأكتوبر . وإذا لم تبدأ الحرب فى أى منهما ، كان ذلك يعنى تأجيل الحرب إلى عام ١٩٧٤ ، وهو ما يتعارض مع تقدير الموقف السياسى والعسكرى .

تم الاتفاق فى هذا الاجتماع على بدء الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣، وسجلت القرارات بخط اليد لضمان سريتها . وكانت نتيجته تحتاج إلى تصديق القيادة السياسية . لذلك سافر الرئيس السادات لزيارة المملكة العربية السعودية وقطر وسوريا ، حيث اجتمع مع الرئيس الأسد فى دمشق يومى ٢٨ ، ٢٩ أغسطس واتفقا أن يكون يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ هو يوم بدء الحرب .

لقد كان مؤتمر الاسكندرية هو الخطوة الأخيرة فى طريق التعاون العسكرى بين مصر وسوريا ، هذا الطريق الذى استغرق وقتاً طويلاً ، وكللت الجهود المبذولة فيه بالنجاح .

ولا شك أن اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية والسورية لتقرير بدء الحرب ضد العدو فى وقت واحد وخوض الحرب بجهد منسق مشترك هو حدث تاريخى ، حيث لم يسبق أن حدث مثل هذا التعاون العسكرى بين دولتين عربيتين ضد إسرائيل منذ إنشائها ، وأصبح علامة بارزة من علامات حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو ما لم تتوقعه أو تكشفه إسرائيل أو أى دولة أخرى .



ومن المفارقات التى تذكر انه فى الوقت الذى قررت فيه مصر وسوريا خلال أغسطس ١٩٧٣ دخول الحرب ، كانت إسرائيل ترى فى نفس الشهر أنها ليست

فى حاجة إلى السلام مع العرب ، وأنها فرضت الأمر الواقع على الدول العربية بالقوة العسكرية منذ حرب يونيو ١٩٦٧ .

لقد كان ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى فى زيارة لإسرائيل فى أغسطس ١٩٧٣ لإعداد كتاب عن مستقبل إسرائيل بعد الاستماع لآراء القادة السياسيين والعسكريين هناك . كان جولدمان له سؤال يريد الاجابة عنه هو : « أيهما أفضل لإسرائيل ويجعلها أكثر قوة .. الأراضى التى تحتلها أم التسويات السياسية ؟ » .

كان رد ديان – وهو رأى إسرائيل : " إن السلام الذى تريده إسرائيل قد تحقق منذ عام ١٩٦٧ . نحن نسعى لخلق سلام بيننا وبين العرب بطريقة غير رسمية ، ولسنا بحاجة إلى السلام الرسمى . وربما كان السعى وراء هذا السلام الرسمى يضر بالحالة التى نحرص عليها وهى تثبيت الأمر الواقع الذى فرضته حرب ٦٧ تثبيتا يدخل فى صيغة سلام غير رسمى " .

قال جولدمان : إن سؤالى محدد أرجو أن تكون الاجابة عنه محددة وهو : « هل تعتقدون أن قوة إسرائيل فى الأراضى أم فى التسويات ؟ » .

أجاب ديان قائلاً :

" إنى لا أرضى إلا بسلام القوة الذى يحقق لإسرائيل الحدود الآمنة . وبالطبع لن يستطيع أحدنا أن يحدد مساحة هذه الحدود ، لأنها تتغير تلقائياً نظراً لطبيعة نمو وتوسع إسرائيل . وإذا كنا نسعى لأن نكون نحن بديل القوى الكبرى فى الشرق الأوسط فيجب أن تكون لنا أنيابنا . وهذه الأنياب عسكرية واقتصادية وجغرافية ، والناب الأول أى الناب العسكرى يحقق الأنياب الأخرى " .

وهنا لا يجب أن ننسى أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أثبتت عمليا لإسرائيل أنها لم تتمكن من فرض السلام بالقوة على العرب ، وأنها لم تتمكن من تثبيت الأمر الواقع الذى فرضته حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكنه الغرور الإسرائيلى الذى تحكم فى تصرفاتهم منذ انتهاء حرب يونيو حتى ترسب فى عقول قادتهم السياسيين والعسكريين أن تلك الحرب هى التى أنهت لهم كل الحروب .

٧ - قـــــرار الحــــرب

واستمرت عجلة الاستعداد للحرب دون أن تتوقف لحظة ، إلى أن جاءت الأيام القليلة الباقية قبيل نشوب الحرب حيث كان العد التنازلى لدخول الحرب قد بدأ فعلاً .

وفى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ . اجتمع مجلس الأمن القومى بدعوة مفاجئة من الرئيس السادات ، جرى فيه استعراض للموقف من جوانبه السياسية والعسكرية . ولا يحضر اجتماعات المجلس من القوات المسلحة عادة سوى وزير الحربية .

وفى هذا الاجتماع[1] شرح الفريق أول أحمد إسماعيل تصوره للمعركة ، كما أكّد عدداً من الاعتبارات ، كما أجاب عن بعض ما أثير من ملاحظات :

١ - تشن مصر العمليات بالتنسيق مع سوريا ، واثقة من نتيجتها بتحقيق الضغط على إسرائيل لإرغامها على قبول حلول سلمية .

٢ - إن المعركة التى نخوضها فى حدود قدرتنا ، فالإمداد من الاتحاد السوفيتى يتم بحساب ، ولهذا فإمكانياتنا لا تسمح بتحرير سيناء كاملة .

٣ - إن القوات المصرية - السورية ستوجه ضربة قوية ، ولا تقبل تكرار حرب الاستنزاف ، وتعمل على إطالة أمد الحرب ، وتتوقع أن تتكبد خسائر كبيرة ولكنها ستنزل بالقوات الإسرائيلية خسائر أكبر .

٤ - إن الوقت ليس فى صالحنا ... معنويا وماديا . ولهذا لا يجب أن نؤخر توقيت التدخل العسكرى ضد إسرائيل .

(١) محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومى - ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

٥ – قد تبدأ إسرائيل الحرب وتأخذ فى يدها المبادرة إذا قدرت أننا نستعد للهجوم . لهذا أصبح تحقيق المفاجأة عاملاً حيوياً لنجاحنا .

٦ – تفتقر قواتنا إلى « التفوق الجوى » كما تفتقر لإمكانات الاستطلاع التعبوى الإستراتيجى ... ولكن إسرائيل لن تكسب المعركة .

وفى نهاية الاجتماع أجمل الرئيس السادات الموقف فيما يلى :

١ – حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض ، طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أساس أنها قوة لا تقهر وتفرض شروطها .

٢ – لقد دخلنا « منطقة الخطر » وأن « استمرار الوضع الحالى هو الموت المحقق » . وان الأمريكيين يقدرون سقوط مصر خلال عامين ، ولذلك فبدون المعركة سوف تنكفىء مصر على نفسها .

٣ – نحن نمر بأصعب فترة ... لا قرار أخطر من القرار الذى نحن بصدده ، وعلينا كسر التحدى .

٤ – لن نقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة ... ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النيران .

وفى هذا الاجتماع لم يفصح الرئيس السادات عن يوم بدء الحرب لمجلس الأمن القومى .



وعن إجتماع مجلس الأمن القومى سجّل الرئيس السادات ما يلى[1] :

" فى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ جمعت مجلس الأمن القومى وطلبت من الأعضاء إبداء رأيهم فى الوضع الذى كنا فيه وتناقشنا طويلاً . طالب البعض بالمعركة وتردد البعض الآخر ... قال وزير التموين أن التموين الموجود لا يكفى لمعركة طويلة ...

---

(١) الرئيس السادات – البحث عن الذات – طبعة عربية ص ٣٣١ .

وبعد أن تحدث الجميع عن المعركة وظروف البلد والتحرك قلت لهم : كل واحد منكم قال كلمته ... طيب أنا عايز أقول لكم أن اقتصادنا النهاردة فى مرحلة الصفر ، وعلينا التزامات إلى آخر السنة لن نستطيع الوفاء بها للبنوك . وعندما تأتى سنة ١٩٧٤ بعد شهرين لن يكون عندنا رغيف الخبز للمواطنين . ولا أستطيع أن أطلب من أى عربى دولاراً واحداً لأن العرب يقولون لنا « إحنا بندفع الدعم بتاع قناة السويس وخلاص ... ولا فيه حرب ولا فيه حاجة » .

هكذا أعلمت المسئولين عندى بالموقف ثم أنهيت الاجتماع " .

وكانت عجلة الاستعداد لشن الحرب تدور بسرعة وفى سرية مطلقة داخل القوات المسلحة دون أن تتوقف لحظة ، إلى أن جاء اليوم الأول من أكتوبر ١٩٧٣ وهو اليوم التالى لاجتماع مجلس الأمن القومى .

فى هذا اليوم – أول أكتوبر ١٩٧٣ – بدأ تنفيذ المشروع التدريبى الذى تتم تحت ستاره اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم بواسطة القوات فى جبهة القناة وفى كل فروع القوات المسلحة .

وفتح « مركز عمليات القوات المسلحة » فى المكان المخصص له ، وبدأ العمل فيه .

وأصبح تركيزنا فى القيادة العامة للقوات المسلحة أشد من ذى قبل على كل تصرف تقوم به إسرائيل عسكرياً أو سياسياً حتى نتابع صدى خطة الخداع الموضوعة لمعرفة ما إذا كانت إسرائيل تمكنت من كشف النوايا المصرية أو السورية للقيام بالعملية الهجومية . ولا شك أن إسرائيل كانت تقوم أيضاً بالتركيز على كل نشاط مصرى أو سورى فى الجبهتين . لقد كانت الأيام الستة القادمة حتى ٦ أكتوبر هى أيام حرجة وحساسة للغاية ، لا تحتمل أى خطأ أو سوء تقدير أو عدم الدقة فى تنفيذ أى عمل برغم كثرة الأعمال التى تتم خلال هذه الفترة مع المحافظة على السرية التامة لكل عمل أو إجراء يتم . وكانت إدارة المخابرات الحربية تقوم بدور رئيسى لمتابعة كل نشاط للعدو خلال هذه الفترة .

وفى مساء هذا اليوم – أول أكتوبر ١٩٧٣ الذى يوافق ٥ رمضان ١٣٩٣ – اجتمع

المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس السادات فى وزارة الحربية ، استمع الرئيس إلى تقارير القادة ، ثم تحدث عن مسئوليته عن الحرب ، وطلب الالتزام بخطة العمليات الموضوعة ، وان يعمل القادة بهدوء وحرية ، وقال : « على كل واحد أن يؤدى واجبه . أنا أتحمل وراءكم المسئولية كاملة تاريخيا , مادياً ومعنوياً . وأقولها بصراحة وفى نفس الوقت : أثق ثقة كاملة فيكم ، وعلى هذا الأساس تصرفوا بكل ثقة وإطمئنان وحرية » .

ورد الفريق أول أحمد إسماعيل قائلاً :

" باسم القادة وباسم القوات المسلحة نعد سيادتكم أن نبذل أقصى جهد يتحمله البشر لتحقيق النصر لبلدنا . كل قائد متفائل وفى قدرته تحقيق مهمته . ونحن نشترك مع سيادتكم فى المسئولية ، وكلنا مسئولون عن البلد معكم " .

وقرأنا جميعاً الفاتحة ، واتجهت قلوبنا للسماء ندعو الله أن يوفقنا وأن يكتب النصر للقوات المسلحة .

لقد تم اجتماع هذا المجلس ليلا فى شهر رمضان المهيب .

كان الموقف أعمق مما يمكن تصويره . فقد كنا مقدمين على عمل بالغ الأهمية يحدد مستقبل مصر وسوريا والوطن العربى لسنوات طويلة قادمة . فإذا ما تحقق النصر عبرنا الهزيمة ، وتغلبنا على الكارثة التى كنا نعيش فيها . أما إذا فشلت الحرب – لا قدر الله – فلن يقبلها أو يتحملها الشعب المصرى .



وفى هذا اليوم أصدر الرئيس السادات قراره بالحرب تحت عنوان « توجيه صادر إلى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل على » موقعا بتاريخ ٥ رمضان ١٣٩٣ – أول أكتوبر ١٩٧٣ ، حدَّد فيه تقديره للموقف السياسى والهدف الاستراتيجى للقوات المسلحة . وكان هذا التوجيه يعبر تعبيراً دقيقاً عن الوضع العام ، واستراتيجية العدو ، واستراتيجية مصر فى تلك المرحلة ، وأن الوقت ملائم كل الملاءمة من وجهة النظر السياسية لتنفيذ استراتيجية مصر .

ويبدو لى أنه من الضرورى أن أضع أمام القارىء نص هذا التوجيه حتى يمكن متابعة

سير الحرب على هدى هذا التوجيه[1] . وكذا التوجيه الاستراتيجى الآخر الذى صدر يوم ٩ رمضان – ٥ أكتوبر ١٩٧٣ .

أولاً : عن الوضع العام .

١ – لقد مضت، حتى الآن أكثر من ست سنوات على احتلال العدو الإسرائيلى لأجزاء من التراب العربى .

٢ – إن إسرائيل مؤيدة بدعم أمريكى خصوصاً فى مجال إمدادات السلاح ... حاولت وتحاول فرض إرادتها علينا وإنهاء أزمة الشرق الأوسط على نحو يحقق لها سيطرة شبه مطلقة فى المنطقة العربية وفى أمنها وفى مصائرها .

٣ – إن مصر حاولت بكل الوسائل ، ومنذ صدور قرار وقف إطلاق النار عن مجلس الأمن فى ٨ يونيو ١٩٦٧ أن تجد حلاً للأزمة ... وفى هذا السبيل فقد تنوعت وسائلها من قبول قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ إلى قبول جهود السفير جونار يارنج ، ثم جهود الدول الكبرى ، ثم جهود قامت بها القوتان الأعظم ، ثم مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز ، حتى تقدمت مباشرة بمبادرة لحل يكون فيه فتح قناة السويس بداية لمراحل انسحاب شامل تطبيقا لقرار مجلس الأمن . ولكن كل هذه الجهود لم تصل إلى نتيجه ، فهى إما فشلت أو توقفت أو حاول أعداؤنا الخروج بها عن مقاصدها .

٤ – إن مصر قامت بعمليات عسكرية ذوات طابع محدود فى سنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، كذلك قدمت دعماً كبيراً لقوات المقاومة الفلسطينية لمباشرة عمليات فدائية على الخطوط أو داخل الأرض المحتلة ... ولكن هذه العمليات كلها ، وإن أدت إلى نتائج لها أثرها ، فإنها لأسباب متعددة لم تصل فى ضغطها على العدو إلى الحد اللازم .

٥ – إن مصر كانت تدرك طول الوقت أنه سوف يجىء وقت يتعين عليها فيه أن

---

(١) نص التوجيه منشور بالكامل فى كتاب الرئيس السادات – البحث عن الذات – ص ٤٣٦ وما بعدها.

تتحمل مسئولياتها ... وكان أهم ما يجب أن نعنى به هو أن نوفر لهذا اليوم كل ما نستطيع ... وفى حدود قدرتنا ... ومع إلتزامنا بواجب الدفاع عن التراب والشرف .

٦ – إن الشعب فى مصر تحمل بأكثر مما كان يتصور أحد – خصومه وأصدقاؤه على السواء – ولقد كانت الأعباء التى تحملها الشعب ، مادية ومعنوية ، أعباء فادحة لا يتحملها إلا شعب يؤمن بالحرية ويضحى فى سبيلها .

٧ – إن تحسينات مهمة طرأت على الموقف السياسى العربى عموما وزادت من احتمالات تأثيره ... ومع تزايد أزمة الطاقة وأزمة النقد فى العالم فإن الضغط العربى فى أحوال ملائمة يستطيع أن يكون عاملاً له قيمته .

٨ ، ٩ ، ....

١٠ – إن الموقف الدولى يتغير ... وما زالت حركته مستمرة ... وقد نجد أنفسنا أمام توازنات طويلة الأجل تؤثر على حرية حركتنا وعلى حقنا فى اختيار أنسب البدائل .

ثانياً : عن إستراتيجية العدو :

إن العدو الإسرائيلى كما نرى انتهج لنفسه سياسة تقوم على التخويف ، والادعاء بحقوق لا يستطيع العرب تحديها ... وهذا هو أساس نظرية الأمن الإسرائيلى التى تقوم على الردع النفسى والسياسى والعسكرى .

إن نقطة الأساس فى نظرية الأمن الإسرائيلى هى الوصول إلى إقناع مصر والأمة العربية بأنه لا فائدة من تحدى إسرائيل ، وبالتالى فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها حتى وإن تضمنت هذه الشروط تنازلات عن السيادة الوطنية .

ثالثاً : عن إستراتيجية مصر فى هذه المرحلة :

إن الهدف الاستراتيجى الذى أتحمل المسئولية السياسية فى إعطائه للقوات المسلحة

المصرية ... وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلى :

تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى وذلك عن طريق عمل عسكرى حسب إمكانيات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا تفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه ... وبالتالى فإن نظريته فى الأمن – على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى – ليست درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل .

وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلى فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب وفى المدى البعيد .

فى المدى القريب : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل فى الامكان أن نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

وفى المدى البعيد : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يحدث متغيرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية .

رابعاً : عن التوقيت :

إن الوقت من الآن ، ومن وجهة نظر سياسية ملائم كل الملاءمة لمثل هذا العمل الذى أشرت إليه فى ثالثاً من هذا التوجيه .

إن أوضاع الجبهة الداخلية ، وأوضاع الجبهة العربية العامة بما فى ذلك التنسيق الدقيق مع الجبهة الشمالية ، وأوضاع المسرح الدولى ، تعطينا من الآن فرصة مناسبة للبدء .

ومع العزلة الدولية للعدو ... ومع الجو الذى يسود عنده بنزاعات الانتخابات الحزبية وصراعات الشخصيات – فإن احتمالات الفرصة المناسبة تصبح أحسن أمامنا .



وفى نفس هذا اليوم – أول أكتوبر ١٩٧٣ – كان هناك اجتماع أيضاً فى إسرائيل .

فقد عقد الاجتماع الدورى لمجلس رئاسة الأركان الإسرائيلى لبحث الموقف ،

أن أصبح لدى إسرائيل بعض الشواهد عن حالة الاستعداد المتزايدة فى مصر وسوريا ، والايحاء عبر القنوات بأن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود وأنها تنوى القيام بعمل عسكرى ضد مصر وسوريا .

قدم الجنرال الياهو زاعيرا مدير المخابرات العسكرية تقريرا مفصلاً عن الأوضاع فى الجبهتين المصرية والسورية ، وأكد التقرير أن هناك حالة استعداد شديدة على الجبهتين ، ولكنه قال : إن هذه الظاهرة حدثت أيضاً فى شهر يونيو ولم يحدث أى شيء بعدها . ولكن الاحتمال قائم ، أن تقوم مصر وسوريا بعمل عسكرى مما سيكون أحد المسكنات للأوضاع السياسية – خصوصاً الداخلية – المتردية جداً فى البلدين ، أو سيكون مجرد عملية استعراضية للاستهلاك الشعبى .

الأربعاء ٣ أكتوبر ١٩٧٣ :

بينما كان المشروع التدريبى مستمراً فى مصر ، وتحت ستاره تتخذ الاستعدادات النهائية للحرب ، سافر الفريق أول أحمد إسماعيل سراً إلى دمشق ، لتأكيد استعداد القوات السورية للهجوم يوم ٦ أكتوبر . وفى هذه الزيارة قابل الرئيس حافظ الأسد الذى أكد استعداد القوات السورية فى التوقيت المحدد طبقاً للمخطط .

كان الفريق أول أحمد إسماعيل – فى وقت سابق – قد أرسل إلى زميله اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع بسوريا يخطره بأن تستعد القوات السورية للحرب فى الميعاد المحدد الذى سبق الاتفاق عليه . وقد قمت بكتابة هذا الاخطار بمعرفتى بخط اليد بالحبر ، حمله ضابط إلى دمشق داخل مظروف سرى للغاية دون أن يعلم ما يحتويه ، ولكنه كان يعلم أنه يحمل وثيقة سرية للغاية وذات أهمية عالية .

وفى إسرائيل ، كانت السيدة مائير رئيسة الوزراء فى زيارة للنمسا ، وكنا سعداء بوجودها خارج الدولة فى ذلك الوقت ، لأن القرارات السياسية الخاصة بالتعبئة والحرب لابد أن تتخذ بواسطة مجلس الوزراء ورئيسة الوزراء .

وبمجرد عودتها من النمسا عقدت اجتماعاً – بناء على طلب الجنرال ديان وزير الدفاع – يوم ٣ أكتوبر حضره الجنرال المعازار رئيس الأركان وقائد السلاح الجوى والقائم بأعمال مدير المخابرات العسكرية لبحث الموقف ، بعد أن تلقت إسرائيل –

كما يقول ديان فى مذكراته – معلومات عن تعزيزات للأسلحة على الجبهة السورية وربما على الجبهة المصرية ، وكذلك معلومات عن اعتزام المصريين والسوريين للوصول إلى حالة التأهب لاستئناف الحرب .

وكان تحليل المخابرات الإسرائيلية أنها توصلت إلى استنتاج أن ما يجرى فى الجبهة المصرية لا يعدو أن يكون مناورة عسكرية ، أما بالنسبة للسوريين فلا توجد دلائل على اعتزامهم شن الحرب .

الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٣ :

كانت قواتنا المسلحة فى أقصى درجات استعدادها للقتال ، كما كنا فى « مركز العمليات » نتابع نشاط العدو أولاً بأول ، وكان لهذا العمل أهميته القصوى فلم يبق سوى ٢٤ ساعة وتبدأ الحرب .

وفى هذا اليوم أصدر الرئيس السادات توجيهاً إستراتيجياً إلى الفريق أول أحمد إسماعيل – مؤرخاً ٩ رمضان – ٥ أكتوبر ١٩٧٣ – نصه الآتى[1] :

١ – بناء على التوجيه السياسى العسكرى الصادر لكم منى فى أول أكتوبر ١٩٧٣ ، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسى والاستراتيجى ، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

أ – إزالة الجمود العسكرى الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب – تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات .

جـ – العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

٢ – تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية .

عندما أطلعنى الفريق أول إسماعيل على هذا التوجيه الاستراتيجى ، طلبت منه معرفة

---

(١) النص منشور فى كتاب البحث عن الذات للرئيس السادات – طبعة عربية – ص ٤٤٤ .

الأسباب التى من أجلها أرسل الرئيس السادات هذه الوثيقة ، برغم أن ادينا التوجيه الاستراتيجى المؤرخ أول أكتوبر ١٩٧٣ الذى يقضى بالحرب ، وأن الهدف الاستراتيجى محدد فيه ، وأن خطة العمليات التى ستنفذ معروفة له تماما ، وأن الحرب تبدأ يوم ٦ أكتوبر .

قال لى الفريق أول أحمد إسماعيل إنه هو الذى طلب هذا التوجيه حتى تكون الأمور - للتاريخ - محددة بوضوح . ففى الوثيقة الجدبدة نص صريح بكسر وقف إطلاق النيران اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر ولم يكن ذلك محدداً من قبل علما بأن هذا القرار سياسى قبل أن يكون قراراً عسكرياً . كما أن الوثيقة الجديدة تنص صراحة على العمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة ، حتى لا يفهم مستقبلاً أنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل . وهذا يؤكد مرة أخرى - للتاريخ - المهام الاستراتيجية المحددة من القيادة السياسية للقوات المسلحة .



فاجأناهم قبل أن يخدعونا :

كان على قواتنا المسلحة أن تدخل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ظروف عسكرية صعبة ومعقدة لهدم « نظرية الأمن الإسرائيلى » التى وضعتها إسرائيل لتكون ستاراً لتحقيق أهدافها التوسعية وفرض الأمر الواقع على العرب .

ولعلنا لم ننس ما قاله ديان قبل الحرب بحوالى شهر ونصف « إن السلام الذى تريده إسرائيل قد تحقق منذ عام ١٩٦٧ ، وأن السلام الرسمى مع العرب يضر بالحالة التى تحرص عليها إسرائيل وهى تثبيت الأمر الواقع الذى فرضته تلك الحرب ... وأن حدود إسرائيل تتغير تلقائياً حسب طبيعة نمو وتوسع إسرائيل .

وكان على قواتنا خوض الحرب مهما كانت المصاعب ومهما كانت التضحيات لاستعادة أراضينا .

- كنا سندخل الحرب ، بينما العدو له التفوق العسكرى ، والوضع الطبيعى أن يكون المهاجم متفوقاً على المُدافع . وكان من الضرورى إهدار التفوق العسكرى فى المرحلة الافتتاحية للحرب وهى مرحلة الهجوم مع اقتحام قناة السويس .
- وكنا سندخل الحرب ، بينما يستند العدو إلى خط محصن على الضفة الشرقية للقناة ، وله القوات الكافية المدربة فى سيناء تحتل الخط الأمامى وقوات مدرعة على أنساق متتالية . وكان لا بد من نجاح العملية الهجومية واختراق تحصيناته وتدميرها ، وبذلك يتم تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى .
- وكنا سندخل الحرب ، ونقدر أن الاقتحام المدبر لقناة السويس بقوة جيشين يشملان خمس فرق وقوة قطاع بورسعيد (حوالى مائة ألف مقاتل) يعتبر من أصعب العمليات العسكرية ، فإن أصعب الموانع المائية اثنان لا ثالث لهما فى العالم هما قناة السويس وقناة بنما

- وكنا سندخل الحرب ، ونحن نعلم أن نجاح العبور يتطلب حتما إنشاء كبارى وتشغيل معديات ، وهذا يتطلب حتما عمل فتحات فى الساتر الترابى العالى على الضفة الشرقية للقناة . وكل فتحة تتطلب تهايل ١٥٠٠ متر مكعب من الرمال تستغرق عدة ساعات . والكبارى لا بد أن تنشأ خلال ٨ ساعات لعبور الدبابات والأسلحة الثقيلة . فإذا تحققت المفاجأة يمكننا كسب الوقت ومنع العدو من التدخل السريع لعرقلة عمل الفتحات أو إنشاء الكبارى ، وبالتالى يتم العبور .
- وكنا سندخل الحرب ، ضد عدو لديه جهاز مخابرات اشتهر بكفاءته وتعاونه مع أجهزة المخابرات الأمريكية لمعرفة كل ما يدور فى الوطن العربى . فإذا اكتشفت هذه الأجهزة نوايانا الهجومية ، فإن إسرائيل ستبادر بتوجيه ضربة وقائية - ضربة إجهاض - تجعل عمليتنا الهجومية أكثر صعوبة وأشد تعقيداً ، كما أن إسرائيل ستبادر أيضاً بتعبئة الاحتياطى وإرساله للجبهتين المصرية والسورية خلال يومين .

ومن هنا ، ولكل هذه الأسباب ، كان من الضرورى أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق المفاجأة حتى تكون المبادأة لنا لأول مرة فى الحرب ضد إسرائيل ، وحرمان العدو من فترة الانذار اللازمة للتعبئة ، وعدم إعطائه فرصة توجيه ضربة وقائية ، وضمان نجاح الهجوم والعبور - وكذلك الهجوم فى الجولان - بأقل خسائر ممكنة حيث كنا قدرنا خسائرنا فى جبهة قناة السويس بالآلاف من الشهداء والجرحى والمصابين .

لقد كانت قواتنا فى منطقة القناة على اتصال بالعدو حيث لا يفصلها عنه سوى حوالى ٢٠٠ متر وهو عرض القناة . كما أن القوات فى الجبهة السورية تتواجد تحت الملاحظة المستمرة من جانب العدو الذى يحتل المرتفعات السورية العالية بالجولان وفى جبل الشيخ والتى تسيطر على مناطق حشد القوات فى المناطق المنخفضة . ومعنى ذلك أن العدو يسهل عليه اكتشاف أى تغيير جوهرى فى حجم القوات أو استعدادها للحرب فى الجبهتين أو إحداهما ، وهذا يوضح مدى صعوبة تحقيق المفاجأة فى هذه الحالة .

وكانت هناك صعوبة أخرى فى تنفيذ الاجراءات الخداعية بحيث تبدو للعدو حقيقية ، وبحيث تقتنع القوات أو الجهات التى تقوم بتنفيذها بأنها حقيقية دون أن تعلم أنها خداعية .

لذلك فقد اشترك فى وضع خطة المفاجأة عدد محدود جداً من ضباط هيئة عمليات القوات المسلحة ، وكتبت بخط اليد كخطة العمليات تماما . واشتملت الخطة على إجراءات وأعمال كثيرة متنوعة فى مجالات مختلفة بحيث تتكون صورة متكاملة أمام العدو أن قواتنا فى مصر وسوريا ليس لديها نية الهجوم ، بل نعمل لتقوية دفاعاتنا واستعدادنا ضد هجوم إسرائيلى محتمل .

مناورة للتدريب :

وكانت الخطوة الأولى هى عمل مشروع تدريبى تشترك فيه كل أفرع القوات المسلحة والجيوش والمناطق العسكرية ، وتحت ستاره تنفذ اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم بحيث يتحول المشروع التدريبى إلى حرب حقيقية طبقاً لخطة العمليات .

فى الوقت المناسب صدرت التعليمات بعمل هذا المشروع خلال المدة من أول حتى سبعة أكتوبر ١٩٧٣ . ولم تصدر أى قيود على القوات بحيث يبدو للجميع أنه تدريب عادى – كما كان يعمل دائما – وكان يهمنا أن تعلم إسرائيل قيامنا بهذا التدريب ، وهو ما تم فعلاً . وقد سبق لقواتنا أن قامت بتدريب واسع فى النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، اضطرت إسرائيل – تفاديا للمفاجأة – أن تعلن التعبئة الجزئية وتضع قواتها فى درجة استعداد عالية الأمر الذى كلفها ملايين من الدولارات . وقد أسعدنا ذلك كثيراً حينئذ حتى تتعود إسرائيل على أن المشروع التدريبى الذى سيتحول إلى حرب حقيقية إنما هو تكرار لمشروعات تدريبية سابقة ، ويصبح الأمر عادياً فى نظرها .

وقد ثبت فيما بعد أن تحليل المخابرات الإسرائيلية هو أن ما نقوم به خلال الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٣ هو مجرد مناورة عادية للتدريب .

وكان من الضرورى تعبئة بعض القوات الاحتياطية فى مصر قبل الحرب ، وهو أمر يشعر به العدو حتما بالاضافة لعائلات آلاف المجندين والضباط الاحتياطى المستدعين والجهات التى يعملون فيها . ولاظهار أن التعبئة هذه المرة مماثلة تماما للمرات السابقة ، فقد تم تسريح عدة آلاف منهم وإعادتهم لبلادهم وجهات عملهم قبل نشوب

الحرب بأيام قلائل مع حجز ما هو مطلوب منهم للاشتراك فى القتال . وكان رد الفعل لذلك أن انتشر بين المواطنين أن التعبئة كانت للتدريب الدورى وليس للحرب . ومن الطبيعى أن تتابع المخابرات الإسرائيلية التعبئة والتسريح فيكون ذلك تأكيداً لها أنه جزء من التدريب .

وكان تحريك القوات إلى جبهة القناة يتم تدريجيا بطريقة سرية فى فترات الظلام . ولم تواجهنا صعوبة فى ذلك للدقة والانضباط التام الذى كان يتم به هذا العمل ، غير أنه كان من الضرورى نقل لواء من مدينة الاسكندرية إلى منطقة القناة الأمر الذى يستدعى نقله بالسكة الحديد فى عدة قطارات تحمل الأفراد والأسلحة والدبابات والعربات . كنا نعلم أنه من الصعب إخفاء نقل هذا اللواء ويثير الكثير من الحديث فى مدينة الاسكندرية التى عرف عن المواطنين فيها أنهم يشكلون أسرة كبيرة تعرف الكثير عما يدور فيها إذا قورنت بمدينة القاهرة ، لذلك صدرت التعليمات بأن اللواء مطلوب اشتراكه فى تدريب بمنطقة القناة ، وتم حجز قطارات السكة الحديد لاعادته للاسكندرية اعتباراً من ٧ أكتوبر بعد إنتهاء التدريب حتى نمنع الحديث حول تحرك هذا اللواء .

المدمرات فى باب المندب :

وللتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية فى مضيق باب المندب بواسطة البحرية المصرية ،كان لا بد أن تصل المدمرات إلى منطقة عملها قبل ظهر يوم ٦ أكتوبر .

لذلك قمنا فى وقت مبكر خلال عام ١٩٧٣ بالاتصال باحدى الدول الأسيوية الصديقة لقبول هذه القطع البحرية للاصلاح فى ورشها . وبعد أن وصلتنا الموافقة ، تمت الاتصالات مع السودان واليمن الجنوبية للحصول على موافقة كل منهما لتقوم مدمراتنا بزيارة ميناءى بورسودان وعدن زيارة ودية . ووضع برنامج الرحلة والزيارات بحيث تتواجد المدمرات فى مضيق باب المندب صباح يوم ٦ أكتوبر لتبدأ تنفيذ مهمتها .

وللمحافظة على سرية الهدف من الزيارة ومهمة القتال ، فقد تأكدت قيادة القوات

البحرية أن المدمرات أبحرت مستعدة تماما للقتال . وعندما حان الوقت المناسب أثناء الرحلة البحرية – فتح قائد القوة مظروفاً سرياً ، وجد به تعليمات القتال للتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية فى المضيق ، وهو ما تم تنفيذه بكفاءة .

وكانت هذه المهمة الاستراتيجية مفاجأة غير سارة لإسرائيل ، ولم يكن أمامها إلا أن تقتنع بأن تمسكها بشرم الشيخ لتأمين الملاحة البحرية فى مضيق خليج العقبة إلى إيلات ، لا قيمة له وسقطت دعواها فى هذا الشأن .

أداء العمرة :

وقبيل شهر رمضان من كل عام ، يستعد عدد كبير من المسلمين لأداء العمرة فى الأراضى المقدسة بالمملكة العربية السعودية . أعلنت وزارة الحربية فى الصحف – وداخل القوات المسلحة – عن فتح باب قبول طلبات العسكريين لأداء العمرة ، وصدرت التعليمات للقوات بقبول طلبات من يرغب بنفس الأسلوب الذى يتبع سنويا . ومن المعروف أن إسرائيل تحصل على الصحف المصرية عن طريق أوربا ، كما كنا نحصل على الصحف الإسرائيلية ، ولذلك كان الخبر الذى نشر فى الصحف المصرية رسالة مفتوحة لإسرائيل والسفارات الأجنبية فى مصر أن استعدادنا للهجوم ليس وارداً فى ذلك الوقت .

وفى داخل هيئة عمليات القوات المسلحة ، تقدم زميل عزيز – رحمه الله – هو اللواء فاروق فهمى بطلب أداء العمرة ، وهو معروف عنه أنه يتمسك بفرائض الإسلام بدقة ، وأنه يؤدى العمرة كلما أتيحت له الفرصة . لم أوافق على طلبه عدة أيام تردد فيها على مكتبى أكثر من مرة لاقناعى بقبول طلبه ، وكانت حجتى أنه من الواجب عليه إفساح المجال لآخرين لم يسبق لهم تأديتها . وأخيراً وافقت على طلبه ، وكنت أعلم مسبقاً أن الحرب ستنشب ولن يستطيع السفر ، وهذا ما حدث وعاصر الحرب معنا . وكان وعداً بيننا أن نؤدى فريضة الحج معا بعد الحرب ، وهذا ما تم بحمد الله .

ودون تخطيط مسبق ، شاءت الظروف أن يطلب وزير دفاع رومانيا زيارة مصر ، وتحدد لهذه الزيارة يوم ٨ أكتوبر بطريقة طبيعية كالمتبع فى مثل هذه الحالات . كان ذلك مناسبا للاعلان عن هذه الزيارة وإخطار الجهات التى ستقوم باستقباله ووضع برنامج الزيارة كاملاً . كنا نعلم أن الحرب ستنشب قبل حضوره ، وبالتالى سيقوم هو

بإلغائها ، وهذا ما حدث . وأؤكد أن هذا الموضوع لم يكن ضمن خطة المفاجأة ، بل جاء طبيعياً واستفدنا منه .

السرية المطلقة :

تلك كانت بعض الأساليب التى اتبعناها لخداع العدو عن نوايانا الهجومية ، وليس هنا مجال التوسع فى شرح الأعمال التى تمت لأنها كثيرة متعددة واشتملت على مجالات عمل مختلفة عسكرية وسياسية وإعلامية . وقد اكتفيت بشرح القليل منها كأمثلة .

وكان العامل الثانى الذى يضمن لنا تحقيق المفاجأة بنجاح ، هو فرض السرية الشديدة داخل القوات المسلحة بحيث يتسلم كل قائد الأمر بالقتال فى توقيت محدد - كل حسب مستوى قيادته - يضمن له الوقت الكافى لاستعداد قواته . وبذلك كان كل مستوى يعلم وقت الهجوم طبقاً لبرنامج زمنى محدد - فرضته القيادة العامة - بحيث تكون كل القوات المسلحة على استعداد للهجوم يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وكان نقل الكبارى إلى منطقة القناة هو العلامة البارزة التى توضح للعدو بدون أدنى شك أن عملية عبور القناة أصبحت وشيكة . ومن هنا فرضت السرية الشديدة على تحركات العربات التى تحملها مجزأة ومغطاة خلال فترة زمنية محددة فى ساعات الظلام لتوضع فى الأماكن المخصصة لها بالجبهة تحت الأرض .

اختيار يوم وساعة الهجوم :

وكان اختيار يوم الهجوم وساعته عاملاً من عوامل المفاجأة لإسرائيل . وقد اعتقد البعض أنه تم اختيار يوم كيبور - السبت ٦ أكتوبر - لبدء الحرب لأنه عيد من أعياد الإسرائيليين . ولكن الحقيقة أنه تم اختيار هذا اليوم لاعتبارات علمية وفنية وتكنيكية - سبق شرحها - وكان يوماً لم تتوقع إسرائيل نشوب الحرب فيه .

كما أن اختيار ساعة الهجوم لتكون الساعة ١٤,٠٥ (الثانية وخمس دقائق ظهراً) كان مفاجئاً للجميع . فالوضع الطبيعى التقليدى لبدء الهجوم هو أن يبدأ فى أول ضوء أو

آخر ضوء من اليوم ، ولكننا لم نتبع هذا الأسلوب التقليدى لأسباب واعتبارات فنية وتكنيكية وعملياتية كثيرة . وكان هذا الموضوع يهم كلاً من القيادة العامة فى مصر وسوريا ، ولذلك كان موضوع بحث طويل دقيق حتى اتفقنا على هذا التوقيت للحرب فى الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد .

ومن دواعى الاعتزاز لهيئة عمليات القوات المسلحة أن يسجل الفريق أول أحمد إسماعيل تعليقا على الدراسة التى تمت لتحديد يوم الهجوم وساعاته قال فيه :

" لقد كان تحديد يوم الهجوم عملاً علمياً على مستوى رفيع . إن هذا العمل سوف يأخذ حقه من التقدير ، وسوف يدخل التاريخ العلمى للحروب كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين " .

ثلاثة أحداث مزعجة :

وخلال الأيام الثلاثة الأخيرة قبل نشوب الحرب ، وقعت ثلاثة أحداث مزعجة كادت تكشف نوايانا عن بدء العمليات الحربية ، وبالتالى تضيع المفاجأة قبيل الحرب مباشرة .

كان الحادث الأول يوم ٤ أكتوبر عندما علمنا أن الاتحاد السوفيتى قرر إخلاء العائلات السوفيتية من مصر بالطائرات ليلة ٤ / ٥ أكتوبر الأمر الذى لا يمكن إخفاؤه برغم اتخاذ كل تدابير الأمن ، وفى نفس الوقت لا يمكن إلغاؤه أو تعديل توقيته . وأصبحنا فى القيادة العامة على اقتناع تام بأن إسرائيل والولايات المتحدة ستعلمان حتما بذلك ، وأنها ستكون علامة قوية على أن هناك عملاً خطيراً من المتوقع حدوثه فى المنطقة يستدعى ترحيل هذه العائلات . وقد ثبت فيما بعد أن هذا العمل كان علامة هامة أمام إسرائيل ، كجزء من المعلومات التى وصلتها من مصادرها المختلفة التى تقول إن شيئاً ما سيحدث فى المنطقة يشمل مصر وكذا سوريا التى تقرر ترحيل العائلات السوفيتية منها أيضا .

وكان الحادث الثانى الذى علمت به ، عندما دخلت إلى مكتب الفريق أول أحمد إسماعيل أثناء حديثه التليفونى يوم ٥ أكتوبر مع وزير الطيران المدنى المهندس أحمد نوح ، طالبا منه إلغاء التعليمات التى أصدرها لتأمين طائرات شركة مصر للطيران التى

كانت تتضمن مغادرة بعض طائرات الشركة لمطار القاهرة الدولى وتغيير مواعيد بعض الرحلات الأمر الذى يسهل رصده دولياً ، وبالتالى تعلم به إسرائيل حتما وبسرعة . وقد أمكن تدارك الموقف فى الوقت المناسب بحيث تظل حركة الطيران المدنى عادية .

وكان الحادث الثالث صباح يوم ٦ أكتوبر ، عندما اتصل بى تليفونيا أحد المسئولين فى وزارة الصناعة يبلغنى أن هناك سفينة أمريكية تقوم بعمل مسح على الساحل الشمالى لمصر ، وأن قيادة القوات البحرية رفضت السماح للسفينة بالابحار من ميناء الاسكندرية حيث أن ذلك يتعارض مع تدريب تقوم به القوات البحرية ، وطلب التصديق للسفينة الأمريكية باستئناف عملها . كان ردى الفورى عليه أن هناك تدريباً تقوم به القوات البحرية ، ولكن ذلك لا يمنع من إبحار السفينة إلى عملها العادى فى أى اتجاه سواء شرقا فى اتجاه بورسعيد أو غربا فى اتجاه مطروح . وخرجت السفينة فعلاً - بعد اتفاقى مع اللواء بحرى فؤاد زكرى قائد القوات البحرية - ولم تكن السفينة قد قطعت سوى أميال قليلة حتى كانت الحرب قد نشبت دون أن تتعرض السفينة لأى خطر ، ودون أن يعرقل ذلك عمل القوات البحرية .

الخداع فى الجبهة السورية :

وقد قامت القيادة السورية بتخطيط وتنفيذ خطة خداعية حققت الهدف منها . وقد أزعجنا فى مصر حدوث معركة جوية بين الطيران الإسرائيلى والطيران السورى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ الأمر الذى ترتب عليه توتر الموقف بين الدولتين . وقد أعاد هذا الحادث إلى الأذهان تلك المعركة الجوية التى دارت بينهما يوم ٧ أبريل ١٩٦٧ تصعيداً للموقف العسكرى قبل حرب يونيو .

كان رد فعل سوريا بالنسبة لمعركة يوم ١٣ سبتمبر يتسم بالحكمة حيث لم تندفع القيادة السياسية أو العسكرية للرد بعمل عسكرى ، حيث لم يبق سوى ثلاثة أسابيع على بدء حرب أكتوبر فيكون الانتقام على نطاق أوسع ، وفى نفس الوقت عدم إعطاء الفرصة لإسرائيل لتصعيد الموقف وزيادة استعدادها .

ولقد ساعد هذا التوتر على تسهيل حشد القوات السورية فى الجبهة ، الأمر الذى فسرته المخابرات الإسرائيلية على أنه عمل دفاعى استعداداً لقيام سوريا بعمل انتقامى .

الحزام الأسود [1] :

في الوقت الذى كنا نخطط ونستعد فيه لتحرير أراضينا ، كانت إسرائيل تخطط وتستعد لاحتلال مزيد من الأرض العربية . وقد شرح الجنرال اليعازار الخطة الإسرائيلية فى مذكراته التى نشرت بعد وفاته .

فقد وضع ديان وزير الدفاع الإسرائيلى فى أوائل عام ١٩٧٣ خطة عسكرية رسم خريطتها بنفسه ، وعرضها على الجنرال اليعازار رئيس الأركان ، أطلق عليها اسم « الحزام الأسود » . وكان تحقيقها يحتاج إلي عوامل أهمها ، **أولاً** : ضم جنوب لبنان كله إلى إسرائيل ، **وثانياً** : ضم أجزاء أخرى من سوريا ، **وثالثاً** : إنشاء خط محصن يشبه خط بارليف فى غور الأردن لحماية المستعمرات ، **ورابعاً** : تحويل سيناء إلى مركز تجارب للمفاعلات الذرية .

وكان المعنى الوحيد للأفكار التى طرحها ديان على اليعازار هو القيام بحرب أخرى ضد العرب فى أواخر عام ١٩٧٣ . وكان حلم ديان المرسوم على الخريطة العسكرية « حزام عسكرى حول إسرائيل » يحقق من وجهة نظره هدفين رئيسيين لإسرائيل :

الأول : تأمين إسرائيل إلى الأبد من أية عمليات عسكرية عربية .

الثانى : جعل زمام المبادرة فى القتال فى أيدى إسرائيل فيما لو أرادت ضم أراض عربية أخرى .

ويفسر اليعازار فكرة ديان بقوله : « لقد كان ديان يحلم بعمل يخلد إسمه إلى الأبد ... تماماً مثلما فعل بارليف بخطه الدفاعى الذى يحمل إسمه على حافة قناة السويس . وكان معنى ذلك أن يقوم بعد تحقيق حزامه الأسود بتغيير اسمه إلى (حزام ديان) . لقد كان ديان يفكر كما لو أن العرب غير موجودين أو أنهم انتهوا إلى الأبد ، أو كما كان يقول لنا دائما : الجسد الميت لا يحتاج أبداً إلى أن نقيم له حسابات » .

وفى الخامس من أكتوبر ١٩٧٣ عقد إجتماع طارىء لمجلس رئاسة الأركان الإسرائيلى بحضور السيدة مائير ، شرح فيه ديان خطته وتوقيتاتها والهدف منها ..

---

(١) من مذكرات ديفيد اليعازار – ترجمة عربية للأستاذ رفعت فوده – دار المعارف المصرية .

كانت الخطة تقضى بتوجيه ضربة قوية للجنوب اللبنانى ، وفى نفس الوقت توجيه ضربة أخرى للقوات السورية . وقبل أن تحاول مصر التدخل يوجه لها ضربة قوية ضد صواريخ الدفاع الجوى فى منطقة القناة وضد المطارات المصرية . وكان فى تقدير ديان أن تتم هذه العملية فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ بعد الانتهاء من عيدى الغفران والمظلات وقبل إجراء انتخابات الكنيست فى الثامن والعشرين من أكتوبر .

وفى ضوء الموقف الذى كان يناقشه مجلس رئاسة الأركان والمعلومات المتيسرة والتقديرات ، سألت مائير ديان عن رأيه . صمت قليلاً ثم قال « سأجعل ضربتى مبكرة كثيراً ، ستكون صباح الثامن من أكتوبر . وافقت مائير على تنفيذ الخطة يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣

وتمهيداً للتنفيذ ، قررت إسرائيل إجراء اتصال عاجل مع الولايات المتحدة ، وعن طريقها للاتحاد السوفيتى الذى يتولى تحذير مصر وسوريا من الإقدام على أى عمل عسكرى ، إذا كانت الحشود المصرية والسورية تخوفا من هجوم إسرائيلى محتمل ، ولا داعى للحشود وحالة التوتر التى يصنعها العرب بلا مبرر حتى لا تنقلب ضدهم .

قام إيبان وزير خارجية إسرائيل - وكان موجوداً فى نيويورك - بتبليغ الرسالة إلى كسنجر . وكان مفهوم وتعليق إيبان عندما وصلته الرسالة من تل ابيب ، أنها طعم له هدفان :

الأول : إظهار حسن نية إسرائيل وإدانة العرب .

والثانى : طمأنة المصريين والسوريين إلى أن يحين صباح الثامن من أكتوبر ، وهو الموعد الذى حدده ديان للقيام بضربته ضد العرب .

وبعد هذا الاعتراف ، هل هناك دليل أوضح من ذلك عن نوايا إسرائيل لخداعنا حتى يحين الوقت المحدد لتوجيه ضربتها الجديدة ضد مصر وسوريا ولبنان لاحتلال مزيد من الأرض العربية ؟ ولكن حرب اكتوبر ١٩٧٣ - بمبادأة من مصر وسوريا - كانت أسبق ، حيث فاجأناهم بالحرب يوم ٦ أكتوبر لتحرير أراضينا قبل أن يخدعونا يوم ٨ أكتوبر للاستيلاء على مزيد من الأرض العربية .

الأيام الحرجة قبيل الحرب :

الخميس ٤ أكتوبر (٨ رمضان) :

كانت مراكز العمليات فى القيادة العامة والجيوش والمناطق والقوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى تعمل كخلايا نحل بإيمان قوى لانجاز ما هو مطلوب منها من أعمال ، بينما تتصرف القوات فى الخطوط الأمامية بجبهة القناة بطريقة عادية دون أى تغيير يلفت نظر العدو إلى أن هناك شيئاً يجرى الاعداد له . بل أضافت القيادات بمبادأة منها أعمالاً تؤكد للعدو على الضفة الشرقية للقناة أنه لا جديد فى الموقف العسكرى .

وفى الجانب الإسرائيلى تلقت القيادة العسكرية – كما يقول ديان – « تقارير تقوى من إحتمال أن تكون مصر وسوريا على وشك شن الحرب . وكانت أهم فقرة فى هذه المعلومات هى تلك التقارير التى تشير إلى أن روسيا أصدرت تعليماتها للعائلات السوفيتية بالرحيل عن سوريا ، ووصلت أثناء الليل طائرات ركاب إلى كل من سوريا ومصر من المعتقد أنها وصلت لترحيل هذه العائلات » .

الجمعة ٥ أكتوبر (٩ رمضان) :

كانت قواتنا المسلحة فى أقصى درجات استعدادها للقتال ، كما كنا فى مركز العمليات نتابع نشاط العدو أولاً بأول ، وكان لهذا العمل أهميته القصوى فلم يبقَ سوى ٢٤ ساعة حتى نبدأ الحرب . تحرك الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان إلى الجبهة صباح ذلك اليوم للاطمئنان على سير الأمور ، فقام بزيارة اللواء عبد المنعم واصل فى قيادة الجيش الثالث ثم زيارة اللواء سعد الدين مأمون فى قيادة الجيش الثانى ، وعاد إلى مركز العمليات مساءً بعد أن اطمأن على أن العمل يسير فى مجراه الطبيعى طبقاً للمخطط .

وفى إسرائيل عقدت السيدة مائير مجلس وزراء مصغرا حضره عدد قليل من الوزراء ورئيس الأركان ومدير المخابرات العسكرية . فى هذا الاجتماع وصف رئيس الأركان ومدير المخابرات الموقف على الجبهات – كما يقول ديان[1] – على النحو التالى :

---

(١) ديان – قصة حياتى – الجزء الثانى – طبعة عربية – ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات المصرية – ص ٥٢٠ ، ٥٢١ .

" إن السوريين والمصريين فى حالة الطوارىء التى تصلح تماما لأغراض الدفاع مثلما تصلح تماما للهجوم . إلا أن تقدير مدير المخابرات الجنرال إيلى زاعيرا والذى وافق عليه رئيس الأركان هو عدم احتمال شن أى هجوم ، وأنه لو كانت الحرب على وشك الوقوع حقيقة فستكون هناك دلائل أكثر وتقارير مخابرات أخرى . وإذا ما ظهرت هذه الدلائل فسيكون من الضرورى - عندما تظهر فقط - تعبئة الاحتياطى واتخاذ إجراءات أخرى . وكان تقدير مدير المخابرات أنه من غير المحتمل إلى أبعد حد أن يعبر المصريون القناة بقوات كبيرة ، ولكنهم قد يفتحون النيران ويحاولون القيام بغارات . وكان تقدير المخابرات الأمريكية أنه ليس فى نية كل من مصر وسوريا شن هجوم فى المستقبل القريب ".

واتخذت القيادة العسكرية الإسرائيلية الإجراءات لزيادة استعداد الجيش بأن رفعت درجة استعداده إلى أقصى درجة . كما رفعت درجة استعداد السلاح الجوى إلى حالة الاستعداد الكامل ، وقررت إلغاء الاجازات ، وأصدرت تعليماتها الابتدائية للاستعداد لتعبئة محتملة عندما يصدر الأمر بذلك .

السبت ٦ أكتوبر (١٠ رمضان) :

كان من أهم أعمالنا الرئيسية فى مركز عمليات القوات المسلحة أن نتابع نشاط العدو يوميا ، وساعة بعد أخرى ، ولم تغفل إدارة المخابرات الحربية عن أى تصرف يقوم به العدو ، وكان لا بد من تقدير الموقف أكثر من مرة فى اليوم الواحد . وكان اهتمامى الشخصى مركزاً على نشاط العدو الجوى الذى يظهر على شاشة الرادار الموجود فى مركز العمليات حيث أن السلاح الجوى الإسرائيلى يلعب الدور الرئيسى فى حالة كشف نوايانا الهجومية .

فى صباح هذا اليوم أغلقت الأبواب الحديدية لمركز العمليات ، واستبدلت بخرائط التدريب خرائط خطط العمليات . وكان ذلك إيذانا باقتراب ساعة بدء الحرب .

ومن المتابعة المستمرة لنشاط العدو بمعرفة إدارة المخابرات الحربية وصلنا إلى قناعة بأن العدو لم يكتشف نوايانا الهجومية حتى تلك اللحظة إلا أن الساعات القليلة الباقية تعتبر فترة حساسة قد يلجأ العدو فيها إلى استخدام سلاحه الجوى ضدنا أو ضد سوريا .

وفى حوالى الساعة الثانية عشرة ظهر هذا اليوم سألنى الفريق أول أحمد إسماعيل وكان

السؤال هو الثالث خلال نفس اليوم عن موقف العدو . وأتذكر أنى قلت للفريق أول أحمد إسماعيل « سبق السيف العزل بالنسبة لإسرائيل ، فقد أصبح الوقت متأخراً كى يتمكن العدو من القيام بعمل عسكرى مؤثر » .

أخذ الوقت يمر بطيئاً ... بطيئاً . ومرت الساعة الباقية حتى إقلاع طائرات قواتنا الجوية لتوجيه الضربة الجوية المركزة الأولى ... مرت طويلة ... طويلة .

وفى إسرائيل كشف ديان فى مذكراته (قصة حياتى) أنهم تلقوا معلومات من مصدر موثوق به فى الرابعة من صباح ذلك اليوم — ٦ أكتوبر — تؤكد أن مصر وسوريا ستشنان الحرب قبل غروب شمس هذا اليوم . وبدا لهم أن هذا التقرير وتقارير المخابرات الأخرى وخاصة ما يتعلق بقيام السوفيت بترحيل عائلاتهم من مصر وسوريا صحيحة وواقعية . وكان ينبغى عليهم التصرف على أساس افتراض أن مصر وسوريا تعتزمان هذه المرة بدء الحرب .

عقدت مائير رئيسة الوزراء اجتماعا فى الساعة الثامنة صباحاً تقرر فيه أربعة إجراءات رئيسية ، أولها تعبئة ١٠٠ — ١٢٠ ألف رجل من الاحتياطى بالاضافة إلى الجيش النظامى ، كما أن السلاح الجوى كان مكتمل التعبئة فعلاً ، وكانت خطة الطوارىء معروفة وسبق اختبارها فى المناورات . ولو أن التحذير لم يهيىء مهلة كافية للاستعداد إلا أنه لم يأت بعد فوات الأوان . وكان الاجراء الثانى هو ترحيل الأطفال والنساء من مستوطنات الجولان .

وكان الاقتراح الثالث من رئيس الأركان — اليعازار — بتوجيه ضربة وقائية بالسلاح الجوى ضد سوريا . اعترض وزير الدفاع على هذه الفكرة على أساس أنها ستوجه ضد سوريا وحدها ، ولم تكن ستوجه ضد الجبهة ولا ضد شبكة الدفاع الجوى وإنما ضد القواعد الجوية فقط فى عمق سوريا ، بل إنها لم تكن ستبدأ قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً . ولو أن هذه الغارة الوقائية قد نفذت ، لما كان لها — فى رأى ديان — أثر هام على تطورات الحرب . ولذلك تقرر رفض الاقتراح .

وكان الاجراء الرابع هو تحذير كل من مصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة للامتناع عن بدء الحرب . استدعت مائير السفير الأمريكى فى تل أبيب الذى نقل إلى البيت الأبيض رسالة عاجلة أن إسرائيل وصلت أخيراً فى تقديرها للموقف إلى أن مصر

وسوريا خططا لمهاجمة إسرائيل فى الساعة السادسة من نفس اليوم . وفى نفس الوقت اتصلت بوزير خارجيتها - إيبان - فى نيويورك ليقوم فوراً باخطار كسنجر ليطلب من الرئيس نكسون إخطار بريجينيف أن إسرائيل لديها الدلائل على أن مصر تعتزم القيام بهجوم فى جبهة القناة ، وإذا كان ذلك صدى للمعلومات التى رددتها وسائل الاعلام عن حشد إسرائيلى فان نكسون يمكنه أن يؤكد أن إسرائيل ليس لديها نية الهجوم ، ويطلب من بريجينيف تبليغ الرسالة إلى الرئيس السادات .

اتصل كسنجر بالدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية - الذى كان فى نيويورك - فى الساعة الثانية إلا الربع ظهر يوم ٦ أكتوبر بتوقيت القاهرة يرجو فيها ألا تقوم مصر بعمليات عسكرية . وعندما اتصل الدكتور الزيات بمحمد حافظ إسماعيل برئاسة الجمهورية ، كانت الحرب قد بدأت منذ ربع ساعة .



وهكذا تحققت المفاجأة الاستراتيجية ، وأصبح لنا المبادأة - لأول مرة - فى الحروب ضد إسرائيل . وحرمناها من تعبئة الاحتياطى فى وقت مبكر أو توجيه ضربة وقائية ضد قواتنا . وساعدنا ذلك على اقتحام القناة والهجوم فى الجولان فى ظروف أفضل ، وبأقل خسائر ممكنة .

لقد حاولت إسرائيل خداعنا حتى تتمكن من مفاجأة العرب بالحرب يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ لتنفيذ خطة « الحزام الأسود » ، ولكن خاب أملها . وحققنا المفاجأة يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لتنفيذ الخطة « بدر » لتحرير أراضينا .

ويقول ديان وزير الدفاع الإسرائيلى :

" بالرغم من ثقتنا فى أنفسنا ، إلا أننا كنا نشعر بقلق فى أعماقنا . ولم يكن السبب راجعاً إلى أننا لم نتعود القيام بحملة تكون المبادرة فيها فى يد العدو ، وإنما الموقف كله أيضاً لم يكن متمشيا مع طبيعتنا ولا مع التركيب العضوى لجيشنا الذى يستند أساساً إلى الاحتياطى وتعبئته بنظام ، إذ ليس من السهل على الاطلاق التحول خلال أربع وعشرين ساعة من العمل فى المكاتب وعلى الجرارات وأمام المخارط إلى ساحة القتال ...

كان الهجوم المصرى والسورى - فى يوم كيبور - مفاجأة لنا برغم أنه كان

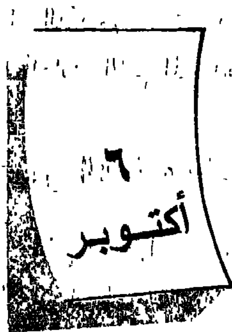
متوقعاً ... كما يجب أن نضيف أن قوات العدو (العرب) قد شنت هجوماً بكفاءة أكبر بكثير مما كان مقدراً عند وضع خططنا " .

ويسجل اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى رأيه قائلاً :

" إن حرب أكتوبر هى حرب تختلف عن كل الحروب التي خضناها ضد العرب . كانت المبادره دائما فى أيدينا ، وكان التحرك بالنسبة لنا أمراً سهلاً لأننا نحن الذين كنا نهاجم ، ولكن هم الذين هاجموا . ومعنى ذلك أن التوقيت لهم والهجوم لهم ، أما المفاجأة فهى التى لنا . وأصبح علينا أن ندافع ، وهذا أمر مرير كان يحز فى نفوسنا " .

أما الدكتور وليم كوانت مساعد مستشار الأمن القومى الأمريكى ، فقد كتب يقول :

" لقد كان نشوب حرب أكتوبر مفاجئاً لإسرائيل والدول العربية والعالم بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تتوقع أغلب دول العالم نشوبها " .



١ - العبـــــور

ومرت الأيام الأولى من شهر رمضان المبارك ، وهو الشهر الذي يتميز بسمات دينية ذوات طابع خاص . واستعد البعض لتأدية « العمرة » فى الأراضى المقدسة بما فى ذلك رجال القوات المسلحة الذين قبلت طلباتهم لتأديتها .

وأحس الشعب بأن قواتنا المسلحة تقوم « بمناورة للتدريب » حيث الآباء والأبناء من الضباط والجنود مشغولون نهاراً وليلاً فى هذه المناورة .

وأصبح مؤكداً للشعب والسفارات الأجنبية بالقاهرة أن المناورة تطلبت استدعاء رجال الاحتياطى للاشتراك فيها . ولما عاد الالوف منهم لأعمالهم العادية ، اقتنع الجميع بأن فترة التدريب قد انتهت « بالنسبة لبعضهم » وأنها على وشك الانتهاء بالنسبة للباقى منهم .

وفى منطقة قناة السويس كانت الحياة تسير عادية ، وتقوم الشركات المدنية بعملها العادى خصوصاً تلك الشركات التى تقوم بتنفيذ أعمال لصالح الجيش خلف الخطوط الأمامية مباشرة .

أما الدول العربية المطلة على البحر الأحمر فقد شاهدت المدمرات المصرية تقوم بزيارة ودية لموانيها فى طريقها إلى احدى الدول الآسيوية ، وتكون فى ميناء عدن يوم ٥ أكتوبر .

وفى الولايات المتحدة كان الرئيس نكسون خارج واشنطن لقضاء فترة راحة ، بيما

كان الدكتور هنرى كسنجر وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى فى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة .

عبور القناة مستحيل :

وفى إسرائيل كانت القيادتان السياسية والعسكرية تناقش الموقف يوم ٥ أكتوبر ، إلا أن الشك كان يراود السيدة مائير رئيسة الوزراء . بعد انتهاء المناقشة استدعت الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى إلى منزلها فى نفس اليوم ليلاً لإعادة تقييم الموقف ، وأرادت أن تطمئن منه على أن القوات المسلحة المصرية غير قادرة على اقتحام وعبور القناة . وبعد ان أخبرها الجنرال اليعازار بالآراء ووجهات النظر ، ختمت مائير حديثها معه بالسؤال الآتى :

« هل تعتقد أن فى إمكان المصريين عبور القناة ؟ إن هذا هو الأمر الهام فى أى أحداث يمكن أن تقع . إنى اسألك بصفتك رجلاً عسكريا . أريد أن أتأكد منك بالذات ، بعد أن أكد لى الجنرال بارليف منذ دقائق أن عبور المصريين القناة أمر مستحيل ، فإنه أعدَّ قنوات بترولية تعمل فى دقائق فيتحول كل شبر فى خط المواجهة فى منطقة القناة إلى كتلة حريق قاتلة » .

رد عليها اليعازار بقوله :

« المعروف دولياً أن أصعب إلموانع المائية فى العالم إثنان لا ثالث لهما ، وهما قناة السويس وقناة بنما وذلك لطبيعة المياه والعمق والعرض . وإذا أضفنا لذلك كله المواقع الحصينة فى خط بارليف ، ومواقع الاشعال البترولى ، ثم سمك الساتر الترابى ، فإن ذلك كله - بدون أى تفكير - كافٍ للدلالة على استحالة عبور المصريين لقناة السويس .

وأنا أتفق مع الجنرال ديان على أن أى تحرك عسكرى مصرى لن يكون أو لن يخرج عن نطاق ضربة جوية لمطاراتنا فى الجبهة ومراكز الاتصال والقيادة ، وهذا أمر نتدبره جيداً ونحسب حسابه الدقيق . ثم إن المعروف عن المصريين والسوريين أنهم متدينون بطبيعتهم ، فكيف يقاتلون فى شهر رمضان وهم صائمون

ثم إن تقاريرنا تشير إلى أن الحالة هادئة جداً على ضفتى القناة »

وفى صباح يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (١٠ رمضان ١٣٩٣) وصلت القوات المصرية والسورية إلى أقصى درجات استعدادها لبدء الحرب فى التوقيت المحدد طبقاً لخطة الهجوم فى الجبهتين المصرية والسورية التى أطلق عليها اسم (بدر) .

كنا فى مركز عمليات القوات المسلحة نعمل لتنفيذ « مناورة التدريب » ، ولكن الحقيقة كانت عقولنا وجهودنا مركَّزة لتنفيذ العملية الهجومية . وعندما حان الوقت المناسب استبدلت بخرائط ووثائق التدريب خرائط ووثائق الحرب ، وأغلقت الأبواب الحديدية لمركز العمليات لمنع دخول أو خروج أى شخص ضمانا لسرية العمل المنتظر . وكان ذلك إيذانا للجميع بأن الحرب على وشك البدء .

لقد كنا نتلهف على مرور الساعات القليلة الباقية حتى يحين الوقت المحدد لبدء الهجوم . فالقوات فى جبهة القناة على استعداد للهجوم واقتحام قناة السويس ، والطائرات منتشرة فى قواعدها ومطاراتها على أهبة الاستعداد للاقلاع ، والمدمرات جاهزة فى باب المندب والغواصات فى عمق البحار فى مناطق عملياتها ، وقوات الدفاع الجوى فى أقصى درجات استعدادها لتأمين القوات أثناء الهجوم وحماية الأهداف الحيوية بالدولة ، وقوات الصاعقة والمظلات مستعدة للانطلاق .

أخذ الوقت يمر بطيئاً والعيون مركزة لمتابعة كل نشاط للعدو ، والقلوب تتجه نحو القوات التى ستقوم بتنفيذ الهجوم . لقد انتهت مرحلة التخطيط والتحضير وحان وقت التنفيذ .

اتخذ كل فرد فى مركز العمليات مكانه فى صمت ، والعيون كلها مركزة على خرائط العمليات فى يوم كانت تنتظره قواتنا المسلحة والشعب المصرى والشعوب العربية كلها .

وفى صباح ذلك اليوم - ٦ أكتوبر - بدأت فى إسرائيل الاحتفالات بعيد الغفران « يوم كيبور » . وصل الجنرال ديان وزير الدفاع الإسرائيلى ومعه بعض القادة العسكريين لزيارة القوات فى حصون خط بارليف على الضفة الشرقية للقناة للاطمئنان على الموقف وتهنئة قواته بالعيد . شاهد ديان بنفسه الموقف على الضفة الغربية للقناة من أحد أبراج المراقبة ، فرأى الجنود المصريين ، يستلقى بعضهم فى استرخاء على شاطىء القناة ، ويلعب بعضهم الكرة ، ويسبح البعض الآخر فى مياه القناة . اطمأن

ديان إلى أن كل شيء عادى وهادىء ، وعاد إلى تل أبيب مطمئنا مرتاحاً لتلقى تهانى زملائه بعيد الغفران .

وفى حوالى الساعة الواحدة ظهراً ، وصل الرئيس الراحل السادات مرتدياً ملابسه العسكرية ومعه الفريق أول أحمد إسماعيل ، واتخذ كل منهما مكانه فى مركز العمليات فى انتظار الساعة التى تدق إعلاناً ببدء الحرب فى الساعة ١٤,٠٥ (الثانية وخمس دقائق ظهراً) يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الموافق ١٠ رمضان ١٣٩٣ .

وفجأة حدث الانفجار .

الانفجـــار :

عندما أشارت عقارب الساعة إلى الساعة الثانية وخمس دقائق ظهراً ، نشبت الحرب فجأة بمبادأة من مصر وسوريا فى وقت واحد ضد العدو الإسرائيلى . وبذلك انطلقت الشرارة فى الشرق الأوسط لتحرق الظلم والعدوان الذى أصابتنا به إسرائيل منذ إنشائها فى حروب متتالية واعتداءات متكررة كان آخرها حرب يونيو ١٩٦٧ .

لقد أشار الرئيس السادات للعملية الهجومية (بدر) إلى أنها الشرارة التى اشتعلت فى المنطقة . وأعتقد الكثيرون أن كلمة « الشرارة » هى الاسم الرمزى لهذه العملية ، وأصبحت تكتب فى بعض الكتب المصرية والأجنبية بهذا الاسم ، وهو غير صحيح . وسوف يسجل التاريخ أن خطة الحرب المصرية السورية هى (بدر) . أما الخطة المصرية للهجوم فى سيناء والخطة السورية للهجوم فى الجولان فلكل منهما اسم رمزى منفصل ، وهذا هو الوضع الطبيعى لاختلاف طبيعة الحرب فى كل جبهة عن الأخرى ، وإن كان التعاون والتنسيق بينهما كاملاً .

وفى مصر ظهرت بعض المذكرات والكتب تقول إنه كان هناك « الخطة ٢٠٠ » التى وضعت عام ١٩٧٠ لتحرير سيناء خلال ١٢ يوماً ، إلا أن الظروف فى ذلك الوقت لم تسمح بتنفيذها . لقد ظهر اسم هذه الخطة والغرض منها فى مذكرات أحد القادة العسكريين المصريين السابقين ، ومن هنا نُقلت إلى مذكرات وكتب أخرى . وسوف يسجل التاريخ أيضاً أن « الخطة ٢٠٠ » كانت خطة دفاعية عن منطقة قناة السويس ، وضعت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، واشتركت فى وضعها عندما كنت أعمل

رئيساً لأركان جبهة قناة السويس فى ذلك الوقت ، ووثائقها موجودة فى وزارة الدفاع .

ويقول الفريق سعد الدين الشاذلى ، فى مذكراته « لم يكن لدينا حتى منتصف مايو ۱۹۷۱ خطة لتحرير سيناء ... وعندما عُين رئيساً للأركان فى مايو ۱۹۷۱ لم يكن هناك خطة هجومية . كان لدينا خطة دفاعية تسمى الخطة ۲۰۰ » .

ويقول الرئيس السادات فى مذكراته - البحث عن الذات - « إن الخطة الدفاعية ۲۰۰ التى تسلمتها من عبد الناصر قد انهارت ... فقبل أن يموت عبد الناصر بشهر واحد دعانى وذهبنا معاً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وهناك جمع القادة المصريين والخبراء السوفيت ومحمد فوزى وزير الحربية فى ذلك الوقت . ووقف القادة المصريون والخبراء السوفيت لمدة ۷ ساعات أمام عبد الناصر وأمامى يشرحون الخطة الدفاعية ۲۰۰ التى أقرها الجميع . كان هذا هو الوضع العسكرى الذى تسلمته من عبد الناصر ... خطة دفاعية سليمة ۱۰۰٪ ولكن لا وجود لخطة هجومية ».



عندما نشبت الحرب يوم ٦ اكتوبر ، كانت قواتنا الجوية تهاجم الأهداف الإسرائيلية فى سيناء ، بينما كانت القوات الجوية السورية تهاجم أهداف العدو فى الجولان . وكانت المدفعية فى الجبهتين تقصف بنيرانها الكثيفة الأهداف الإسرائيلية المحددة لها . وقامت قواتنا باقتحام قناة السويس ومهاجمة القوات المعادية فى سيناء ، بينما اقتحمت القوات السورية دفاعات العدو فى الجولان .

تتابعت الأحداث فى اليوم الأول للقتال بشكل مثير ، واشتملت على مفاجآت استراتيجية وتعبوية وتكتيكية ، ومفاجآت فنية وهندسية غير متوقعة ، وأعمال قتال غير نمطية ، وتحققت نتائج إيجابية وسلبية حددت مسار الحرب فى المرحلة الافتتاحية منها .

وكانت النتائج السياسية للهجوم المصرى والسورى يوم ٦ اكتوبر ، وفى المرحلة الافتتاحية للعمليات ، ذوات أثر عميق وصدى كبير على المستوى العربى والدولى . كما كان لها تأثير ضخم على إسرائيل التى تحققت - لأول مرة - أنها تخوض حربا فى جبهتين فى وقت واحد ، وهى حرب تختلف عن كل الحروب السابقة . واستمر القتال الضارى لمدة ۲۳ يوما حتى يوم ۲۸ اكتوبر ۱۹۷۳ .

الضربة الجوية الأولى :

لقد بدأت البلاغات تصل إلى القيادة العسكرية الإسرائيلية فى تل أبيب من قواتها فى سيناء والجولان ، تفيد بأن تشكيلات جوية مصرية يقدر عددها بأكثر من مائتى طائرة قد هاجمت مواقعهم فى سيناء وأن الطائرات السورية ويقدر عددها بحوالى ١٠٠ طائرة قد هاجمت فى الوقت نفسه مواقعهم فى الجولان وجبل الشيخ . أصبح واضحا أمام القيادة الإسرائيلية أن هذا الحشد الكبير من الطائرات لم يسبق له مثيل فى أى حرب سابقة فى الجبهتين المصرية والسورية ، ومما يلفت النظر أن الهجمات الجوية تمت فى وقت واحد .

إنها الضربة الجوية الأولى التى نفذت فى الساعة الثانية وخمس دقائق ظهرا .

ففى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم – ٦ اكتوبر – عبرت الطائرات المصرية خط جبهة قناة السويس متجهة إلى عدة أهداف إسرائيلية محددة فى سيناء . وأحدث عبور قواتنا الجوية خط القناة بهذا الحشد الكبير ، وهى تطير على ارتفاع منخفض جدا ، أثره الكبير على قواتنا البرية بالجبهة وعلى قوات العدو . فقد التهبت مشاعر قوات الجبهة بالحماس والثقة بينما دب الذعر والهلع فى نفوس أفراد العدو .

هاجمت طائراتنا ثلاث قواعد ومطارات ، وعشرة مواقع صواريخ مضادة للطائرات من طراز هوك ، وثلاثة مراكز قيادة ، وعدداً من محطات الرادار ومرابض المدفعية بعيدة المدى . وكانت مهاجمة جميع الأهداف المعادية فى سيناء تتم فى وقت واحد ، بعد أن أقلعت الطائرات من المطارات والقواعد الجوية المختلفة وتطير على ارتفاعات منخفضة جدا فى خطوط طيران مختلفة لتصل كلها إلى أهدافها فى الوقت المحدد لها تماما .

كانت قلوبنا فى مركز عمليات القوات المسلحة تتجه إلى القوات الجوية ننتظر منها نتائج الضربة الجوية الأولى ، وننتظر عودة الطائرات إلى قواعدها لتكون مستعدة للمهام التالية . كما كان دعاؤنا للطيارين بالتوفيق ، وأن تكون خسائرهم أقل ما يمكن ، لأن مثل هذه الضربة الجوية بهذا العدد الكبير من الطائرات ضد أهداف هامة للعدو تحت حماية الدفاع الجوى المعادى ، ينتظر أن يترتب عليها خسائر كثيرة فى الطيارين والطائرات يصعب علينا تعويضها .

لقد حققت قواتنا الجوية بقيادة اللواء طيار محمد حسنى مبارك نجاحا كبيراً فى توجيه هذه الضربة ، وما حققته فيها من نتائج بأقل الخسائر التى وصلت فى الطائرات إلى خمس طائرات فقط ، وهى نسبة من الخسائر أقل جداً مما توقعه الكثيرون . ولا شك أن هذه النتيجة عكست الجهد الكبير الذى بذلته القوات الجوية فى التحضير والاعداد والتخطيط خلال فترة ما قبل الحرب ، حتى وصلت إلى هذه النتيجة أثناء الحرب .

بهذه الضربة الجوية ، والمعارك الجوية ومهام القتال الأخرى أثناء الحرب ، استعادت قواتنا الجوية كرامتها وثقتها بنفسها وثقة كل القوات المسلحة بها . هذه الكرامة التى كانت أهدرت ، وهذه الثقة التى كانت قد فقدت ، فى الظروف السيئة التى مرت بها مصر والدول العربية منذ ست سنوات مضت خلال حرب يونيو ١٩٦٧ .

المشاة والصاعقة يقتحمون :

فى نفس الوقت الذى كانت قواتنا الجوية تهاجم أهدافها فى عمق سيناء ، كان هناك أكثر من ٢٠٠٠ مدفع على طول جبهة القناة من مختلف الأعيرة ومجموعة من الصواريخ التكنيكية أرض – أرض تفتح نيرانها ضد الأهداف الإسرائيلية فى حصون خط بارليف وما خلف هذا الخط من مواقع دفاعية ومواقع المدفعية ، واستمر القصف لمدة ٥٣ دقيقة . وكان معدل قصف النيران شديداً بحيث سقط على المواقع الإسرائيلية فى الدقيقة الأولى ١٠٥٠٠ (عشرة آلاف وخمسمائة) دانة مدفعية بمعدل ١٧٥ دانة فى الثانية الواحدة .

كانت نتائج هذا « التمهيد النيرانى » مؤثرة بشكل فعال أوقعت بالعدو خسائر كبيرة فى الأرواح والمعدات . وعاونت هذه النيران فى منع دبابات العدو من صعود الساتر الترابى لاحتلال المصاطب السابق تجهيزها حيث تطلق النيران على قواتنا أثناء عبورها القناة فى القوارب .

وقد أدت الهجمات الجوية والقصفات الصاروخية التكتيكية التى وجهت ضد مراكز القيادة والسيطرة للعدو ومراكز الاعاقة فى جبل أم خشيب – بمنطقة الممرات – إلى إرباك سيطرة العدو على قواته ، وأفقدت القيادات الإسرائيلية المحلية القدرة على التصرف

وتحت ستر نيران المدفعية ، وفى مواجهة النيران الصادرة عن حصون العدو على الضفة الشرقية للقناة ، اقتحمت قوات الجيش الثانى بقيادة اللواء سعد الدين مأمون وقوات الجيش الثالث بقيادة اللواء عبد المنعم واصل قناة السويس فى موجات متتالية على امتداد القناة من بورسعيد شمالاً إلى السويس جنوباً فى قطاعات العبور المحددة لها ، وهم يصيحون أثناء الاقتحام بنداء « الله أكبر .. الله أكبر » وهو دعاء صادر عن القلوب له معنى عميق .

وانطلق المقاتلون من المشاة والصاعقة يصعدون الساتر الترابى العالى على الضفة الشرقية بوسائل تسلق مبتكرة مصنوعة محلياً عبارة عن سلالم من الحبال ، ثم يقاتلون العدو الذى كان يواجههم سواء فى حصون خط بارليف أو حولها . وكان رجال الصاعقة ينقدمون الموجات الأولى للاقتحام لكى تسبق العدو فى احتلال المصاطب والمواقع الموجودة خلف خط بارليف بحوالى كيلومتر إلى كيلومترين لمنع دبابات العدو من احتلالها أو التقدم لتدعيم قوات الحصون وكذا القيام ببث الالغام فى المصاطب التى قد تصل إليها الدبابات المعادية .

قاتل الإسرائيليون بشدة تحميهم حصونهم ، واندفعت دباباتهم — من الاحتياطى القريب — لمواجهة قواتنا المهاجمة من رجال المشاة والصاعقة ، فوجدوا أمامهم رجال المدفعية المسلحين بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات — إحدى مفاجآت هذه الحرب — يدمرون الدبابات المعادية جنبا إلى جنب مع قوات المشاة فى تلك الفترة الحرجة التى كان على المشاة قتال الدبابات الإسرائيلية عدة ساعات حتى يتم عبور دباباتنا ومدفعيتنا والأسلحة الثقيلة إلى الضفة الشرقية للقناة ، وهكذا دار القتال بشدة حيث قتل من الإسرائيليين من تشبث بمواقعه ، وتمكن بعضهم من الهروب من الحصون ليلاً ، ووقع فى الأسر البعض الآخر ، كما استشهد لنا بعض المقاتلين .

استمر تدفق قواتنا شرقاً — عبر القناة — فى موجات متتالية من القوارب المصنوعة من المطاط والخشب . وكان لنا على الضفة الشرقية للقناة فى الدقائق الأولى حوالى ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) مقاتل ، ارتفع عددهم بعد ساعة ونصف ليكون حوالى ١٤٠٠٠ (أربعة عشر ألفاً) ، ثم أصبح عددهم حوالى ٣٣٠٠٠ (ثلاثة وثلاثين ألف) مقاتل بعد خمس ساعات أى فى الساعة ١٧,٣٠ (الخامسة والنصف مساء) وهكذا ... وقد استخدمت القوات حوالى ٧٥٠ (سبعمائة وخمسين) قارباً فى عملية الاقتحام ، كما

استخدمت حوالى ١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) من سلالم الحبال لتسلق الساتر الترابى العالى على الضفة الشرقية .

وفى الوقت الذى كان يتم فيه اقتحام القناة بواسطة المشاة ، كانت بعض الدبابات البرمائية والمركبات البرمائية قد عبرت البحيرات المرة فى قطاع الجيش الثالث والبعض الآخر قد عبر بحيرة التمساح فى قطاع الجيش الثانى . ولو أن عددها كان صغيراً إلا أن تأثيرها كان أكبر .

□ □ □

ومن الملامح البارزة فى قتال هذا اليوم – وطول مدة الحرب – أن القادة كانوا يضربون القدوة والمثل لرجالهم ، يتقدمون جنودهم ، ويقاتلون معهم فى الخطوط الأمامية ، ويستشهدون بينهم . ويكفى أن نعلم أن الضباط قادة الفصائل والسرايا عبروا فى الدقائق الأولى ، وأن قادة الكتائب قد عبروا خلال ١٥ دقيقة (خمس عشرة دقيقة) من بدء القتال ، وعبر قادة اللواءات خلال ٤٥ دقيقة (خمس وأربعين دقيقة) ، وقادة الفرق خلال ساعة ونصف من بدء الحرب . ولذلك كانت نسبة الخسائر فى الضباط والقادة عالية عن المعدل ، إلا أن الاصرار على تنفيذ المهام كان يتطلب منهم ذلك . وفى سبيل النصر وتحرير الأرض تهون الأرواح .

ورفع جنود مصر « علم مصر » على أرض سيناء فوق أنقاض حصون ومواقع العدو فى خط بارليف رمز القوة والمناعة لإسرائيل ، ورمز الإهانة لمصر . ويمكننا أن نتصور اندفاع قواتنا لتأدية مهامها القتالية ، والتضحية بأرواحهم ، بروح معنوية عالية عندما أعادوا رفع « علم مصر » على جزء من أرضها المقدسة ظل غائباً عنها ست سنوات .

كنا نتابع الاقتحام والعبور أولاً بأول فى مركز العمليات ، وكانت فرحتنا شديدة عندما وصلنا نبأ رفع أول علم مصرى على الضفة الشرقية للقناة . وتوالت البلاغات من قيادة الجيشين عن النجاح الذى تحققه قواتهما . وعندما اطمأن الرئيس السادات إلى النجاح الذى تم ، أمر – وهو داخل مركز العمليات – بإذاعة البيان العسكرى الأول من دار الإذاعة المصرية . صدر هذا البيان فى الساعة ١٤,١٠ (الثانية وعشر دقائق) وكان نصه :

« قام العدو فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم بمهاجمة قواتنا بمنطقتى

الزعفرانه والسخنه بخليج السويس بواسطة عدة تشكيلات من قواته الجوية عندما كانت بعض زوارقه البحرية تقترب من الساحل الغربى للخليج ، وتقوم قواتنا -حاليا بالتصدى للقوات المغيرة » .

وتوالت البيانات العسكرية موضحة الموقف إلى أن صدر البيان الخامس فى الساعة ١٦,٠٠ (الرابعة بعد الظهر) وكان نصه :

« نجحت قواتنا فى اقتحام قناة السويس فى قطاعات عديدة ، واستولت على نقط العدو القوية بها ، ورفع علم مصر على الضفة الشرقية للقناة . كما قامت القوات المسلحة السورية بإقتحام مواقع العدو فى مواجهتها وحققت نجاحاً مماثلاً فى قطاعات مختلفة » .

وفى إسرائيل ، كانت القيادة العسكرية تتابع الموقف من « غرفة العمليات الرئيسية » . وكان من الطبيعى أن تصلها البلاغات من قواتها بسيناء عن مئات القوارب التى تحمل القوات المصرية لعبور القناة إلى الشاطىء الشرقى ، وأن بعض حصون خط بارليف قد سقطت أو حوصرت ، وأن « العلم المصرى » ارتفع عاليا على أرضه فى سيناء . لقد اقتنعت القيادة الإسرائيلية بأن القتال امتد ليشمل كل جبهة القناة ، وقدرت أن قواتنا التى عبرت — المشاه والصاعقة — لا يمكنها أن تبقى مدة طويلة على الضفة الشرقية للقناة دون عبور الأسلحة الثقيلة والمدرعات والوحدات الميكانيكية للانضمام إليها . ولذلك قررت القيادة الإسرائيلية سرعة القيام بهجوم مضاد ضد القوات المصرية التى عبرت لتدميرها قبل تثبيت أقدامها . وكانت قواتنا قد أصبحت على عمق ٣ — ٤ كيلومترات شرق القناة فى الساعة الخامسة والنصف مساء تشمل حوالى ٤٥ كتيبة مشاة قوامها حوالى ٣٣٠٠٠ ثلاثة وثلاثين ألف مقاتل ، وهى قادرة على صد هجمات العدو المضادة .

الصاروخ ضد الدبابة :

واستمر القتال . وكان على رجال المشاة الذين اقتحموا القناة أن يقاتلوا على الضفة الشرقية للقناة بعمق عدة كيلومترات لحصار الحصون الإسرائيلية حتى تضعف أو تزيل بعض النقط القوية التى كانت تتشبث بمواقعها وتستخدم أسلحتها بفعالية . وفى نفس الوقت كانت قواتنا تتولى صد هجمات العدو المضادة بدباباته .

كان ذلك من أصعب المواقف التى تواجه الرجال ، وهى الفترة الحرجة التى كان عليهم أن يقاتلوا دبابات العدو لمدة ٦ - ٨ ساعات حتى تنضم إليهم الأسلحة الثقيلة من الدبابات والأسلحة الأخرى بعد عبورها على المعديات والكبارى ، وقد تطول المدة إذا تأخر إنشاء بعض المعابر أو تعطل تشغيلها .

إن قتال المشاة ضد الدبابات هو قتال غير تقليدى يتطلب مهارة وشجاعة كبيرة . وكان أمام المشاة بعد ظهر ذلك اليوم بالجبهة حوالى ٣٠٠ (ثلاثمائة) دبابة إسرائيلية موزعة على طول الجبهة حيث يقوم بعضها بالقتال بالسرايا وبعضها يعمل فى الاحتياط . وكان فى تقديرنا فى القيادة العامة فى مرحلة التخطيط أن العدو لا بد أن يقوم بمثل هذه الهجمات المضادة العاجلة ، ومن هنا فقد كان تسليح قوات المشاة التى عبرت يشمل « صواريخ موجهة مضادة للدبابات » بالاضافة للاسلحة الأخرى المضادة للدبابات . وقد تمكنت قوات المشاة والصاعقة من تدمير حوالى ١٠٠ دبابة (مائة دبابة) - ثلث الدبابات المعادية فى الخطوط الأمامية - بمعاونة من نيران المدفعية الموجودة على الضفة الغربية للقناة ، وبذلك أمكن صد الهجمات المضادة للعدو فى القطاعات المختلفة . وفى نفس الوقت كان هذا القتال يؤمن عمل رجال المهندسين فى فتح الممرات فى الساتر الترابى تمهيداً لتشغيل المعديات وإنشاء الكبارى .

النيران فوق سطح مياه القناة :

وكانت إسرائيل قد جهزت مواقعها الحصينة على الضفة الشرقية للقناة بخزانات من الوقود ومواد الاشعال - مغطاة تحت سطح الأرض - يخرج منها مواسير إلى القناة ، يتسرب منها البترول الذى يشعل كهربائياً من داخل المواقع ، فتغطى النيران الشديدة سطح المياه لتحرق الأفراد وقوارب الاقتحام المصنوعة من المطاط والخشب أثناء العبور . وتصبح فى هذه الحالة مفاجأة فنية ضد قواتنا لم نعمل حسابها .

وجدير بالذكر ، أن الفكرة الإسرائيلية جيدة ومؤثرة جداً لعرقلة هجوم قواتنا فى بعض القطاعات ، ومنعه تماما فى القطاعات الأخرى ، بالاضافة للخسائر الجسيمة التى تتكبدها قوات الاقتحام .

حاولنا إبطال مفعول هذه الوسيلة أثناء التحضير للحرب بطرق مختلفة لم تحقق النتائج المرجوة . واستقر الفكر العسكرى المصرى على إبطال مفعولها بمعرفة رجال المهندسين بوسائل حددودها . لقد قامت بعض مجموعات من المهندسين ليلة ٥/٦ أكتوبر بالعوم تحت سطح المياه لتنفيذ هذه المهمة . تنفسنا الصعداء عندما نجحت هذه المجموعات فى تنفيذ هذا العمل الهام دون أن يشعر به العدو . ولزيادة الاطمئنان والتأكيد تسللت مجموعات من رجال المهندسين يوم ٦ أكتوبر – تحت ستر نيران المدفعية – إلى الشاطىء الشرقى للقناة للتأكد من أن مواسير نقل السائل التى أغلقت فى اليوم السابق لا تزال مغلقة .

أصيب الإسرائيليون بالاحباط عندما حاولوا استخدام هذه الوسيلة أثناء عبور قواتنا ، فوجودها معطلة لا تعمل . وكانت إسرائيل قد أرسلت بعض المهندسين إلى المواقع الأمامية للتأكد من صلاحية وسائل إشعال النيران وأنها تعمل بكفاءة . كانت الحرب قد نشبت فوقعوا فى الأسر .

ومن الملاحظ أن الكتب والمقالات والمذكرات الإسرائيلية تجاهلت هذا الموضوع تماما . ويبدو أن الاخفاق الإسرائيلى فى تنفيذ هذا المخطط جعلهم لا يتكلمون عنه . ومن المؤكد أن هذه الفكرة – لو نجحت – لظهر « سوبرمان إسرائيلى » أو عبقرى نسجت حوله القصص .

وهنا لا بد من تسجيل العمل الممتاز الذى قامت به إدارة المخابرات الحربية . حيث تمكنت من اكتشاف تجهيز العدو لهذه الوسيلة الخطيرة – فى وقت مبكر قبل الحرب – وبالتالى أمكن وضع خطة التغلب عليها وإحباط مفعولها .

الصاعقة فى عمق سيناء :

وقبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر ، وبينما كان القتال دائراً فى شرق القناة ، هبطت وحدات الصاعقة من طائرات الهليوكبتر فى عمق سيناء ، لبث الذعر فى المواقع الخلفية للعدو ، وتعطيل تحرك قواته الاحتياطية فى اتجاه القناة . لقد كان للمهارة والجرأة التى اتسمت بها وعُرفت عن وحدات الصاعقة أثر كبير فى إرباك وتعطيل تقدم احتياطيات العدو على المحاور الرئيسية ، وتكبيده الخسائر فى المعدات والأفراد .

لقد قامت قوات الصاعقة بعمل جسور فدائى لتنفيذ المهام المكلفة بها . وفى سبيل ذلك تكبدت الخسائر بعد أن أرهقت القوات الإسرائيلية اثناء تقدمها فى اتجاه القناة . وقد خسرنا بعض طائرات الهليوكبتر بعد اكتشافها بواسطة المقاتلات الإسرائيلية التى قامت بتدمير عدد منها أثناء وجودها على الأرض بعد نزول رجال الصاعقة منها وقبل إقلاعها .

ولعل من أهم العمليات التى قامت بها وحدات الصاعقة ، هو تمسك إحدى مجموعاتها بمضيق « سدر » لمدة ١٦ يوماً ، حرمت فيه احتياطيات العدو من اجتياز المضيق ، برغم القتال الذى خاضته والصعوبات التى واجهتها اثناء وجودها فى عمق مواقع وقوات العدو . وبإرادة الله وعزم الرجال عادت هذه المجموعة وانضمت إلى قوات الجيش الثالث شرق القناة ، بعد أن فقدنا الأمل فى عودتها ، لتعطى مثلاً بارزاً على إرادة القتال والاصرار العنيد على تنفيذ المهام مهما كانت المصاعب .

لقد تعددت مهام الصاعقة بقيادة العميد نبيل شكرى فى حرب أكتوبر منذ الدقائق الأولى للقتال ، حيث كانت وحداتها تعمل ضمن قوات الجيشين الثانى والثالث ، بالاضافة للمهام الأخرى التى كلفت بها خلال الحرب منذ بدايتها حتى نهايتها .

وقد صدر بيان عن المتحدث العسكرى الإسرائيلى فى اليوم الثانى للقتال — ٧ أكتوبر — جاء فيه إن القوات الإسرائيلية التى تقاتل على طول جبهة القناة ، وجدت نفسها مشتبكة فى نفس الوقت فى معارك أخرى مع الكوماندوز المصريين الذين أنزلوا فى العمق وراء الخطوط الإسرائيلية .

المهندسون يعملون :

فى الوقت الذى كانت فيه المعارك مستمرة على الضفة الشرقية للقناة وبعمق عدة كيلومترات قليلة فى سيناء ، شاهدت القوات الإسرائيلية وتتبعت رجال المهندسين المصريين ، وهم يقومون بأروع عمل هندسى يتم طبقاً لخطة محكمة وتنفيذ دقيق .

عبر عدد كبير من رجال المهندسين ضمن الموجات الأولى للاقتحام فى قوارب ، يحملون معهم أسلحتهم ومعداتهم الفنية . كانت أهم هذه المعدات مضخات مياه تندفع منها المياه بقوة شديدة تشق الساتر الترابى العالى لعمل فتحات (ممرات) فيه تسمح بتشغيل المعديات وإقامة الكبارى .

كان رجال المهندسين يعملون تحت تهديد نيران العدو ، بينما وجوههم وأجسامهم مغطاة بالطين ، والمضخات التي سميت (مدافع المياه) في أيديهم يشقون الساتر الترابي . لقد استخدموا ٣٥٠ (ثلاثمائة وخمسين) مضخمة مياه في مواجهة الجيشين للقيام بهذا العمل ، وكلما سقط شهيد أو جريح منهم حل محله مقاتل آخر فوراً واستمر العمل .

تمكن هؤلاء الرجال من فتح أكثر من ثلاثين ممراً خلال عدة ساعات منذ بدء القتال ، يتهايل من كل ممر (فتحة) ١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) متر مكعب من الرمال ، واستمروا في عملهم حتى فتحوا باقي الممرات المطلوبة . وعندما وصل عدد الممرات التي تم إنجاز العمل فيها إلى ستين ممراً ، كان المهندسون قد قاموا بتجريف ٩٠٠٠٠ (تسعين ألف) متر مكعب من الرمال . كان هناك إصرار تام من جانبنا على فتح الممرات التي يستتبعها تشغيل المعديات وإقامة الكباري حيث تتدفق عليها القوات .

ويقول الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلي في مذكراته :

« كانت أخطر الاشارات التي وصلتنا حينئذ ، هي التي أفادت أن المصريين بدءوا في عمل ممرات في السواتر الترابية السميكة ، باستخدام قوة دفع المياه عن طريق مضخات خاصة كانوا يستخدمونها تحت ستار كثيف من نيران المدفعية والمشاه ، كما بدءوا يسقطون معديات ومعدات عبور أمام رءوس الكباري . وفعلاً كانت تلك الاشارة هي أخطر الاشارات لأنها تعني أن أي تقدير للعمل العسكري الذي تقوم به مصر وسوريا أصبح تقديراً متأخراً .

في هذا الوقت جن جنوننا ، فأصدرنا أوامرنا بأن يكثف سلاحنا الجوي هجومه في محاولة لمنع المصريين من عمل الممرات خلال السواتر ، وتعطيل إسقاط المعديات والكباري . ولكن وسائل الدفاع الجوي المصري المجهزة بصواريخ سام – ٦ أسقطت لنا خلال أربع دقائق خمس طائرات منها إثنتان طراز فانتوم وثلاث سكاي هوك » .

إنشاء الكبارى :

وبدأ رجال المهندسين فى إنشاء الكبارى فى المواقع المحددة لها على القناة . وكما كان النجاح فى فتح الممرات فى الساتر الترابى أمراً ضرورياً لتشغيل المعديات وإنشاء الكبارى ، فقد كان إنشاء الكبارى أمراً مُحتما لنجاح العملية الهجومية . ومن هنا كان عمل وحدات المهندسين سواء لفتح الممرات أو إنشاء الكبارى من أهم وأخطر مراحل الاقتحام والهجوم .

كنا نتوقع أن يستميت العدو لمنع إنشاء الكبارى ، وتدمير ما يتم إنشاؤه منها بكل وسائل النيران بالطيران والمدفعية ، حتى يمكنه عزل قواتنا التى عبرت القناة ومنع تدفق الدبابات والمدفعية والأسلحة الأخرى للشرق ، وبالتالى يصبح لدى العدو الوقت الكافى لتدمير قواتنا المشاة بدباباته .

تابع الإسرائيليون مراحل الانشاء وتدخلوا فيها بالنيران . وتملكتهم الدهشة عندما نجح رجال المهندسين المصريين فى إقامة الكبارى برغم الصعوبات الفنية التى تواجههم تحت تهديد نيران العدو وأصبحت الكبارى حقيقة أمامهم خلال ثمانى ساعات .

لقد تأخر فتح بعض الممرات فى الساتر الترابى ، وبالتالى تأخر إقامة إثنين من الكبارى فى القطاع الجنوبى من القناة فى مواجهة الجيش الثالث لصعوبة التربة الطفلية هناك ، فضلاً عن أن تدخل العدو بالنيران كان شديداً فى هذا القطاع . ولذلك طلب الفريق أول أحمد إسماعيل من اللواء جمال محمد على مدير المهندسين أن يتوجه بنفسه من مركز عمليات القوات المسلحة إلى هذا القطاع للاشراف على تنفيذ هذا العمل إلى أن تم بنجاح كبير بعد مجهود شاق وبتأخير عن ميعاده المحدد والمقرر مسبقاً . وكان من الضرورى أيضاً أن تقوم قيادة الجيش الثالث بتحويل مرور القوات إلى الكبارى التى أنشئت لضمان استمرار تدفق القوات شرقاً ، حتى تم استكمال إنشاء الكبارى التى تأخر إنشاؤها .

ولم يقتصر الأمر على إنشاء « الكبارى الثقيلة » بل أقام المهندسون – طبقاً للخطة – عدداً مماثلاً من « الكبارى الخفيفة » لعبور العربات الخفيفة عليها ، وفى نفس الوقت تجذب نيران مدفعيةالعدو وقنابل وصواريخ طائراته بعيداً عن الكبارى

الثقيلة . لقد اعتقدت القوات الإسرائيلية أنها أصابت ودمرت عدداً من الكبارى وعطلت العبور ، إلا أن الحقيقة كانت تخالف ذلك . فقد قامت قواتنا بتغطية مناطق الكبارى – طبقاً للمخطط – بسَتائر من الدخان لتعمية الإسرائيليين ، مما جعل نيرانهم ضد الكبارى ليست بالدقة المطلوبة ، إلا أن ذلك لم يمنع محاولاتهم لعرقلة ومنع إقامتها وإصابة بعضها بالنيران أثناء عملية الانشاء والتشغيل .



تكبد رجال المهندسين نسبة عالية من الخسائر أثناء فتح الممرات فى الساتر الترابى وإنشاء الكبارى ، إلا أنهم ضربوا المثل فى الاصرار على تنفيذ المهام والتضحية بالنفس فى سبيل الواجب . واستشهد منهم أحد قادة المهندسين البارزين هو العميد أحمد حمدى الذى أطلق إسمه على نفق فى قناة السويس – بعد الحرب – هو « نفق الشهيد أحمد حمدى » .

لقد أحزننى خبر استشهاده ، لأنى عرفته عن قرب أثناء معارك القناة بعد حرب يونيو ٦٧ عندما كنت أعمل رئيساً لأركان جبهة القناة ، وكان يعمل الشهيد أحمد حمدى فى الفرع الهندسى بالجبهة . كان هادئاً فى طباعه ، وعلى درجة عالية من الكفاءة فى عمله الهندسى ، ولديه الاصرار التام على إنجاز مهامه مهما احتاج ذلك من جهد أو وقت . لا أتذكر ، أثناء الخدمة معا ، أنى رأيته فى مقر قيادة الجبهة إلا نادراً ، فقد كنت أراه دائما عائداً فى الساعات المتأخرة من الليل من الخطوط الأمامية بعد أن يكون قد أشرف على تنفيذ عمل هندسى تقوم به القوات أو الوحدات الهندسية .

وبينما كانت الكبارى يجرى إنشاؤها ، كان القتال يدور بشدة شرق القناة . فالهجمات المضادة المعادية ، وقواتنا من المشاة والصاعقة تتصدى لها بثبات وتقوم بتدمير الدبابات الإسرائيلية التى كانت تحاول الوصول إلى خط القناة لمنع إنشاء الكبارى المصرية أو لتخليص جنودهم المحاصرين داخل حصونهم . وكنا نتابع الموقف من مركز العمليات أولاً بأول ، وكان لدينا حساسية شديدة عند إصابة أى كوبرى بنيران العدو لأن عدد الكبارى التى كانت متيسرة لدينا لم تكن متوفرة بالقدر الذى يسمح بوجود احتياطى كافٍ منها .

ونجح رجال المهندسين فى إنشاء « أول كوبرى ثقيل » فى حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء أى بعد حوالى ست ساعات من بدء الاقتحام . وفى حوالى الساعة العاشرة والنصف – بعد ثمانى ساعات من بدء الاقتحام – كان المهندسون قد أتموا إنشاء ثمانية كبارى ثقيلة وأربعة كبارى خفيفة ، كما قاموا ببناء وتشغيل ثلاثين معدية . وأصبحت قواتنا تتدفق عليها شرقاً ، بينما تعمل وحدات إنشاء الكبارى بأقصى طاقتها ، إلى أن أصبح لدينا فيما بعد عشرة كبارى ثقيلة وعشرة كبارى خفيفة . وكان إنجازاً عظيماً لوحدات المهندسين يوم ٦ أكتوبر بعد أن حققوا حتى الساعة العاشرة والنصف مساء أى بعد ثمانى ساعات من بدء القتال :

- فتح ٦٠ فتحة (ممر) فى الساتر الترابى تهايل منها ٩٠ ألف متر مكعب من الرمال .
- إتمام إنشاء ٨ كبارى ثقيلة .
- إتمام بناء ٤ كبارى خفيفة .
- بناء وتشغيل ٣٠ معدية .

وكانت الدبابات والمدافع والأسلحة الأخرى تعبر فوق الكبارى والمعديات بمجرد الانتهاء من انشائها وكانت كلها جاهزة للعمل بأقصى طاقتها فى العاشرة والنصف مساء .

وبذلك نجح عمل عسكرى عظيم فى الخطوط الأمامية بالجبهة تحت تهديد نيران العدو وتحت ستر نيران قواتنا من الضفتين الشرقية والغربية . وكان ذلك عاملاً رئيسياً وحيوياً لنجاح العملية الهجومية مع إقتحام قناة السويس .

الاشارة رقم ٢٢ إلى القيادة الإسرائيلية :

وكان رد الفعل لدى الجانب الإسرائيلى ، كما سجله رئيس الأركان الإسرائيلى – الجنرال اليعازار – كتب فى مذكراته يقول :

" لقد كانت الاشارات تتوالى بشكل مذهل . كنا بقدر الامكان نحاول المحافظة على هدوء أعصابنا واتزان تفكيرنا ، لكننا بعد وصول الاشارة رقم ٢٢ التى أفادت أن المصريين تمكنوا من إنشاء « عشرة كبارى ثقيلة وعشرة كبارى مشاة » ، وأن الدبابات والعربات المجنزرة والمعدات الثقيلة بدأت فى العبور إلى الضفة الشرقية

للقناة ، لم نستطع أن نتوازن بشكل دقيق أو نفكر فى أى شىء ، بل سيطر علينا الذهول المقرون بخيبة الأمل .

وأوشك النهار - يوم ٦ أكتوبر - أن ينتهى دون أن نحقق هجوماً مضادا ناجحا ومؤثراً ، نوقف به تدفق المعدات الثقيلة عبر الكبارى إلى الضفة الشرقية حيث توجد مواقع قواتنا . وكان معنى أن يأتى الليل ويسود الظلام ، أن تنتهى أى فعالية لسلاحنا الجوى فى الوقت الذى تستطيع فيه القوات المصرية تثبيت وتامين هذه الكبارى .

إن الحقائق بدأت تتضح أمامنا شيئاً فشيئاً ، فالاشارات تؤكد أن أكثر من ثلاثين ألفاً من الجنود المصريين أصبحوا يقاتلون فى الضفة الشرقية ، ومازالت المعدات الثقيلة تعبر الكبارى إلى الضفة الشرقية . إن التلاحم بين جنودنا والمصريين معناه أن يفقد سلاحنا الجوى فعاليته ، وأصبح مجموع ما سقط لنا من طائرات حتى الساعة العاشرة وعشر دقائق مساء يوم ٦ أكتوبر هو ٢٥ طائرة ..

أصبح القتال يسير ضاريا شرساً . والدلائل كلها تشير إلى أننا نواجه خطة دقيقة ومحكمة لا نعرف مداها أو أبعادها ، بعد أن أصبحنا أمام واقعين جديدين تماما فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى أديا إلى سقوط كل حساباتنا العسكرية والمقاييس التى بنينا عليها خططنا . وكان الواقع الأول أنه لم يعد هناك حاجز مائى يمنع تدفق المصريين إلى مواقع قواتنا فى الضفة الشرقية للقناة . وكان الواقع الثانى أن حصون خط بارليف المنيعة لم تعد لها فعالية ، ولم تعد هى الخط الدفاعى المأمون بعد أن سقط معظمها ... لقد بدأت بالفعل مواجهة حقيقية بين القوات المصرية وقوات الجيش الإسرائيلى .

لقد كان ما يحدث بالفعل كارثة حقيقية " .

الصاروخ ضد الطائرة [1] :

وبينما كانت المعارك محتدمة على الضفة الشرقية للقناة منذ بدء القتال ، كان هناك صمت وسكون يخيمان على مواقع الدفاع الجوى التى كان رجالها فى حالة تحفز وتركزت أبصارهم على شاشات الرادار .

---

(١) فريق محمد على فهمى - القوة الرابعة - طبعة عربية .

ولم يطل الانتظار ، وجاء العدو الجوى فى التوقيت الذى قدرته قيادة الدفاع الجوى بقيادة اللواء محمد على فهمى . ففى الساعة الثانية وأربعين دقيقة أخذت البلاغات تتوالى من محطات الرادار ونقط الرصد تنذر باقتراب الطائرات المعادية . وانطلقت الصواريخ المضادة للطائرات ، وتهاوت الطائرات المعادية واحدة بعد الأخرى ، وكان ذلك إيذاناً بتحطيم أسطورة التفوق الجوى الإسرائيلى منذ الساعات الأولى للحرب . واستمرالقتال ، فالعدو يدفع بطائراته هنا وهناك لمهاجمة قواتنا التى عبرت ، ويعمل جاهداً لتعطيل فتح الممرات فى الساتر الترابى وعرقلة وتدمير الكبارى التى يجرى إنشاؤها ، وتنكسر تلك الهجمات .

وفى حوالى الساعة الخامسة مساء ، أى بعد ساعتين من الهجمات الجوية المتواصلة ، إلتقطت « الأجهزة الخاصة المصرية » إشارة لاسلكية مفتوحة تحمل أوامر صادرة من الجنرال بنيامين بليد قائد السلاح الجوى الإسرائيلى إلى طياريه يأمرهم بعدم الاقتراب من القناة لمسافة تقل عن ١٥ كيلومتراً شرقاً .

وهكذا قامت قوات الدفاع الجوى بتأمين عملية الاقتحام والهجوم بكفاءة نهاراً وليلاً ، وقدمت الحماية للكبارى والمعابر حيث تعبر عليها القوات شرقاً .

إن هذه النتيجة التى حققتها قوات الدفاع الجوى فى هذه المرحلة الهامة من الحرب ، هى ثمرة جهد طويل لسنوات عديدة بذلها رجال الدفاع الجوى ، حتى أصبح الدفاع الجوى المصرى علامة من العلامات المميزة فى حرب أكتوبر .

القوات البحرية فى البحرين الأحمر والمتوسط :

وقبل بدء الحرب بفترة ما ، كان من الضرورى أن تفتح قواتنا البحرية فى البحرين الأحمر والمتوسط فى سرية تامة .

وفى يوم ٦ أكتوبر اشتركت قواتنا البحرية بقيادة اللواء بحرى فؤاد أبو زكرى بتشكيلاتها المختلفة فى الحرب على جبهة عريضة . فقد قامت هذه القوات فى البحر المتوسط بتوجيه قصفات إلى مناطق شرق بور فؤاد (شرق بورسعيد) ورمانة على الساحل الشمالى لسيناء . أما فى البحر الأحمر فقد تم قصف « شرم الشيخ » ، وفى خليج السويس هاجمت البحرية المناطق والأهداف التى حُددت لها . وقد اشترك فى مهام اليوم الأول للعمليات حوالى خمسين وحدة بحرية .

ولعل من أبرز العمليات التى قامت بها قواتنا البحرية ، كان تمركز بعض وحداتها في مضيق « باب المندب » واعتراضها السفن التجارية المتجهة من جنوب البحر الأحمر إلى إيلات منذ اليوم الأول للحرب حتى نهاية الحرب . لقد كان العدو ينقل سنويا ١٨ مليون طن بترول من إيران عبر باب المندب إلى إيلات ، لاستخدام جزء منها ويعيد تصدير الجزء الأكبر منها إلى أوربا . وكان يستخدم لنقل هذه الكمية ٢٤ سفينة تجارية بأحجام كبيرة . ونتيجة لعمل القوات البحرية المصرية لم تدخل سفينة واحدة خليج العقبة .

وكان العمل البارز الثانى هو قيام قواتنا البحرية ببث حقول الألغام فى خليج السويس مع بداية العمليات . فقد فوجىء العدو بحقول الألغام ، عندما غرقت له ناقلة بترول حمولة ٤٦ ألف طن ، وغرق معها لنش إنقاذ حاول مساعدتها . كما تم بث كمائن من الألغام ضد العدو بالمنطقة ، الأمر الذى أدى إلى إصابة ناقلة أخرى حمولتها ٢٠٠٠ طن . لقد كان استخدام الألغام ضد العدو فى خليج السويس سلاحاً جديداً فى القتال بيننا وبين إسرائيل ، وسلاح الألغام سلاح خطير لما يحتويه كل لغم من كمية كبيرة من المفرقعات ويحتاج إلى مهارة ودقة كبيرة أثناء عمليات بثها . والنتيجة لهذا العمل الهام ، أن انخفض عدد السفن الإسرائيلية بشكل واضح ، وهى السفن التى كانت تنقل ٦ ملايين طن من خليج السويس إلى إيلات .

بهذه الأعمال أثبتنا للعدو والصديق عدم صحة إدعاء إسرائيل أن احتلاله لمنطقة شرم الشيخ منذ حرب يونيو يوفر لها أمن وحرية الملاحة عبر مضيق تيران – فى مدخل خليج العقبة – فضلاً عن تأثيره الواضح على اقتصاديات إسرائيل وموقف الإمداد بالبترول .

وظل هذا العمل طول مدة الحرب ، وكان مطلباً رئيسياً لإسرائيل – عن طريق هنرى كسنجر – عندما بدأ اتصالاته ومفاوضاته مع الرئيس الراحل السادات بعد إيقاف القتال ، أن توقف مصر نشاطها البحرى فى البحر الأحمر حتى تعود الملاحة إلى إيلات كما كانت من قبل .

نجح الهجوم مع اقتحام القناة :

وهكذا كان اليوم الأول للعمليات – ٦ أكتوبر ١٩٧٣ – يوما صعباً . فالبلاغات

لا تنقطع فى مركز عمليات القوات المسلحة ، والبداية طيبة وناجحة ، والمعارك مستمرة فى سيناء على الجانب الشرقى لقناة السويس . وفى نهاية هذا اليوم ، كنا نشعر بأن المعارك حسمت لصالح مصر . وكان لا بد أن نتابع أعمال القتال وتطورات الموقف ليلاً حتى صباح اليوم التالى ، حتى تكون الصورة قد اكتملت تماما .

قام العدو خلال الليل بهجمات مضادة ، وأمكن صدها ، إلا أن بعض الدبابات المعادية تمكنت من الاقتراب جداً من خط المياه وإطلاق نيرانها على وسائل العبور ، وكانت قوات المشاة المصرية تستخدم أسلحتها المضادة للدبابات والقنابل المضادة للدبابات فى تدميرها . وحتى صباح اليوم التالى لم تكن هناك قوات معادية قريبة من القناة تعرقل العبور .

وكان أشد ما يسعدنا فى ذلك الوقت ، هو الروح المعنوية العالية لكل القوات المسلحة ، والإصرار على تنفيذ المهام . وكان العنصر المعنوى الأول للنجاح هو الإيمان بالله ، الذى عبَّر عنه المقاتلون بنداء « الله أكبر » .

وفى صباح اليوم التالى – ٧ أكتوبر – كانت قواتنا قد نجحت فى الهجوم والعبور مع إقتحام أعقد مانع مائى ، وحطمت خطاً دفاعياً مخصصاً خلال ١٨ ساعة ، وأنشأت خمسة رءوس كبارى فى سيناء بواسطة خمس فرق مشاة وقوات قطاع بورسعيد بعمق ٦ – ٨ كيلومترات بعد خمس معارك هجومية ناجحة ، ورفعت الأعلام المصرية على أرض سيناء .

لقد تحقق هذا الانجاز بأقل خسائر ممكنة . فقد بلغت خسائرنا ٥ طائرات ، ٢٠ دبابة ، ٢٨٠ شهيداً . ويمثل ذلك ٢,٥٪ من الطائرات ، ٢٪ فى الدبابات ، ٣٪ فى الرجال ، وهى خسائر قليلة بالنسبة للاعداد التى اشتركت فى القتال .

وفى نفس الوقت خسر العدو ٢٥ طائرة ، ١٢٠ دبابة ،وعدة مئات من القتلى مع خسارة المعارك التى خاضها ، وسقط خط بارليف الذى كان يمثل الأمن والمناعة لإسرائيل ، وهزيمة الجيش الإسرائيلى الذى رددوا عنه أنه غير قابل للهزيمة .



ونتيجة لدراسة قام بها المؤرخ العسكرى[1] الأمريكى ت . ديبوى ، وهو معروف أنه من المقرَّبين للبنتاجون الأمريكى ، ومن أصدقاء إسرائيل ، كتب يقول :

« إن التخطيط الماهر الذى اتسم بالدقة الكاملة والسرية التامة وتحقيق المفاجأة الكاملة ، وكذا التنفيذ الكفء للخطط التى وضعت بعناية ، أدى كل ذلك إلى نجاح إحدى عمليات عبور الموانع المائية التى ستظل تذكر فى التاريخ .

بالنسبة للتخطيط لم يكن فى وسع أى جيش آخر أن يضع تخطيطا أفضل من ذلك . وبالنسبة للتنفيذ ، فإن التقارير المصرية تفيد أن خسائرهم أقل من ٢٠٠ شهيد فى اليوم الأول للقتال ، وكانت نتائجها أفضل مما توقع المصريون أنفسهم » .

أما الجنرال ديان وزير الدفاع الإسرائيلى ، فقد غضب عندما تبلغ له سقوط أحد الحصون المنيعة فى خط بارليف ، بعد أن دمرته قواتنا تدميراً كاملاً واستسلم ضابط وسبعة جنود إسرائيليين وكانوا أول أسرى يقعون فى أيدى قواتنا .

صرخ ديان بحدة وإنفعال فى وجه الياهو زعيرا مدير المخابرات العسكرية قائلاً :

« إنى أحملك مسئولية ما يحدث » .

وبنفس الحدة والانفعال صرخ فيه زعيرا قائلاً :

« لقد حذرتكم ، وكنت أنت تقول لنا دائما إنه من المستحيل أن يدخل المصريون أى حرب ضدنا أو عبورهم القناة ... وأنت وزير دفاع له شأنه ، لماذا لم تحس أو تشعر بأن حدثاً أو كارثة مخيفة سوف تحدث ؟ » .

وكلما مر الوقت ، ازداد تدفق القوات المصرية شرقاً لتعميق مواقعها فى سيناء ، وازدادت الخسائر الإسرائيلية . وعندما علم ديان أن أعداداً كبيرة من الدبابات والأسلحة المصرية الثقيلة لا تتوقف وتتحرك بسرعة للالتحام بالقوات الإسرائيلية ، صرخ قائلاً :

« لو لم أكن متأكداً أنه لم يبق خبير سوفيتى واحد فى مصر ، لقلت أننا نحارب روسيا نفسها » .

---

(١) ت . ديبوى – الانتصار المحيِّر – طبعة إنجليزية – ص ٤١٧ .
وقامت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بترجمته .

وقد أعجبنى ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت[1] فى جريدة الأهرام تحت عنوان (٦ أكتوبر) قال :

" لقد فاجأت هذه الحرب المصريين كما فاجأت العدو .

لقد كانت قطاعات هائلة من الشعب المصرى كله تحس أن هزيمة يونيو كانت أعمق مما تظن .

كان الشعور الغالب على المصريين أن أحداً لن يتحرك ، وأن الهزيمة هى قدرنا النهائى الذى لا فكاك منه ، وكان اليأس يتزايد يوماً بعد يوم ... وحين بدا واضحاً أن كل شىء يسير نحو الهاوية ، تحرك الجيش وعبر قناة السويس .

وبدأت معركة أكتوبر ... وكانت دهشة المصريين مثل دهشة مخابرات العدو ، وكانت المفاجأة صاعقة حقاً ... وعادت للجيش المصرى سمعته التى لوثتها الهزيمة ، وارتد للمصريين إحساسهم بالكرامة .

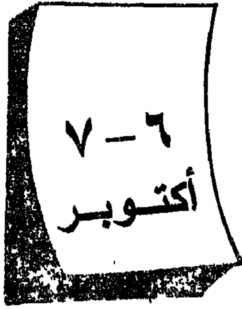
كانت المفاجأة هى العنصر المادى الأول للنجاح . وكان الجهد الذى بذله ضباط الجيش وقادته ومفكروه وجنوده جهداً غير عادى ، وقد بذل هذا الجهد فى صمت تام ، وهكذا التقى عنصر الجهد بعنصر الكتمان ، وتعاونا معاً على شق مجرى العبور .

أما العنصر المعنوى الأول للنجاح فقد كان إيمان الجيش بالله ، ورفعه شعار « الله أكبر » .

ولقد كان هذا الشعور يعنى أن الله أكبر من الخوف والموت والحياة ... "

---

(١) أحمد بهجت – جريدة الأهرام – الذكرى العاشرة لحرب أكتوبر



٢ - ديان : الانسحاب من خط القناة

فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ فى نيويورك ، أيقظوا الدكتور هنرى كسنجر من نومه حيث كان يقيم فى فندق وولدورف ، استعداداً لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة . كانت قد وصلت برقية عاجلة[1] من السفير الأمريكى فى تل أبيب « كنيث كيتنج » يخطر فيها الولايات المتحدة أن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل استدعته قبل ساعتين فى مكتبها فى يوم السبت ، وهو يوم عيد كيبور - الغفران - لابلاغه بالموقف « إن تحركات القوات المصرية والسورية التى اعتقدت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، أنها مناورات عسكرية ، أخذت تقوم بدور مقلق ... لقد أصبح مؤكداً لدى إسرائيل ، أن هجوما مشتركا من المصريين والسوريين سيشن عليها بعد ظهر اليوم . ثم استطردت مائير قائلة : طالما أن العرب يعتقدون أنهم خاسرون ، فإن الأزمة لا بد ناشئة من جهلهم بنوايا إسرائيل . فهل تستطيع الولايات المتحدة أن تبلغ وبصورة سريعة ، أنه ليست هناك نية لإسرائيل بمهاجمة مصر أو سوريا . وبرهاناً منها على حسن نواياها ، فإنها تمتنع عن استدعاء احتياطيها وإعلان التعبئة العامة » .

ويقول كسنجر « عندما أيقظنى سيسكو (مساعد كسنجر) ، لم يكن باقيا على ما يدعى بالسلام فى الشرق الأوسط سوى تسعين دقيقة . لقد استطاعت كل من مصر وسوريا ، وبمهارة غريبة ، إخفاء استعداداتها الحربية ، حتى أصبح شبه مؤكد لدى إسرائيل أن الهجوم لن يبدأ قبل أربع ساعات .

(١) مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض - ترجمة خليل فريجات - الجزء الرابع - ص ٢٦٣ - ٢٦٦ .

وإنى على يقين بأن الدبلوماسية فاشلة بل عاجزة ، إذا كان الهجوم العربى مهياً له بحساب . ورأيى كان لا يزال خاطئاً نتيجة للتقارير الواردة من إسرائيل ، ومعلوماتنا الخاصة ، والتى بموجبها أتمكن من القول بأن الهجوم ربما كان مستحيلاً ... » .

ومنذ الصباح الباكر يوم ٦ أكتوبر ، بدأ الدكتور كسنجر مستشار الرئيس الأمريكى نكسون اتصالاته بالدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الذى كان موجوداً فى نيويورك ، لاخطاره بموقف إسرائيل الذى وصل من تل أبيب . وعاد كسنجر بعد نصف ساعة (الثانية إلا الربع بتوقيت القاهرة) ليكرر للدكتور الزيات التزام إسرائيل بعدم الهجوم وضمان الولايات المتحدة لذلك . وعندما وصلت هذه المعلومات من الدكتور الزيات إلى القاهرة ، كانت الحرب قد بدأت .

طلب الدكتور كسنجر[1] من الدكتور الزيات وقف العمليات الحربية وعودة قوات الطرفين إلى خطوطها الأولى ، إلا أن الدكتور الزيات رفض المنطق الأمريكى إلا إذا كان يعنى العودة إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ومع فشل الدكتور كسنجر فى محاولته منع الحرب أولاً ، ثم وقفها بعد أن بدأت ثانياً – حسب قول السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فى مصر – فقد توجه كسنجر إلى السعودية والأردن فى محاولة لمنع توسيع قاعدة العمليات العسكرية . كما طلب من الملك فيصل التدخل لدى مصر وسوريا بغرض وقف العمليات ، استناداً إلى أن إسرائيل يمكنها خلال أيام – عندما تستكمل تعبئة احتياطيها – دحر الهجوم العربى . إلا أن الملك فيصل رفض المبادرة الأمريكية ، ما لم يتقرر الانسحاب الإسرائيلى والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ... بينما بعث للرئيس السادات رسالة يؤكد فيها « إننا بجانبكم بكل إمكانياتنا داعين للجيش المصرى » .



كان ذلك جزءاً من العمل فى الجبهة السياسية يوم ٦ أكتوبر ، بينما القتال كان دائراً فى الجبهتين المصرية والسورية فى منطقتى قناة السويس والجولان .

ولا شك أن إسرائيل كانت قد ركزت جهدها – تخطيطاً وتنفيذاً – ليكون عبور قواتنا للقناة وإيقاع الهزيمة بالقوات الإسرائيلية أمراً مستبعداً ، وبالتالى يتحقق لها المحافظة

(١) محمد حافظ إسماعيل – أمن مصر القومى – ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

على خط القناة – خط بارليف – واستمرار احتلال سيناء . ومعنى ذلك أن تفقد مصر الأمل فى نجاح العمل العسكرى بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية خطيرة .

ولذلك خصصت إسرائيل القوات الكافية والمدربة للدفاع عن سيناء ، بغرض منع قواتنا من الهجوم واقتحام قناة السويس ، بدعم قوى من سلاحها الجوى .

واعتمدت إسرائيل فى خطتها الدفاعية على ثلاثة عناصر رئيسية هى : حصون خط بارليف الذى يرتكز على مانع مائى فريد فى مواصفاته الفنية ، وقواتها المتمركزة فى سيناء على أنساق تبدأ من خط القناة حتى عمق سيناء ، وسلاحها الجوى المتفوق عدداً ونوعاً وتسليحاً والذى يعمل من خمسة مطارات وقواعد جوية فى سيناء (المليز – تماده – رأس النقب – رأس نصرانى – العريش) ومن ست قواعد ومطارات رئيسية داخل إسرائيل (رامات دافيد – عكير – حاتسور – حاتسريم – اللد – تل أبيب .

وكان لإسرائيل ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر فى شمال سيناء « مجموعة العمليات رقم ٢٥٢ » بقيادة الجنرال مندلر ، وهى مكونة من ثلاثة لواءات دبابات بها حوالى ٣٠٠ دبابة ولواء ميكانيكى ولواء مشاة .

أما فى جنوب سيناء فكانت هناك قوة أخرى تتكون من لواء دبابات ولواء مظليين .

ووضعت القيادة الإسرائيلية خطتها للدفاع فى جبهة القناة على أساس تقسيم الجبهة إلى ثلاثة قطاعات ، تعمل القوات فيها فى ثلاثة إتجاهات رئيسية بحيث تغطى محاور التقدم فى سيناء وهى : إتجاه القنطرة – العريش واتجاه الإسماعيلية – أو عويجلة ، واتجاه السويس – ممرات متلا والجدى .

لقد كانت القوات الإسرائيلية تحتل مواقعها فى نسقين واحتياطى . فالقوات كافية لاحتلال حصون خط بارليف لقتال قواتنا وتدميرها بالنيران أثناء عبورها القناة . ويتواجد الاحتياطى القريب من الدبابات خلفها لسرعة دعم الحصون واحتلال مواقع ضرب نار على الساتر الترابى بالضفة الشرقية للاشتراك فى قتال قوات العبور خلال فترة زمنية قصيرة من بدء الاقتحام . ثم يلى ذلك الاحتياطى البعيد من الدبابات بحجم أكبر للقيام بالهجوم المضاد ضد قواتنا التى تنجح فى العبور . ويتم ذلك بمعاونة قوية من السلاح الجوى ونيران المدفعية .

وأتاحت سنوات احتلال سيناء الفرصة للقوات الإسرائيلية للتدريب وإتقان مهامها

الدفاعية ، كما أتاحت لها فرصة التدريب على مهام العمليات المكلفة بها ، حتى أصبحت تثق فى قدرتها على منع قواتنا من العبور اعتمادا على الحصون والدبابات والسلاح الجوى

الخطتان : برج الحمام والطباشير :

واستكمالا للخطط الدفاعية التى وضعتها إسرائيل لاستمرار احتلال سيناء والجولان ، فقد وضعت أيضا – منذ مايو ١٩٧٣ – أوامر تفصيلية للقيادة العسكرية الجنوبية (سيناء) والقيادة العسكرية الشمالية (الجولان) للتصرف فى المواقف المحتملة ، ومنها تعزيز القوات التى تدافع عن خط قناة السويس بوحدات عاملة ، وأطلق عليها اسم « عملية برج الحمام » . أما تعزيز خط الجولان فكان يتم بوحدات من الاحتياطى سميت « عملية الطباشير » . وتشمل هذه الخطط أيضا فتح واستعداد القوات الإسرائيلية استعدادا كاملا للحرب مع تعبئة الاحتياطى كله .

كنا نتوقع أن تحصل إسرائيل على معلومات ، ويتجمع لدى مخابراتها مؤشرات على أن هناك نشاطا عسكريا يتم فى الجبهتين المصرية والسورية ، وفى هذه الحالة تقوم إسرائيل بتعبئة الاحتياطى مع تنفيذ عمليتى برج الحمام والطباشير . وكان الأهم من وجهة نظرنا ألا تكشف المخابرات الإسرائيلية نوايانا الهجومية أو حجم القوات المشتركة أو الوقت المنتظر للهجوم العربى .

لقد شاهدت إسرائيل بعض الأشجار ، ولكنها لم تر الغابة كما يقولون . فقد علمت إسرائيل أننا نقوم « بمناورة عسكرية للتدريب » ، ولم تستنتج أنها استعداد للحرب . لقد تكررت عمليات حشد قواتنا للتدريب ، وكان يصاحبها فى بعض الحالات تصريحات سياسية تعطى الانطباع بأننا نستعد للحرب أو مقدمون عليها . وكان العدو يواجهها برفع درجة استعداد قواته وإعلان التعبئة الجزئية ، الأمر الذى كان له أثره على النواحى الاقتصادية وسير الحياة فى إسرائيل . وباستمرار الحشد والتدريب من جانب قواتنا تعوّد العدو عليها ، وأصبح يواجهها برفع درجات استعداد القوات فى سيناء دون التسرع بإعلان التعبئة والحشد .

وقد علمت إسرائيل أيضا أننا قمنا باستدعاء الاحتياطى قبل الحرب ، وعندما تأكدت أننا قمنا بإعادة بعض قوات الاحتياطى لأعمالهم – قبل ٦ اكتوبر بأيام قلائل اقتنعت المخابرات الإسرائيلية بأنه كان استدعاء دوريا للتدريب وليس للحرب

ولا شك أنها تابعت مدمراتنا أثناء إبحارها فى البحر الأحمر إلى بورسودان ثم عدن فى طريقها إلى آسيا ، ولم يصل إلى تفكير المخابرات الإسرائيلية أن مدمراتنا ستتمركز فى باب المندب للتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية .

وقد ساعد على نجاح « خطة المفاجأة » التى حققناها الثقة المفرطة التى أصابت القيادة العسكرية الإسرائيلية ، والتى أدت إلى اقتناعها بعدم قدرة قواتنا على اقتحام قناة السويس والقيام بعملية هجومية ناجحة ، وإن لم تستبعد قيام قواتنا ببعض الاغارات البرية المحدودة أو الاغارات الجوية أو اشتباكات بنيران المدفعية بصورة تشابه ماتم فى حرب الاستنزاف .

ومما ساهم أيضا فى نجاح خطة المفاجأة العربية هو التمسك المتزمت من جانب المخابرات الإسرائيلية بأن مصر لن تشن حربا إلا إذا حصلت على نوع من الطائرات التي تمكنها من مهاجمة عمق إسرائيل وخاصة قواعدها الجوية الرئيسية لضمان شل السلاح الجوى الإسرائيلى .

ومن هنا اقتنعت المخابرات الإسرائيلية بأنه عندما تتكامل المعلومات لديها ، سيكون هناك فترة إنذار مدتها ٤٨ ساعة قبل نشوب الحرب ، وهى الفترة الكافية لإعلان التعبئة العامة للاحتياطى .

وفى رأى الدكتور كسنجر أن المفاجأة العربية التي تمت « كانت وليدة تفسير سقيم لوقائع اطلع عليها الجميع ، ولم يكن يخفيها أى ستار من المعلومات المتناقضة . لم يبخل السادات عن إعلامنا وبكل جرأة عن نواياه ، لكننا لم نصدقه . لقد أغرقنا بالمعلومات ، لكن استنتاجاتنا كانت غير صحيحة . والسادس من اكتوبر دلَّ على فشلنا فى تحايلاتنا السياسية »

ويستطرد كسنجر فى حديثه الطويل عن المفاجأة فى مذكراته ويقول « كل تحليل إسرائيلى أو أمريكى قبل اكتوبر ١٩٧٣ ، كان يؤيد ماكنا نفكر فيه ، وهو أن مصر وسوريا لا تملكان الإمكانيات العسكرية اللازمة لاستعادة أراضيهما بقوة السلاح . إن الجيوش العربية كان مصيرها إلى الفشل ، وهذا مايحملنا على الاعتقاد بأنها لن تهاجم . إن الحدس كان صحيحا لكن الاستنتاج كان خاطئا » .

وبرغم ذلك ، وتنفيذا لعمليتى « برج الحمام والطباشير » ، فقد عززت إسرائيل قواتها فى جبهتى القناة والجولان يوم ٥ اكتوبر ، واستكملت قواتها التى تدافع عن خط القناة وبصفة خاصة حصون خط بارليف ، وقامت المدفعية باحتلال مرابض نيرانها على الجبهة المصرية . وفى نفس الوقت رصدت المخابرات الحربية المصرية وصول بعض أفراد من الاحتياطى الإسرائيلى إلى مخازن الطوارىء فى سيناء ، كما تأكد لها وصول دبابات إسرائيلية محملة على جرارات إلى سيناء فى نفس اليوم .

ولذلك بدأت المواجهة عنيفة منذ بدء الحرب . وقامت قوات خط بارليف بدور رئيسى فى قتال يوم ٦ اكتوبر ، وصمدت قوات بعض الحصون وقتا طويلا .

بارليف والخط :

لقد قاتلت القوات الإسرائيلية فى خط القناة بشدة نتيجة للتعزيزات التى وصلتها ورفع درجة استعدادها .

وكما قال ديان « لقد كان الهجوم المصرى والسورى في يوم كيبور – ٦ اكتوبر – مفاجأة برغم أنه كان متوقعا . وحل يوم كيبور والقوات الإسرائيلية – قوات الاحتياطى – لم تعبأ بعد ، ولم تنتشر بكل قوتها إلا أن ذلك لا يعنى أنها لم تكن مستعدة للحرب . ويجب أن نضيف أن قوات العدو (العرب) قد شنت هجومها بكفاءة أكبر بكثير مما كان مقدرا عند وضع خططنا» .

وهنا لابد أن أشير وأوضح أن بعض الكتب المنحازة لإسرائيل والآراء التى أبداها بعض المؤيدين لها ، حاولت التقليل من الأهمية العسكرية لخط بارليف بعد أن سقط فى أيدى قواتنا ، وذلك للتقليل من حجم الانجاز العسكرى المصرى . ووصلت درجة الاستخفاف بالعقول أن يكتب أحدهم أن « خط بارليف كان خطا رفيعا من المواقع الحصينة الأمامية التى تساعد على المراقبة ، وتوفير قاعدة المناورة للقوات المدرعة خفيفة الحركة » .

ولعلنا نتذكر ماأجمعت عليه كل الآراء ، من أن انهيار هذا الخط وضع النهاية لخط دفاعى محصن ، أصبح مع مرور الزمن رمزا في العالم يمثل القدرة والقوة العسكرية الإسرائيلية على منع المصريين من اقتحام القناة وتدميره ، وأصبح الخط الذى يعطى لإسرائيل وحكامها وقادتها العسكريين الطمأنينة والأمن .

لقد كان الوجود العسكرى الإسرائيلى على الضفة الشرقية للقناة يمثل تطبيقا ضروريا لنظرية « الحدود الآمنة » حيث كانت القناة تشكل المانع الطبيعى القوى الذى يحقق هذه الحدود على الجبهة المصرية ، وبالتالى فقد فرض التزاما عسكريا على الجيش الإسرائيلى هو رفض أى نجاح للقوات المصرية بعبور القناة أو الحصول على موطىء قدم فى سيناء . ومن هنا فإن نظرية خط بارليف قد اكتسبت مضمونا إستراتيجيا حيويا ، ذلك لأن سقوط الخط ذاته كان يعنى انهيارا أساسيا فى نظرية الأمن الإسرائيلى وحدودها الآمنه .

وقد اتفقت الآراء فى إسرائيل على أن الوجود العسكرى على خط القناة كان ضرورة إستراتيجية ، وإن اختلف قادتها في الأسلوب الذى يحقق هذا الوجود . لقد عارض البعض فكرة إقامة التحصينات ورأى ضرورة استخدام الدبابات كقوة نيران متحركة ، بينما تمسك الآخرون بضرورة إقامة استحكامات قوية ومحصنة قادرة على تحمل نيران المدفعية وفى نفس الوقت القتال بالنيران لتدمير أى قوات مصرية تحاول العبور . وانتصرت نظرية رئيس الأركان الإسرائيلى الجنرال بارليف ونفذت فكرته .

وأصبح الخط ثمرة عمل عسكرى يؤدى مهام قتال هامة ورئيسية ورمزا لقوة إسرائيل التى تفرض الأمر الواقع على العرب .



وقد مر إنشاء الخط بعدة مراحل انتهت بأن تحولت التحصينات إلى منشآت هندسية ضخمة مزودة بكل وسائل القتال والاقامة . أنشئت هذه المواقع على طول المواجهة الصالحة من القناة والتى تبلغ ١١٠ كيلومترات ، وبلغ عددها ٢٢ موقعاً دفاعياً تشمل ٣٦ نقطة حصينة تسيطر على المواجهة كلها والأجناب والخلف ، وجهزت مرابض نيران دبابات فى الفواصل بينها بلغ عددها ٣٠٠ مربض دبابة . وتم اختيار مواقع هذه النقط الحصينة بحيث تغطى كل الاتجاهات الصالحة لعبور القناة وتقدم القوات فى سيناء . وكان كل منشأة هندسية تتكون من أكثر من طابق واحد تبدأ من باطن الأرض حتى تعلو قمة الساتر الترابى ، وحصنت مبانيها بالأسمنت المسلح أو الكتل الخرسانية أو قضبان السكك الحديدية والرمال والأتربة ، بحيث توفر وقاية كاملة ضد الإصابة المباشرة لجميع أنواع قذائف المدفعية وقنابل الطائرات التى تزيد على ألف رطل .

وجهزت معظم النقط الحصينة بخزانات للوقود والمواد الملتهبة يصل الوقود منها خلال أنابيب خاصة إلى سطح المياه ، وباشعالها تتحول القناة إلى مسطح هائل من اللهب ثبت بالتجربة أن حرارته بلغت ٧٠٠ درجة مئوية . وزودت كل نقطة حصينة بمواد ومخزونات تحقق اكتفاء ذاتيا إداريا لمدة ١٥ يوماً . أما الاكتفاء الذاتى القتالى فيمكنها من صد قوة قدرت بكتيبة مشاة لمدة أسبوع . وفى ضوء هذه الحقيقة الأخيرة ، فإن خط بارليف بنقطه الحصينة التى بلغت ٣٦ نقطة كان قادرا على صد هجوم ٣٦ كتيبة . هذا بالاضافة لمئات الدبابات المعدة لاحتلال مرابضها فوق الساتر الترابى بخلاف ماهو موجود فى العمق من إحتياطيات مدرعة .

وكاحصائية للمنشآت الرئيسية التى وجدت فى نقطة واحدة وجدنا الآتى :

٢٦ دشمة للرشاشات المتوسطة والثقيلة

٢٤ ملجأ للأفراد

٤ دشم للأسلحة المضادة للدبابات

٤ دشم للأسلحة المضادة للطائرات

٣ مرابض دبابات

٦ مرابض للهاونات

١٥ نطاقاً من الأسلاك الشائكة بينها حقول ألغام وشراك خداعية .



كان كل هذا الوصف السابق ينطبق على الخط الأول فقط . وفى الواقع فإن ماأطلق عليه « خط بارليف » لم يكن دفاعا خطيا هامشيا ، بل كان نظاما دفاعيا متكاملا تم تجهيزه هندسيا تجهيزا عاليا ، يبدأ من خط القناة ويمتد شرقا بعمق حوالى ٣٠ كيلومتراً ، يشمل سلسلة من الخطوط والسواتر الأخرى فى العمق كمرابض للدبابات ، ومناطق قتال للمدرعات ، وقواعد لشن الهجمات المضادة فى اتجاه خط القناة .

بالاضافة لذلك ، كان هناك خط التحصينات الثانى على مسافة ٥ - ٨ كيلومترات يحتوى على ١١ موقعاً محصنا ، ومراكز قيادة للقطاعات تحت الأرض محصنة تحصينا

كاملا ، وقواعد صواريخ مضادة للطائرات ، ومرابض نيران مدفعية ذاتية الحركة وبعيدة المدى .

وخصص لهذه المنطقة الدفاعية الاحتياطات المدرعة والمشاة الميكانيكية ووحدات المدفعية وعناصر الدفاع الجوى ، وكلها مدربة تدريبا عاليا على أداء مهامها .

لقد أردت بهذا الشرح الطويل أن أسجل الحقائق التى لا يمكن إغفالها عند تقييم « خط بارليف » .

فهو الخط المحصن الذى أجمعت آراء الخبراء والعلماء العسكريين ، على أنه خط دفاعى كامل التحصين جعلت منه قناة السويس حالة فريدة فى التاريخ العسكرى . لذلك أصبحت عملية اختراقه كجزء من العملية الهجومية لاقتحام قناة السويس ، مثالاً فذاً لأسلوب اقتحام الموانع المائية والخطوط المحصنة فى آن واحد .

ولقد سجل ت . ديبوى المؤرخ العسكرى الامريكى رأيه بقوله :
« يكفى أن أقول أن كفاءة الاحتراف فى التخطيط ، والأداء الذى تمت به عملية العبور ، لم يكن ممكنا لأى جيش آخر فى العالم أن يفعل ما هو أفضل منه . ولقد كانت نتيجة هذا العمل الدقيق من جانب أركان الحرب ، وعلى الأخص عنصر المفاجأة التى تم تحقيقها ، هو ذلك النجاح الملحوظ فى عبور قناة السويس على جبهة عريضة . ولقد كان العبور المصرى هو أعظم منجزات الحرب »

ويشاء القدر أن يترك الجنرال بارليف الخدمة العسكرية – رئيسا للأركان – ليتولى وزارة التجارة والصناعة ، بعد أن سجل إسمه فى التاريخ العسكرى لإسرائيل بهذا الخط الدفاعى الحصين . ثم استدعى للخدمة العسكرية خلال حرب اكتوبر حتى يساهم فى العمل لإنقاذ الخط الذى يحمل إسمه ، وقد كان الوقت متأخرا .
فقد سقط الخط وبقى الرجل .

انتهى اليوم الأول للقتال بعد أن حققت قواتنا المسلحة إنجازا عسكريا كبيرا ، كما حققت القوات السورية نجاحاً مماثلا فى هجومها بالجولان ، وأصبحت القوات الإسرائيلية فى موقف صعب على ضوء الحقائق الجديدة التى أصبحت واضحة للأطراف المتحاربة .

ارتفعت الروح المعنوية لقواتنا ، وعم الفرح فى مصر وسوريا وباقى الدول العربية . وكنا فى القيادة العامة نقدر اننا مازلنا فى أول الطريق ، ونتابع القتال الدائر ليلا ، وتدفق القوات شرقا بينما تعمل القوات الإسرائلية على صدها .

لقد نجحت قوات الجيشين الثانى والثالث فى اقتحام القناة والعبور بقوات وصل عددها ليلة ٦ / ٧ اكتوبر إلى حوالى خمسين ألف مقاتل فى الضفة الشرقية للقناة من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوبا ، معهم حوالى ثلاثمائة دبابة وعدد مناسب من الأسلحة المضادة للدبابات والصواريخ المضادة للطائرات التى يحملها الأفراد ، تغطيها نيران حوالى ١٨٠٠ (ألف وثمانمائة) مدفع ميدان . وكان على قواتنا أن تبذل جهدا مستمرا متجددا لاستكمال ماحققته من نجاح بتوسيع رءوس الكبارى للفرق الخمس وتدمير قوات العدو التى تواجهها ، وكانت القوات الإسرائيلية تعمل على منع تثبيت هذا النجاح ، وكلما مر الوقت ازداد عدد الدبابات والأسلحة الثقيلة التى تعبر . إنه صراع العقول وصراع بالنيران وصراع ضد الوقت .

وانتابنا القلق لعدم استكمال إنشاء اثنين من كبارى الجيش الثالث خلال ليلة ٦ / ٧ وهو مايعطل تدفق القوات شرقا فى هذا القطاع ، الأمر الذى جعل اللواء عبدالمنعم واصل يصدر أوامره بتحويل مرور الوحدات إلى الكبارى التى تم إنشاؤها لضمان سرعة التدفق . وقد تم تنفيذ هذا العمل بواسطة قوات العبور بالاصرار والمرونة برغم ماتحملته الكبارى التى كانت قد انشئت فى قطاع هذا الجيش من عبء المرور الكثيف يعادل ضعف حركة المرور على الكبارى كما كان مقدراً . وما كان يمكن أن يتم ذلك إلا بالانضباط الشديد مع كفاءة التنفيذ تحت نيران العدو .

لقد اعتمد العدو على عناصر ثلاثة رئيسية لمنع قواتنا من العبور ، وتدمير مايصل منها إلى الضفة الشرقية ، وهى حصونهم ودباباتهم وسلاحهم الجوى .

أما عن حصونهم ، فقد سقط منها ١٥ حصنا تمثل نصف عدد حصون خط بارليف ، وأصبحت الحصون الباقية تحت الحصار ، وليس أمام القوات التى تقاتل داخلها إلا الموت أو الهروب أو الإستسلام . ومن العادات المتبعة فى الجيش الإسرائيلى أن يحاولوا تخليص من يقع منهم فى الأسر ، وأن يسحبوا جثث قتلاهم لأن عدم وجود جثة المتوفى يترتب عليه عقائديا — مشاكل اجتماعية لدى اليهود ، ومن هنا حاولت بعض الوحدات الصغرى من الدبابات الإسرائيلية شق طريقها إلى

الحصون لانقاذ من هم فيها إلا أن هذه المحاولات فشلت أمام نيران قواتنا الموجودة على الضفة الشرقية . وكان من الطبيعى أن يتمكن بعض أفراد الحصون من الهروب ليلا ، ويفشل البعض الآخر .

وقد بذلت قوات الجيش جهدا كبيرا لحصار النقط المحصنة وإسكات نيرانها ، وفى نفس الوقت صد هجمات العدو المضادة التى قام بها باحتياطياته المحلية المكونة من سرايا دبابات مدعمة . ولقد وصل عدد هذه الهجمات المضادة ثمانى هجمات فشلت كلها . وكان فى تقديرنا – وتقدير القيادة الإسرائيلية أيضا – أن خط بارليف فقد قيمته العسكرية بعد أن سقط نصف عدد الحصون ، وفقد حوالى مائة دبابة تمثل ثلث دباباتهم التى تقاتل فى الخط الأمامى .

أما عن سلاحهم الجوى ، فقد أبدى نشاطا ملحوظا لمنع انشاء الكبارى ، واستمر نشاطه ليلا ولكن قوات الدفاع الجوى أجبرته على الابتعاد وحرمانه من تقديم المعاونة الجوية لقواته البرية . لقد تعودت قوات الجيش الإسرائيلى أن تقاتل معتمدة اعتمادا كاملا على معاونة السلاح الجوى ، ولكن الوضع الجديد أصبح مختلفا وعادت القوات الإسرائيلية إلى مستوى كفاءتها الحقيقى .

ووصلت مجموعة العمليات رقم ٢٥٢ بقيادة الجنرال مندلر – قائد القوات المدرعة فى سيناء – التى كانت فى عمق سيناء ، وأصبحت فى خط المواجهة مع قواتنا التى عبرت . وكان على قوات الجيشين أن تستعد لمواجهة دبابات مندلر فى اليوم التالى (٧ اكتوبر) . وكان على قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوى أن تستعد أيضا لمواجهة السلاح الجوى الإسرائيلى الذى ينتظر أن يتدخل فى أعمال القتال بنشاط زائد .

وكنا فى القيادة العامة قد توقعنا رد فعل العدو المنتظر فى هذا الموقف بعد نجاح عبور قوات الجيشين ، وكانت هذه القوات جاهزة لمواجهته .



وفى اسرائيل عقد مجلس الوزراء اجتماعا فى الساعة العاشرة مساء يوم ٦ اكتوبر ، قدم فيه كل من الجنرال اليعازار رئيس الأركان والجنرال ديان وزير الدفاع تقريرا عن أحداث اليوم ، وما ينتظر القيام به من أعمال فى الأيام التالية .

بنى ديان تقديره للموقف على أن إسرائيل تواجه ثلاثة عوامل صعبة – على حد

تعبيره – أولها حجم القوات المصرية والسورية التى لم تصبح هى الجيوش التى عرفها فى حرب يونيو ١٩٦٧ حيث أنها أصبحتْ قوات جيدة تحارب بتصميم . والعامل الثانى هو شبكة الدفاع الجوى المعادية التى تشكل مشكلة عويصة للسلاح الجوى الإسرائيلى والعامل الثالث أنه لا بد من مرور فترة من الوقت حتى يصل الاحتياطى إلى الجبهات وكان رأى ديان الذى أدلى به فى مجلس الوزراء كما جاء فى مذاكراته الآتى :

- أبديت شكوكى فيما إذا كان فى قدرتنا أن نعرقل بصورة جادة عبور القناة لفترة قادمة تتراوح بين ٢٤ – ٣٦ ساعة . ومعنى ذلك أنه سيكون أمام المصريين ليلتان لإقامة مزيد من الكبارى تتدفق عليها قوات أخرى إلى سيناء .

- وأوضحت أن منطقة القناة هى ميدان المعركة الخطير ، وأن سلاحنا الجوى سوف يواجه تحديا قاسيا عندما يبدأ القتال فى اليوم التالى . وسوف نكون فى حاجة إلى قدر كبير من الحظ لإنهاء معركة اليوم التالى لصالحنا .

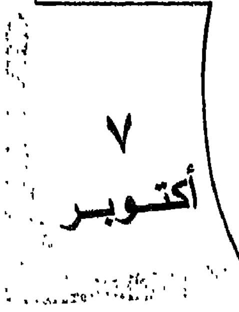
- وبعد ذلك ، فى يومى الاثنين والثلاثاء ٨ ، ٩ اكتوبر سيكون لدينا كل القوة المدرعة حسب الخطة ، وسيكون فى استطاعتنا الاشتباك فى حرب دبابات . ولن يكون الأمر سهلا إلا أن احتمالات النجاح طيبة .

- وعلى ذلك بدت لى ضرورة انسحابنا فى الجنوب (جبهة القناة) إلى خط ثانٍ ، والقتال ضد المصريين فى نطاق إثنى عشر ميلا من القناة . أما فى الشمال (الجولان) فإنى أتوقع نجاحنا فى إيقاف السوريين عند الحدود .

- عبرت عن أفكارى وأعلنت وجهة نظرى . وفى نهاية الاجتماع لم أشعر أنا ولم يشعر الوزراء بالارتياح . وكنت أشعر بالتوتر والارهاق وبوجود هوة بينى وبين زملائى الوزراء ، إذ لم تعجبهم أقوالى عن نجاح المصريين ، وكذلك آرائى بشأن الانسحاب إلى خط ثانٍ ، إذ كانوا يريدون من الجيش أن يرد المصريين على أعقابهم عبر القناة فى الحال .

ولم يكن ثمة إلتقاء فى التفكير بيننا ، فقد تسلط عليهم التفاؤل الذى ظهر فى العرض الذى قدمه رئيس الأركان ، وفوق كل شىء أمانيهم المبنية على الخيال .

كان ذلك هو رأى ديان الذى قدمه إلى مجلس الوزراء الإسرائيلى مساء يوم ٦ اكتوبر ، وهو رأى لم ينفذ لأن إسرائيل كانت تستلهم رأى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان للولايات المتحدة رأى آخر .



٣ - ثلاث معارك فى البر والجو

بينما كانت العمليات العسكرية دائرة فى جبهتى القناة والجولان لصالحنا يوم ٦ أكتوبر وليلة ٦/٧ كانت هناك اتصالات سياسية تتم بين مصر وسوريا والاتحاد السوفيتى عن أمور تتعلق بالحرب .

لقد سجل الرئيس الراحل السادات[١] ، أنه فى يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ١٩٧٣ وحسب اتفاق مسبق مع الرئيس حافظ الأسد فى أواخر أغسطس ١٩٧٣ ، استدعى السفير السوفيتى بالقاهرة وأبلغه رسمياً أن مصر وسوريا قررتا بدء العمليات العسكرية ضد إسرائيل ... ولم يحدد السادات موعد بدء الحرب للسفير السوفيتى ، لأنه سبق أن اتفق مع الرئيس الأسد أنه - الأسد - هو الذى يستدعى السفير السوفيتى فى دمشق يوم ٤ أكتوبر لإبلاغه أن الحرب ستبدأ يوم ٦ أكتوبر .

إلتقى الرئيس السادات مع السفير السوفيتى - بناء على طلب السفير - فى قصر الطاهرة فى الساعة الثامنة إلا ثلثاً يوم ٦ أكتوبر ، أى بعد حوالى ست ساعات من بدء الحرب ... جاء السفير ليقول له :

« إن الرئيس حافظ الأسد استدعى السفير السوفيتى يوم ٤ أكتوبر ، وأبلغه أن الحرب ستبدأ يوم ٦ أكتوبر ... وأن حافظ الأسد طلب فى هذه المقابلة من الاتحاد السوفيتى العمل على وقف إطلاق النار بعد ٤٨ ساعة على الأكثر من بدء العمليات

---

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات . طبعة عربية . ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

يوم ٦ أكتوبر ... وبناء على ذلك جاء يبلغنى بذلك رسميا من القادة السوفيت ، ويطلب منى الموافقة على ذلك » .

قال السادات :

أنا أشك فى أن الرئيس الأسد قد طلب هذا قبل المعركة .

رد السفير :

أنا أبلغك هذا كرسالة رسمية من القادة السوفيت ، وإذا كان لديك أى شك فيمكنك أن تتصل بالرئيس الأسد للتفاهم معه .

قال السادات :

سوف أرسل للرئيس الأسد أسأل فى هذا الموضوع . ولكن أرجو تبليغ القادة السوفيت أنه حتى إذا كان هذا هو طلب سوريا فعلاً ، فإنى لن أوقف إطلاق النيران إلا بعد الانتهاء من الأهداف السياسية المحددة لمعركتي .

وعلى أثر هذه المقابلة ، أرسل الرئيس السادات برقية شفرية إلى الرئيس الأسد أبلغه فيها بنص تبليغ السفير السوفيتى بالقاهرة ورده عليه . وجاء رد الرئيس الأسد عصر يوم ٧ أكتوبر أى بعد أربع وعشرين ساعة – برغم خطورة الموضوع – بأن هذا الذى يدعيه الاتحاد السوفيتى لم يحدث . وفوجىء الرئيس السادات بالسفير السوفيتى يطلب مقابلة عاجلة فى مساء يوم ٧ أكتوبر . فى هذه المقابلة أخطره الرئيس السادات بالرد الذى وصله من سوريا . قال السفير إنه طلب المقابلة لتبليغ رسالة ثانية من الحكومة السوفيتية بناء على طلب سوريا للمرة الثانية وقف إطلاق النار .

قال السادات :

أرجو أن تقفل الموضوع وتعتبره إنتهى عند هذا الحد . فانتم تعلمون منذ الأمس ، إننى لن أوقف إطلاق النار إلا بعد أن تتحقق أهداف المعركة » .

والرأى عندى ، انه لم يكن هناك ما يدعو مصر إلى قبول وقف اطلاق النيران فى هذا الوقت المبكر جداً من الحرب ، لأن الموقف العسكرى المصرى – والسورى أيضاً – كان قوياً وناجحاً . ولقد كان قبول الرأى بإيقاف القتال هو فى صالح إسرائيل حينئذ ، ولذلك فإن القرار السياسى باستمرار العمليات العسكرية فى ذلك الوقت حتى يتحقق الهدف الاستراتيجى كان قراراً سليماً .

وفى نفس الوقت ، فإن هذا الحدث - خلال اليومين الأول والثانى للقتال - يعطى الانطباع بأن هناك غموضاً وشكوكاً كانا يسودان العلاقات السياسية بين سوريا ومصر والاتحاد السوفيتى منذ بداية الحرب .

الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الأزمة :

عندما نشبت الحرب ، كان رد فعل نشوبها سريعاً فى الولايات المتحدة . وكان من الطبيعى أن تقف بثبات وصلابة بجانب إسرائيل التى يجب أن تشعر دائما بالتأييد الأمريكى لها سياسياً وعسكرياً ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت تحقق إسرائيل أهدافها .

ولمواجهة الأزمة شكلت الولايات المتحدة « مجموعة العمل الخاص » برئاسة الدكتور كسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى ووزير الخارجية فى نفس الوقت . وفى اجتماع لها فى الساعة السابعة مساء يوم ٦ أكتوبر ، أبلغ كسنجر « مجموعة العمل » أنه اتصل بالرئيس نكسون - خارج واشنطن - والسفير السوفيتى ووزير خارجية إسرائيل . وان الرئيس نكسون أمر بتحرك الأسطول السادس الأمريكى إلى شرق البحر المتوسط ، بحيث يتواجد بالقرب من جزيرة كريت . ولما كانت إحدى حاملات الطائرات تتمركز فى اليونان والأخرى فى اسبانيا ، وبحارتها والطيارون كانوا فى أجازة ، لذلك فإنها تحتاج إلى يومين للوصول إلى ساحل الجزيرة . ومراعاة لرد فعل الاتحاد السوفيتى ، روعى أن تكون التحركات العسكرية الأمريكية بحذر وحكمة حتى لا يسىء الاتحاد السوفيتى تفسيرها . وأصبح الاسطولان السوفيتى والأمريكى يقومان بالمرور حول جزيرة كريت .

وفى شرحه للاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الأزمة ، يقول كسنجر[1] :

« اندلعت الحرب ، ويجب علينا مواجهة عدد من المسئوليات تبدو وكأنها متناقضة . علينا تأمين بقاء إسرائيل والمحافظة على أمنها ، وعلينا فى الوقت نفسه المحافظة على علاقاتنا مع الدول العربية المعتدلة كالأردن مثلاً والمملكة العربية

---

(١) مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض - ترجمة خليل فريجات - الجزء الرابع - ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

السعودية . إننا نعلم مسبقاً أن أوربا واليابان ستصبحان فى قلق إذا طال أمد الأزمة ، وأنهما سوف تتبعان طريقاً يختلف عما نسلك فى حالة فشلنا .

أما بالنسبة للسوفيت ، فهم يتصرفون بحكمة ومهارة ، وعلينا ألا نتوقع منهم مد يد العون لنا لانقاذنا من ورطتنا . وربما كان العكس فهم سوف يلجئون إلى تصعيدها .

ولقد كنت على اقتناع منذ البداية ، بأننا ما زلنا فى موقف يمكّننا من السيطرة على الأحداث . وحليفتنا إسرائيل لا بد لها أن تنتصر . وأصدقاؤنا العرب المعتدلون ، على الرغم من عدم تقبلهم فكرة حدوث حرب ، فهم راغبون فى انتصار إخوانهم العرب . ورغبة أوربا بالتخلى عنا يمكن تهدئتها ، إذا اتضح لها أننا نتمتع بموقف السيادة على الوضع . ونستطيع فى الوقت نفسه ، حمل السوفيت على التحلى بالتعقل بإلحاحنا عليهم لايقاف المغامرة . كما أننا سوف نستخدم جميع وسائلنا لمواجهة الواقع فى حالة فشل الدبلوماسية ...

الآن وقد بدأت الحرب ، يجب إخراج دبلوماسيتنا من المأزق الذى وصلت إليه ، وليس هذا سهلاً . فإذا أحرزت إسرائيل نصراً ساحقاً ، عندئذ يجب علينا تحاشى أن تكون نقطة التقاء لجميع أحقاد العرب . وعلينا أيضاً منع الاتحاد السوفيتى من الظهور بمظهر منقذ العالم العربى .

وإذا حدث ما لا نتوقعه ، وإذا أحدق الخطر بإسرائيل ، يجب علينا بذل الجهود فى سبيل إنقاذها . إننا لا نستطيع السماح لاتباع الاتحاد السوفيتى بتدمير صديقنا التقليدى .. » .



لقد قدرت الولايات المتحدة – عند نشوب الحرب – أن القتال سيتطور بسرعة لصالح إسرائيل ، بعد أن تقوم بهجوم مضاد تعيد فيه مصر وسوريا إلى الخطوط التى كانت عليها قواتهما صباح السادس من أكتوبر ، وأكّد الخبراء الأمريكيون أن ذلك يستغرق ٧٢ ساعة فقط . وحينئذ تعمل الولايات المتحدة ، بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى ، للحصول على قرار من مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار على تلك الخطوط . وتوقعت الولايات المتحدة أن هذا القرار يكون فى صالح إسرائيل التى تحتفظ بخطوطها

صباح يوم ٦ أكتوبر دون تغيير ، كما أن هذا القرار يقبله العرب طالما أنهم لم يحققوا النجاح فى القتال .

وعلى ذلك وضعت الولايات المتحدة سياستها لمواجهة الأزمة على أساس أن يكون موقفها قوياً يضمن لها التحرك السياسى القوى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، ويضمن لها تقديم الدعم العسكرى والسياسى لإسرائيل ، وفى نفس الوقت يضمن عدم حدوث مواجهة مع العرب .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، فإن الإدارة الأمريكية لم تعمل فى أى وقت خلال الحرب على إدانة العرب أو وصفهم بالمعتدين ، لأنهم بدءوا الحرب ضد إسرائيل التى تحتل أراضيهم . وهذا الموقف يخالف الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، عندما حمَّل الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت - جونسون - مسئولية تلك الحرب للرئيس عبد الناصر ، برغم أنه كان يعلم ان إسرائيل هى التى بدأت الحرب وعبرت الحدود العربية لاحتلال مزيد من الأراضى العربية المجاورة .



وفى إطار سياسة التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، كشف الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى - فى مذكراته التى نشرت بعد الحرب - بعض أسرار المعاونة العسكرية لإسرائيل منذ اليوم الأول للقتال .

قال اليعازار : « إن الاتصال كان مفتوحا دائماً بين القيادة الإسرائيلية ووزارة الدفاع الأمريكية للتشاور فى الموقف العسكرى أولاً بأول . طلبت إسرائيل يوم ٦ أكتوبر من أمريكا إبداء الرأى العاجل فيما حدث وتزويدهم بالخطط التى يراها البنتاجون صحيحة ومناسبة لمواجهة هذا الموقف . وكان رد أمريكا أن تنتظر إسرائيل قليلاً حتى يتم الخبراء العسكريون الأمريكيون تقييم الموقف بعد عبور المصريين قناة السويس وانتهاء فعالية خط بارليف .

وكانت نصيحة أمريكا أن تحاول إسرائيل بكل جهد تحطيم رءوس الكبارى المصرية خلال الساعات الأولى من نهار السابع من أكتوبر ، وأن تقوم بتوجيه ضربة قوية لشبكة الصواريخ سام ٦ ، وأن تتجنب القتال المباشر » .

والحقيقة أن هذا بالضبط ما نفذته إسرائيل يوم ٧ أكتوبر – اليوم الثانى للعمليات – بعد أن استمعت إلى « النصيحة الأمريكية » وكلمة النصيحة هنا مستعارة استخدمها اليعازار حتى يتفادى كلمة « خطة أمريكية » .

وفى الواقع فإنها خطة عسكرية أمريكية تشمل أمرين لتحقيق هدفين عسكريين هما :

الأول : هجوم مضاد إسرائيلى لتحطيم رءوس الكبارى المصرية .

الثانى : توجيه ضربة جوية إسرائيلية ضد شبكة الدفاع الجوى المصرى لشل فعاليتها .

ومن الملاحظ أن الخطة العسكرية الأمريكية المقترحة لإسرائيل ، تتمشى تماما مع التخطيط السياسى الأمريكى الذى بنى فى هذه المرحلة من الحرب على أساس أن القتال سيتطور بسرعة لصالح إسرائيل التى تُعيد الموقف إلى ما كان عليه فى وقت قصير . وبتعبير كسنجر « إستراتيجيتنا الخاصة : انتظار إسرائيل لاستعادة وضعها العسكرى » .



وفى الصباح المبكر من يوم الأحد ٧ أكتوبر ، بدأت المعارك فى البر والجو كما توقعناها فى القيادة العامة للقوات المسلحة طبقا لما هو موضح فى خطة الحرب .

فى هذا الصباح خاضت قواتنا سلسلة من المعارك . فقد قامت قوات الجيشين الثانى والثالث بصد هجمات العدو المضادة ، وبدأت معركة « القنطرة شرق » لتحرير المدينة ، ودارت المعارك الجوية على أشدها ، وكانت قوات الصاعقة تشعل النيران فى آبار ومنشآت البترول على الشاطئ الشرقى لخليج السويس .

الهجوم المضاد الإسرائيلى :

بدأت القوات الإسرائيلية هجومها المضاد لتدمير قواتنا التى عبرت . واستخدمت في هذا الهجوم ثلاثة لواءات مدرعة بها حوالى ٣٥٠ دبابة ، بالاضافة لقوات الخطوط الأمامية بالجبهة والموجود بها حوالى مائة دبابة مشتركة فى القتال منذ اليوم السابق .

اندفعت الدبابات الإسرائيلية فى مجموعة كتائب فى اتجاهات مختلفة لاختراق مواقع قواتنا . وتصورت القوات المدرعة الإسرائيلية بقيادة الجنرال مندلر ، أنها

ستكتسح بنيران دباباتها وعرباتها المدرعة قوات المشاة المصرية بالجبهة . وكانت المفاجأة شديدة للعدو عندما وجدت قوات الفرق المشاة تواجهها بنيران الأسلحة المضادة للدبابات وبصفة خاصة الصواريخ المضادة للدبابات . وكلما استمر الهجوم ازدادت الخسائر .

حاولت كتيبة دبابات إسرائيلية الهجوم فى اتجاه القنطرة شرق ، وفشلت .
وحاولت كتيبة دبابات أخرى الهجوم فى اتجاه الفردان ، ولم تنجح .
ووجهت كتيبة جهدها فى اتجاه الاسماعيلية ، وفشلت .
وقامت مجموعة كتيبة دبابات بهجوم فى اتجاه الشط ، ولم تحقق شيئاً .

وبعد حوالى خمس ساعات من القتال أصبح واضحاً لقوات الجيشين ، وكذا للقوات الإسرائيلية ، أن الهجوم المضاد الإسرائيلى قد فشل ، بعد أن خسرت الفرقة المدرعة بقيادة مندلر حوالى ١٧٥ دبابة خلال يومى ٦ ، ٧ أكتوبر[١] .

وكان على قوات الجيشين استكمال تصفية حصون خط بارليف ، والتعمق بتقدمها شرقاً خصوصاً فى قطاع « القنطرة شرق » للاستيلاء على المدينة وتحريرها .

معارك الطيران والدفاع الجوى :

وبينما كانت معركة صد الهجوم المضاد دائرة ، وتنفيذاً للخطة الأمريكية لإسرائيل بتوجيه ضربة قوية ضد شبكة الدفاع الجوى ، اقتربت فى الصباح المبكر من هذا اليوم - ٧ أكتوبر - أعداد كبيرة من الطائرات الإسرائيلية ، وصل عددها إلى ١٦٠ طائرة تطير على ارتفاعات منخفضة فوق البحر المتوسط فى اتجاه المطارات المصرية فى شمال ووسط الدلتا ، وفوق البحر الأحمر فى اتجاه مطاراتنا فى الصحراء الشرقية .

كانت إسرائيل ما زالت تعيش فى وهم أن سلاحها الجوى قادر على توجيه ضربة قوية ضد مطاراتنا ووسائل الدفاع الجوى ، وظنت أنها يمكنها التغلب على شبكة الرادار المصرية وتُحقق المفاجأة أثناء هجومها .

---

(١) ت . ديبوى - الانتصار المحيّر - طبعة إنجليزية - ص ٤٢٠ ، قدر خسائر إسرائيل فى نهاية يوم ٧ أكتوبر بأكثر من ذلك . وحدد عدد دبابات مندلر بأنها أصبحت أكثر من ١٠٠ دبابة بقليل بعد أن كان عددها ٣٠٠ دبابة .

أيقن الطيارون الإسرائيليون ، بمجرد اقترابهم من الأهداف المحددة لهم ، أن قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوى قد تغيرت جذرياً عما كانت عليه فى الحروب السابقة . وجد الطيارون الإسرائيليون المقاتلات الاعتراضية المصرية فى انتظارهم ، وتدخل المعارك الجوية ضدهم . ومن نجح منهم فى تجنب المقاتلات المصرية وتسلل على ارتفاع منخفض فى اتجاه هدفه ، وجد نفسه فى نيران المدفعية المضادة للطائرات والصواريخ المحمولة على الكتف . ومن حاول الارتفاع هرباً من المصير المحتوم تلقفته الصواريخ سام بضرباتها . ألقى الطيارون الإسرائيليون حمولاتهم أينما كانوا وعادوا هاربين إذا كتب لهم النجاة من المعارك الجوية .

بعد أن فشل السلاح الجوى الإسرائيلى فى محاولته لضرب المطارات المصرية فى بداية اليوم - ٧ أكتوبر - تحول بمجهوده الرئيسى لتدمير الكبارى والمعابر حتى تنقطع الشرايين التى تضمن لقواتنا فى سيناء الاستمرار والقدرة على مواصلة القتال . وتكررت المعارك الجوية ، ووقفت وسائل الدفاع الجوى عن الكبارى تحميها وتساهم بأكبر قدر من الخسائر فى السلاح الجوى الإسرائيلى .

لقد شهد هذا اليوم معارك جوية عنيفة اشتركت فيها أعداد كبيرة من الطائرات المصرية والإسرائيلية واستمرت وقتا طويلاً لا يتوقعه الكثيرون فى المعارك الجوية . ولم يقتصر عمل قواتنا الجوية على حماية القوات البرية ، بل استمرت أيضاً فى توجيه هجماتها الجوية ضد مواقع العدو فى القطاعين الأوسط والشمالى فى سيناء لتدمير بطاريات مدفعية العدو ووسائل دفاعه الجوى ومناطقه الإدارية . وفى نهاية قتال هذا اليوم كانت قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوى قد اسقطت للعدو ٥٧ طائرة خلال يومى ٦ ، ٧ أكتوبر منها ٢٧ طائرة فى اليوم الأول ، كما فقدنا ٢١ طائرة مقاتلة منها ١٥ فى اليوم الأول . وأصبحت قواتنا الجوية ، نتيجة لقتالها البارز والناجح خلال يومى ٦ ، ٧ أكتوبر ، علامة مميزة فى هذه الحرب بعدد الطلعات الجوية التى نفذتها وعدد المعارك الجوية التى خاضتها .

معركة القنطرة شرق :

وكان القتال يدور خلال هذا اليوم - ٧ أكتوبر - على طول الجبهة من الساحل الشمالى لسيناء (شرق بورسعيد) إلى الساحل الشرقى لخليج السويس .

ففى الساحل الشمالى وجهت قواتنا البحرية قصفها للحصن الإسرائيلى الموجود شرق بور فؤاد ، وهو الحصن الوحيد الذى لم يسقط .

وفى القطاع الشمالى من جبهة القناة ، كانت قوات الجيش الثانى تعمل بثبات لتعميق رءوس الكبارى للفرق . وكنا فى القيادة العامة نتابع باهتمام شديد ما يدور فى قطاع القنطرة شرق ، وهى المدينة الرئيسية الثانية فى سيناء بعد العريش . وإذا كانت هذه المدينة لها أهمية سياسية ، إلا أن لها أيضاً أهمية استراتيجية لفتح الطريق الساحلى (القنطرة – رمانة – العريش) أمام تقدم قواتنا فى اتجاه رمانة . ومن هنا كان إصرار قواتنا على تحريرها ، وكان إصرار القوات الإسرائيلية على التشبث بها .

لقد كانت الحصون التى بناها العدو فى قطاع القنطرة شرق من أقوى حصون خط بارليف وصل عددها إلى سبعة حصون ، كما أن القتال داخل المدينة يحتاج إلى جهد لأن القتال فى المدن يختلف عن القتال فى الصحراء . ولذلك استمر القتال شديداً خلال هذا اليوم ، واستمر ليلة ٧ / ٨ أكتوبر استخدم فيه السلاح الأبيض لتطهير المدينة من الجنود الإسرائيليين . وتمكنت قوات الفرقة ١٨ بقيادة العميد فؤاد عزيز غالى فى نهاية اليوم – ٧ أكتوبر – من حصار المدينة والسيطرة عليها تمهيداً لتحريرها فى اليوم التالى .

وفى القطاع الجنوبى من الجبهة ، تقدمت بعض قوات الجيش الثالث تقدماً محدوداً فى اتجاه الممرات الجبلية ، ووصلت وحداتها إلى المنطقة التى يتواجد فيها مركز قيادة القطاع الجنوبى الإسرائيلى بالقرب من « مضيق متلا » وهاجمته بالنيران .

وفى نهاية يوم القتال – ٧ أكتوبر – كانت قواتنا المسلحة قد حققت النجاح فى المعارك التى خاضتها لصد هجمات العدو المضادة استكمالاً لما حققته فى اليوم السابق – يوم العبور . وأصبحت رءوس الكبارى للفرق الخمس المشاة بالعمق الكافى وبالقوة التى تكفل لها تحقيق المهام التالية التى تنتظرها . كما قامت طائراتنا بقصف الأهداف المعادية فى عمق سيناء بالقطاعين الشمالى والأوسط ، بعد أن تصدت بالاشتراك مع قوات الدفاع الجوى لطائرات العدو التى حاولت الاغارة على بعض مطاراتنا . وفى الوقت نفسه قامت قواتنا البحرية بتنفيذ مهامها القتالية ، وتأمين شواطئنا بالبحرين المتوسط والأحمر . واشتملت خسائر العدو على استيلاء قواتنا على عدد من الدبابات والعربات المدرعة بعد أن تركها العدو وفر هاربا ، كما تم استسلام عدد

من ضباط وجنود وحدات العدو المدرعة بدباباتهم وعرباتهم . كما اشتملت خسائرنا على إصابة وتدمير بعض الدبابات والعربات المدرعة بالإضافة لاستشهاد عدد من المقاتلين فى مقابل عدد أكبر من القتلى الإسرائيليين[1] .

وفى الجولان ، بدأت القوات السورية هجومها يوم ٦ أكتوبر بالتنسيق مع هجوم قواتنا فى جبهة القناة كما كان مخططاً . فالضربة الجوية السورية ضد أهدافها تمت فى نفس توقيت الضربة الجوية المصرية . وبدأ الهجوم فى الساعة ١٤,٠٥ بعد تمهيد نيران من المدفعية السورية لمدة ساعة فى نفس توقيت هجوم قواتنا . وخلال يومى ٦ ، ٧ أكتوبر واصلت القوات السورية هجومها بنجاح . وقامت قوة من الصاعقة السورية محمولة فى طائرات هليوكبتر بعمل فدائى جسور حيث احتلت موقع العدو فوق قمة جبل الشيخ بعد أن أبادت القوة الإسرائيلية ، برغم أن إسرائيل قد اهتمت بهذا الموقع وقامت بتحصينه مع الاستفادة بصلابة طبيعة الجبل نفسه .

صورة الموقف تكتمل أمام إسرائيل :

واكتملت صورة الموقف أمام القيادة العسكرية الإسرائيلية فى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٧ أكتوبر ، اعترف بها رئيس الأركان الإسرائيلى بقوله :

- إن القوات المصرية تسير بناء على خطة محكمة التفاصيل . فقد عززت قواتها ومواقعها فى شرق القناة بأعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات والاسلحة الثقيلة ، كما أنها بدأت فى تعميق رءوس الكبارى .
- وتم تنفيذ الهجوم المضاد الإسرائيلى بثلاثة ألوية مدرعة إضافية لقواتنا شرق القناة . وبدأ سلاحنا الجوى بتشكيلات يصل عددها إلى ١٦٠ طائرة فى مهاجمة التجمعات المصرية مع شعاع أول ضوء يوم ٧ أكتوبر . والنتيجة أن الهجوم المضاد انتهى أمره وسقط لإسرائيل تسع طائرات .

---

(١) جاء فى كتاب (عيد الغفران) الذى أصدره سبعة من الصحفيين الإسرائيليين الذين اشتركوا فى القتال كجنود فى وحدات مختلفة بالجبهتين المصرية والسورية ان عدد الخسائر وصل إلى ٥٠٠ قتيل ، وألفى جريح ، ووقوع عشرات من الأسرى خلال يوم ٦ أكتوبر . علماً بأن خسائرهم أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وصلت إلى ١٨٠ فقط ، وفى حرب الأيام الستة وصل إلى ٨٥٠ قتيلاً .

- ما لم نتوقعه هو أن الطائرات المصرية اشتبكت مع طائراتنا فى قتال عنيف وضار ، وأجبرتها على أن تدخل مرة أخرى مضطرة مجال الصواريخ أرض / جو .

- وفى نفس الوقت استطاعت مجموعات من الدبابات المصرية الوصول إلى مركز القيادة فى ممر متلا ، وحاصرته وهاجمته من جميع الاتجاهات . هذا فى الوقت الذى كانت فيه معارك مدينة القنطرة شرق تدور بشراسة ومواجهة عنيفة .

إن المصريين استولوا على حصون القنطرة شرق السبعة الحصينة ... إنهم فى القتال لا يرخمون ... إن المصريين يفجرون أنفسهم أمام وفوق المدرعات الإسرائيلية ... إنهم يقبلون تراب سيناء ... كل ذلك يعنى قبل كل شيء أن تقديراتنا السابقة حول الجندى المصرى وقدرته القتالية والفرق النوعى الذى يفصل بينه وبين الجندى الإسرائيلى كانت خاطئة .

- وتحولت الهضبة السورية إلى كتل مشتعلة ، فالقتال يسير فيها أعنف من أى تصور . وكانت أنباء سقوط المواقع الإسرائيلية ، وتقدم القوات السورية فى اتجاه وادى الأردن أمراً مقلقاً للغاية .

- وكانت إسرائيل من الداخل تعيش فى حالة ذعر وقلق بعد تسرب أنباء القتال عبر المحطات الأجنبية . أما الشعب فى الشوارع فقد بدأ يشعر بالكارثة ، فسيارات الأسعاف تعود محملة بالجرحى من الجبهتين . وكان واضحاً للجميع أن حجم الخسائر البشرية الإسرائيلية كبير نسبياً إذا قورن بساعات القتال .

وينهى الجنرال اليعازار رئيس الأركان اعترافه بالنص الآتى :

" أقول بمرارة إننا من بعد ظهر هذا اليوم - ٧ أكتوبر - كنا فقدنا سيطرتنا على توجيه قواتنا فى المنطقة الشرقية كلها . فقد كان تقدم القوات العربية على الجبهتين الشمالية (الجولان) والجنوبية (سيناء) يسير بمعدل واحد . لقد كنا أمام خطة محكمة تنفذ على جبهتين عريضتين ، وكأنها تنفذ على جبهة واحدة .

أما ديان ، فلم يكن عصبيا أو منفعلاً كعادته ، بل كان منهاراً محطماً . لا يدرى ماذا يفعل أو بأى لهجة يتحدث ، وكنا نحن كذلك .

لا يمكن لأحد مهما أوتى من أسلوب فى الكتابة ، أن يصور الهزيمة بقدر ما يراها

على وجه قائد مهزوم فى تقديراته وخططه وتاريخه ..

هكذا كان ديان " .

بدء الاتصالات بين مصر وأمريكا :

فى الوقت الذى كانت تحقق فيه قواتنا النجاح فى الجبهتين المصرية والسورية ، حدث أول اتصال سياسى مباشر بين مصر وأمريكا أثناء الحرب يوم ٧ أكتوبر — اليوم الثانى للقتال — ويقول السيد محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فى مصر عن هذا الاتصال مايلى[1] :

إعتباراً من يوم ٧ أكتوبر قرر الرئيس فتح طريق الاتصال المباشر بين القاهرة وواشنطن ، استجابة للايقاع السريع للعمل الدبلوماسى والسياسى فى المرحلة القادمة ، على أن يبلغ الدكتور الزيات (وزير الخارجية وكان فى نيويورك) بمضمون ما يتقرر .

وفى أول رسالة إلى الدكتور كسنجر أشرت إلى الاتصالات التى جرت بينه وبين الدكتور الزيات ، وسجلت ملاحظاتنا التالية بصفة خاصة :

١ — إن الاستفزازات الإسرائيلية لم تتوقف ، وأن الاشتباكات الحالية لا تفاجىء المتتبع لأعمال الاستثارة الإسرائيلية والتى سبق أن وجهنا إليها النظر .

٢ — إن مصر كان عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أى عمل إسرائيلى بحزم ، وذلك منذ الاشتباكات مع سوريا فى ١٣ سبتمبر .

٣ — إن الاشتباكات التى حدثت تؤكد رفض مصر الإذعان للشروط التى تريد إسرائيل إملاءها عن طريق استخدام الأرض المحتلة كرهينة .

٤ — إن وضعاً جديداً قد نشأ فى المنطقة ومن ثم نوضح موقفنا :

- هدف مصر ثابت فى التوصل إلى سلام فى الشرق الأوسط ، وليس إلى تسوية جزئية .
- لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة .

---

(١) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى (ص ٣١٧ — ٣١٩) .

٥ – إن موقف مصر يتلخص فيما يلى :

● على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضى المحتلة .

● عندئذ سنكون على استعداد للاشتراك فى مؤتمر سلام فى الأمم المتحدة تحت الاشراف المناسب .

● تأمين حرية الملاحة فى مضايق تيران ، وتقبل مصر وجوداً دولياً كضمان لهذا لفترة محددة .

٦ – نرجو ألا يساء فهمنا – كما حدث مع روجرز عام ١٩٧١ – فيعتبر أن هذا الموقف هو بداية تنازلات .

كانت رسالتى فى ٧ أكتوبر ، تمثل حلقة جديدة فى سلسلة الاتصالات التى دارت منذ عام تقريباً بين واشنطن والقاهرة ، والتى كانت قد توقفت تقريباً منذ يوليو الماضى حتى بادر الدكتور كسنجر منذ صباح ٦ أكتوبر باستئنافها ، عندما قرر الاتصال مباشرة بوزير خارجيتنا الدكتور الزيات فى نيويورك ...

ومن الناحية الموضوعية ، لم تكن رسالتنا فى ٧ أكتوبر تعرض أمراً جديداً ، إذا استثنينا الالتزام حول « عدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة » . فلقد أردنا تحديد المبادىء التى تحكم موقفنا من التسوية السياسية للنزاع العربى – الإسرائيلى .. بإنهاء احتلال الأراضى وتأمين حقوق الشعب الفلسطينى .

ويستطرد السيد حافظ إسماعيل فى شرحه وتفسيره لهذه الرسالة قائلاً :

وبذلك كان مضمون برقيتنا يمثل نقطة انطلاق نتجاوز به العمل على وقف إطلاق النار ، فقد كنا نأمل من خلال المعركة التوصل إلى صياغة سياسية مرضية ، كنا قد عجزنا طيلة ستة أعوام عن تحقيقها . ومع ذلك فقد إلتزمنا بإدارة عملياتنا العسكرية داخل إطار الأرض المحتلة لتحريرها ... وعدم تجاوزها وتحقيقاً لذلك فقد طرحنا حدود عملنا على مستوين :

● **الأول** : فيما يتصل بالقتال الدائر على الجبهة مع إسرائيل ... حيث التزمنا « بعدم تعميق » الاشتبكات ، فلا يقحم المدنيون فى المراكز الآهلة بالسكان فى عمق البلاد أو الأهداف الاقتصادية ... وكان هدفنا هو تأمين مراكزنا السكانية وما أشد كثافتها ... ومراكزنا الاقتصادية وما أعظم حيويتها وتعرضها .

● **الثانى** : فيما يتصل بدائرة الصدام داخل منطقة الشرق الأوسط ... فقد التزمنا بعدم توسيع جبهة المواجهة ، وذلك بتجنب إقحام المصالح الغربية فى منطقتنا تجنبا للإضرار باقتصاد شعوب اليابان وأوربا الغربية . وكان الهدف من ذلك هو ضمان تأييد العالم الغربى والرأى العام العالمى لقضيتنا .

□ □ □

وعلى الجانب الآخر ، ماذا كان رد فعل هذه الرسالة لدى أمريكا ، وماذا كان تفسير الدكتور كسنجر لها ؟

يقول كسنجر فى مذكراته[1] تحت عنوان « بدء الاتصال بالسادات » مايلى :

« بعد مضى فترة وجيزة ، حصلنا على أول اتصال مباشر مع القاهرة (وبالمناسبة أذكر أنى لم أتصل بسوريا مباشرة طوال الحرب) . لقد كانت اللهجة ودية ، وكانت الفحوى دليل عقل لا سياسة . لقد أبلغنى حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى ، بمذكرة وصلتنى عن طريق الأجهزة السرّية ، أبلغنى فيها الشروط التى تضعها مصر فى سبيل إيقاف الأعمال العدوانية . إنها مماثلة لتلك الشروط التى وضعت فى شهر مايو (آيار) الماضى ، ولم يسمح لها الظرف الحاضر بأن تصبح واقعية :

« على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضى التى احتلتها . وبعد هذا الانسحاب ، يمكن إجراء مباحثات فى سبيل السلام ، وبحث القضايا المعلقة : مثل حرية مرور السفن فى مضيق تيران ، وضمان تواجد قوات دولية مؤقتة فى شرم الشيخ . وبالطبع فإن المذكرة ترفض وبوضوح كل إتفاقية جزئية أو مؤقتة » .

« إن هذه الشروط لمن يتأمل فيها ، لا تمثل سوى نقطة انطلاق . والسادات يعرف من خلال ما جرى بيننا فى السابق من اتصالات ومحادثات ، أن لديه أفكاراً غير قابلة التحقيق . فلم يخالجنى شك ، أنه ليس الآن بصدد اتفاقية ، بل إنه ساعٍ إلى إجراء محادثات . والاتصال بنا فى حد ذاته ، فى الظروف الحالية ، يشكل له خطراً . وهو لا يستطيع أن يسمح للخطر بالتفاقم ، من حيث تخليه عن سوريا ، أو الابتعاد عن الاتحاد السوفيتى الذى لا غنى له عن مساندته لاكمال مسيرة الحرب .

---

(١) كسنجر – مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض – ترجمة خليل فريجات (الجزء الرابع) ص ٣١٦ وما بعدها .

ويستطرد كسنجر فى شرحه وتفسيره للبرقية المصرية ، فيقول فى مذكراته :

« إن الجدير بالاهتمام هو وصول المذكرة لا مضمونها . كان السادات يدعونا للاسهام فى مشروع السلام ، إن لم نقل أنه يكلفنا بذلك ، فى حين كنا نطالب الأمم المتحدة بأن يتخلى عن تلك الأراضى التى احتلتها جيوشه .

ولا يفوتنى أن أذكر أن المذكرة تتضمن مؤشراً يوضح أن السادات متفهم جيداً لتلك الحدود التى يتمكن من الوصول إليها « ليس فى نيتنا التعمق فى أراضى الغير أو توسيع جبهة القتال » . إن هذه الجملة الواردة فى المذكرة ، لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة فى متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل ، بعد الأراضى التى كسبتها . أو تحميل أمريكا كامل مسئولية ما يحدث كما فعل عبد الناصر عام ١٩٦٧ ...

إن مذكرة إسماعيل أعطت الدليل على إمكانية إجراء محادثات مع بلاد هاجمت حليفنا ، وربما لن يكتب لها النصر بسبب الأسلحة الأمريكية . ولم يمض يوم طوال مدة الحرب لم نتلق فيه مذكرة من القاهرة أو دون إرسال مذكرة إليها » .



ومن المهم مناقشة ما جاء فى برقية السيد حافظ إسماعيل ومفهوم كسنجر لها ، لأن تفسير السيد حافظ إسماعيل يختلف عن تفسير كسنجر .

فقد أفصحت مصر عن نواياها فى العمل العسكرى « لا تعتزم تعميق الاشتباكات » ، وهذا فيه إفشاء لنوايانا للعدو الإسرائيلى عن طريق حليفه المضمون أمريكا . ومن الطبيعى أن تتصرف أمريكا سياسيا وتتصرف إسرائيل عسكريا على أساس أن قواتنا لن تقوم « بتعميق » وتطوير الهجوم فى سيناء اكتفاءً بالخطوط التى وصلت إليها فى اليوم الثانى للقتال ٧ أكتوبر .

وقد كانت مصر ترى أن هذا الإلتزام الذى قدمناه لأمريكا يهدف إلى تجنب إقحام المدنيين والأهداف الاقتصادية فى الحرب وذلك لتأمين مراكزنا السكانية ومراكزنا الاقتصادية . ولكن إسرائيل لم تلتزم بذلك حيث بدأت فى القصف الجوى لمدينة بورسعيد إعتباراً من اليوم التالى للبرقية – يوم ٨ أكتوبر – والأيام التالية . كما أنها هاجمت المراكز السكانية والأهداف الاقتصادية فى سوريا إعتباراً من يوم ٩ أكتوبر بما فى ذلك قصف العاصمة دمشق بالطائرات .

وقد إلتزمت مصر فى برقيتها « بعدم توسيع جبهة المواجهة » بهدف تجنب إقحام المصالح الغربية فى منطقتنا تفادياً للاضرار باقتصاد شعوب اليابان وأوربا الغربية . ولم يكن هناك ما يدعو لأن نعطى أمريكا الاطمئنان على مصالحها فى وقت كانت تقف فيه ضد مصر وسوريا بصراحة تامة وتقف بجانب إسرائيل فى كل المجالات .

ويقول كسنجر[1] « عندما أقمنا جسراً جوياً وأرسلنا السلاح المطلوب لإسرائيل ، وأصبحت الحرب تميل لغير صالح مصر ، فعلى الرغم من كل هذا لم نشعر بوجود ضغينة فى مصر ضد أمريكا . وكان هذا حسن تصرف منه (من السادات) حتى لا يستميلنا إلى جانب إسرائيل فى الأدوار الدبلوماسية المقبلة ... ويمكن إعتبار هذا تفهماً رائعاً للأمور من وريث عبد الناصر ، بعد مرور عشرين عاماً من العداوة » .

ولا شك أن العمل السياسى للدولة لا بد أن يتمشى مع العمل العسكرى الذى تقوم به قواتها المسلحة . وإنى أرى أن العمل السياسى لم يكن فى صالح العمل العسكرى ، عندما نصت البرقية المصرية « لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة » .

---

(١) كسنجر : مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض – ترجمة عربية (خليل فريجات) – الجزء الرابع – ص ٣١٧ .



٤ - إسرائيل فى خطر

وجاء يوم الإثنين ٨ أكتوبر .

وكانت قوات الجيشين الثانى والثالث قد عززت أوضاعها فى سيناء نتيجة للأعمال القتالية التى قامت بها بنجاح خلال اليومين السابقين .

لقد أصبحت قوات الجيش الثانى تقاتل على عمق ٩ - ١٢ كيلومتراً شرق القناة . وتمكنت الفرقة ١٨ مشاة بقيادة العميد فؤاد عزيز غالى من تحرير مدينة « القنطرة شرق » بعد أن حاصرتها داخليا وخارجيا ثم اقتحامها ، ودار القتال فى شوارعها وداخل مبانيها حتى انهارت القوات المعادية واستولت الفرقة على كمية من أسلحة ومعدات العدو بينها عدد من الدبابات ، وتم أسر ثلاثين فرداً للعدو وهم كل من بقى فى المدينة . وأذيع فى التاسعة والنصف من مساء اليوم - ٨ أكتوبر - من إذاعة القاهرة تحرير المدينة الأمر الذى كان له تأثير طيب فى نفوس الجميع .

وفى قطاع الجيش الثالث ، كانت القوات تقاتل على عمق ٨ - ١١ كيلومتراً شرق القناة . وكان أبرز قتال هذا اليوم هو نجاح الفرقة ١٩ مشاة بقيادة العميد يوسف عفيفى فى احتلال عيون موسى . كما قامت نفس الفرقة باحتلال مواقع العدو الإسرائيلى المحصنة على الضفة الشرقية التى يتمركز فيها ستة مدافع ١٥٥ مم .

هذه المدافع كان يستخدمها العدو الإسرائيلى فى قصف مدينة السويس خلال حرب الاستنزاف ، ولم نتمكن من إسكاتها فى ذلك الوقت برغم توجيه قصفات نيران ضدها بكل أنواع دانات المدفعية المتيسرة وقتئذ لصلابة التحصينات التى عملت لها بواسطة

القوات الإسرائيلية . اضطرت القوة الإسرائيلية للهروب تحت ضغط قوات الفرقة ١٩ بعد أن تركت المدافع فى مواقعها سليمة .

وفى صباح هذا اليوم – ٨ أكتوبر – قام الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان بزيارة الجبهة لمتابعة الموقف . بدأ بزيارة قيادة الجيش الثانى ، انتقل بعدها لزيارة الفرقة الثانية المشاة حيث قابل العميد حسن أبو سعده فى قطاع الفردان شرق القناة . وتحرك الشاذلى بعد ذلك إلى قيادة الجيش الثالث ، انتقل بعدها لزيارة الفرقة السابعة المشاه بقيادة العميد أحمد بدوى فى قطاع جنوب البحيرات شرق القناة . وعاد إلى مركز عمليات القوات المسلحة مساء نفس اليوم بعد أن شاهد بنفسه موقف القوات ، ولمس الروح المعنوية العالية التى يتحلى بها المقاتلون .



كنا نتابع موقف قوات العدو التى تم تعبئتها ، وهى قوات الاحتياطى التى تعتمد عليها إسرائيل فى الحرب . وقد تحرك إلى سيناء يوم ٧ أكتوبر فرقتان مدرعتان ، إحداهما بقيادة الجنرال ابراهام آدان (يلقبونه برن) على المحور الشمالى فى اتجاه القنطرة ، والفرقة الأخرى بقيادة الجنرال شارون على المحور الأوسط فى اتجاه الاسماعيلية ، بالاضافة لفرقة مدرعة كانت موجودة فى الجبهة منذ بداية الحرب بقيادة الجنرال مندلر . وبذلك أصبح لإسرائيل حوالى ٩٥٠ (تسعمائة وخمسين) دبابة بالجبهة مشكلة فى ثلاث فرق مدرعة تحت قيادة ثلاثة من القادة البارزين فى الجيش الإسرائيلى .

اصطدمت فرقة آدان أثناء تحركها على طريق العريش – القنطرة باحدى مجموعات الصاعقة المصرية التى فتحت نيرانها وأسلحتها المضادة للدبابات على قولات الدبابات الإسرائيلية المتحركة ، فدمرت بعضها وأتلفت البعض الآخر . وتسبب القتال فى تعطيل تحرك الفرقة فى اتجاه القناة عدة ساعات تفاديا للخطر الذى يواجهها خلال تحركها لوجود كمائن الصاعقة على محور تقدمها . أنجزت مجموعة الصاعقة عملها بنجاح وشجاعة ضد دبابات العدو فى وضح النهار ، وتكبد رجال الصاعقة بعض الخسائر بعد أن صمموا على تنفيذ مهمتهم بروح الفداء التى يتميزون بها .

لم تصطدم فرقة شارون أثناء تحركها على الطريق الأوسط برجال الصاعقة ، إلا أن تحركها كان حذراً بعد أن تبلغ لها أن قوات الصاعقة المصرية تعمل فى عمق سيناء

منذ بعد ظهر اليوم الأول للقتال ، وصدر بيان عسكرى إسرائيلى يوم ٧ أكتوبر يقول إن القوات الإسرائيلية التى تقاتل فى جبهة القناة وجدت نفسها مشتبكة فى نفس الوقت فى معارك أخرى مع الكوماندوز المصريين الذين أنزلوا فى العمق وراء الخطوط الإسرائيلية .

كان فى تقديرنا فى القيادة العامة أن العدو الإسرائيلى لا بد أن يوجه ضربة مضادة قوية بقوات الاحتياطى التى وصلت إلى سيناء بغرض تدمير قواتنا ومحاولة الوصول إلى خط القناة . وكنا على ثقة – طبقاً للتخطيط – بأن قوات الجيشين الثانى والثالث على استعداد لمواجهة العدو وقادرة على هزيمته . وأن يوم الإثنين ٨ أكتوبر هو يوم حاسم فى سير العمليات ، ولا بد أن تقتنع القيادة الإسرائيلية ، نتيجة للمعركة القادمة ، بأننا سنستمر فى فرض إرادتنا عليهم .



وبينما كان حشد الاحتياطى الإسرائيلى يتم خلال يوم ٧ أكتوبر ، طار ديان إلى قيادة الجبهة الجنوبية (سيناء) حيث استعرض الموقف مع قائدها الجنرال جونين . ولا شك أن ديان أصبح على علم تام بالموقف المتدهور لقواته بالجبهة ، والخسائر التى لحقت بالفرقة المدرعة التى يقودها مندلر التى وصلت خسائرها إلى مائتى دبابة أى ثلثى عدد دباباته ، وضياع فعالية حصون خط بارليف والفشل فى إنقاذ الأفراد الإسرائيليين المحاصرين فيها . وبعد تقييمه للموقف سجل ديان وزير الدفاع رأيه فى الموقف قائلاً :

« الواقع أننى خلال طيرانى عائداً من سيناء إلى تل أبيب ، لا أتذكر لحظة فى الماضى شعرت فيها بالقلق الذى شعرت به الآن . لو أننى كنت أعانى جسمانيا وأواجه الخطر شخصياً لكان الأمر أهون ، أما الآن فثمة شعور آخر ينتابنى ... كانت إسرائيل فى خطر .

وستكون النتائج مهلكة إذا لم نتدارك الموقف الجديد ونتفهمه فى الوقت المناسب ، وإذا فشلنا فى تكييف قتالنا مع المتطلبات الجديدة .

قلت ذلك لجولدا مائير عندما وصلت إلى تل أبيب بحضور وزيرين آخرين ورئيس الأركان اليعازار . وكانت نقاطى الرئيسية تقضى بأن نترك خط القناة ، وننظم أنفسنا فوراً عند خط جديد ، ونتمسك بهذا الخط بكل ثمن ، وأن نشن الحرب من هناك .

لقد واجهنا خطراً أفقدنا قوانا ... وعلينا أن نبذل جهداً جباراً للحصول على طائرات ودبابات من أمريكا بأسرع وقت ممكن ، وربما نحاول الحصول على دبابات من أوربا . صعقت رئيسة الوزراء وصعق الوزيران الآخران . وأعتقد أن مرجع ذلك – إلى حد كبير – قولى أيضاً أنى لا أعتقد أن فى مقدورنا فى هذه اللحظة رد المصريين إلى الجانب الآخر للقناة ...

وكان واضحاً من أسئلتهم المنتقدة إثر ملاحظاتى الواقعية ، أنهم ظنوا أن الضعف لا يكمن فى الوضع العسكرى الراهن ، وإنما فى شخصيتى . وإنى فقدت ما أتمتع به من ثقة ، وأن تقييمى غير صحيح ، وإننى مغرق فى التشاؤم .

وقال رئيس الأركان أنه لا يتفق مع تقديرى ، ووافق على إعداد خط ثان بدلاً من خط القناة إلا أنه قرر شن هجوم مضاد يقوم به شارون وآدان ضد القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة . تنفس الوزراء الصعداء ، فلم يكن فى مقدورهم تحمل التفكير فى افتقارنا إلى القوة فى أى لحظة لرد العدو (مصر) إلى حيث كان منذ ثلاثين ساعة مضت » .

الضربة المضادة الإسرائيلية :

وبدأت الضربة المضادة الإسرائيلية صباح يوم ٨ أكتوبر ضد قوات الجيش الثانى فى المنطقة من « القنطرة شرق » إلى « الإسماعيلية شرق » .

وجد اللواء سعد الدين مأمون قائد الجيش الثانى فى مواجهته فرقتين مدرعتين ، احداهما فى المنطقة شرق القنطرة بقيادة آدان ، والأخرى على الطريق الأوسط فى اتجاه الاسماعيلية بقيادة شارون ولكنها ليست على إتصال مباشر بقوات الجيش .

كان الوضع العام لقوات العدو – من وجهة نظر هيئة العمليات – أن فرقة آدان المدرعة تواجه قوات الجيش الثانى ، بينما فرقة مندلر المدرعة تواجه قوات الجيش الثالث ، أما فرقة شارون المدرعة فهى إحتياطى الجبهة الجنوبية الإسرائيلية لتعزيز نجاح هجوم إحدى الفرقتين فى مواجهة الجيش الثانى أو الجيش الثالث .

بدأت فرقة آدان المكونة من ثلاثة لواءات مدرعة (حوالى ٣٠٠ دبأبة) ووحدات أخرى بالهجوم ضد الفرقة ١٨ بقيادة فؤاد عزيز فى قطاع القنطرة بلواء مدرع ، وضد

الفرقة الثانية بقيادة حسن أبو سعدة فى قطاع الفردان بلواء مدرع آخر بغرض اختراق المواقع المصرية والوصول إلى خط القناة . تمكنت قوات الجيش الثانى من صد هذا الهجوم فى القطاعين ، وفشلت قوات العدو فى مهمتها ، اضطرت على إثرها للانسحاب شرقاً بعد أن تكبدت الخسائر فى الأفراد والمعدات .

معركة الفردان :

أعاد العدو تنظيم قواته ، وحاول آدان مرة أخرى الهجوم بلواءين مدرعين ضد فرقة حسن أبو سعدة واللواء الثالث ضد الفرقة ١٦ بقيادة العميد عبد رب النبى فى قطاع شرق الاسماعيلية . ودارت « معركة الفردان » بين فرقة آدان وفرقة حسن أبو سعدة .

اندفعت الدبابات الإسرائيلية لاختراق مواقع أبو سعدة فى إتجاه كوبرى الفردان بغرض الوصول إلى خط القناة ، وكلما تقدمت الدبابات الإسرائيلية ازداد أمل آدان فى النجاح . فوجئت القوة المهاجمة بأنها وجدت نفسها داخل « أرض قتل » ، والنيران المصرية تفتح ضدها من ثلاث جهات فى وقت واحد تنفيذاً لخطة حسن أبو سعدة . وكانت المفاجأة الأقوى أن الدبابات المعادية كان يتم تدميرها بمعدل سريع بنيران الدبابات المصرية والأسلحة المضادة للدبابات والمدفعية . كانت قوة الدبابات الإسرائيلية المتقدمة باندفاع شديد تتكون من ٣٥ دبابة مدعمة بقيادة العقيد عساف ياجورى ، وهى إحدى الوحدات التى كانت تتقدم الهجوم ، فأصابه الدعر عندما أصيبت ودمرت له ثلاثون دبابة خلال معركة دامت نصف ساعة فى أرض القتل . لم يكن أمام عساف ياجورى إلا القفز من دبابة القيادة ومعه طاقمها للاختفاء فى إحدى الحفر لعدة دقائق وقعوا بعدها فى الأسر برجال الفرقة الثانية . وظلت هذه الدبابة المدمرة فى أرض المعركة تسجيلاً لها يشاهدها الجميع بعد الحرب .

اضطر آدان ، لخسائره الشديدة ، لإيقاف هجومه والانسحاب شرقاً تحت ضغط قوات ونيران الجيش الثانى .

لقد شعرت بالارتياح عندما تبلغ لنا فى مركز العمليات عن نجاح معركة الفرقة

الثانية – معركة الفردان – بقيادة حسن أبو سعدة[1] . اتصلت به تليفونيا لتقديم التهنئة له على إنجاز فرقته ، وتبادلنا حديثاً قصيراً امتدح فيه التخطيط وامتدحت فيه التنفيذ . وقد أسعدنى ما سمعته منه عن الروح المعنوية لقوات الفرقة وإصرارها على هزيمة العدو .

كانت قيادة الجيش الثانى ، وكنا أيضاً فى مركز العمليات ، نتابع المعارك التى تدور فى قطاع الجيش ، حيث أن نجاح هجوم العدو فى قطاع القنطرة شرق أو الفردان أو الاسماعيلية شرق – كان يعني وصول قواته إلى خط القناة الأمر الذى يؤثر على إتزان أوضاع قوات الجيش ، الأمر الذى لا يمكن قبوله .

ولم ينس عساف ياجورى – بعد عودته من الأسر بعد انتهاء الحرب – ما حدث له ووحدته فى الحرب . فقد كتب مقالاً فى جريدة « معاريف »[2] وصف فيه يوم ٨ أكتوبر بأنه دخل التاريخ تحت اسم « الاثنين الأسود فى إسرائيل » . وقال « لمادا تركوا صدورنا عارية على جبهة الفردان يوم ٨ أكتوبر . إن خيبة الأمل التى أحسسب بها وقتئذ شعر بها أغلب الجنود ، وكل من عاشها لا ينسى مرارتها ...

... وعندما عدت من الأسر أذهلنى حجم الخسائر التى وقعت فى صفوفنا ... لقد أصبح الثامن من أكتوبر يوم الدم وخيبة الأمل والألم العظيم » .



كانت أنظارنا تتجه وتراقب فرقة شارون ، حيث كان فى تقديرنا أن هذه الفرقة سيتم إقحامها فى المعركة لمعاونة آدان فى هجوم فرقته ، ولكن ذلك لم يحدث .

وحوالي الظهر – ٨ أكتوبر – تحركت فرقة شارون فى اتجاه شرق السويس حيث كانت فرقة مندلر تقاتل ضد قوات الجيش الثالث لمحاولة اختراق مواقعه . وكان واضحا أن فرقة شارون ستتعاون مع فرقة مندلر على أمل أن تحقق الضربة المضادة الإسرائيلية نجاحاً فى قطاع الجيش الثالث بعد أن فشلت فى تحقيق النجاح فى اتجاه الجيش الثانى .

---

(١) قال الرئيس السادات : إن الذى قام بهذا العمل الرائع قائد من البراعم الجديدةاسمه أبو سعدة (ص ٣٤١ من البحث عن الذات) . نقل حسن أبو سعده بعد الحرب إلى وزارة الخارجية بدرجة سفير .

(٢) مقال عساف ياجورى فى ملحق جريدة معاريف الإسرائيلية فى ١٩٧٥/٢/٧ .

وبينما كانت فرقة شارون تتحرك جنوباً فى اتجاه السويس ، كانت فرقة آدان فى مواجهة الجيش الثانى قد تورطت فى قتال فاشل ، وازدادت خسائرها فى الأفراد والمعدات ، وأصبحت تحت ضغط مستمر من قوات الجيش الثانى . واضطرت للانسحاب شرقاً بعد أن تبعثرت لواءاتها على مواجهة واسعة ، الأمر الذى اضطرها إلى التحول لاتخاذ أوضاع دفاعية على مواجهة واسعة قد لا يكتب لها النجاح . ومن هنا اضطر الجنرال جونين قائد المنطقة الجنوبية لإعادة فرقة شارون – وهى فى الطريق إلى قطاع الجيش الثالث – لمعاونة فرقة آدان المتورطة أمام قطاع الجيش الثانى

وفى نهاية يوم القتال ، كانت فرقة آدان قد هزمت أمام الجيش الثانى ، وفرقة مندلر قد فشلت أمام الجيش الثالث ، أما فرقة شارون فلم تتعاون مع أى منهما . وأصبح هذا اليوم من أيام الهزيمة للجيش الإسرائيلى فى هذه الحرب ، بعد أن فشل « بقواته المعبأة » فى ضربته المضادة التى قام بها . وتبادل القادة الإسرائيليون الذين خاضوا قتال هذا اليوم الاتهامات ، وألقى كل منهم مسئولية الفشل على الآخر .



وشهد هذا اليوم أيضا – ٨ أكتوبر – نشاطاً جوياً زائداً ومؤثراً . فقد قامت قواتنا الجوية بهجمات جوية مركزة ضد مطارات العدو فى المليز وبير تماده (وسط سيناء) وبطاريات الصواريخ هوك المضادة للطائرات ورادارات العدو ومراكز قيادته فى القطاعين الشمالى والأوسط . وكانت نتيجة هذه الضربة الجوية قفل مطارى المليز وتماده وتدمير عدد من طائرات الهليوكبتر على الأرض فى مطار تماده ، وبذلك أصبح مطار العريش هو المطار الوحيد الذى يمكن للسلاح الجوى الإسرائيلى استخدامه ، كما تم إصابة مركزى القيادة والتوجيه فى أم خشيب وأم مرجم .

وفى سبيل تنفيذ مهامها المتعددة ، دارت المعارك الجوية فوق سيناء لحماية المقاتلات القاذفة عند توجيه هجماتها ، وحماية قواتنا البرية والمعابر بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى . ووصل عدد الطلعات التى نفذتها قواتنا الجوية فى هذا اليوم إلى حوالى ٤٠٠ طلعة ، وهو مجهود كبير كان له أثره الفعال فى معارك اليوم . وحتى نهاية اليوم كان قد تم اسقاط ٢٤ طائرة فانتوم وسكاى هوك للعدو ، بينما كانت خسائرنا عشر طائرات . وقد أفاد الأسرى الإسرائيليون ، أنه نتيجة لخسائر السلاح الجوى الإسرائيلى

على الجبهتين المصرية والسورية ، فإن الروح المعنوية للطيارين أصبحت منخفضة لكبر حجم الخسائر وضراوة مقاتلينا من الطيارين المصريين .

وفى البحرين المتوسط والأحمر ، استمرت قواتنا البحرية فى تنفيذ مهامها لضرب مواقع العدو الساحلية . وعلى الساحل الشرقى لخليج السويس ، قامت قوات الصاعقة بالاغارة على مناطق بترول بلاعيم واشعلت النار فيها ، بعد أن اشتبكت مع قوة معادية هناك . وعادت الصاعقة بعد أن تركت ألسنة النيران مشتعلة تشاهد من مسافات بعيدة .



وبانتهاء قتال هذا اليوم فى حوالى الساعة الثامنة مساءً ، كانت قواتنا المسلحة قد حققت نصراً وألحقت بالقوات الإسرائيلية هزيمة أخرى . وقد حققت قوات الجيشين الثانى والثالث مهامها بنجاح ، وأصبحت رءوس كبارى الفرق الخمس بالعمق الكافى والقدرة القتالية لتحقيق مهامها التى تتطلب منها تطوير وتنظيم مواقعها لتكوين « رءوس كبارى جيوش » كما هو مخطط بحيث يتم ذلك فى اليوم التالى ٩ أكتوبر . ومن نتائج قتال هذا اليوم ، أصبح يوما حاسما فى مسار العمليات لصالح قواتنا .

وفى الجانب المعادى سجل ديان وزير الدفاع الإسرائيلى فى مذكراته ، تقييمه لنتائج القتال فى هذا اليوم ، من وجهة نظر إسرائيل بقوله :

« لو سارت الأمور كلها على ما يرام ، لأصبح الهجوم المضاد (الضربة المضادة) يوم ٨ أكتوبر هو نقطة التحول فى الحرب . فقد كان الغرض منه سحق القوات المصرية التى عبرت القناة ، واتخذت مواقعها على الضفة الشرقية . كانت إسرائيل قد أرسلت مئات الدبابات للاشتراك فى الهجوم المضاد ، وكنا نقدر أن يكون يوم ٨ أكتوبر هو يوم الدروع المتصارعة ... اشتبكت الدبابات الإسرائيلية بالفعل ، ودار قتال مرير ، وحارب رجالنا بشجاعة ، غير أن هذا اليوم كان يوم فشل عام » .

وفى تلك الليلة ، وبعد اجتماع للوزارة الإسرائيلية ، عقد ديان إجتماعا مع رئيس الأركان والقادة ، أوضح فيه وجهة نظره وتقييمه للموقف العام قائلاً :

« بعد أن داهمتنا الحرب كما حدث ، وبعد انتهاء اليوم الأول على الجبهة الجنوبية (سيناء) دون انتشار الجنود فى مواقعهم المحددة فى الوقت المناسب ، وبعد الفشل فى إخلاء الحصون وكان هناك وقت لذلك ، والآن عندما حان الوقت فى النهاية بقوة مناسبة

هناك – ثلاث فرق مدرعة وعدد كبير من الطائرات – حاربت طول يوم ٨ أكتوبر ، ضاعت هى الأخرى ، وتبددت كلها هباءً . انقضى هذا اليوم مخلفاً فى أعقابه خيبة أمل كبيرة وخسائر جسيمة وتقهقراً » .

خطة أمريكية لإسرائيل[1] :

لم نكن نعلم فى مصر طول مدة الحرب ، كما لم نعلم بعدها بمدة طويلة ، أن أحد المسئولين العسكريين وصل من أمريكا إلى إسرائيل فجر هذا اليوم – ٨ أكتوبر – وهو اليوم الثالث للحرب ، للاشتراك فى التخطيط مع إسرائيل لمواجهة الموقف العسكرى الإسرائيلى المتدهور على الجبهتين المصرية والسورية .

لقد كشف الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى أثناء الحرب فى مذكراته التى كتبها بعد الحرب عن سر يذاع لأول مرة عن خطة عسكرية أمريكية حملها مسئول أمريكى إلى إسرائيل . وكان فى رئاسة الأركان فجر يوم ٨ أكتوبر ، وهو اليوم الذى وجهت فيه القوات الإسرائيلية ضربتها المضادة بالاحتياطى التعبوى الاستراتيجى بغرض تدمير قواتنا فى سيناء لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه صباح يوم ٦ أكتوبر .

وإذا كانت أمريكا قد وضعت تقدير الموقف العسكرى يوم ٦ أكتوبر ، وقدمت النصيحة لإسرائيل فى نفس اليوم بما يجب أن تعمله فى اليوم التالى ، وهو ما نفذته فعلاً يوم ٧ أكتوبر ، إلا أن وصول قائد عسكرى أمريكى إلى إسرائيل يحمل معه خطة أمريكية يعتبر الخطوة الثانية الأكثر أهمية فى المعاونة العسكرية لإسرائيل بهدف حرمان مصر وسوريا من استكمال النصر .

كانت الساعة تقترب من الثالثة صباح الثامن من أكتوبر ، حين وصل إلى مقر رئاسة الأركان المسئول الكبير ، وكان أحد العسكريين فى البنتاجون – وزارة الدفاع الأمريكية – والمسئول عن منطقة الشرق الأوسط ، وكان وصوله إلى مطار بن جوريون فى طائرة عسكرية خاصة ، ويحمل معه مجموعة من التقارير الخاصة والصور الخاصة بالمعارك ومواقع القوات كما التقطها القمر الصناعى الأمريكى .

---

(١) من مذكرات دافيد اليعازار – ترجمة الأستاذ رفعت فوده – دار المعارف .

استعرض المسئول الأمريكى الموقف . واتفق الرأى على أن القتال لو استمر أكثر من ستة أيام ، فإن ذلك سيكون فى صالح العرب خاصة إذا طورت القوات المصرية هجومها شرقاً فى إتجاه الممرات ، وهو أمر غير مستبعد بل هو متوقع . وستكون نتيجة القتال فى غير صالح إسرائيل أيضاً إذا استمر القتال على الجبهتين المصرية والسورية كما يجرى حالياً . ووصل المسئول الأمريكى ، بعد بحث الموقف إلى استنتاج هو أن[1] :

« الحل الوحيد هو عزل إحدى الجبهتين عن الأخرى ، أو بمعنى أوضح توجيه ضربة مكثفة على إحدى الجبهتين لشل الجبهة السورية أو الجبهة المصرية أولاً ، حتى يستقيم لإسرائيل القتال على جبهة واحدة » .

لقد أدرك المسئول الأمريكى أن عمق رءوس الكبارى التى أقامتها القوات المصرية فى سيناء وصل إلى ثمانية كيلومترات ، وأن أعداداً كبيرة من الأسلحة والمعدات قد عبرت ، وأنه أصبح للمصريين أكثر من خمسين ألف رجل يقاتلون شرق القناة . كل هذه الأمور جعلته يقرر أنه « من المستحيل التفكير فى ضرب رءوس الكبارى » . ولذلك فإن الخطة التى يحملها تتلخص فيما يلى[2] :

١ - توجيه ضربة قوية لسلاح المدرعات وأرتال الدبابات المصرية الموجودة على الضفة الشرقية للقناة لشل فعاليتها ، وعمل إختراق بعد ذلك لضرب رءوس الكبارى فيتم عزل هذه القوات .

٢ - محاولة جذب القوات الجوية المصرية لمعارك بعيدة عن أرض المعركة ... أى فى العمق المصرى باتجاه الكثافة السكانية فى مناطق المنزلة والمنصورة ، مما يجعل عمل الصواريخ سام ٦ مقيداً ومحدوداً .

والمهم أن تقوم إسرائيل بانهاك إحدى الجبهتين للانفراد بالجبهة الأخرى وتكثيف الهجوم عليها .

وبرغم ظواهر الكارثة - بتعبير اليعازار - كان المسئول الأمريكى مطمئناً إلى أنه بالامكان الحد منها حتى اليوم الرابع للقتال (٩ أكتوبر) .

---

(١) ، (٢) المرجع السابق .

وبينما كان القائد الأمريكى موجوداً فى إسرائيل لتنفيذ المهمة التى وصل من أجلها فجر يوم ٨ أكتوبر ، كان القتال يسير شديداً فى الجبهتين المصرية والسورية . ولا شك أن هذا اليوم كان يحمل للقيادة الإسرائيلية أنباء مؤلمة طول اليوم الذى أطلق عليه ديان « يوم الفشل العام » .

لقد نجحت قوات الجيشين الثانى والثالث فى إيقاع الهزيمة بقوات الضربة المضادة الإسرائيلية ... وتم تحرير مدينة القنطرة شرق ... وقوات الصاعقة تقوم بتدمير الأهداف الإسرائيلية على الساحل الشرقى لخليج السويس ... وقواتنا الجوية تواصل هجماتها الجوية ضد قوات العدو وتخوض المعارك الجوية ، وجعلت مطارى المليز وتماده غير صالحين للاستخدام بواسطة العدو ، وأصبح مطار العريش هو الوحيد الذى يمكن استخدامه بواسطة العدو ... وقواتنا البحرية تقصف الأهداف الإسرائيلية . وقوات الدفاع الجوى تتصدى للطيران الإسرائيلى بكفاءة .

وكان القتال يدور شديداً فى « الجولان » نتيجة للدفاع العنيد الذى تقوم به القوات الإسرائيلية لصد الهجمات السورية ومحاولة أخذ المبادأة منها .

وتحولت إسرائيل لقصف أول مدينة مصرية بالطائرات ، ودارت معركة الدفاع الجوى عن بورسعيد اعتباراً من يوم ٨ أكتوبر .

معركة الدفاع الجوى عن بورسعيد [1] :

وبينما كانت المعارك على أشدها بين السلاح الجوى الإسرائيلى وقوات الدفاع الجوى يومى ٦ ، ٧ أكتوبر على امتداد جبهة القتال ، كان الأمر مختلفاً تماماً فى بورسعيد . لقد اقتصر الأمر خلال هذين اليومين على طلعات جوية متفرقة كانت بمثابة أعمال مشاغلة أكثر منها هجمات جوية منظمة .

وفجأة ، اعتباراً من يوم ٨ أكتوبر ، شهدت بورسعيد أشد المعارك شراسة وعنفاً بين الدفاع الجوى المصرى والطيران الإسرائيلى .

فمنذ ذلك اليوم ، واجهت المدينة هجمات جوية شرسة ، حشدت لها إسرائيل

---

(١) فريق محمد على فهمى : القوة الرابعة : ص ١٧٨ - ١٨٠ .

أعداداً متزايدة من الطائرات ، بلغ عددها فى بعض الهجمات أكثر من خمسين طائرة كانت تهاجم المدينة فى نفس الوقت . ويرجع هذا التركيز على مدينة بورسعيد بالذات ، كما أوضح أحد الطيارين الإسرائيليين الذين تم أسرهم ، إلى اعتقاد القيادة الإسرائيلية أن لدى مصر صواريخ استراتيجية أرض / أرض لا يمكنها إصابة مدن إسرائيل الرئيسية إلا إذا وضعت فى بورسعيد باعتبارها أقرب النقط المصرية إلى مدن إسرائيل .

لقد ظنت القيادة الإسرائيلية أن بإمكانها تحقيق انتصار سريع على الدفاع الجوى فى هذا القطاع ، لأنه يعتبر هدفاً منعزلاً تكتيكيا عن شبكة الصواريخ الرئيسية . إلا أنه برغم كثافة الهجمات الجوية المُعادية ، فإن قوات الدفاع الجوى كانت تكبد العدو الخسائر فى كل هجمة الأمر الذى يشتت ضرباته وعدم إصابته لأهدافه .

تعطلت بعض صواريخ الدفاع الجوى فى المعركة التى استمرت أياماً تالية ، فأمر الفريق محمد على فهمى بإيقاف الاشتباك بالصواريخ حتى يظن العدو أنه نجح فى إسكات جميع قواعد الصواريخ ، وأن يقتصر الاشتباك على المدفعية المضادة للطائرات وصواريخ الكتف . وتحركت أطقم الاصلاح على أعلى مستوى من قيادة الدفاع الجوى ، حيث قامت خلال ٤٨ ساعة تحت القصف المتواصل باصلاح القواعد المعطلة .

وكانت المفاجأة كاملة للطائرات الإسرائيلية ، عندما جاءت تطير مطمئنة فوق بورسعيد على ارتفاع أكبر من مدى المدفعية المضادة للطائرات ... فإذا بعشرات الصواريخ تنطلق من المواقع التى ظنوا أنها سكتت إلى الأبد ، وتساقطت الطائرات بالجملة وهو ما قابله شعب بورسعيد بالارتياح ... واستمرالصراع فى بورسعيد على هذه الوتيرة .



وإنى أتذكر الحديث التليفونى الذى كان يتم بين اللواء عبد التواب هديب محافظ بورسعيد وبينى من حين لآخر يستفسر ويستعجل تشغيل صواريخ الدفاع الجوى – عندما توقف الاشتباك بها مؤقتاً – وكان اللواء هديب يعبر عن الروح المعنوية العالية التى يتحلى بها المواطنون ببورسعيد كلما سألته عن ذلك ، ولكنه كان يريد أن يطمئن على استمرار الدفاع الجوى بالصواريخ عن المدينة .

لم يكن بوسعى أن أشرح للمحافظ المبررات والأسباب تليفونيا ، ولكننى كنت أنقل له الثقة والاطمئنان بأن الدفاع الجوى عن المدينة لن يتأثر وسيظل دائما يحمى المدينة ، وهو ما تحقق بجهود رجال الدفاع الجوى .

وعادت بى الذكريات عن شعب بورسعيد الذى أظهر صلابته خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . ولن أنسى أنه وقف نفس الوقفة الوطنية الرائعة – مع باقى المواطنين فى كل مدن منطقة القناة – أثناء المعارك التى دارت بالمنطقة خلال الفترة التالية لحرب يونيو ١٩٦٧ ، عندما كنتُ فى فترة منها رئيساً لأركان جبهة القناة . كنت أشعر حينئذ بأن شعب بورسعيد يقاتل بجانب الجيش فى ذلك الوقت ، و لم يتردد أى شخص فى تلبية أى عمل طلبناه منه فى خدمة المجهود الحربى مهما كان الجهد ومهما كانت التضحية المطلوبة . ويؤكد شعب بورسعيد مرة أخرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدرته على البذل والعطاء .

ضرورة شل فعالية الدفاع الجوى وتدمير شبكة الصواريخ المصرية :

وأعود مرة أخرى إلى ما قام به المسئول الأمريكى الذى وصل فجر يوم ٨ أكتوبر إلى إسرائيل . لقد عاش أحداث القتال يومى ٨ ، ٩ عن قرب ، ولا شك أنه اقتنع بالحالة السيئة التى كان عليها موقف القوات الإسرائيلية .

وبعد دراسة الموقف وتحليل المعارك التى تمت ، وقبل أن يغادر إسرائيل عائداً إلى أمريكا ، عقد اجتماعا مع القيادة العسكرية ، ركز فيه على « كيفية شل فعالية الدفاع الجوى المصرى وتدمير شبكة الدفاع الجوى » حتى تتمكن إسرائيل من فرض سيطرتها الجوية على مسرح العمليات ، ويصبح للجيش الإسرائيلى القدرة على العمل بحرية .

وعلى مدى أيام القتال التى مرت ، جرَّب الطيران الإسرائيلى جميع الأساليب والتكتيكات ، واستخدام الأسلحة والمعدات الالكترونية ، وفشلت . لقد طاشت الصواريخ الموجهة المضادة للرادارات ومحطات توجيه الصواريخ والمعروفة باسم « شرايك » وهى أحدث ما أنتجته أمريكا ، عن أهدافها . ولم يكن ذلك راجعا لعدم قدرة الطيارين الإسرائيليين على استخدامها ، وإنما كان راجعاً إلى كفاءة المقاتل

المصرى الذى استعد جيداً لهذا الأمر ، ووجد له الحل المضاد . كما لم تمنع الإعاقة الالكترونية الكثيفة مقاتلى الدفاع الجوى من الاشتباك الفعال والمؤثر . ولم تفلح أعمال الخداع الالكترونى فى تشتيت النيران عن أهدافها الحقيقية . ليس معنى ذلك أن الصورة كانت وردية دائما ، فقد تكبدت قواتنا كل يوم إصابات فى معدات الدفاع الجوى وخسائر فى الأفراد ، وظلت شبكة الدفاع الجوى مستمرة فى قتالها بكفاءة[1] .

وانتهى الاجتماع الذى عقده المسئول الأمريكى مع القيادة الإسرائيلية ، لشل فعالية الدفاع الجوى المصرى وتدمير شبكة الصواريخ ، باقتراح من اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى :

« أن نركز على القطاعات المختلفة كل على حدة ، على أن نبدأ أولاً بضرب القطاع الشمالى من جهة بورسعيد حتى القنطرة ، ثم نبدأ بنفس العملية جنوباً . ومعنى ذلك أن نضحى بعدد من طائراتنا وندفع بعدد كبير منها فى مغامرة لا نجد بدا ومفرا من دخولها .

بعد أن سقط خط دفاعنا الأول ، وتصدع خط دفاعنا الثانى ، لم يصبح أمامنا إلا الانسحاب والتمركز فى خط دفاع الممرات . وهنا سيكون الحصار علينا رهيبا ، لو تمكنت وحدات الصواريخ المصرية من العبور إلى الضفة الشرقية . فإن ذلك يصبح أمراً بالغ الخطورة حيث يصبح خط دفاعنا الثالث فى الممرات تحت رحمة حماية مصرية أكيدة تعرقل عمل سلاحنا الجوى » .

---

(١) فريق محمد على فهمى : القوة الرابعة : ص ١٧٥ ، ١٧٦ .



٥ – القوات المصرية تحقق « المهمة المباشرة »

وأصبحنا فى اليوم الرابع للقتال – الثلاثاء ٩ أكتوبر .

كانت قواتنا فى جبهة سيناء فى هذا اليوم تشعر بالاطمئنان التام لموقفها العسكرى ، فقد حققت « المهمة المباشرة » للقوات المسلحة ، وأنشأ كل من الجيشين الثانى والثالث « رأس كوبرى جيش » بعمق ١٢ – ١٥ كيلومتراً فى سيناء يشمل قوات بها دبابات ومدفعية وأسلحة أخرى ، تجعل منه صخرة تكسرت عليها كل هجمات العدو المضادة ، وكان أهمها وأخطرها تلك الضربة المضادة التى قام بها العدو يوم ٨ أكتوبر والتى فشلت فى تحقيق الهدف منها ، وأطلق على هذا اليوم – ٨ أكتوبر – يوم الفشل العام .

كما أن قواتنا أصبحت روحها المعنوية عالية ، وازدادت ارتفاعاً للانجازات الناجحة المتتالية التى حققتها فى المعارك التى خاضتها منذ بدء العمليات الهجومية فى السادس من أكتوبر .

لقد تم تصفية جميع حصون خط بارليف تماماً عدا إثنين منها ، أحدهما فى أقصى الشمال فى المنطقة شرق بور فؤاد على الطريق الساحلى بورسعيد – رمانه – العريش ، لارتكازه على البحر المتوسط من جهة والملاحات من جهة أخرى . وقامت قوة قطاع بورسعيد بمهاجمة هذا الحصن أكثر من مرة ، إلا أنه لم يسقط لأن الطريق الساحلى من رمانه إليه كان يسمح بوصول الإمداد للحصن وإخلاء الخسائر منه . والحقيقة أن مهاجمة هذا الحصن كانت تحتاج لأسلوب غير نمطى وطرق مبتكرة حتى يتحقق

تدمير هذا الحصن أو محاصرته حتى يضعف . وظل هذا الحصن هو الوحيد الذى لم يسقط فى الجبهة .

أما الحصن الثانى ، فكان على « لسان بور توفيق » فى مدخل خليج السويس ، واضطرت قوته للاستسلام وعددها ٣٧ إسرائيلياً بعد حصار طويل ومستمر . وتم ذلك بحضور ممثلى هيئة الصليب الأحمر الدولى . وكان مشهداً تاريخياً عندما نكّس قائد الحصن الإسرائيلى علم بلاده المعتدية ، ورفع القائد المصرى علم مصر عزيزاً على أرضه .

واستمر القتال فى جبهة سيناء ، حيث كانت قوات الجيشين تهدف إلى تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، بينما تهدف قوات العدو إلى تعطيل تقدم قواتنا شرقاً . وبصفة عامة ، كان الموقف العسكرى فى جبهة سيناء قوياً بنهاية يوم ٩ أكتوبر . فقد أتمت قواتنا المسلحة « المهمة المباشرة » تمهيداً واستعداداً للمهام التالية .

وفى جبهة الجولان ، كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من صد الهجوم السورى . وبعد القيام بالهجمات المضادة انتقلت المبادأة لإسرائيل ، الأمر الذى جعلها تضغط على القوات السورية لاجبارها على الارتداد من المواقع التى كانت وصلت إليها .

وحدث تطور سيىء هناك ، عندما وجهت إسرائيل هجماتها الجوية يوم ٩ أكتوبر ضد بعض الأهداف الاقتصادية السورية ، انتقلت بعدها إلى قصف العاصمة دمشق فى اليوم التالى . وكانت الطائرات الإسرائيلية ما زالت توجه هجماتها الجوية ضد مدينة بورسعيد التى بدأتها يوم ٨ أكتوبر .

وبذلك قامت إسرائيل « بتعميق الاشتباكات بقصف الأهداف المدنية والمراكز الاقتصادية فى كل من مصر وسوريا » . لقد تم ذلك برغم أن مصر قد ألزمت نفسها فى رسالتها إلى كسنجر يوم ٧ أكتوبر بعدم تعميق الاشتباكات ، ومن الطبيعى فإن هذه الرسالة قد وصلت إلى إسرائيل عن طريق أمريكا .



أما عن الموقف العسكرى الإسرائيلى فى نهاية يوم ٩ أكتوبر ، فقد أفصح عنه ديان وزير الدفاع فى مؤتمر صحفى مساء نفس اليوم أمام مجموعة من المحررين ورؤساء تحرير

الصحف الإسرائيلية ، يوضح تصوره للموقف على الجبهتين السورية والمصرية . ونظراً لخطورة المعلومات التى أدلى بها ديان مما يؤثر تأثيراً سيئاً على الروح المعنوية للجيش الإسرائيلى والشعب هناك ، فقد رفضت رئيسة الوزراء إذاعته ، وظل سراً حتى منتصف عام ١٩٧٤

قال ديان فى مؤتمره الصحفى[1] مساء ٩ أكتوبر ١٩٧٣ :

" ... كنا ننوى أن نحشد كل جهودنا من أجل تحييد سوريا ، ولا أعرف إذا كان فى وسعنا أن نرغمها على طلب وقف إطلاق النيران . ولكن أعتقد وآمل أن نتمكن من إسكات مدافعهم والحد من قوتهم إلى أقصى حد ممكن . إن السوريين يقاومون ، وعلينا أن نضع ذلك فى حسابنا ، ولكننا نوشك على الحد من قوتهم . وليس فى وسعى أن أذكر أمامكم عدد المدرعات السورية التى لا تزال داخل أراضينا (يقصد الأرض السورية بالجولان) ... إننا نريد تحييد الجبهة السورية ، فهذا من وجهة نظرى له الأفضلية الأولى لأنها ملاصقة تماماً لبلادنا .

إن سوريا هى التى ينبغى أن نوليها اهتمامنا . فاليوم نهاجم أهدافاً اقتصادية وعسكرية : الكهرباء والبترول والمعسكرات والمطارات . ونهاجم غداً ، إذا اقتضى الأمر ، هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع . ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك يومياً ، ليس بسبب الصعوبات العسكرية فحسب ، لكن لأسباب سياسية أيضاً ... إن الاستمرار فى قصف دمشق أمر صعب ... سنبذل أقصى جهد لتحييد سوريا " .

وعن الموقف على الجبهة المصرية ، قال ديان فى نفس المؤتمر :

" إن الموقف ليس بهذه الصورة على الجبهة الجنوبية ، وعلىَّ أن أقول لكم بوضوح كامل ، إنه لا يتوفر لنا فى الوقت الحاضر إمكانية رد المصريين إلى ما وراء القناة . إن الهجوم على الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية فى نفس الوقت أضعف قواتنا بصورة كبيرة .

إن مصر تملك كميات هائلة من المعدات السوفيتية ... هذه المعدات – وهى متنوعة بصورة كبيرة – فعالة وممتازة ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالتسليح الفردى ضد الدبابات . ومن ناحية أخرى فإن عدد الدبابات المصرية حاليا على الضفة الشرقية للقناة يفوق ما يتوفر لنا . فضلاً عن ذلك فإن لديهم مدفعيتهم وصواريخهم ... إن الشىء الوحيد

(١) عيد الغفران (كيبور) – ترجمة هيئة الاستعلامات المصرية رقم ٧١١ (ص ١٦١ – ١٧٥) فيه نص المؤتمر .

الذى نتفوق فيه هو الطيران ، إلا أن الصواريخ فقط هى التى تشكل صعوبة بالنسبة لنا .

لقد أدرك العالم كله الآن أننا لسنا أكثر قوة من المصريين ، وأن الهالة التى كانت تتوجنا « إذا هاجم العرب فإن الإسرائيليين سيحطمونهم » قد سقطت . ويتحتم أن نقول الحقيقة للشعب الإسرائيلى ، وسأفعل ذلك مساء اليوم أمام التليفزيون الإسرائيلى .

إنى لا أستطيع أن أضمن ما سوف يحدث . ومن المحتمل كثيراً أن نفكر فى الانسحاب إلى خطوط أقل تبعثراً وأكثر أمنا ، تضم « عوائق طبوغرافية » تمكننا من تنظيم خطة دفاعية أفضل ... هذه هى نظرتى للموقف " .

واستطرد ديان فى حديثه الصحفى قائلاً :

" إننا ندفع الضريبة كل يوم فى صورة معدات وقوات وطيارين وطائرات ودبابات . لقد دمرت المئات من مدرعاتنا فى المعركة ... وفى ثلاثة أيام فقدنا خمسين طائرة .

- إن المتطوعين يتدفقون ، كما أن الروح التى تحركهم تفوق الوصف .
- عندما نخوض معركة ، فإننا لا نستطيع أن نقاوم دون معونة الدبابات والطائرات . إن ما يعنينا هو مستقبل دولة إسرائيل ... لتذهب إلى الشيطان البحيرات المرة أو سواها .. إننا فى حاجة للمدرعات والطائرات القادرة على حماية أمن بلادنا ... وبرغم كل شىء فإن القوات تتآكل .
- إنى آمل أن يرسل لنا الأمريكيون بعض الطائرات ، وقد وافقوا على أن يزودونا بطائرات فانتوم جديدة . كما آمل أن يزودونا بالدبابات .
- لست متأكداً من أن الأمريكيين يعرفون كل شىء عن مجريات الأمور ، ولكن سياستنا تقوم على إبلاغهم بأدق التفاصيل" .



كان ذلك هو موقف قواتنا فى جبهة سيناء ، وموقف القوات السورية فى جبهة الجولان ، وموقف قوات العدو الإسرائيلى مساء يوم ٩ أكتوبر .

فالموقف العسكرى المصرى قوى ، والموقف العسكرى السورى قد تأثر بهجمات العدو المضادة وتطور الموقف لصالح إسرائيل حيث اضطرت القوات السورية للارتداد .

أما موقف العدو على جبهة سيناء ، فلا يسمح له بتحقيق عمل عسكرى مؤثر ،

بل تتخذ قواته أوضاعاً دفاعية لمنع تقدم قواتنا شرقاً . وإذا انتقلنا للهجوم فإن إسرائيل – حسب تقدير ديان – قد تضطر للانسحاب إلى خطوط أخرى كى تتمكن من تنظيم خطة دفاعية أفضل . ومن المنطقى أن ديان يعنى « الانسحاب إلى خط المضايق » . وهذا يتفق مع رأى الجنرال اليعازار رئيس الأركان عندما قال « بعد أن سقط خط دفاعنا الأول ، وتصدع خط دفاعنا الثانى ، لم يعد أمامنا إلا الانسحاب والتمركز فى خط المضايق .

وخلال هذا اليوم – ٩ أكتوبر – دارت معركة بحرية بين تشكيل بحرى معاد يعاونه مجموعة من طائرات الهليوكبتر وبين مجموعة من اللنشات المصرية فى البحر المتوسط شمال الساحل الشمالى لسيناء . وقد تمكنت اللنشات المصرية من إغراق خمسة لنشات إسرائيلية ، وأصيب لنا فى هذه المعركة ثلاثة لنشات . وصدر عن ذلك البيان العسكرى رقم ٢١ الصادر عن القيادة العامة فى الساعة الواحدة إلا الربع ظهراً .

وفى المعارك البرية ، أتمت قواتنا الاستيلاء على الشاطىء الشرقى لقناة السويس ، وأخذت تشكيلاتنا فى التقدم على طول المواجهة حتى وصلت إلى مسافة ١٥ كيلومتراً داخل سيناء ، بعد أن كبدت العدو خسائر فادحة فى الأفراد والمعدات ، كما فرت مجموعات من أفراد العدو تاركين مواقعهم وأسلحتهم وذخيرتهم ، ووقع الكثيرون منهم فى الأسر . وكان ذلك هو جوهر البيان العسكرى الصادر عن القيادة العامة يوم ٩ أكتوبر عن هذا الموقف .

إسرائيل تطلب أسلحة من أمريكا بصفة عاجلة :

وفى أمريكا ، تبلغ للدكتور كسنجر صباح يوم ٩ أكتوبر ، أن إسرائيل تطلب بصفة عاجلة ومُلحّة إمدادها بالأسلحة والمعدات ، نتيجة للخسائر الجسيمة التى لحقت بقواتها وخاصة فى الدبابات والطائرات . وكان ذلك تغييرا جوهريا فى الموقف من وجهة نظر أمريكا .

ففى الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين من صباح ذلك اليوم ، استيقظ كسنجر[١] على مكالمة تليفونية من السفير الإسرائيلى دينتز ، يسأله فيها عما تستطيع أمريكا عمله

---

(١) مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض ترجمة خليل فريجات (الجزء الرابع) – ص ٣٣٢ وما بعدها .

لإمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات . لقد بدا السؤال محيّرا . فحسب التقديرات التى كان السفير الإسرائيلى أبلغها إلى كسنجر منذ بضع ساعات ، أن المعركة يجب أن تكون قد تحولت إلى نصر إسرائيلى حاسم . ما هى المشكلة ؟ وما الذى يدعو إلى الاستعجال ؟ إن الطلبات التى تقدمت بها إسرائيل حتى يومنا هذا ، كان معظمها محدداً بأنواع معينة من الذخيرة والمعدات الالكترونية . وتم الإستجابة لهذه الطلبات ، وحصلت إسرائيل بالفعل على صواريخ « سيدوندر » ، وهناك بعض الطلبات لم تستطع أمريكا تلبيتها كطائرات جديدة من الطائرة فانتوم – ٤ غير التى فى طريقها إليهم .

طلب كسنجر من السفير الإسرائيلى أن يتحدثا فى هذا الموضوع مبكراً فى الصباح . ولكن السفير أيقظ كسنجر مرة أخرى فى الساعة الثالثة صباحاً ، حيث كرر نفس الرسالة وحصل على نفس الاجابة . وبتعبير كسنجر « فإن السفير لم يعمل هذا ما لم يكن لديه إخطار من حكومته بأنه يستطيع إيقاظى متى يشاء » .

وفى الساعة الثامنة والثلث صباحاً ، اجتمع كسنجر بالسفير الإسرائيلى دينتز فى « غرفة الخرائط » بالطابق الأرضى من البيت الأبيض . وصحب السفير معه « الجنرال مردخاى جور » الملحق العسكرى بسفارته .

ويقول كسنجر :

" أخذ كل من دينتز وجور بالحديث ، وأخبرانى أن الخسائر التى تكبدتها إسرائيل حتى هذه اللحظة ، كانت مرعبة وغير منتظرة . فقد فقدت ٤٩ (تسعا وأربعين) طائرة منها ١٤ طائرة دمرت . إن الرقم مرتفع ، ولكنه لا يستدعى الدهشة إذا أخذنا فى الاعتبار أن سوريا ومصر يملك كل منهما أعداداً كبيرة من الصواريخ أرض / جو السوفيتية . وكانت صدمتى كبيرة عندما علمت أن إسرائيل قد خسرت ٥٠٠ (خمسمائة) دبابة ، من بينها ٤٠٠ (أربعمائة) دبابة على الجبهة المصرية وحدها .

وطلب دينتز الاحتفاظ بسرِّية هذه الأرقام ، وعدم اطلاع أحد عليها سوى « الرئيس » ، لأن الدول العربية التى ما زالت تختار لنفسها موقف التحفظ حتى الآن ، قد تنضم إلى المعركة لو عرفت بحجم الخسائر الإسرائيلية " .

ويستمر كسنجر فى تسجيل ما حدث فى هذا الاجتماع ويقول :

" إن كل ما أخطرنا به دينتز يوجب علينا إعادة النظر فى الأسس التى وضعناها لاستراتيجيتنا . فقد كانت كل إجراءاتنا الدبلوماسية ، وسياستنا فى إعادة تسليح إسرائيل ، ترتكز على انتصار إسرائيلى سريع . وقد تجاوزنا هذه الادعاءات ،وحدث شىء لم نكن ننتظره .

إن الدبابات التى تفتقر إليها إسرائيل ، يصعب إرسالها بالسرعة المطلوبة ، واقترح « جور » تأمينها من عتادنا الموجود فى أوربا ، وحتى فى هذه الحالة يلزمنا عدة أسابيع .

وجرى الاتفاق بيننا على أن تبدأ طائرات العال حالاً بنقل قطع الغيار والمعدات الالكترونية ، ولكن هذا الأسطول الذى لا يتجاوز سبع طائرات ، لا يستطيع نقل العتاد الثقيل . أما بالنسبة للمواد التى تحتاج للتشاور ، فقد وعدت بعقد إجتماع « لفريق العمل الخاص » وتبليغ الاجابة إلى دينتز قبل نهاية النهار – يوم ٩ أكتوبر " .

ويسجل كسنجر رأيه في هذا الموقف بقوله فى مذكراته :

" لم يخالجنى الشك أبداً فى أن هزيمة إسرائيل بفضل التسليح السوفيتى ، ستكون كارثة جغرافية سياسية بالنسبة للولايات المتحدة . ولذلك حرَّضت إسرائيل على الحصول على انتصار فى إحدى الجبهتين ، قبل أن يتخذ دبلوماسيو الأمم المتحدة مكاسب العرب حقاً يثبتونه فى اجتماعاتهم القادمة . وأخذنا نركز جهودنا الآن على انتزاع نصر على السوريين ، أما على المصريين فهذا أمر يطول ، كما قال دينتز " .

جولدا مائير تقترح السفر إلى واشنطن :

وفى نهاية الاجتماع الذى تم بين السفير الإسرائيلى والجنرال جور مع كسنجر ، انتحى السفير الإسرائيلى بكسنجر لتبليغه رسالة شفوية من مائير رئيسة وزراء إسرائيل ... « إن مائير مستعدة للحضور شخصياً إلى الولايات المتحدة لمدة ساعة من الزمن ، لعرض قضيتها على نكسون والحصول على المساعدات العسكرية بصفة عاجلة . وستكون الزيارة سرية » .

رفض كسنجر هذا الاقتراح فوراً « حيث لا يقدم أحد هذا الاقتراح إلا فى حالة أزمة هستيرية ... إن هذه الرحلة سوف تبعد مائير عن إسرائيل لمدة ٣٦ ساعة على

الأقل . ومغادرتها بلادها ، بينما تدور معركة ضارية ، فإن ذلك سيوضح أن إسرائيل فى هلع وفزع ، كما يشجع باقى العرب الذين يتربصون للانضمام إلى المعركة ، وعلم كسنجر فى اللحظة نفسها أن ديان كان يأمر بتراجع عميق فى سيناء ... ولأن الزيارة لا يمكن المحافظة على سريتها ، فسوف نكون مضطرين لاعلان سياسة إمدادات عسكرية ضخمة لإسرائيل ... ان العالم العربى سوف يشتعل ضدنا ، والاتحاد السوفيتى ستكون الأرض ممهدة أمامه " .

وما العمل لمساعدة إسرائيل عسكريا ؟

أخذ كسنجر – رجل إسرائيل الأول فى الإدارة الأمريكية – الأمر على عاتقه ، استدعى « مجموعة العمل الخاصة » ، ووضعوا البدائل أمام الرئيس نكسون ، وكانت تتراوح بين استمرار الوضع الحالى (النقل بالطائرات الإسرائيلية) وبين عمل جسر جوى أمريكى مباشر .

وفى تمام الساعة الثامنة عشرة والدقيقة العاشرة من يوم الثلاثاء ٩ أكتوبر ، نقل كسنجر إلى السفير الإسرائيلى ، قرار الرئيس الأمريكى « إنه تقرر إرسال جميع قطع الغيار والمعدات المدرجة فى القائمة ، ويعنى ذلك تجهيزات ومعدات الكترونية ما عدا قنابل الليزر . ووافق على تعويض كل ما تفقده إسرائيل من طائرات ودبابات ... وسيرسل عدد من المدرعات من طراز م – ٦٠ ، وهى أحدث ما لدى أمريكا . وسيصل إلى إسرائيل طائرات حديثة أيضاً . أما باقى الأصناف ، فيجب وضع توقيت ينظم الارسال والوصول ... وتؤكد أمريكا أن جميع خسائر إسرائيل ستعوض ، وإذا اضطرت إلى الدبابات فانها تصل إسرائيل ولو على طائرات أمريكية » .

أمريكا تطلب من الأردن عدم دخول الحرب :

وفى هذا اليوم أيضاً ، أبلغ السفير الأمريكى فى عمّان وزارة الخارجية ، أن القائم بالأعمال السوفيتى فى عمان يضغط فى هذه الآونة على الملك حسين للاشتراك فى المعركة ، ويعده بمساندة دبلوماسية من الاتحاد السوفيتى . وقبل أن يمضى النهار ، كان هناك نداء من بريجينيف ، وبالمعنى ذاته ، يوجه إلى الرئيس الجزائرى هوارى بومدين .

ويقول كسنجر[1] « لقد رفض الملك حسين حتى هذه الساعة دخول الحرب ، كما رفض أيضاً طلب الملك فيصل إدخال فرقة سعودية متمركزة فى الأردن . فأرسلت مذكرة إلى الملك حسين ناشدته فيها عدم خوض الحرب ، ووعدته ببذل جهود مستميته فى سبيل إحلال السلام عندما تضع الحرب أوزارها . فأجاب أنه يتضامن مع إخوانه العرب بالنسبة لأهدافهم الموضوعية . ويندد بإسرائيل ورفضها السلام منذ عام ١٩٦٧ ، وأنه سيمتنع عن التدخل إلى أقصى حد ممكن شريطة إعداد وقف إطلاق النار بسرعة تامة . وإلا فإنه عازم على التدخل » .

الاتحاد السوفيتى يقترح وقف إطلاق النار :

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى . فقد واصل اتصالاته بمصر[2]

ففى ٨ أكتوبر حمل السفير السوفيتى بالقاهرة رسالة من الرفيق بريجينيف إلى الرئيس السادات يتساءل فيها « عما إذا كان الموقف قد حان لتوطيد النجاح العسكرى ، وتحويله إلى قاعدة قوية لمواصلة النضال السياسي من أجل تسوية القضية ، وامكانية القبول بوقف إطلاق النار على الخطوط الراهنة للقوات » .

إلا أن الرئيس السادات استمر يرفض وقف إطلاق النار قبل أن يتحقق انسحاب إسرائيل .

وفى لقاء السفير السوفيتى بالدكتور محمود فوزى ، أعرب السفير عن تقديرهم للتقدم الذى أحرزته القوات العربية . ولكنه أبدى قلقهم حول الموقف السورى ، وكذا حول تركيز جزء كبير من القوات المصرية فى مساحة ضيقة شرق القناة .

وأضاف السفير السوفيتى أنه طالما نقاتل « حربا محدودة » بمعنى أن الهدف ليس إلحاق الهزيمة الكاملة بإسرائيل ، يكون الوقت قد حان لبحث فكرة سياسية معقولة . إلا أن الدكتور فوزى كان يخشى ردود فعل سلبية فى صفوف قواتنا ، لو أنها دعيت الآن للتوقف ، بينما تكبد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة ويستمر تقدمها شرقاً ...

---

(١) مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض : طبعة عربية ص ٣٣٠ .

(٢) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى : ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

لم يبد الزعماء السوفيت[1] اقتناعهم بوجهات النظر التى نقلها إليهم سفيرهم بالقاهرة . ففى ٩ أكتوبر عاد فينوجرادوف - السفير السوفيتى - برسالة ثانية ، كانت أوضح تعبيراً وأكثر إلحاحاً حول ضرورة وقف إطلاق النار ... إذ تضمنت :

١ - إن الوقت « قد حان » لتثبيت النجاح الذى أمكن تحقيقه عن طريق وقف إطلاق النار ومواصلة النضال السياسى من أجل التسوية .

٢ - إن أوضاع الجبهة السورية « قد تدهورت » ، الأمر الذى دفع الرئيس السورى لطلب العمل على وقف إطلاق النار .

٣ - فشل الجيش السورى سوف يتيح لإسرائيل تركيز قواتها على جبهة سيناء وحدها ، مما يؤدى إلى تعقيد الوضع على الجبهة المصرية .

٤ - ومن ثم فمن الضرورى التوصل إلى قرار فى ظروف « فعالية » الجبهتين مشيراً إلى مايلى :

أ - إن مجلس الأمن ، بناء على طلب الولايات المتحدة ، بدأ فى مناقشة الأزمة ، وسيقدم مشروع قرار لوقف إطلاق النار .

ب - لا يمكن للاتحاد السوفيتى الاعتراض على القرار ، ولذلك سيمتنع عن التصويت .

جـ - إن امتناع مصر عن تنفيذ القرار سيؤدى إلى إصدار المجلس لقرارات أكثر تشدداً ، مما يضطر الاتحاد السوفيتى للاعتراض عليها .

د - ولكن استمرار إعتراض الاتحاد السوفيتى على أى قرار لوقف إطلاق النار ، سيجعل من الصعب التوصل لهذا القرار مستقبلاً ، إذا تطلب تطور الأحداث وقف إطلاق النار لصالح العرب .

ورفض الرئيس السادات الاستجابة لطلب السوفيت ، وأبلغ السفير السوفيتى أن مصر ستطلب من الصين الشعبية الاعتراض على قرار يصدره مجلس الأمن بوقف إطلاق النار . وأكَّد أن الوضع فى سوريا - كما صرح الرئيس الأسد - ليس متدهوراً . وطلب فى النهاية أن يستمر السوفيت فى إرسال الامدادات العسكرية .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٢٢ .

وهكذا استمرت خلال الأيام الأولى للقتال محاولات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من أجل وقف إطلاق النار .

فالولايات المتحدة ، كانت تثق فى قدرة إسرائيل على صد الهجوم المصرى والسورى خلال اليوم الثانى للقتال - ٧ أكتوبر - وأن إسرائيل ستنجح فى ضربتها المضادة يوم ٨ أكتوبر ، وبذلك تتمكن من العودة لخطوط صباح السادس من أكتوبر . ومن هنا تجاهل كسنجر موقفنا من حيث الربط بين وقف إطلاق النار والإنسحاب من سيناء ، انتظاراً لنتيجة الضربة المضادة الإسرائيلية . وعندما فشلت إسرائيل فى تحقيق توقعاتها وازدادت خسائرها حتى يوم ٩ أكتوبر الأمر الذى جعلها تطلب بصفة عاجلة وإلحاح الأسلحة من الولايات المتحدة لاستعواض خسائرها وزيادة قدرتها القتالية ، أعادت أمريكا النظر فى سياستها على ضوء الموقف السيىء الذى يواجه إسرائيل .

ففى الوقت الذى تعمل فيه أمريكا بتعاون وثيق مع إسرائيل التى تقدم لها المعلومات عن الموقف العسكرى أولاً بأول ، فإن أمريكا كانت تعمل فى هذه المرحلة فى اتجاهين يكملان بعضهما : أحدهما عسكرى وهو تقديم الدعم العسكرى لإسرائيل لمواجهة موقفها العسكرى المتدهور بحيث يقدم لها فى الوقت المناسب . وكان الثانى هو اتجاه سياسى ، بمداومة الاتصالات السياسية مع مصر والاتحاد السوفيتى حتى تكون القرارات السياسية مستندة إلى مواقف العدو (الاتحاد السوفيتى والعرب) ومواقف الصديق والحليف (إسرائيل) بحيث تكون نتيجة جهودها السياسية فى صالحها من جهة وصالح إسرائيل من جهة أخرى . ومن هنا كان الجهد الأمريكى ناجحاً بعدم فتح « الجبهة الأردنية » لتأثيرها الشديد ضد الموقف الإسرائيلى فى حالة فتحها ، وفى نفس الوقت سرعة تقديم الدعم العسكرى لإسرائيل لاستعادة قدرتها على القتال .

وكان الاتحاد السوفيتى يمارس ضغطا على القيادة السياسية فى مصر لقبول وقف إطلاق النار ، إلا أن هذا الرأى لم يجد إستجابة من الرئيس السادات « الذى ظل طيلة الأيام الأربعة (٦ - ٩ أكتوبر) يصر على استمرار المعركة ، ويعمل من أجل استمرار سوريا فى القتال ، ويرفض وقف إطلاق النار ما لم يرتبط بإنسحاب إسرائيل إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . وطالما استمرت الجبهة المصرية متوازنة وصلبة وقادرة على مواجهة

وهزيمة الهجمات المضادة لإسرائيل ، لم يكن هناك ما يستحثنا على قبول وقف إطلاق النار » .

كان ذلك هو رأى الرئيس السادات الذى أوضحه السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى . وكان هذا القرار - من وجهة نظرى - قراراً سليماً وحكيماً ، حيث لم يكن هناك مايدعو مصر لقبول وقف إطلاق النار فى الوقت الذى كانت قواتنا المسلحة تحقق النجاح تلو الآخر منذ بدء الحرب .

لقد حققت قواتنا المسلحة « مهمتها المباشرة » طبقاً لخطة العمليات ، وأنشأ كل من الجيش الثانى والجيش الثالث « رأس كوبرى جيش » بعمق ١٥ كيلومتراً فى سيناء ، تمهيداً واستعداداً لاستكمال مهامها فى العملية الهجومية .

وكان لا بد من استمرار الهجوم .



٦ - الانتظار الطويل : وقفة تعبوية

شهدت الأيام الأربعة (١٠ - ١٣ أكتوبر) تطورات هامة فى الموقف العسكرى ، على الجبهة السورية ثم الجبهة المصرية ، كاحدثت تطورات سياسية على المستوى العربى ، واستمرت الاتصالات التى كانت تدور بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والأطراف المتحاربة مما كان له تأثير مباشر على تطور العمليات العسكرية فى المرحلة التالية .

ففى الجبهة المصرية ، كانت قوات الجيشين الثانى والثالث تقوم بتعزيز رءوس كبارى الجيوش ، وإعادة تنظيم القوات فى مناطق رءوس الكبارى . واستمر القتال بهدف تكبيد القوات الإسرائيلية ، أكبر خسائر ممكنة ، بينما تهدف قوات العدو إلى تعطيل تقدم قواتنا شرقا اعتباراً من يوم ١٠ أكتوبر بهجمات مضادة متكررة مع نشاط زائد للسلاح الجوى الإسرائيلى ، وكانت المعلومات التى وصلتنا تشير إلى وصول الامدادات العسكرية الإسرائيلية لإسرائيل حيث يتم تفريغها فى مطار العريش رأسا خلال يوم ١٠ والأيام التالية .

أما الموقف فى الجبهة السورية اعتباراً من يوم ١٠ فقد كان مثيراً للقلق . فقد تمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة الجولان فى نهاية هذا اليوم بعد هجوم مضاد ناجح قامت به ، وتجاوزت خط ٦ أكتوبر اعتباراً من اليوم التالى ١١ أكتوبر . وكان السلاح الجوى الإسرائيلى قد بدأ هجماته الجوية ضد بعض الأهداف الاقتصادية السورية يوم ٩ أكتوبر ، انتقل بعدها إلى قصف العاصمة « دمشق » فى يوم ١٠ أكتوبر .

فى هذا اليوم ١١ أكتوبر ، أرسلت القيادة السورية مندوبا عنها إلى القاهرة يطلب تنشيط العمليات على جبهة سيناء لتخفيف الضغط الإسرائيلى فى الجولان . ولذلك قرر الرئيس السادات تطوير الهجوم فى سيناء اعتباراً من ١٣ أكتوبر[١] ، بعد أن شكل الموقف العسكرى فى الجبهة السورية عامل ضغط على الرئيس السادات سياسيا ، وعلى الفريق أول أحمد إسماعيل بصفته القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية



وقرر العراق يوم ١٠ الاشتراك فى الحرب ، وأرسل الفرقة الثالثة المدرعة إلى سوريا .

وفى نفس الوقت أعلن الأردن التعبئة لخدمة المجهود الحربى ، وخصص لواء مدرع للاشتراك فى القتال بالجبهة السورية .

وفى اليوم التالى - ١١ أكتوبر - قررت المملكة العربية السعودية إرسال لواء مشاة إلى الأردن لتدعيم موقفه .

وبوصول الفرقة الثالثة المدرعة العراقية إلى الجبهة السورية يوم ١٢ أكتوبر ، واشتراكها فى القتال مع القوات السورية ضد القوات الإسرائيلية التى تجاوزت خط السادس من أكتوبر ، ومع استمرار القتال يوم ١٣ أكتوبر وتحرك اللواء المدرع الأردنى فى اتجاه الجبهة توقف التقدم الإسرائيلى وبالتالى توقف الهجوم الإسرائيلى .

ودعما للجهد العسكرى العربى ، أوفد الرئيس السادات - صباح يوم ١٠ أكتوبر - المهندس سيد مرعى مساعد رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج يناشدها دعم المعركة العسكرية التى تخوضها مصر وسوريا ، على النحو الذى تراه وبالقدر الذى تحدده . ويقول مستشار الأمن القومى فى مصر « إن الرئيس السادات قرر فتح جبهة جديدة يمارس من خلالها الضغط على العالم الغربى والولايات المتحدة . وجاء هذا القرار رداً على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ، التى استمرت تقصف بورسعيد فضلاً عن مهاجمتها للأهداف المدنية السورية ... وبذلك فتحت مصر باب المعركة الاقتصادية » .

وفى إطار الاتصالات السياسية بالقوتين العظميين ، أرسل السيد حافظ إسماعيل[٢]

---

(١) مذكرات كسنجر فى البيض الأبيض - طبعة عربية - ص ٣٤٥ .

(٢) محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومى - ص ٣٢٥ .

مستشار الأمن القومى ، بعد ظهر يوم ١٠ أكتوبر ، رسالة إلى الدكتور كسنجر تم تسليم صورتها إلى السفير السوفيتى بالقاهرة . كانت الرسالة تتضمن موقف مصر السياسى بصورة أكثر تحديداً ، وتناولت النقاط التالية :

١ - وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية فى فترة زمنية محددة إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة .

٢ - حرية الملاحة فى مضايق تيران وضمانها بتواجد الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لفترة محدودة .

٣ - عند إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية تنتهى الحرب .

٤ - يوضع قطاع غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة إلى أن يباشر سكانه حقهم فى تقرير المصير .

٥ - خلال فترة محددة من إنهاء حالة الحرب ، يعقد مؤتمر سلام تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه الأطراف المعنية بما فى ذلك الفلسطينيون والدول الكبرى ، وذلك لبحث المسائل المتعلقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة .

ومن رد كسنجر يوم ١٢ أكتوبر ، أصبح واضحاً - بتعبير حافظ إسماعيل - أن « الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لقبول الربط بين وقف إطلاق النار وشروط سياسية للتسوية ، وأنها كانت لا تزال فى انتظار تعديل الموقف المصرى بقبول وقف إطلاق النار غير المشروط » .

وفى منتصف ليلة ١٢ أكتوبر استقبل الرئيس السادات السفير السوفيتى يحمل رسالة من القادة السوفيت ، « إنهم يقترحون - إذا وافقت مصر - أن تقدم إحدى دول عدم الانحياز مثل يوغوسلافيا مشروعا بوقف إطلاق النار . وأن إمريكا وإنجلترا يعملان معاً ، وتود إنجلترا أن تقدم إقتراحاً بوقف النيران على الخطوط الحالية » . ولكن الرئيس السادات رفض قبول هذا القرار ، وذكر أنه « ولو أن الموقف فى سوريا متأزم إلا أنه آخذ فى التحسن ، وأن سوريا لن تطلب وقف إطلاق النار ، ولا تريد مصر أن يقدم أحد اقتراحاً بذلك » .



وعلى الجانب الآخر ، اتصل السفير السوفيتى دوبرينين تليفونيا مع كسنجر بعد

الساعة الثامنة صباحا بقليل يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر حيث أبلغه « أن المشاورات السوفيتية مع مصر وسوريا قد تأجلت حيث ظهر أنها غير مرضية ... وتستطيع موسكو الآن أن تثبت لنكسون أن الاتحاد السوفيتي مستعد الآن ، لعدم الوقوف فى وجه قرار لوقف إطلاق النار يتخذ فى مجلس الأمن » .

وفى إطار التعاون والتنسيق بين أمريكا وإسرائيل ، سأل كسنجر السفير الإسرائيلى دينتز عن الموقف العام . قرأ له دينتز رسالة وردت من جولدا مائير موجهة إلى نكسون تعبِّر فيها عن امتنانها للقرار الحيوى الذى اتخذه لإعادة إمداد إسرائيل بالسلاح ، وقالت أن هذا القرار الذى وصلها فى الليلة الماضية له تأثير كبير وذو فائدة .

أجابه كسنجر قائلاً[1] « طالما أن إسرائيل قد اطمأنت لإعادة إمدادها ، فإنها ليست فى حاجة للاحتفاظ باحتياطيها ، وليست فى الوقت نفسه مضطرة إلى إجراء مناورات معقدة . كل ما يهم إسرائيل الآن العودة إلى خطوط ما قبل الحرب بأسرع ما يمكن ، أو تتجاوزها فى إحدى الجبهتين ، فنحن لا نستطيع تأجيل تقديم الاقتراح إلى مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وقتاً طويلاً » .

وامتداداً للاتصالات التى كانت تتم بين أمريكا ومصر وبعض الدول العربية الأخرى أثناء الحرب ، علم كسنجر[2] « أن السادات يحث الملك حسين ، على أن يزج بنفسه فى المعركة . كما تبلغ له أن الملك حسين يدرس إمكانية إرسال فرقة مدرعة (صحتها لواء مدرع) إلى سوريا ، متحاشيا بذلك اتخاذ قرار أخطر ، مثل فتح جبهة جديده يهاجم منها على طول شواطىء نهر الأردن ... ناشدت فى الحال الملك حسين تأجيل اتخاذ قراره ثمانى وأربعين ساعة على الأقل ، ونوهت له فى الوقت ذاته أنى سأبذل قصارى جهدى فى دبلوماسية سرية لوضع حد للقتال ، وأنا ما زلت بحاجة لبعض الوقت ولمعاونته . وكان حسين عاقلاً فلم يجب ، لكنه اتبع توصيتى ، وهذا برهن على حكمة رجل دولة » .

ونتيجة للاتصالات المستمرة بين أمريكا وإسرائيل ، قبلت إسرائيل إيقاف إطلاق النيران على الخطوط التى وصلت إليها القوات . وأرسلت جولدا مائير رسالة مساء يوم

---

(١) مذكرات كسنجر فى البيت الأبيض - طبعة عربية - ص ٣٤٥ .

(٢) المصدر السابق - ص ٣٤٧ .

١٢ أكتوبر إلى كسنجر تفوضه التقدم بمشروع القرار إلى مجلس الأمن ، إذ كان كسنجر يرى أنها خطوة حكيمة . وكانت هذه الرسالة تعكس الموقف العسكرى العام الذى تواجهه إسرائيل .

وفى فجر يوم ١٣ أكتوبر طلب السفير البريطانى بالقاهرة مقابلة عاجلة مع الرئيس السادات ، حيث أبلغ الرئيس أن كسنجر طلب من مستر هيث رئيس وزراء بريطانيا ، أن يتأكد أن السادات يوافق على وقف إطلاق النار ، فقد أخبره السوفيت بذلك . كما اشتمل التبليغ على أن كسنجر قد أخطر هيث أنه « إذا ما اقترح أحد فى مجلس الأمن إيقاف القتال على الخطوط الحالية ، فإن الحكومة الأمريكية لن تعترض . وأن كسنجر لديه من الأسباب ما يشير إلى أن إسرائيل ستقبل ذلك » .

وكان رد الرئيس السادات على رسالة هيث « بلغ كسنجر أن هذا لم يحدث ، وأنا لم أوافق على وقف إطلاق النار لا للسوفيت . ولا لغيرهم وقد سبق أن أخطرنه بأن يتصل بالقاهرة إذا كان الأمر يخص مصر وليس بموسكو ... ثم أنى لن أوافق على وقف إطلاق النار إلا بعد إتمام المهام التى تضمنتها الخطة .



وفى الجبهة العسكرية ، كان القتال مستمراً فى سيناء والجولان خلال فترة « الوقفة التعبوية » (١٠ - ١٣ أكتوبر) . وكان الاتحاد السوفيتى بدأ بتزويد سوريا ومصر بالأسلحة والمعدات ، بينما طوّرت أمريكا خطتها لنقل أكبر كمية من السلاح الأمريكى إلى إسرائيل فى أقصر وقت .

لم تكتف إسرائيل بطائرات الجامبو المدنية السبع لشركة العال لنقل احتياجاتها من الأسلحة والمعدات ، ولذلك عملت محاولات لاستئجار طائرات نقل مدنية أمريكية لسرعة إجراء النقل ، ولكن شركات الطيران رفضت التعاون مع إسرائيل فى هذا المجال خوفاً من المقاطعة العربية .

اتجه التفكير الأمريكى إلى استخدام طائرات النقل العسكرية الأمريكية لنقل الأسلحة والمعدات إلى جزر الازور فى المحيط الأطلنطى ، ومنها تنقلها طائرات العال وأى طائرات مدنية أخرى إلى إسرائيل . وبذلك تستفيد إسرائيل من قصر المسافة وتعدد رحلات النقل .

واتضح أن هذا الأسلوب لا يحقق سرعة نقل الاحتياجات بالكميات الكبيرة المطلوب نقلها . وبناء على اقتراح « مجموعة العمل الخاص » برئاسة الدكتور كسنجر ، اتخذ الرئيس نكسون قراراً هاماً لصالح إسرائيل . وكان القرار هو إنشاء « جسر جوى أمريكى » تستخدم فيه طائرات النقل العسكرية الأمريكية لنقل احتياجات إسرائيل رأسا إليها من المستودعات فى الولايات المتحدة . وبذلك اتصل شريان الحياة لإسرائيل بعد أن استجابت أمريكا لطلبات إسرائيل .

لقد بذل كسنجر جهداً كبيراً للوصول إلى قرار إنشاء الجسر الجوى الأمريكى – كما أوضحه بنفسه فى مذكراته – بدءاً من النداء العاجل الذى وجهته جولدا مائير لأمريكا فى صباح يوم الثلاثاء ٩ أكتوبر ، حيث تلقت إسرائيل فى مساء هذا اليوم وعداً وضمانات بتعويضها عن خسائرها . وانطلاقاً من هذا الضمان ، أخذت إسرائيل تبدى عدم اهتمام بما تستهلكه من عتاد حربى . ويقول كسنجر « إذا كان قد صدر عنى أى إلحاح أكثر من زملائى حول الإسراع فى توصيل الاحتياجات لإسرائيل ، فإن ذلك لأجعل تكافؤا بين ما نعمل من حيث مساندة إسرائيل وتقريب وقت انتهاء المعارك ، مع ما يقوم به السوفيت من إقامة جسر جوى لمساندة العرب » .

لقد صدر قرار إقامة هذا الجسر الجوى الأمريكى يوم ١٣ أكتوبر ، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل قد استهلكت المخزون الاستراتيجى من السلاح .

وسجل الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى خطورة الموقف الإسرائيلى بقوله :

« لو لم تصل إلينا الأسلحة الأمريكية حتى يوم ١٢ أكتوبر ، فقد كان المعنى الوحيد لذلك أن الكارثة الكبرى قد وقعت ، وأن نهايتنا قد أصبحت وشيكة ، لأننا كنا قد خسرنا تماما المخزون الاستراتيجى من السلاح . وكان ذلك معناه أن باستطاعة مصر وسوريا أن يصلا إلى أبعد ما يمكن أن يتصوره أى إسرائيلى » .

وكان علينا فى مصر تطوير الهجوم فى سيناء لتخفيف الضغط على سوريا .



ماذا بعد رءوس كبارى الجيوش ؟

لقد كان التخطيط لحرب أكتوبر يهدف إلى هزيمة التجمع الرئيسى للقوات

الإسرائيلية فى سيناء والوصول إلى خطوط استراتيجية فى سيناء تحقق الهدف السياسى من الحرب .

وقد أفصح الرئيس الراحل السادات عن الهدف الاستراتيجى العسكرى فى كتابه (البحث عن الذات – ص ٣٨٤) عندما قال : « لقد عبرنا وحققنا المرحلة الأولى بالاستيلاء الكامل على خط بارليف ، ولم يعد أمامنا إلا المرحلة الثانية وهى الوصول إلى المضايق » .

وحان الوقت يوم ٩ أكتوبر لتقرر مصر متى يستأنف الهجوم وتطويره شرقاً فى اتجاه المضايق تنفيذاً لخطة الحرب .

كان ترك العدو الإسرائيلى بدون ضغط مستمر عليه معناه انتقال المبادأة له . ولا ينتظر أن تتخذ القوات الإسرائيلية أوضاعاً دفاعية حتى نهاية الحرب ، بل إنها ستحاول اختراق أحد القطاعات بالجبهة حتى يكون دفاعها إيجابيا نشطاً وقد تصل بعض قواتها إلى خط القناة . ولذلك يجب حرمان العدو من القيام بهذا العمل بالمحافظة على المبادأة فى أيدينا ، ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير العمليات الهجومية شرقاً .

لقد كانت القوات الإسرائيلية فى سيناء فى وضع سيىء من الناحية المعنوية والقدرة القتالية بعد الفشل الذى لحق بها والخسائر الكبيرة التى تحملتها . أما موقفها فى الجولان فقد كان يشير إلى تطوره فى صالحها تكتيكيا . وأصبح واضحا للقيادة الإسرائيلية أن عمق رءوس الكبارى المصرية وصل إلى ١٢ – ١٥ كيلومتراً ، وأن لدينا أعداداً كبيرة من الدبابات والمدفعية والأسلحة المختلفة . كان ذلك يجبر إسرائيل على اتخاذ الأوضاع الدفاعية على مواجهة واسعة حوالى مائة كيلومتر من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً .

كان من رأيى ضرورة استغلال الموقف لتطوير الهجوم شرقاً طبقاً للخطة دون أن نتوقف طويلاً حتى نحرم العدو من فرصة تدعيم مواقعه أمام قوات الجيش . وهذا يعنى أن استئناف الهجوم يتم فى الظرف الأفضل لنا والأسوأ للعدو .

ناقشت الفريق أول أحمد إسماعيل فى هذا الموضوع يوم ٩ أكتوبر خلال مقابلتين معه داخل مركز العمليات . وجدت منه الحذر الشديد من سرعة التقدم شرقاً ، فكان

يرى الانتظار لتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة من أوضاع قواتنا في رءوس الكبارى قبل استئناف الهجوم . وكان الفريق أول أحمد إسماعيل يرى أيضاً أن القوات البرية القائمة بالهجوم ستتعرض بشدة للطيران الإسرائيلى فى وقت لا تتمكن فيه المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوى من توفير الحماية الكافية لها .

وفى مناقشتى معه آوضحت أن استئناف هجومنا يترتب عليه التحام قواتنا مع قوات العدو ، الأمر الذى يجعل تأثير السلاح الجوى الإسرائيلى أقل . وللحد من تأثير السلاح الجوى المعادى ، يجب استغلال طاقة قواتنا الجوية التى أثبتت قدرتها ضد طيران العدو خلال الأيام الأربعة ٦ - ٩ أكتوبر .

فضلاً عن ذلك فإن صواريخ الدفاع الجوى - خفيفة الحركة - برغم قلتها إلا أنها مؤثرة ، وفى نفس الوقت يمكننا تحريك بعض كتائب صواريخ الدفاع الجوى - بطيئة الحركة - على وثبات للأمام .

وقلت أيضاً إن احتفاظنا بالمبادأة باستئناف الهجوم استغلالاً للنجاح الذى تحقق يعطينا فرصة تحقيق الهدف الاستراتيجى بنجاح برغم أننا نتحمل الخسائر ، ولكنها خسائر مقبولة . وفى المقابل فإن طول الانتظار يعطى فرصة أفضل للعدو ليكون فى موقف أقوى عندما نستأنف الهجوم .

لقد دارت المناقشة بين الفريق أول إسماعيل وبينى بطريقة موضوعية . وكنت أعرف عنه بحكم خدمتى السابقة معه أنه حذر جداً ، وكلما كانت المناقشة تطول بيننا أجد أنه برغم اقتناعه إلا أن عامل « الخسائر المتوقعة من الطيران المعادى » كان يسيطر على كل تفكيره ثم يعود إلى القول « لا بد من المحافظة على القوات المسلحة سليمة » . وكان القرار الذى وصل إليه برغم مناقشتى الطويلة معه ، أنه لا بد من عمل « وقفة تعبوية » ثم يلى ذلك استئناف الهجوم على ضوء تطور الموقف ، وهو قرار ثابت فى ذهنه لا يحيد عنه .

وفى نهاية المناقشة بعد مقابلتين طويلتين يوم ٩ أكتوبر مع الفريق أول أحمد إسماعيل ، وله كل الاعتزاز والاحترام منى ، قلت له : أرجو أن تتذكر أن خطة الحرب تقضى بتطوير الهجوم لاحتلال المضايق بعد نجاح الهجوم واقتحام القناة « بعد وقفة تعبوية أو بدونها » . أى أن مبدأ التطوير شرقاً إلى المضايق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه ، وأصبح السؤال هو فقط : « متى يستأنف الهجوم ؟ » .

توقيت تطوير الهجوم :

كان توقيت تطوير الهجوم فى جبهة سيناء من أهم عوامل نجاحه . وكان من الواضح أنه كلما طال وقت الانتظار – وقفة تعبوية – بعد يوم ٩ أكتوبر ، كان لدى العدو فرصة تدعيم موقفه العسكرى وتجعل قواته أكثر ثباتاً فى مواجهة قواتنا المهاجمة . وبمعنى آخر ، كلما كانت فترة الانتظار أقصر كان ذلك أفضل لنا .

لقد كانت الموازنة الدقيقة لتحديد هذا الوقت من أصعب الأمور لكثرة وأهمية العوامل التى تتحكم فى اتخاذ القرار .

ومن متابعة الموقف فى جبهة الجولان ، ظهرت بوادر نجاح تكتيكى إسرائيلى ، ولم يكن مشجعاً أن تحمل بلاغات القيادة السورية فى طياتها سيطرة الجيش السورى على الموقف . وتطور الموقف ليصبح فى صالح إسرائيل منذ يوم ١٠ ، واستخدمت أيضاً سلاحها الجوى لقصف الأهداف الاقتصادية فى سوريا يوم ٩ ثم قصف جوى للعاصمة دمشق يوم ١٠ والأهداف المدنية والعسكرية يوم ١١ . وهنا حضر للقاهرة مندوب من القيادة السورية يطلب تنشيط العمليات فى جبهة سيناء لتخفيف الضغط الإسرائيلى فى جبهة الجولان .

لقد شكل الموقف العسكرى فى الجبهة السورية عامل ضغط على الرئيس السادات سياسياً ، وعلى الفريق أول أحمد إسماعيل عسكرياً بصفته القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية . ولذلك صدر قرار الرئيس السادات فى الساعات الأولى من يوم ١٢ أكتوبر للفريق أول إسماعيل بتطوير الهجوم شرقاً على الجبهة المصرية لتخفيف الضغط على الجبهة السورية .

وفى صباح يوم ١٢ أصدر الفريق أول إسماعيل أوامره ببدء التطوير فى الساعة ٠٦,٣٠ (السادسة والنصف صباحاً) صباح اليوم التالى ١٣ أكتوبر مع التمسك برءوس الكبارى .

وبناء على طلب اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثانى واللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث ، وبعد استدعائهما إلى مركز عمليات القوات المسلحة ومقابلة القائد العام مساء يوم ١٢ ، تأجل تطوير الهجوم ليكون ٠٦,٣٠ يوم ١٤ أكتوبر .

رأى الفريق الشاذلى :

يقول الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان إنه كان يعارض فكرة تطوير الهجوم لأسباب أبداها بنفسه للقائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل .

وأوضح الشاذلى فى مذكراته[1] تحت عنوان (القرار السياسى الخاطىء) أنه بعد عودته من الجبهة يوم ١١ أكتوبر ، فاتحه الوزير أحمد إسماعيل فى موضوع تطوير هجومنا نحو المضايق ، ولكن الشاذلى عارض الفكرة لأن « القوات الجوية الإسرائيلية قوية وتشكل تهديداً خطيراً لأية قوات برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى » .

وعاد الوزير أحمد إسماعيل وفاتحه بالموضوع مرة أخرى فى صباح اليوم التالي – ١٢ أكتوبر – قائلاً له إن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية . عارض الشاذلى الفكرة مرة أخرى على أساس أن هجومنا لن ينجح ولن يخفف الضغط على الجبهة السورية للمبررات التى أبداها . وحوالى الظهر تطرق الوزير لهذا الموضوع للمرة الثالثة خلال ٢٤ ساعة ، وقال هذه المرة « القرار السياسى يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضايق ، ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد . ١٣ أكتوبر » .

وكان هناك إصرار من الوزير على أن القرار سياسي ويجب أن نلتزم به . وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم ١٤ بدلاً من فجر يوم ١٣ كما كان محدداً .

الانتظار الطويل . لماذا ؟

ويطرح السؤال نفسه : لماذا لم تنتهز القيادة العسكرية المصرية فرصة نجاحها حتى يوم ٩ أكتوبر – بعد أن حققت المهمة المباشرة بنجاح – لاستغلال هذا النجاح بتطوير الهجوم بسرعة فى اتجاه المضايق لتحقيق الهدف الاستراتيجى العسكرى ؟! .

اختلف الكتاب والمحللون فى الرد على هذا السؤال :

منهم من استنتج أن التخطيط المصرى لحرب أكتوبر كان يهدف إلى القيام بعملية

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي – حرب أكتوبر (مذكرات) – طبعة عربية .

هجومية ذات هدف محدود هو : الهجوم مع اقتحام القناة والإستيلاء على خط بارليف فقط .

ومنهم من استنتج أن التخطيط المصرى كان يهدف إلى القيام بعملية هجومية لإقتحام القناة وتدمير خط بارليف والاستيلاء على خط المضايق كهدف نهائى . وهنا تنوعت آراء الكتاب ، فقد نسب بعضهم للفريق الشاذلى أنه كان صاحب فكرة استغلال النجاح بسرعة التطوير . بينما نسب بعضهم للفريق أول أحمد إسماعيل أنه كان صاحب فكرة الانتظار الطويل – عمل وقفة تعبوية – قبل تطوير الهجوم إلى خط المضايق .

والحقيقة التى أقررها ، أن التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن قاصراً أبداً على الاستيلاء على خط بارليف كهدف نهائى . بل كان التخطيط يهدف إلى تحقيق هدف استراتيجى عسكرى أبعد من ذلك وهو الوصول إلى خط المضايق والاستيلاء عليه كهدف نهائى .

وكان التخطيط يشمل – بكل تأكيد – اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف ، وصد هجمات العدو المضادة المنتظرة ، وتطوير الهجوم لتحقيق الهدف النهائى (خط المضايق) سواء بعد وقفة تعبوية أو بدون هذه الوقفة حسب الموقف . أى أن تطوير الهجوم شرقاً فى اتجاه المضايق كان مقرراً فى جميع الحالات .

أما ما نسب للفريق الشاذلى من أنه صاحب فكرة استغلال النجاح بسرعة التطوير ، فقد تولى بنفسه نفيها ويؤكد ذلك على لسانه – فى مذكراته – بقوله[1] :

« لقد كثر الكلام وتعددت الآراء حول الأسباب التى منعت المصريين من تطوير هجومهم إلى الشرق فور نجاحهم فى عملية العبور . وقد انتشرت شائعات كثيرة تقول إننى كنت من أنصار الاندفاع السريع نحو الشرق سواء يوم ١٤ أو قبل ذلك بكثير . وقد امتنعت القوات المسلحة عن التعليق على هذه النقطة بالتأييد أو النفى سواء على المستوى الاعلامى أو المستوى العلمى[2] . وهكذا بدأت وسائل الاعلام العالمية تؤكد تلك الشائعات . لقد وصفونى بأننى رجل مظلى قوى ، هجومى ،

---

(١) فريق سعد الدين الشاذلى – حرب أكتوبر (مذكرات) – طبعة عربية – ص ٢٤٨ .

(٢) يقصد الندوة الدولية عن حرب أكتوبر التى عقدت فى جامعة القاهرة من ٢٧ – ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ولم يشترك فيها .

مقدام .... إلخ .. ولكنى لا أود أن نربط بين هذه الصفات الجميلة وبين قرار تطوير الحرب نحو الشرق . لقد كنت دائما ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق سواء كان ذلك فى مرحلة التخطيط أو فى مرحلة إدارة العمليات الحربية للأسباب الكثيرة التى سبق لى أن ذكرتها » .

وإنى أهمس فى أذن الشاذلى بكل الود والاحترام ، وأقول له إن خطة حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد وضعت بعد أن استغرق العمل فيها وقتاً طويلاً بواسطة هيئة عمليات القوات المسلحة واشتراك الأفرع الرئيسية لهذه القوات - جوية وبحرية ودفاع جوى - والأجهزة والقيادات المختلفة ، ووافق عليها الفريق الشاذلى رئيس الأركان وصدق عليها الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام - بتوقيع كل منهما مع توقيعى على وثائقها - قبل الحرب بوقت طويل . وطالما أن الخطة وضعت لتحقيق هدف استراتيجى عسكرى هو الوصول إلى المضايق ، فليس من المستساغ أن يقول رئيس الأركان أنه كان ضد تطوير الهجوم إلى المضايق فى مرحلة التخطيط .

أما أثناء إدارة العمليات الحربية ، فقد تتغير المواقف عما هو مخطط لها ، أو قد تظهر عوامل جديدة أثناء التنفيذ تستدعى مواجهتها بأساليب تناسب الموقف . وهنا تظهر كفاءة القائد وقيادته فى إدارة العمليات - بمتغيراتها - لتحقيق الهدف الاستراتيجى .

وبماذا فسر القائد العام - الفريق أول أحمد إسماعيل - هذا الانتظار الطويل - عمل وقفة تعبوية - ثم تطوير الهجوم فى اتجاه المضايق ؟ .

رأى الفريق أول أحمد إسماعيل :

بعد أن أصبح الفريق أول أحمد إسماعيل فى رحاب الله ، لم أجد أفضل من الحديث الصحفى[1] الذى أدلى به للأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام يوم ١٩٧٣/١١/١٨ - بعد انتهاء الحرب - للرد على التساؤلات التى دارت حول عدم استغلال النجاح بالسرعة التى كانت متوقعة ، وهو الأمر الذى أحس به الجميع داخل مصر وخارجها عندما لم تتعمق قواتنا شرقا بعد الخطوط التى وصلت إليها قواتنا

(١) الحديث مسجل فى كتاب : الرجال والمعركة الذى صدر بموافقة الفريق أول أحمد إسماعيل ، ويشمل كل أحاديثه الصحفية بعد الحرب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

فى رءوس كبارى الجيوش فى سيناء ، خصوصاً وان البيانات العسكرية التى كانت تصدر عن مصر – وهى صحيحة – كانت تعطى هذا الانطباع برغم أن القتال لم يهدأ :

هيكل :

أريد أن أسألك ، وقد تأذن لى أن أكون صريحاً ، عن السبب الذى من أجله لم يجر تطوير هجومنا الشامل بالسرعة الواجبة ... إن البعض من الخبرأء يرون أن النجاح الهائل لعملية العبور لم يجر استغلاله بسرعة . وهناك تساؤلات كثيرة فى هذا الصدد : هل كان تخطيطنا المسبق لافتتاحية العبور العظيمة وحدها ؟ هل لم نستطع أن نرى الفرصة المتاحة لنا ؟ هل كنا أبطأ مما يجب أو ماذا حدث بالضبط ؟

أحمد إسماعيل :

إن هذه الأسئلة كلها يجب أن تطرح ، وليس هناك ضرر فى رأيى من طرحها . وسوف آخذ النقط التى أثرتها فى سؤالك واحدة بعد واحدة .

١ – هل خططنا للعبور وحده ؟

بالطبع لا . لقد كان لدينا خطط أوسع بكثير ، لأن الحرب حوار بين تخطيط وتخطيط .. بين قوة نيران وقوة نيران ... مقدرة حركة ومقدرة حركة .

وليس معقولاً أن تكون لدينا خطوة واحدة نتعطل بعدها ، فلا نعرف كيف نواصل الحوار بالتخطيط وبالنيران وبالحركة . بالطبع فإن عملية العبور أخذت جزءاً كبيراً من اهتمامنا لأنها كانت المدخل ، ولأنها كانت خطوة درسنا كل تفاصيلها لأننا عرفنا أننا سنبدأ بها ، وهى ميزة الأخذ بزمام المبادأة .

ما يجيء بعد ذلك ... إحتمالات متعددة مدروسة ، وقد حسبناها إلى أقصى حد ، ولكن الأمر فى النهاية كان يتوقف على ما سوف يقوم به العدو . وبالتالى فإن خطة العبور كانت كاملة إلى النهاية ، وكان ما بعدها قد شمله التخطيط ، ولكن اختيار الاحتمالات كان متوقفاً على رد فعل العدو .

٢ - هل لم نستطع رؤية الفرصة ؟

إن الموضوع بالنسبة لى لم يكن مسألة فرص ، وإنما كان مسألة حسابات . ومهما وجدت من فرص تبدو متاحة أمامنا فقد كان علىَّ ألا أغامر .

إننا بدأنا العملية فى حماية شبكة الصواريخ الشهيرة . وبذا كان علىَّ أن أتقدم بعدها ، فقد كان لا بد - سواء كانت هناك فرص يراها غيرى أو حتى أراها بنفسى - أن أنتظر حتى أتأكد أن قواتى وراءها الحماية الكافية .

كان لا بد أن أعطى الفرصة لمدرعاتى بالدخول . وكان لا بد أن أعطى الفرصة لصواريخى المتحركة المضادة للطائرات بالدخول . إن قواتنا الجوية قامت بعمل بطولى ، ولكن لو أنى دفعت بقواتى وراء الفرصة المتاحة التى يتحدثون عنها ، ولم تكن دفاعاتى ضد تفوق العدو الجوى جاهزة ، لكان معنى ذلك أن ألقى العبء كله على الطيران وأحمله ما لا يطيق فى وقت أعرف فيه أن الساعات الصعبة ما زالت أمامنا .

٣ - هل كنا أبطأ مما يجب ؟

لا أعرف ... ما أعرفه هو أننى التزمت بالتخطيط . كان التخطيط - الخطة الأصلية أقصد - يقتضى وقفة تعبوية بعد إتمام العبور وبعد تأمين رءوس الكبارى .. وقفة أعيد فيها تقدير الموقف على ضوء رد فعل العدو ، وأتأهب للخطوة التالية واتخذ لها احتياطاتها الكافية وأتقدم .

إن الوقفة التعبوية لم تكن فترة سكون ، ولكنها كانت فترة تقبُّل لهجمات مضادة من العدو وتدميرها ...

ومع ذلك - ولست أظننى بذلك أذيع سراً لا يعرفه العدو - فإننا اضطررنا إلى القيام بهجوم واسع بأسرع من الوقت المناسب . وكان هدفنا من ذلك تخفيف الضغط على سوريا . ولقد حدثت معارك[1] ضخمة بالمدرعات ، وكانت هذه المعارك خارج نطاق الصواريخ . وحينما أحسست أننا اضطررنا العدو إلى سحب جانب من قواته العاملة على الجبهة السورية إلى جانب تحويله لجهود طيرانه من هناك إلى جانب إسراعه بالاحتياطى إلى ناحيتنا ، فإنى فضلت العودة إلى رءوس الكبارى نواصل تدعيمها ونجعل منها صخرة تتحطم عليها الهجمات المضادة للعدو .

---

(١) يقصد معارك الدبابات التى حدثت يوم ١٤ أكتوبر أثناء تطوير الهجوم شرقاً إلى المضايق .

هيـــكل :

سوف أسألك مرة أخرى ولعلك تقبل إلحاحى : هل كنا تقليديين أكثر مما يجب ؟

أحمد إسماعيل :

هل كان تخطيط وتنفيذ عملية العبور التى رأيت وسمعت بنفسك تقدير خبراء العالم لها ... هل كان ذلك عملاً تقليدياً ... إن الذين سمعونى أتحدث إلى القوات عرفوا أن أكثر مَا كنت أحذر منه هو أن نكون تقليديين ، وفى نفس الوقت لم أكن أريد أن نكون مغامرين .. الحرب قضية أكبر بكثير من المغامرة .

□ □ □

وإنى أقول :

- إن خطة الحرب التى لا خلاف عليها – عسكريا وسياسياً – قد وضعت للوصول إلى خط المضايق كهدف نهائى للحرب .
- ولم تحتم هذه الخطة عمل « وقفة تعبوية » بعد اقتحام القناة وإنشاء رءوس كبارى الجيوش ، بل نصت على تطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على المضايق – بعد وقفة تعبوية أو بدونها – حسب الموقف .

  وكان توقيت تطوير الهجوم من أهم عوامل نجاحه لسرعة استغلال النجاح الذى تحقق . وكلما كانت فترة الانتظار – بعد اتمام المهمة المباشرة يوم ٩ أكتوبر – أقصر كان ذلك أفضل لنا .
- لقد كان القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل حذراً أكثر مما يجب ، وأبطأ مما يجب ، الأمر الذى دعاه إلى الانتظار الطويل – عمل وقفة تعبوية – من يوم ١٠ حتى يوم ١٣ أكتوبر . وكان يرى كما قال « كان علىَّ ألا أغامر » .

  وكان عليه أن يغامر بعد أن ضاعت منا فرصة استغلال النجاح بسرعة لتحقيق الهدف الاستراتيجى .
- ويقع عبء إدارة العمليات الحربية لتنفيذ الخطة على القيادة العسكرية دون تدخل من القيادة السياسية ، وهو الأسلوب الصحيح لإدارة العمليات .

وقد حاولت خلال الحرب معرفة مبررات البطء فى تطوير الهجوم شرقاً ، وهل كان هناك قيد سياسى على القائد العام يتطلب ذلك ، إلا أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يفصح لى عن هذا القيد لو كان موجوداً .

ولما أصدر الرئيس السادات قرارا بذلك للقائد العام فى الساعات الاولى من يوم ١٢ أكتوبر لتطوير الهجوم بعد تدهور الموقف العسكرى فى الجبهة السوريه ، أسرع الفريق أول أحمد إسماعيل بإصدار الأوامر فى نفس اليوم للتطوير بحيث يبدأ صباح اليوم التالى ١٣ أكتوبر (تأجل لاعتبارات عسكرية ليكون صباح يوم ١٤) . اتضح من هذا التصرف أن الوقفة التعبوية - ١٠ - ١٣ أكتوبر - كانت بإتفاق وموافقة الرئيس السادات والقائد العام أحمد إسماعيل ، كما أن قرار تطوير الهجوم - بعد الوقفة التعبوية - كان قراراً سياسياً .

- وحول هذا الموضوع قال محمود رياض أمين عام الجامعة العربية حينئذ ، إن الرئيس حافظ الأسد وجه له دعوة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ - بعد الحرب بحوالى أسبوعين - للسفر إلى دمشق للتباحث معه بشأن الموقف فى ذلك الوقت . وفى حديث استمر بينهما من منتصف الليل حتى ما بعد الثانية صباحاً شرح فيه الرئيس الأسد الموقف فى الجولان خلال فترة العمليات ، وجاء فيه :

« إن الاتفاق بينى وبين الرئيس السادات كان يقتضى قيام مصر باحتلال المضايق ، إلا أن القوات المصرية توقفت بعد عشرة كيلومترات من شرق القناة ، وأضاف : ربما تكون القيادة المصرية قد حاولت تدارك هذا الخطأ يوم ١٤ أكتوبر عندما دفعت باحتياطيها إلى سيناء ، ولكن الفرصة كانت قد فاتت بعد مرور ثمانية أيام كاملة على النجاح المصرى فى العبور ، وبعد أن زال عامل المفاجأة لدى إسرائيل . وذكر الرئيس الأسد ، أنه لم يكن هناك تنسيق كافٍ بيننا وبين القيادة المصرية . بالرغم من أن الفريق أول أحمد إسماعيل هو القائد العام للجبهتين » .

- لقد كانت فترة « الوقفة التعبوية » فرصة أتيحت لإسرائيل استغلتها لتكون أكثر ثباتا فى الجبهة المصرية ، وتكون أكثر تأثيراً فى الجبهة السورية .

كما أتاحت هذه الفترة لأمريكا استمرار إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات بصفة عاجلة لتعويض خسائرها وزيادة قدراتها القتالية حتى يوم ١٢ أكتوبر .

وقامت أمريكا بعمل استطلاع جوى لجبهة سيناء وعمق الدولة يوم ١٣ (سيلى شرحه فيما بعد) اكتشفت فيه أن الفرقة ٢١ مدرعة قد انتقلت من غرب القناة إلى شرقها استعداداً للتطوير فى اليوم التالى .

والنتيجة المباشرة للوقفة التعبوية ، أن إسرائيل ركزت مجهودها ضد القوات السورية فى جبهة الجولان وحققت نجاحا هناك . وفى نفس الوقت كانت أمريكا تلعب دوراً سياسيا بمهارة لصالحها وصالح إسرائيل ، فقد وضعت أمريكا ثقلها بالدعم العسكرى المباشر لإسرائيل بحيث تضمن عدم استكمال هزيمتها فى الوقت الذى كانت تقوم فيه باتصالات سياسية مع الاتحاد السوفيتى ومصر لكسب الوقت :

وعلى ذلك ، فقد كان للوقفة التعبوية تأثير هام ومباشر على تطور العمليات فى المرحلة التالية فى غير صالحنا .

● وفى مجال العمل السياسى وتأثيره على تطوير العمليات الحربية ، فلم أكن أعلم أثناء الحرب بحكم عملى العسكرى - رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة - بالعمل السياسى الذى يتم بواسطة القيادة السياسية دعماً للعمل العسكرى أو استغلالاً لنتائجه . وبعد أن نشر بعض القادة السياسيين مذكراتهم بعد الحرب ، لفت نظرى موضوعان يستحقان الاهتمام حول « الوقفة التعبوية » والبطء فى تطوير هجوم قواتنا فى اتجاه المضايق .

أولاً : ففى الرسالة التى بعث بها السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى يوم ٧ أكتوبر - تعبيراً عن رأى الرئيس السادات - إلى الدكتور كسنجر ، جاء فيها « لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة » . وقد فسر كسنجر هذه الجملة على أنها « لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة فى متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل بعد الأراضى التى كسبتها » .

والسؤال الذى يطرح نفسه . هل هناك علاقة بين فكرة الرئيس السادات بعدم تعميق الاشتباكات وقراره بالبطء فى تطوير الهجوم فى اتجاه المضايق ، وعمل وقفة تعبوية ؟

إن الإدارة السياسية للحرب ، لا بد أن تنطلق من العمل العسكرى الذى يتحقق فى ميدان القتال . ففى الموقف العسكرى يوم ٧ أكتوبر ، كانت قواتنا فى جبهة القناة قد حققت إنجازاً عظيماً ، وفى الوقت نفسه تتقدم القوات السورية بنجاح فى الجولان .

وكان العدو لم يفق من المفاجأة ولم تكن قواته الاحتياطية قد تم تعبئتها . وفى هذا اليوم أيضاً ، اقترح ديان فى مجلس الوزراء الإسرائيلى الانسحاب من خط القناة .

فى هذا الموقف لم يكن العمل السياسى متمشيا مع العمل العسكرى الناجح الذى تحقق . والأخطر من ذلك أن القيادة السياسية فى مصر قد أفصحت عن نواياها فى العمل العسكرى ، الأمر الذى جعل كسنجر – وبالتالى إسرائيل – يفسره بأن مصر غير راغبة فى متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل بعد الأراضى التى حررتها .

ثانياً : والموضوع الثانى الذى صدمنى وأفزعنى ، ما جاء فى مذكرات السيد حافظ إسماعيل (أمن مصر القومى فى عصر التحديات ص ٣٢٣) تحت عنوان – ١٠ – ١٣ أكتوبر ، وقفة تعبوية – النص الآتى :

« كانت قواتنا خلال المرحلة التى انتهت قد أتمت تحقيق الهدف المباشر . وكنت من خلال أحاديثى مع الفريق أول أحمد إسماعيل من قبل نشوب الحرب ، أدرك أنه لا ينوى التقدم حتى الممرات الجبلية . وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق ... إنما قصد به أن يستحث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رءوس الكبارى على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر » .

كنت أتمنى أن يكون الفريق أول أحمد إسماعيل على قيد الحياة ، حتى يمكنه تفسير ما نسب إليه « أنه لم يكن ينوى التقدم حتى الممرات الجبلية » . لم أقتنع بالمبرر الذى نسب إليه « يستحث القيادات الصغرى على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر » .

إن هناك اصطلاحات عسكرية لا خلاف عليها . على المستوى التكتيكى يكون للوحدة فى الهجوم (مهمة مباشرة – ومهمة تالية – واتجاه التقدم التالى . وعلى المستوى التعبوى / الاستراتيجى يكون للجيش الميدانى (مهمة مباشرة – ومهمة تالية) أو مهمة مباشرة – مهمة نهائية) .

وأعتقد أننا دخلنا حرب أكتوبر بمفهوم واحد للقيادة العامة للقوات المسلحة . ولا أتصور أن الفريق أول أحمد إسماعيل كان يعنى أن تدمر قواتنا خط بارليف مع اقتحام القناة ، وتقف القوات عند هذا الخط . لقد كنا حققنا هذا الهدف بنهاية يوم ٩ أكتوبر ، فلماذا لم يقبل الرئيس السادات مقترحات وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت أو أى يوم آخر حتى يوم ١٢ أكتوبر .

لقد كان واضحاً تماماً للرئيس السادات أن الهدف النهائى من خطة الحرب هو الوصول إلى المضايق ، وقد سجلها بنفسه فى مذكراته « البحث عن الذات » ...

وهل من المعقول أن يكون فكر القائد للقوات المسلحة مختلفا عن فكر رئيس الدولة ؟

الجسر الجوى الأمريكى لإسرائيل :

وبينما كان القتال مستمراً فى سيناء والجولان خلال الفترة من ١٠ — ١٣ أكتوبر ، كانت المحاولات السياسية تبذل لوقف إطلاق النار .

لقد اتضح لأمريكا منذ يوم ٩ أكتوبر أن الموقف الإسرائيلى أصبح حرجاً نتيجة للخسائر الشديدة التى تكبدتها فى الأسلحة والمعدات ، الأمر الذى أوضحه السفير الإسرائيلى دينتز للدكتور كسنجر فى المقابلة التى تمت بينهما صباح ذلك اليوم — ٩ أكتوبر — فى البيت الأبيض . هذه المقابلة التى طلبت فيها إسرائيل سرعة إمدادها بالأسلحة والمعدات الثقيلة على وجه السرعة وبإلحاح شديد ، الأمر الذى استدعى أن تقترح السيدة مائير رئيسة الوزراء السفر إلى واشنطن لطلب الاسلحة اللازمة ، إلا أن كسنجر لم يوافق على هذا الاقتراح وتولى الأمر بنفسه بحكم عمله وزيراً للخارجية ومستشاراً للأمن القومى ، وفى الوقت نفسه القائم برئاسة « مجموعة العمل الخاص » التى تدير الأزمة .

وفى مساء يوم ٩ أكتوبر نقل كسنجر إلى السفير الإسرائيلى قرار الرئيس الأمريكى « أنه قرر ارسال جميع قطع الغيار والمعدات المدرجة فى القائمة ، ويعنى ذلك تجهيزات ومعدات إلكترونية ما عدا قنابل الليزر . ووافق على تعويض كل ما تفقده إسرائيل من طائرات ودبابات ... وسيرسل عدد من الدبابات طراز م — ٦٠ ، وهى أحدث ما لدى أمريكا . وسيصل إلى إسرائيل طائرات حديثه أيضاً ... أما باقى الأصناف ، فيجب وضع توقيت ينظم الإرسال والوصول . وتؤكد أمريكا أن جميع خسائر إسرائيل ستعوض ، وإذا احتاجت إلى الدبابات فانها ستصل إسرائيل ولو على طائرات أمريكية » .

وحدث تطور جديد فى الموقف السياسى ، عندما رفض الرئيس السادات فجر يوم ١٣ أكتوبر وقف إطلاق النار فى المقابلة التى تمت بين الرئيس السادات والسفير البريطانى بالقاهرة بناء على اقتراح من كسنجر

في هذا اليوم – ١٣ أكتوبر – صدر قرار الرئيس الأمريكى نكسون لبدء تنفيذ الجسر الجوى الأمريكى لنقل كل احتياجات إسرائيل العسكرية ، فى الوقت الذى كانت استهلكت فيه إسرائيل المخزون الاستراتيجى من السلاح .

ويسجل كسنجر رأيه فى الموقف بقوله فى مذكراته : « لم يكن يخالجنى الشك أبداً أن هزيمة إسرائيل بفضل التسليح السوفيتى ، ستكون كارثة جغرافية سياسية بالنسبة للولايات المتحدة . ولذلك حرَّضت إسرائيل للحصول على انتصار فى إحدى الجبهتين ، قبل أن يتخذ دبلوماسيو الأمم المتحدة مكاسب العرب حقاً يثبتونه فى اجتماعاتهم القادمة » .



لم تكتف إسرائيل بطائرات الجامبو السبع لشركة العال لنقل احتياجاتها من الأسلحة والمعدات ، ولذلك عملت محاولات لاستئجار طائرات نقل مدنية أمريكية لسرعة اجراء النقل ، ولكن شركات الطيران رفضت التعاون فى هذا المجال خوفاً من المقاطعة العربية .

اتجه التفكير الأمريكى إلى استخدام طائرات النقل العسكرية الأمريكية لنقل الأسلحة والمعدات إلى جزر الأزور فى المحيط الاطلنطى ، ومنها تنقلها طائرات شركة العال وأى طائرات مدنية أخرى إلى إسرائيل ، وبذلك تستفيد إسرائيل من قصر المسافة وتعدد الرحلات . واتضح أن هذه الطريقة لا تحقق سرعة نقل الاحتياجات بالكميات الكبيرة المطلوب نقلها .

وبناء على اقتراح « مجموعة العمل الخاص » برئاسة الدكتور كسنجر ، اتخذ الرئيس نكسون قراراً هاماً وحيوياً لصالح إسرائيل فى هذه الحرب . وكان القرار هو إنشاء « جسر جوى أمريكى » تستخدم فيه طائرات النقل العسكرية الأمريكية لنقل احتياجات إسرائيل رأسا من المستودعات الأمريكية إلى إسرائيل . وبذلك اتصل شريان الحياة لإسرائيل بعد أن استجابت أمريكا لطلبات إسرائيل .

لقد بذل الدكتور كسنجر جهداً كبيراً للحصول على قرار إنشاء الجسر الجوى الأمريكى – كما أوضحه بنفسه فى مذكراته – بدءًا من النداء العاجل الذى وجهته جولدا مائير لأمريكا صباح يوم ٩ أكتوبر ، حيث تلقت وعداً وضماناً بتعويضها عن

خسائرها ، إلى أن تم تنفيذ الجسرالجوى بطائرات نقل السلاح الجوى الأمريكى . ويقول كسنجر « إذا كان قد صدر عنى أى الحاح أكثر من زملائى حول الاسراع فى توصيل الاحتياجات لإسرائيل ، فإن ذلك لكى أجعل هناك تكافؤا بين ما نعمل من حيث مساندة إسرائيل وتقريب وقت انتهاء المعارك ، مع ما يقوم به السوفيت من اقامة جسر جوى لمساندة العرب » .



- استخدمت أمريكا لتنفيذ الجسر الجوى[1] ٢٢٨ طائرة نقل منها ٥١ طائرة من طراز س ٥ وعدد ١٧ طائرة من طراز س ١٤١ .
- ونفذت هذه الطائرات ٥٦٩ طلعة وصلت إلى إسرائيل تحمل الكميات الآتية :

١٤٧ طلعة بواسطة طائرات س ٥ نقلت ١١ ألف طن من الاحتياجات .
٤٢٢ طلعة بواسطة طائرات س ١٤١ نقلت ١١,٥ ألف طن من الاحتياجات .

- وحدد وزير الدفاع الأمريكى عدد الطائرات التى يسمح بهبوطها فى إسرائيل فى اليوم الواحد بعدد ٢٣ طائرة كحد أقصى لاعتبارات سياسية ، منها ٦ طائرات س ٥ ، ١٧ طائرة س ١٤١ .
- واستمر الجسر الجوى الأمريكى مدة ٣٣ يوماً اعتباراً من ١٣ أكتوبر حتى ١٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، استخدم فيها حوالى ٢٤٪ من حجم طائرات النقل التابعة لقيادة النقل الجوى فى اليوم الواحد طول مدة عمل الجسر .
- وقد تمكن الجسر الجوى من نقل ٢٢,٤٩٧ ألف طن من الاسلحة والمعدات والذخيرة إلى إسرائيل ، نقل منها حوالى ٣٩٪ خلال الفترة من ١٣ – ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ . وذلك بالاضافة إلى ٨ طائرات مدنية إسرائيلية من طراز (٧٤٧ ، ٧٠٧) قامت بنقل ٥٥٠٠ طن معدات خلال الفترة نفسها .

واستكمالاً لامداد إسرائيل بالاسلحة والمعدات ، انشأت أمريكا جسراً بحريا خصص أساساً لنقل المعدات كبيرة الحجم ، حيث وصلت أول سفينة إلى إسرائيل

---

(١) الاحصائيات والبيانات مأخوذة من تقرير مراقب عام الدولة الأمريكى بخصوص الجسر الجوى لإسرائيل عام ١٩٧٣ .

يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٣ بحمولة ٣٣,٢١٠ أطنان من الدبابات والمدافع والعربات . وبلغ اجمالى ما تم نقله بالجسر البحرى، ٧٤٪ من اجمالى حجم خطة الامداد والمعونة العسكرية العاجلة . وكان الغرض من ذلك هو تعويض خسائر الحرب وسرعة رفع الكفاءة القتالية للقوات الإسرائيلية بعد توقف القتال .

اعتمد الجسر الجوى ، ثم الجسر البحرى ، على المخازن والمستودعات الموجودة فى الولايات المتحدة . ومما يجدر ذكره أن بعض الدول الأوربية رفضت تقديم المساعدات اللازمة لطائرات النقل الأمريكية أثناء رحلاتها (هبوط - إعادة تموين - حق المرور .. الخ) وهى إنجلترا واسبانيا وايطاليا واليونان وتركيا ، الأمر الذى فرض على طائرات النقل الأمريكية اتخاذ خط سير متعرج للوصول إلى إسرائيل (راجع الخريطة عن خط السير لطائرات النقل تفاديا للمرور فى المجالات الجوية للدول) .

- وتكلفت عملية الجسر الجوى الأمريكى، إلى إسرائيل - بخلاف ثمن المعدات - ٨٨,٥ مليون دولار .



لقد تنوعت وتعددت الأسلحة والمعدات والذخيرة التى وصلت إلى إسرائيل بواسطة الجسر الجوى . وكان أبرز الأنواع التى نقلت هى محركات الطائرات فانتوم وأجنحتها ، ومستودعات قنابل جو / أرض ، ومجموعات أجزاء طائرات سكاى هوك ، ومعدات نظام دفاع جوى من طراز فولكان وشابرال ، وصواريخ جو / أرض ، وعبوات إعاقة ، ومعدات فنية لصيانة محركات الطائرات . الخ .

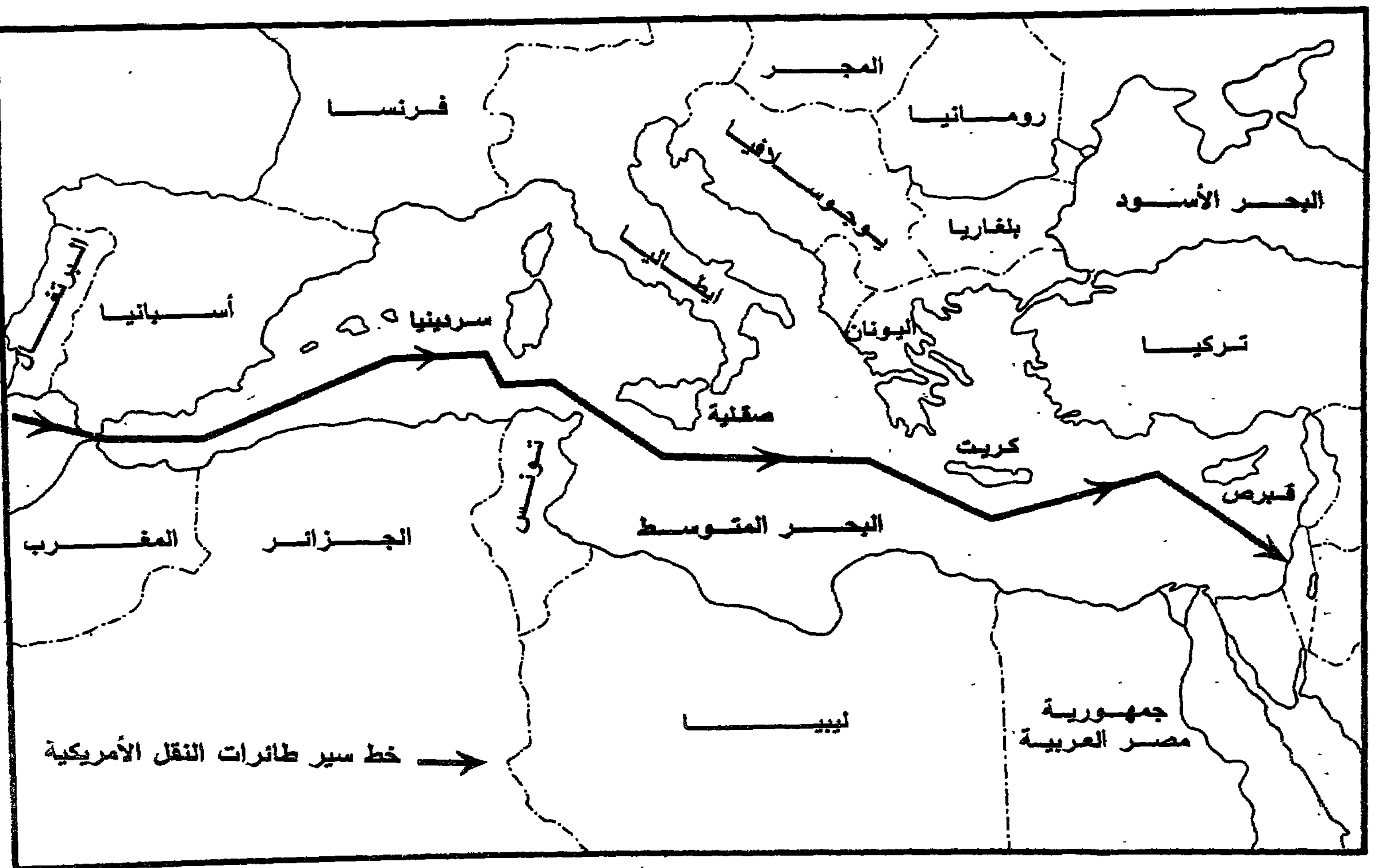
أما عن أسلحة القوات البرية فقد اشتملت على الدبابات ، والصواريخ المضادة للدبابات من طراز تاو ، وأنواع مختلفة من المدفعية ، ومواسير مدافع ، وذخيرة دبابات ومدفعية ، وأجهزة اشارية .. الخ . ومن الملاحظ أن الجسر الجوى الأمريكى بدأ يوم ١٣ أكتوبر ، وهو اليوم السابق لتطوير الهجوم المصرى فى اتجاه المضايق يوم ١٤ أكتوبر ، وتمكنت إسرائيل من صد هذا الهجوم .

ومما يلفت النظر أيضاً أن ابرز الأيام التى تميزت بضخامة حجم المجهود الجوى المخصص للنقل إلى إسرائيل ، كانت هى أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ أكتوبر ، وهى

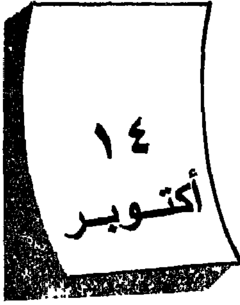
الفترة التى حدثت فيها ثغرة الدفرزوار وكان لإسرائيل المبادأة فيها على الجبهة المصرية حتى ايقاف النيران يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

وبهذا الجسر الجوى ، تمكنت أمريكا من رفع الكفاءة القتالية للقوات الإسرائيلية فى المرحلة الأخيرة من حرب أكتوبر الأمر الذى جعل ميزان القوة العسكرية يتحول إلى جانب إسرائيل . كما أبرزت أمريكا دعمها وتأييدها المطلق لإسرائيل فى هذه الحرب .

وفى تقديرى : كان الجسر الجوى الأمريكى ، وكذا الاستطلاع الجوى الأمريكى لجبهة القناة يومى ١٣ ، ١٥ أكتوبر – سيرد ذكرهما فيما بعد – سبباً رئيسياً لاحداث تفوق عسكرى إسرائيلى جعلها قادرة على تنفيذ الثغرة (معركة الدفرزوار) بنجاح ، وبدون هذا الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل بطريقة مباشرة وسافرة ما كان يمكن لإسرائيل تحقيق النجاح الذى حققته فى المرحلة الأخيرة من الحرب .



خط سير طائرات الجسر الجوى الأمريكى عام ١٩٧٣
خريطة رقم (٤)



٧ – تطوير الهجوم فى اتجاه المضايق

كنا فى مركز عمليات القوات المسلحة نتابع أعمال القتال يوم ١٣ أكتوبر . وفى الساعة الواحدة بعد الظهر ، اخترقت مجالنا الجوى طائرة أمريكية من طراز س ر – ٧١ تطير على ارتفاع أعلى من ٢٥ كيلومتراً ، وبسرعة تصل إلى ثلاث مرات من سرعة الصوت . بدأت خط طيرانها من البحر المتوسط ، واخترقت مجالنا الجوى فوق بورسعيد إلى السويس حيث غطت جبهة القناة كلها ، ومنها إلى منطقة البحر الأحمر لاستطلاع موانىء الغردقة وسفاجة وكذا مطاراتنا ووسائل الدفاع الجوى بالمنطقة . والتفت الطائرة غرباً إلى الوجه القبلى فوق مدينة قنا ثم شمالاً إلى الدلتا حيث استطلعت مطاراتنا ووسائل الدفاع الجوى والاحتياطيات . وبعد أن استكملت رحلتها الاستطلاعية عادت إلى البحر المتوسط للهبوط فى قاعدتها بأوربا .

اتصلنا بقيادة الدفاع الجوى للاستفسار عن سبب عدم اعتراض هذه الطائرة واسقاطها . وكان الرد أنها تطير خارج مدى صواريخ الدفاع الجوى ، كما أن مقاتلاتنا لا تتمكن من اللحاق بها . كظمنا غيظنا ، والضيق يملأ نفوسنا ، وعبّر كل منا فى مركز العمليات عن هذا الغيظ والضيق بالكلمات التى يراها مناسبة .

كان معنى هذا الحدث أنه استطلاع جوى أمريكى لصالح إسرائيل ، وأصبحت أوضاع وحجم قواتنا بالجبهة وفى عمق الدولة كتابا مفتوحا أمام إسرائيل . وكان ذلك أول تدخل عسكرى أمريكى – بطريقة مباشرة وعلنية – يتم لصالح إسرائيل .

تطوير الهجوم :

لقد كان من المقرر أن تقوم قواتنا بتطوير الهجوم شرقاً فى اتجاه المضايق صباح نفس اليوم – ١٣ أكتوبر – ولكنه تأجل كما سبق القول ليكون يوم ١٤ .

وكانت القوة الرئيسية التى تغيرت أوضاعها هى الفرقة ٢١ مدرعة (قطاع الجيش الثانى) التى انتقلت من غرب القناة إلى شرق القناة فى منطقة الدفرزوار على المحور الأوسط فى سيناء فى قطاع نفس الهجوم استعداداً للهجوم . كما انتقلت بعض كتائب صواريخ الدفاع الجوى إلى شرق القناة لزيادة مدى وعمق نطاق تدميرها . ومن هنا فإن الاستطلاع الجوى الأمريكى الذى تنفذ يوم ١٣ قد رصد الوضع الجديد للفرقة ٢١ مدرعة بصفة خاصة وأوضاع باقى القوات فى سيناء أيضاً .

استأنفت قواتنا هجومها بعد تمهيد جوى ضد الأهداف الإسرائيلية الهامة ، وبعد قصفة نيران من المدفعية اشترك فيها عدد كبير من المدافع لمدة ١٥ دقيقة ، بدأ الهجوم فى الساعة السادسة والنصف صباح يوم ١٤ على أربعة محاور إثنان منها فى قطاع الجيش الثانى وإثنان فى قطاع الجيش الثالث .

كان الاعتماد الرئيسى فى هذا الهجوم على القوات المدرعة التى قامت بالمجهود الرئيسى فيه الفرقة ٢١ مدرعة على المحور الأوسط فى اتجاه الطاسة ، بينما يعمل لواء مدرع ولواء مشاة فى اتجاه الممرات الجبلية (متلا والجدى) على المحور الجنوبى ، ويعمل لواء مدرع فى اتجاه رمانه على المحور الشمالى انطلاقاً من القنطرة .

ولتنفيذ هذا الهجوم استخدمنا الفرقة ٢١ مدرعة من احتياطى الحيش الثانى ، وظلت فرقة ميكانيكية فى احتياطى الجيش غرب القناة . كما استخدمنا لواء مدرعاً من الفرقة ٤ المدرعة من احتياطى الجيش الثالث ، وظلت هذه الفرقة عدا لواء فى احتياطى الجيش الثالث غرب القناة .

وكان الهدف من تطوير الهجوم هو الوصول إلى خطوط غرب المضايق الجبلية لحرمان القوات الإسرائيلية من حرية حركتها فى مواجهة رءوس كبارى الجيوش من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً ، وفى نفس الوقت إرغام إسرائيل على تحويل جزء من مجهودها البرى والجوى إلى جبهة سيناء لتخفيف الضغط على الجبهة السورية حتى يتحقق لها الاستقرار .

تقدمت قواتنا المهاجمة فى سيناء ضد مقاومة شديدة للعدو من نيران الستائر المضادة للدبابات الكثيفة ، والتى شكلها العدو أساساً من الدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، كما تعرضت قواتنا لهجمات جوية كثيفة من جانب العدو الأمر الذى جعل تقدم قواتنا بطيئاً . وخلال عدة ساعات ، دار فى هذا اليوم – ١٤ أكتوبر – أكبر وأعنف معارك الدبابات التى حدثت خلال هذه الحرب ، اشترك فيها من الطرفين حوالى ألف وخمسمائة دبابة تدعمها المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات فى ظل نشاط جوى كثيف من الطرفين . وكانت خسائرنا فى هذا اليوم أعلى مما تكبده العدو ، وتوقف هجوم قواتنا بعد أن خسرنا ٢٥٠ دبابة .

لقد كانت دفاعات العدو وصمود قواته قويا بدرجة ملحوظة الأمر الذى يوضح أن القوات الإسرائيلية كانت على استعداد لهذه المواجهة . وهنا يتبادر إلى الذهن فوراً أن نتائج الاستطلاع الجوى الأمريكى الذى تم فى اليوم السابق – ١٣ أكتوبر – قد وصلت بدقة لإسرائيل ، فاستعدت لصد هجوم قواتنا فى الوقت المناسب . .

ومما يجدر ذكره أنه فى حديث للدكتور كسنجر معى فى إحدى زياراته لمصر بعد الحرب ، قال لى إن أمريكا تحققت من عبور الفرقة ٢١ مدرعة من غرب القناة إلى شرقها استعداداً لتطوير الهجوم فى اتجاه المضايق ، وكان يعنى بذلك أن أمريكا استنتجت نوايانا عن استئناف الهجوم فى وقت مبكر . قلت له إن إسرائيل تحققت من عبور هذه الفرقة واستنتجت – بالتبعية – نوايانا ، وكنت أعنى أن أمريكا زودتهم بنتائج الاستطلاع التى تم يوم ١٣ لصالحهم ، ولم يرد أو يعلق وكانت نظرته فيها الرد الكافى .

أما عن دور القوات الجوية فى يوم تطوير الهجوم ، فقد قامت طائراتنا بالتمهيد الجوى للهجوم ، كما وجهت هجماتها الجوية ضد الأهداف المعادية بسيناء ، وتصدت لهجمات العدو الجوية واشتبكت فى معارك جوية ضد الطيران الإسرائيلى أسفرت عن إسقاط ١٥ طائرة فانتوم مقابل ٩ طائرات ميج . وبلغ إجمالى عدد الطلعات الجوية المصرية فى هذا اليوم حوالى ٥٠٠ طلعة . وبرغم ذلك فإن نشاط السلاح الجوى الإسرائيلى كان واضحا وبارزاً من حيث حجم وكثافة هجماته الجوية ، الأمر الذى يؤكد أن المجهود الرئيسى للسلاح الجوى الإسرائيلى قد تحول من الجبهة السورية ليكون أمام جبهة سيناء .

وحول هذا الموضوع سجل الفريق محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى النص الآتى[1] :

« جاءت الأحداث لتؤكد أن القوات المصرية أصبحت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس إسرائيل وحدها . فقد نلاحظ طفرة مفاجئة فى حجم وكثافة الهجمات الجوية المعادية اعتباراً من يوم ١٤ أكتوبر ، كما رصد تغيير فى الاعاقة الالكترونية المضادة لمحطات الرادار ومحطات توجيه الصواريخ اعتباراً من هذا اليوم » .

كما سجل الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى فى مذكراته النص الآتى :

« إن أمريكا وافقت على مطلبنا بإرسال أنواع متطورة من الصواريخ والقنابل من ماركة « سمارت » ، وشبكات توجيه وشوشرة تليفزيونية ، بل إنها بدأت بالفعل فى شحنها إلينا . وقد علمنا أن الولايات المتحدة قد أعدت كل هذه الأسلحة للاستعمال الفورى ، وأرسلت معها خبراء أمريكيين لكى يتولوا مهمة التدريب السريع لقواتنا على هذه الأسلحة المتطورة جداً والتى لم تستخدمها أمريكا نفسها . وكانت قد وصلت إلينا قبل ساعات من ظهر يوم الحادى عشر من أكتوبر دفعة أخرى جديدة من طائرات فانتوم وسكاى هوك بلغت ٧٠ طائرة إلى جانب المعدات الأخرى المتطورة » .



وأعود إلى مركز العمليات فى صباح ذلك اليوم - ١٤ أكتوبر - وكنت واقفاً أتابع هجوم قواتنا أمام إحدى خرائط العمليات المعلقة على الحائط منذ الصباح المبكر عندما بدأ الهجوم . وفى حوالى الساعة الثامنة والنصف صباحاً ، وجدت الرئيس السادات - دون سابق علم بوصوله - يقف بجوارى . وبادرنى بالسؤال عن الموقف .

قلت له إن قوات الهجوم تواجه مقاومة شديدة من العدو بشكل واضح ، وأصبح تقدم قواتنا بطيئاً جداً برغم كفاءة القوات المهاجمة ويقودها قادة من أبرز قادة المدرعات . وأضفت أننا يجب أن ننتظر بعض الوقت حتى تتضح الصورة الصحيحة لموقف الفرقة ٢١ مدرعة التى تهاجم فى اتجاه المجهود الرئيسى على المحور الأوسط . وأبلغت الرئيس أن قيادة الجيش الثانى أبلغتنا أن اللواء سعد الدين مأمون قائد الجيش

---

(١) فريق محمد على فهمى - القوة الرابعة - ص ١٨١ .

قد وضع تحت الرعاية الطبية منذ حوالى ساعة ، وتولى قيادة الجيش بالنيابة اللواء تيسير العقاد رئيس أركان الجيش ، وهو خبر لم يكن مريحاً لنا .

انتظر الرئيس السادات واقفاً أمام الخريطة يستمع إلى شرح منى عن موقف قوات تطوير الهجوم ، وموقف قواتنا فى رءوس الكبارى بالجيشين الثانى والثالث . وأذكر أنى قلت له أن نتيجة الاستطلاع الأمريكى الذى تم فى اليوم السابق - ١٣ أكتوبر - يبدو أنها وصلت لإسرائيل فاستعدت لمواجهة هجوم قواتنا بعنف . وغادر الرئيس مركز العمليات عائداً إلى مقر عمله برئاسة الجمهورية بعد أن طلب أن يخطره القائد العام بتقرير عن الموقف عندما تتضح نتيجة المعارك الدائرة . استمع الرئيس إلى شرحى بهدوء ، وانصرف دون أن يبدى انزعاجه كما أنه لم يبد ارتياحه . ولا شك أنه شعر بعدم اطمئنانى لسير القتال .

انتهى هذا اليوم - ١٤ أكتوبر - بقتاله المرير بعد أن تعطل الهجوم وتوقف . واستمر القتال نشطاً يوم ١٥ أكتوبر حيث بدأت « معركة الدفرزوار » التى أصطلح على تسميتها فى مصر والوطن العربى « الثغرة » .

تحليل عملية تطوير الهجوم :

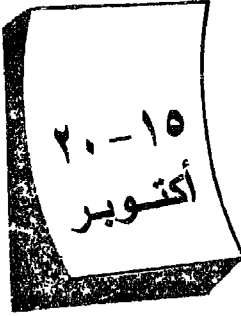
إن التحليل الأمين لهذه العملية يبين أنها لم تكن ناجحة وبالتالى لم يتحقق الهدف منها ، وتكبدنا فيها خسائر كبيرة فى الدبابات ، إلا أن مجموع الخسائر التى تكبدناها فى الدبابات منذ بدء الحرب حتى نهاية قتال يوم ١٤ أكتوبر كانت أقل من خسائر العدو فى الدبابات حتى نهاية ذلك اليوم .

إن عدم نجاح هذه العملية جعل الكتاب والمحللين يبرزون الأخطاء التى وقعت . والحقيقة أن بعض هذه الأخطاء صحيحة . كما أن البعض الآخر غير صحيح .

فقد نسب بعضهم للتصرفات المصرية ، أنه فى سبيل تطوير الهجوم ، حدث تفريغ لاحتياطى الجيوش وذكر البعض الآخر أننا أقحمنا كل الاحتياطى فى هذه العملية أى فرق مدرعة والفرقة ٢١ مدرعة وهذا القول مردود عليه . فالجيش الثانى دفع الفرقة ٢١ مدرعة لتطوير الهجوم بينما احتفظ بالفرقة ٢٣ الميكانيكية ولواء مظلات ومجموعة صاعقة فى احتياطى الجيش فى الجانب الغربى للقناة . أما الجيش الثالث

فقد استخدم لواء مدرعاً واحداً من الفرقة ٤ المدرعة للاشتراك فى تطوير الهجوم ، وظلت باقى الفرقة ٤ المدرعة فى الاحتياطى بالجانب الغربى للقناة .

لقد كان لنا فى الضفة الشرقية للقناة فى رءوس الكبارى الخمسة أربعة لواءات مدرعة (دبابات) موزعة بمعدل لواء مدرع فى رأس كوبرى كل فرقة . ولما كان المطلوب هو تطوير الهجوم فى اتجاه غرب المضايق ، وبحيث يتم – فى نفس الوقت – تأمين المحافظة على رءوس الكبارى سليمة ، لذلك لم يكن من الممكن استخدام هذه اللواءات المدرعة فى عملية التطوير مع الابقاء على الفرقتين ٤ ، ٢١ المدرعتين فى الاحتياطى كما كانتا منذ بدء الحرب .



٨ – معركة الدفرزوار : الثغرة

واستمر القتال عنيفا يوم ١٥ أكتوبر امتداداً لقتال اليوم السابق . وقد كان عدم نجاح تطوير الهجوم فى اتجاه المضايق فرصة مناسبة أمام القوات الإسرائيلية للقيام بهجوم مضاد قوى ضد قواتنا فى قطاع الجيش الثانى . وخلال نفس اليوم قامت طائرة استطلاع أمريكية باستطلاع منطقة القناة للمرة الثانية (المرة الأولى كانت يوم ١٣) ، ومن الطبيعى أن تكون نتائج هذا الاستطلاع قد وصلت إلى إسرائيل . ونشطت القوات البرية الإسرائيلية للقيام بأعمال – الاستطلاع بقوة – عن طريق هجمات محدودة القوة أمام مواجهة الجيش الثانى ، مع التركيز على الجنب الأيمن للجيش فى منطقة الدفرزوار شرق القناة .

ودارت معركة الدفرزوار التى أطلق عليها فى مصر والوطن العربى إسم (الثغرة) .

قصة الثغرة :

اخترت العنوان « قصة الثغرة » ، لأن وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية ركزت على عبور بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة فى منطقة الدفرزوار جنوب الإسماعيلية لابراز نجاح إسرائيل فى هذه المعركة ، حتى أصبحت قصة ، وكأنها المعركة الوحيدة التى دارت خلال الحرب .

وكل قصة لا بد أن يكون لها بطل ، واختاروا الجنرال شارون ليكون بطل القصة ، تمشياً مع عادة إسرائيل التى لا بد أن تصنع بطلاً لكل حرب خاضتها ضد العرب .

لقد صنعوا من الجنرال ديان بطلاً لحرب يونيو ١٩٦٧ ، وهو الذى تولى منصب زير الدفاع قبل الحرب بأيام ثلاثة ، ووجد الخطة موضوعة والقوات جاهزة لتنفيذها - إلا أنه أخذ يطلق التصريحات السياسية بعد الحرب التى أسعد بها شعب إسرائيل وأهان بها العرب ، وأبرز أن الجيش الإسرائيلى أصبح أسطورة . وديان نفسه أصبح في عام ١٩٧٣ رمز الهزيمة الإسرائيلية .

وصنعوا من الجنرال بارليف بطلاً ، لأنه أنشأ خطاً دفاعياً حصيناً على الضفة الشرقية للقناه ، تحول فى نظر الإسرائيليين وغيرهم إلى خط غير قابل للاختراق ، ودرع يحقق لهم الأمن . وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سقط الخط فى أيدى القوات المصرية .

وجاء الدور على الجنرال شارون ليعطى من التصريحات السياسية لوسائل الاعلام ما يجعله فى نظر الإسرائيليين بطل إسرائيل فى حرب أكتوبر . وكانت فرصة أمام وسائل الاعلام لتضخيم معركة الدفرزوار بعد سلسلة المعارك التى هزمت فيها إسرائيل فى هذه الحرب .

وتساءل الكثيرون فى مصر والدول العربية ، لماذا حدثت الثغرة ، وكيف حدثت ؟

إن من حقهم أن يطرحوا هذا السؤال ، بعد النجاح الذى حققته قواتنا المسلحة فى سلسلة المعارك فى هذه الحرب ، اشتملت فى يوم واحد على إنشاء خمسة رءوس كبارى بواسطة خمس فرق مشاة فى خمس معارك بالاضافة للمعارك الجوية والبحرية ومعارك الدفاع الجوى الناجحة . وكانوا يرغبون - ونحن معهم - فى عدم تمكين إسرائيل من عمل هذه الثغرة .

وازداد شعور المواطنين فى مصر والدول العربية حساسية ، عندما كانوا يستمعون إلى الإذاعات الأجنبية وما يكتب فى الصحف بالخارج نقلاً عن إسرائيل ، فيجدون تعتيماً هنا عما يدور فى أرض المعركة وإبرازاً وتضخيماً لما ينشر ويذاع هناك .

لقد كان من الواجب علينا فى مصر أن نعالج موضوع الثغرة شرحاً وتوضيحاً لها بطريقة موضوعية عن طريق وسائل الاعلام المصرية أثناء القتال وبعد الحرب مباشرة ، ولكننا لم نفعل ، الأمر الذى أدى إلى زيادة اهتمام المواطنين بهذه المعركة ، وكأن فى الأمر شيئاً غير مطلوب الافصاح عنه .

وبدلاً من ذلك ، أدلى الرئيس الراحل السادات بتصريحات عن الثغرة ، أعطت

الانطباع بأن الفريق سعد الدين الشاذلى لم يبذل الجهد الكافى أثناء وجوده فى جبهة القناة خلال فترة الثغرة ، فازداد الرأى العام اهتماماً بالموضوع .

لماذا حدثت الثغرة (معركة الدفرزوار) ؟

لقد كانت قواتنا تقاتل فى سيناء بعمق ١٢ - ١٥ كيلومتراً بعد أن حققت العبور التاريخى والاقتحام المدبَّر لقناة السويس ، وسقط خط بارليف المنيع ، وفشلت القوات الإسرائيلية فى كل محاولاتها لصد أو تدمير قواتنا التى عبرت . وطالت مدة الحرب دون أن يكون هناك أمل فى إنهائها بعد أن ثبت لها أن استراتيجيتها العسكرية المبنية على الحرب الخاطفة التى تستغرق عدة أيام قد فشلت . وازدادت خسائرها فى الأفراد يوماً بعد يوم . كل ذلك وضع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وقادتها فى وضع مهين أمام شعبهم بعد أن كانوا النجوم اللامعة فى مجتمعهم منذ حرب يونيو ١٩٦٧ .

ونتيجة لأحداث القتال عبَّر رئيس دولة إسرائيل عن الحالة الداخلية فى الدولة ، فى لقائه مع القادة العسكريين فى غرفة العمليات بقوله : « عليكم أن تدفعوا ثمن غروركم ، ولا أعرف كيف ستواجهون شعب إسرائيل بعد ما حدث » . وعبَّرت عن هذه الحالة جولدا مائير فى حديث تليفونى مع الرئيس الأمريكى نكسون تطلب فيه أسلحة ومعدات عسكرية لانقاذ إسرائيل ، وقالت له : « لا أعرف كيف سأواجه عائلات القتلى الكثيرين فى الحرب » . لذلك كانت القيادة العسكرية تستميت للقيام بعمل عسكرى يعيد الثقة للجيش الإسرائيلى بنفسه ، وثقة الشعب الإسرائيلى به بعد أن تغنى بانتصاراته فى الحروب السابقة ، هذه الثقة التى فقدها نتيجة للهزائم المتتالية التى لحقت به والخسائر الضخمة التى تحملها فى هذه الحرب .

ولقد فقدت القيادة السياسية فى إسرائيل توازنها عندما ثبت لها أن نظرياتها السياسية واستراتيجيتها العسكرية قد انهارت . فالأرض العربية التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ لم تحقق لها الأمن ، كما أن تفوقها العسكرى على الدول العربية لم يحقق لها فرض الأمر الواقع بالقوة . ولذلك كان عليها أن تبذل كل جهد ممكن لاستعادة الصورة التى رسمتها لنفسها عن طريق القيام بمغامرة عسكرية قبل إيقاف القتال بموافقة القوتين العظميين ، وهو ما يغطى ويؤمِّن نتيجة هذه المغامرة .

ومن وجهة نظر السياسة الأمريكية ، كان يهم أمريكا أن تحقق إسرائيل نجاحا في معركة من المعارك قبل وقف إطلاق النار ، لأن استكمال هزيمتها في جبهة القناة يعنى هزيمة سياسية لأمريكا فى الشرق الأوسط إذا حسم السلاح السوفيتي – حسب رأى أمريكا – نتيجة هذه الحرب . كما أن نجاح إسرائيل فى إحدى المعارك قبل توقف القتال يعطى لأمريكا ورقة للمساومة بها سياسيا فى المفاوضات السياسية التى تعقب الحرب .

وشجع إسرائيل على القيام بتلك المغامرة العسكرية – معركة الدفرزوار – تلك المعاونات العسكرية التى قدمتها لها أمريكا منذ يوم ٦ أكتوبر بناء على تقييم للموقف العسكرى بواسطة خبراء البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) فى نفس اليوم ومساهمة في التخطيط العسكرى يوم ٨ أكتوبر ، وأسلحة أمريكية عاجلة نقلتها طائرات شركة العال حتى يوم ١٢ ، واستطلاع جوى أمريكى لصالحها يومى ١٣ ، ١٥ أكتوبر ، وجسر جوى أمريكى بطائرات نقل عسكرية ينقل لإسرائيل احتياجاتها من الدبابات والطائرات والأسلحة والمعدات الفنية بدأ يوم ١٤ ليستمر حتى نهاية الحرب . لكل ذلك كان لا بد لإسرائيل أن تثبت لأمريكا قدرتها على العمل العسكرى بعد كل هذه المساعدات ، حتى لا تفقد دورها فى خدمة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

كيف حدثت الثغرة (معركة الدفرزوار) ؟!

كان القتال يدور بشدة في جبهة القناة (قطاع الجيش الثانى) يوم ١٥ أكتوبر امتداداً لقتال اليوم السابق . ركز العدو – على ضوء معلوماته ونتائج الاستطلاع الجوى الأمريكى – مجهوده الرئيسى فى ذلك اليوم – ١٥ أكتوبر – بقواته المدرعة والقصف الجوى الكثيف ونيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات ، للقيام بهجوم ضد قوات الجنب الأيمن للجيش الثانى (منطقة الدفرزوار شرق القناة) بعرض طى الجنب الأيمن للجيش من الجنوب إلى الشمال ، وعمل اختراق تصل فيه بعض قواته المدرعة إلى الضفة الشرقة للقناة .

كان للعدو فرقتان مدرعتان تعملان فى ميدان المعركة الرئيسى شرق الدفرزوار ، بينما كان له قوات أخرى تعمل على باقى مواجهة الجيش الثانى ومواجهة الجيش الثالث . كانت الفرقتان المدرعتان بقيادة كل من الجنرال شارون والجنرال آدان ،

وتتكون كل فرقة من ثلاثة لواءات دبابات (حوالى ٣٥٠ دبابة فى الفرقة الواحدة) ولواء مظلى محمل على عربات مجنزرة أو مشاة ميكانيكية والأسلحة المعاونة .

وكانت الفرقتان – وهما قوات المجهود الرئيسى للعدو – تواجهان الفرقة ١٦ مشاة يدعمها لواء مدرع ويقودها العميد عبد رب النبى حافظ – الجنب الأيمن للجيش – وكذا الفرقة ٢١ مدرعة التى يقودها العميد إبراهيم العرابى وهى الفرقة التى دخلت معركة الدبابات فى اليوم السابق ، واستمرت فى القتال حتى اليوم – ١٥ أكتوبر – بعد أن تكبدت من الخسائر عدداً كبيراً من دباباتها .

كانت فرقة شارون تقوم بالهجوم على الجنب الأيمن للجيش الثانى . وأفصح ديان – بعد الحرب فى مذكراته – « أن هذه الفرقة كانت مكلفة بعمل « رأس كوبرى » فى منطقة الدفرزوار . وفى سبيل تنفيذ ذلك ، كان عليها تأمين ممر صحراوى عرضه ميلان ونصف جنوب الدفرزوار وشمال البحيرات المرة شرق القناة ، والاستيلاء على قطعة أرض شرق القناة أيضاً تعرف باسم « المزرعه الصينية » ، وبالتالى يمكن عمل قاعدة شرق القناة لإقامة معبر وإنشاء رأس كوبرى ، حيث تعبر من خلاله فرقة آدان إلى الضفة الغربية » .

المحاولة الأولى لإنشاء المعبر :

قوبل هجوم فرقة شارون بقتال عنيد وعنيف من فرقة عبد رب النبى الأمر الذى جعل تقدم العدو محدوداً وبطيئاً برغم أن العدو تمكن من عمل اختراق فى مواقع الجنب الأيمن للفرقة . وتحت ستار هذا القتال الشديد والمستمر تسللت قوة من لواء مظلات إسرائيلى ليلاً إلى الشاطى الشرقى للقناة ليلة ١٦/١٥ أكتوبر ، ومنها عبرت فى قوارب إلى الشاطى الغربى للقناة فى منطقة الدفرزوار . ولحقت بها سرية دبابات – حوالى ٧ – ١٠ دبابات – واختفت قوة المظلات وقوة الدبابات فى منطقة الأشجار الكثيفة العالية فى هذه المنطقة لتأمين إنشاء « المعبر » كما كان مقدراً .

وعلى نفس الممر الصحراوى كان مخططاً أن تتحرك كتيبة دبابات ومعها معدات المعبر . ولكن القتال لم يهدأ من قوات الجنب الأيمن للجيش بمعاونة مدفعية الجيش ليلة ١٦/١٥ أكتوبر ، وتمكنت من إغلاق الممر الصحراوى بالنيران والقوات فى قتال

مستمر حتى صباح يوم ١٦ ، وبالتالى لم تتمكن معدات المعبر الإسرائيلى من الوصول إلى الساحل الشرقى للقناة .

ولا بد من التنويه هنا بأن تقدير اللواء تيسير العقاد قائد الجيش الثانى بالنيابة عن عبور عدد محدود من الدبابات الإسرائيلية خلال تلك الليلة كان أقل من العدد الذى تسرب إلى الغرب ، وهو ما اتضح لنا عندما وصلنا فى مركز عمليات القوات المسلحة أول بلاغ عن ذلك صباح يوم ١٦ . وكان البلاغ أن العدد ٧ - ١٠ دبابات معادية ، ولكن الحقيقة أن العدد الذى اشترك فى قتال صباح يوم ١٦ فى غرب القناة كان حوالى ٣٠ دبابة (كتيبة دبابات) . ولذلك فإن البيان العسكرى الذى صدر عن إذاعة القاهرة عن هذا التسلل كان بناء على التبليغ الذى وصلنا من قيادة الجيش الثانى ، ولم يكن مقصوداً أبداً تقليل العدد عن عمد ، ولكنه جاء نتيجة لعدم الحصول على المعلومات الصحيحة الدقيقة عن قوة العدو . ومن هنا تظهر أهمية الحصول على المعلومات ودقتها وتحليلها أثناء القتال لصالح العمل العسكرى أولاً ثم العمل السياسى والإعلامى ثانياً .

ونتيجة لقتال قوات الجيش الثانى الذى ترتب عليه منع مرور معدات المعبر الإسرائيلى فى اتجاه القناة ، أصبحت المفرزة الإسرائيلية التى عبرت إلى الدفرزوار غرب القناة معزولة ، كما أن معركة العبور لا يمكن أن تتم وكتب عليها الفشل .

وعن هذا الموقف الخطير كتب ديان فى مذكراته يقول :

« فى الساعة السادسة والربع صباحاً - يوم ١٦ أكتوبر - اتصلت برئيسة الوزراء تليفونيا ، وأبلغتها بالأخبار السيئة : لم نتمكن من إقامة الجسور . الطريق أغلقته الوحدات المصرية التى تحتل القطاع الشمالى للضفة الشرقية ، والتى تقدمت جنوباً ووصلت إلى الطريق ، ودقت إسفينا يعزل رأس الجسر الذى أقمناه . وإننا نأمل فى صدهم ونقل الجسور إلى الماء وتركيبها أثناء النهار ...

... كانت رئيسة الوزراء تشعر بخوف شديد من قيام المصريين بعزل قوات الطليعة ، وحدث جدل كبير فى اجتماعات الوزارة حول هذا الخطر » .

وهكذا فشلت المحاولة الأولى التى قام بها شارون لإنشاء معبر خلال ليلة ١٥/١٦ حتى صباح يوم ١٦ أكتوبر ، نتيجة للمقاومة الشديدة من قوات الفرقة ١٦ مشاة التى

كانت تخوض المعركة ضد شارون وتخوض معركة أخرى فى نفس الوقت فى « المزرعة الصينية » .

معركة المزرعة الصينية :

لقد مرت ليلة ١٦/١٥ أكتوبر ، وكانت من أشد الليالى قسوة على نفسى للخسائر التى تتكبدها الفرقة ١٦ مشاة ، وفى نفس الوقت كنت أزداد احتراماً وتقديراً لهذه الفرقة ومقاتليها الذين ضحوا بأرواحهم بشجاعة وإصرار فى مواجهة العدو .

ومنذ صباح يوم ١٦ تصاعد القتال واشتعل فى ميدان المعركة الرئيسى شرق الدفرزوار فى سيناء ، وفى معركة « المزرعة الصينية » ، وهى مزرعة للتجارب أقامتها وزارة الزراعة منذ زمن طويل شمال شرق الدفرزوار .

كانت القيادة الإسرائيلية قد اضطرت إلى إقحام فرقة مدرعة جديدة – فرقة آدان – فى المعركة لفتح ممر شمال البحيرات المرة خلف قوات فرقة شارون ، حتى يمكن توصيل معدات المعبر إلى الضفة الشرقية للقناة بعد أن فشل شارون فى تنفيذ هذه المهمة .

اشتبكت فرقة عبدرب النبى مع فرقة آدان حيث دارت معركة المزرعة الصينية ، وهى من أشد المعارك ضراوة التى تمت خلال فترة فتح الثغرة ، تكبدت فيها قوات الطرفين خسائر كبيرة فى الأرواح والمعدات ، إلا أن فرقة عبد رب النبى تمكنت من منع فرقة آدان من التقدم فى اتجاه القناة لفتح الممر . واضطرت القيادة الإسرائيلية إلى نقل لواء مظلات من جنوب سيناء بالطائرات للاشتراك فى معركة المزرعة الصينية لحسمها لصالحهم . كانت النتيجة خسائر فادحة لحقت بها الأمر الذى أرغم الدبابات الإسرائيلية على التدخل لتخليص جنود المظلات .

ويقول ديان فى وصف هذه المعركة :

« خاضت فرقة آدان معركة فى المزرعة الصينية . وكانت الوحدات المصرية صامدة تماماً ، وتطلق نيراناً قوية ودقيقة مضادة للدبابات على أية مدرعة إسرائيلية تحاول الاقتراب منها ، وأخذ عدد الدبابات المصابة فى الازدياد . وعندما اقترب المساء ، أبلغ قائدا اللواءين (.... ، ...) الجنرال آدان أن قواتهما غير قادرة على زحزحة المصريين أو

طردهم ، وأنها لن تستطيع فتح الطريق (الطريق المطلوب فتحه لتوصيل معدات المعبر إلى القناة) .

تقرر بعد ذلك الهجوم على المزرعة الصيينية ليلا بقوة من المشاة ، وأن ينقل لواء مظلات بطريق الجو من جنوب سيناء لتنفيذ هذه المهمة ... سمعت من القيادة الجنوبية أن قوات المظلات تكبدت خسائر فادحة فى أصعب العمليات وأكثرها دموية أثناء الليل ... وتم تخليص قوات المظلات فى الصباح من المزرعة الصينية بمساعدة المدرعات » .

ويستكمل ديان وصف هذه المعركة عندما توجه - بعد انتهاء القتال - لإلقاء نظرة على المزرعة الصينة ، قال :

« لم أستطع إخفاء مشاعرى عند مشاهدتى لها . فقد كانت مئات من العربات العسكرية المهشمة والمحترقة متناثرة فى الحقول ، كما كانت هناك دبابات إسرائيلية ومصرية . لا يبعد بعضها عن بعض سوى بضع ياردات ... لم أشاهد على الإطلاق مثل ذلك المنظر لا على الطبيعة ولا فى اللوحات ولا فى أفظع مناظر الأفلام التى تناولت موضوع الحرب . لقد كان أمامنا ميدان شاسع لمذبحة يمتد إلى كل مكان يستطيع النظر أن يصل إليه . كانت الدبابات وناقلات الجنود المدرعة وعربات النقل المعطلة والمقلوبة والمحترقة دليلاً مروعاً على المعركة الرهيبة التى دارت هنا » .

لقد جذبت هذه المعركة إهتمام قيادة الجيش الثانى ، بينما كان القتال دائراً على الجنب الأيمن للجيش فى قطاع الفرقة ١٦ مشاة . وخلال ذلك تمكن الجنرال آدان من تحريك الأطواف العائمة ووصلت إلى خط المياه حيث أقيم المعبر يوم ١٧ .

القتال غرب القناة :

وفى صباح يوم ١٦ أيضاً ، كان الفريق أول أحمد إسماعيل قد رافق الرئيس السادات إلى مجلس الشعب ، الذى أعلن فيه الرئيس الراحل رأى مصر لحل مشكلة الشرق الأوسط .

كان فى مركز عمليات القوات المسلحة الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان وأنا ، عندما وصلنا أول بلاغ من قيادة الجيش الثانى عن ظهور حوالى سبع دبابات

إسرائيلية فى منطقة الدفرزوار غرب القناة . وكان بلاغاً مزعجاً لنا . كيف تم ذلك ؟ ومتى ؟

وبالاتصال السريع مع اللواء تيسير العقاد قائد الجيش الثانى بالنيابة ومناقشته فى هذا الموضوع ، كان فى تقدير اللواء العقاد أن هذا العدد الصغير من الدبابات المعادية قد تسرب إلى الغرب ، تحت ضغط القتال الدائر فى شرق القناة على الجنب الأيمن للجيش . وكان فى تقديره أيضاً أن القضاء على هذه الدبابات سيتم بسرعة . وقد ثبت فيما بعد أن العدو كان لديه فى غرب القناة بمنطقة الدفرزوار فى ذلك الوقت حوالى ثلاثين دبابة (كتيبة دبابات) وحوالى كتيبة من جنود المظلات تم عبورها خلال الليل . ومن هنا بدأ الخطأ فى تقدير الموقف على ضوء معلومات غير دقيقة عن حجم القوة المعادية .

لم يكن الأمر سهلاً أمامنا فى القيادة العامة ، ونظراً لخطورته تقرر رفع درجة استعداد اللواء ٢٣ مدرع الموجود فى شرق القاهرة ضمن احتياطى القيادة العامة ، وإنذاره بالتحرك إلى الجبهة فى قطاع الجيش الثانى لمعاونة الجيش فى القضاء على القوة الإسرائيلية المتسللة .

عاد الفريق أول أحمد إسماعيل من مجلس الشعب ليجد أمامه الموقف كما سبق تصويره . وافق على إجراءات استعداد اللواء ٢٣ مدرع ، كما قرر تعيين اللواء عبد المنعم خليل – من القاهرة – قائداً للجيش الثانى حتى يتفرغ اللواء تيسير لعمله رئيساً للأركان . وقد تم اختيار اللواء عبد المنعم خليل لأنه كان قائداً لنفس الجيش فى وقت سابق قبل الحرب .

وبينما كانت الاتصالات بين القيادة العامة وقيادة الجيش الثانى مستمرة لمعرفة الموقف بدقة أولاً بأول فى شرق وغرب الدفرزوار ، بعد أن تمكن العدو من دفع الجنب الأيمن للجيش لمسافة ٢ – ٣ كيلومترات شمالاً ووصول بعض قواته إلى غرب القناة ، استدعيت اللواء عبد المنعم خليل إلى مركز العمليات وقمت بتلقينه بالموقف بحضور نائب رئيس هيئة العمليات . تضمن التلقين أن العدو تمكن من عمل اختراق فى مواقع قوات الجنب الأيمن للجيش ، وتسربت بعض الدبابات ليلة ١٦/١٥ أكتوبر فى حدود سبع دبابات أو أكثر إلى منطقة الدفرزوار غرب القناة ، وأن الموقف يعتبر خطيراً فى هذه المنطقة . وشرحت له أن أحد اللواءات المشاة الميكانيكية من الفرقة

٢٣ ميكانيكية المتمركزة فى غرب القناة فى احتياطى الجيش قد تم دفعه لمواجهة قوة العدو - غرب الدفرزوار - وحدث اشتباك مع العدو قبل الظهر ، إلا أن الموقف غير واضح فى قطاع الاختراق .

وخلال هذا اليوم - ١٦ أكتوبر - بدأت البلاغات تصلنا بأن عدداً من كتائب صواريخ الدفاع الجوى قد هاجمتها دبابات العدو . وكانت كل مجموعة تشكل من حوالى ٧ - ١٠ دبابات (سرية دبابات) تطلق نيرانها من مسافة حوالى كيلومتر على موقع الصواريخ ثم تنتقل بسرعة إلى موقع آخر . واتضح من سير القتال أن العدو كان يستخدم حوالى كتيبة دبابات - ٣٠ دبابة - لتنفيذ هذه المهمة . وبذلك أصبح الموقف مائعاً حيث تعذر على قيادة الجيش الثانى تحديد حجم القوة المعادية وأماكن تمركزها . قررت القيادة العامة سرعة احتواء قوة العدو فى منطقة الدفرزوار ، ولذلك تحرك اللواء ٢٣ مدرع من شرق القاهرة ليتمركز على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى قريبا من منطقة الاختراق وعلى استعداد للدخول فى معركة ضد قوة دبابات العدو .

سد الثغرة من الشرق :

كان علينا فى القيادة العامة أن نقرر الطريقة التى تتبع لمواجهة الموقف فى قطاع الاختراق . فهناك ثغرة فى شرق القناة بمنطقة الدفرزوار تتدفق منها قوات العدو غربا ، وهناك قوة للعدو وصلت فعلاً إلى غرب القناة واشتبكت مع قواتنا .

وكان قرار القائد العام الذى اتخذه مساء يوم ١٦ فى هذا الموقف بعد بحثه بإمعان ، هو ضرورة سد الثغرة فى شرق القناة لمنع تدفق أى قوات معادية تالية وعزل القوة التى تعمل فى الغرب . وفى نفس الوقت يتم احتواء قوة العدو فى الغرب لتدميرها .

وفى يوم ١٧ ، وتنفيذاً لهذا القرار ، كانت قواتنا فى شرق القناة تقوم بسد ثغرة الدفرزوار . وكانت فكرة الخطة تقضى بأن تقوم الفرقة ٢١ مدرعة (الجيش الثانى) بدفع أحد لواءاتها فى اتجاه الجنوب ، وفى نفس الوقت يقوم الجيش الثالث بدفع اللواء ٢٥ مدرع فى اتجاه الشمال ، وبالتالى يمكن سد الثغرة من الشرق . وفى نفس

الوقت يقوم لواء من الفرقة ٢٣ ميكانيكية بالهجوم ضد قوة العدو التى عبرت إلى الغرب .

تعرض اللواء ٢٥ مدرع أثناء تقدمه شمالاً من قطاع الجيش الثالث شرق البحيرات لقصف جوى شديد وهجوم مضاد على جنبه الأيمن من مدرعات العدو ، الأمر الذى كبده خسائر كبيرة ، واضطر للتوقف ، وبالتالى لم يتم سد الثغرة من الشرق .

اضطر العدو ، لتأمين ثغرة الدفرزوار فى الشرق ، إلى إقحام فرقة آدان ضد الجنب الأيمن للجيش ودفعه لمسافة ٣ – ٤ كيلومترات شمالاً . ومن هنا تمكنت فرقة آدان من دفع وحدة الكبارى واسقاط كوبرى بالقناة تحت قصف مستمر من مدفعية الجيش الثانى . وأصبح للعدو – من فرقة شارون – كتيبتان من الدبابات وكتيبتان من المظلات محملة على عربات مجنزرة فى منطقة الدفرزوار غرب القناة .

ويقول ديان عن فرقة شارون ، بعد القتال الشديد الذى خاضته والخسائر الكبيرة التي تحملتها للوصول إلى الضفة الشرقية لتأمين منطقة إنشاء الكوبرى :

« لقد حاربت فرقته ببسالة وتكبدت أبشع الخسائر ، إذ استولى رجاله على رأس الجسر على الضفة الشرقية للقناة فى معركة مدرعات شرسة ، تعرضوا فيها جميعا لنيران العدو المهلكة المتواصلة ...

وفى هذه المعركة قتل أكثر من مائتى رجل . ففى لواء (....) قتل جميع قادة السرايا مرتين على التوالى . لقد قتل أولا القادة الأصليون ، ثم قتل بعد ذلك القادة الذين حلوا محلهم . أما القادة الحاليون فهم الصف الثالث فى غضون أيام قليلة » .

١٨ – ٢٠ أكتوبر :

واستمر القتال فى شرق وغرب القناة ، إلا أن القتال فى الغرب كان له الأسبقية الأولى . وبعد أن تمكن العدو من إنشاء كوبرى فى منطقة الدفرزوار ، ازداد تدفق قواته المدرعة غرباً ، وأصبح له المبادأة فى القتال .

اتجهت قوات شارون شمالاً فى اتجاه الاسماعيلية فى محاولة لدخول المدينة حتى يكون لذلك تأثيره السياسى الكبير ، وفى نفس الوقت تهديد مؤخرة قوات الجيش الثانى الذى كان يتولى قيادته فى ذلك الوقت اللواء عبد المنعم خليل . واجهت قوات

الجيش هذا الهجوم باللواء ١٥٠ مظلات وكتيبتين من الصاعقة واللواء ١٥ مدرع ، وأمكنها إيقاف تقدم فرقة شارون عند ترعة الاسماعيلية وحرمته من تحقيق هدفه السياسى العسكرى .

عبرت فرقة آدان المدرعة ليلة ١٨/١٧ ، وأصبحت جاهزة للتقدم من رأس الكوبرى جنوباً فى اتجاه السويس . واتجهت بعض القوات الإسرائيلية غرباً وجنوباً لتوسيع الثغرة فى غرب القناة مع التركيز لتدمير مواقع صواريخ الدفاع الجوى ، حتى يتاح للسلاح الجوى الإسرائيلى العمل بحرية غرب القناة .

ومنذ مساء هذا اليوم ، ونظراً لأن العدو أصبح لديه فرقتان مدرعتان غرب القناة ، كان لا بد أن تدور المعارك الرئيسية فى المنطقة غرب الدفرزوار . وكان لدينا فى الاحتياطى غرب القناة الفرقة ٤ المدرعة (عدا لواء مدرع موجود فى شرق القناة فى قطاع الجيش الثالث) والفرقة ٢٣ ميكانيكية وقوات المظلات والصاعقة واللواء ٢٣ مدرع .

تقرر حينئذ إعادة اللواء المدرع الموجود فى الشرق لينضم إلى فرقته الرابعة المدرعة ، وبذلك تصبح الفرقة مستكملة فى الغرب . أما فى قطاع الجيش الثانى ، فلم يكن من الممكن إعادة الفرقة ٢١ مدرعة إلى الغرب لتصبح فى الاحتياطى حيث أنها كانت مشتبكة فى القتال منذ يوم ١٤ فى الشرق . ومن هنا فقد أعيد اللواء ١٥ مدرع من قطاع القنطرة ليصبح ضمن احتياطى الجيش الثانى فى الغرب .

وخلال يومى ١٩ ، ٢٠ أكتوبر تقدمت قوات العدو المدرعة غرباً وجنوباً فى اتجاه فايد فى ظل تفوق جوى إسرائيلى . وقد بذلت قواتنا الجوية مجهوداً كبيراً خلال هذه الفترة الصعبة لحماية قوات الجيش بالتعاون مع الدفاع الجوى . وبلغ متوسط المجهود الجوى لقواتنا الجوية فى منطقة الثغرة ٣٣٠ طلعة طائرة / يوم خلال المدة من ١٥ – ١٨ أكتوبر ، وبمتوسط ٢٥٠ طلعة طائرة / يوم خلال المدة من ١٩ – ٢٢ أكتوبر ، وكان ذلك دوراً بارزاً لقواتنا الجوية التى استخدمت فيها كل أنواع الطائرات المتيسرة .

ونظراً للتفوق البرى والجوى الذى أصبح للعدو فى غرب القناة ، كما أن المبادأة أصبحت فى جانبه ، كان من الضرورى وضع الفرقة الرابعة المدرعة تحت القيادة

المباشرة للقيادة العامة حتى يمكن استخدامها – باعتبارها القوة الرئيسية – إما فى قطاع الجيش الثانى أو الثالث غرب القناة حسب تطور الموقف .

وعلى ضوء هذه التطورات ، حضر الرئيس السادات إلى مركز العمليات . وبعد أن استمع إلى تقرير عن الموقف من الفريق أول إسماعل ، تقرر إيفاد الفريق الشاذلى إلى قيادة الجيش الثانى للعمل على منع تدهور الموقف ، وذلك باتخاذ الاجراءات للقضاء على قوة العدو فى غرب القناة ومحاولة قفل الثغرة فى شرق القناة ، وهى كلها فى قطاع الجيش الثانى .

كان الفريق الشاذلى فى قيادة الجيش الثانى بعد ظهر يوم ١٨ أكتوبر ، وكنت على اتصال مستمر معه لتبادل المعلومات والآراء . وبعد أن ألم بالموقف تماماً ، عاد مساء يوم ٢٠ أكتوبر بالرأى الذى يراه لمواجهة تهديد العدو الموجود فى غرب القناة ، وهو ضرورة سحب أربعة لواءات مدرعة من الشرق إلى الغرب خلال الـ ٢٤ ساعة التالية للدخول فى معركة ضد قوات العدو . وأن ذلك من وجهة نظره لا يؤثر على كفاءة دفاعاتنا فى الشرق ، كما كان يرى أن الموقف خطير ويجب طلب حضور رئيس الجمهورية لشرح الموقف أمامه .

مؤتمر العمليات ليلة ٢١/٢٠ أكتوبر :

عندما حضر الرئيس السادات إلى مركز العمليات حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٠ أكتوبر ، كان الفريق الشاذلى واللواء محمد حسنى مبارك واللواء محمد على فهمى وأنا واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية واللواء سعيد الماحى مدير المدفعية مجتمعين فى غرفة المؤتمرات داخل مركز العمليات .

اجتمع الرئيس مع الفريق أول أحمد إسماعيل على انفراد لمدة حوالى ساعة قبل بدء المؤتمر . ومن الطبيعى أن يكون الوزير أحمد إسماعيل قد قدم للرئيس تقريراً عن الموقف ، ووجهة نظره ، ورأى الفريق الشاذلى ، وهما رأيان متعارضان لمواجهة هذا الموقف . وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هى أن الشاذلى كان يرى سحب أربعة لواءات مدرعة من الشرق إلى الغرب ، أما أحمد إسماعيل فكان يرفض ذلك .

دخل الرئيس ومعه الوزير أحمد إسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة

لشئون رئاسة الجمهورية غرفة المؤتمرات . طلب الرئيس رأى المجتمعين واحداً بعد الآخر .

بدأ مدير المخابرات الحربية بشرح موقف العدو ونواياه التى أبرز فيها أن العدو يهدف من معركته غرب القناة إلى احتلال مدينة الاسماعيلية أو السويس ، وهو ما يحقق له هدفاً سياسياً بالاضافة لتأثير ذلك على الموقف العسكرى لقواتنا .

وكنت أنا المتحدث الثانى ، حيث شرحت فى حديثى موقف قواتنا أبرزت فيه أن قواتنا فى شرق القناة قوية بالقدر الكافى الذى يجعل منها صخرة تتحطم عليها أى محاولات للعدو ضدها . ونظراً لأن الإنجاز العسكرى الكبير الذى تحقق بوجود قواتنا فى سيناء ، لا يجب التنازل عنه أو تعريضه للخطر ، لذلك فإن المحافظة على قواتنا شرق القناة كما هى دون سحب أى قوات رئيسية منها أمر واجب . وكان رأيى أن سحب اللواءات المدرعة المصرية من الشرق إلى الغرب يترتب عليه اهتزاز دفاعات قواتنا فى الشرق الأمر الذى لا يمكن قبوله . فضلاً عن ذلك فإن التأثير المعنوى على القوات بعد سحب اللواءات المدرعة من الشرق يصبح شديداً بطريقة سلبية . وأتذكر أنى قدمت أعداد الأسلحة الرئيسية من الدبابات والمدفعية وأسلحة المشاة ، وبصفة خاصة كميات الذخيرة الموجودة فى الشرق موضحاً أنها تكفى لتحقيق مهمة الاحتفاظ بمواقع قواتنا فى سيناء بكفاءة .

وبعد أن استمع الرئيس لرأى باقى القادة ، لاحظت أن الفريق الشاذلى لم يتكلم . وقرر الرئيس « عدم سحب أى قوات من الشرق مع احتواء قوات العدو فى الغرب » .

ويفسر الشاذلى الموقف الذى اتخذه بعدم إبداء رأيه فى المؤتمر – كما جاء فى مذكراته – فيقول :

" ... طلب الرئيس الكلمة من المجتمعين واحداً بعد الآخر . وقد قام كل منهم بشرح موقف القوات بأمانة تامة . وبعد أن استمع إليهم جميعاً لم يطلب منى الكلمة ، وعلق قائلاً : « لن نقوم بسحب أى جندى من الشرق » ، لم أتكلم ولم أعلق . غمزنى المهندس عبد الفتاح عبد الله وهمس فى أذنى « قل شيئاً » ولكننى تجاهلت نصيحته . ماذا أتكلم وقد اتخذ الرئيس القرار ولا يريد أن يسمعنى . إننى أريد أن أسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق ، وهو يعارض سحب جندى واحد . إنه لم يتخذ

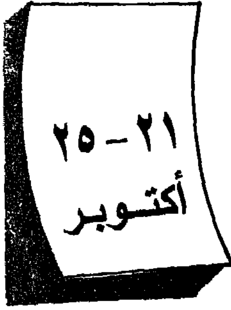
هذا القرار عن جهل بل عن معرفة تامة بالموقف ... إنه يعرف الحقائق كلها عن الموقف وهذا هو قراره " .



في مثل هذا الموقف المعقد الذى كانت تواجهه قواتنا تتعدد الآراء وتتباين وجهات النظر . وعندما يتخذ القائد العام – وأى قائد فى مستوى أقل – قراره ، فلا بد أن تلتزم قيادته وقواته بالتنفيذ . لقد عاصرت الفريق الشاذلى خلال الحرب ، وقام بزيارة الجبهة أكثر من مرة ، وكان بين القوات فى سيناء في بعض هذه الزيارات . وأقرر أنه عندما عاد من الجبهة يوم ٢٠ أكتوبر لم يكن منهاراً ، كما وصفه الرئيس السادات فى مذكراته (البحث عن الذات – ص ٣٤٨) بعد الحرب . لا أقول ذلك دفاعاً عن الفريق الشاذلى لهدف أو مصلحة ، ولا مضاداً للرئيس السادات لهدف أو مصلحة ، ولكنها الحقيقة أقولها للتاريخ . لقد كان هناك خلاف فى فكر رئيس الأركان وفكر القائد العام على الطريقة التى نواجه بها موقفاً عسكرياً أمامنا ، وهذا واجب وحق لكل مسئول فى جهاز القيادة أن يبدى رأيه واقتراحه فى الموقف . ولكن القرار فى النهاية الذى يتحتم على الجميع الالتزام به هو قرار القائد العام المسئول عن إدارة العمليات .

لقد التزمت القياده العامة بالقرار الذى اتخذه القائد العام مؤيداً بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة فى هذا الموقف . ومازلت أقول حتى اليوم أن هذا القرار – من وجهة نظرى – كان صحيحاً وسليماً لمواجهة الموقف الذى كان يواجهنا .

وعندما انتهى الاجتماع ، غادر الرئيس السادات مركز العمليات دون أن يبين لنا أنه يفكر فى الموافقة على وقف إطلاق النار ، بعد أن تكرر رفضه له أكثر من مرة خلال الحرب .



٩ - ثلاثة قرارات لوقف إطلاق النار

بعد عودة الرئيس السادات من مركز العمليات ليلة ٢١/٢٠ أكتوبر إلى مقر عمله فى قصر الطاهرة ، قرر الموافقة على وقف إطلاق النار . وسجّل مبررات هذا القرار بالآتى[١] :

- اتضح لى أن القمر الصناعى الأمريكى الذى كان يوصل المعلومات لإسرائيل ساعة بعد ساعة ، أخطرهم بنقل الفرقة ٢١ المدرعة من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية لمحاولة تخفيف الضغط على سوريا كما طلب وألح الرئيس الأسد ... وأقرر هنا للتاريخ أن روسيا التى تدعى وقوفها مع الحق العربى ، لم تبلغنا بشىء بواسطة أقمارها الصناعية التى كانت تتابع المعركة .

- ثم حدث تطور خطير بدأت أشعر به ، وأنا أتابع الحرب من غرفة العمليات . لقد استخدم الكوبرى (الجسر) الجوى الأمريكى لنجدة إسرائيل مطار العريش لنزول الطائرات الأمريكية الجبارة التى تحمل الدبابات وكل الأسلحة الحديثة ... والعريش تقع خلف الجبهة مباشرة .

وبدأت ألاحظ تطوراً خطيراً آخر فى معارك الدبابات التى اعترف الإسرائيليون أنفسهم بشراستها وكفاءة المصريين فى إدارتها . كنت كلما أصبت لإسرائيل ١٠ دبابات أرى مزيداً من الدبابات . لقد دخلت أمريكا الحرب لإنقاذ إسرائيل بعد

---

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات - طبعة عربية - ص ٣٤٧ .

النداء المشهور (انقذوا إسرائيل) فى اليوم الرابع ، وهى تستخدم بكل صراحة مطار العريش المصرى الذى يقع خلف الجبهة بكل وضوح لكى تحول الهزيمة الإسرائيلية إلى انتصار ... وتذكرت فى تلك اللحظات ما فعلته أمريكا على جبهة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ثم على الجبهة اليابانية .

- أما التطور الثالث الخطير ، فهو أن أطلق صاروخان على بطاريتين مصريتين للصواريخ فعطلا البطاريتين تعطيلاً كاملاً . وعرفت بعد ذلك أنه صاروخ أمريكى جديد يسمى « القنبلة التليفزيونية » وأنه كان لا يزال تحت الاختبار فى أمريكا ، فأرسلته لنجدة إسرائيل .
- لقد دخلت أمريكا الحرب لإنقاذ إسرائيل حتى بالأسلحة تحت الاختبار ... وقنبلة المافريك وأسلحة أخرى . وأنا أعرف إمكانياتى وأعرف حدودى ... لن أحارب أمريكا .
- ولذلك ، بعد عودتى من عرفه القيادة فى الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٠/١٩ أكتوبر (يقصد ليلة ٢١/٢٠) كتبت للرئيس الأسد شريكى فى القرار برقية أخطره فيها أنى قررت الموافقة على وقف إطلاق النار . وسجلت فى هذه البرقية موقفى ، وهو أننى لا أخاف مواجهة إسرائيل ، ولكنى أرفض مواجهة أمريكا ... وإنى لن أسمح أن تدمر القوات المصرية مرة أخرى ... وإننى مستعد أن أحاسب أمام شعبى فى مصر وأمام الأمة العربية عن هذا القرار .

ويستطرد الرئيس السادات فى شرح وجهة نظره ، ويقول[1] .

وفى هذه الليلة ٢٠/١٩ أكتوبر (يقصد ٢١/٢٠) اتخذت القرار بوقف إطلاق النار ، فقد كان لى عشرة أيام أحارب فيها امريكا وحدى باسلحتها الحديثة التى لم يستخدم أغلبها من قبل .

وكان الموقف على غير مايتصوره العالم كله ... فقد كان اعتقاد الجميع فى العالم أن الاتحاد السوفيتى يقف إلى جانبنا ، وأنه قد أرسل الكوبرى (الجسر الجوى) لنجدتنا . ولكن الموقف كان غير ذلك فى الواقع ... فأمريكا وإسرائيل فى مواجهتى ، والاتحاد السوفيتى فى يده الخنجر ويقع وراء ظهرى ليطعننى فى أية لحظة عندما أفقد ٨٥٪ أو ٩٠٪ من سلاحى كما حدث فى سنة ١٩٦٧ .

---

(١) المرجع السابق : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

طلبت أن يستدعوا لى السفير السوفيتى ، وقلت له : « لقد قبلت وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية » ... فى هذا الوقت كان كسنجر فى طريقه إلى موسكو بشأن عملية وقف إطلاق النار ، فاستأنفت حديثى مع السفير وقلت له :

« الدولتان العظميان يجب أن تضمنا وقف إطلاق النار والتنفيذ الفورى للقرار ٢٤٢ » .



وفى الساعات الأولى من صباح يوم ٢١ أكتوبر ، استدعى الرئيس السادات مستشاره للأمن القومى محمد حافظ إسماعيل ، حيث أبلغه أنه قرر طلب وقف إطلاق النار فى ضوء تطور الموقف على الجبهة العسكرية . وأضاف الرئيس أنه قد بعث فى طلب السفير السوفيتى لإبلاغه بذلك .

وفى سرده للاتصالات السياسية التى تمت يقول حافظ إسماعيل[1] « اتفق رأينا أن أقوم بإبلاغ كسنجر فى موسكو بقبولنا وجهة النظر التى تضمنتها رسالته بتاريخ ١٦ أكتوبر ، مع إضافة التحفظات التى قررها الرئيس » . وفى تسجيله للأحداث يقول حافظ إسماعيل « لم أكن أعرف تماما ماذا حدث حتى نتحرك بهذه السرعة نحو قبول وقف إطلاق النار ... غير المشروط بالانسحاب الإسرائيلى » . وبعد أن اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على قرار يصدره مجلس الأمن بوقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من وقت صدوره ، اجتمع مجلس الأمن مساء ٢١ أكتوبر ، حيث أصدر فى الساعة ٠٥,٥٠ صباح يوم ٢٢ القرار ٣٣٨ الذى يقضى بالآتى :

١ - يدعو جميع الأطراف المشتركة فى الحرب الحالية إلى إيقاف إطلاق النار ، وإنهاء كل نشاط حربى فوراً فى موعد لا يزيد على ١٢ ساعة من لحظة صدور هذا القرار ، وذلك فى المواقع التى تحتلها الأطراف الآن .

٢ - يدعو الأطراف المعنية إلى البدء فوراً عقب إيقاف القتال ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

---

(١) محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومى - ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

٣ - يقرر أن تبدأ فوراً بالتزامن مع إيقاف القتال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

وعندما صدر القرار وافقت كل من مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر (السادسة واثنتين وخمسين دقيقة مساء) بتوقيت القاهرة .

ومما يذكر أن الدكتور كسنجر قام بزيارة إسرائيل فى طريق عودته من موسكو إلى واشنطن . وأخطر القاهرة بهذه الزيارة آملاً أن تتفهم أهدافها التى تتعلق « بتنفيذ قرار مجلس الأمن بغير إبطاء ... وترتيب الاشراف الأمريكى السوفيتى على جهود السلام التالية » .

بعث حافظ إسماعيل رسالة للدكتور كسنجر « يعتبر أن زيارته للقاهرة يمكن أن تخدم نفس الغرض » ورد كسنجر شاكراً للدعوة التى وجهت له لزيارة القاهرة ... والتى وصلته بعد أن كان قد غادر منطقة الشرق الأوسط ، راجياً تلبيتها فى أقرب فرصة ، خاصة بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار .



وعندما توقف القتال بقرار مجلس الأمن يوم ٢٢ أكتوبر ، لم تكن إسرائيل قد حققت هدفاً سياسياً أو هدفاً عسكريا إستراتيجياً .

لقد أصبح لها رأس كوبرى على الضفة الغربية للقناة فى مساحة محدودة من الأرض ، بعد أن نجحت تكتيكيا فى معركة الدفرزوار (الثغرة) . كانت قوة العدو الإسرائيلى تعمل فى قطاع من جنوب ترعة الاسماعيلية شمالاً ، وجبل جنيفه جنوباً ، والبحيرات المرة شرقاً ، والفرقة الرابعة المدرعة غرباً ، وتربطها بقواتها الرئيسية شرق القناة بثغرة مساحتها حوالى سبعة كيلومترات .

وفى الوقت الذى توقف فيه القتال رسميا فى هذا اليوم ، كانت قوات الجيشين الثانى والثالث فى أوضاعها شرق القناة سليمة من الناحية التعبوية . ولم يكن فى قدرة إسرائيل زحزحتها ، وبالتالى فإن نتائج الحرب حتى ذلك الوقت موجودة على الطبيعة . أما فى غرب القناة ، فقد كانت قواتنا تعمل على احتواء العدو .

وكان تقييم الرئيس السادات للموقف فى ذلك الوقت ، كما شرحه لمساعدى الرئيس ونواب رئيس الوزراء ومستشار الأمن القومى فى قصر الطاهرة ، قال[1] :

إننا دمرنا للإسرائيليين ٥٠٠ دبابة ، وأن قواتنا دخلت معركة ١٤ أكتوبر (تطوير الهجوم فى اتجاه المضايق) قبل موعدها بيومين لتخفيف الضغط عن سوريا ، ونتيجة لهذا خسرنا ٢٢٠ دبابة . وكانت هذه المعركة هى المقدمة للاختراق الإسرائيلى فى منطقة الدفرزوار . وأوضح الرئيس أن الإسرائيليين قد حققوا التفوق نتيجة تدفق الإمداد الأمريكى المباشر ، حيث كانت طائرات النقل تهبط فى مطار العريش ... ثم أضاف أنه لم يكن على استعداد لقبول استمرار القتال ضد الولايات المتحدة وما يترتب على ذلك من تدمير قواتنا المقاتلة .

وتحدث عن تعهدات السوفيت بأن تضمن القوتان الأعظم تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وعلى رأس المسائل موضوع الانسحاب الإسرائيلى . إلا أنه تحفظ بقوله إن ذلك لن يحل فى مرحلة واحدة ، ولكن الحل سيتحقق تدريجيا .

وفى المناقشة التى دارت بعد ذلك ، قرر الرئيس « أننا دخلنا الحرب لإقناع إسرائيل بأن الحرب لا تحل المشكلات » ثم أضاف « أننا قد كسبنا الاحترام بعد احتقار العالم لنا » ثم إننا « لا نستطيع أن نحقق تحرير سيناء عسكرياً » .

وقف إطلاق النار لم تحترمه إسرائيل :

عندما صدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ بإيقاف القتال إعتباراً من غروب شمس يوم ٢٢ أكتوبر ، كانت إسرائيل – برغم موافقتها على تنفيذه – تضمر نواياها بعدم احترامه .

لقد كانت إسرائيل تعلم أن موقف قواتها فى غرب القناة – فى منطقة الدفرزوار – يضعها فى موقف عسكرى ضعيف إذا استؤنف القتال مرة أخرى . فضلاً عن ذلك فإنها لم تحقق هدفاً سياسياً أو هدفاً عسكريا إستراتيجيا ، لفشلها فى إرغامنا على سحب قواتنا فى شرق القناة إلى غربها . كما أنها لم تتمكن من تهديد أو قطع خطوط مواصلات الجيشين أو أحدهما مع قواعد إمدادها . وفى نفس الوقت فشلت فى محاولتها للوصول إلى مدينة الاسماعيلية .

(١) محمد حافظ إسماعيل – أمن مصر القومى – ص ٣٤٨ .

لذلك قررت إسرائيل أن تبذل جهداً كبيراً لتحقيق قدر من المكاسب السياسية أو العسكرية قبل أن تلتزم بوقف إطلاق النار . وفى سبيل ذلك ، دفعت إسرائيل بقوات جديدة إلى غرب القناة ليلة ٢٣/٢٢ وليلة ٢٤/٢٣ أكتوبر لتعزيز قواتها فى منطقة الدفرزوار . ثم استمرت فى القتال وتقدمت قواتها جنوباً للوصول إلى مؤخرة الجيش الثالث لقطع طريق مصر السويس الصحراوى والاستيلاء على مدينة السويس .

وبينما كانت القوات الإسرائيلية تستعد لاقتحام مدينة السويس ، أصدرت القيادة العامة تعليماتها إلى محافظ السويس للدفاع عن المدينة . وتولى الفريق أول أحمد إسماعيل والسيد ممدوح سالم وزير الداخلية مداومة الاتصال بالمحافظ والسلطات المدنية للمساهمة الفعالة مع القوة العسكرية الموجودة داخل المدينة لمنع العدو من دخول المدينة وتدمير أى قوات معادية يمكنها دخولها . والحق يقال أن العميد[1] يوسف عفيفى قائد الفرقة ١٩ مشاة قدم – بمبادأة منه – كل دعم ممكن خصوصاً تخصيص الأسلحة للمدافعين عن المدينة .

وعلى المستوى السياسى اتصل حافظ إسماعيل مع كسنجر لابلاغه بأن إسرائيل تجاهلت القرار ٣٣٨ ، وطلب أن تعمل الولايات المتحدة « على وضع حد للتطورات الأخيرة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه عند صدور قرار وقف إطلاق النار يوم ٢٢ » . وفى نفس الوقت كانت تتم إتصالات بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا بهذا الخصوص ، الا أن الولايات المتحدة من خلال مبادلاتها الدبلوماسية – حسب رأى حافظ إسماعيل – كانت تسعى لكسب الوقت حتى تتيح لإسرائيل الفرصة لتستكمل تحقيق هدفها العسكرى غرب القناة . كما أرسل الرئيس السادات رسالة إلى الرئيس نكسون يطلب فيها من الولايات المتحدة أن تعمل بطريقة فعالة « حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة » لضمان تنفيذ قرار وقف إطلاق النار حيث تقوم إسرائيل باستغلال وقف إطلاق النار لتغيير الوضع على الجبهة العسكرية ، وحمّل الرئيس السادات الولايات المتحدة مسئولية ما حدث برغم ضمانها لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

وتوضيحاً للموقف العسكرى ، وتصحيحاً للأخبار غير الصحيحة التى كانت تذاع بالخارج فى هذه الفترة ، أصدرت القيادة العامة بياناً عسكريا يلخص الموقف العسكرى صباح يوم ٢٤ أكتوبر أوضحنا فيه أن :

---

(١) الفريق يوسف عفيفى محافظ البحر الأحمر حاليا .

١ – قواتنا فى سيناء تحتل الشاطىء الشرقى لقناة السويس من بورفؤاد شمالاً بطول ٢٠٠ كيلومتر وبعمق ١٢ – ١٧ كيلومتراً بما فيها مدينة القنطرة شرق ، عدا ثغرة صغيرة من الدفرزوار شمالاً بطول سبعة كيلومترات ملاصقة للبحيرات المرة . وتبلغ المساحة التي تسيطر عليها قواتنا شرق القناة ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) كيلومتر مربع تقريباً .

٢ – لا توجد قوات للعدو إطلاقاً غرب القناة فى القطاع الشمالى من طريق الإسماعيلية وشمالاً .

٣ – لا تواجد إطلاقاً للعدو فى أى مدينة من مدن القناة الرئيسية (السويس – الاسماعيلية – بورسعيد) .

٤ – توجد بعض وحدات للعدو منتشرة ومتداخلة بين قواتنا فى بعض الأجزاء غرب القناة . وقد حاول العدو صباح اليوم – ٢٤ أكتوبر – قطع الطرق المؤدية إلى مدينة السويس ، ولكن قواتنا تمنعه بالقوة من تنفيذ أهدافه .

٥ – التموين إلى جميع قواتنا شرق القناة مستمر بصورة منتظمة ، ولم يتوقف لحظة واحدة .



ودار القتال خلال المدة من ٢٢ – ٢٤ أكتوبر بعنف شديد لعبت فيه قواتنا الجوية والفرقة الرابعة المدرعة دوراً بارزاً ، فقد تعددت الهجمات الجوية والمعارك الجوية بين الطرفين ، كما أن الفرقة الرابعة بذلت كل جهد ممكن فى القتال ضد العدو وكنا وضعنا هذه الفرقة تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة ، حيث لم يكن ممكنا ترك هذه الفرقة تحت قيادة أحد الجيشين ، لأن العدو يعمل بقوات غرب القناة فى مساحة من الأرض قد تؤثر على الخطوط الخلفية لأحدهما .

وهنا لا بد أن أقرر أن العدو – خلال هذه الفترة – كان له التفوق العسكرى ، كما كانت المبادأة فى جانبه . بالاضافة لذلك فإن المنطقة غرب القناة كان بها الكثير من المستودعات والمخازن الإدارية التى لا يتيسر لها بحكم عملها وتنظيمها التسليح الكافى للدفاع ضد قوات مدرعة معادية . لهذه الأسباب كانت هذه الفترة من أصعب الفترات التى واجهتنا أثناء القتال غرب القناة ، ولذلك تحملنا الكثير من الخسائر المادية والبشرية .

وكان الرئيس السادات يتابع الموقف عن قرب خلال هذه الفترة ، وحضر إلى « مركز العمليات » أكثر من مرة خلالها واستمر معنا وقتا طويلا . وقد كنت على إتصال مباشر مع العميد عبد العزيز قابيل قائد الفرقة الرابعة المدرعة لمتابعة الموقف أولا بأول ، وتوجيهه لاستمرار الضغط على العدو حتى لايتمكن من توسيع المساحة التى تعمل فيها قواته وتعطيل تقدمه فى اتجاه السويس .

وفى إحدى زيارات الرئيس لمركز العمليات ، شرحت له الموقف الذى لم يكن فى صالحنا . وبعد إتصالات لا تنقطع منى مع قابيل ، أبدى الرئيس ارتياحه للجهد الكبير الذى تبذله الفرقة ٤ المدرعة فى القتال . ولم ينس الرئيس السادات موقف قابيل أو فرقته فى المواقف الصعبة التى واجهتها فى هذه الفترة . فقد كنا اقترحنا للعميد قابيل — ضمن مقترحات منح الأوسمة للمقاتلين بعد الحرب — وساما حددنا مستواه كالمتبع ، إلا أن الرئيس عدَّل بنفسه وخطه الوسام الذى يمنح له ليكون من مستوى أرفع وهو « نجمة الشرف » الذى يمنح للضباط الذين يقومون بأعمال تتصف بالشجاعة فى مواجهة العدو .

ونتيجة للعمل السياسى ، وبناء على طلب مصر عقد مجلس الأمن اجتماعا ، حيث أصدر مساء يوم ٢٣ اكتوبر قراره رقم ٣٣٩ بتأكيد مضمون قراره السابق ، كما « حث » الأطراف على العودة إلى الخطوط السابقة .

ووافقت مصر وإسرائيل على القرار والالتزام به اعتبارا من السابعة صباح يوم ٢٤ اكتوبر

معركة السويس :

وبرغم التزام إسرائيل بالقرار ٣٣٩ رسميا ، إلا أنها تركت لجيشها حرية العمل العسكرى على أمل احتلال « مدينة السويس » فتكون بذلك قد حققت هدفا سياسيا له تأثيره السياسى والعسكرى والاعلامى الكبير .

حاول لواءان من فرقة آدان المدرعة اقتحام المدينة من الشمال والغرب بعد قصف بالمدفعية والطيران مدة طويلة لتحطيم الروح المعنوية للمقاتلين داخل المدينة . ودارت معركة السويس اعتبارا من ٢٤ اكتوبر بمقاومة شعبية من أبناء السويس مع قوة عسكرية

من الفرقة ١٩ مشاة داخل المدينة . ويصعب على المرء أن يصف القتال الذى دار بين الدبابات والعربات المدرعة الإسرائيلية من جهة وشعب السويس من جهة أخرى وهو القتال الذى دار فى بعض الشوارع وداخل المبانى .

وبجهود رجال السويس ورجال الشرطة والسلطة المدنية مع القوة العسكرية ، أمكن هزيمة قوات العدو التى تمكنت من دخول المدينة ، وكبدتها الكثير من الخسائر بين قتلى وجرحى . وظلت الدبابات الإسرائيلية المدمرة فى الطريق الرئيسى المؤدى إلى داخل المدينة شاهدا على فشل القوات الإسرائيلية فى اقتحام المدينة والاستيلاء عليها . واضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب من المدينة وتمركزت خارجها . لم تكن معركة السويس هى معركة شعب المدينة ، بل كانت معركة الشعب المصرى بأجمعه . ومن ثم أصبح يوم ٢٥ اكتوبر عيدا وطنيا تحتفل به مدينة السويس والدولة ككل عام ، رمزا لبطولة أبناء السويس ومثلا يحتذى لقدرة الإنسان المصرى على البذل والتضحية .



واستمرت إسرائيل فى عدم احترام قرار مجلس الأمن ٣٣٩ ، بأن تقدمت قواتها جنوبا إلى ميناء الأدبية جنوب السويس واستولت على الميناء .

وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٤٠ مساء يوم ٢٥ اكتوبر على أساس مشروع تقدمت به الدول غير المنحازة ، والذى قضى بانشاء قوة طوارىء دولية لمراقبة تنفيذ ايقاف القتال ، وتأكيد قراره بعودة القوات إلى خطوط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ اكتوبر .

وكانت إسرائيل قد تمكنت من قطع طريق مصر السويس الصحراوى ، الذى أصبح الورقة التى تستغلها أمريكا سياسيا عندما ظهر الدكتور كسنجر على المسرح السياسى فى المنطقة بعد الحرب مباشرة .

وبجهود سياسية من أمريكا ، وافقت مصر وإسرائيل على إجراء مباحثات لتثبيت وقف إطلاق النار واجراء الامداد لقوات الجيش الثالث .

وتقرر تعيينى ممثلا لمصر فى مباحثات عسكرية تتم عند الكيلو ١٠١ على طريق مصر السويس تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قرارى

مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ وأن يسمح بمرور قول عربات تحمل إمدادات غير عسكرية إلى الجيش الثالث .

واجتمع الوفدان المصرى والإسرائيلى فى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٨ اكتوبر لبدء هذه المباحثات .

وبذلك توقف القتال يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٧٣ .



١٠ - الموقف عند انتهاء القتال

عندما توقف القتال يوم ٢٨ اكتوبر ، كانت قواتنا فى سيناء بحجمها - الجيشان الثانى والثالث - فى أوضاع عسكرية سليمة ، ولديها من الأسلحة والمعدات والذخيرة ما يجعلها قادرة على القتال طويلا . وفى غرب القناة كانت قواتنا تحتوى القوات الإسرائيلية وعلى اتصال بها .

وكانت القوات الإسرائيلية فى سيناء تقف دون تأثير فى مواجهة قوات الجيشين . وفى غرب القناة فشلت محاولاتها لتهديد مدينة الاسماعيلية أو احتلال مدينة السويس ، ولكنها تمكنت من قطع طريق مصر السويس الصحراوى وهو الطريق الرئيسى لإمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث الموجودة فى سيناء شرق القناة .

وأصبحت القوات المعادية فى غرب القناة نزيفاً لإسرائيل ، وليس فى قدرتها تحقيق أى هدف آخر فإن خسائرهاتتزايد ، وإخلاء الخسائر لا ينقطع ، والامداد لا بد وأن يستمر من ثغرة الدفرزوار وعرضها حوالى سبعة كيلو مترات أو يتم الامداد بالطائرات ، وتتخذ القوات الإسرائيلية أوضاعا دفاعية فى انتظار الهجمات المصرية ضدها فى أى وقت ومكان واتجاه ، وكانت تتوقع أن يتم القتال لفتح طريق مصر السويس بمعرفة القوات المصرية . وكانت هذه القوات فى موقف لاتتمكن فيه من العودة إلى شرق القناة ، ولا تتمكن من تحقيق نجاح آخر غرب القناة .

ومن الواضح من سير القتال غرب القناة ، أن القيادة الإسرائيلية كانت تهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية سياسية إستراتيجية .

فقد كانت تهدف إلى الاستيلاء على إحدى المدن الرئيسية فى منطقة القناة ، وهما الاسماعيلية أو السويس بهذه الأسبقية . وكان ذلك يحقق لها مكسبا سياسيا ومعنويا ضخما ، ويشكل ضغطا سياسيا وعسكريا ومعنويا كبيرا على مصر . ولكن النتيجة أن القوات الإسرائيلية فشلت فى اتجاه الاسماعيلية أمام القوة العسكرية المصرية ، كما فشلت فى اتجاه مدينة السويس أمام المقاومة الشعبية بالتعاون مع القوة العسكرية المحدودة التى كانت بها .

ومن الناحية العسكرية الإستراتيجية ، كانت إسرائيل تهدف إلى إجبارنا على سحب بعض قواتنا الرئيسية من سيناء ، مما يتيح لها فرصة مهاجمة قواتنا فى شرق القناة واستعادة الأوضاع التى كانت عليها صباح يوم ٦ أكتوبر ، وهذا يعنى تصفية المكاسب العسكرية المصرية . وفشلت إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف الإسراتيجى ، وإن كانت نجحت فى تحقيق نجاح تكتيكى - قطع طريق مصر السويس الصحراوى - بعد صدور القرار ٣٣٨ لمجلس الأمن بوقف النيران ، وانتهاكها لخطوط ٢٢ أكتوبر .

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن إسرائيل ، بعد فشلها فى تحقيق أى هدف استراتيجى من قتالها غرب القناة ، قد ركزت دعايتها والطنطنة بنجاحها التكتيكى حتى حولته إلى كسب معنوى . وكان من الطبيعى أن تستغل أمريكا هذا الموقف فى الجهود السياسية التى قام بها الدكتور كسنجر فى أعقاب الحرب .

لقد ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية على نجاح الجيش الإسرائيلى فى عمل الثغرة (معركة الدفرزوار) لابراز نجاح إسرائيل فى هذه المعركة وفى قتالها غرب القناة . وكان من الواجب علينا فى مصر أن تكون هناك حملة إعلامية مضادة توضح حقائق الموقف المصرى وكذا الموقف الإسرائيلى بايجابيات وسلبيات كل منهما ، ولكننا لم نفعل ذلك مما أدى إلى زيادة اهتمام الرأى العام هنا وهناك بموضوع الثغرة . وهذه كانت مسئولية القيادة العامة ، إلا أننا لم نعط الأمر - حينئذ - الاهتمام الواجب .

وكان الفريق أول أحمد اسماعيل صادقا فى حديث له نشر فى جريدة الأهرام يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ردا على سؤال حول هذا الموضوع ، وكان رده[1] « إن علاجنا

(١) حديث الفريق أول أحمد إسماعيل مع الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام - صحيفة الأهرام يوم ١٨/١١/١٩٧٣ - عن موضوع الثغرة .

لهذه الثغرة من ناحية البيانات العسكرية لم يكن على النحو الذى تمنيته ، والتزمت به من أول لحظة فى الحرب ، وهو ألا نقول غير الحقيقة . وإننى لم أقصد فى أى لحظة أن أقول فيما يتعلق بهذه الثغرة أو أسمح لغيرى أن يقول شيئا غير الحقيقة .

ومعنى ذلك أن ما قلناه عكس فى معظم الأحيان صورة ما كنا نراه . وأعترف أن رؤيتنا للصورة كانت مهتزة لأسباب عديدة ، ولكننا حاولنا أن نعبّر عن ما نراه » .



ولا بد من التأكيد أن ذلك النجاح التكتيكى الذى حققته إسرائيل فى معركة الدفرزوار (الثغرة) قد خلق أوضاعاً إستراتيجية غير ملائمة للقوات الإسرائيلية ، كان من المؤكد أن تؤدى إلى فشل استراتيجى محقق إذا ما أستؤنفت أعمال القتال النشطة مرة أخرى ، بعد تكوين التجميعات المصرية الملائمة .

فبعد أن نجحت إسرائيل فى عمل الثغرة ، وبعد أن تقرر وقف إطلاق النار بالقرار ٣٣٨ على خطوط ٢٢ أكتوبر ، كان من الضرورى على القيادة الإسرائيلية أن تؤمن قواتها الموجودة فى غرب القناة فى قطاع محدود من الأرض ، وذلك بالانتشار والاستيلاء على مساحة أكبر من الأرض . واستتبع ذلك دفع قوات أكبر إلى غرب القناة .

ونتج عن ذلك أوضاع إستراتيجية غير ملائمة لإسرائيل :

١ – فقد أصبح لها قوات كبيرة (حوالى ٦ – ٧ ألوية) موجودة فى منطقة محدودة من الأرض ، ومحاطة من جميع الجهات إما بموانع طبيعية أو صناعية أو بقوات مصرية ، الأمر الذى وضعها فى موقف عسكرى ضعيف . علاوة على ذلك ، فقد كانت هناك مصاعب الإمداد والاخلاء وطول خطوط المواصلات ، والاستنزاف اليومى للأفراد والمعدات .

٢ – ولتأمين تلك القوات ، خصصت القيادة الإسرائيلية قوات أخرى (٤ – ٥ ألوية) لحماية المداخل إلى الثغرة عند الدفرزوار .

٣ – ولتثبيت رءوس الكبارى المصرية الموجودة فى سيناء ، خصصت القيادة الإسرائيلية عشرة ألوية فى مواجهة رءوس كبارى الجيشين الثانى والثالث . بالاضافة لذلك فقد أصبح من الضرورى الاحتفاظ بالاحتياطى الاستراتيجى فى أقصى درجات التعبئة .

٤ – بهذا كانت إسرائيل مضطرة للاحتفاظ بتعبئة كل قواتها المسلحة والدولة لمدة طويلة إلى أن تنتهى الحرب ، لأن توقف القتال ليس معناه إنتهاء الحرب . ولا شك أن ذلك يتعارض تماما مع نظرياتها العسكرية ، ولا يتحمله اقتصادها القومى .

وبرغم وصول قوات الطوارىء الدولية للمنطقة بقيادة الجنرال سلاسفيو لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ، إلا أن حرب استنزاف قد بدأت غرب القناة حتى لا تعطى قواتنا أى فرصة للقوات الإسرائيلية لتثبيت أقدامها فى مواقع دفاعية ، وكذا تكبيدها أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والمعدات إلى أن يحين الوقت المناسب لمهاجمتها . وقد حدث ٤٥٢ اشتباكاً بالنيران منذ إيقاف إطلاق النار بقرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ حتى توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل ، وهى الاتفاقية التى نجح كسنجر فى تحقيقها .

وفى النهاية ، فقد تحولت القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة من سلاح تضغط به علينا ، إلى رهينة نضغط بها نحن على إسرائيل ، ومصدر استنزاف لأرواح ومعدات واقتصاد إسرائيل . وجاء الاتفاق المصرى الإسرائيلى للفصل بين القوات ، وظهرت حقيقة « الثغرة » عندما طلبت إسرائيل ترك الثغرة وسحب قواتها شرقاً بعيداً عن القناة .

١١ - حرب أكتوبر فى الميزان الاستراتيجى

١

بانتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تكون الجولة الرابعة فى الصراع العربى الإسرائيلى قد تمت . ولعلنا نتفق - نحن العرب - على أننا يجب أن نتعمق فى دراسة جذور الصراع العربى الإسرائيلى ، ونعطى الأهمية الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط ، وما نفذته من أعمال فى جميع المجالات حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين ، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم فى ظل صراع القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

فى إطار هذا الصراع ، دارت الحروب بين إسرائيل والعرب بدءاً بحرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم حرب العدوان الثلاثى الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى عام ١٩٥٦ ، ثم حرب يونيو ١٩٦٧ . ويتضح من النظرة الشاملة لهذه الجولات الثلاث ، أن إسرائيل تمكنت من تحقيق مكسب فى كل منها بينما تحمل العرب الخسارة فيها .

وبنظرة فاحصة نجد أن صراع العرب ضد إسرائيل خلال عشرين عاماً منذ نشأتها عام ١٩٤٧ حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، كانت تتحكم فيه اعتبارات سياسية خانقة عرقلت الجهود العربية فى الصراع المسلح . ولعل المقارنة بين قدراتنا - نحن العرب - وقدرات العدو الإسرائيلى لا تعكس مطلقاً تلك النهاية الأليمة التى وصلنا إليها فى عام

١٩٦٧ ، حيث تمكنت إسرائيل من التوسع – مرة أخرى – على حساب الأرض العربية باحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة .

والدراسة المتعمقة للسياسة الإسرائيلية تبين أن إسرائيل أرست لنفسها خطوطاً ثابتة لسياستها هى :

أولاً : التوسع الجغرافى التدريجى على حساب الأرض العربية .
ثانياً : الاحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة تكون هدفاً ووسيلة .
ثالثاً : الارتباط بقوى دولية كبرى « حليف مضمون » يعاونها فى تحقيق أهدافها .
رابعاً : إضعاف وتبديد الطاقات العربية .

وأدارت إسرائيل صراعها ضد العرب منذ نشأتها لتحقيق هدفها النهائى – السيطرة على المنطقة العربية – وذلك بوضع أهداف مرحلية طبقاً لما يمكن أن يتحقق فى كل مرحلة بموازنة اعتبارات الموقف الدولى والموقف فى المنطقة العربية والسياسة الداخلية لإسرائيل .

٢

واهتدت العقلية الصهيونية إلى صياغة نظرية عسكرية أطلقت عليها « نظرية الأمن الإسرائيلى » لتكون ستاراً لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية ، ووسيلة لخداع الرأى العام العالمى ، وخلق قناعة لدى الإسرائيليين أنفسهم لتقبل مغامراتها العسكرية . وهنا يجب أن يكون واضحاً أن « استخدام القوة العسكرية » هو حجر الزاوية فى هذه النظرية .

وأصبحت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على امتلاك التفوق العسكرى على الدول العربية ، والاحتفاظ به دائماً ، حتى تتمكن من احتلال الأرض العربية تدريجياً وفرض الأمر الواقع على العرب بالقوة ، وفى نفس الوقت خلق الاحساس لدى العرب بالعجز فى مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية .

إن مفهوم الأمن عند إسرائيل يختلف عن مفهوم الأمن طبقاً لقواعد القانون الدولى . فالأمن هناك يعكس الهدف السياسى الذى تعمل إسرائيل على تحقيقه .

والحدود الآمنة لم تحددها إسرائيل أبداً ، وتعمد قادتها إغفال أى ذكر لشكل الدولة

الجغرافى وحدودها منذ إعلان قيام الدولة . وتعلن إسرائيل دائماً عن حاجتها إلى حدود آمنة ، ويصفونها أنها الحدود التى تستند على موانع طبيعية تتمكن من الدفاع عنها والانطلاق منها للهجوم ، وهى دائما داخل الحدود العربية المجاورة .

وتحت ستار الأمن الإسرائيلى – والحدود الآمنة جزء منه – توسعت إسرائيل بالقوة على حساب الدول العربية ، تقتطع منها أجزاء تلو الأخرى .

– ففى عام ١٩٤٨ ، زادت إسرائيل من مساحة الأراضى التى قامت عليها طبقاً لقرار التقسيم من ٥٦,٥٪ من مساحة فلسطين إلى ٧٧,٤٪ .
– وفى عام ١٩٥٦ ، أصبح لإسرائيل حق الملاحة البحرية فى مضايق تيران بمدخل خليج العقبة . وأعلن بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل وقتئذ أمام الكنيست (البرلمان) ضم شبه جزيرة سيناء إلى إسرائيل ، إلا أنه اضطر للانسحاب منها بجهود المجتمع الدولى .
– وفى عام ١٩٦٧ ، استولت إسرائيل على أجزاء من أراضى ثلاث دول عربية مجاورة لها ، ونادت بأن ما احتلته من أراض يشكل ضرورة أمن لها .

إن المفهوم الإسرائيلى للحدود الآمنة ينبع أساساً من فكر توسعى عدوانى ، ولا يمكن لتطبيقه أن يقف عند حد ، ولن يكون إلا سبباً للصدام المستمر فى هذه المنطقة . ولم يقتنع قادة إسرائيل بأن ربط الأمن بالأرض أمر غير مقبول ، وأن التوسع الجغرافى لا يمكن أن يهزم التاريخ .

٣

ونتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ التى خسرناها – نحن العرب – لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبناها ، تمكنت إسرائيل من احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة . واتبعت سياسة « فرض الأمر الواقع » على العرب اعتماداً على قوتها العسكرية ، وعدم قدرة العرب على تحرير أراضيهم بالقوة ، وبالتالى يجب أن يرضخوا لإرادتها السياسية .

وعن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع ، قال بن جوريون فى اعقاب حرب يونيو

« يجب أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساساً للاستيطان ، وواقعاً يجبر العرب على الرضوخ والانحناء له » .

وسئل ذات يوم عن حدود إسرائيل ، حيث لم يوضح لهذه الدولة حدود منذ نشأتها ، كان رد بن جوريون « حدود إسرائيل حيث يقف جنودها » .

وفى أواخر أغسطس ١٩٧٣ – قبل حرب أكتوبر بشهر ونصف تقريباً – قال ديان « السلام الذى تريده إسرائيل قد تحقق منذ عام ١٩٦٧ . نحن نسعى لخلق سلام بيننا وبين العرب بطريقة غير رسمية ، ولسنا بحاجة إلى السلام الرسمى . وربما كان السعى وراء هذا السلام الرسمى يضر بالحالة التى نحرص عليها ، وهى تثبيت الأمر الواقع تثبيتا يدخل فى صيغة سلام غير رسمى ... إذا كنا نسعى لأن نكون نحن بديل القوى الكبرى فى الشرق الأوسط ، فيجب أن تكون لنا أنيابنا . وهذه الأنياب عسكرية واقتصادية وجغرافية ، والناب الأول أى الناب العسكرى يحقق الأنياب الأخرى » .

تلك كانت رؤية إسرائيل للموقف قبل حرب أكتوبر بفترة قصيرة ، وكانت تثق بأنها قادرة على الاحتفاظ بالأرض بالقوة . لقد انتشت إسرائيل بقوتها العسكرية ، وسيطر الغرور على تفكير قادتها ، واستهانت بالعرب أشد استهانة ، وأخذت تسعى للقيام بدور القوى الكبرى فى المنطقة .



وواجهت مصر خلال ست سنوات عجاف فى الفترة من نهاية حرب يونيو ١٩٦٧ حتى بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، موقفاً فى غاية الصعوبة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً . وأصبح واضحاً بعد فشل كل الجهود السياسية على المستوى الدولى لحل المشكلة ، أن أرضنا لا يمكن أن نستردها إلا بالقوة المسلحة ، مهما كانت المصاعب والتضحيات .

وكان الموقف يفرض علينا فى مصر « نكون أو لا نكون » .

فقد أعيد بناء قواتنا المسلحة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ من درجة الصفر ، وأكررها إن إعادة البناء بدأت من الصفر ، بعد أن كانت حالتها قد وصلت – قبل تلك الحرب – إلى المستوى السيىء والضعيف الذى أسفرت عنه نتيجتها الأليمة . ولعلنا نتفق على أن بناء قوات مسلحة فى ظروف السلام يحتاج إلى سنوات ، ولا شك أن الأمر أصعب ويستغرق وقتاً أطول فى ظروف الحرب التى كنا نعيشها .

وجنبا إلى جنب مع إعادة البناء ، كان من المحتم أن تخوض قواتنا المسلحة سلسلة من المعارك تطورت من مرحلة الصمود إلى مرحلة الدفاع النشط ، وتصاعدت إلى « حرب استنزاف » استغرقت كلها حوالى ثلاث سنوات . لقد كنا نتلقى الأسلحة من الاتحاد السوفيتى ، ويتم التدريب على بعضها فى جبهة قناة السويس ، بينما يتم الاشتباك مع العدو على فترات متقطعة أحياناً أو لفترات طويلة فى أحيان أخرى حسب الموقف العسكرى .

كان من الضرورى خوض هذه المعارك للحصول على الخبرة القتالية التى افتقدتها القوات ، واكتشاف نقط القوة والضعف لدى العدو ولدينا ، وإعادة الثقة فى النفس وفى القيادة ، وإنهاك العدو . لقد كانت هذه المعارك حتمية فى مرحلة الاستعداد لحرب أكتوبر ، وفى نفس الوقت كانت ضرورية – سياسياً – حتى لا توضع المشكلة على الرف فى ملفات الأمم المتحدة .

لقد أبدى البعض رأياً يقول إن « حرب الاستنزاف » كانت سبباً فى تأخير خوض حرب أكتوبر عدة سنوات . وإنى لا أوافق إطلاقاً على هذا الرأى ، لأنه كان من المستحيل أن نعيد بناء القوات المسلحة من الصفر ونقفز بها من حالة الانهيار التى كانت عليها بعد حرب يونيو ، وما أصابها من سلبيات كثيرة وعميقة خلال عشر سنوات سابقة ، نقفز بها للقيام بعملية هجومية مع اقتحام مانع مائى فريد فى مواصفاته ضد عدو متفوق عسكرياً

وانتقد البعض « حرب الاستنزاف » بحجة أنها تحولت إلى « استنزاف مضاد » لنا . لقد كان من الطبيعى أن يقع الاستنزاف على الطرفين المتحاربين ، لكن المهم من كان المستفيد أكثر ؟ لا شك أن قواتنا استفادت عسكرياً أكثر ، وكان لا بدّ أن ندفع ثمن خطوة كانت حتمية استعداداً وتحضيراً لحرب أكتوبر ، كما أن إسرائيل دفعت الثمن فى سبيل استمرار احتلال الأرض . ولقد كان البديل لذلك هو فرض الهدوء فى جبهة القناة تفادياً للخسائر مع بقاء القوات فى خنادقها تنتظر هجوم العدو عليها فى أى وقت ومكان . وإذا لم يهاجمها العدو ، فانها تصاب « بمرض الخندقة » . وهل هناك أفضل من هذا البديل لإسرائيل كى تستمر فى احتلال سيناء سنوات وسنوات حتى تضمها رسمياً لأراضيها ، وهل هناك أسوأ من هذا البديل لنا ؟

وعموماً فقد مرت قواتنا المسلحة بمرحلة غير عادية ما بين حربى يونيو ١٩٦٧

وأكتوبر ١٩٧٣ ، مرحلة كان يتم فيها إعادة البناء والقتال فى وقت واحد . وكانت عملية إعادة البناء تتطلب التخطيط والتسليح والتنظيم والتدريب وخلق القادة والكوادر واحتراف العمل العسكرى والتغلب على سلبيات عشر سنوات مضت . وكانت المشكلة الرئيسية هى الحاجة إلى التسليح .

٤

وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجهنا فى مصر ، هى عدم القدرة على تسليح قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات - نوعاً وكمًّا وتوقيتاً - التى تسمح لنا بالقيام بعملية هجومية شاملة لتحرير سيناء . ذلك أن الاتحاد السوفيتى كان المصدر الرئيسى والوحيد لإمدادنا بالأسلحة ، وكان يرى أن مشكلة الشرق الأوسط يجب حلها بالوسائل السلمية ويرفض حلها بالعمل العسكرى . ومن هنا كانت له معاييره فى إمدادنا بالسلاح بالكميات والأنواع وفى التوقيتات التى لا تسمح بالتفوق على إسرائيل . وفى الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة تغدق على إسرائيل الأسلحة بالكميات والأنواع وفى التوقيتات التى تضمن لها التفوق العسكرى على الدول العربية .

ولمواجهة هذا الموقف فى أواخر عام ١٩٧٢ ، عندما أصبح عامل الوقت ضدنا ، اتخذ الرئيس السادات قراراً يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ بأن « نحارب بما لدينا من أسلحة ومعدات » . وعلينا تعويض النقص فى التسليح بالتخطيط السليم وشجاعة الرجال فى التنفيذ . ومعنى ذلك أن قيود التسليح فرضت علينا مدى وعمق العملية الهجومية ، لأنها حدّدت القدرة القتالية لقواتنا المسلحة .

وفى الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٣ ، أصدر الرئيس السادات قرار الحرب فى أصعب الظروف السياسية والعسكرية ، وأشدها تعقيداً .

وكان على قواتنا المسلحة أن تخوض حرب أكتوبر فى ظروف عسكرية صعبة ومعقدة . وبدون خوضها ما كان يمكن أن نسترد سيناء ، وبدونها ما كان يمكن لإسرائيل أن تنسحب منها .

- دخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن إسرائيل لها التفوق العسكرى على الدول العربية والوضع الطبيعى أن يكون المهاجم له التفوق . وكان علينا إهدار تفوقه بتطبيق

جيد لمبادىء الحرب ، حتى يصبح التفوق العسكرى فى جانبنا فى المرحلة الافتتاحية للحرب ، وهى أصعب وأخطر المراحل . وهذا ما حدث .

- ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن العدو الإسرائيلى يستند إلى أفضل الأوضاع الاستراتيجية العسكرية . فالموانع الطبيعية التى يستند إليها تساعده بسهولة على التشبث بالأرض والاحتفاظ بها .

- ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن القوات الإسرائيلية قد ركزت جهدها ضدنا . أقامت التحصينات والخطوط الدفاعية ، وأنشأت الطرق والمطارات ، وخصصت القوات المدربة – المدرعات أساساً – لمواجهة أى هجوم محتمل من جانبنا . وكان من الضرورى أن نقوم بعملياتنا الهجومية ضد قوات العدو وهزيمتها واختراق تحصيناته وتدميرها ، وبالتالى يتم تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى . وهذا ما تحقق .

- ودخلنا الحرب ، وكنا نقدر أن الهجوم مع اقتحام قناة السويس – وهى مانع فريد فى مواصفاته – بتشكيلات كبيرة بقوة جيشين (حوالى ١٠٠ ألف رجل) يعتبر من أصعب العمليات الهجومية . وتحقق الإنجاز العظيم بالهجوم والاقتحام والعبور .

- ودخلنا الحرب ، واضعين فى اعتبارنا خبرة الحروب السابقة ، أنه لا تعاون عسكرى بين الدول العربية . وعلى ذلك يمكن لإسرائيل ، ولها التفوق على كل الدول العربية ، أن تنفرد بكل جبهة على حدة . ولقد تحقق التعاون العسكرى بين مصر وسوريا ، وأصبح علامة بارزة فى هذه الحرب لم تتوقعها إسرائيل ولم يتوقعها الكثيرون غيرها .

- ودخلنا الحرب ، وكنا نعلم أن مخابرات إسرائيل اشتهرت بكفاءتها فى الحصول على المعلومات عما يدور فى الوطن العربى . وأنها بتعاونها مع المخابرات الأمريكية قادرة على كشف نوايانا الهجومية الأمر الذى يتيح لإسرائيل فرصة القيام « بضربة وقائية » لإجهاض الهجوم وتوفير الوقت اللازم لتنفيذ التعبئة .

وقد حققنا المفاجأة للاستفادة بمزاياها ، وحتى تكون المبادأة فى جانبنا لأول مرة فى الحروب ضد إسرائيل ، بعد أن كان لها دائما المبادأة فى كل الحروب السابقة . وقد تحقق ذلك .

فى إطار هذا الموقف السياسى والعسكرى المعقد ، كان اتخاذ قرار الحرب من أصعب القرارات التى يتخذها رئيس الدولة .

وفى إطار نفس الموقف ، لا بد أن تكون نظرتنا موضوعية ، عند تقييم نتائج الحرب من الناحية العسكرية الاستراتيجية .

٥

لقد كان الهدف الاستراتيجى الذى وضعته إسرائيل لنفسها – بعد حرب يونيو ١٩٦٧ – هو منع الدول العربية من تحرير أراضيها بالقوة ، حتى ترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية ، فتفرض الأمر الواقع حتى يتحقق السلام بشروط إسرائيل .

ومعنى ذلك أن يكون لها التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة الذى يمنعنا – نحن العرب – من التفكير فى حرب شاملة ضدها ، وخلق الاحساس لدينا بالعجز واليأس من جدوى الصراع المسلح . وقد تحقق لإسرائيل هذا التفوق بمعاونة الولايات المتحدة التى أصبحت حليفاً مضموناً لها بشكل واضح وسافر تؤيدها سياسياً وتدعمها عسكرياً واقتصاديا .

وكانت المهمة الاستراتيجية للقوات الإسرائيلية – على الجبهة المصرية – هى منع قواتنا المسلحة من اقتحام قناة السويس ، وتدمير قواتنا التى قد تنجح فى العبور إلى الضفة الشرقية للقناة ، تكون نتيجتها استسلام مصر – سياسياً – لشروط إسرائيل . ولم يكن هناك شخص فى إسرائيل يشك فى ذلك ، كما كانت هناك دول كثيرة تعتنق نفس المفهوم .

وفى مصر ، كان الهدف الاستراتيجى الذى حدده الرئيس السادات مكتوباً فى قرار الحرب ومؤرخاً فى ٥ رمضان ١٣٩٣ هـ – أول أكتوبر ١٩٧٣ هو بالنص الآتى :

" إن الهدف الاستراتيجى الذى أتحمل المسئولية السياسية فى إعطائه للقوات المسلحة المصرية ، وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت عن أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلى :

تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، وذلك عن طريق عمل عسكرى **حسب إمكانيات القوات المسلحة** ، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ، وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه ... وبالتالى فإن نظريته فى الأمن على

أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ليست درعا من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل .

وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب وفى المدى البعيد .

فى المدى القريب : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل فى الامكان أن تصل بنا إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

وفى المدى البعيد : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، يمكن أن يحدث متغيرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية " .

ثم أصدر الرئيس السادات توجيهاً إستراتيجياً آخر مؤرخاً ٩ رمضان ١٣٩٣هـ - ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ، قرر فيه تكليف القوات المسلحة بثلاث مهام استراتيجية : الأولى كسر وقف إطلاق النار اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، والثانية تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والثالثة وكانت أهمها « **العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة** » .

وعندما صدر قرار الحرب مكتوباً فى أول أكتوبر ١٩٧٣ - قبل الحرب بخمسة أيام - ثم قرار الرئيس يوم ٥ أكتوبر بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر - قبل بدء الحرب بيوم واحد - كانت قواتنا المسلحة قد بدأت فعلاً فى الاجراءات التنفيذية منذ عدة أيام سابقة بما فى ذلك فتح القوات استعداداً لتنفيذ خطة الحرب فى توقيتها المحدد فى الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . فقد جاءت القرارات المكتوبة من الرئيس السادات تسجيلاً وتأييداً لقرارات شفوية سابقة منه بالحرب ، وتابع خطوات وضع الخطة ، وبذل الجهد لايجاد التعاون العسكرى بين مصر وسوريا . وعلى ذلك كان هناك ربط وثيق بين الهدف السياسى والهدف الاستراتيجى العسكرى والمهام الاستراتيجية التى تقرر تكليف القوات المسلحة بها .

لقد كان الهدف الاستراتيجى العسكرى لقواتنا المسلحة هو هزيمة القوات الإسرائيلية فى غرب سيناء واحتلال المنطقة الاستراتيجية فى خط المضايق بسيناء ، والوصول إلى حقول بترول رأس سدر على الساحل الشرقى لخليج السويس . ومن هذا الهدف تحددت المهام .

ومن الطبيعي ، أن هدف العمليات العسكرية ومهام القوات المسلحة ، تحكَّم فى تحديدها حجم التسليح الذى أمكن الحصول عليه من الاتحاد السوفيتي . ومن الواضح أن حجم التسليح – تحت ضغط سياسة القوتين العظميين – لم يسمح لقواتنا المسلحة بأن تتفوق على إسرائيل بحيث تكون قادرة على تحرير سيناء فى عملية هجومية واحدة .

لقد بذلت القيادة السياسية فى مصر كل جهد ممكن للحصول على التسليح ، وتحملت المعاناة فى سبيل ذلك ، إلا أنها لم تنجح فى الحصول على الأسلحة والمعدات اللازمة لتحقيق التفوق ، سواء عن طريق الاتحاد السوفيتى باعتباره المصدر الرئيسى لامدادنا بالسلاح أو عن طريق مصادر أخرى بديلة .

وكان البديل المتاح حينئذ هو حشد القوى العسكرية العربية للاشتراك بجزء من قوات الدول العربية فى الحرب . وقد قرر مجلس الدفاع العربى التابع للجامعة العربية تحديد هذه المساهمة العربية خلال دورة انعقاده فى يناير ١٩٧٣ ، إلا أن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ لسبب أو آخر . وهذا لم يمنع بعض الدول العربية من مساهمتها بجزء من قواتها العسكرية فى الحرب بعد أسبوع من نشوب القتال أو فى الأيام الأخيرة منها ، الأمر الذى أفقدها جانباً هاما من فعاليتها حيث لم يكن هناك تنسيق وإعداد كافٍ لاقحامها فى الحرب .

ويستتبع ذلك عدم فتح الجبهة الأردنية وعدم تنشيط الجبهة الفلسطينية برغم أهميتها .

لكل ما سبق كان الهدف الاستراتيجى الذى حدده الرئيس السادات فى كتابه فى أول أكتوبر هو :

« **تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، وذلك عن طريق عمل عسكرى حسب إمكانيات القوات المسلحة** » .. ثم عاد الرئيس ليؤكد مرة أخرى بطريقة أكثر وضوحاً وتحديداً فى التوجيه الاستراتيجى يوم ٥ أكتوبر ، أن المهمة الثالثة من مهام القوات المسلحة هى : « **العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات القوات المسلحة** » ..

ولقد كان الرئيس السادات مقتنعا – قبل الحرب بوقت طويل – بهذا الهدف الاستراتيجى والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ولذلك لم ينص على « **تحرير سيناء بالقوة العسكرية** » .

٦

وبإمعان النظر فى الهدف الاستراتيجى والمهام الاستراتيجية لكل من مصر وإسرائيل فى هذه الحرب ، فإنى أقول على الفور إن الهدف الاستراتيجى لمصر قد تحقق ، وإن الهدف الاستراتيجى لإسرائيل لم يتحقق .

لقد تحطمت « نظرية الأمن » التى اعتنقتها إسرائيل ، وثبت أن فكرتها عن الحدود الآمنة خاطئة . ونظريتها على أساس التخويف السياسى قد سقطت بقرار الحرب الشاملة ضدها .

ونظريتها على أساس التخويف العسكرى والنفسى قد هُدمت ، بعد أن قامت قواتنا المسلحة – بالتعاون مع القوات السورية – بعملية هجومية شاملة بكل القوات المسلحة ضدها ، برغم تفوقها العسكرى وليس حرب استنزاف فقط .

ونظريتها عن « الحدود الآمنة » قد سقطت بعد نجاح قواتنا فى اقتحام القناة وتدمير الخط المحصن – خط بارليف – الذى تصورت إسرائيل أن المانع المائى والخط يمثلان لها حدوداً آمنة .

ونظريتها التى اعتمدت على القوة العسكرية المتفوقة لفرض الأمر الواقع علينا قد ثبت عدم صحتها . فقد اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب لأول مرة فى تاريخها تحت ضغط القوة العسكرية المصرية . ولقد صدمت هذه الحرب – بتطوراتها ونتائجها على المجتمع الإسرائيلى وهزته هزاً عنيفاً من الداخل بعد أن فقد ثقته فى جيشه وشعبه وحكومته التى غرست فيه عقيدة التوسع بالقوة وفرض الأمر الواقع على العرب وقد أثبتت هذه الحرب أن الجيش الإسرائيلى الذى رسموا له صورة أنه غير قابل للهزيمة وقد عاد لمستواه الحقيقى ، واختفت أسطورة ظلت تهدد العرب سنوات طويلة . وهزمت إسرائيل فى حرب أكتوبر من الخسائر فى القوة البشرية أكثر مما تحملته فى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وحرب يونيو ١٩٦٧ ومعارك القناة بعدها .

ومجمل القول أن نظرية الأمن الإسرائيلى قد انهارت . وكما وصفها جيمس شلزنجر وزير الدفاع الأمريكى « لقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلى ... والإسرائيليون يدركون الآن أن أمنهم لا يمكن أن يتحقق بمجرد الاحتفاظ بالتفوق العسكرى ، وقد أصبحت الآن هالة الدولة التى لا تقهر موضع تساؤل » .

واعترف قادة إسرائيل – بعد حرب أكتوبر – بأنهم كانوا يعيشون فى وهم الدولة القوية منذ ١٩٦٧ ، وأنهم أسرفوا فى الاعتقاد فى تفوقهم والتفاخر بقوتهم ، وقال ديان فى ديسمبر ١٩٧٣ « إن حرب أكتوبر كانت بمثابة زلزال تعرضت له إسرائيل . وما حدث فى هذه الحرب قد أزال الغبار عن العيون ، وأظهر لنا ما لم نكن نراه من قبلها » .



وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي النقيض الموضوعى لحرب يونيو ١٩٦٧ .

فقد انتزعنا – نحن العرب – المبادأة من العدو بعد أن حققنا المفاجأة والهجوم لأول مرة ، ووضعنا العدو فى موقف الدفاع لأول مرة . كانت حرب يونيو آخر نصر عسكرى يحققه العدو ، وكانت حرب أكتوبر أول نصر عسكرى يسجله العرب . وفى مجال الرأى العام العالمى فى يونيو ١٩٦٧ ، كان الانحياز الاستفزازى بل والعدائى كاملاً ضد العرب ولصالح العدو ، ولكن فى أكتوبر ١٩٧٣ كان العدو فى عزلة شبه تامة عن العالم . وفى السياسة ، انتهت حرب يونيو إلى طريق مسدود وإلى حالة من الجمود هى حالة اللاسلم واللاحرب ، أما حرب أكتوبر فقد انهت هذه الحالة وفرضت على العالم ضرورة ايجاد حل حقيقى لأزمة الشرق الأوسط .

إنه أول انتصار عسكرى حقيقى يحرزه العرب فى العصر الحديث . أو كما قالت « المجاهد » الجزائرية « إن الأمة العربية كلها تحس اليوم بفخر عظيم وشكر عميق لجيوش مصر وسوريا ، التى حققت للعرب أول انتصار لا رجوع فيه . ومهما تكن النتائج النهائية للمعركة ، فلسوف تبقى حقيقة أنها أنهت مهانة ١٩٦٧ وجددت الكرامة العربية .

لقد اشتملت حرب أكتوبر على الكثير من المفاجآت التى اتخذها العدو تبريراً لهزيمته ، إلا أنه أضطر على لسان الجنرال دافيد اليعازار إلى أن يعترف بأن مفاجأة الحرب كانت هى « نوعية المقاتل العربى » فقد قال رئيس الأركان الإسرائيلى :

« إن كل حرب تحمل معها مفاجآتها ، وهناك أشياء لا بد لنا أن نتعلمها وأن نصحح معلوماتنا بشأنها . وكبرى هذه المفاجآت أن الجنود المصريين وكذلك السوريين ، قد

أظهروا من الكفاءة والتضحية بالنفس وتوفر الدافع ما يفوق بكثير ما أبدوه في الحرب السابقة . إن الجيش الاسرائيلي قد فوجىء تماما بتدريب وكفاءة الجندى العربى » .

٧

وأثبتت حرب أكتوبر أن استخدام بترول العرب كسلاح فى المعركة ، له الفعالية والتأثير الشديد تأييداً للعمل العسكرى واستكمالاً له .

ودون الدخول فى خضم الأرقام والاحصائيات التى تزخر بها الدراسات الاقتصادية ، يمكن القول إن الدول العربية المنتجة للبترول قد أدارت معركة البترول باقتدار وذكاء فى مرونة واعية . فقد طبقوا خططهم فى خفض الانتاج وفى تصنيف الأعداء وفى تحديد الأسعار بحيث تحقق الهدف المطلوب . أما عن الخفض ، فقد بدأ أولاً بقرار خفض الانتاج بنسبة ٥ - ١٠٪ عما كانت عليه معدلات شهر سبتمبر السابق للمعركة ، يزاد بعد ذلك بنسبة ٥٪ فى كل شهر تال .

وبتلقائية من الدول المنتجة للبترول ، قفز معدل الخفض إلى نسبة أكبر مما كان محدداً . وحين أتى الخفض آثاره وأحس الجميع بوطأته ، ومنعاً لحدوث أى شرخ فى العلاقات الناشئة مع أوربا الغربية قرر العرب أن تقتصر نسبة الخفض على ١٥٪ ابتداءً من يناير ١٩٧٤ ، على أساس أن هذه النسبة هى الحد الكافى للتأثير دون الاضرار .

وأما عن التصنيف ، فلم يكن سلاح الحرمان عشوائياً بلا تمييز . فقد صنَّف العرب المستهلكين حسب مواقفهم من القضية العربية ومن إسرائيل .

وكان طبيعياً أن يقترن خفض إنتاج البترول العربى برفع أسعاره ، وذلك لاعادة التوازن بين أسعار الخامات والمصنوعات فى دورة التجارة الخارجية ، وكذا للتعويض عن نقص الدخول البترولية

على أية حال ، سوف يسجل التاريخ أن استخدام البترول كسلاح فى حرب أكتوبر ، كان سلاحاً ناجحاً . وأصبح البترول أداة هامة من وسائل الحل السياسى بجانب القتال الذى هو أداة الحل العسكرى . وقد قلبت معركة البترول الموازين السياسية والدبلوماسية ضد إسرائيل ، كما قلبت المعركة العسكرية الموازين العسكرية والاستراتيجية .

كما أن التاريخ سوف يسجل أيضاً أنه – نتيجة لحرب أكتوبر – قد دخلت الدول العربية المنتجة للبترول عصر « التحرير الاقتصادى » وضاعفت الدخول البترولية بصورة كبيرة ، بعد أن انتزعت هذه الدول حق تحديد الأسعار من جانب واحد .

وأخيراً فإن معركة البترول كانت سلاحاً فعالاً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ تأييداً ودعماً للعمل العسكرى العربى . وكان من نتيجتها المباشرة أن أعادت الدول الأوربية واليابان تقييم علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل بحيث تحولت وتطورت هذه العلاقات لتكون فى صالح الموقف العربى .

وفى النهاية أقول إن حرب أكتوبر – بالعمل العسكرى العربى والعمل الاقتصادى والعمل السياسى – قد غيَّرت الحقائق العسكرية والاقتصادية والسياسية فى الشرق الأوسط ، وأثبتت أن السلام والأمن لا يتحققان فى هذه المنطقة إلا إذا تخلت إسرائيل عن نواياها العدوانية ضد العرب وأهدافها التوسعية على حساب الأرض العربية .



وكما هو معروف ، فإن الحرب امتداد للسياسة بالنيران . ولذلك فإن الإدارة السياسية للحرب – أثناء سير العمليات وبعد توقفها – يجب تقييمها أيضاً فى نفس الوقت ، حتى يعبِّر الأداء العسكرى والأداء السياسى تعبيراً عن المحصلة النهائية للحرب .

وليس هذا مجال الحديث عن العمل السياسى المصرى والعربى خلال الحرب ، لأنه موضوع خارج نطاق هذا البحث . فقد كنت الرجل الثالث فى القوات المسلحة – رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة – الأمر الذى لم يتح لى فرصة الإلمام بما دار فى العمل السياسى ارتباطا بالعمل العسكرى أثناء الحرب وبعد توقفها مباشرة .

كنت أتمنى أن يكون مجلس الأمن القومى فى مصر أو مجلس الوزراء أو كلاهما فى حالة انعقاد دائم طول مدة الحرب ، حتى لا يتحمل الرئيس السادات – بمفرده – مسئولية الإدارة السياسية للحرب . فقد حدث خلال الحرب مواقف رئيسية هامة ، كانت تستدعى التشاور والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حتى يمكن الوصول إلى أفضل القرارات .

كانت هناك مقترحات لوقف إطلاق النار أكثر من مرة ، وكان هناك موضوع التعاون السياسى بين مصر وسوريا ، وكانت هناك العلاقة السياسية مع الاتحاد السوفيتى التى اتسمت بالتحفظ والقدر القليل من التفاهم المشترك . وكانت هناك اتصالات سياسية مستمرة بين الرئيس السادات والولايات المتحدة الأمريكية ، برغم أنها تقف موقفاً مؤيداً لإسرائيل ومضاداً لمصر والعرب . وكان هناك الجسر الجوى الأمريكى الذى استخدم مطار العريش المصرى لنزول طائرات النقل العسكرية الأمريكية بالامداد اللازم لإسرائيل ، وكانت هناك طائرات الاستطلاع الأمريكية التى استطلعت جبهة القتال أكثر من مرة لصالح إسرائيل . وكان هناك قصف جوى إسرائيلى لمدينة بورسعيد ثم قصف أهداف اقتصادية فى سوريا تلاها قصف دمشق . وكان هناك تحديد الوقت المناسب لقبول وقف النار فى نهاية الحرب

وعندما تحول الموقف العسكرى لصالح إسرائيل خلال المدة من ٢٢ – ٢٥ أكتوبر ، وفى سرده للعمل فى الجبهة السياسية يقول[1] حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فى مصر : " كان الرئيس وحيداً ... وكان هو الذى اختار أن يواجه الموقف وحده . لقد اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة ... وربما لم يجد ضرورة الآن ، وحدة الأزمة تتصاعد ، أن يدعو رفاقه ومعاونيه ، واختار أن يجتاز الأزمة وحده . ولقد أراد أن يكون صاحب النصر عندما ننتصر ، وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسئول عن تحول المعركة ...

... بينما كنت أظن أن هذه الساعات الحرجة التى نمر بها ، هى بالضبط الظروف التى من أجلها بنى « تنظيم الأمن القومى » لكى يدعى ليتحمل مسئولياته ويعاون على اتخاذ القرارات المصيرية . لقد كان الموقف يتطلب « تفويضاً » .. جديداً " ...

وقد شد انتباهى – بعد الحرب بسنوات – ماجاء فى مذكرات الدكتور هنرى كسنجر عن الأعمال التى قام بها خلال الحرب لتقديم المعاونة العسكرية والسياسية لإسرائيل ، وكيف كان يدير السياسة الأمريكية على ضوء المعلومات التى كانت تتيسر له تباعاً من الرسائل المتبادلة مع العدو (مصر والعرب) والرسائل التى تصله أولاً بأول من الصديق والحليف (إسرائيل) والاتصالات مع القوة العظمى الأخرى (الاتحاد

---

(١) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى – ص ٣٦٠ .

السوفيتى) أى كانت تتجمع لديه ولدى « مجموعة العمل الخاص » كل خيوط الموقف السياسى والعسكرى . ولذلك كانت الإدارة السياسية لأزمة الشرق الأوسط بمعرفة أمريكا على درجة عالية من الكفاءة لصالح إسرائيل وبالتالى لصالح أمريكا .

٩

لقد خضنا – نحن العرب – حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ظروف سياسية وعسكرية بالغة التعقيد . والحرب – أى حرب – تشمل عدة عمليات تعبوية ، وكل عملية تشمل عدة معارك تكتيكية ، وما أكثر المعارك التى دارت خلال حرب أكتوبر . وتقاس نتيجة الحرب بالأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية التى حققتها .

لقد كان فى تقدير إسرائيل ، عندما انتصرت فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، أن تلك الحرب هى « آخر الحروب » وأن على العرب أن يوقعوا صك الاستسلام . ولذلك جاءت كلمات ديان الشهيرة « إنها الحرب التى أنهت كل الحروب ، ولم يبق أمام العرب إلا طلب المقابلة لتقديم فروض الطاعة ، لا سيما أنهم يعرفون رقم التليفون والعنوان ٣١ شارع كابلان – القدس »

فقد أصيبت إسرائيل بجنون العظمة ، لأن جولات الصراع المسلح منذ عام ١٩٤٨ كانت تشجعها على المضى فى خداع نفسها وخداعنا . فهى لم تهزم قط عسكرياً ، بل إن حجم الانتصار الإسرائيلى كان فى تصاعد مطرد من جولة لأخرى حتى عام ١٩٦٧ ، وكانت ترى أن عدد أيام القتال أقل ، وحجم نصرها أكثر .

وجاء يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث وجدت إسرائيل أن صرحها الشاهق الذى رسمته لنفسها قد انهار وتقوضت أسسه وجذوره ، وذاقت طعم الهزيمة العسكرية الحقيقية .

ومن هنا ، فإن حرب أكتوبر كما يظهرها التحليل الأمين ، انجاز عظيم لمصر والعرب . ولا بد من القول أننا أصبنا واخطأنا . ولم يقلل الخطأ من قيمة الانجاز ، بعد أن حققت القوات المسلحة من المهام ما لم يتصوره الكثيرون .

وأقول على الفور إن حرب أكتوبر وضعت حداً فاصلاً بين عهدين فى تاريخ صراعنا مع إسرائيل ، إذ أنها تمثل نقطة تحول حاسمة فى مسار هذا الصراع لصالح الحق العربى .

إننا لا يجب أن نتغنى بالنصر فى هذه الحرب ، ولكن يجب أن نستلهم معانيها فى كل مجالات العمل . فقد انتصرت إسرائيل على العرب فى حروب ثلاث سابقة منذ انشائها ، وانتصر العرب عليها لأول مرة فى الحرب الرابعة . وتلك هى بداية النهاية للتفوق العسكرى الإسرائيلى فى أى حروب قادمة .

ولعل إسرائيل تكون قد اقتنعت – بعد تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى – بأنها انتصرت عام ١٩٦٧ من خطوط اعتبرتها غير آمنة ، وهُزمت عام ١٩٧٣ من حدود اعتبرتها آمنة .

ولعلها تقدر أيضاً أن جيلنا الذى هُزم فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، هو نفس الجيل الذى انتصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بفاصل زمنى ست سنوات ، ولا يمكن أن يقال إن جيلا حل محل جيل آخر .



لقد دارت أربع حروب فى هذه المنطقة خلال ربع قرن من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣ ، بدأت إسرائيل ثلاث منها بهدف اغتصاب أرض فلسطين والتوسع على حساب الأرض العربية . وبدأنا – نحن العرب – الحرب الرابعة لتحرير أراضينا واستعادة حقوقنا . وإنى على اقتناع تام بأن استعادة سيناء جاءت نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فبدونها ما كان يمكن استعادتها بالوسائل السياسية . وما زال امامنا استكمال تحرير الأرض العربية ... وهذا حق ، كما نؤكد ونعمل على استعادة حقوق شعب فلسطين ... وهذا عدل ، وتحقيق الحق والعدل هو السبيل إلى السلام فى هذه المنطقة .

وهدف السلام لا يزال بعيداً جداً ، وطريق السلام لا يزال طويلاً جداً ، حتى نسترد الحق العربى كاملاً . والأمل معقود على عقد مؤتمر دولى للسلام لايجاد حل لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى . وهنا لا بد أن نتساءل : هل تصرفات إسرائيل منذ حرب أكتوبر ، بعد مرور ١٥ عاماً عليها حتى الآن – ١٩٨٩ – توحى بأنها تسعى للسلام ؟ أم أنها تسعى لفرض الأمر الواقع على العرب ؟

لقد بدأ الصراع المسلح الحقيقى بين العرب وإسرائيل بحرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقبل هذه الحرب كانت الحرب – فى رأى الكثيرين – شيئاً ميئوساً منه ، ولكن بعد هذه الحرب أصبح الأمر ممكنا ، وتلك هى بداية النهاية فى الصراع العربى الإسرائيلى .

لقد قال ديان إن حرب يونيو ١٩٦٧ هى « الحرب التى أنهت كل الحروب » ، ونادى الرئيس الراحل السادات ان « تكون حرب أكتوبر هى آخر الحروب » .

والحقيقة الواضحة - على ضوء طبيعة الصراع - أن حرب يونيو لم تكن الحرب التى انهت كل الحروب ، وليس هناك صدى لدى إسرائيل للنداء بأن تكون حرب أكتوبر هى آخر الحروب .

لقد فرضت الحرب الرابعة حتميتها فى أكتوبر ١٩٧٣ بعد أن أصبح لا بديل عنها .

وستفرض الحرب الخامسة حتميتها إذا لم يكن هناك مفر منها .

الباب الرابع

مباحثات الكيلومتر ١٠١

" كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نكسون ، فإننى احترم هؤلاء الذين يحاربون ويضحون بأنفسهم ... فأنتم حاربتم جيداً ونحن نحترم هذا . أنا أعنى القتال ، والقتال الجيد ... الروح نفسها .

ويجب أن أعترف بصفاتى الثلاث بأنكم قمتم بكل هذا بصورة جيدة "

من حديث الرئيس نكسون عن مصر
لوزير الخارجية المصرى

١ - ما قبل خيمة الكيلومتر ١٠١

عندما كان القتال فى جبهة القناة يقترب من نهايته ظهر يوم ٢٨ أكتوبر ، توقعت أن يستأنف القتال مرة أخرى بعد أن انتهكت إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر ، ثم انتهكت قراره رقم ٣٣٩ الذى صدر فى اليوم التالى ، ولم تتوقف عملياتها العسكرية بالقرار الذى صدر يوم ٢٥ أكتوبر .

كانت الاتصالات السياسيه[١] خلال يومى ٢٥ ، ٢٦ أكتوبر مستمرة بين القاهرة وواشنطن « بهدف الاتفاق على إرسال مواد طبية للجيش الثالث . ولتعزيز طلبه ، فقد حذر الرئيس السادات من أن استمرار الموقف الحالى سوف يؤثر على زيارة كسنجر للقاهرة « التى تعد لها مقترحات نرجو أن تكون نقطة تحول نحو سلام نهائى » كما حذر من أن يضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى - تحتمها مسئوليته - لفتح طريق إمداد الجيش الثالث .

وفى مساء يوم ٢٦ ، بعث الدكتور كسنجر باسم الرئيس الأمريكى رسالة إلى الرئيس السادات ، حول اقتراحين بعث بهما لإسرائيل :

الأول : دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فوراً إلى نقاط بين الجيش المصرى والجيش الإسرائيلى لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار .

الثانى : السماح بمرور قولات أطعمة ومياه وأدوية إلى السويس والجيش الثالث .

(١) محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومى - ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

وبناء على طلب مصر ، أجرى وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات اتصالات فى مقر الأمم المتحدة بغرض الدعوة إلى إجتماع لمجلس الأمن ، مؤكداً أن الجيش الثالث لن يستسلم ، وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الانفرادى ، وأنها الآن تقف فى مفترق الطرق .

« وفى الوقت الذى بدأ فيه إجتماع مجلس الأمن ، وصلت فى الثالثة والنصف فجر يوم ٢٧ أكتوبر رسالة من الدكتور كسنجر إلى حافظ إسماعيل ، تتضمن قبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة مع مصر حول كيف يمكن حل المشكلة (وقف إطلاق النار والإمداد) ، وأن تحدد مصر مكان وتوقيت الاجتماع ورتبة ممثل مصر فى المباحثات .

وفى قصر الطاهرة ، اتخذ الرئيس قراره بالموافقة على الاجتماع ، وتعيين اللواء محمد عبدالغنى الجمسى ممثلاً لمصر . وفى رسالة من حافظ إسماعيل إلى واشنطن ، اقترح الثالثة مساء يوم ٢٧ أكتوبر موعداً للقاء يتم عند الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة - السويس الصحراوى ، تحت اشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ . وأن يسمح بمرور قول واحد من الامداد غير العسكرى إلى الجيش الثالث تحت إشراف الأمم المتحدة .

وبعد ظهر يوم ٢٧ أكتوبر ، أبلغ الدكتور كسنجر حافظ إسماعيل بموافقة إسرائيل على الاقتراح المصرى » .



وفى حوالى السادسة من صباح يوم ٢٨ أكتوبر ، وبينما كنت نائما فى مركز العمليات ، حضر أحد الضباط لإيقاظى لمقابلة الفريق أول أحمد إسماعيل فوراً فى غرفة مكتبه ، وهى فى نفس الوقت غرفة راحته . سألت الضابط تلقائياً : أين استؤنف القتال ومتى ؟ وكان رده ، أن القتال لم يستأنف والموقف كما هو لم يتغير .

عندما دخلت غرفة الفريق أول إسماعيل ، وجدته مستلقيا على ظهره فوق السرير الحديدى الصغير ، ويبدو عليه التعب والارهاق الشديد . اعتدل فى مكانه وقال لى :

إن هناك مبادرة أمريكية ، وافقت عليها كل من مصر وإسرائيل ، بأن يتم اجتماع عسكرى بين ممثلى القوات المصرية والجيش الإسرائيلى بمنطقة الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة - السويس الصحراوى ، لبحث المشاكل العسكرية التى ترتبت على وقف

إطلاق النار بعد أن تداخلت قوات الطرفين ، ويلزم إجراء فصل بين القوات بوجود قوات الطوارىء الدولية بينها . والموضوع الثانى الذى يجرى بحثه هو إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث الموجودة فى شرق القناة ، بإمدادات غير عسكرية فى قول واحد من اللوارى وأن إسرائيل ، بناء على طلب أمريكا ، وافقت على ذلك .

وأضاف الفريق أول إسماعيل أنه تحددت الساعة الخامسة مساء نفس اليوم – ٢٨ أكتوبر – لعقد هذا الاجتماع تحت إشراف قوات الطوارىء الدولية ، كما تقرر تعيينى رئيساً للوفد العسكرى المصرى فى هذه المباحثات .

اعترضت على تعيينى للقيام بهذه المهمة ، لأنى لا أريدها ولا أرغب فى تنفيذها فقد أمضيت حياتى العسكرية كلها فى حرب ضد إسرائيل ، فضلاً عن أن حرب أكتوبر لم تنته برغم توقف القتال مؤقتاً ، وليس هناك مايدعو لبحث أى موضوع عسكرى معهم . واعتذرت له راجيا تعيين قائد آخر يقوم بهذه المهمة .

كان رد الفريق أول إسماعيل ، أن مؤتمراً عقد هذه الليلة فى رئاسة الجمهورية برئاسة الرئيس السادات ، امتد طويلاً لبحث الموضوع وانتهى فى الفجر . وقد تقرر فى هذا المؤتمر تعيينى للقيام بهذه المهمة ، لأنى بحكم عملى رئيساً لهيئة العمليات ، ألم إلماماً تاماً بأوضاع قواتنا وأوضاع قوات العدو فى الجبهة وكذا خطوط القتال التى كانت عليها القوات المصرية والإسرائيلية يوم ٢٢ أكتوبر .

أوضحت للفريق أول إسماعيل أن المهمة المطلوب تنفيذها هى تحديد « منطقة فصل » بين قواتنا وقوات العدو ، تتمركز فيها قوات الطوارىء الدولية التى وصلت طلائعها إلى منطقة السويس ،وتثبيت وقف إطلاق النار . وتلك هى مهمة وواجب قوات الطوارىء الدولية ، ومطلوب منا فقط التعاون معها لتحقيق هذا الواجب ، وبالتالى ليس هناك داع لمناقشة الموضوع فى اجتماع عسكرى بين مصر وإسرائيل . أما الموضوع الثانى الخاص بإمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة ، فقد رضخت إسرائيل لتعليمات أمريكا بمرور قول من اللوارى يحمل إمدادات غير عسكرية . وإن كان ذلك تم بجهد سياسى بين مصر وأمريكا ، فلا شك أن أمريكا يمكنها أصدار التعليمات لإسرائيل لاستمرار الامداد ولن تتمكن إسرائيل من الرفض . وهذا يحقق مصلحة لأمريكا عندما تقوم بهذا الدور . ويبقى علينا كقوات مسلحة أن نستعد للقيام بعمل عسكرى لفتح طريق القاهرة – السويس بالقوة إذا تعطل الإمداد أو توقف برغم تدخل أمريكا .

رفض الفريق أول إسماعيل رأيى ، وطلب تنفيذ المهمة كما تقررت . وكان ذلك أمراً لى واجب التنفيذ . وبعد اتصال مع قيادة قوات الطوارىء الدولية ، عين الجنرال سلاسفيو قائد القوات مندوباً عنه لحضور الاجتماعات العسكرية المصرية الإسرائيلية تحت رعاية الأمم المتحدة .

طلبت ضرورة تواجد ممثل لوزارة الخارجية فى الوفد العسكرى ، حتى تكون وزارة الخارجية على علم بما يدور فى هذه المباحثات العسكرية لارتباطها بالعمل السياسى ، وفى نفس الوقت يعتبر مستشاراً للوفد فى الموضوعات السياسية أوالقانونية . وتعين المستشار عمر سرى من وزارة الخارجية عضواً فى الوفد بصفته مستشاراً للوفد وليس ممثلاً لوزارة الخارجية ، حتى يظل طابع المباحثات هو الطابع العسكرى البحت .



وبذلك تشكل الوفد برئاستى وعضوية العميد فؤاد هويدى والمستشار عمر سرى . وفى مرحلة تالية ، أصبح الوفد يشكل منى واللواء طه المجدوب والعميد فؤاد هويدى وممثل لوزارة الخارجية يعمل مستشاراً للوفد .

توجهنا إلى المنطقة المحددة للاجتماع – منطقة الكيلومتر ١٠١ فى عربة جيب . واصطحبت معى عربة عسكرية أخرى تحمل مجموعة مسلحة من أفراد الصاعقة للحراسة . ورافقتنا عربة ثالثة من عربات قوات الطوارىء الدولية ترفع علم الأمم المتحدة ، وبها ضابط من هذه القوات يرتدى ملابسها المميزة .

عند وصولنا إلى منطقة الكيلومتر ٩٥ تقريباً على طريق القاهرة السويس ، قابلنا الجنرال سلاسفيو قائد قوات الطوارىء الدولية عائداً من المنطقة التى تتواجد بها القوات الإسرائيلية ، فى طريقه إلى القاهرة . أبلغنى الجنرال سلاسفيو أنه لا يوجد فى قيادة القطاع الإسرائيلى ضباط تعينوا لبدء المحادثات . وأضاف أنه يبدو أن هناك تأخيراً قد حدث عند تبليغ الرسائل الخاصة بالاجتماع . ومن هنا قررت العودة إلى القاهرة .

عدت إلى مركز العمليات . وبعد إجراء اتصالات سياسية ، قام بها الفريق أول أحمد إسماعيل ، أخطرنى أنه حدث تأخير فى الاتصالات التى تمت لتحديد ميعاد الاجتماع . وأضاف أن فرق التوقيت بين توقيت نيويورك والتوقيت المحلى بالقاهرة يصل إلى عدة ساعات . وتحدد ميعاد جديد للاجتماع ليكون فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل - يوم ٢٨ أكتوبر – فى نفس المكان السابق تحديده .

لذلك عاد الوفد المصرى إلى منطقة الكيلومتر ١٠١ ، ووجدنا ضابطاً إسرائيلياً فى انتظارنا فى الخط الأمامى للقوات الإسرائيلية أمام عربة إسرائيلية بها جهاز لاسلكى .

عمل هذا الضابط دليلاً لنا إلى المكان المخصص للاجتماع ، وكان داخل المواقع الإسرائيلية بحوالى أربعة كيلومترات فى الأرض الصحراوية . وبدأ الاجتماع فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل - يوم ٢٨ أكتوبر ، واستمر ثلاث ساعات حيث انتهى فى الرابعة والنصف صباحاً .

ما قبل خيمة الكيلومتر ١٠١ :

لم تكن خيمة المباحثات فى منطقة الكيلومتر ١٠١ قد أقيمت . وكان من الضرورى أن يتم الاجتماع الأول فى الميعاد المحدد ، تنفيذاً للاتفاق الذى تم بين أمريكا ومصر وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة .

تم هذا الاجتماع - داخل المنطقة التى تتواجد فيها القوات الإسرائيلية بحوالى أربعة كيلومترات - حيث أقام الجانب الإسرائيلى مكان الاجتماع فى أرض صحراوية ، عبارة عن غطاء من المشمع تم ربط أحد أجنابه فى دبابة وتم ربط الجانب الآخر فى عربة مدرعة ، وضعت بينهما منضدة خشبية حولها عدد من الكراسى الخشبية . وأضىء مكان الاجتماع بنظام الاضاءة الميدانى المعروف .

عندما وصلنا إلى مكان الاجتماع حوالى الساعة الواحدة والنصف صباحا ، اصطف الضباط الإسرائيليون برئاسة الجنرال أهارون ياريف مساعد رئيس الأركان الإسرائيلى ، وقاموا بتأدية التحية العسكرية ، وقمنا برد التحية العسكرية .

جلسنا حول مائدة المباحثات ، وكان ممثل قوات الطوارىء الدولية على رأس المائدة ورفع علم الأمم المتحدة داخل مكان الاجتماع ، وجلس كل وفد على جانب من المنضدة المستطيلة . ولم يكن هناك مندوبون لوسائل الاعلام ، ولذلك لم ينشر عن الاجتماع شىء .

أوضحت فى هذا الاجتماع أن الغرض من المباحثات العسكرية التى اجتمعنا من أجلها ، هو تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، ٣٣٩ اللذين صدرا عن مجلس الأمن . هذا يستدعى الفصل بين قوات الطرفين حتى تتمكن قوات الطوارىء الدولية

من العمل بكفاءة لتثبيت وقف إطلاق النار . وأضفت أن إمداد مدينة السويس وقو
الجيش الثالث بإمدادات غير عسكرية ، قد اتفق عليه بين أمريكا ومصر وإسرائيل
المستوى السياسي ، ويقضي الاتفاق بمرور قول من اللوارى يحمل هذه الامدادات
وقلت إننا ننتظر من الجانب الإسرائيلي احترام هذا الاتفاق وعدم عرقلة م
الامدادات .

وتحدث الجنرال ياريف عن أهمية السلام بين العرب وإسرائيل ، وتوسع
الحديث السياسي عن السلام والعلاقة بين العرب وإسرائيل . وانتقل إلى الحديث
الموقف العسكرى الذى ترتب على حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون تحديد أى موضو
أو إجراءات يمكن تنفيذها للفصل بين القوات كى تتمكن قوات الطوارىء من ت
عملها .

كنت أعلم – من وثائق المخابرات المصرية – أن الجنرال أهارون ياريف
يتولى « مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية » وقتاً طويلاً قبل حرب يونيو ٩٦٧
وكان ناجحا فى هذا العمل تماما . وبعد انتهاء خدمته العسكرية بفترة ما استد
للخدمة العسكرية أثناء حرب أكتوبر للعمل مساعداً لرئيس الأركان للمهام الخاص
وله صلة وثيقة بجولدا مائير رئيسة الوزراء كما أنه على دراية تامة بالموقف السيا
بين العرب وإسرائيل . ولذلك فإن حديثه فى الاجتماع العسكرى الأول للوفدي
كان سياسيا عاما .

طلبت أن يقتصر حديثنا على الموضوعات العسكرية التى اجتمعنا لبحثها ، و
موضوع السلام جانباً لأنه ليس هدفا لاجتماعنا وليس من اختصاصنا . عندما
استمع للجنرال ياريف فى مقدمة حديثه عن السلام ، عادت بى الذكريات إلى الحر
المتتالية التى نشبت فى هذه المنطقة منذ إنشاء دولة إسرائيل بغرض التوسع
حساب الأرض العربية وفرض الأمر الواقع على العرب . ولم أنس أن إسرائيل أنش
بالقوة العسكرية ، وفرضت نفسها فى الوطن العربى بالقوة ، وتوسعت بالقو
ولا تؤمن بغير القوة كأسلوب لحياتها .



وتشعب الحديث حول الموقف العسكرى حينئذ ، وما يمكن عمله لتثبيت وقف
وتخفيف حدة التوتر بالجبهة . وهى موضوعات كثيرة تحتاج لعدة جلسات تالية للا

على الاجراءات التنفيذية ، خصوصا وأن الاجتماع الأول كان من وجهة نظر كل طرف استكشافاً لنوايا الطرف الآخر عن الموضوعات الرئيسية . كنا نعطى الأسبقية لاعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ اكتوبر لضمان الامداد لمدينة السويس والقوات على الضفة الشرقية للقناة من الجيش الثالث . وكان الجانب الإسرائيلى يعطى الأسبقة لتبادل الأسرى والابقاء على موقف قواتهم على طريق القاهرة السويس الصحراوى .

اما عن مرور قول من اللوارى للامداد ، فلم نجد صعوبة فى تنفيذه ، لأنه كان مقرراً على المستوى السياسى ، ولذلك فإن هذا القول قد تحرك بالامدادات فى اليوم التالى - ٢٩ أكتوبر .

ومما يجدر ذكره أننا لم نتفق فى هذا الاجتماع على أعمال تنفيذية لأى موضوع ناقشناه . وكل ما أثير فى هذا الاجتماع ، أعيدت مناقشته مرات ومرات أثناء سير المباحثات التى استغرقت وقتاً طويلاً فى اجتماعات تالية .

لقد كان هذا الاجتماع الأول - قبل إقامة الخيمة فى الكيلومتر ١٠١ اجتماعاً مثيراً ، حيث أنه اللقاء الأول بين ضباط مصريين وضباط إسرائيليين حاربوا بعضهم بعضاً سنوات طويلة ، ومازالوا حتى ذلك الوقت يحاربون ، لأن حرب أكتوبر لم تنته .

وكانت الرحلة إلى مكان الاجتماع ورحلة العودة مثيرة . مررنا بالخطوط الأمامية التى تقف عندها قواتنا ، حيث يعترض جنودنا على مرورنا - وهذا حق لهم وواجب عليهم - ويشهرون سلاحهم فى وجوهنا أكثر من مرة فى أكثر من موقع للتأكد من شخصياتنا ، وسؤالنا عن أسباب مرورنا فى اتجاه المنطقة التى يتواجد بها العدو .

وكانت رحلة العودة أصعب . لقد عدنا بعد نهاية الاجتماع فى الفجر . وكان من الضرورى على قواتنا أن تعترض على مرورنا ، ونقف تحت تهديد السلاح للتحقق من شخصياتنا . كنت أصرح لكل حارس فى كل موقع « بكلمة سر الليل » ، وكنت أحدد له رقم وحدته وإسم قائدها حتى يزداد اطمئنانا .

وتكررت الاجتماعات بين الجانبين المصرى والإسرائيلى فى مكان الاجتماع الأول ،ناقشنا فيها عناصر تثبيت وقف النار ، والحديث عن خطوط ٢٢ أكتوبر ، وأسرى الحرب ، والامداد المطلوب لمدينة السويس وقواتنا على الضفة الشرقية بمنطقة السويس ، وعمل قوات الطوارىء الدولية .

وبعد فترة ما انتظم عمل قوات الطوارىء الدولية ، ثم بدأت الاجتماعات فى خيمة الكيلومتر ١٠١ .

مباحثات مصرية أمريكية فى واشنطن :

فى الوقت الذى بدأت فيه المحادثات العسكرية بين مصر وإسرائيل ، بدأت الجهود السياسية تتخذ مساراً جديداً . فقد اتخذ الرئيس السادات يوم ٢٨ أكتوبر قراراً بإيفاد إسماعيل فهمى – القائم بأعمال وزير الخارجية – إلى واشنطن مبعوثاً خاصاً لدى الرئيس الأمريكى نكسون .

اتخذ هذا القرار فى قصر الطاهرة فى اجتماع ضم حسين الشافعى نائب الرئيس ، والفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية ، وحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى ، وعبدالفتاح عبدالله وزير الدولة لشئون الرئاسة وإسماعيل فهمى . وبعد أن شرح الرئيس رأيه بصدد وقف إطلاق النار ، وضرورة اتخاذ إجراءات معينة لفصل القوات المصرية والإسرائيلية ، تقرر أن يسافر إسماعيل فهمى إلى واشنطن فى نفس اليوم بطائرة خاصة . وأعلن عن تعيينه وزيراً للخارجية أثناء وجوده فى أمريكا .

ويقول إسماعيل[1] فهمى : « كانت الخطة العامة للمفاوضات كما أعددناها – فى وزارة الخارجية تطرح تصوراً للخطوات التالية : أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، ويتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب . ثم تنسحب إسرائيل إلى خطوط داخل سيناء شرق الممرات ، بينما تبقى القوات المصرية فى مواقعها ، وتنتشر قوات الأمم المتحدة بين القوات المصرية والإسرائيلية . بعد انسحاب إسرائيل إلى خط « فك الاشتباك » تقوم مصر برفع الحصار عن مضايق باب المندب . متى تم فك الاشتباك تبدأ مصر فى تطهير قناة السويس . وخلال فترة يتفق عليها تقوم إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية ، وعند هذه المرحلة تنتهى حالة الحرب » .



وبعد مباحثات أجراها إسماعيل فهمى مع كسنجر فى أكثر من لقاء ، عقد اجتماع

(١) إسماعيل فهمى – التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط – طبعة عربية – ص ٦٤

يوم ٣١ أكتوبر فى مكتب الرئيس نكسون حضره إسماعيل فهمى وكسنجر . قال الرئيس نكسون فى هذه المقابلة[١] :

" كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نكسون ، فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيداً ويضحون بأنفسهم . فأنتم حاربتم جيداً مثل الفيتناميين ونحن نحترم هذا . وأرجو ألا تسيء فهمى – إذ أن الفيتناميين شيوعيون – فأنا أعنى فقط القتال ، والقتال الجيد ... الروح نفسها . ويجب أن أعترف بصفاتى الثلاث بأنكم قمتم بكل هذا بصورة جيدة .

واستمر نكسون يقول : إنه نتيجة لهذا تغيرت كل الصورة ، وقد أصبح موقف الولايات المتحدة وموقفه كرئيس مختلفين الآن ... ثم دخل نكسون فى الموضوع مباشرة ، وأبلغنى بأن كسنجر عرض عليه خطة فصل القوات ، وأنه يرى أنها « بناءة » ويمكن للولايات المتحدة بسهولة أن تتبنى هذه الخطة كأساس للعمل فى المستقبل "

وفى هذه المقابلة أشار إسماعيل فهمى إلى « طلبه من كسنجر بأن تعطى الولايات المتحدة ضمانا لمصر بألا تبدأ القوات الإسرائيلية المتمركزة على الضفة الغربية من قناة السويس أى عملية عسكرية . وافق نكسون على ذلك وطلب من كسنجر أن يقدم هذا الضمان » .

ويسجل إسماعيل فهمى انطباعه عن هذه المقابلة بقوله[٢] : « لقد تركت الرئيس نكسون ولدى شعور حقيقى بالانجاز ، فقد كان واضحا أن حرب أكتوبر قد غيرت موقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييرا جذرياً . لقد تعلم الأمريكيون درسهم من دول المواجهة فى الشرق الأوسط ، إذ أدركت أنه لم يعد – بعد هذا – من الممكن تجاهل هذه الدول ... وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دوراً حيويا تلعبه فى عملية السلام » .

مباحثات الكيلومتر ١٠١ :

وانتقلت المباحثات العسكرية بين مصر وإسرائيل من الموقع السابق – بين دبابة وعربة مدرعة – إلى منطقة الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة – السويس

(١) ، (٢) المرجع السابق – ص ٨١ ، ٨٥ .

الصحراوى . وكان مكان الاجتماع يتكون من ثلاث خيام متباعدة ، خصصت الخيمة الأولى مرفوعاً أمامها علم الأمم المتحدة – فى المنتصف – لعمل قوة الطوارىء الدولية حيث تعقد فيها المباحثات . وخصصت خيمة لكل من الوفدين المصرى والإسرائيلى على أحد جانبى الخيمة الأولى . ودارت كل المباحثات فى هذه المنطقة والتى عرفت « بمباحثات الكيلومتر ١٠١ » ، وأصبح يسمح لرجال ووسائل الإعلام بالحضور إلى هذه المنطقة أثناء عقد الاجتماعات .

استمرت اجتماعات الوفدين المصرى والإسرائيلى تحت إشراف الأمم المتحدة وممثلها الجنرال أنزيو سيلاسفيو قائد قوات الطوارىء الدولية . واستغرقت الاجتماعات فترة زمنية طويلة ، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل :

ففي المرحلة الأولى

تمت المباحثات كلها فى منطقة الكيلومتر ١٠١ لتثبيت وقف إطلاق النار ، وتبادل الأسرى ، وإمداد مدينة السويس باحتياجاتها ، وإمداد قوات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة بالامدادات غير العسكرية . لم تحقق المباحثات نتائج إيجابية عن « فك الاشتباك » والفصل بين القوات ، للخلاف الجوهرى بين وجهتى النظر المصرية والإسرائيلية . واستغرقت هذه المرحلة سبعة اجتماعات .

وهنا جاء كسنجر إلى القاهرة للمرة الأولى ليظهر على مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ . أجرى مفاوضات مع الرئيس السادات ، كانت نتيجتها وضع « إتفاقية النقاط الست » باقتراح من الولايات المتحدة ، وافقت عليها كل من مصر وإسرائيل .

وفى المرحلة الثانية :

كانت هناك مباحثات تتم فى مصر ، وأخرى تتم فى جنيف فى إطار مؤتمر السلام الذى عقد هناك . وبرغم أننا حققنا التقدم فى بعض الموضوعات المثارة ، إلا أننا وصلنا إلى طريق مسدود بخصوص « فك الاشتباك » ، وبرغم مضى عشرة اجتماعات فى الكيلومتر ١٠١ .

وفى إطار مؤتمر السلام فى جنيف ، قامت لجنة عسكرية برئاسة اللواء طه المجدوب ، ببحث الموضوع الذى تعثر وتوقف فى الكيلومتر ١٠١ ، مع لجنة عسكرية إسرائيلية . ولكنها لم تحقق النجاح .

وهنا ظهر كسنجر يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ بالقاهرة – للمرة الثانية – ليعلن أن موضوع فك الاشتباك سيكون فى جدول أعمال مؤتمر جنيف . وهو ما تم فعلاً ، ولكن اللجنة العسكرية فى جنيف لم تصل إلى نتيجة .

وفى المرحلة الثالثة :

وصل الدكتور كسنجر إلى اسوان يوم ١١ يناير ١٩٧٤ ، حيث اتبع « دبلوماسية المكوك » بين أسوان والقدس عدة مرات ؛ أعلن بعدها آنه تم الوصول إلى فك الاشتباك والفصل بين القوات ، باقتراح أمريكى وافقت عليه مصر وإسرائيل .

وقمت بصفتى رئيس أركان حرب القوات المصرية ممثلاً لمصر ، بتوقيع اتفاقية « فك الاشتباك » ، مع الجنرال اليعازار بصفته رئيس أركان القوات الإسرائيلية ممثلاً لإسرائيل يوم ١٨ يناير ١٩٧٤ فى الكيلومتر ١٠١ وتم تبادل وثائق التنفيذ يوم ٢٤ يناير ١٩٧٤ . ووضعت موضع التنفيذ منذ ذلك التاريخ .

ومن الملاحظ أن كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث ، كانت المباحثات التى تتم فيها على المستوى العسكرى المصرى الإسرائيلى نتعثر أو تتوقف ، إلى أن يتم حل المشكلة المثارة بجهود من الولايات المتحدة يمثلها الدكتور هنرى كسنجر وزير الخارجية الأمريكية وكان ذلك تطبيقاً عملياً للسياسة التى اتبعها كسجر لحل المشكلة « خطوة ... خطوة » .

٢ - اتفـاقيــة النقــاط الســت

إتفاقية النقاط الست :

بدأنا المرحلة الأولى من المباحثات ، وكانت تتضمن الاجراءات الواجب اتخاذها لتثبيت وقف إطلاق النار ، وإمداد مدينة السويس باحتياجاتها وإخلاء الجرحى منها ، وإمداد قوات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة بإمدادات غير عسكرية ، وتبادل الأسرى .

كانت المباحثات تتم فى موقف عسكرى متوتر بين القوات المصرية والإسرائيلية ، لذلك كانت تتم الاشتباكات بالنيران بين الطرفين المتحاربين ؛ وكنا نضطر - أثناء وجودنا بمنطقة الكيلومتر ١٠١ - إلى أن نتدخل لدى القيادات العسكرية بالجبهة لوقف إطلاق النار ، ثم نستمر فى العمل .

كنا - فى الجانب المصرى - نضع نصب أعيننا ضرورة إعادة القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٣٣٩ ، لأن ذلك يصحح الأوضاع التى ترتبت على خرق إسرائيل لقرار وقف النار رقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن وكان ذلك يعنى - بالتبعية - انسحاب القوات الإسرائيلية من طريق القاهرة السويس الصحراوى ، وبالتالى تحل مشكلة إمداد مدينةالسويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها من مواد الاعاشة . وكنا نتفهم اهتمام إسرائيل بتبادل الأسرى والجرحى ، ولذلك ربطنا تنفيذ هذا التبادل بالانسحاب الإسرائيلى إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .

وكان اهتمام الجانب الإسرائيلى فى هذه المرحلة ، هو حل مشكلة الأسرى

والجرحى والبحث عن جثث القتلى لأنها تشكل ضغطاً داخليا على الحكومة الإسرائيلية . ولذلك ربط الوفد الإسرائيلى هذا الموضوع بإمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها من مواد الاعاشة غير العسكرية . أما عن إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، فإن الوفد الإسرائيلى تمسك برفض تنفيذه فى هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، لأنه لا يحقق له أى مصلحة . وكان واضحا لنا أن موضوع الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية إلى مسافة تعمل فيها قوات الطوارىء فى المنطقة العازلة بين القوات ، لم يكن موضوعاً ذا أسبقية من وجهة نظر إسرائيل .

دارت المناقشات فى عدة اجتماعات ، تمسك فيها كل جانب برأيه . وكان لدى الوفد المصرى الإصرار على ضرورة بحث موضوع « فك الاشتباك » بين القوات المتحاربة ، لأنه من وجهة نظرنا يتطلب إبعاد القوات الإسرائيلية عن طريق القاهرة السويس الصحراوى حتى يصبح مفتوحاً للامداد ، كما أنه من وجهة نظر الأمم المتحدة يسمح لقوات الطوارىء الدولية بتأدية مهامها المكلفة بها .

وافق الجانب الإسرائيلى — من حيث المبدأ — على بحث اجراءات فك الاشتباك .

وقدم اقتراحه الأول ، ويقضى بإنسحاب قوات الجانبين مسافة عشرة كيلومترات شرق وغرب القناة ، وإنشاء منطقة عازلة على ضفتى قناة السويس حيث تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية . وكان ذلك يعنى تخلى مصر عن كل المكاسب العسكرية التى حققتها فى حرب أكتوبر . ولذلك رفضناه فوراً .

وفى اجتماع تالٍ قدم الجانب الإسرائيلى اقتراحا بانسحاب قوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة إلى غرب القناة ، وتنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء . وتعمل قوات الطوارىء الدولية فى المناطق التى تنسحب منها القوات المصرية والإسرائيلية . أوضحت للجانب الإسرائيلى أن قواتنا فى شرق القناة لا تنسحب من أرض مصرية استردتها ، أما انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء فهى خطوة نوافق عليها . وفى نهاية المناقشة رفضنا الاقتراح الإسرائيلى .

وفى اجتماع ثالث ، طرح الجانب الإسرائيلى فكرة تنفيذ « خطوة كبيرة » بانسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء وليس إلى خطوط ٢٢ أكتوبر . وأن هذه

الخطوه تعتبر مؤقتة يتفق بعدها على الانسحاب إلى الحدود ، على أن يتم بحث هذا الموضوع بعد الاتفاق على حل « المشاكل الفرعية الأخرى » .

أبدى الجانب المصرى موافقته على تنفيذ هذه الخطوة . واقترحت ألا تقل المسافة عن ٣٥ كيلومتراً شرق القناة مع الاحتفاظ بكل قواتنا شرق القناة فى مواقعها ، وتكون هناك منطقة عازلة بين قوات الجانبين تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية . وأبدينا استعدادنا لبحث موضوع الأسرى والجرحى مع ربطه بإمداد مدينة السويس وقوات شرق القناة باحتياجاتها .

كان من الواضح أن الجانب الإسرائيلى لم يكن جاداً فى هذا الاقتراح فى هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، ولكنه كان مدخلاً لبحث المشاكل الأخرى التى تهمه

وعاد الوفد الإسرائيلى فى الاجتماعين الرابع والخامس للتركيز على الضغوط التى تواجهها الحكومة الإسرائيلية بشأن الأسرى وتسليم جثث القتلى ، وأبدى موافقته على مناقشة إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث شرق القناة .

ووافقنا – مبدئياً – على تنظيم تبادل الأسرى والجرحى ، على أن يتم ذلك فى اجتماع خاص نحدده مع هيئة الصليب الأحمر . وطلبت أن يتم فى نفس الوقت الحصول على رد محدد من الوفد الإسرائيلى على الموضوع الرئيسى الذى قرره مجلس الأمن ، وهو إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، غير أن الوفد الإسرائيلى طلب تأجيل الرد على هذا الموضوع .

وبدا للوفد المصرى فى الاجتماع السادس يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٣ ، أننا ندور فى حلقة مفرغة وأن المباحثات ستصل إلى طريق مسدود . كنا نصمم على إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لحل مشكلة إمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة ، وهذا ما لا يوافق الجانب الإسرائيلى عليه . وكان الوفد الإسرائيلى يصمم على تبادل الأسرى مع تأجيل فك الاشتباك والإمداد ، وهذا ما لا يوافق عليه الجانب المصرى .

وحتى لا ينقطع الخيط الرفيع الباقى – قبل قطع المباحثات – أوضح الوفد الإسرائيلى أن موضوع « فك الاشتباك » وعودة قواتهم إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، هو موضوع رئيسى ، وأنه محل دراسة جادة من الحكومة الإسرائيلية تمهيداً لمناقشته بعد ذلك .

ويبدو أن إسرائيل كانت تستلهم الحل من أمريكا .



وهنا وصل الدكتور كسنجر – للمرة الأولى – إلى القاهرة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، حيث أجرى المفاوضات مع الرئيس السادات يوم ٧ نوفمبر ، وتم الاتفاق على مشروع « اتفاقية النقاط الست » وهى الاتفاقية التى وافقت إسرائيل عليها أيضاً ، وتم التوصل للاتفاق يوم ٩ نوفمبر .

وخلال زيارة كسنجر للقاهرة ، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، وهى العلاقات التى كانت مقطوعة بينهما منذ عام ١٩٦٧ . وأقيم احتفال فى حديقة السفارة الأمريكية حيث أنزل العلم الاسبانى ، حيث أن اسبانيا كانت ترعى المصالح الأمريكية فى مصر – ورفع مكانه العلم الأمريكى .

وقبل انتهاء زيارة كسنجر أعلن عن تعيين هيرمان أيلتس سفيراً للولايات المتحدة لدى القاهرة ، وتعيين الدكتور أشرف غربال سفيرا لمصر فى واشنطن .

وفى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ استؤنفت المباحثات فى منطقة الكيلومتر ١٠١ ، حيث تم التوقيع على الاتفاق بمعرفتى ممثلاً لمصر ، والجنرال أهارون ياريف ممثلاً لإسرائيل ، وبحضور الجنرال سيلاسفيو ممثلاً للأمم المتحدة .

ونصت « اتفاقية النقاط الست » على الآتى[1] :

١ – يتعين على مصر وإسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ – تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق « لفك الاشتباك » وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

٣ – يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام والماء والأدوية ونقل الجرحى منها .

٤ – لا تفرض أى عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

---

(١) إسماعيل فهمى : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط – طبعة عربية – ص ٩٠ .

٥ – تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة – السويس . وفى نهاية الطريق من جانب السويس ، يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسئولى الأمم المتحدة فى التحرى عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية .

٦ – حالة أن تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس ، يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى .

وتعليقاً على هذه الاتفاقية ، يقول إسماعيل فهمى[١] ، وزير الخارجية حينئذ : « كانت هذه هى القضايا التى ناقشتها مع الرئيس نكسون وكسنجر ، فيما عدا نقطة تبادل الأسرى فقد وافق السادات على هذا دون استشارتى برغم وجهة نظرى المخالفة . ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست ، كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصرى والأمريكى ، وليست حلاً اقترحته جولدا مائير كما يزعم أبا إيبان فى كتابه « سيرة ذاتية » .

ويقول إسماعيل فهمى أيضاً « أن النقاط الست التى أعلنت خلال رحلة كسنجر الأولى للشرق الأوسط ، تم الاتفاق عليها فى واشنطن » .

أما محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فيقول إن الرئيس السادات لخص نتائج زيارة كسنجر فى اجتماعه بمعاونيه[٢] .. " ولقد كان مثيراً قول الرئيس إنه أمضى أغلب وقت المباحثات مع كسنجر من أجل « فض الاشتباك مع الولايات المتحدة » وليس مع إسرائيل كما كنا نظن . واعتبر الرئيس أنه بدأ بذلك صفحة جديدة مع الولايات المتحدة . وكان تقديره أنها وحدها القادرة على تحريك الموقف بدون التعاون مع الاتحاد السوفيتى . وأخيراً فقد أعرب عن ثقته فى أن « الرجل » كسنجر صادق ، وينفذ ما يعد به ، وبذلك كسب الدكتور كسنجر جولته الأولى فى مصر .

وعلى المدى الطويل تمكن كسنجر من أن يقنع الرئيس بقبول استراتيجية التسوية « خطوة ... خطوة » بدلاً من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة . وكان اتباع هذه الاستراتيجية يتيح للولايات المتحدة الفرصة لكى تؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على

---

(١) المرجع السابق : ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى – ص ٣٧٣ .

الاتحاد السوفيتى ، كما تتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر ، بينما تتراجع قواتها تدريجيا وراء الحدود الدولية عبر عدة سنوات " .



وفى اليوم التالى لتوقيع « اتفاقية النقاط الست » فى الكيلومتر ١٠١ ، بدأت منذ يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ سلسلة من الاجتماعات لبحث إجراءات تنفيذ الاتفاق ، ووضع الجداول الزمنية لتنظيم وصول الإمدادات إلى مدينة السويس وإخلاء جرحاها ، وبرنامج تبادل الأسرى ، وطريقة وتوقيت تسلم قوات الطوارىء الدولية لنقط المرور على طريق القاهرة السويس ، وإمداد قوات الجيش الثالث بطريقة منتظمة بالاتفاق مع قوات الطوارىء .

وفى الثامنة والنصف من صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٣ ، كنت أقف عند الكيلومتر ١٠١ لمتابعة تحرك قول عربات يحمل الامدادات لمدينة السويس وعربات لاخلاء الجرحى منها ، وقول آخر من العربات يتجه إلى قوات الجيش الثالث شرق القناة . وفى نفس الوقت كانت الطائرات تنقل أسرانا من إسرائيل إلى القاهرة ، بينما تنقل طائرات أخرى فى نفس التوقيت – الأسرى الإسرائيليين من القاهرة إلى إسرائيل .

وبذلك تم حل كل المشاكل التى نصت عليها الاتفاقية ، وبقيت النقطة رقم (٢) منها تحت البحث .

فك الاشتباك والفصل بين القوات :

وبدأنا الاجتماع العاشر فى الكيلومتر ١٠١ يوم ١٥ نوفمبر لبحث إجراءات تنفيذ النقطة رقم (٢) من اتفاقية النقاط الست والتى تنص على « البدء فوراً في مباحثات بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق (لفك الاشتباك) وفصل القوات تحت اشراف الأمم المتحدة » .

طرح الوفد الإسرائيلى بعض المبادىء العامة لتنفيذ « فك الاشتباك » مقترحاً ألا تبدو عملية فك الاشتباك كهزيمة لأى طرف من الأطراف ، وأن تكون الخطوط متوازنة ، وأن يتم التحرك إلى خطوط مؤقتة ولكنها قوية فى نفس الوقت . كما طلب إتخاذ إجراءات لتوفير جو السلام والتقليل من احتمالات الحرب ، وذلك بعودة الحياة

الطبيعية إلى منطقة القناة . كما اقترح إنشاء منطقة عازلة من قوات الطوارىء الدولية بين القوات المصرية والإسرائيلية .

كان من الواضح أن المبادىء التى طرحها الوفد الإسرائيلى هى تمهيد للعودة إلى مقترحاته السابقة عن الانسحاب المتبادل . ولذلك سارع الوفد المصرى بإيضاح الحقائق الأساسية التى لا يمكن اغفالها ، وقلت إن أرض المعارك هى أرض مصرية ، وخطوط فك الاشتباك التى يتفق عليها ستكون فى أرض مصرية ، وأن الموقف العسكرى فى منطقة القناة وخاصة فى قطاع السويس متوتر ، وقد يقود إلى احتمالات سيئة إذا لم يتغير هذا الموقف بسرعة .

وعلى ضوء ذلك يرى الجانب المصرى أن يتم فك الاشتباك بإنسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرق القناة ، مع إنشاء منطقة عازلة واسعة تكفى لاستيعاب قوات الطوارىء الدولية للفصل بين القوات المتحاربة ، وأن يتم ذلك طبقاً لبرنامج زمنى محدد يتفق عليه .

وبرغم موافقة الجانب الإسرائيلى على هذه المبادىء الأساسية ، فقد حدث ما توقعناه عندما عاد إلى طرح مقترحاته المرفوضة من قبل .

رفضنا جميع المشروعات الإسرائيلية التى سبق عرضها ورفضناها فى المرحلة الأولى من المباحثات ، لأنها تتعارض مع مبدأ أساسى نتمسك به وهو الرفض القاطع لأى مشروع يقوم على تخلى القوات المصرية عن أى موقع لها شرق القناة فى سيناء . واقترحت أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خط العريش - رأس محمد ، على أن يكون الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر هو المرحلة الأولى ، تليها مراحل تالية إلى خطوط أخرى فى سيناء حتى خط العريش - رأس محمد ثم إلى الحدود المصرية . وتنشأ منطقة عازلة بين القوات المتحاربة فى كل مرحلة كى تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية .

رفض الجانب الإسرائيلى هذا المشروع على أساس أنه مشروع غير متوازن ، ويضع إسرائيل فى موقف ضعيف ، كما أن الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لا يحقق تأمين القوات . ولذلك أبدى موافقته على انسحاب إسرائيلى فى مرحلة واحدة إلى خط فى شرق القناة يتفق عليه ، بشرط ألا تتعرض القوات الإسرائيلية لمواقف صعبة

أو حرجة ، وأن تتخذ الاجراءات لمنع المفاجأة مرة أخرى ، وأن يرفع الحصار عن باب المندب ، وتعود الملاحة إلى قناة السويس .



وبعد عدة اجتماعات استغرقت أياماً ووقتاً طويلاً ، لاحظنا أن المباحثات تدور في حلقة مفرغة ، وأن الجانب الإسرائيلي يقدم مشروعات متناقضة بغرض تعطيل وتأخير الوصول إلى اتفاق حول فض الاشتباك والفصل بين القوات (النقطة رقم ٢ من اتفاقية النقاط الست) . فتارة يتحدث الوفد الإسرائيلي عن انسحاب متبادل ، ثم يقترح انسحاباً واسعاً للقوات الإسرائيلية في سيناء ، ثم يعود لمشروعات سبق طرحها ورفضناها ... وأخيراً حضر الجنرال ياريف ليقول لنا إنه غير مفوض من الحكومة لمناقشة الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر أو الخطوط النهائية لفك الاشتباك ، وكان الاعتذار الذى قدمه أن الحكومة الإسرائيلية ليست في وضع يسمح لها بالبت في هذه الأمور انتظاراً لنتائج الانتخابات الإسرائيلية المقرر لها نهاية ديسمبر ٧٣ / أوائل يناير ١٩٧٤ .

وفي الاجتماع الذى عقد يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، كان من الضرورى أن نطلب من الوفد الإسرائيلي تحديد موقفه بوضوح ، إذا كان يرغب في سير المباحثات في اتجاهها الصحيح . لذلك أوضحت في هذا الاجتماع :

- في حالة عدم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة تنسحب إليه إسرائيل ، فإنها تلتزم بتنفيذ قرار مجلس الأمن بعودة قواتها إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .
- إن أى خط تنسحب إليه إسرائيل ، ولا يحقق تأمين مدن القناة ، لا يمكن قبوله .
- إن سير المحادثات بهذا الأسلوب هو مضيعة للوقت ، ولا يحقق أى نتيجة . لذلك يجب أن تحدد إسرائيل ردها الرسمى بوضوح .
- ولكى يكون هذا التحديد واضحا ، فإننا نطلب من الوفد الإسرائيلي الرد على الأسئلة التالية :

(١) ما مدى الانسحاب الإسرائيلي شرق القناة الذى توافق عليه الحكومة الإسرائيلية ؟

(٢) ما هو حجم القوات التى ستحتفظ بها إسرائيل فى سيناء ؟

(٣) ما هى الفترة الزمنية للبقاء الإسرائيلى على الخط الأول المؤقت قبل الانتقال إلى التالى ؟

(٤) ما هو الخط الثانى للانسحاب شرقاً ؟

ووعد الجانب الإسرائيلى بالرد على هذه الأسئلة فى الاجتماع التالى .

□ □ □

وكان اجتماع يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ هو الاجتماع السابع عشر والأخير ، على أمل أن نسمع إجابات الجانب الإسرائيلى . بدأ ياريف بالحديث عن الموقف المتوتر بالجبهة وضرورة احترام وقف النار برغم عدم الوصول إلى إتفاق حول فك الاشتباك . ثم فسر وقف النار على أنه فى البر والبحر والجو وبصفة خاصة رفع الحصار عن باب المندب . ثم كرر حديثه عن وجهة نظر إسرائيل بأن فك الاشتباك يجب أن يشمل الطرفين ولا يكون الانسحاب من جانبهم فقط .

وهنا تدخل الجنرال سيلاسفيو ممثل الأمم المتحدة ، وطلب من ياريف الرد على الأسئلة التى طرحها الوفد المصرى فى الاجتماع السابق .

أعلن ياريف أن حكومته لا توافق على الأسس التى طرحتها مصر ، ولذلك فإنه لا يتمكن من الرد على أسئلة الوفد المصرى التى أثيرت فى الجلسة السابقة .

وإزاء هذا الموقف ، أوضحت للجانب الإسرائيلى أن هذا الرد يصل بنا إلى طريق مسدود بشأن « فك الاشتباك » ، وليس أمامنا إلا مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن بعودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .

وهنا طلبت وقف الاجتماعات لأنها لم تعد مجدية ، حيث لم تحقق أى تقدم خلال سبعة اجتماعات متعاقبة . وصرحت لرجال الصحافة – بعد الاجتماع مباشرة – بأن المباحثات وصلت إلى طريق مسدود .

كان من الثابت أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى كسب الوقت من خلال عرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن « فك الاشتباك » والفصل بين قوات الجانبين فى تلك المرحلة .

وبعد أن قدمت تقريرى للرئيس السادات بحضور وزير الحربية - كالمتبع بعد كل اجتماع منذ بدأت محادثات الكيلومتر ١٠١ - أدلى المتحدث الرسمى فى مصر ببيان أعلن فيه قرار مصر بوقف مباحثات الكيلومتر ١٠١ نظراً لمراوغة إسرائيل المستمرة فى تنفيذ البند الثانى من اتفاقية النقاط الست التى وقعت يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . كما أعلن أن مصر تحمِّل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن .



وفى إطار مؤتمر السلام الذى عقد فى جنيف اعتباراً من ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ ، وحضره ممثلو كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتخلفت سوريا عن حضوره ، وافق المؤتمر على تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ فى مناقشة موضوع « فك الاشتباك » بين القوات المصرية والإسرائيلية لإزالة التوتر فى المنطقة .

تشكل الوفد المصرى برئاسة اللواء طه المجدوب ، والوفد الإسرائيلى برئاسة الجنرال مردخاى جور ، ووفد الأمم المتحدة برئاسة الجنرال سيلاسفيو . وعقدت مجموعة العمل العسكرية ست جلسات فى مقر الأمم المتحدة بجنيف بدأت يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ وانتهت يوم ٩ يناير ١٩٧٤ . وكما حدث فى مباحثات الكيلومتر ١٠١ من مراوغات إسرائيلية ، حدث فى جنيف .

وقرر الوفد الإسرائيلى أنه ليس لديه أفكار محددة عن فك الاشتباك ، لأن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تدرس الموضوع ولم تصل إلى قرار بشأنه . وهنا طلب الوفد المصرى وقف الاجتماعات إلى أن يتلقى الوفد الإسرائيلى تعليمات من حكومته ، وطلب الجانب الإسرائيلى مهلة لمدة أسبوع ، وتحدد يوم ١٥ يناير للاجتماع التالى إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد .

فقد أعلنت الولايات المتحدة يوم ١٠ يناير ١٩٧٤ أن الدكتور كسنجر سوف يتوجه إلى مصر للمساهمة فى حل المشاكل القائمة .

وبوصول كسنجر إلى مصر ، صدرت التعليمات إلى الوفد العسكرى المصرى بالعودة للقاهرة .

وبدأت المفاوضات المصرية الأمريكية فى أسوان .

٣ – مفاوضات أسوان : اتفاقية فك الاشتباك

وصل كسنجر إلى إسوان يوم ١١ يناير ١٩٧٤ لاجراء المفاوضات مع السادات لوضع اتفاقية عن « فك الاشتباك » والفصل بين القوات . وفي الواقع لم تتمكن المباحثات العسكرية فى الكيلو متر ١٠١ أو فى جنيف [illegible] فيه إلى نتيجة محددة .

لقد كان واضحا لنا عند تنفيذ « اتفاقية النقاط الست » أن الجانب الإسرائيلي وضع العراقيل أمام تنفيذ البند رقم (٢) من الاتفاقية ، وهو الخاص « بتسوية مسألة عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق عن فك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة » .

وبعد تضييق الخناق على الوفد الإسرائيلى اثناء مباحثات الكيلو ١٠١ ، بعد العديد من الاجتماعات ، اضطر الجنرال ياريف أن يقرر – بحضور الجنرال سيلاسفيو – أنه غير مفوض من حكومته لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وان الحكومة الاسرائيلية ليست فى وضع يسمح لها بالبت فى هذه الأمور انتظارا لنتائج الانتخابات المقرر لها ديسمبر ٧٣ / يناير ١٩٧٤ . ولم أكن أثق أبدا فى صحة هذا السبب .

وتكررت المماطلة الإسرائيلية فى مباحثات جنيف ، عندما قرر الجنرال مردخاى جور رئيس الوفد الإسرائيلى – بحضور سيلاسفيو – أنه ليس لديه أفكار محددة عن فك

الاشتباك ، لأن الحكومة الإسرائيلية مازالت تدرس الموضوع ، ولم تصل إلى قرار بشأنه ، بعد ست جلسات من المفاوضات العسكرية فى جنيف .

وفى تقديرى ، أن إسرائيل – باتفاق مع كسنجر كانت تلتزم بعدم الوصول إلى نتيجة ايجابية فى هذا الموضوع لحين وصول كسنجر حتى يتم الاتفاق بوجوده وجهوده ، وبالتالى يبرز الدور الأمريكى فى قدرته على حل المشاكل بين إسرائيل والعرب .



أجرى كسنجر المفاوضات مع الرئيس السادات ووزير الخارجية اسماعيل فهمى فى أسوان ، وبدأ جولاته المكوكية بين اسوان والقدس . وبعد فترة ما ، أبلغنى الفريق أول أحمد إسماعيل بالسفر إلى أسوان للاشتراك فى المفاوضات المصرية الأمريكية لبحث الموضوعات العسكرية .

بدأ الدور الحقيقى لعملى فى اسوان ، عندما دعيت لحضور اجتماع للمفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، يعقد فى فندق كتاركت الجديد فى أسوان . وقبل هذا الاجتماع لم يخطرنى الرئيس السادات بأى اتفاق مسبق تم بينه وبين كسنجر – فى المفاوضات التى تمت بينهما – عن أى موضوعات عسكرية بحثت بينهما سيتضمنها الاتفاق وكان اعتقادى أن مثل هذه الموضوعات العسكرية سيتم بحثها خلال المفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، حتى يتعرف كسنجر على رأينا أثناء رحلاته المكوكية إلى إسرائيل ، وبالتالى يمكنه الوصول إلى اتفاق يرضى عنه الطرفان .

كان الوفد المصرى مكونا من إسماعيل فهمى وزير الخارجية رئيساً ، وأنا ، ومحمد رياض ، وأحمد عثمان ، وعمر سرى وآخرين من وزارة الخارجية . وكان الوفد الأمريكى مكونا برئاسة الدكتور هنرى كسنجر ومعه بنكر ، وأيلتس ، وسوندرز ، واثرتون ، وكوانت ، والمستشار القانونى لوزارة الخارجية .

جلسنا لاجراء محادثات جادة وسرية لمدة حوالى ساعتين ، نوقشت فيها موضوعات سياسية وأخرى عسكرية . وأبلغ كسنجر الحاضرين ببنود الاتفاق الذى توصل إليه مع الرئيس السادات حول الموضوعات العسكرية . وهنا كانت المفاجأة لى وللحاضرين ، عندما ذكر كسنجر ان الرئيس السادات وافق على تخفيض حجم القوات

على الضفة الشرقية للقناة لتصبح ٧٠٠٠ رجل ، ٣٠ دبابة ، وعدداً محدوداً من قطع المدفعية .

في هذه اللحظة شعرت بمدى التخفيض الذى سيحدث فى القوات ، بعد أن كان لنا قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال العدد الجديد ، وكنا نقدر ان يكون لنا ٣٠٠ دبابة فى شرق القناة ، كما كان الوضع الطبيعى أن يكون لنا أعداد كبيرة من المدفعية لتدعيم القوات فى سيناء .

وأتذكر أنى أبديت رفضى لتخفيض حجم القوات كما هو مقترح ، وقلت للدكتور كسنجر بحدة « إنك تعطى لإسرائيل كل مايضمن تأمين قواتها ، وتحرمنا من كل مايضمن تأمين قواتنا .. إنى لا أوافق على ذلك ، ولا يمكننى - كرئيس أركان حرب القوات المسلحة -- إيجاد المبرر له أمام القوات المسلحة »

قال كسنجر إنه يضع استراتيجية للسلام مستقبلا وهو موضوع هام ، وفى سبيل تحقيق ذلك تم الاتفاق على الأعداد المقترحة من القوات المصرية والأسلحة لتكون فى شرق القناة .

قلت له إنى لاأتحدث عن السلام ، ولكنى أتحدث عن تأمين قواتنا ... وتركت غرفة الاجتماعات بانفعال ، بعد أن اغرورقت عيناى بالدموع ... واتجهت إلى الحمام .

ويقول إسماعيل فهمى إنه بعد أن غادرت الغرفة « بدأ الجميع يتململون وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الفريق الجمسى . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الأمريكى أنهم أيضا شعروا بالظلم الذى وقع على مصر .. غير أن كسنجر كان لايفكر إلا فى نفسه ، وقد شحب لونه ؛ وظل يدمدم قائلا « ما الخطأ الذى قلته ؟ »

عدت لغرفة الاجتماعات ، لأكون صامتا حتى نهاية الاجتماع . أخذ كسنجر يغرقنى بالمديح ، ويقول إن العسكريين الإسرائيليين يقدرون تماما كفاءة الفريق الجمسى ... واعترفت إسرائيل بأنها تخشاه أكثر مما تخشى القادة العسكريين العرب الآخرين . لقد بقيت صامتا دون أن أعلق بكلمة على ماقاله كسنجر ، لأن المديح لم يكن يمحو المشكلة الحقيقية التى نواجهها

فقد كنت أقدر الجهد والتضحيات التى تحملتها القوات المصرية فى الحرب ، وليس

هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذى قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، وكنت أتوقع أن يستشير الرئيس السادات الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة أو يستشيرنى عند وصولى إلى أسوان ، لابداء الرأى فى الموضوعات العسكرية التى يتضمنها الاتفاق ، ومنها حجم القوات التى يجب الاحتفاظ بها فى سيناء بحيث تكون قادرة على الدفاع بكفاءة عن الانجاز العسكرى الذى حققته . ولم يكن هناك ما يدعو - سياسيا أو عسكريا - إلى قبولنا لهذا التخفيض للقوات والتسليح .



بعد انتهاء المفاوضات ، اتصلت بالفريق أول إسماعيل بالقاهرة ، وبعد أن شرحت له ما دار فى هذا الاجتماع ، طلبت منه أن يحضر إلى أسوان بالطائرة التى تستغرق رحلتها ساعة ونصف الساعة ، لمناقشة وبحث الموضوع مع السيد الرئيس ، ونحن فى مرحلة المفاوضات قبل أن يتم الاتفاق رسميا بين مصر وإسرائيل .

وكان الحل التبادلى أن يتصل بالرئيس تليفونيا لتوضيح وجهة نظره والتى تتفق مع وجهة نظرى . ولا أعلم ماذا تم بعد ذلك بين الفريق أول إسماعيل والرئيس السادات .

وفى اليوم التالى ، استدعانى الرئيس إلى مكتبه فى استراحة أسوان ، وكنا وحدنا السادات وانا فقط . بادرنى بقوله إنه علم بغضبى اثناء جلسة مباحثات أمس ، وعدم موافقتى على تخفيض حجم القوات بالقدر الذى اتفق عليه مع كسنجر . وكان يرى أن حجم القوات فى شرق القناة لا يجب أن يكون عائقا أمام إتفاق فك الاشتباك ، وبالتالى يكون عائقا امام الاستراتيجية السياسية التى يضعها مع كسنجر لتحقيق السلام فى المنطقة على المدى البعيد . كما كان يرى الرئيس أن عمل قوات الطوارىء الدولية فى المنطقة العازلة بين القوات المصرية والإسرائيلية يكفل عدم استئناف القتال .

شرحت للسيد الرئيس وجهة النظر العسكرية قائلا : إن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التى حررتها قواتنا بمواجهة حوالى مائة كيلو متر . وإن إسرائيل لن تنسى الهزيمة التى لحقت بها فى حرب أكتوبر ، ولذلك فإننا لا نستبعد مطلقا قيامها بالهجوم ضد قواتنا ، برغم وجود قوات الطوارىء الدوليةالتى لم تخصص للقتال من جهة ولا تمنع أى طرف من استئناف القتال . وذكرت أننا نقدر فى القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين ، حوالى ٣٥ ألف مقاتل ، وحوالى

٣٠٠ دبابة ، وعدد كبير من قطع المدفعية بأعيرتها المختلفة فى شرق القناة ، بعد انتشار قوات الطوارىء الدولية فى منطقة « الفصل » بين القوات المصرية والإسرائيلية . فضلا عن ذلك فإن قواتنا فى الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوى . ولم يصل تفكيرنا إلى الحجم المحدود من القوات والتسليح الذى اتفق عليه – مبدئيا – مع كسنجر ، وما زال الوقت أمامنا لتعديل هذا الاقتراح .

وفى نهاية حديثى ، اقترحت على السيد الرئيس استدعاء الفريق أول أحمد اسماعيل إلى أسوان لمناقشته فى الموضوع ، والوقوف على رأيه .

رد الرئيس أنه لن يستدعى أحمد إسماعيل ، وأن الاتفاق الذى تم مع كسنجر يجب الالتزام به لصالح الإستراتيجية السياسية الجارى وضعها مع أمريكا . وأستطرد قائلا : إنه يحملنى مسئولية وضع الخطة المناسبة للدفاع شرق القناة بالقوات التى حددت ، مع مراقبة تنفيذ هذه الخطة . وأن ماقامت به هيئة عمليات القوات المسلحة برئاستى من إنجاز كبير فى حرب أكتوبر ، لابد أن يتكرر فى هذا الموقف الجديد .

وجاء يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ ، وبعد رحلات مكوكية للدكتور كسنجر ، أذيع أن اتفاق « فك الاشتباك » قد تم بنجاح ، ووافقت عليه كل من مصر وإسرائيل .

واستأنفنا المباحثات العسكرية مع الجانب الإسرائيلى فى الكيلو متر ١٠١ لمناقشة طريقة تنفيذ الاتفاقية ومراحل التنفيذ ، والجداول الزمنية لها .

وبدأ تنفيذ اتفاق « فك الاشتباك » يوم ٢٥ يناير ١٩٧٤ ، وكانت الخطوة الأخيرة فيه يوم ٥ مارس ١٩٧٤ .



وأصبحت أوضاع القوات فى سيناء – تنفيذاً لاتفاق أسوان – كالآتى :

١ – قواتنا تعمل فى شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة حتى الخطوط الأمامية التى وصلت إليها فى حرب أكتوبر . وأصبحت هذه المنطقة « محدودة القوات والتسليح » . وأشير للخط الأمامى منها « بالخط أ – أ » .

٢ – قوات العدو انسحبت من الضفة الغربية للقناة ، وتعمل القوات الإسرائيلية فى

شريحة من الأرض فى سيناء غرب ممرات متلا والجدى على خط أشير له « بالخط جـ - جـ » ، كما أشير للخط الأمامى منها « بالخط ب - ب » .

٣ - تعمل قوات الطوارىء الدولية فى منطقة عازلة « منطقة فصل » بين الخط الأمامى للقوات المصرية والخط الأمامى للقوات الإسرائيلية .

٤ - يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل على الخط الأمامى لكل منهما ، دون تدخل من الجانب الآخر .

وفى خطابات متبادلة مع الرئيس السادات ورئيسة الوزراء جولدا مائير ، سجل الرئيس نكسون القيود التى تلتزم بها قوات الطرفين التى تعمل فى المناطق « محدودة القوات والتسليح » وهى التى وافق عليها الطرفان . وأصبحت القوات التى تعمل فى هذه المناطق هى ٧٠٠٠ مقاتل ينظمون فى ٨ كتائب ، ٣٠ دبابة ، وعدد محدود من المدافع حددت أنواعها وأعيرتها .

وكان هناك نص على عدم اقامة صواريخ مضادة للطائرات فى منطقة ٣٠ كيلومتراً من الخط الأمامى المصرى ، وإلى الشرق من الخط الأمامى الإسرائيلى .

وكان من المتفق عليه ، أن تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوى منتظمة للاشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .



وهكذا انتظمت الأوضاع العسكرية فى جبهة القناة ، بوضع اتفاق « فك الاشتباك » موضع التنفيذ ، برغم التنازلات المصرية التى قدمناها ، وكان من الممكن تفاديها .

ونتيجة لهذا الاتفاق ، احتفظت القوات المصرية بخطوطها التى وصلت إليها فى سيناء خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانسحبت القوات الإسرائيلية شرقاً فى سيناء بما فى ذلك قواتها التى كانت لها غرب القناة . وكان ذلك أول انسحاب إسرائيلى من أرض احتلتها ، تحت ضغط القوة العسكرية المصرية فى حرب أكتوبر .

لقد كان اتفاق فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل اتفاقا عسكريا . واتضحت طبيعته العسكرية من أن اللذين وقعاه هما رئيسا الأركان المصرى والإسرائيلى .

وبرغم ذلك فقد كان لهذا الاتفاق إنعكاس سياسى هام لا يمكن تجاهله .

فقد أصبح هذا الاتفاق نقطة تحول فى علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمصر . لقد أكّدت أمريكا دورها البارز وقدرتها على العمل لايجاد حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط . وانحسرت العلاقات المصرية السوفيتية بعد أن كانت مميزة لسنوات طويلة سابقة .

الباب الخامس

المفاوضات العسكرية بين مصر وإسرائيل

(بعد زيارة القدس)

« إن الفجوة بين مواقفنا شاسعة » .

وايزمان

« إننا مختلفون فى جميع النقاط » .

الجمسى

هناك سد عالٍ بين الأفكار المصرية والأفكار الإسرائيلية »

١ - اكتشاف النوايا فى جانكليس

بعد عودته من زيارة القدس بفترة قصيرة ، طلبنى الرئيس السادات لمقابلته فى استراحة الاسماعيلية ، وهى استراحة قامت هيئة قناة السويس ببنائها فى جزيرة الفرسان التى تطل مباشرة على القناة .

كان معه - عند وصولى - نائب الرئيس محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم .

أخطرنى الرئيس الراحل بأن هناك اتفاقاً على لقاء يتم بين عيزر ويزمان وزير الدفاع الإسرائيلى وبينى فى مصر لوضع أسس العلاقات العسكرية بين الدولتين فى مرحلة السلام .

لم نبحث فى هذه المقابلة استراتيجية المفاوضات مع إسرائيل ، كما لم يحدد ميعاد بدئها ولكن الحديث دار بصفة عامة حول المناقشات واللقاءات التى تمت مع الجانب الإسرائيلى أثناء زيارة القدس دون الدخول فى التفاصيل . لم يذكر لى السادات أى اتفاق محدد تم بينه وبين قادة إسرائيل عن مستقبل العلاقات العسكرية أو السياسية بين الدولتين . كما لم يذكر لى الرئيس الراحل فى هذه المقابلة أو فى أى وقت سابق أو لاحق أن هناك مقابلات سرية تمت فى « المغرب » بترتيبات ورعاية الملك الحسن ملك المغرب ،

وكان يمثل مصر فيها حسن التهامى من رئاسة الجمهورية ، ويمثل إسرائيل فيها موشى ديان وزير خارجية إسرائيل[1] .

عندما تحدد ميعاد وصول الوفد الإسرائيلى ، كنت فى مطار شرق القاهرة (الجزء العسكرى من مطار القاهرة الدولى) فى انتظاره . وبترتيبات من الولايات المتحدة الأمريكية وصل الوفد الإسرائيلى على طائرة أمريكية خاصة تابعة لسلاح الطيران الأمريكى عن طريق الممر الدولى للطيران .

منذ أن أخطرنى الرئيس السادات فى الاسماعيلية بفكرة وصول ويزمان للمفاوضات ، راجعت مجموعة من الدراسات الاستراتيجية العسكرية عن العلاقات العسكرية بين الدولتين – مصر وإسرائيل – فى مرحلة السلام ، وهى دراسات قامت بها مجموعة من العسكريين بتكليف منى . وكان تركيزنا شديداً على الاجراءات العسكرية الواجب اتخاذها بمعرفتنا لتأمين مصر من هذا الاتجاه الاستراتيجى الذى يشكل تهديداً دائماً ومستمراً لنا . كما كان تركيزنا فى هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات يتجه إلى اكتشاف نوايا إسرائيل بالنسبة لسيناء التى تعددت وتنوعت آراؤهم عنها لارتباطها بالأمن الإسرائيلى – كما يقولون – وعلاقة ذلك باعلانهم الرسمى المتكرر منذ حرب يونيو ١٩٦٧ أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضى المحتلة إلى حدود ما قبل يونيو ٦٧ .

أما عن ويزمان نفسه فقد كانت معلوماتنا عنه أنه كان طياراً فى سلاح الطيران البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية فى مصر. تدرج فى خدمته العسكرية فى سلاح الطيران الإسرائيلى حتى تولى قيادة هذا السلاح الذى يفخر به ويعتز بخدمته فيه وتطويره . عمل بعد ذلك فى رئاسة الأركان الإسرائيلى حتى أصبح الرجل الثانى فيها ، وكان يأمل أن يكون رئيس أركان الجيش الإسرائيلى إلا أنه لم يوفق فى الحصول على هذا المنصب الذى يتطلع إليه كل قائد عسكرى فى إسرائيل . ومن الناحية السياسية ، فهو من أسرة لها دور سياسى لإقامة دولة إسرائيل ، وكان عمه الدكتور حاييم ويزمان أول رئيس للدولة . ولما ترك خدمته العسكرية انضم إلى حركة حيروت ثم أدار الحملة

(١) ديان – الاختراق (رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية) – كتاب مترجم رقم ٧٦٤ بمعرفة هيئة الاستعلامات المصرية (ص ٤٢ وما بعدها) . تمت المقابلة السرية الأولى فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٧ قبل زيارة القدس ومقابلة أخرى بعدها (ص ٩٢) .

الانتخابية لحركة ليكود التى أسفرت عن وصول مناحم بيجن إلى الحكم ، وتولى ويزمان فى الوزارة منصب وزير الدفاع . معروف عنه أنه صهيونى ومن الصقور فى إسرائيل .

وكان من الطبيعى أن تستعد إسرائيل للمفاوضات التى تبدأ فى مصر بين ويزمان والمسئولين عندنا امتداداً واستكمالاً لما دار هناك فى القدس أثناء زيارة السادات . وعلمت فيما بعد من مذكرات ويزمان التى أصدرها بعنوان « المعركة من أجل السلام » أنه قبل حضوره إلى مصر حصل من مخابرات (استخبارات) الجيش الأمريكى على المعلومات عنى . كتب يقول[1] :

" قبل أيام قليلة من سفرى إلى مصر ، طلبت وحصلت من شعبة الاستخبارات التابعة للجيش الأمريكى على الملف الشخصى للجنرال الجمسى ، وكنت فى شوق لمعرفة كل شيء عنه . وبعد اطلاعى على التقارير والوثائق أدركت أنه رجل مثقف وموهوب ومنطو على نفسه ، وعلمت أنه مصرى يعتز بمصريته كثيراً .

وقد تذكرت أننى لم أشاهده فى جميع الصور الصحفية والتليفزيون وهو يبتسم . واكتشفت من خلال تقارير الاستخبارات أن الجمسى عكسى تماما . وتوجست خيفة اعتقاداً منى بأنى سأجد صعوبة فى التحدث مع رجل منطو على نفسه " .



وفى صباح يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ كنت أنتظر فى مطار القاهرة ومعى اللواء حسن الجريدلى رئيس هيئة العمليات والعميد فؤاد هويدى من المخابرات الحربية والعقيد كمال الطناحى السكرتير العسكرى . كنا فى انتظار الطائرة الأمريكية التى تحمل ويزمان ومعه الجنرال هرتسل شابير قائد المنطقة الجنوبية والجنرال شلومو جازيت مدير المخابرات العسكرية والعقيد شاتيلا السكرتير العسكرى ، وكلهم بملابسهم المدنية .

عادت بى الذكريات منذ أن تخرجت فى الكلية الحربية لأجد أن حياتى العسكرية كانت كلها فى ظل العداء بين إسرائيل والعرب ، والحروب المتتالية التى دارت فى المنطقة العربية منذ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ . هذه الحروب التى دارت دفاعاً عن حق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه ، وتأميناً لوطننا العربى ضد النوايا التوسعية لإسرائيل .

---

(١) عيزر ويزمان – المعركة من أجل السلام – ترجمة دار الجليل للنشر – عمان .

وكان السؤال الذى يراودنى هو « هل اقتنعت إسرائيل بأهمية تحقيق السلام ؟ » . وإذا كان هذا الأمل راود الكثيرين بعد زيارة السادات للقدس ، فهل تتخلى إسرائيل عن الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهل تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وكيف يتحقق الأمن القومى لمصر فى مرحلة السلام ، وهل ستكون حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر الحروب مع إسرائيل ؟

وهبطت الطائرة الأمريكية . وظهر ويزمان على سلم الطائرة وهو يمسك عصا يتوكأ عليها لإصابة فى ساقه إثر حادث سيارة بإسرائيل دخل بعده المستشفى للعلاج قبل زيارة الرئيس السادات للقدس . لقد لفت نظرى هذا الخبر عندما نشر فى وسائل الإعلام الإسرائيلية ، وكان اعتقادى أنه ذريعة لعدم اشتراكه فى استقبال السادات بالقدس أو الاعتذار عن حضور جلسة البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) التى يلقى فيها الرئيس الراحل خطابه . ولكن اتضح بعد ذلك أنه حضر جلسة البرلمان واشترك فى المباحثات واللقاءات مع السادات ومعاونيه أثناء الزيارة بعد أن غادر المستشفى ، وأصبح من الإسرائيليين المقربين إلى السادات منذ زيارة القدس ، وأخذ يلعب دوراً سياسياً رئيسياً بين إسرائيل والرئيس الراحل دون أن يتخلى لحظة واحدة عن سياسة الحكومة الإسرائيلية منذ زيارة القدس وخلال مراحل المفاوضات وفى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .



استقبلت ويزمان ومرافقيه . وبعد كلمات التعارف والمجاملة ، أخطرته بأنه سيتوجه وأنا معه إلى الاسماعيلية لمقابلة الرئيس الراحل السادات ، أما باقى الوفد الإسرائيلى فسيتوجه مع الوفد المصرى إلى جانكليس حيث تتم المباحثات والإقامة فى استراحة رئاسة الجمهورية هناك .

وكان السادات قد طلب أن يقابله ويزمان في الاسماعيلية بعد وصوله مباشرة للقاهرة قبل بدء المباحثات ، وكان التوقيت مبكراً جداً لهذه المقابلة التى لم أتوقع ولم يتوقع ويزمان أن تتم بهذه السرعة .

انطلقنا فى طائرة هليوكبتر – أنا ومعى ويزمان – إلى الاسماعيلية ، واتجهنا مباشرة

إلى استراحة جزيرة الفرسان ، حيث كان يجلس الرئيس الراحل ومعه نائب الرئيس حسنى مبارك فى الحديقة الواسعة التى تطل على حافة القناة .

رحَّب السادات بويزمان ، وسأله عن رحلة الطائرة ، واستفسر منه عن حالته الصحية . ودار حديث له طابع اجتماعى وإنسانى عن الماضى عندما تسببت قذائف المدفعية الإسرائيلية فى تدمير بعض منازل الاسماعيلية قبل أن يعاد تعميرها بالشكل الجميل الذى أصبحت عليه بعد حرب أكتوبر . وكان من السهل تمييز الضفة الشرقية للقناة حيث كانت انقاض أحد حصون خط بارليف ظاهرة أمامنا .

حكى ويزمان أنه تعرض فى المواقع المقابلة لنا لقصف شديد من قواتنا ولم ينجح من الافلات والنجاة إلا بصعوبة كبيرة . وسجل فى مذكراته شعوره بقوله :

" والحق يقال أن قلبى تمزق وأنا أشاهد خط بارليف المدمر ، وكنت بين وقت وآخر أختلس النظر إليه . من المؤكد أن هذا اللقاء لم يتحقق إلا بعد نجاح المصريين فى عبور القناة عام ١٩٧٣ ، ولكن الثمن الذى دفعناه كان باهظاً للغاية " .

لقد كنت أشعر بالارتياح عندما كان يختلس ويزمان النظر إلى خطهم الحصين الذى دمرته قواتنا المسلحة فى السادس من أكتوبر عسى أن يكون ذلك درساً وعبرة للإسرائيليين فيتجهوا للسلام الحقيقى بدلاً من الاعتداء المتكرر على الدول العربية . وتذكرت بسرعة تصريحات قادتهم قبل الحرب عن مناعة هذا الخط واستحالة اختراقه ، وكان من ضمنها تصريح للجنرال ديان فى عام ١٩٦٩ الذى قال فيه « لن تنال عمليات العبور المصرية – إن هى حدثت – من قبضة إسرائيل المحكمة على خط بارليف ... ويمكن القول أنه خط منيع يستحيل اختراقه ، وأننا أقوياء إلى حد نستطيع معه الاحتفاظ به إلى الأبد » . أما مائير فكانت فلسفية أكثر عندما قالت « إن أى تصور يسمح – إزاء ما نملكه من تحصينات – بعبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية يعتبر إهانة للذكاء » .

وانتقل الحديث بين السادات وويزمان عن الماضى إلى جوهر الموضوع عن الحاضر والمستقبل . قال له الرئيس الراحل أنه سيطير معى إلى جانكليس للبحث وتبادل الآراء معى ، وأن كل ما نتفق عليه سيكون كأنه اتفاق معه شخصياً . وطلب من ويزمان سرعة التوصل إلى سلام حقيقى .

استتبع الحديث عن السلام توضيح من الرئيس الراحل رداً على أسئلة من ويزمان عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ، وتسيير خط طيران مدنى بين الدولتين ، وتبادل السفراء ، وكانت ردود السادات إيجابية بالموافقة عليها كلها ، وأنه يعنى تحقيق سلام كامل بين الدولتين وانسحاب إسرائيلى شامل من سيناء .

وطلب الرئيس السادات من ويزمان أن « يبلغ بيجن أن يعلن موافقته على مبدأ الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية حتى تسير الأمور بسرعة لتحقيق السلام الحقيقى » .

وسجل ويزمان انطباعه عن نتيجة هذه المقابلة بقوله[1] :

« لقد أردت الوصول إلى لقاء السادات مزوداً بالأفكار ومستعداً لكل اقتراح . وعندما وقفت أمامه فى حديقة منزله ، تأكدت من صحة التقديرات التى أكدت أن المصريين لن يتنازلوا عما يرونه ضروريا وهو : الانسحاب الإسرائيلى الشامل . ومن جهة أخرى لمست الثمن الذى اقترحه السادات مقابل هذا الانسحاب وهو : السلام الكامل وتبادل السفراء وفتح خطوط جوية مدنية وتطبيع تام للعلاقات بين الشعبين . قبل توجهى لهذا اللقاء ، لم أتصور أن السادات سيتحدث بمثل هذا الحزم حول السلام الكامل ، وسيوضح أنه يريد التوصل إلى السلام بأسرع وقت ممكن » .

فى جانكليس :

قبل أن نغادر الاسماعيلية فى طريقنا إلى جانكليس ، سأل السادات ويزمان عما إذا كان الإسرائيليون يعلمون بحضوره للقاهرة ، وكان رده أن هذا الخبر فرضت عليه رقابة عسكرية بعدم النشر . ومعنى ذلك أنه ما زال سراً هناك .

وفى مصر لم يسبق الاعلان عن هذا اللقاء ، كما أن وسائل الاعلام المصرية لم تكن موجودة فى المطار عند وصول الوفد الإسرائيلى . ومعنى ذلك أن حضوره ما زال سراً هنا .

فكرت بسرعة أثناء مقابلة الرئيس الراحل عن المبررات التى تجعل اجتماع جانكليس سراً . ووصلت إلى نتيجة أن الاجتماع بين الوفدين المصرى والإسرائيلى

---

(١) عيزر ويزمان – المعركة من أجل السلام – طبعة عربية – ص ٧٦ .

يجب أن يعلن عنه ، وليس هناك مصلحة أو فائدة من الابقاء عليه سراً ، بل إن الضرر الذى يعود على مصر نتيجة لذلك يجب تفاديه .

ومن هنا كان رجائى للسيد حسنى مبارك نائب الرئيس فى حديث جانبى قصير أثناء التحية قبل الانصراف من استراحة الاسماعيلية ضرورة الاعلان عن هذا الاجتماع لأنه ليس هناك ما يدعو لفرض السرية عليه .

وفى مساء نفس اليوم ، وأثناء اجتماع الوفدين حول مائدة المفاوضات فى استراحة جانكليس ، جاء السكرتير العسكرى ووضع أمامى ورقة كتب عليها أن راديو القاهرة قد أذاع النبأ . أبلغت على الفور ويزمان والوفدين بذلك ، وأستأنفنا المفاوضات .

وبعد حوالى ساعة من إذاعة النبأ اتصل بى تليفونيا من القاهرة الأستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام يطلب إيفاد مندوبى وسائل الإعلام إلى جانكليس لعمل التغطية الإعلامية له . رفضت ذلك ، لأننا كنا فى أول جلسة للمفاوضات ، ولم نعمل شيئاً يستدعى الحديث عنه ، وقلت له إنى أفضل أن تتاح لنا فرصة العمل قبل مقابلة مندوبى الإعلام اكتفاء بما أذاعته القاهرة . اتفقنا معاً على ذلك ، ولكن الأستاذ الصاوى – رحمه الله – لم يكن موافقاً على رأيى أو راضياً عنه .

كانت فكرتى فى إدارة المباحثات أن يركز الوفد المصرى جهوده على الموضوعات الرئيسية التى تهمنا وتهم إسرائيل ، حتى نعرف نواياهم الحقيقية بالنسبة للسلام . وهل هم جادون فى الانسحاب الكامل من سيناء ومتى يتم ذلك ؟ ما هى نواياهم بالنسبة للمستوطنات التى أقاموها فى سيناء جنوب رفح وعلى الشاطىء الغربى لخليج العقبة ومتى يتم اخلاؤها ؟ ما هو رأيهم فى الملاحة البحرية فى خليج العقبة وعلاقتها بشرم الشيخ بعد أن صدر عن ديان تصريح – قبل حرب أكتوبر – أصبح نغمة تتردد فى إسرائيل واتجاهاً سياسياً مقبولاً هناك ، قال فيه « إن شرم الشيخ بدون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ » . ما هى وجهة نظرهم بالنسبة للأوضاع العسكرية فى مرحلة السلام بعد أن تعددت الآراء السياسية الإسرائيلية – قبل حرب أكتوبر – حول هذا الموضوع تحت ستار الأمن الإسرائيلى ؟

إن هذه الموضوعات الرئيسية لا يمكن بحثها فى جلسة واحدة أو عدد قليل من الجلسات ، ولكنها كانت دليل عمل لنا يوضح نواياهم الحقيقية كرد فعل لزيارة القدس ،

وهل تغيرت المفاهيم التى اعتنقوها والسياسة العسكرية التى اتبعوها قبل مبادرة السلام التى قام بها الرئيس الراحل السادات بزيارة القدس .

الانسحاب الإسرائيلى من سيناء :

قبل بدء المباحثات فى جانكليس لم يطلب أى من الوفدين وضع جدول أعمال . ولم أكن متحمساً لوضع هذا الجدول حيث أن الموضوعات العسكرية التى ستناقش تكمل بعضها فى نواح كثيرة ، فمن الصعب التجزئة ، بل كان من المفضل أن تكون المناقشة مفتوحة حتى يمكننا اكتشاف نواياهم الحقيقية فى الموضوعات الرئيسية .

بدأت الحديث فى افتتاحية المفاوضات بكلمة قصيرة عن أهمية السلام فى المنطقة ودخلت فى جوهر الموضوع مباشرة بسؤال ويزمان أن يوضح لنا رأى إسرائيل فى انسحاب قواتهم من سيناء ، كيف ومتى يتم ذلك ؟

لم أكن أريد سرد أى شيء عن التطورات السياسية التى حدثت فى المنطقة منذ إنشاء دولة إسرائيل ، ولا سرد أى شيء عن الحروب التى دارت بيننا حتى لا أفتح مجالاً لمناقشات لا فائدة من ورائها توفيراً للوقت الذى يجب أن يخصص للمستقبل الذى نعمل من أجله .

تكلم ويزمان باسهاب عن موقف إسرائيل مع التركيز على مشاكل الأمن الإسرائيلى ، وأنهم جاءوا لنا بقلب مفتوح ، وأنهم يؤمنون بصدق نوايانا ، وأنهم يريدون السلام كما نريده . امتدح مبادرة السلام التى قام بها السادات ، وأبدى تفهمه للمصاعب التى تواجه الرئيس الراحل فى الوطن العربى نتيجة لزيارة القدس ، وكان بذلك يشير إلى رد الفعل المضاد لهذه الزيارة فى الوطن العربى . وقال إن هناك مصاعب أيضاً تواجه بيجن رئيس وزراء إسرائيل دون الاسترسال فيها أو التركيز عليها .

أبرز ويزمان فى شرحه أنه خلال عام ٢٠٠٠ سيكون هنا ١٠٠ مليون عربى فى مواجهة ٧ ملايين إسرائيلى ، ولذلك يجب أن تعمل إسرائيل على تأمين مستقبل أبنائها . وأنهم شعب صغير ولهم جيش صغير ، وإذا خسروا حرباً فإنهم يخسرون كل شيء ، وضرب مثلاً على ذلك بأننا هاجمناهم فى أكتوبر ١٩٧٣ قبل أن يتمكنوا

من تعبئة قواتهم الاحتياطية . وأن لهم سلاحاً جوياً كبيراً بينما لا يملكون سوى ٥ - ٦ مطارات فى الوقت الذى يوجد لدى مصر وسوريا حوالى ٤٠ مطاراً .

وأثناء حديثه اقترح أن نعمل على تفادى أى صدام بين القوات المصرية والإسرائيلية بطريق الخطأ فى المرحلة الحالية من المفاوضات ، ولذلك يرى عمل اتصال تليفونى مباشر بين قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلية (بئر سبع) وقائد الجيش الثالث الميدانى (السويس) . وبعد أن استكمل تحليله لمشاكل الأمن الإسرائيلى ، اقترح اجراء تعديل فى منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية بحيث يتم تبادل أجزاء من أرض سيناء مع أجزاء من أرض النقب دون الدخول فى التفاصيل أو تحديد المساحات .

عندما ربط ويزمان موضوع الأمن الإسرائيلى باقتراح تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية ، فى الوقت الذى نتكلم فيه عن انسحابهم من سيناء ، أصبح واضحاً لنا تماما صحة ما درسناه بكل العمق والاهتمام عن سياسة إسرائيل التوسعية واستراتيجيتها العسكرية .

فالتوسع الجغرافى على حساب الأرض العربية هو هدف من الأهداف التى وضعتها الصهيونية العالمية لإسرائيل منذ إنشائها . وفى اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ أظهرت إسرائيل مفهوم « الحدود الآمنة » بصورة بارزة حتى تكون حافزاً لتحقيق أطماعها الاقليمية ، ولذلك حاولت أن تعطى الأمن الإسرائيلى مضموناً جغرافياً عسكرياً يربط الأمن بالسيطرة على الأراضى ذوات الأهمية الاستراتيجية .

وبرغم صدور كثير من الأفكار والآراء حول مفهوم الحدود الآمنة من وجهة نظر إسرائيل ، التى شملتها تصريحات قادتها وزعمائها وبرامج أحزابهم ، إلا أنها تتفق على مسألتين أساسيتين : **أولاهما** عدم الانسحاب إلى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، **وثانيتهما** عدم الانسحاب من أى جزء من الأرض المحتلة قبل الاتفاق على الحدود النهائية بين إسرائيل وجيرانها العرب .

فهناك « مشروع ديان » الذى يرى فيه ضم جزء من أرض سيناء إلى إسرائيل من الخط شرق العريش شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً . وبذلك يكون قد حقق مبدأ عدم الانسحاب إلى حدود ما قبل يونيو ، وضمن التوسع بما يسمح ببقاء مستوطنة « ياميت » جنوب رفح وجميع المستوطنات على الضفة الغربية لخليج العقبة فى أماكنها ، والاحتفاظ

بمطارى رفح ورأس النقب فى موقعيهما . هذا فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التى يحرم مصر منها .

وكان لدينا أيضاً « مشروع ويزمان » الذى يرى فيه ضم مساحة كبيرة من سيناء إلى إسرائيل على شكل مثلث قاعدته خط الحدود المصرية ورأسه فى وسط سيناء حتى شرق المضايق مباشرة . ويضم هذا المثلث الأرض من شرق العريش على المحور الشمالى إلى الجفجافة والمليز على المحور الأوسط إلى نخل ورأس النقب فى جنوب سيناء . وهو مشروع يعطى لإسرائيل مزايا سياسية وعسكرية أكبر من مشروع ديان .

وهناك مشروعات أخرى لآلون ورابين ومائير لا داعى للخوض فيها لأن الهدف واحد لتنفيذ سياسة واستراتيجية عسكرية واحدة ولكن الوسائل تختلف .

وإذا عدنا إلى اقتراح ويزمان فى المفاوضات بتعديل الحدود نجد أن الهدف منه كان طلب ضم منطقة مستوطنة ياميت جنوب رفح إلى الأراضى الإسرائيلية ، كما يصبح مطار رفح فى شمال سيناء ومطار رأس النقب فى جنوب سيناء ضمن الأراضى الإسرائيلية وهما مطاران أنشأتهما إسرائيل داخل الأراضى المصرية بالقرب من الحدود أثناء فترة الاحتلال بعد حرب يونيو . وحتى يكون الاقتراح مقبولاً للمناقشة فقد قدمه ويزمان على أنه يتم التعديل عن طريق تبادل الأراضى .

وحسما لهذا الموضوع من وجهة نظرنا ، فقد رفضت اجراء أى تعديل فى الحدود كمبدأ لأنه ليس هناك ما يدعو إليه كما أنه أمر لا يمكن قبوله .

وكان معنى رفض الجانب المصرى لهذا الاقتراح ، أننا لا نوافق على بقاء مستوطنة ياميت والمطارين لأن ذلك يتعارض مع الانسحاب الإسرائيلى الشامل من سيناء .

وبعد المناقشات التى دارت ، والمبررات التى أبديت ، والعسل والسم اللذين قدما فى الحديث ، انتهت المناقشة بعدم الموافقة على إجراء أى تغيير فى الحدود بعد أن قلت للوفد الإسرائيلى :

« ليكن واضحاً أننا لا نستطيع الاستجابة لاقتراحكم بشأن تغيير الحدود »[1] .

---

(١) سجل ويزمان فى مذكراته (المعركة من أجل السلام) – طبعة عربية – « ظهر الجمسى كصاحب موقف متصلب . ان الرجل ذو طباع هادئة ودائم التفكير ، وهو حلو الحديث ، ولكنه حازم جداً ، ولم يظهر أى استعداد لتقديم أى تنازل مهما صغر حجمه وقال : ليكن واضحا أننا لا نستطيع الاستجابة لاقتراحكم بشأن تغيير الحدود » .

تخفيض حجم الجيوش :

وبأسلوب الذكاء السياسى الذى يتميز به في المناقشة انتقل ويزمان للحديث عن حجم الجيوش ، وأن مصر لديها جيش كبير وتساءل عما إذا كنا سنحتفظ بهذا الحجم الكبير بعد تحقيق السلام أم سيتم تخفيض حجمه ؟! . واستطرد فى تساؤله ، إن جيشنا كان يتمركز بالقرب من القاهرة حتى ١٩٦٧ ، ولكنه يتمركز حاليا فى منطقة القناة وباستطاعته عبور القناة خلال ساعات معدودة فلماذا لا يقرر الجانبان إعادة قواتهما الكبيرة إلى الخطوط الخلفية .

وكان ردى أن قواتنا المسلحة تعيش منذ عام ١٩٦٧ فى حالة استعداد دائم ، ولدينا حوالى ¾ مليون مقاتل . والوضع الطبيعى – إذا ما تحقق السلام – أنه سيتغير حجم القوات وأماكن تمركزها ليتمشى مع الموقف الجديد .

وانتهزت هذه الفرصة لأقول إن مناقشة موضوع تخفبض حجم قوات الطرفين فى مرحلة السلام ، يجب أن يشمل الجيش والطيران والبحرية وأن نبدأ بتخفيض القوات الجوية للطرفين . وكل منا يعرف أن السلاح الجوى الإسرائيلى هو القوة الضاربة للقوات الرئيسية ، ولا يمكن أن توافق إسرائيل على تخفيض حجمه أو تحديد عدد وأنواع طائراته .

لقد كان الطرفان – المصرى والإسرائيلى – المشتركان فى المباحثات عسكريين يعلمون ويعرفون أن حجم القوات المسلحة لأى دولة وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية فى السلم والحرب هو عامل رئيسى من عوامل تحقيق الأمن القومى للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية . وعلى ذلك فهى ليست موضوعاً للمناقشة أو المفاوضات سواء فى مرحلة الحرب أو السلام .

إن الموضوع نفسه غير قابل للمناقشة الموضوعية أو التنفيذ العملى ، ولذلك لم نصل فيه إلى نتيجة . وتذكرت فوراً حديثاً جانبياً دار بين ويزمان وبينى قال فيه : « إن لكم جيشاً كبيراً » وكان ردى « ولكم أيضاً سلاح جوى كبير » .

ويمكن القول إن الهدف الحقيقى من إثارة هذا الموضوع بواسطة الجانب الإسرائيلى كان جس نبض القيادة المصرية عن نواياها فى مرحلة السلام ، كما أن مناقشته من جانبنا هو اكتشاف نواياهم الحقيقية .

ماذا يريدون من وراء ذلك ؟
لا بد من الوصول إلى الاعماق .

تمركز القوات المصرية فى سيناء :

وإذا كنا تكلما عن تخفيض حجم القوات ، فيجب أن يكون واضحاً للجانب الإسرائيلى أن حجم قواتنا وأماكن تمركزها فى منطقة القناة أو فى سيناء ليست قابلة للمفاوضات بيننا . ولذلك استكملت حديثى عن الموضوع السابق وقلت إن توزيع وتمركز قواتنا فى مرحلة السلام سيختلف حيث سيكون لنا قوات فى العريش كما سيكون لنا طيران يعمل من مطارات سيناء .

وهنا كانت المفاجأة .

قال ويزمان[1] :

« علىَّ أن أذكرك أن السادات وعد بيجن بعدم نقل قوات من الجيش المصرى إلى شرق ممرى متلا والجدى »

كانت دهشتى كبيرة وصدمتى اكبر عندما سمعت من ويزمان عن هذا الوعد الذى لم يخطرنى به مسبقاً الرئيس الراحل قبل بدء المفاوضات .

لم يكن فى استطاعتى إنكار الوعد الذى قيل إن السادات أعطاه لهم فى القدس ، كما لم يكن من المستساغ أن أبين أنى لست على علم بوعد قطعه رئيس الدولة — باسم مصر — عن هذا الموضوع العسكرى الهام .

لقد كنت بحكم منصبى وزير الحربية وقائد عام القوات المسلحة ، وبحكم مسئوليتى فى شئون الدفاع عن الدولة أشعر بالخطر ، فقد كان من الواجب والطبيعى أن يؤخذ رأيى فى هذا الموضوع الذى يؤثر تأثيراً خطيراً على استراتيجية الدفاع عن مصر من هذا الاتجاه الذى كان ولا يزال وسيظل مصدر التهديد الرئيسى لمصر . ويصبح القرار السياسى بعد ذلك من حق السلطة صاحبة اتخاذ مثل هذا القرار .

قررت أن أناقش الموضوع مع الجانب الإسرائيلى لأن الأمن القومى لمصر كان يحتم

---

(١) ويزمان — المعركة من أجل السلام — ترجمة عربية — ص ٨٤ يسجل أن التفاهم تم بين السادات وبيجن على هذا الموضوع فى زيارة القدس .

علىَّ ذلك ، كما أن الدفاع عن مصر فى هذا الاتجاه الاستراتيجى الهام فى وقت السلم والحرب يتطلب حرية العمل العسكرى لقواتنا المسلحة فى سيناء . وكان لا يمكنني أن أتجاهل هذه الحقائق بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الوعد ، ودقة أو عدم دقة ما دار بين السادات وبيجن . وكنت واثقاً بأننا إذا وصلنا مع إسرائيل إلى نتيجة إيجابية لصالح مصر وتخالف هذا الوعد ، فقد كان من السهل تقديم التفسير العسكرى الصحيح لما نصل إليه .

وكان ردى على ويزمان : إن الرئيس السادات ليس رجلاً عسكرياً . والمشكلة التى تواجهنا فى هذه الحالة هى كيف يمكننا الدفاع عن بلادنا .

واشتد النقاش بيننا ، وحاولت فيها توضيح موقف الرئيس االسادات واعفاء مصر من هذا الوعد المنسوب إليه ، على أساس أن رئيس الدولة يناقش الموضوعات العامة بصفته الرجل السياسى الأول أما من الناحية العسكرية فإنه لا يتدخل فى حجم القوات التى تتمركز فى سيناء ، أو الخطوط التى تعمل عليها لأن ذلك يرتبط بخطة الدفاع عن مصر التى يضعها العسكريون . ولكن ويزمان تمسك بالوعد الذى أعطاه السادات لهم ، وهو عدم تواجد قوات مصرية شرق خط المضايق متلا والجدى .

عبَّر ويزمان عن دهشته من حديثى عن هذا الموضوع ، وسجل فى مذكراته النص الآتى(١) :

« لقد فوجئت بأقوال الجمسى . ولم أتصور أن يجرؤ أى مصرى على المطالبة لنفسه بحق خرق وعد قدمه الرئيس المصرى نفسه . ودار بيننا نقاش شديد » .

أوضحت للجانب الإسرائيلى – بالأسلوب العسكرى – وهو بالتأكيد معروف لهم ، أن الاحتفاظ بخط المضايق يتطلب حتماً أن تتمركز قواتنا شرق هذا الخط ، وأن الدفاع عن سيناء ومنطقة القناة يحتم أن تكون قواتنا فى شرق سيناء . ومن الطبيعى – لتحقيق الدفاع – أن تعمل قواتنا الجوية من مطارات سيناء شرق خط المضايق . فضلاً عن ذلك وهو الأهم أن الرأى المطروح يتعارض مع السيادة المصرية على أراضينا لأنه يعنى نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء

---

(١) ويزمان – المعركة من أجل السلام – طبعة عربية – ص ٨٤ .

ولا شك أننا جميعا – فى مصر وإسرائيل – نعلم أن خط المضايق هو آخر الخطوط الدفاعية التى يجب التمسك بها للدفاع من هذا الاتجاه . ومعنى ذلك أن النطاقات والخطوط الدفاعية يجب أن تكون فى المسافة بين المضايق وحدود مصر الشرقية (حوالى ١٥٠ كيلومتراً) كما أن المطارات الرئيسية فى سيناء موجودة فى شرق المضايق (مطارات تماده – المليز – السر – العريش) بخلاف مطار شرم الشيخ فى جنوب سيناء .

وخبرة الحروب السابقة بين إسرائيل ومصر تؤكد صحة ذلك .

قاطعنى ويزمان قائلاً : إنك بهذا تستطيع الوصول إلى بئر سبع .

احتدمت المناقشة بيننا . وخلالها وجهت حديثى إلى الجنرال شبير قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلية ، وقلت له : نفترض أنك قائد مطلوب منه الدفاع عن منطقة القناة ، كيف تنظم الدفاع ؟ لقد كنت أريد الوصول إلى أعماق تفكيرهم .

وأبدى شبير رأيه للدفاع عن القناة ضد هجوم من اتجاه سيناء ، وكانت فكرته أن قوات صغيرة الحجم – من وجهة نظره – كافية .

لم أهتم بما قاله شبير من الناحية العسكرية ، ولكن الأهم من ذلك أنه كان يؤكد بالرأى الذى أبداه – دون الافصاح – تخفيض حجم القوات المصرية فى سيناء استكمالاً وامتداداً لما قاله ويزمان عن عدم تجاوز القوات المصرية لخط المضايق كالوعد الذى يقال إن السادات أعطاه لهم .

وتكلم العميد فؤاد هويدى عن أهمية مطارات سيناء لاستخدامها بواسطة قواتنا الجوية ، ولا يمكن حرمانها منها لصالح الدفاع . وتساءل كيف نقول لطيار مصرى أنه محظور عليه الهبوط فى مطار المليز ومطار تماده ؟!

وتكلم اللواء الجريدلى عن حاجتنا للأمن أكثر منهم ، وتساءل عما إذا كانت إسرائيل توافق على نزع سلاح إيلات وبئر سبع ؟

وكان تعليق ويزمان أن الرئيس السادات قال إنه يجب علينا تحطيم حاجز عدم الثقة ، وأن ما قاله الجريدلى يتمشى مع أسلوب عدم الثقة الذى كان سائداً فى الماضى .

وكان رد فعل هذه المناقشة الطويلة والحادة على الوفد المصرى غاضبا . لقد اتضحت نوايا إسرائيل التى تهدف إلى عدم تجاوز قواتنا فى سيناء خط المضايق الأمر الذى يعنى

ترك الجزء الأكبر من سيناء دون قوات عسكرية برغم أنها تضم المحاور الرئيسية للعمليات الحربية فى وسط وشمال سيناء ، ويعنى أيضاً حرمان قواتنا الجوية من استخدام مطارات سيناء وهى كلها شرق خط المضايق .

ولقد شعر ويزمان والوفد المرافق له برد الفعل السيىء لدينا عندما عارضت بوضوح تقليص حجم قواتنا فى منطقة القناة فى مرحلة السلام كما عارضت بشدة منع قواتنا من حرية العمل شرق خط المضايق . وأبرزت المعنى الحقيقى لذلك أنه « نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء » وهو ما لا يمكن قبوله ، كما أن السيادة المصرية على كل أراضينا لا يمكن المساس بها . وقلت إن مجلس الشعب لن يقبل ذلك مهما كان التوضيح الذى يقدم له من رئيس الدولة .

وكتب ويزمان فى مذكراته عن هذا الموضوع يقول[1] :

« لقد أدرك الجمسى أن إسرائيل تريد تحديد حجم القوات العسكرية وأنواع السلاح فى منطقة القناة خلال فترة السلام ، فاستشاط غضباً ، وقال إنه يعارض تقليص القوات المصرية بالقرب من قناة السويس ونزع السلاح (نزع سلاح سيناء) الذى من شأنه حسب رأيه أن يلحق الضرر بالسيادة المصرية .

وأضاف أن الرئيس السادات أيضاً لن يستطيع إيضاح ذلك لمجلس الشعب المصرى الذى قد يدير له ظهره ، ويحجب عنه ثقته . إذا كنتم تتحدثون عن نزع السلاح ، فإن ذلك يعنى أن سيناء ليست أراضينا وأنها ضائعة ... » .

وانتهت هذه المناقشة فى الموضوع دون الوصول إلى نتيجة محددة ودون اتفاق ، مع رفضنا الحازم لخط المضايق على أنه الخط الذى لا تتجاوزه قواتنا ، ومع إصرارنا على أن قواتنا الجوية ستستخدم مطاراتنا فى سيناء ، ومع تأكيدنا أن السيادة المصرية على أراضينا فى سيناء لن تمس .

محطات الانذار :

وانتقلنا للحديث عن موضوع جديد ، بدأه شلومو جازيت رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية باقتراح أن يكون لإسرائيل تواجد فى جبل خِرِم وجبل حلال

---

(١) المرجع السابق - ص ٨٥ .

(شرق سيناء) تعمل فيهما محطات إنذار إسرائيلية حتى يكون الجانب الإسرائيلي على علم بما يجرى لدينا من نشاط عسكرى . ويبدو أن الجانب الإسرائيلى استوعب الدرس من حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى حققنا فيها المفاجأة الاستراتيجية ومفاجآت تكتيكية وهندسية لم تتوقعها القوات الإسرائيلية . ولذلك قدم هذا الاقتراح وهو فى مظهره عمل من أعمال المخابرات ولكن له أعماقاً أكبر لم أناقشها لأن الموضوع نفسه كان مرفوضاً مِن حيث المبدأ . لقد نسى جازيت أن المخابرات الإسرائيلية أشتهرت بأنها تعرف كل ما يدور فى الوطن العربى بالتفصيل ، وأنها تتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية في العمل ، وأن إسرائيل كان لها أجهزة فنية للاستطلاع والإنذار المبكر فى سيناء ، وبرغم كل ذلك فقد أمكننا تحقيق المفاجأة فى السادس من أكتوبر وأصبح لقواتنا المبادأة فى الحرب ، ولم تعطهم مخابراتهم الانذار ولم تحمهم حصونهم من الدمار .

لقد اكتملت الصورة أمامنا ، بعد اقتراح جازيت ، واتضحت نوايا إسرائيل بالنسبة لمستقبل العلاقات العسكرية مع مصر . فهى تريد تقليص حجم قواتنا فى سيناء ، وعدم تجاوزها خط المضايق حتى تصبح المساحة الأكبر من سيناء منزوعة السلاح ، وأن يكون لها محطات إنذار فى شرق سيناء لكشف النشاط العسكرى لقواتنا المسلحة .

هل هذا معقول ؟
وهل يقبل أى قائد عسكرى أو سياسى مصرى ذلك ؟

لقد كنت أعلم أن المفاوضات تبدأ بالحد الأقصى من المطالب ، ولكن المناقشة فى موضوع محطات الإنذار - كما كانت فى الموضوعات الأخرى التى ناقشناها - كانت غير مقبولة وغير مجدية . ورفضنا الاقتراح على الفور .

مفاهيم لم تتغير :

وفى نهاية هذا اليوم الطويل فى جانكليس ، والذى تخللته جلستان للمفاوضات استغرقت عدة ساعات مع فترات الراحة وتناول الوجبات ، عقدت اجتماعاً لوفد المفاوضات المصرى نتدارس فيه ما تم وعمل تقييم له .

لقد كانت النتائج الهامة أننا توصلنا إلى اكتشاف نوايا إسرائيل للعلاقة العسكرية

بين الدولتين التى يسعون لها عندما يتم الاتفاق السياسى على السلام ، كما توصلوا هم أيضاً إلى معرفة نوايانا . وأخذنا نفكر فى كيفية إحباط الآراء والمقترحات الإسرائيلية ، وضمان تأمين مصر فى هذا الاتجاه الاستراتيجى الحيوى .

طلبنا : انسحاب قواتهم من سيناء ، ولكنهم طلبوا تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية بتبادل الأراضى . ورفضنا .

طلبوا : عدم تجاوز قواتنا فى سيناء خط المضايق أى نزع سلاح الجزء الأكبر منها . ورفضنا .

طلبنا : أن يكون لقواتنا حرية العمل فى سيناء دون أى قيد . ورفضوا .

طلبوا : وضع محطات إنذار إسرائيلية فى شرق سيناء . ورفضنا .

وعلى ذلك ، كانت النتائج الايجابية لهذه المحادثات تكاد تكون معدومة . لقد بدت أمامنا الصورة قاتمة ، وأصبح واضحا أن طريق الاتفاق العسكرى مملوء بالعقبات ، وأن طريق السلام طويل مملوء بالأشواك .

وبرز السؤال ، إذا كان ذلك هو موقفهم بالنسبة لمصر التى قام رئيسها بمبادرة السلام وزيارة القدس ، ماذا يكون موقفهم من الضفة الغربية وغزة والجولان ؟

كنت أتصور ، نتيجة لزيارة القدس والآراء التى بحثت هناك ، أن الاتفاق العسكرى بين مصر وإسرائيل لن يواجه مصاعب كبيرة إذا قورن بالجانب السياسى الذى يعالج الحل الشامل العادل لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى والذى يواجه حتما مصاعب معقدة . ولكن الحقائق التى ظهرت أمامى فى هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات العسكرية اقنعتنى بأن مفاهيم إسرائيل السياسية واستراتيجيتها العسكرية قبل زيارة القدس مازالت كما هى بعد الزيارة لم تتغير .

اللقاء الثانى بين السادات ووايزمان :

وفى اليوم التالى – ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ – توجهنا ، ويزمان وأنا ، بالطائرة من جانكليس إلى الاسماعيلية لمقابلة الرئيس الراحل قبل أن يعود ويزمان إلى إسرائيل .

لم تتح لى فرصة الاتصال التليفونى بالسادات ليلة ٢١/٢٠ لاخطاره بما دار فى المباحثات قبل مقابلة ويزمان له ، وكان فى تقديرى أننى سأقابله فى الاسماعيلية قبل

المقابلة أو يستمع إلى تقرير عن سير المباحثات وما ظهر فيها من خلاف جذرى فى وجهات النظر بين ويزمان وبينى ، إلا أن ذلك لم يتم .

استقبلنا الرئيس السادات ومعه نائبه حسنى مبارك فى منزل من منازل هيئة قناة السويس الذى أعد لاستخدام السادات بخلاف استراحة جزيرة الفرسان .

بدأ السادات حديثه مع ويزمان ، وكان باديا عليه الغضب الشديد والاعصاب المشدودة ، وقال له إن إسرائيل ما زالت مستمرة فى اتباع أساليبها القديمة ، ولا يقدر المسئولون فى إسرائيل أهمية العمل الذى قام به (زيارة القدس) والمخاطرة التى تحملها .

وأضاف السادات أنه على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل السفراء وضمان حرية الملاحة . وفى مقابل ذلك لا بد من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء بما فى ذلك جميع المستوطنات ، ولا يقبل وجود جندى إسرائيلى واحد فى سيناء . وإذا كانت إسرائيل تريد أن تكون مطارات سيناء مدنية فيمكن بحث ذلك . وإذا كانت إسرائيل فى حاجة إلى مطارات فيمكنها إنشاءها فى أراضيها فى مدة حوالى ٣ - ٤ أشهر ، وقد سبق أن أنشأ نائب الرئيس حسنى مبارك مطاراً فى مطروح خلال ثلاثة أشهر .

حاولت أن أوضح للسادات رأيى بالنسبة لموضوع المطارات التى تتحول إلى مطارات مدنية حتى يمكن حسمها بوجود ويزمان ، إلا أن الرئيس السادات رفض ذلك ليستكمل حديثه . واستطرد فى توضيح رأيه فى مرحلة السلام : أننا - مصر وإسرائيل - لسنا فى حاجة لقوات من الأمم المتحدة تتمركز فى شرم الشيخ أو على طول الحدود ، وأنه يقترح أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون .

ودار حديث فرعى عن مطار رأس النقب وموضوعات فرعية مماثلة لا تؤثر فى جوهر المباحثات بين مصر وإسرائيل فى تلك المرحلة . وهدأت لهجة السادات قليلاً عندما قال انه يتحدث عن « سلام شامل » .

وانتهت المقابلة دون أن أعرف المبررات التى جعلت السادات غاضبا ، وهى حالة تختلف تماما عما كان عليه فى مقابلة اليوم السابق من الود والترحيب . وكان من الواضح

أنه لم يكن مستعداً للاستماع إلى ما دار فى جانكليس وما أثير فيها من موضوعات هامة تؤثر على سير المفاوضات ومستقبل العلاقات العسكرية بين مصر وإسرائيل .

وانى أعتقد – استنتاجاً منى – أنه كان يرد على موضوعات سياسية وصلت إلى علمه عن موقف الحكومة الإسرائيلية ، لأن حديثه مع ويزمان كان عبارة عن رسالة شديدة اللهجة منه إلى بيجن .

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أبلغت الرئيس السادات بنتائج زيارة بيجن لواشنطن منذ أسبوع مضى ، وهى الزيارة التى عرض فيها بيجن على الرئيس كارتر مشروع السلام الإسرائيلى ، وهو المشروع الذى كان متوقعاً أن يعرضه بيجن على السادات فى مقابلة تتم بينهما فى الاسماعيلية خلال الأيام القليلة القادمة . ومن المعتقد أن مشروع بيجن كان سيئاً ، ولذلك أسرع السادات بتوجيه رسالة له – قبل وصوله للاسماعيلية – عن طريق ويزمان .

وعدنا – ويزمان وأنا – من الاسماعيلية إلى القاهرة فى طائرة هليوكبتر . ساد الصمت أثناء الرحلة ، وكنت أفكر فيما وصلنا إليه ، وتكونت الصورة أمامى : إن السلام بين مصر وإسرائيل ليس سهلاً أو سريعاً ، وإن السلام الشامل والعادل لحل مشكلة الشرق الأوسط أكثر صعوبة وأشد تعقيداً .

لقد كان اللقاء فى جانكليس بين الوفدين العسكريين المصرى والإسرائيلى هو لقاء اكتشاف النوايا ، ولم تكن النوايا الإسرائيلية طيبة أو النتائج مشجعة .

ولقد توقعت أن مبادرة السلام وزيارة القدس سيكون لهما رد فعل إيجابى وسريع من الجانب الإسرائيلى ، ولكن المفاوضات العسكرية والسياسية خلال الأيام والشهور التالية أثبتت أن توقعاتى لم تكن صحيحة .

٢ - عيد ميلاد غير سعيد

بعد أيام قليلة من لقائى الأول مع ويزمان فى جانكليس ، وجدت نفسى أعود للاسماعيلية للاشتراك فى مفاوضات تجرى هناك بين الوفد المصرى برئاسة الرئيس السادات والوفد الإسرائيلى برئاسة بيجن رئيس وزراء إسرائيل .

كنا ثلاثة - يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ - فى مطار أبو صوير العسكرى ، نائب الرئيس السيد حسنى مبارك ورئيس الوزراء السيد ممدوح سالم وأنا ، فى استقبال الوفد الإسرائيلى المكون من بيجن وديان وزير الخارجية وويزمان وزير الدفاع وآخرين .

كان الاستقبال عادياً بدون أى مراسم . لم يكن فى المطار أعلام أو فرقة موسيقية أو لافتات ترحيب . ويبدو أن هذا الاستقبال العادى لم يتوقعوه ، وكانوا ينتظرون أن نقابل بيجن بالمراسم التى تمت عند استقبال السادات فى القدس . وقد أبدى ويزمان لى هذه الملاحظة ، ونحن فى الطريق إلى الاسماعيلية ، فقد قال لى إنهم استقبلوا السادات فى القدس بكل الاحترام ولكننا استقبلناهم فى مصر بطريقة عادية جداً ، ولم أرد على هذه الملاحظة فقد كان تجاهل الموضوع أفضل .

لقد كانت زيارة السادات للقدس حدثاً من الأحداث التاريخية ، وتمت فى جو إعلامى عالمى مثير . لم يتوقع أحد فى مصر وإسرائيل والعالم أن يقوم رئيس أكبر دولة عربية بمبادرة السلام التى قام بها لدولة إسرائيل ، ولذلك تمت تحت الأضواء المبهرة ، وتوقع الكثيرون أن يتحقق السلام الشامل والعادل لمشكلة الشرق الأوسط نتيجة لها ، ولكن الأحداث والتطورات أثبتت أن ذلك لم يتحقق ، لأن إسرائيل لم تقابل المبادرة

بعمل إيجابى صادق فى اتجاه السلام الشامل العادل لأنه يتعارض مع سياستها وأهدافها فى المنطقة . ولذلك فإن زيارة بيجن لمصر لأول مرة كانت خطوة سياسية عادية قوبلت باستقبال عادى دون مظاهر غير عادية .

نزل من الطائرة بيجن يليه ديان يليه ويزمان . كانت هذه أول مرة أقابل فيها بيجن وديان برغم أنى أعلم عنهما الكثير . وباختصار شديد ، فإن كلا منهما يكن كراهية شديدة للعرب ، والثلاثة - بيجن وديان وويزمان - معروف عنهم أنهم من صقور إسرائيل ويتفقون فى نظرتهم السياسية لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ويعملون لتحقيق الاستراتيجية العسكرية لإسرائيل ، تلك السياسة وهذه الاستراتيجية التى تضمن لإسرائيل التوسع والتفوق العسكرى وفرض الأمر الواقع على العرب .

لقد تذكرت دور بيجن فى أعمال القتل فى فلسطين وما ارتبط به فى مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ وتصريحه المشهور بعد حرب يونيو ١٩٦٧ عندما وقف فى البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) يقول :

« لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل ولا فى أرض إسرائيل ، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا فى أرض العرب ، وسنستمر فى تحرير وطننا وإنقاذ أرضه كلها من نير العرب . وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى لو وقع العرب معنا معاهدة صلح » .

أما ديان فهو القائد الذى انتهت حياته العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بفشل وهزيمة لم يتوقعها . لقد تصور ديان أن إسرائيل حققت الأمن لنفسها نتيجة لحرب يونيو ، وقال وقتها « من كان يحلم بأمن كهذا » . فقد كان يحلم بأن الأمور قد استقرت فى الأراضى العربية المحتلة لصالح إسرائيل ، إلى أن استيقظ يوم السبت السادس من أكتوبر ليجد أن قواتنا المسلحة قد نجحت فى العبور وأن خطه الحصين قد فقد قيمته العسكرية ، وكان ديان أول من طلب انسحاب قواته من خط القناة ، ووصفه رئيس الأركان الإسرائيلى بأنه كان خلال الحرب محطما منهاراً . لقد ألحقت به حرب أكتوبر ضرراً شخصياً كبيراً ، وجاء يلعب الدور السياسى كوزير للخارجية بعد أن حمَّله الإسرائيليون مسئولية الفشل فى تلك الحرب ووجهت له عائلات ضحايا الحرب العبارات المهينة والعنيفة .

وصلنا إلى الاسماعيلية حيث كان الرئيس السادات فى استقبال الوفد الإسرائيلى بالمنزل

الذى يقيم فيه والذى تمت فيه المفاوضات . اتسم اللقاء بالود والابتسامات أمام عدد كبير من مندوبى وسائل الاعلام المحلية والأجنبية الذين احتشدوا فى الاسماعيلية على أمل أن تكون هناك نتائج مثيرة فى اللقاء الثانى بين السادات وبيجن بعد أن تم اللقاء الأول بينهما فى القدس .

أسعدنى أن أجد هناك السيد محمد إبراهم كامل الذى تعين حديثاً وزيراً للخارجية ، فهو رجل وطنى متحمس وله تاريخه فى النضال السياسى فى مصر منذ شبابه . لقد استبشرت به خيراً فى منصبه الجديد الذى يتطلب موقفاً وطنياً صلباً فى معركة سياسية طويلة ومعقدة لا بد أن يخوضها . لقد كان سفيراً لمصر فى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل تعيينه وزيراً للخارجية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٧ إلى أن استقال فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٨ قبل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

أدى محمد إبراهيم كامل اليمين فى الاسماعيلية أمام الرئيس السادات يوم ٢٥ ديسمبر ، وهو يوم وصول الوفد الإسرائيلى ، وانضم بعدها مباشرة إلى وفد المفاوضات .

انتقلنا إلى حجرة فسيحة حيث جلس الوفدان حول مائدة المفاوضات ، بينما كان السادات وبيجن يجتمعان على إنفراد فى حجرة مجاورة حوالى نصف ساعة خرجا بعدها لتبدأ مفاوضات الاسماعيلية .

كان الجانب الإسرائيلى برئاسة بيجن وعضوية ديان ووايزمان وآخرين ، وكان الجانب المصرى برئاسة السادات وعضوية نائب الرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم وأنا بصفتى وزيراً للحربية ووزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ووزير الدولة بطرس غالى والدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور أسامه الباز وكلاهما من وزارة الخارجية .

عندما دخل السادات وبيجن حجرة المفاوضات – بعد اجتماعهما المنفرد – أعلن بيجن أنه والرئيس السادات اتفقا على تشكيل لجنتين ، الأولى سياسية برئاسة وزيرى الخارجية فى الدولتين وتعقد جلساتها فى القدس ، واللجنة الثانية عسكرية برئاسة وزيرى الدفاع فى الدولتين وتعقد جلساتها فى القاهرة .

افتتح الرئيس السادات الجلسة بالترحيب بالوفد الإسرائيلى ، وقال إن هذا اللقاء على أرض مصر هو للعمل معا على إنهاء معاناة الشعبين ، وأننا نجتمع لنقول للعالم إننا نعمل من أجل السلام حتى تحل المحبة محل الكراهية التى عشنا فيها ثلاثين عاماً . وحتى يكون

لحديثه الطابع الإنسانى ، قال السادات إن تاريخ انعقاد هذا المؤتمر يصادف عيد ميلاده ، وهى فرصة للعمل لوضع حد لآلام الشعبين .

ورد بيجن بكلمة مناسبة أشاد فيها بنضال السادات ، وقدم له التهنئة بعيد ميلاده التاسع والخمسين . وقال إن الإسرائيليين قابلوه أثناء زيارة القدس بقلوبهم وأن تحقيق السلام أصبح مسئولية مشتركة بينهما ، وأنه يرجو أن تنتهى الحروب إلى الأبد .

واستطرد قائلاً : إنه يحمل معه مشروعين ، الأول خاص بالانسحاب من سيناء ، والثانى خاص بالحكم الذاتى فى الضفة الغربية (لم يذكر اسم الضفة الغربية بل أطلق عليها جوديا وسماريا) وغزة . وكان « مشروع السلام الإسرائيلى » مكونا من جزءين .

مشروع السلام الإسرائيلى :

بدأ بيجن مشروعه بشرح الجزء الأول منه - الانسحاب من سيناء - بقراءته من أوراق أمامه باللغة الانجليزية التى يتكلمها بطلاقة ،وكان يضغط على الكلمات لابراز مفهومها ومعناها .

كانت الفكرة المصرية خلال هذه المرحلة من المفاوضات أن يتفق الطرفان على « إعلان مبادىء لتحقيق السلام » ، ومن خلال هذه المبادىء يتم بحث التفاصيل . ولكن بيجن ألقى أمامنا خطابا كتبه وحفظه جيداً مملوءاً بالتفاصيل لم نكن على استعداد لسماعها ، لأنه لم يسبق اتفاقنا على المبادىء .

اقترح بيجن فى مشروعه أن تظل المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فى سيناء فى أماكنها ، وهى المستوطنات التى بين رفح والعريش وعلى الشاطىء الغربى لخليج العقبة بين إيلات وشرم الشيخ .

وهنا ظهر الاستياء على وجوه أعضاء الوفد المصرى خصوصاً وأنه سبق مناقشة هذا الاقتراح غير المقبول عندما قدمه ويزمان فى مباحثات جانكليس معى ورفضناه . وتكرر نفس الاقتراح بمعرفة ويزمان مع السادات بالاسماعيلية منذ أيام قليلة مضت ورفضه الرئيس السادات كما رفض أيضاً وجود أى مطارات إسرائيلية فى سيناء . وهنا نظر السادات فى اتجاه ويزمان وكأنه يقول له إنه سبق أن رفض هذا الاقتراح فلماذا يكرره بيجن ؟!

واستمر بيجن فى إلقاء خطابه ذى المذاق المر ، وقال إن المستوطنات المدنية ستكون تحت السيادة المصرية ، وأن وجودها لا يشكل مساساً بسيادة مصر . وأضاف بيجن أنه لا يستطيع ترك هذه المستوطنات بدون وسائل للدفاع عن النفس ، ولذلك تحتفظ إسرائيل بقوات قليلة للغاية لحمايتها ، ويأمل أن يتفهم السيد الرئيس هذا المبدأ الإنسانى .

وأراد بيجن أن يبين أنه قدم تنازلاً وتراجعاً فى سياسة إسرائيل فقال : إن هذا القرار الجديد - من وجهة نظره - يعتبر إلغاء للسياسة التى قررتها الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ والتى تقضى ببقاء هذه المستوطنات فى أماكنها تحت سيطرة إسرائيل ، وأنه هو شخصيا ساهم فى إقرار هذه السياسة عندما كان وزيراً فى حكومة مائير .

واختتم بيجن الجزء الأول من مشروعه للسلام باقتراح أن تظل معاهدة السلام مع مصر سارية المفعول حتى عام ٢٠٠١ يعاد دراستها بعدها .

تحول الملل الذى أصابنا والاستياء الذى ظهر على وجوهنا إلى نفاد للصبر ، وأصبحت النظرات فى العيون تعبر عن نفسها . وأصبح جو قاعة الاجتماعات غير صحى نتيجة لما سمعناه وبعد أن امتلأت القاعة بدخان السجاير التى استهلكناها أثناء الاستماع .

لقد كان معنى مشروع بيجن أنه لا انسحاب إسرائيلى إلى حدودنا الدولية ، وهو أمر يدعو للسخرية . وعندما تدخل الدكتور عصمت عبد المجيد فى الحديث وقال إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ينص على الانسحاب من الأراضى المحتلة . وأن هذا يعنى بالنسبة لمصر الانسحاب إلى الحدود الدولية بينها وبين فلسطين ، أخذ بيجن يشرح وجهة نظره قائلاً إن مصر حشدت قواتها فى سيناء عام ١٩٦٧ وأغلقت مضيق تيران وكانت تطالب بإلقاء إسرائيل فى البحر وطلبت سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء . وعندما انتهى بيجن من شرحه فسَّر تصرفات مصر حينئذ بأنها كانت حرباً هجومية ، وكانت إسرائيل بالتالى فى حرب دفاعية مشروعة . وهذا يعطيها الحق فى الاحتفاظ بالأراضى التى احتلتها وهى تدافع عن نفسها .

ولكى يؤكد تفسيره ، فقد فتح كتابا كان معه قال عنه أنه لأحد فقهاء القانون الدولى وقرأ منه بعض فقرات تؤيد حق الدولة فى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة إذا تم ذلك نتيجة لحرب دفاعية خاضتها .

لقد تجاهل بيجن ما أجمعت عليه كل الآراء من أن حرب يونيو ٦٧ كانت حرباً عدوانية هجومية من جانب إسرائيل ضد ثلاث دول عربية بغرض التوسع واحتلال مزيد من الأراضى العربية . لم تتم مناقشة بيجن فيما قاله لأنه كان غير مقبول شكلاً وموضوعاً بالنسبة للوفد المصرى .

كنا وصلنا إلى أقصى حدود الصبر ، وتنفسنا الصعداء عندما انتهى بيجن من حديثه عن مشروع السلام مع مصر .

لم يشعر بيجن برد الفعل السيىء لدينا ، وواصل الحديث لتفريغ كل ما فى جعبته والانتهاء من قراءة مشروعه ، وكان ذلك هو الجزء الثانى من مشروع السلام الإسرائيلى وهو خاص بالحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة .

قال بيجن : إن إسرائيل ترى أن السيادة يجب أن تكون لها على الضفة الغربية وغزة تحت إدعاء أن لها حقوقاً فيها . وطالما أن هناك آخرين – يقصد العرب – يرون خلاف ذلك فإنه يقترح أن يظل موضوع السيادة مفتوحا . واسترسل فى كلامه بنداً بنداً يعطى لإسرائيل كل ما تريده لضمان مباشرة سيطرتها على الضفة الغربية وغزة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، ويعطى للفلسطينيين أعمالاً إدارية ذاتية محدودة لتنظيم شئونهم . ولم يكن فى المشروع الإسرائيلى جديد عما سبق إعلانه من نوايا ضم الضفة الغربية وغزة – عملياً – إلى إسرائيل .

وكان المشروع يقضى بعدم إنشاء دولة فلسطينية ، ولا حق للفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، ويكون للفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسية الأردنية والجسية الإسرائيلية يكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضى ، ويتم إلغاء الحكم العسكرى الإسرائيلى فيها على أن تتولى إسرائيل شئون الأمن العام والنظام . وبذلك ينعم – فى رأى إسرائيل – الفلسطينيون لأول مرة بالحكم الذاتى الإدارى .

تكلم الرئيس السادات بإيجاز شديد عن أن مصر عليها التزامات نحو العالم العربى . هذه الالتزامات التى تقررت فى مؤتمر القمة بالرباط وهى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ وحل القضية الفلسطينية على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . وطلب الرئيس ضرورة الاتفاق على « إعلان مبادىء السلام » . وكان المشروع المصرى المقترح يتعارض تماما مع مشروع السلام الإسرائيلى ويتمشى تماما مع الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

ولم يتم الاتفاق على إصدار « إعلان مبادىء السلام » كما لم يتم الاتفاق على إصدار بيان مشترك عن محادثات الاسماعيلية على أن يصدر كل جانب بيانا بوجهة نظره .

وفى صباح اليوم التالى - ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ - عقد مؤتمر صحفى حضره عدد ضخم من رجال الصحافة والاعلام ، أعلن السادات « أننا حققنا تقدما فى موضوع الانسحاب . أما عن القضية الفلسطينية فقد كان موقف مصر هو أن تقوم الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، أما موقف إسرائيل فهو أن العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية يتمتعون بالحكم الذاتى . وقد اختلفنا هنا ، ولكن تم الاتفاق على أن نناقش تلك القضية فى اللجنة السياسية » .

وانتهى مؤتمر الاسماعيلية كما بدأ بتشكيل لجنتين سياسية وعسكرية للمفاوضات ، وكان ذلك هو الانجاز الوحيد الذى تحقق .

لقد كان هذا المؤتمر من أسوأ المؤتمرات التى حضرتها .
كنا نتكلم فى المؤتمر وكأن زيارة السادات للقدس لم تتم ..
وكنا نتحدث فى موضوعات وكأن حرب أكتوبر لم تحدث .
طرح بيجن المشروع الإسرائيلى للسلام ولم يكن مقبولاً منا
وطرح السادات فكرة إصدار إعلان مبادىء السلام ولم يكن مقبولا منهم .
والنتيجة أن المؤتمر كان فاشلاً .

ولقد سجل كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوم أول يناير ١٩٧٨ فى مذكراته عن هذا الاجتماع ما يلى :

« التقى السادات وبيجن فى الاسماعيلية بعد عيد الميلاد مباشرة ، وقد ورد تقريران متناقضان تمام التناقض فى تقييمهما لهذه المقابلة . فقد قدمها بيجن على أنها نجاح كبير موضحاً أن عدم صدور بيان رسمى عنها لا يعنى عدم إيجابيتها . أما السادات فقد اعتبر النقاش الذى جرى مُخفِقا تماما ، وأنه خطوة إلى الوراء فى المساعى من أجل السلام . وبدا أن زيارة الرئيس السادات إلى القدس لم تنتج الآن شيئاً ، فى ظل غياب أى تقارب حقيقى بين إسرائيل ومصر ، اللهم إلا أنها جعلت مؤتمر جنيف مستحيلاً » .

لقد اعتاد الرئيس الراحل السادات أن يتحدث سنويا إلى الشعب فى عيد ميلاده

عن طريق التليفزيون ، وهو سعيد . وأعتقد أنه أمضى عيد ميلاده فى ذلك العام – ١٩٧٧ – وهو غير سعيد .

وكنا جميعا غير سعداء نتيجة لهذا المؤتمر الفاشل الكئيب .

فلم نتفق على إعلان مبادىء لتحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة .

ولم نتفق على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء وهو جزء من السلام بين مصر وإسرائيل .

ولم نتفق على إيجاد أساس موضوعى عن الضفة الغربية وغزة وهو جزء من حل المشكلة الفلسطينية .

عدت إلى القاهرة لأستعيد ما قاله الرئيس الراحل السادات فى خطابه أمام البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) الذى عبَّر فيه تعبيراً قوياً صريحا عن أسس انهاء النزاع العربى الإسرائيلى بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى وبالتالى يتحقق السلام الشامل والعادل فى المنطقة لصالح كل شعوب المنطقة بما فى ذلك إسرائيل .

والآن ، وبعد مؤتمر الاسماعيلية ، فإن إسرائيل تعمل على تمييع مبادرة السلام بحيث تحقق نفس الأهداف التى رسمتها لنفسها قبل المبادرة .

ووجدت إسرائيل الفرصة سانحة لها للتشدد فى مطالبها ، استغلالاً لرد فعل الدول العربية ضد السادات شخصياً ومبادرته الأمر الذى يرغمه على تقديم تنازلات لإسرائيل حتى يكتب لمبادرته النجاح كما كان يتوقع .

إن مشروع السلام الإسرائيلى الذى قدمه بيجن فى مؤتمرالاسماعيلية أوضح أن إسرائيل تهدف إلى ابتلاع الضفة الغربية وغزة ، وفى نفس الوقت تحقق لنفسها أكبر مكاسب سياسية وعسكرية عند الاتفاق النهائى مع مصر .

لقد كان تقديرى فى ذلك الوقت أن البداية ليست طيبة – سياسياً – وأن النهاية ستكون سيئة – سياسياً وعسكرياً . ومن هنا كان لا بد أن أعطى الاسبقية الأولى للعمل العسكرى كما كنت أعطيه دائما فهو خير ضمان لتحقيق أهدافنا فى تحرير أراضينا .

لا شك أن السياسة تلعب الدور الأول فى أى صراع بين الدول ، والحرب هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، وقلت لنفسى :

« هل حرب أكتوبر هى آخر الحروب مع إسرائيل ؟ » .

وكان السؤال الذى يراودنى : « هل كان السادات يتوقع ما حدث ؟ » .

لا شك أنه كان يتوقع أن يتفق الجانبان على إعلان مبادى السلام الشامل والعادل ، وأن يتفق الطرفان على مبدأ الانسحاب الكامل من سيناء ، وذلك كرد فعل ابتدائى لزيارة القدس . ثم يلى ذلك بحث التفاصيل فى اللجان المختصة .

ويحكى الكاتب الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين ما دار بينه وبين الرئيس السادات من حديث – قبل مؤتمر الاسماعيلية مباشرة – ومنه تتضح الصورة التى رسمها الرئيس الراحل لنفسه عن الموقف وتوقعاته عن المؤتمر ونتائجه . ومن هذا الحديث الذى أثق فى صدق وأمانة كاتبه يتضح أن الرئيس السادات كان يتوقع شيئاً مختلفاً تماما عما حدث .

وانى استأذن الأستاذ بهاء الدين لأنقل عنه بعض فقرات مما كتبه بالنص[1] .

حلم جميل ووهم كبير :

« أعود إلى سياق ذلك اللقاء مع الرئيس السادات فى استراحة الهرم فى ديسمبر ١٩٧٧ ... كانت أحاديثنا كلها جادة وفى صميم الموضوع مما جاء ذكره فى الأسبوع الماضى . ولكننى سألته سؤالاً غير سياسى عن انطباعاته الشخصية عن إسرائيل كما أتيح له أن يراها وعن الشخصيات التى قابلها ، ووجدت أن هذا السؤال فتح الباب لحديث محبب لديه . فقد شرح لى باسهاب الاستقبال الشعبى الرائع والحماس الذى قابله به الشعب الإسرائيلى الذى اهتزت مشاعره من هول المفاجأة والفرحة ... فقد جاءهم أخيراً قائد أكبر دولة عربية بعد عداء طويل مرير ، وتفتحت أمامهم آمال السلام الواسعة ...

وقال لى الرئيس السادات : إن بيجن رجل صعب وجاف المشاعر ، وأن ديان هو أذكى الجميع وأصرحهم ، وأن أقوى شخصية قابلها كانت جولدا مائير .

وقال لى إنه عاد وأقرب شخص إلى قلبه هو عزر ويزمان ، وقال لى برغم أنه لم يكن فى منصب رسمى (كان وزير الدفاع حينئذ) ، وأن ساقه كانت فى الجبس ويسير بصعوبة متوكئاً على عصا ، فإنه جاء فوراً إلى مقر إقامته فى فندق الملك داود

---

(١) أحمد بهاء الدين – محاوراتى مع السادات – ص ١٦٦ – ١٧٣ .

وحدثه عن تفاؤله الشديد بالسلام المقبل ... ثم مضى مستأنفا الحديث عن ويزمان الذى كان واضحا أنه خلب لبه ، فروى لى أن ويزمان قال له إن أمنيته الوحيدة فى الحياة أن ينجح السلام ، وأن يقضى بقية عمره فى بيت صغير يشتريه فى مدينة الاسكندرية التى يعشقها وفيها أجمل ذكريات شبابه ... كان ويزمان يأتى إلىَّ فى الفندق كل يوم ، وأحياناً مرتين بساقه المثقلة بالجبس ... كان يأتى ليسألنى عن أى طلبات أو رغبات من غير القنوات الرسمية . وعندما كنت أطلب إليه شيئاً ، كان يقول لى بالعربية المصرية التى يجيدها « تؤمر يا ريس » ..



عندما لاحت طائرة الهليوكبتر (التى ستحمله رأسا للاسماعيلية) نهض السادات معى فى الشرفة ومودعا لى ومتجها إلى الهليوكبتر ، وقال لى أهم تصريح بطريقة عفوية وكأنه يتحدث عن بدهية :

الاثنين سأقضيه كله فى عزلة وراحة وتأمل .. ليس عندى أى موعد .

وصباح الثلاثاء سيصل الوفد الإسرائيلى الرسمى إلى الاسماعيلية . سنعقد جلسة فى الصباح وجلسة بعد الغداء (قالها وكأن المباحثات مجرد اجراء شكلى مفروغ من نتيجته مقدما) .

وفى صباح الأربعاء سنعقد أنا وبيجن مؤتمراً صحفياً نعلن فيه مبادىء الاتفاق .

وقبل أن تبدو علىَّ مظاهر الدهشة والبلاهة مرة أخرى لهذه السرعة الخاطفة والبساطة المتناهية ، استطرد السادات ونحن نسير جنبا إلى جنب قائلاً لى :

بعد المؤتمر الصحفى الذى سيذاع على التليفزيون سيسافر بيجن والوفد الإسرائيلى إلى القدس ، وسأحضر رأسا إلى القاهرة فى بيت الجيزة . أنا أريد أن أذهب إلى مجلس الشعب صباح السبت لألقى خطابا أشرح فيه مبادىء الاتفاق وقصته الكاملة ، لأقطع كل الألسنة الطويلة بالنتائج التى سأعلنها .

وإذا لم تكن مضطراً إلى السفر فإننى أحب أن تكتب لى هذا الخطاب . إنه سيكون أهم خطاب فى حياتى السياسية .

صافحنى وهو يقول : سأطلبك فى بيتك وهو قريب من بيتى بمجرد وصولى نهار

الأربعاء ... سيكون لديك بقية يوم الأربعاء ويوم الخميس كله لكتابه الخطاب ، ونراجعه معا يوم الجمعة .



ركبت سيارتى عائداً مع الغروب من سكون صحراء الهرم إلى بيتى والدنيا تدور بى . إننى أشعر بأن الرئيس بالتأكيد صادق مع نفسه فى كل كلمة قالها لى ، فهو ليس محتاجا إلى أن يقول لى شيئاً آخر ، ولكننى غير قادر على أن أصدق أن كل ما يتوقعه سيتحقق . هل ما قاله لى سيتحقق ولو سبعين فى المائة ؟ (فقد تعودت من السادات ميله إلى التفاؤل غير المبنى أحيانا على أساس وميله لسماع الجانب الوردى من الأخبار والأحداث) ... أم أنه ضحية عملية خداع هائلة ، وسيظل هدف إسرائيل عدم اعطاء أى شيء والمناورة وكسب الوقت كما قلت له ؟ أم أنه قد ذهبت به الاحلام بعيدا إلى سحابة غير حقيقية تحت تأثير الوهج الشديد الهائل من الدعاية والاعلام والاهتمام العالمى والتمجيد الدولى فى العالم الغربى بالذات ، وهو العالم الأكثر قوة وجاذبية ولمعانا وبراعة فى التأثير على الرأى العام ... العالم الذى يهمه قبل العوالم الأخرى ؟



وقد حدث بعد ذلك ما هو معروف من مباحثات الاسماعيلية .

وفى صباح الأربعاء كنت جالسا بمفردى فى بيتى أمام شاشة التليفزيون ، أنتظر المؤتمر الصحفى الذى ستعلن فيه مبادىء الاتفاق . وقد ذهل الناس جميعا من هذا المؤتمر ، وصدموا مما رأوه صدمة قاسية .

ولكننى قد لا أبالغ إذا قلت إننى كنت من القليلين الذين صدموا أكثر من غيرهم : فقد كنت أحد الذين استمعوا إلى السادات وهو يرسم الصورة الوردية التى ستتجلى فى هذا المؤتمر . لقد بدا السادات على شاشة التليفزيون وهو جالس بجوار مناحم بيجن وكأنه جسد محنط عاجز عن الحركة ... كان واضحا لى أنه يمر بإحدى أقسى ساعات حياته أمام العالم كله ... فهذا رجل مضطر لاحتمال ما لا يحتمل لأنه حريص على استمرار عملية السلام ، والآخر لا يريد السلام أصلاً ولا يريد إعادة شبر من سيناء .

وأيقنت أن ما كان يتحدث عنه السادات لى قبل أيام هو حلم من الأحلام ووهم كبير وخديعة كبرى، ساقته إليها ثقته المطلقة بالرئيس كارتر وقدراته ووعوده ... وأدركت في الوقت نفسه أن السادات لن يستطيع الخروج من هذا الحلم مهما حدث . وأن التنازلات سوف تتوالى إذا أراد أن يظفر بقطعة صغيرة من هذا الحلم .

وسهَّل عليَّ أن الرئيس السادات ، بعد هذا المؤتمر الصحفى ، لم يعد إلى القاهرة كما كان المفروض أن يفعل ، فلم يعد هناك مبرر لكتابة خطاب والذهاب إلى البرلمان وإلقائه ، إذ ليس هناك ما يقال على الاطلاق ... بدل أن يأتى السادات إلى القاهرة سافر رأساً إلى أسوان » .



٣ - السد العالى بين الأفكار المصرية والاسرائيلية

على ضفاف النيل فى أسوان :

بعد انتهاء مؤتمر الاسماعيلية بالفشل ، راجعت ما دار فى مؤتمر جانكليس الذى أظهر نوايا إسرائيل بالنسبة لسيناء . فقد حاولوا نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء ، وصمموا على تنفيذ ما نسبوه للسادات من أنه أعطاهم وعداً فى القدس بألا تتجاوز قواتنا خط المضايق ، وعملوا باصرار شديد على إبقاء مطارى رفح ورأس النقب فى موقعيهما بسيناء ، ودافعوا للابقاء على مستوطنة « ياميت » جنوب رفح والمستوطنات من إيلات إلى شرم الشيخ فى أماكنها .

ثم جاء بيجن إلى مؤتمر الاسماعيلية يطلب إعطاء إسرائيل - فى خطة السلام الإسرائيلية المقترحة - كل الحقوق التى تضمن لها الضم الفعلى للضفة الغربية . وعدم الاتفاق على « إعلان مبادىء السلام » التى اقترحتها مصر .

تكونت الصورة أمامى : إن طريق السلام طويل ... طويل ، مملوء بالأشواك والعراقيل . وتوقعت أننا سنصل إلى طريق مسدود إن عاجلاً أو آجلاً .

لقد أظهرت اجتماعات الاسماعيلية الفجوة الواسعة بين مواقف مصر وإسرائيل . وأخذت الأخبار والتصريحات تنقل عن إسرائيل عزمها على إنشاء مستوطنات جديدة فى سيناء لخلق أمر واقع جديد ، وادعت على لسان بيجن وديان وشارون ان لإسرائيل الحق فى الاستيطان فى أى مكان . ووقفت الصحافة المصرية موقفا وطنيا رائعاً ضد

سياسة الحكومة الإسرائيلية التى تعمل على إجهاض فرصة السلام التى لاحت فى الأفق بعد زيارة السادات للقدس .

لقد كان الرئيس السادات مقتنعا دائما بأن مبادرة السلام التى قام بها لا بد أن تنجح ، ولكنه فى هذه المرحلة – بعد مؤتمر الاسماعيلية – أصبح يسمع عن مستوطنات إسرائيلية جديدة يجرى بناؤها . ومن هنا أعلن السادات أنه لن يسمح ببقاء أى مستوطنة إسرائيلية فى سيناء ، وأضاف فى تصريحات صحفية أنه قدم لإسرائيل – بزيارته للقدس – أكثر مما كانت تحلم به منذ إنشائها .

فى هذا الجو السياسى غير المناسب ، تقرر عقد اجتماع اللجنة العسكرية بالقاهرة فى النصف الأول من يناير ١٩٧٨ .

كان واضحاً أمامنا ، أن المفاوضات العسكرية يترتب على نتائجها آثارها السياسية والعسكرية . فالوصول إلى نتائج إيجابية فى المفاوضات العسكرية يفتح الطريق للوصول إلى اتفاق سياسى عن مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل فقط ، ولكن المشكلة الرئيسية هى قضية فلسطين وكيف يمكن الوصول إلى حلها بحيث يتحقق السلام الشامل والدائم والعادل لمشكلة الشرق الأوسط وهذا ما تبحثه اللجنة السياسية .

كان المهم عندى فى هذه المرحلة من المفاوضات هو تأمين مصر من هذا الاتجاه الاستراتيجى الهام والخطير . وهذا يتطلب الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء ، وأن يكون لقواتنا المسلحة حرية العمل فيها دون أى قيود حتى نتمكن من الدفاع عن سيناء ومنطقة قناة السويس والدولة بكفاءة .

لقد كانت سيناء مسرحاً للعمليات الحربية منذ زمن بعيد. وازدادت أهميتها العسكرية للدفاع عن مصر منذ إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . وسيظل لها الأهمية القصوى والأسبقية الأولى لتنظيم الدفاع عن مصر من هذا الاتجاه فى السلم والحرب .

ففى عام ١٩٥٦ اشتركت إسرائيل فى العدوان الثلاثى على مصر ، بأن هاجمت قواتنا فى سيناء بالتعاون والتنسيق مع إنجلترا وفرنسا . انتهزت فرصة وجودها فى سيناء وتصورت أنها حققت هدفها بضم سيناء لأراضيها ، وأعلن بن جوريون رسميا فى الكنيست هذا الضم . وكان ذلك هو الدليل العملى الأول على نوايا إسرائيل بالنسبة

لسيناء ، إلا أن ذلك لم يتحقق واضطرت إسرائيل - مرغمة - على الانسحاب منها .

وفى حرب يونيو ١٩٦٧ تمكنت إسرائيل من احتلال سيناء للمرة الثانية لأخطاء ارتكبناها . وكان تعبير إسرائيل على لسان قادتها أن خط قناة السويس يمثل أفضل الحدود الآمنة لهم ، وأقاموا فيها المستوطنات وأنشئوا فيها مطارين . وكان ذلك هو الدليل العملى الثانى على نواياهم لضم سيناء لأراضيهم .

ونتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم مبادرة السادات بزيارة القدس أصبح واضحاً للإسرائيليين خلال المفاوضات الجارية أننا مصممون على انسحابهم الكامل منها ، فكانت خطتهم الجديدة هى السعى لتعديل الحدود الدولية وإيجاد تواجد لهم فيها بعد الانسحاب تحت ستار الأمن . والأهم من ذلك هو العمل على نزع سلاح سيناء ، وتحديد حجم قواتنا فيها ليكون ذلك ضمانا لاضعاف قدرة مصر على الدفاع عنها ، وبالتالى يمكنهم مستقبلاً عندما تحين الفرصة لذلك أن يكونوا فى الموقف الاستراتيجى العسكرى الأقوى فى جولة تالية ضد مصر . ولن يمنع السلام بين مصر وإسرائيل من حدوث هذه الجولة .



ونتيجة للاتفاق بين مصر وإسرائيل على عقد اجتماع اللجنة العسكرية ، وصل الوفد الإسرائيلى برئاسة ويزمان بالطائرة إلى القاهرة . طلبت من ويزمان فى المطار - تلبية لرغبة السادات - أن نتوجه معا إلى اسوان لمقابلة الرئيس الراحل هناك قبل بدء العمل .

كان فى انتظارنا طائرة مستير ٢٠ من قواتنا الجوية على استعداد للاقلاع بنا إلى أسوان ، بينما يتوجه باقى الوفد إلى « قصر الطاهرة » بالقاهرة حيث تتم المفاوضات .

كان حديثنا أثناء الرحلة إلى أسوان يتسم بالتحفظ لأن الجو السياسى العام لم يكن يسمح بغير ذلك . وقلت لويزمان إننا لا نفهم تصرفاتهم وأصبحنا نعتقد أنهم يخدعوننا ، وكان واضحا أنى أعنى تصرفاتهم السياسية الأخيرة التى أوجدت حالة من التوتر السياسى بين الدولتين . لم يعلق ويزمان .

لم يكن ممكنا أن نقضى حوالى ساعة ونصف - رحلة الطائرة - فى مواجهة بعضنا دون حديث ، وكان من الطبيعى أن يكون حديثنا عن ذكريات الحرب السابقة بيننا من هنا وهناك . إنه يحب الحديث عن حرب يونيو ١٩٦٧ لأسباب سياسية فضلاً

عن النجاح الذى حققوه وكان هو رئيس شعبة العمليات فى ذلك الوقت . وكنت أحب الحديث عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لأسباب سياسية مختلفة فضلاً عن الانتصار الذى حققناه وكنت فى ذلك الوقت رئيس هيئة العمليات . ولا شك أن الصورة كانت معكوسة فى الحربين ، إلا أن الحديث كان مجرد ذكريات لقتل الوقت ، دون أن يكون له طابع المناقشة الموضوعية أو المبارزة .

وأثناء الحديث خلال رحلة الطائرة سألت ويزمان : لماذا اشتركت إسرائيل مع إنجلترا وفرنسا فى الحرب ضدنا لحرماننا من قناة السويس التى أممنا شركتها وهذا حقنا وهى قناتنا ؟

كنت أقدر صعوبة رده على سؤالى برغم أننى كنت أريد أن أعرف إجابته وتفسيره ... لن يقول إن إسرائيل قامت بدور مرسوم لها لصالح إنجلترا وفرنسا فى المنطقة فى ذلك الوقت ... ولن يقول إنه كان بهدف التوسع لضم سيناء لأراضيهم ... ولن يقول ... وكان رد ويزمان أن هذه الحرب أصبحت بالنسبة له تاريخاً ، وكان ذلك هو الرد الدبلوماسى بعدم الخوض فى هذا الحديث . واقتربنا من أسوان .

ومن نافذة الطائرة شاهدنا بحيرة السد العالى والمدينة التى شهدت أحداثاً أصبحت جزءاً من تاريخ مصر . والسد العالى أصبح رمزاً لتصميم وجهد الإنسان المصرى لبناء هذا المشروع الكبير ،وخاضت مصر من أجله معركة سياسية شديدة ضد سياسة أمريكا وإنجلترا لعرقلة بنائه . وكان الرد المصرى – على لسان الرئيس عبد الناصر – هو تأميم شركة قناة السويس ، وبالتالى كان الاعتداء الثلاثى على مصر ، وكان النصر السياسى فى بناء السد العالى وتأميم شركة قناة السويس من الأحداث الهامة فى تاريخ مصر الحديث .

وأثناء الاستعداد لهبوط الطائرة فى مطار أسوان ، تذكرت بكل الاعتزاز الجهد الكبير الذى بذلته قواتنا المسلحة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ للدفاع عن أسوان وحماية السد العالى باعتباره أحد الأهداف الحيوية الرئيسية التى لا يمكن المساس به إذا فكرت إسرائيل فى تهديده و لم نستبعد ذلك . لقد كانت طائراتنا جاهزة ، وكانت صواريخ الدفاع الجوى منتشرة فى الصحراء حول أسوان ، وكانت هناك الوسائل التى تمنع أفراد العدو من الاقتراب من جسم السد عن طريق مياه النيل .

توجهنا من المطار مباشرة إلى الاستراحة التى يقيم فيها الرئيس السادات فى اسوان ، وهى عبارة عن مبنى من دورين شيد بالحجارة فى موقع جميل يطل على النيل مباشرة ، وله حديقة مناسبة ، والهدوء يسود المكان مما يبعث على الراحة .

بدأت المقابلة بتبادل التحية ، وسأل السادات ويزمان عن رحلة الطائرة عسى أن يكون قد شاهد جزءاً من مصر خلالها .

وكان رد ويزمان - كعادته أن يكون حديثه الاجتماعى مدخلاً مناسباً إلى الموضوع السياسى أو العسكرى الذى يريد أن يطرقه - هو أن رحلة الطائرة استغرقت حوالى ساعة وربع الساعة من مدينة لأخرى داخل مصر . ولكن إسرائيل دولة صغيرة ، ولو طار من إسرائيل إلى الشرق لمدة ساعة وربع فإنه يصل إلى بغداد . إن كل شىء صغير فى إسرائيل ، ولذلك فإن المنطقة حول رفح تبدو واسعة بالنسبة لهم برغم أنها تشكل فقط حوالى نصف فى المائة بالنسبة لمصر .

لم يترك السادات هذا الكلام يمر دون تعليق ، فقال ما معناه إنه يعرف الشعب جيداً ، وأن الشعب لن يقبل أى حل لا يحقق استعادة سيناء كاملة بدون وجود أى مستوطنات أو مطارات فيها .

ودارت المناقشة تكلم فيها ويزمان عن الأمن الإسرائيلى ، وأبرز أن كثيرين من الإسرائيليين يقيمون بالقرب من الحدود ، وأن بئر سبع على سبيل المثال تقع على مسافة ثلاثين كيلومتراً فقط من الحدود ، وأن موضوع الأمن بالنسبة للإسرائيليين هو موضوع هام جداً . وأراد ويزمان أن ينفذ إلى قلب السادات بموضوع إنسانى ، فقال إن رجل الشارع الإسرائيلى يبدى إعجابه بشخص الرئيس ويرى فيه الزعيم الجرىء ، وإن ويزمان شاهد حانوتاً فى تل أبيب اختار له اسم « أزياء السادات » ، وإنه - ويزمان - سبق أن قال إن زيارة السادات للقدس تعادل هبوط أول إنسان على سطح القمر . وإذا فقد السادات هذا الاعجاب فإن ذلك يعتبر خسارة كبيرة ، ولذلك فإن الموقف يتطلب اتخاذ قرارات جريئة .

استمع السادات بارتياح إلى كلام ويزمان ، ولكنه رفض باصرار - وجود أى مستوطنات فى منطقة رفح وأنه ليس مستعداً للموافقة على إبقاء المستوطنات والمطارات فى يد إسرائيل ، وأن الشعب لن يقبل بوجودها .

لقد استمرت المناقشة بين السادات ووايزمان حوالى ساعة حول موضوع المستوطنات والمطارات فى سيناء حاول فيها ويزمان انتزاع موافقة السادات على بقائها فى أماكنها إلا أن السادات صمم على رأيه .

لقد سبق مناقشة هذا الموضوع معى فى جانكليس ورفضت الرأى الإسرائيلى ، وتكررت مناقشته فى الاسماعيلية فى مفاوضات السادات – بيجن ورفضه السادات للمرة الثانية ، وها هى المرة الثالثة التى يناقش فيها نفس الموضوع فى أسوان ويُرفض .

لقد كان هناك سد عال بين الفكر الإسرائيلى والفكر المصرى .

وعدنا – ويزمان وأنا – للقاهرة لتبدأ مفاوضات « قصر الطاهرة » .

فى قصر الطاهرة :

اتجهنا مباشرة إلى « قصر الطاهرة » الذى تخصص لاجراء المفاوضات . وهو أحد قصور رئاسة الجمهورية بالقاهرة وهو مكون من دورين به عدد كبير من الحجرات الواسعة ويحيط به حديقة كبيرة يليها سور عال من جميع الأجناب .

لقد كنت أشعر بالضيق من نوايا وتصرفات الحكومة الإسرائيلية التى بدت أمامنا في مؤتمر الاسماعيلية ، وكنت مقتنعا بأن السلام الشامل والعادل لمشكلة الشرق الأوسط ليس هو الهدف الإسرائيلى ، ولكن هدفها المرحلى هو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لأراضيها ، وكان ذلك واضحا فى مشروع بيجن للسلام .

أما السلام مع مصر فلا بد أن يحقق لإسرائيل المكاسب السياسية والعسكرية التى تضمن لها تنفيذ سياستها التوسعية واستراتيجيتها العسكرية فى المنطقة . ولم أنس أبداً اللقاء الأول بيننا فى جانكليس وهو اللقاء الذى أوضح نواياهم عن مستقبل العلاقة العسكرية بين الدولتين كما يتمنونها ويسعون لتحقيقها فى مرحلة السلام بين مصر وإسرائيل .

بدأت المفاوضات ، وكان الوفد الإسرائيلى يضم نائب الوزير ورئيس الأركان الجنرال جور ومدير المخابرات العسكرية والجنرال تامير وآخرين . وكان الوفد المصرى يضم الفريق محمد على فهمى رئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية واللواء طه المجدوب وآخرين .

افتتحت جلسة العمل بالتنويه بأننا نجتمع لحل المشاكل العسكرية بما فى ذلك موضوع المستوطنات والمطارات فى سيناء حتى يمكن التوصل إلى السلام بيننا . وقد جددت هذين الموضوعين لعدم تلاقى وجهاتِ نظر الطرفين فيهما منذ اللقاء الأول ويجب حسمهما .

وكان الابقاء على أى مستوطنة فى سيناء أو الاحتفاظ بأى مطار داخل سيناء فى يد إسرائيل معناه أن سيادة مصر على سيناء ليست كاملة وانّ الانسحاب الإسرائيلى لن يكون كاملاً ، وهو أمر يستحيل قبوله ، وبالتالى يجب أن تتوقف المفاوضات العسكرية إذا لم تنسحب إسرائيل من سيناء انسحاباً كاملاً وشاملاً .

شرح ويزمان وجهة نظر إسرائيل فى موضوع « الأمن » لابراز أهميته .وتحدث عن العزلة التي تعيشها إسرائيل ووجود المستوطنات الإسرائيلية قريبة من الحدود . وقال إنه وجميع زملائه من رجال الجيش مثلنا تماما ، ورجال الجيش يدركون خطورة الحرب وباستطاعتهم التوصل إلى تفاهم بشكل أفضل من السياسيين . وامتدح الرئيس السادات ، وقال إنه دفع عقارب الساعة إلى الأمام ويأمل ألا تتوقف .

استمعنا لحديث ويزمان بكل اهتمام بينما التوتر كان ظاهراً على وجوهنا ، وقلت « إنى لست مقتنعا بأن المستوطنات لها الأهمية التي تحاولون إعطاءها لها . فعدد سكانها قليل ومن السهل إعادتهم إلى داخل إسرائيل ، لأن وجود هذه المستوطات فى سيناء يعنى التوسع على حسابنا ، والشعب لن يوافق على ذلك » .

تكلم ويزمان ، وأضاف أن موضوع مطارى رفح ورأس النقب يرتبط أيضاً بالأمن الإسرائيلى ، وهما المطاران اللذان انشأتهما إسرائيل خلال فترة الاحتلال ، وأضاف أن هذه المطارات كلفتهم عشرات الملايين من الدولارات .

وقال : « إن خطة السلام الإسرائيلية تقضى بإعادة سيناء إلى السيادة المصرية بينما تبقى المستوطنات فى حوزتنا وتمنح مكانة خاصة للمطارات » .

عند هذا الحد كنت وصلت إلى الموقف الذى يجب أن تنتهى عنده مناقشة هذا الموضوع ، ولكن الفريق محمد على فهمى تدخل فى الحديث وسأل ويزمان عن أهمية تلك المطارات ؟

رد ويزمان : إنها للدفاع عن إيلات ؟
وكان السؤال الثانى : ضد من ؟

وكانت الاجابة : ضد الأردن والسعودية ، والأمل ألا نضطر للدفاع عنها ضد قوات الفريق الجمسى .

وبعد مناقشة طويلة اقترح ويزمان أن تتحول احدى القاعدتين الجويتين فى سيناء إلى مطار مدنى ، وأن تظل الأخرى تحت سيطرة إسرائيل ، وأن تبقى باقى المطارات تحت اشراف الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠١ . ولم يكن ذلك مقبولاً منا .

وحول هذا الموضوع سجل ويزمان فى مذكراته يقول[١] :

« لقد أدى إصرار الجانب المصرى على ضرورة الانسحاب من المطارات إلى إشعال الضوء الأحمر فى ذهنى ، واعتقدت أن إصرارهم ليس عبثاً .

إن أمن إسرائيل يعتمد إلى حد كبير على السلاح الجوى ، ولهذا السبب جعلته قوة رئيسية ، وخشيت أن يكون هدف المصريين من مطالبتهم بالمطارات ، هو إنزال ضربة بقوة سلاحنا الجوى وخاصة أنهم يعلمون مدى أهمية هذه المطارات بالنسبة لسلاح الجو الإسرائيلى . ويوجد فى سيناء عشرة مطارات ، بعضها يستخدم بشكل كامل والبعض الآخر يستخدم فى حالات الطوارىء .

لقد كانت سيناء منطقة إنذار من أى هجوم جوى على التجمعات السكانية الإسرائيلية . ومكّنت إسرائيل من توزيع طائراتها على مطارات عديدة ، لمنع تعرضها للاصابة من هجوم مباغت ... » .

كنا ندور فى حلقة مفرغة عن المطارات والمستوطنات . والحقيقة آن ويزمان كان ملتزما بدقة « بالمشروع الإسرائيلى للسلام » الذى قدمه بيجن فى الاسماعيلية . وكنت مع الوفد المصرى نلتزم بدقة بسيادة مصر على أراضينا وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى لسيناء بحيث يكون كاملاً وشاملاً وقلت « لا يوجد مصرى واحد يوافق على التخلى عن سنتيمتر واحد من الأراضى المصرية » .

وكنت — وما زلت — مقتنعاً بأن المفهوم الإسرائيلى للأمن ينبع أساساً من فكر

(١) ويزمان — المعركة من أجل السلام — طبعة عربية — ص ١٦٩ .

توسعى ، ولا يمكن لتطبيقه أن يقف عند حد ، ولن يكون إلا سبباً للصدام المستمر فى المنطقة . وقد حان الوقت لأن يقتنع قادة إسرائيل بأن ربط الأمن بالأرض أمر غير مقبول ، وأن التوسع الجغرافى لا يمكن أن يهزم التاريخ .

وبعد ذلك قدمت اقتراحا بأن تكون هناك منطقة فاصلة على جانبى الحدود الدولية كمنطقة منزوعة السلاح . وكان ذلك يعنى إلغاء وجود المطارين موضوع الحديث وإلغاء وجود مستوطنة ياميت جنوب رفح وهى أكبر وأهم مستوطناتهم فى سيناء . وأبرزت فى هذا الاقتراح بوضوح أن تكون المنطقة المنزوعة السلاح داخل إسرائيل كما هى داخل سيناء فى منطقة الحدود.

رفض ويزمان الاقتراح وقال : إن الفجوة بين مواقفنا شاسعة .

وهنا قلت : إننا مختلفون فى جميع النقاط .

وانتهت محادثات اليوم الأول فى قصر الطاهرة دون أن نتقدم خطوة للأمام .



وفى الجلسة الثانية – فى اليوم التالى – كان المتحدث الرئيسى هو رئيس الأركان الإسرائيلى الجنرال جور ، ورئيس الأركان المصرى الفريق محمد على فهمى .

تحدث جور عن اشتراكه فى الحروب السابقة بين إسرائيل والعرب والمعاناة التى تعيشها إسرائيل لينتقل منها إلى أهمية « الأمن الإسرائيلى » . وقال إن أحد الموضوعات الرئيسية التى تواجههم هو « ما هى الحدود التى تجعل مصر غير قادرة على شن الحرب إذا وقعت حرب على حدودهم الشرقية أو الشمالية خصوصاً وأنه لم يتم تسوية مشاكلهم مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية » ... وأنه يرى أن يقدم الجانبان تنازلات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام . وتطرق جور إلى شرح أهمية المطارات بالنسبة لهم للدفاع عن إسرائيل ، فقال إن المسافة بين إسرائيل وسوريا تستغرق ٤ – ٦ دقائق طيران ، والمسافة بين إسرائيل ومصر تتراوح بين ١٠ – ١٢ دقيقة طيران . وأن إسرائيل تملك ٦ مطارات عسكرية عاملة ، وهناك خطورة من حشد أعداد كبيرة من الطائرات فى عدد ضئيل من المطارات .

أراد الجنرال جور من هذا الشرح توضيح أهمية مطارى رفح ورأس النقب لهم .

لقد أصابتنى – وزملائى – الدهشة من المنطق الإسرائيلى الذى يتيح لدولة ما احتلال

جزء من أراضى دولة مجاورة لأن عدد مطاراتها لا يستوعب كل طائراتها . هذا هو « الأمن الإسرائيلى » الذى أصبح هدفاً ووسيلة لكل توسع يرغبون فيه ، وهو معروف لنا فى مصر – وكل الدول العربية – ومرفوض منا جميعاً .

وتحدث الفريق محمد على فهمى ، وقال إننا نتحدث عن الماضى أكثر مما يجب ، وعلينا التركيز على المستقبل بحيث يستطيع كل طرف الدفاع وليس الهجوم . وإذا كان الجنرال جور يتكلم عن أهمية الانذار المبكر ، فإننا لا نوافق على أن يكون ذلك على حساب أراضينا ، وأننا أيضاً نفتقر إلى الانذار المبكر من جهة البحر .

واستطرد الفريق فهمى فى حديثه وقال إنه سمع أن طرابلس تقع ضمن مجال عمل السلاح الجوى الإسرائيلى . التزم الجانب الإسرائيلى الصمت ولم يعلق .

وحدث أثناء سير المفاوضات ، أن جاءنى من يطلبنى لحديث تليفونى عاجل مع نائب الرئيس حسنى مبارك . أبلغنى أن هناك مستوطنة جديدة تقوم إسرائيل بانشائها فى منطقة رفح ، وطلب إبلاغ ويزمان بذلك ، لأننا نتكلم عن السلام فى وقت يقيمون فيه مستوطنة جديدة فى سيناء .

أدهشنى ما سمعت ، وعدت إلى غرفة المفاوضات غاضباً لإبلاغ ويزمان الذى استأذن للاتصال تليفونيا مع إسرائيل عن هذا الموضوع . وهنا توقفت المفاوضات حتى أتم ويزمان الاتصال بالحكومة الإسرائيلية عن طريق وسيلة المواصلات الموجودة داخل القصر . وهذه الوسيلة أقيمت فى مصر بناء على اتفاق سابق بين الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل بيجين لتكون وسيلة اتصال مباشرة بين مصر وإسرائيل فى الموضوعات الهامة التى تتطلب ذلك ، وقد وضعت محطة الاتصال تحت اشراف وزارة الحربية منذ إنشائها إلى أن تقرر إنهاء عملها فى مرحلة تالية عندما تأزمت العلاقة السياسية بين الدولتين ، وصدر أمر الرئيس السادات بإنهاء عملها وهو الذى كان أمر بانشائها .

بعد قليل وصل رد من مكتب رئيس الوزراء بيجن ينفى إقامة مستوطنات جديدة فى مشارف رفح ، وطلب إبلاغ الرئيس السادات . وبعد أن تم ذلك استأنفنا العمل .

انتقلنا من الحديث عن المطارات والمستوطنات إلى موضوع آخر هو تحديد حجم القوات على جانبى الحدود . وقلت إننا اتفقنا على ايجاد منطقة فاصلة منزوعة السلاح على جانبى الحدود ، وهذا كان مفهومى من المناقشة السابقة التى دارت .

قاطعنى ويزمان قائلاً : إننا لم نوافق على نزع سلاح فى الجانبين ، بل تحدثنا فقط حول مبدأ ، وليس لدينا مجال لنزع السلاح ... أين ؟ هل فى بئر سبع ؟



وانتهت هذه الجولة من المفاوضات دون تحقيق أى تقدم فى موضوعى المستوطنات والمطارات . فإسرائيل - على لسان وفدها - كانت لا تزال متمسكة « بمشروع السلام الإسرائيلى » الذى يتعارض تماما مع السيادة المصرية ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء . وكنا - على لسان الوفد المصرى - ملتزمين بضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الشامل من سيناء دون إبقاء أى مستوطنات أو مطارات تحت أى إدعاء .

لقد تباكت إسرائيل على « نظرية الأمن الإسرائيلى » خلال المفاوضات منذ بدأناها فى جانكليس مروراً بمؤتمر الاسماعيلية وحتى اليوم ، وهى نظرية تخالف قواعد القانون الدولى ، إلا أن لها فى إسرائيل مفهوما مختلفا يعكس الهدف السياسى الذى تعمل على تحقيقه ووسيلة لخداع الرأى العالمى وبث القناعة لدى الشعب الإسرائيلى لتقبل مغامراتها العسكرية .

ووضعت إسرائيل لنفسها ركائز لهذه النظرية أهمها امتلاك القوة المسلحة واستخدامها لفرض الأمر الواقع على الدول العربية . ولكن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هدمت هذه النظرية وأثبتت استحالة تحقيق أهداف إسرائيل السياسية غير المشروعة ، كما أثبتت أن الأمن لا يمكن أن يتوفر لإسرائيل إلا فى ظل العدل وتحقيق الأهداف العربية المشروعة فى تحرير الأراضى العربية المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين .

لقد تشبثت إسرائيل خلال هذه المرحلة من المفاوضات بالاحتفاظ بمستعمراتها فى سيناء والابقاء على مطارى رفح ورأس النقب تحت سيطرتها تحت ستار « الأمن » ، ولكن الحقيقة كانت تهدف إلى ترسيخ فكرة التوسع والحدود الآمنة والانتقاص من أمن مصر ، وهو مالا يمكن قبوله . ونسيت إسرائيل أنها - قبل حرب أكتوبر - انتصرت من تلك الحدود التى إدعت أنها غير آمنة ، وهزمت - فى حرب أكتوبر - من تلك الخطوط التى اعتبرتها آمنة .

وحقاً عبَّر ويزمان عن نتيجة مفاوضات القصر « إن الفجوة بين مواقفنا شاسعة » ، وكما عبَّرت أنا عنها بقولى « إننا مختلفون فى جميع النقاط » .

وحقاً أيضاً : كان هناك سد عال بين الأفكار المصرية والإسرائيلية .

٤ - المستوطنات والمطارات مرة أخرى

في القدس :

واتجهت الانظار إلى اجتماعات اللجنة السياسية فى القدس .

سافر الوفد المصرى برئاسة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لحضور اجتماعات اللجنة يوم ١٦ يناير ١٩٧٨. كتب يقول[١] :

« عند وصولنا إلى مطار بن جوريون كان فى استقبالنا موشى ديان وزير الخارجية وبعض رجال وزارته ... ألقى كلمة قصيرة رحب فيها بالوفد المصرى وأعرب عن تمنياته بنجاح أعمال اللجنة السياسية ، ثم دعانى إلى الميكروفون .

ألقيت الكلمة التى أعددناها لهذه المناسبة ، ومدارها أننا حضرنا للمشاركة فى أعمال اللجنة السياسية بقلوب وعقول متفتحة ونوايا خالصة لنبنى معا سلاماً عادلاً دائماً ، وأننا نتطلع إلى عمل مشترك ونستهدف نتائج واضحة ومحددة . وأشرت إلى أن هناك حقائق أساسية لا بد من مواجهتها بشجاعة وبعد نظر ، وهى أنه لا يمكن أن يقوم سلام مع استمرار احتلال الأرض أو مع إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره ، كما لا يمكن أن يقوم السلام الدائم ما لم تعمل شعوب منطقتنا على خلق الظروف للعيش فى جو من الآمان » .

عقدت اللجنة السياسية أولى جلساتها صباح يوم ١٧ يناير بحضور الوفود الثلاثة :

---

(١) محمد إبراهيم كامل - السلام الضائع - ص ٩٣ .

المصرى برئاسة محمد إبراهيم كامل ، والإسرائيلى برئاسة ديان ، والأمريكى برئاسة سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية .

أشار بيان محمد إبراهيم كامل إلى أن هدف الاجتماع هو السلام الشامل وليس المنفصل الذى يقوم على الانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس وكفالة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

أما موشى ديان فقد تضمن بيانه أن عمل اللجنة السياسية هو التوصل لمعاهدة سلام بين إسرائيل وجيرانها ، ووضع مبادىء الحل العادل لمشكلة الفلسطينيين العرب ، والاتفاق بشأن معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

وألقى فانس بيانه الذى ركز فيه على أنه لا بد من إنسحاب إسرائيلى من أراض احتلت عام ١٩٦٧ ، والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها فى إطار علاقات طبيعية وعلاقات سلام طبقاً لقرارى الأمم المتحدة (مجلس الأمن) ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وضرورة حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، ولابد أن يعترف هذا الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى مع تمكينه من المشاركة فى تقرير مصيره .

وتسبب بيجن فى أزمة سياسية بين مصر وإسرائيل عندما وقف فى حفل العشاء الذى أقيم هناك ، وألقى خطاباً أمام عدد كبير من المدعوين والصحفيين ومندوبى شبكات التليفزيون . كان خطاب بيجن سيئاً ومسيئاً فقد جاء فيه[1] :

كيف يجرؤ هذا القادم من مصر أن يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد أن توحدت ؟ ويطالب بانسحابنا إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ . أَنِسَى أننا كنا ندافع عن أرواحنا وأولادنا ضد حربهم الهجومية ؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب . لماذا ؟ لينشىء دولة ارهابية على أبوابنا ليذبح نساءنا وأطفالنا ؟

إن العرب تمتعوا بحق تقرير المصير فى احدى وعشرين دولة وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا . إننى أقولها صريحة عالية : لا لتقسيم القدس . لا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ . لا لحق تقرير مصير الارهابيين .

كان رد محمد إبراهيم كامل حازماً وحكيما . ولم يكن من الممكن بقاء الوفد المصرى

(١) المصدر السابق – ص ١٠٨ .

فى إسرائيل لاستكمال مباحثاته ، ولذلك قرر الرئيس السادات إعادة اللجنة المصرية إلى القاهرة . ولم تستأنف عملها فى القدس مرة أخرى برغم مساعى أمريكا .

ويشرح الرئيس كارتر فى مذكراته يوم ١٨ يناير ١٩٧٨ الموقف بين مصر وإسرائيل كالآتى(١) :

« عدت إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى السادس من يناير (بعد زيارة الهند والشرق الأوسط وقابل السادات خلالها لمدة ساعة فى مطار أسوان على انفراد) وأنا مشغول البال إلى حد بعيد بالعلاقات المتدهورة بين بيجن والسادات . فقد كان الإسرائيليون ، بالرغم من كل الوعود التى قدمها ديان ، يضاعفون مستوطناتهم فى الأراضى المحتلة . وكنا فى كل مرة نحقق بعض التقدم مع الجانب العربى يأتى قرار بمستوطنة جديدة أو يصدر تصريح استفزازى من الحكومة الإسرائيلية فيذهبان به . لم يكن موقف حكومة أورشليم (القدس) مهينا فحسب ، بل إنه كان يهدد فرص السلام بالخطر ، ويزيد من صعوبة موقف السادات فى مصر نفسها وفى البلاد العربية ...

كان سايروس فانس يقوم برحلات مكوكية بين إسرائيل ومصر محاولاً إنقاذ المفاوضات التى بدأتها زيارة السادات ، لكن مهمته كان الأمل فيها مفقوداً من الناحية العملية . وخلال مأدبة أقيمت فى إسرائيل ألقى بيجن خطابا أعتبر مهينا فى حق مصر ،وأمر السادات ممثليه بالعودة إلى مصر وهدّد بقطع المفاوضات . وخاطبته لأطلب منه الرجوع عن قراره لكنه رفض ، بيد أنه ، وبسبب التقدير الذى يحمله لوزير الدفاع الإسرائيلى عيزر ويزمان سمح للقادة العسكريين الإسرائيليين بالمجىء إلى القاهرة » .

فـى القـاهـرة :

وبعد فترة ما ، وفى هذا الجو الملبد بالغيوم ، قرر الرئيس السادات استئناف عمل اللجنة العسكرية .

وصل ويزمان على رأس وفد إسرائيلى قليل العدد ، وبدأنا العمل .

---

(١) كارتر - مذكرات جيمى كارتر - طبعة عربية .

لم يكن أمامى فى هذه الجولة من المفاوضات جديد نبحثه . ويبدو أن السادات كان يرى أن اجتماعات اللجنة العسكرية – بعد توقف عمل اللجنة السياسية – هو مظهر سياسى لاستمرار الاتصال والمناقشة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى ، وقد يكون ذلك ارضاءً للرئيس كارتر .

اقترحت أن نستأنف بحث الموضوعات الصعبة التى أثيرت من قبل ولم نصل فيها إلى نتيجة حتى نصل إلى نهاية محددة فيها ، وأعنى بذلك موضوع المستوطنات والمطارات . وكان تقديرى أن إسرائيل لا بد أن تفصح عن موقفها فى هذه الجلسة – إذا كانت غيرت رأيها أو ما زالت عند موقفها السابق – حتى تكون مصر فى موقف يسمح لها باتخاذ القرار السياسى المناسب على ضوء الرد الإسرائيلى .

كرر ويزمان موقف إسرائيل وهو عودة سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلى وبقاء المستوطنات فى أماكنها واستمرار سيطرة إسرائيل على المطارات .

وكررت موقف مصر من أن احتياجات أمن إسرائيل لا يجب أن تتم على حساب أراضينا . واقترحت أن يكون الانسحاب الإسرائيلى من مطارى رفح ورأس النقبى فى آخر مرحلة من مراحل الانسحاب من سيناء . لم يوافق ويزمان ، ولكنه قال إنهم سيدرسون فكرة إيجاد حل على أساس زمنى ، وإن كان الوقت فى هذه الحالة سيكون طويلاً .

وانتقلنا إلى موضوع مستوطنات مشارف رفح الذى استغرق وقتا طويلاً ، وبأسلوب ازداد حدة .

● قلت : إن بقاء المستوطنات – كما سبق أن أوضحنا – يتعارض مع السيادة وأن لنا مبادىء لا يمكن الرجوع عنها وهى عدم المساس بالأرض والسيادة ، وأن مشكلة المستوطنات تخص إسرائيل وحدها وعليها أن تجد حلاً لها وحدها .

كرر ويزمان موقف إسرائيل من أن المستوطنات تعتبر جزءاً من عناصر الأمن الإسرائيلى . لم أقتنع فى أى وقت بأن المستوطنات الإسرائيلية تحقق لهم الأمن . لقد كانت إسرائيل تعتمد – عند إنشاء الدولة – على إيجاد مستوطنات على الحدود كنقط إنذار وأماكن تجمع أى قوة عسكرية . أما بعد إنشاء الدولة وبناء الجيش الإسرائيلى

واعتماده على الاحتياطى بصفة رئيسية الأمر الذى يترتب عليه إخلاء هذه المستوطنات عندما ينضم سكانها للاحتياطى ، تطور مفهوم المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ليكون وسيلة للتوسع وفرض أمر واقع إسرائيلى سياسياً واقتصاديا وعسكريا فى هذه المناطق الجديدة التى لا يكتب لها البقاء إلا بدعم القوة العسكرية الإسرائيلية .

شرحت للجانب الإسرائيلى أن المستوطنات فى خليج العقبة تضم عدداً قليلا من الإسرائيليين ومن السهل جداً إخلاؤها بسرعة . ويبقى بعد ذلك مستوطنة « ياميت » ، وقلت إننا على استعداد لقبول كل إسرائيلى يريد المجىء للعيش فى القاهرة أو فى أى مكان آخر ، ولكن ليس فى منطقة رفح . إننا على استعداد لمعاملة الإسرائيلى كما نعامل أى أجنبى فى مصر حسب القانون المصرى ، وفى هذه الحالة نعامله كفرد فقط . وانتهيت من الشرح بالقول « لو بقى الإسرائيليون فى رفح فإن ذلك سيكون الشرارة التى تشعل نار الحرب القادمة » . وكان معنى كلامى واضحاً ومفهوماً منه أن مستوطنة ياميت لن تبقى .

وكان تعليق ويزمان ، أننا يجب دراسة مشاكل إسرائيل كما يحاولون تفهم مشاكلنا ، وأن إسرائيل لا تستطيع تغيير موقفها بالنسبة لموضوع المستوطنات . وبذلك لم نتفق .



وكان الموضوع الثالث — بعد المستوطنات والمطارات — هو فكرة وجود محطات إنذار مبكر عندما يتحقق السلام .

لقد كان لإسرائيل محطات إنذار مبكر فى سيناء قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت المحطة الرئيسية فى جبل أم خشيب . وكانت هذه المحطة هدفاً رئيسياً لتدميرها بواسطة هجمات قواتنا الجوية وضربات المدفعية منذ اليوم الأول للحرب لأنه كان باستطاعتها اكتشاف تحركات ونشاط قواتنا حتى منطقة غرب قناة السويس . ونتيجة لاتفاقية فض الاشتباك الثانى فى سيناء بين مصر وإسرائيل ومعاونة امريكا فى إقرارها ومراقبة تنفيذها عام ١٩٧٥ أصبح لإسرائيل محطة إنذار مبكر فى منطقة المضايق ولمصر محطة إنذار مبكر هناك ولأمريكا مجموعة من الأفراد المدنيين ومعهم الأجهزة والمعدات المتطورة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بواسطة الطرفين فى مجال عملها .

اقترح الجانب الإسرائيلى بواسطة شلومو جازيت مدير المخابرات العسكرية - عضو الوفد - أن تحتفظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار فى سيناء إلى أن يتضح أن السلام بين مصر وإسرائيل أصبح ثابتاً .

سألت : كم من الوقت يستغرق ذلك ؟
أجاب جازيت : ١٥ عاماً .

ومن الذى يتولى إدارتها ؟
أجاب : الأشخاص الذين يديرونها حاليا أو مدنيون إسرائيليون وليس الأمريكيين أو من قوات الأمم المتحدة .

وكيف سيتلقون تموينهم ؟
أجاب : عن طريق ممر يؤدى للمحطات .

وتملكنى الغضب لمثل هذا الاقتراح الذى يهدف إلى وجود ثلاث محطات إنذار إسرائيلية يعمل عليها إسرائيليون داخل سيناء لمدة ١٥ عاماً بعد تحقيق السلام وأن يكون لهم ممر يؤدى إلى المحطات للإمداد والتموين .

عندما شعر الجانب الإسرائيلى باستنكارى ، واستيائى قال جازيت إنه ليس هناك أى مانع أن يكون لمصر محطات إنذار داخل الأراضى الإسرائيلية . ونال هذا الاقتراح تأييد ويزمان الذى قال إنها فكرة جيدة لأن إقامة المحطات ستكون على أساس المعاملة بالمثل .

إن هذا الاقتراح كان يعنى عملياً أن تصبح سيناء وجنوب إسرائيل رقعة واحدة متصلة ترتادها القوات الإسرائيلية والقوات المصرية لمدة ١٥ عاماً بعد تحقيق السلام ، وأن تتمركز قوة إسرائيلية فى سيناء وقوة مصرية فى جنوب إسرئيل طوال هذه المدة . إنه نظام جديد له أعماقه ومضاعفاته وسلبياته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذى لا يمكن قبوله ، وقلت للجانب الإسرائيلى :

« لا توجد دولة فى العالم تضع محطات إنذار فى دولة أخرى ضد نفس الدولة » .
ورفضت هذا الاقتراح .



وكان الموضوع الأخير الذى جرى بحثه - هو أخطرها وأهمها - وكان من وجهة نظرهم « ترتيبات أمن » .

قام الجنرال تامير – عضو الوفد الإسرائيلي – بشرح الموضوع قائلاً : إن الجيشين المصرى والإسرائيلي يجب أن يكونا على مسافة بعيدة عن بعضهما بحوالى ١٥٠ كيلومتراً وأن هذه المسافة حيوية « لأمن إسرائيل » .

وأعقبه ويزمان مباشرة بالقول : إن حديثاً جرى بين رئيس الوزراء بيجن والرئيس السادات فى القدس واتفقا على أنه لن ترابط أى قوات مصرية شرق مضايق متلا والجدى ، وأن تكون المنطقة التى تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح .

كان ردى ، أن هناك سوء فهم حول هذا الموضوع . فعندما قال الرئيس السادات إنه لن ترابط قوات شرق متلا والجدى ، فإنه لم يقصد أن تكون المنطقة شرق خط المضايق منزوعة السلاح بل كان يقصد أن قواتنا الرئيسية لا تتجاوز هذا الخط . أما المنطقة التى تقع شرق هذا الخط حتى الحدود الدولية – حوالى ١٥٠ كيلومتراً – فإننا سنحتفظ فيها بقوات قد يصل حجمها إلى فرقة وقد تكون أقل . وقلت إننى لا أوافق على أن يتضمن الاتفاق الكتابى بيننا فرض أى قيود لتحركات أو تمركز قواتنا فى هذه المنطقة شرق المضايق .

وكان تساؤل ويزمان عما إذا كان بيجن لم يفهم السادات إلى هذه الدرجة .

وكان ردى إنهما تحدثا عن القوات الرئيسية ، ولكن سترابط فى المنطقة شرق المضايق قوات أخرى قد تصل إلى لواء أو كتيبة وهذا لا يجب أن يسبب قلقا لإسرائيل .

وعلق ويزمان قائلاً : إنه لا يعتقد أن رئيس الوزراء أخطأ إلى هذه الدرجة فى فهم أقوال الرئيس السادات .

لم يكن هناك مجال لمناقشة أوسع عن هذا الموضوع لأن كل طرف تمسك برأيه .

إن موضوع الأمن بالنسبة لإسرائيل أصبح سياسة واستراتيجية وهدفاً ووسيلة . وتحت ستار الأمن يمكن لإسرائيل أن تطالب بأى مكسب وتحرم الطرف الآخر من تأمين نفسه ضدها . فمنذ بدء المفاوضات العسكرية نجد أن كل مطلب لها كان تحت ستار الأمن .

طلب نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء هو أمن .

طلب الابقاء على المستوطنات فى سيناء هو أمن .

طلب الاحتفاظ بمطارين فى سيناء هو أمن .

طلب وضع محطات إنذار إسرائيلية فى سيناء هو أمن .
طلب تحجيم القوات المصرية فى سيناء هو أمن .

والأمثلة كثيرة منذ نشأة إسرائيل وحتى اليوم ، يكون فيها « الأمن » ستاراً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الدول العربية وتهديد أمنها .

وقبل الانتهاء من المفاوضات سألت ويزمان : ما هو الهام لأمن إسرائيل من وجهة نظرهم ؟

هل تريدون سيناء منزوعة السلاح أم سيناء ترابط فيها قوات مسلحة مع مستوطنات مشارف رفح ومطار رأس النقب ؟ أريد أن أعرف الثمن الذى يجب علينا دفعه مقابل أمن إسرائيل ؟

رد ويزمان : إن مشكلة مستوطنات رفح هى مشكلة مستقلة ، أما نزع سلاح سيناء فهو أمر حيوى للدولتين ؟

سألته : بدون المستوطنات والمطارات ؟
قال : لم أقل بدون المستوطنات .

كانت أسئلتى مقصوداً بها معرفة إلى أى مدى يطلبون تهديد « أمن مصر » وإلى أى مدى يتقدمون فى اتجاه السلام إن كانت لديهم رغبة حقيقية فيه . لقد كان المتفاوضون كلهم عسكريين ويعرفون مغزى الأسئلة ومعنى الاجابات .

وأنهيت المناقشة قائلاً :

« أنتم تطلبون منا أن ندفع ثمناً باهظاً للغاية (لأمن إسرائيل) » .
وانتهت هذه الجولة من المفاوضات دون أن نتفق على أى موضوع .

الأمن القومى المصرى :

إن نظرية « الأمن الإسرائيلى » التى صاغها قادة إسرائيل منذ نشأتها تعكس الهدف السياسى الذى تعمل على تحقيقه وهو فرض وجود دولة عنصرية فى منطقة الشرق الأوسط داخل الحدود التى يمكن التوسع إليها بحيث تتمكن من السيطرة على المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويكون لها بذلك كلمة مسموعة فى العالم .

وبنت إسرائيل هذه النظرية على ركائز أساسية ثلاث أولها الحدود الآمنة وثانيها امتلاك القوة العسكرية واستخدامها للردع وثالثها الارتباط الاستراتيجى بقوة دولية تكفل لها تحقيق أهدافها المرحلية . ولذلك تعمد قادة إسرائيل أن يغفلوا تحديد حدود الدولة ونادى بن جوريون بأن حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها . أما امتلاك القوة العسكرية المتفوقة فهو حجر الزاوية فى نظرية الأمن الإسرائيلى ، حيث نشأت إسرائيل وتوسعت بالقوة المتفوقة على الدول العربية وتعمل على حماية أمنها بالردع والحرب الوقائية والحروب العدوانية . أما عن ارتباطها الاستراتيجى بقوة دولية فقد اعتمدت يوماً على بريطانيا ثم على فرنسا فترة أخرى وأصبحت ، د حاليا على أمريكا اعتماداً كاملاً .

وتعتمد إسرائيل فى تطبيق نظرية أمنها على تفوقها العسكرى لحسم أى تهديد لها بسرعة ، وأن يكون لها زمام المبادأة دائما ، وأن تنقل الحرب إلى أرض العدو (العرب) وأن تكون الحرب قصيرة حتى لا تتحمل عبء التعبئة طويلاً . ولكى تنجح فى تطبيق هذه النظرية لا بد أن تعمل على حرمان العدو (العرب) من وسائل أمنه وأن يكون دائماً فى الموقف العسكرى الاستراتيجى الأضعف بالنسبة لإسرائيل .

إن ما تطالب به إسرائيل فى المفاوضات تحت ستار الأمن الإسرائيلى يهدد الأمن القومى المصرى تماما من هذا الاتجاه الاستراتيجى الخطير ، ويعطى لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها فى الموقف العسكرى الأقوى فى أى صراع مسلح مع مصر ، وهو ما لا يمكن استبعاده فى مرحلة السلام .

استشعرت الخطر :

لقد شد انتباهى ما ذكره ويزمان من أن هناك اتفاقاً بين السادات وبيجن فى القدس على أن المنطقة شرق خط مضايق متلا والجدى تكون منزوعة السلاح . وكان ويزمان سبق أن ذكر لى أثناء المرحلة الافتتاحية للمفاوضات – لقاء جانكليس – أن هناك وعداً من السادات لبيجن فى القدس بذلك .

وبرغم أنى قدمت التفسير الموضوعى – من وجهة نظرى – فى هذا الموضوع أثناء المفاوضات ، إلا إنى أردت أن استوثق من الرئيس السادات شخصياً مما نسب إليه دون أن يكون لى سابق علم به .

طلبت السادات تليفونيا وشرحت له ما قالته إسرائيل على لسان ويزمان ، وأوضحت له الخطورة التى تتعرض لها مصر إذا كان الوعد الذى أعطاه لإسرائيل صحيحاً . شرحت له خطورة أن يصبح الجزء الأكبر من سيناء (١٥٠ كيلومتراً حتى الحدود المصرية فى سيناء الشمالية) منزوع السلاح ، وأن تمركز قواتنا على خط المضايق يعنى أنها تتمركز على آخر الخطوط الدفاعية فى سيناء الأمر الذى لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التى تبعد عنه بحوالى ٥٥ كيلومتراً فقط ، وأوضحت أننا بذلك نترك حوالى ١٥٠ كيلومتراً فراغاً استراتيجياً دون أى خطوط دفاعية الأمر الذى يتيح لإسرائيل قطعها واحتلالها فى وقت قصير جداً دون أى مقاومة . وهذا الوضع الجديد لقواتنا يستتبعه حتماً حرماننا من كل المطارات العسكرية بسيناء وهى كلها شرق خط المضايق .

هذا هو الوضع بالنسبة لسيناء الشمالية ، دون أن نتعرض للموقف فى جنوب سيناء . ولخصت الموقف الاستراتيجى للرئيس الراحل على أنه موقف يضع قواتنا فى الموقف الاستراتيجى العسكرى الأضعف دفاعاً أو هجوماً ، وهو ما لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية .

وقدمت له رجائى أن يتدخل سياسياً لتفادى هذا الموقف الخطير .

كان السادات يستمع فقط ، واقتصر فى رده وتعليقه على كل جزء من كلامى بكلمة : طيب ... طيب ... طيب ... طيب ... أشكرك .

وبعد أن لخصت له النتائج النهائية للمفاوضات العسكرية قلت : إننا وصلنا إلى طريق مسدود فيها ، وأصبح من الضرورى أن يكون القرار على أعلى مستوى سياسى بين الدولتين لحسم الموقف .

لم يهدأ لى بال بعد ذلك . وانتهزت فرصة سفر الرئيس الراحل لمباحثات كامب ديفيد فيما بعد فى أواخر عام ١٩٧٨ اقترحت عليه أن يصطحب معه أحد القادة العسكريين ضمن الوفد المصرى حيث أن الموضوعات العسكرية سيكون لها أهمية خاصة فى تحديد العلاقة بين مصر وإسرائيل إلا أنه لم يوافق على هذا الاقتراح .

لقد كان فى ذهنى فى ذلك الوقت تعيين اللواء طه المجدوب فى وفد المفاوضات ، فهو قائد يتميز بفكره العسكرى الاستراتيجى ، وكان رئيساً لفرع التخطيط بهيئة

عمليات القوات المسلحة أثناء حرب أكتوبر ، وساهم فى المفاوضات العسكرية بجهد كبير ، وكنت أثق بأنه سيكون خير عون للرئيس فى مفاوضات كامب ديفيد إلا أن ذلك لم يتحقق .

وجاءت اتفاقية كامب ديفيد – من الناحية العسكرية – تعبِّر عن نفسها .

٥ - لقاءات سياسية فى ثوب عسكرى

فى القناطر الخيرية (مارس ١٩٧٨) :

فى الجو العام الذى كان يتسم بالضغط السياسى والاعلامى من الدول العربية ضد مصر والسادات شخصياً ، وفى ظل توقف المفاوضات السياسية ، ووصول المفاوضات العسكرية إلى طريق مسدود ، اتجه الرئيس السادات بجهده الرئيسى إلى العمل السياسى لكسر الجمود فى الموقف .

كان من الطبيعى أن أكون بعيداً عن العمل السياسى الذى تتولاه وزارة الخارجية فى مجالاتها المختلفة ، إلا ما كان يصلنى بحكم عضويتى فى مجلس الأمن القومى الذى كان يعقد برئاسة رئيس الجمهورية أو ما كان يتم بحكم علاقة العمل والتعاون بين وزارتى الخارجية والحربية . وقد شعرت بجزء من هذا الجهد السياسى عندما طلب السادات دعوة ويزمان لمقابلته فى القاهرة ، ثم تكررت دعوته لمقابلته فى مرحلة تالية خلال نفس العام فى سالسبورج بالنمسا . وكانت دعوة ويزمان تتم عن طريق وسيلة الاتصال الإسرائيلية التى أقيمت فى القاهرة بعد زيارة القدس ، وكانت هذه الوسيلة تحت إشراف وزارة الحربية .

ووسط الجو السياسى المضطرب بين الدول العربية من جهه ومصر من جهه أخرى نتيجة لزيارة القدس ، وصلت وفود الدول العربية للاشتراك فى اجتماع مجلس الجامعة العربية بالقاهرة يوم ٢٧ مارس (آذار) ١٩٧٨ عدا سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية التى قاطعت الاجتماع احتجاجا على زيارة الرئيس السادات للقدس .

بدعوة من السادات وصل ويزمان للقاهرة يوم ٣٠ مارس ١٩٧٨ ، بعد أن انتهت اجتماعات الجامعة العربية فى اليوم السابق ، وأعلنت القاهرة عن وصوله . لقد كان الرئيس الراحل يثق بأن ويزمان هو الوزير الإسرائيلى المناسب ليقوم بالدور السياسى بين مصر وإسرائيل خصوصاً وأن العلاقات الشخصية بينهما أصبحت وطيدة ، بينما كان السادات لا يرغب فى مناقشة ديان وزير خارجية إسرائيل فى العلاقات بين الدولتين ، برغم أن ويزمان وديان يتفقان فى الفكر السياسى ويلتزم ويزمان التزاماً دقيقاً بسياسة حكومته . وكان من الواضح تماماً من خلال المباحثات التى قام بها فى مصر ومنى كثيرة ، أنه يعمل بكل إصرار لتنفيذ مشروع السلام الإسرائيلى الذى قدمه بيجين فى مؤتمر الاسماعيلية خلال ديسمبر ١٩٧٧ سياسياً وعسكرياً ، ويسعى لتحقيق كل المكاسب لإسرائيل فى إطار تلك السياسة .

كان يرافق ويزمان فى هذه الزيارة أهارون براك المستشار القانونى للحكومة الإسرائيلية ، واتجهنا — ويزمان وبراك وأنا — مباشرة إلى القناطر الخيرية لمقابلة الرئيس السادات — بناء على طلبه — فى استراحته التى تطل على النيل هناك .

كنت أتوقع أن المقابلة كانت لحسم نقط الخلاف الرئيسية التى برزت فى المفاوضات العسكرية ، إلا أن المباحثات بدأت وتركزت وانتهت على القضية الفلسطينية .

تكلم ويزمان عن إمكانية الوصول إلى إتفاق بشأن سيناء خصوصاً وأنها ستكون تحت السيادة المصرية ، ولكن إسرائيل لا تستطيع التخلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة . وكرر ما سبق أن قاله بيجين فى مؤتمر الاسماعيلية من أن السيادة على الضفة الغربية ليست لأحد ، ولم تفرض إسرائيل سيادتها عليها . وأوضح أنه — أى السادات — سبق أن صرح كما أعلنت أمريكا بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية ، ولكن يمكن التفاوض حول اتحاد فيدرالى مع الأردن . وطلب ويزمان ألا يكون موضوع الضفة الغربية سبباً فى عرقلة الوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

وكان رد السادات إنه لن يكون هناك سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية ، وإذا أردنا أن يكون هناك سلام دائم فلا بد من حل هذه المشكلة ، لأن السلام الدائم لن يتحقق بعمل اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل .

وأشار ويزمان إلى أن مشروع الحكم الذاتى الذى اقترحته إسرائيل يضمن

للفلسطينيين حكماً ذاتياً ، ولهم حق الاتفاق والارتباط بالأردن ، وان السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل يساعد على تحقيق السلام .

وأعاد السادات ما قاله بطريقة أكثر توضيحاً وتفسيراً ملخصه أن الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل يترتب عليه ضرر لمصر ، لأن تفسير ذلك سيكون هو أن السادات ترك باقى الدول العربية بعد أن عقد اتفاقاً سرياً مع أمريكا وإسرائيل على ذلك . وهنا يجب حل المشكلة الفلسطينية التى إذا أمكن حلها يتمكن السادات من إعلان أن إسرائيل توافق على الانسحاب من الضفة الغربية .

ودارت مناقشة حول هذا الموضوع عن السلطة التى تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعن مصير المستوطنات الإسرائيلية فيها التى أبرز ويزمان ضرورة الابقاء عليها دون المساس بها ، وعن الأمن فى الضفة الغربية والقطاع وكيفية تحقيقه والسلطة التى تتولاه . وتشعبت المناقشة بتفاصيل كثيرة عن الجوانب السياسية والقانونية .

وكان رأى السادات هو العودة إلى الأوضاع التى كانت عليها قبل عام ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أن يعاد ارتباط الضفة الغربية بالأردن وارتباط قطاع غزة بمصر ، أما موضوعات الأمن فيمكن مناقشتها . وتكون السلطة الرئيسية فى الضفة لمجلس تشريعى منتخب ومجلس تنفيذى على أن يضم المجلسان مندوبين عن الأردن وإسرائيل ، أما بالنسبة للقطاع فيكون المندوبون من مصر وإسرائيل . والمهم أن توافق وتعلن إسرائيل موافقتها على الانسحاب من الضفة والقطاع . وأعتقد أن الهدف الرئيسى من كل المناقشة التى دارت هو أن يحصل السادات على موافقة إسرائيل وإعلانها أنها توافق على انسحابها من الضفة والقطاع .

لم يرتبط ويزمان بأى وعد ، وأوضح أن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع لن يوافق عليه أى حزب من الأحزاب الإسرائيلية .

لقد حضر هذا اللقاء نائب رئيس الجمهورية السيد حسنى مبارك ، وأنا ولم يشترك أحدنا فى الحديث الذى دار بين السادات وكل من ويزمان وبراك .



وفى صباح اليوم التالى (٣١ مارس – آذار ١٩٧٨) طلب الرئيس السادات مقابلة

ويزمان مرة أخرى . وجدنا أنفسنا فى استراحة القناطر للمرة الثانية لاستئناف الحديث فى ظل نفس الشجرة العتيقة الموجودة فى حديقة الاستراحة .

قال الرئيس السادات إن ممثلى الفلسطينيين من قطاع غزة لم يوافقوا على الرأى الذى تمت مناقشته فى اليوم السابق ، وأنهم يطلبون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم . واستطرد قائلاً : إن تلك هى رغبتهم ، ولذلك فإنه من الصعب تنفيذ الاقتراح الذى قدمه فى اليوم السابق بدون تأييد الفلسطينيين له . وعلى ذلك فإن المشروع الذى اقترحه وناقشه السادات أمس انتهى عند هذا الحد وأصبح غير قائم ، وعاد الموقف إلى ما كان عليه قبل هذا اللقاء .

ماذا حدث فى الفترة بين اللقاء الأول واللقاء الثانى ؟ هل أعاد السادات تقديره للموقف ؟ وما هى العوامل والأسباب التى جدت لإلغاء اقتراحه ؟ هل كان لوزارة الخارجية رأى آخر وافق عليه ؟ لا أعلم ولم أبحث لأنه يخرج عن اختصاصى .

عندما طلب السادات دعوة ويزمان للحضور لمقابلته ، توقعت أنه لبحث موضوعات عسكرية كما أشرت من قبل ، إلا أن المناقشة دارت كلها حول القضية الفلسطينية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وهو من اختصاص وزير الخارجية الذى لم يدع لحضور المقابلة خلال يومى ٣٠ ، ٣١ مارس . وكان استنتاجى أن هدف المقابلة هو نقل رسالة إلى بيجن عن وجهة نظر مصر فى هذا الموضوع دون الافصاح عن ذلك للرأى العام الذى يستنتج أن الموضوعات التى تم بحثها هى موضوعات عسكرية طالما أنى أحضرها مع وزير الدفاع الإسرائيلى . وأننى أعتقد أن موقف الرئيس الراحل كان يزداد حساسية يوما بعد يوم ، فلا يستطيع الاعتماد على بيجن الذى يضع العراقيل أمام الحل الشامل ، ولا يستطيع الاعتماد على مساندة من الدول العربية ، كما أن أمريكا لم تقدم الجهد الكافى لتقريب وجهات النظر بين مصر وإسرائيل بالضغط على إسرائيل كى تصبح بالقدر اللازم من الاعتدال حتى تحقق مبادرة السادات أهدافها فى السلام الشامل والعادل .

كان الرئيس السادات يشعر بالمرارة للموقف المتصلب الذى يقفه بيجن منذ فشل محادثات الاسماعيلية ، فلم يتراجع عن رفضه الاعتراف بأى حق للفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ورفضه التوقف عن بناء مستعمراتهم فى الضفة الغربية ورفضه تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة على الضفة الغربية وقطاع غزة . وكان ذلك يهدد مبادرة

السادات بالفشل فى الوقت الذى كان يتوقع فيه رد فعل ايجابياً من إسرائيل بالنسبة لانسحابها من الأراضى المحتلة رداً على زيارة القدس . ولذلك فإنى أعتقد – وهو استنتاج منى – أنه كان يحاول تحريك الموقف السياسي ، ومن هنا كانت دعوته لويزمان وتقديم اقتراحه بإعادة الأوضاع فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ بعد إدخال تطوير عليها عسى أن توافق إسرائيل على الاعلان – بموافقتها – عن انسحابها من الضفة والقطاع .

ونظراً لأن مقابلة السادات وويزمان كانت سياسية و لم يحضرها وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، فقد اتصل الرئيس السادات تليفونيا بوزير الخارجية محمد إبراهيم كامل الذى سجل عنها فى مذكراته النص الآتى :

« وفى صباح اليوم التالى ٢٩ آذار » بدأ الوزراء العرب العودة إلى بلادهم ، وفى المساء أعلن عن وصول وزير الدفاع الإسرائيلى ويزمان إلى القاهرة .

وبعدها بيومين طلبنى الرئيس السادات فى التليفون وقال إن ويزمان لم يحمل معه جديداً فى زيارته ، وأنه طلب منه قبل عودته إلى إسرائيل أن يبلغ مناحم بيجن أنه لم يقم حتى الآن بالرد على مبادرة السلام ، وأن مصر لا تبحث عن تسوية منفردة أو جزئية ، وإنما تسعى إلى سلام شامل على أساس الانسحاب الإسرائيلى الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة » .

دعوتى لزيارة أمريكا (يونيو ١٩٧٨) :

ووصلتنى دعوة من المستر براون وزير الدفاع الأمريكى لزيارة رسمية للولايات المتحدة ، واقترح فى دعوته أن الوقت المناسب لهذه الزيارة هو الأسبوع الأول من يونيو ١٩٧٨ .

اتصلت تليفونيا بالرئيس السادات لاخطاره بهذه الدعوة ، واقترحت تأجيل قبولها إلى ميعاد لاحق لأنه لم يجد جديد فى العلاقات العسكرية بين مصر وأمريكا ، كما أن موقف أمريكا لم يظهر بالقوة التى كانت منتظرة منها – بعد زيارة القدس – فى مواجهة الموقف الإسرائيلى المتصلب علما بأنها القوة الكبرى التى تقدم الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى لها ، الأمر الذى يجعل لها قوة التأثير عليها .

لقد سبق أن وافقت أمريكا على بيع عدد من الطائرات ف – ٥ لنا على أن تتولى المملكة العربية السعودية دفع ثمنها ، ولم يكن توريدها قد بدأ . ولا يمكن مقارنة هذه الطائرة بأنواع الطائرات الأخرى المتقدمة التى كانت لدى أمريكا فى ذلك الوقت ، ولا يمكن مقارنتها بالطائرة فانتوم التى كانت لدى إسرائيل منذ وقت طويل مضى واستخدمتها ضدنا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى حديثى التليفونى مع الرئيس السادات قلت له : إن ويزمان وزير الدفاع الإسرائيلى كان فى زيارة رسمية لأمريكا منذ شهرين ، ويبدو لى أن الهدف من دعوتى للزيارة يعنى – سياسيا – أن أمريكا تتعامل مع مصر على قدم المساواة مع إسرائيل وهو غير حقيقى . ولكن الرئيس الراحل طلب منى تلبية الدعوة وقال إن لها مغزى سياسياً هاماً .

بدأت زيارتى بمقابلة وزير الدفاع الأمريكى – براون – الذى كان فى انتظارى أمام مبنى البنتاجون . وطبقاً لمراسم الاستقبال كان هناك حرس الشرف يضم جنوداً من الجيش والطيران والبحرية مع الموسيقى وطلقات المدفعية . وبعد استعراض حرس الشرف وتحيته انتقلنا معا إلى مكتب المستر براون .

لقد اصطحبت معى خلال هذه الزيارة عدداً من كبار قادة القوات المسلحة ، واستمرت الزيارة لمدة أسبوع أتيحت لنا فيها عدة لقاءات وزيارات . ولا بد أن أسجل هنا أن برنامج الزيارة كان منظماً تنظيماً دقيقيا يتناسب مع أمريكا كدولة عظمى كما أن الاستقبال كان حاراً فى كل زيارة قمنا بها .

كان الحديث مع المستر براون ذا طابع سياسى محدود يدور حول الأمل فى تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل . كما أن حديثنا كان ذا طابع عسكرى محدود لان العلاقات العسكرية بين مصر وأمريكا كانت محدودة ، ولم يكن هناك تمهيد سياسى للحديث عن تسليح أمريكى لقواتنا المسلحة فى ذلك الوقت . إن براون يتميز بالهدوء فى الحديث والعمق فى التفكير وله خبرة طويلة فى مجال التسليح حتى تولى هذا المنصب الهام فى الإدارة الأمريكية .

وكان ضمن برنامج زيارة وزارة الدفاع زيارة « غرفة المعلومات » . قمت بهذه الزيارة بمفردى بناء على طلب الجانب الأمريكى ، استمعت فيها إلى شرح طويل

عن قوات الاتحاد السوفيتي وتوزيعها في أوربا . وقد أدهشني كمية المعلومات المتيسرة لدى أمريكا عن الاتحاد السوفيتي . وانتقلت من غرفة المعلومات إلى « غرفة الاتصالات » التي تسمح بالاتصال الفوري المباشر بكل قياداتهم العسكرية في كل العالم .

وفي لقاء مع المستر سايروس فانس في وزارة الخارجية بحضور سفيرنا في واشنطن الدكتور أشرف غربال تحدثنا عن خطوات السلام بين مصر وإسرائيل التي تمت والمصاعب التي تواجهها حيث كان فانس يقوم بدور رئيسي فيها . ولم أكن مفوضاً لتقديم أو بحث أي موضوع محدد فيها لأنها تناقش دائما على مستوى وزارة الخارجية والرئيس السادات الذي كان في زيارة لأمريكا خلال فبراير من نفس العام ١٩٧٨ بالاضافة للاتصالات المستمرة بين الدولتين .

وكانت المقابلة الثالثة مع المستر بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي في البيت الأبيض بحضور سفيرنا هناك . وجدته على إلمام تام بنقط الخلاف بين مصر وإسرائيل في المفاوضات العسكرية عن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء .

ناقشني في نقطة واحدة رئيسية من نقط الخلاف وهي إمكانية تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية في منطقة رفح بحيث تبقى مستوطنة ياميت في مكانها داخل أراضي إسرائيل . شرحت له وجهة نظر مصر من أننا نرفض ذلك تماما وهو ما سبق أن ناقشناه وعددنا أسباب رفضنا له مع الجانب الإسرائيلي في المفاوضات العسكرية . وبعد أن شرحت له الأسباب ، وهي نفس الأسباب التي أوضحتها لويزمان ، أنهيت حديثي مع بريجنسكي بالقول «إنه زناد Trigger لبدء حرب جديدة بين مصر وإسرائيل » .

لقد ترك حديث بريجنسكي معي في هذه المقابلة أثراً طيبا في نفسي . وازداد إعجابي بتفكيره السياسي على المستوى الدولي وفي شئون الشرق الأوسط أثناء حديث دار بيننا في دار السفارة المصرية قبل تناول العشاء الذي أقامه الدكتور أشرف غربال لمناسبة زيارة الوفد العسكري المصري لأمريكا . واجتمع في مأدبة العشاء عدد من كبار رجال الإدارة الأمريكية منهم وزير الدفاع ومستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي وبعض المسئولين الذين أعرفهم من قبل عندما كانوا يرافقون الدكتور هنري كسنجر في رحلاته إلى مصر .

وبعد انتهاء مقابلتى مع بريجنسكى ، أخطرنى بأننى سأقابل الرئيس كارتر بمفردى فى مكتبه وأنه سيكون هو فقط معنا فى هذه المقابلة . شرح لى الرئيس كارتر فى المكتب البيضاوى باختصار وبتسلسل دقيق الموقف الذى وصلت إليه الجهود السياسية لتقريب وجهات النظر بين مصر وإسرائيل ، وطلب منى إبلاغ الرئيس السادات أن أمريكا تقف بحزم ، وتبذل كل جهد ممكن لتذليل كل المصاعب حتى يحل السلام فى المنطقة . استغرقت المقابلة حوالى عشرين دقيقة لم يتكلم فيها سوى الرئيس كارتر .

وخرجت من هذه المقابلة بانطباع هو أن أمريكا ستضع ثقلها لتحقيق السلام .

عندما عدت للقاهرة أبلغت الرئيس السادات تليفونيا بأننى أريد مقابلته لتقديم تقرير عن الزيارة وإبلاغه رسالة شفوية من الرئيس كارتر . طلب منى مرافقته عند سفره للاسكندرية فى اليوم نفسه . استغرق حديثنا طول رحلة الطائرة عن الزيارة وما تم فيها وانطباعاتى ، واستكملنا الحديث فى استراحة المعمورة عن الرسالة الشفوية من كارتر .

لقد كان الرئيس السادات سعيداً بموقف الرئيس كارتر وجهود الولايات المتحدة التى توقع لها النجاح . واعتبر أن هذه الزيارة ناجحة تماما من الناحية السياسية لانها أول زيارة لوزير حربية مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ للولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها خطوة جيدة لايجاد تعاون عسكرى بين مصر وأمريكا فى المستقبل .

فى سالسبورج بالنمسا (يوليو ١٩٧٨) :

كنت فى منزلى بعد ظهر يوم ١٢ يوليو ١٩٧٨ عندما اتصلت بى سكرتارية الرئيس السادات تليفونيا من سالسبورج بالنمسا حيث كان الرئيس فى زيارة هناك . طلب الرئيس توجيه دعوة إلى ويزمان لمقابلته فى سالسبورج فى اليوم التالى - ١٣ يوليو - وأن أتوجه إلى نفس المدينة فى نفس الميعاد لحضور المقابلة .

وصلت إلى سالسبورج صباح يوم ١٣ حيث كان فى استقبالى بالمطار سفيرنا هناك ، حيث اصطحبنى إلى الفندق الذى يقيم فيه الرئيس ويقضى فترة راحة فى هذا المكان الجميل الذى يطل على بحيرة واسعة تحوطها بعض الجبال التى تكسوها النباتات الخضراء . وجدت المدينة هادئة ، والمنازل تزين شرفاتها الورود وهو طابع مميز لهذه المدينة .

وأثناء رحلة الطائرة من القاهرة إلى النمسا قرأت صحف الصباح الصادرة فى القاهرة ووجدت خبرا فى صحيفة الأهرام يقول تحت عنوان الجمسي لن يلتقي بويزمان قبل تحديد نتائج مؤتمر لندن . « أكد الفريق الجمسي أنه لن تكون هناك لقاءات جديدة بين العسكريين فى مصر وإسرائيل قبل أن يحدث شيء جديد يوضع للمناقشة » .

لقد كان من عادتي أن تكون تصريحاتي لوسائل الاعلام محدودة وصادقة إيمانا مني بأن العمل العسكرى لا يجب أن يكون موضوعا لتصريحات كثيرة ، وأن الحقائق يجب أن تقال للشعب فى وقتها المناسب . وكان التصريح المنشور صحيحا لأن المفاوضات العسكرية كانت قد وصلت إلى طريق مسدود من قبل ، وكان آخر لقاء لى مع ويزمان فى القناطر الخيرية يوم ٣١ مارس ١٩٧٨ عندما طلب الرئيس السادات دعوته لمقابلته لمناقشة العلاقة السياسية بين الدولتين – كما سبق توضيحه – وليس لأى موضوع عسكرى . لم أتوقع استئناف المباحثات العسكرية قبل أن يتضح الموقف السياسى فى مؤتمر لندن الذى كان مقرراً انعقاده فى لندن بعد أيام قلائل بحضور محمد إبراهيم كامل وديان وفانس .

ومن هنا ... كنت أشعر بالضيق والأسف وأنا فى طريقى للنمسا لمقابلة ويزمان هناك فى نفس الوقت الذى يصدر عنى تصريح فى الصحافة المصرية يخالف الواقع الذى أقوم به . وراودنى الأمل أن تتاح لى فرصة تصحيح ما صدر عنى بعد مقابلة الرئيس السادات وويزمان خصوصا وأن طلب المقابلة حددها الرئيس بعد ظهر يوم ١٢ على أن تتم فى اليوم التالى ١٣ وهو يوم النشر فى الأهرام ، ولم يكن هناك وقت لتعديل التصريح .

عندما وصلت إلى الفندق – شلوس فوشل – قابلت محمد إبراهيم كامل هناك لفترة قصيرة ، ثم وجدت هناك حسن التهامى يجلس معه شخص أجنبى قدمه لى قائلاً : إنه كارل كاهان رجل أعمال نمساوى وأنه من المقربين إلى مستشار النمسا كرايسكى . وبعد هذه الزيارة كان كاهان يتردد على القاهرة من حين لآخر وتتاح له فرصة مقابلة الرئيس السادات التى تنشرها الصحف .

وصل ويزمان ، واصطحبته إلى الجناح الذى يقيم فيه السادات الذى استقبله بالترحيب ، وطلب منى الرئيس الراحل أن ينفرد بالحديث مع ويزمان . وعلى ذلك غادرت الحجرة لأجلس فى شرفة الفندق مع سفيرنا بالنمسا السفير أحمد عثمان أو

حسن التهامى إلى أن انتهت مقابلة ويزمان للرئيس السادات دون أن أحضرها أو يحضرها وزير الخارجية وهى المقابلة التى استغرقت حوالى ساعتين تقريباً .

وقبل أن يغادر ويزمان الفندق دعاني لتناول العشاء في الفندق الذى ينزل فيه فاعتذرت ، ووجهت له الدعوة للعشاء في الفندق الذى أنزل فيه فاعتذر . وهنا وجه لنا كاهان الدعوة لتناول العشاء في مطعم يقع فى منطقة جبلية عالية يمكن منه مشاهدة المدينة بأنوارها الليلية ، تكلمنا في مواضيع مختلفة دون الحديث عن المقابلة التى تمت بين ويزمان والسادات وأتذكر تماما أني قلت له أن مؤتمر لندن الذى سيعقد خلال أيام فى لندن لا أتوقع له النجاح وكان ويزمان يتوقع له الفشل أيضاً . وقد بنيت تقديرى فى ذلك الوقت على أن الموقف السياسى بين مصر وإسرائيل لم يتغير ولم تتقدم إسرائيل إيجابياً فى اتجاه السلام .

وفى صباح اليوم التالى حضر الرئيس السادات للجلوس معنا فى شرفة الفندق فترة قصيرة لم يفصح فيها عن موضوع ونتائج اجتماعه مع ويزمان ، ولكنه قال إن المقابلة كانت مفيدة لحث بيجن على ضرورة اتخاذ اجراء إيجابى لصالح السلام حتى لا تضيع فرصة تحقيق السلام التى بدأها بزيارة القدس وأنه من الضرورى أن تقوم إسرائيل بتحرك إيجابى قبل أكتوبر من عام ١٩٧٨ وهو الوقت الذى كانت تنتهى فيه فترة عمل قوات الطوارىء الدولية . كما أن مقابلة بيريز له – قبل مقابلة ويزمان – كانت مفيدة أيضاً لنفس الغرض .

وعلمت فيما بعد أن الرئيس السادات طلب من ويزمان أن ينقل إلى حكومته اقتراحا بأن تعلن إسرائيل استعدادها للانسحاب من العريش وجبل موسى ليصبحا تحت الإدارة المصرية قبل توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل ، حتى تكون هذه الخطوة من جانب إسرائيل رمزية على طريق السلام . وكان السادات يرى أن استعادة جبل موسى ستتيح له فرصة بناء ثلاث دور للعبادة عبارة عن مسجد وكنيسة ومعبد .

وبعد مقابلة سالسبورج بعدة أيام نشرت الصحف الإسرائيلية الطلبات التى اقترحها السادات على الحكومة الإسرائيلية عن طريق ويزمان . غضب السادات لتسريب هذه الأخبار التى كان يعتبرها سرية ، ولذلك طلب منى إرسال برقية إلى ويزمان أخطره فيها « بأن الرئيس غاضب لعدم محافظته على سرية الاتفاق الذى تم بينهما » .

ووصل رد ويزمان إلى الرئيس الراحل « إنه يعتذر عن ما حدث ، ولا يمكن منع حدوثه فى النظام السياسى المتبع فى إسرائيل ،ويرجو ألا تؤثر مثل هذه الأمور على روح الثقة التى تولدت بينهما والتى يجب أن تستمر فى العلاقة بينهما » .

وبعد عدة أيام أخرى ، وتعبيراً عن غضب واستياء الرئيس الراحل من تصرف الحكومة الإسرائيلية ، قرر الرئيس إعادة مجموعة الاتصال الإسرائيلية التى كانت فى مصر إلى إسرائيل .

أرسلت إلى ويزمان رسالة ملخصها أنه ليست هناك حاجة لبقاء مجموعة الاتصال عندنا ، وإننا عملنا ترتيب إعادتها إلى إسرائيل على طائرة مصرية إلى مطار اللد يوم ٢٧ يوليو ١٩٧٨ .

عندما صدر هذا القرار ، اتصل بى السفير الأمريكى هيرمان أيلتس تليفونيا ، وسألنى عما إذا كان من الضرورى اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه . وكان ردى عليه ، ليس هناك ما يدعو لبقائها فى مصر ، والقرار يجب أن ينفذ ، وسينفذ .

وبذلك انقطع الاتصال المباشر الذى كان يتم بين القيادة المصرية والقيادة الإسرائيلية عن طريق هذه الوسيلة .



وفى تقديرى أن الرئيس السادات اقتنع بأن إسرائيل تضع العراقيل فى المفاوضات السياسية والعسكرية بغرض تمييع المبادرة التى قام بها الرئيس الراحل ، فضلاً عن كسب الوقت الذى يكرس القطيعة بين مصر والدول العربية ، وبذلك تزداد ثباتاً فى الضفة الغربية وعدم حل القضية الفلسطينية وفى نفس الوقت تشكل ضغطاً على السادات لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل بأحسن شروط ممكنة لصالح إسرائيل .

حاول السادات — حتى لا تفشل المبادرة — تحريك العمل السياسى عن طريق أمريكا وعن طريق جهوده الشخصية مع إسرائيل . ولذلك قام بزيارة أمريكا فى فبراير ١٩٧٨ حتى تكون شريكاً فى عملية السلام بطريقة أكثر إيجابية ، ثم حاول عن طريق ويزمان خلال مارس فى القناطر الخيريه ثم فى سالسبورج خلال يوليو لدفع الحكومة الإسرائيلية لتكون أكثر تجاوباً ، إلا أن موقف إسرائيل كان متشدداً وظل دون أى تغيير .

كان موقف الرئيس الراحل يزداد صعوبة يوماً بعد يوم ، ولم يكن من المتوقع - حتى نهاية يوليو ١٩٧٨ - آن يكتب لمبادرة السلام النجاح اعتماداً على الاتصال المباشر بين مصر وإسرائيل . وكان لا بد لأمريكا ، محافظة على مصالحها فى الشرق الأوسط ، أن تضع ثقلها لاقناع رئيس وزراء إسرائيل والرئيس المصرى - كما يقول كارتر فى مذكراته يوم ٣١ يوليو ١٩٧٨ - بقبول التفاوض تفاوضاً شاملاً يكون فيه كارتر هو المنّظم والحكم فى آن واحد

ومن هنا ظهرت فكرة الدعوة إلى اللقاء فى كامب ديفيد .

٦ - لقاءات للقمة فى أمريكا

فبراير ١٩٧٨ :

قدرت أمريكا الموقف فى الشرق الأوسط ، ووصلت فى تقديرها - حسب رأى كارتر فى مذكراته - أن موقف السادات يزداد حساسية يوماً بعد يوم ، ولم يكن يستطيع الاعتماد على صدور موقف متساهل من إسرائيل ولا على حدوث مساندة من الزعماء العرب . واتضح لأمريكا أنه يجب أن تتدخل بطريقة أو أخرى إذا أرادت لجهودها ألا تذهب أدراج الرياح .

لذلك قرر الرئيس كارتر دعوة السادات للسفر إلى أمريكا للتحدث معه لفترة قد لا تستغرق فترة أطول من عطلة نهاية الأسبوع فى كامب ديفيد .

وفى مساء ٣ فبراير ١٩٧٨ وصل السادات إلى أمريكا حيث اتجه مباشرة مع الرئيس كارتر إلى كامب ديفيد بالهليوكبتر . وفى صباح اليوم التالى - ٤ فبراير - بدأت المباحثات بينهما . وأخذ السادات يتحدث مرتجلاً مذكراً بكل الأحداث التى جرت منذ ستة أشهر ، بينما كان كارتر يأخذ بنفسه بعض الملاحظات عندما كان يعرض السادت بعد المآخذ التى يراها .

ويسجل كارتر فى مذكراته ما دار بقوله[1] :

---

(١) كارتر - مذكرات جيمى كارتر - طبعة عربية ١٩٨٥ - ص ٣٧ (مذكراته فى يوم ١٢ فبراير ٧٨) .

" سرد السادات قائمة بالرغبات الحقيقية لإسرائيل : المماوضات المباشرة مع العرب والاعتراف بوجودها والحق فى سلام حقيقى . وقال إن الإسرائيليين ما كانوا يأملون أبداً بأن توافقهم مصر على ما يطلبون ، ولكنه قرر تلبية متطلباتهم مرة واحدة . وقدَّر أن زيارته إلى القدس أخذتهم على حين غرة ، وأنهم لم يكونوا مستعدين للسلام ، وأنهم ما زالوا غير مستعدين حتى الآن ...

وكان السادات خلال وصفه للسياسة التى يتبعها بيجن منذ فشل المحادثات فى الاسماعيلية ، يبدى الكثير من المرارة . وكان يلوم رئيس الوزراء الإسرائيلي لعدم أخذه بعين الاعتبار نصائح ديان ووايزمان بالاعتدال ، ولخضوعه لضغوط وزير الزراعة شارون الذى اقترح برنامجا واسعاً ينص على إقامة مئات من المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة . وكان من رأيه أن بيجن لا يرغب رغبة صادقة فى السلام .

وأطلعنى السادات على نيته فى أن يعلن يوم الإثنين فى النادى الدولى للصحافة أن المصريين ينوون وضع حد للمفاوضات . وأنهم قد أعطوا حتى الآن إلى الإسرائيليين كل ما لم يكونوا يجرءون على الأمل فيه قبل عام مضى .

وفى النهاية ، توصلت بمساعدة بريجنسكى وفانس ومونديل ، إلى إقناع السادات بتعديل تصريحه . فإنه أعلن أنه مستعد لاستئناف المباحثات مع بيجن لو قبل هذا الأخير قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بكل كلمة فيه .

ويستطرد كارتر فى يومياته يوم ١٢ فبراير ١٩٧٨ ويقول :

وانتقلنا إثر ذلك إلى مراجعة مختلف المسائل التى تتطلب حلاً .

- وقَبِل السادات نزع السلاح من سيناء نزعاً جزئياً .
- لكنه رفض بعناد أن ينظر فى إمكانية إبقاء المستعمرات اليهودية فى شبه جزيرة سيناء بعد إقرار السلام حتى لو بقيت تحت حماية الأمم المتحدة .
- وبرغم أنه كان يعارض فى إعادة تقسيم مدينة القدس ، فإنه كان يعتبر أن السيطرة على الأحياء التى تتواجد فيها الأماكن المقدسة ، يجب ضمانها بصفة مشتركة من قبل اليهود والعرب .

وانتهت محادثاتنا فى جو أكثر انفراجا ... ثم أعرب عن رضاه عندما قلت له إننى انتظر زيارة ديان ، وإنى أنوى توجيه الدعوة إلى بيجن قبل نهاية الربيع " .

مارس ١٩٧٨ :
اللاءات الستة :

كانت القوات الإسرائيلية ما زالت في لبنان ، على أثر عملية فدائية قام بها الفلسطينيون يوم ١١ مارس ١٩٧٨ داخل إسرائيل ، عندما وصل رئيس الوزراء بيجن إلى واشنطن يوم ٢١ مارس تلبية لدعوة كارتر . وهي الدعوة المماثلة للدعوة التي سبق أن قدمها للسادات وتمت في الشهر السابق .

ويسجل كارتر ما دار في هذا اللقاء بقوله[1] :

" تناولنا طعام العشاء على انفراد ، وفي أثناء ذلك حدثنا ضيوفنا عن دائميهم ... وانتقلنا إلى المكتب البيضاوي للحديث عن الحاضر .

وخلال فترة طويلة من تبادل الملاحظات ، أخذنا نقترب شيئاً فشيئاً من القضايا الجوهرية . قال لي بيجن إن جرحا أصابه هو شخصيا عندما قوبلت بالرفض خطته[2] التي قدمها في ديسمبر الماضي (وهي متعلقة بالانسحاب من سيناء) ، بعد ما كانت قوبلت بالاستحسان .

ثم قال إن زيارة السادات للقدس ليست إلا حركة مسرحية ، وأن مصر ترغب في الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية ، وترغب في إقامة دولة فلسطينية مستقلة . فأجبته بأن ذلك خطأ ، وبأنني أضمن ذلك . ثم سألته إن تبين له أن الحق معي ، عما ينوي فعله من أجل الوصول إلى السلام ، ولم يتضمن الجواب الذي أجابني به أي مقترح جديد مطلقاً " .

ويستطرد كارتر في مذكراته عن اليوم التالي - ٢٢ مارس ١٩٧٨ - يقول : استيقظت مبكراً عن المعتاد لأعد اعداداً دقيقاً لجلسة العمل التي سوف أعقدها مع بيجن وديان .

« حضرت الالتزامات التي حددناها ، السادات وأنا بنفسي ، والتي بموجبها يصبح السلام ممكنا . لا انسحاب إسرائيلي كامل من الضفة الغربية . لا دولة فلسطينية

(١) كارتر - مذكرات جيمي كارتر - طبعة عربية ١٩٨٥ - ص ٣٩ ، ٤٠ (يومياته عن ٢١ ، ٢٢ مارس ١٩٧٨) .
(٢) يقصد مشروع السلام الإسرائيلي الذي قدمه في مؤتمر الاسماعيلية في ديسمبر ١٩٧٧

مستقلة . تراجع القوات الإسرائيلية إلى مواقع تضمن أمن إسرائيل . تعديل للحدود بين إسرائيل والضفة الغربية . تسلم إسرائيل والأردن السلطة إلى سلطات محلية . لا يطالب أحد بالسيادة (لا هذا البلد ولا ذاك) مدة خمس سنوات . يكون للفلسطينيين الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة الحق ، بعد انتهاء هذه المدة ، فى اختيار الالتحاق بإسرائيل أو بالأردن أو فى الحفاظ على استقلالهم الذاتى . لا توسيع للمستعمرات الاستيطانية ولا زيادة فى أعدادها خلال الفترة الانتقالية » .

ويستكمل كارتر يومياته عن هذا اليوم - ٢٢ مارس ١٩٧٨ - قائلاً :

" ترأت إثر ذلك لبيجن ومعاونيه ملخصا لما كنت أعتقد أنه موقفهم :

- رفض لأى انسحاب سياسى أو عسكرى لإسرائيل من الضفة الغربية .
- رفض للتوقف عن بناء المستعمرات فى الأراضى المحتلة .
- رفض للانسحاب من المستعمرات الإسرائيلية فى سيناء .
- ورفض وضعها تحت الحماية المصرية أو حماية الأمم المتحدة .
- رفض لتطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة على الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ورفض لأى اعتراف بأية سلطة للفلسطينيين وبأى حق لهم فى تقرير مصيرهم عن طريق اختيارهم لواحد من الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه .

وأعلن بيجن أن هذه النظرة لموقفه هى نظرة سلبية تماما ، لكنه لم يناقش أيا من هذه النقاط التى أوردتها مسبقاً (وهى سوف تدعى فى الأيام القادمة بـ « اللاءات الستة ») " .

٧ - نهاية مرحلة الصراع

٣١ يوليو ١٩٧٨ :

كتب كارتر فى مذكراته فى هذا اليوم يقول :

" وجدت نفسى فى وضع غير مريح بشكل فريد . لقد كنت مقتنعا من جهة بأن السلام فى الشرق الأوسط هو ضرورة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأعلم أنه علىّ أن أفعل شيئاً ما ، لكن كنت أجهل ماهية هذا الشىء . وكنت متضايقا - من جهة أخرى - من الديمقراطيين فى الكونجرس ومن زعماء الحزب ، فإنهم يضغطون علىّ لأتحرر من التزاماتى وأسد الثغرة - حسب رأيهم - فى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، وهو اتهام كان يبدو لى مثيراً للسخرية بشكل فريد ، لأنه يأتى فى الوقت الذى انصرفت فيه بكل همى إلى تأمين أفضل الضمانات لإسرائيل بتعزيزى لعلاقاتنا مع أورشليم (القدس) .

وكان كل من بيجن والسادات ، كل حسب طريقته الخاصة ، قد استنفد كل ما فى جعبته . ولم يكن لديهما ، حتى لو قبلا أن يلتقيا ، أية فرصة للتوصل إلى اتفاق نظراً لعظم المسافة التى تفصل بينهما . وكان علىّ من أجل الخروج من هذا التيه أن ألعب بالكل ليربح الكل ، وهو حل لم يكن مريحا إضافة إلى كونه خطراً ، لكننى لم أكن أملك غيره : كان علىّ إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلى والرئيس المصرى بقبول التفاوض تفاوضاً شاملاً ، أكون فيه أنا المنظم والحكم فى آن واحد .

قررنا إرسال فانس إلى الشرق الأوسط ليدعو السادات وبيجن إلى اللقاء فى كامب

ديفيد . وكنا واعين للمخاطر التى نتعرض لها ، ولكن الوضع كان يزداد مع الوقت إقلاقاً ، وكنت أخشى أن يفجر السادات أزمة فى شهر أكتوبر كما سبق•ولوح مهدداً بذلك مرات عديدة . فإن العرب يضغطون عليه ، ولا يستطيع التعرض لضغطهم أطول مما فعل . وقد أصبح ملزماً الآن إما أن يلتحق بهم أو يوجد لنفسه مخرجاً من جانب آخر " .

واستطرد كارتر فى تسجيل مذكراته ، موضحاً أنه أرسل الدعوة إليهما مع فانس فى رحلة قام بها للشرق الأوسط . قبل الرجلان دعوة كارتر بحماس ، وطلب السادات أن يكون اللقاء فى شهر سبتمبر عقب انقضاء الأعياد الإسلامية . وتقرر إعلان الخبر فى الثامن من أغسطس بإذاعته من العواصم الثلاث فى وقت واحد .

اليوم الأول فى كامب ديفيد (٥ سبتمبر ١٩٧٨) :

كان كارتر فى انتظار وصول السادات بعد ظهر الثلاثاء ٥ سبتمبر ١٩٧٨ . كتب :

« وفيما نحن ننتظر الرئيس المصرى ، أجريت جولة فى الأفق على الوضع ... كان واضحا أن السادات راغب فى التوصل إلى اتفاق شامل ، فى حين أن بيجن كان يرغب فيه محدوداً بكل تأكيد .

لقد كان يحترم قوة بيجن وشجاعته ، ولم يكن يوليه الثقة مطلقاً . ولهذا ، ونظراً لكونه مصمماً أشد التصميم على النجاح فقد كانت لهفته الأقوى ، لا أن يرانى فى صفه وإنما أن أقنع له بيجن . كان هدفه الأول هو التأكيد على أن يوقع اتفاقا مباشرا مع إسرائيل ، لكنه كان يعتبر أنه إن لم يتوصل إلى ذلك فيكون الوصول إلى اتفاق معى بمثابة انتصار مماثل ، الأمر الذى لا يستطيع بيجن أن يرفضه دون أن يلقى أشد الادانة .

وصلت طائرة السادات بعد الرابعة والنصف بقليل .

ولدى جلوسنا فى الشرفة الخلفية فى منزلى الريفى ، دخل فى الحديث دون مقدمات . وقال لى مباشرة إنه لم يأت إلى هنا إلا للتوقيع على السلام ، وليس للاعداد لمفاوضات أخرى ، وأنه يعتبر بيجن غير راغب رغبة حقيقية فى السلام ، وانه سوف يعمل كل ما بوسعه من أجل الوقوف فى وجه أية محاولة لتأخير التوصل إلى السلام .

ثم أضاف أن لديه – فى جيبه – خطة شاملة ، وأنه على استعداد لتقديم التنازلات فى كل النقاط ما عدا نقطتين اثنتين وهما : استعادة الأرض والسيادة العربية .

وأوضح أنه مستعد لتضمين معاهدة السلام ، نصا على إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل ، وعلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها ، شرط أن يتفاوض بيجن بنية طيبة الأمر الذى يبدو له قليل الاحتمال . وطلب أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضى المصرية ، وأن يشتمل الاتفاق النهائى فى حالة الوصول إليه ، على بنود تتعلق بالفلسطينيين والضفة الغربية وتتعلق بالمفاوضات بين الإسرائيليين وجيرانهم الآخرين . وذلك ما ترك لى أمر تحديده بالتفصيل » .



استقبل كارتر بعد ذلك بساعتين مناحم بيجن ، وسارا معا إلى منزله الريفى ، وبدأ العمل بعد العشاء . ويسجل كارتر فى مذكراته عن هذه المقابلة يقول :

« لفت بيجن نظرى إلى أنه لم يسبق عقد اتفاق بين مصر والأمة اليهودية منذ ما يزيد على ألفى سنة ، وبأن مؤتمرنا هو حدث تاريخى لم يسبق له مثيل . وكان على العكس تماما من السادات ، يريد تضييق أهداف المؤتمر ، ويقف بها عند حدود التفاهم على المبادىء العامة التى من شأنها أن تستخدم قاعدة ترتكز إليها المفاوضات اللاحقة والتى يلتقى فيها وزراء الخارجية والدفاع من الدولتين ويتفاوضون بشأن النقاط التى تظل موضع النزاع .

عارضت هذه الفكرة بشدة ، وأوضحت له أننا إذا لم نصل إلى قرار الاتفاق فى كامب ديفيد فإن أحدا من مساعدينا لن ينجح فى ذلك بعدنا ، وعلينا بالتالى أن نهيىء أنفسنا للتصدى ، وفى آن واحد ، للموضوعات الحساسة جميعها ، لا أن نتهيأ لاجتنابها .



واستغرق العمل فى كامب ديفيد ١٣ يوماً انتهى يوم الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بالاحتفال بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد فى واشنطن ، وهو الاحتفال الذى شاهده الملايين من الناس على التليفزيون مباشرة .

كنا جميعا في مصر فى لهفة لمعرفة محتويات هذه الاتفاقية من النص الرسمى لها . وكان الخبر الذى استرعى الانتباه فى تلك الفترة هو استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل الذى كان عضوا فى المفاوضات والأسباب التى جعلته يقدم استقالته أثناء وجوده فى أمريكا قبل توقيع الاتفاقية .

لقد كانت اتفاقية كامب ديفيد هى نهاية مرحلة من مراحل الصراع فى الشرق الأوسط .

فعلى المستوى الدولى حسم الصراع بين القوتين الأعظم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الصراع الذى انفجر فى عام ١٩٥٦ وبلغ الذروة فى عام ١٩٦٧ وحسم فى عام ١٩٧٨ .

وعلى المستوى العربى أدت هذه الاتفاقية إلى خروج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى الأمر الذى يضعف موقف الدول العربية — سياسياً وعسكرياً — فى هذا الصراع ويعطى لإسرائيل الموقف الاستراتيجى الأقوى فى المنطقة ويتيح لها حرية العمل لابتلاع باقى فلسطين فى المرحلة الحالية والتوسع على حساب الأرض العربية المجاورة فى المراحل التالية .

وعلى المستوى الوطنى ، فإن هذه الاتفاقية ، و ما تلاها من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، قد أعادت لنا سيناء بقيود شديدة تضع إسرائيل فى الموقف العسكرى الاستراتيجى الأقوى ، ووضعت نهاية لمرحلة من مراحل الصراع بين مصر وإسرائيل . هذه المرحلة التى بدأت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم زيارة القدس ١٩٧٧ وانتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ .

وقد كان واضحا بعد إعلان الاتفاقية — ثم المعاهدة بعد ذلك — بنصوصها أن هناك مرحلة جديدة فى تاريخ هذه المنطقة قد بدأت . مرحلة لها انعكاساتها العميقة فى صراع القوتين الأعظم على الشرق الأوسط ، ولها انعكاساتها فى الوطن العربى ، ولها نتائجها ومتطلباتها ، ولعل أهمها تغيير نظام الأمن فى المنطقة ليكون « نظام الأمن فى الشرق الأوسط » تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسى .

وبعد أسبوعين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، قال لى الرئيس الراحل السادات لقد بدأت مرحلة جديدة فى مصر تستدعى تغييراً شاملاً فى أجهزة الدولة .

الباب السادس

الجمسى يترك الوزارة

« مرحلة جديدة تمر بها مصر » .

« ولذلك قررت إجراء تغيير شامل فى مؤسسات الدولة وأجهزتها » .

الرئيس السادات

١ - في الخدمة مدى الحياة

حدد الرئيس الراحل السادات الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ٣ أكتوبر ١٩٧٨ لمقابلتي في استراحة القناطر . ولما كان الاستدعاء بناء على رغبته دون تحديد موضوع المقابلة ، فقد أخذت معي حقيبة أوراقي التي تحتوي على بعض الموضوعات الهامة عن القوات المسلحة والموقف العسكري بيننا وبين إسرائيل ، على افتراض أنها ستكون موضوع المناقشة والبحث بعد اتفاقية كامب ديفيد .

قابلني الرئيس الراحل في الحديقة الفسيحة داخل الاستراحة . بدأ حديثه معي بالسؤال عن صحة زوجتي التي كانت تعاني من مرض الفشل الكلوي منذ حوالي سنتين ، قدمت لها مستشفى المعادي للقوات المسلحة الرعاية الطبية ، ثم أوصى الأطباء المعالجون بضرورة سفرها للخارج للعلاج في مستشفى « ليون » بفرنسا ، فقد يكون هناك أمل في إيقاف تدهور حالتها الصحية .

وانتقل السادات من الحديث الاجتماعي القصير إلى السياسة الداخلية ، ووصفها بأنها « مرحلة جديدة » تمر بها مصر وقال : ولذلك قررت إجراء تغيير شامل في مؤسسات الدولة وأجهزتها ، فوزارة السيد ممدوح سالم سيتم تغييرها ، ورئيس مجلس الشعب المهندس سيد مرعي سيتم الاستبدال به آخر ، وسيتم تعيين قيادة عسكرية جديدة .

واستطرد قائلاً ، إنه كلف الدكتور مصطفى خليل بتشكيل الوزارة الجديدة ، وأنها ستحلف اليمين يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٧٨ . وأنه قرر تعييني مستشاراً عسكرياً له ، ويتولى الوزارة زميلي الفريق كمال حسن علي ، وتغيير إسم الوزارة من « وزارة الحربية »

لتكون « وزارة الدفاع » . كما أنه قرر أيضاً تعيين الفريق محمد على فهمى مستشاراً عسكرياً له ، وتعيين اللواء أحمد بدوى رئيساً للأركان بدلاً منه .

لم أعلق بأى كلمة على القرارات التى اتخذها ، وانصرفت عائداً إلى مكتبى . وأخذت أفكر أثناء العودة فى الأسلوب الصحيح لتسليم قيادة القوات المسلحة إلى ميلى كمال حسن على ، ونقل مسئوليات رئيس الأركان إلى اللواء أحمد بدوى ، حتى لا يحدث أى فراغ فى المسئوليات بين القيادة الحالية والقيادة الجديدة فى أى وقت مهما كان قصيراً .

عندما وصلت إلى مكتبى بوزارة الحربية ، وجدت الفريق محمد على فهمى عائداً من منطقة قناة السويس مرتدياً بدلة الشغل (الأفرول) بعد أن حضر التجربة النهائية للعرض العسكرى الذى كان مقرراً إجراؤه يوم الجمعة ٦ اكتوبر ١٩٧٨ فى منطقة القناة .

لقد جرت العادة أن يجرى العرض العسكرى السنوى – احتفالاً بنصر أكتوبر – فى القاهرة . ولكن الموقف السياسى مع إسرائيل لم يكن مناسبا لاجرائه فى القاهرة فى ذلك العام . فقد كان مقرراً أن يسافر السادات إلى أمريكا لعمل مباحثات السلام مع إسرائيل باشتراك أمريكا فى سبتمبر ١٩٧٨ (مباحثات كامب ديفيد) ، وكان عمل قوات الطوارىء الدوليه فى سيناء ينتهى فى أكتوبر من نفس العام . وفى مؤتمر عقد فى الاسماعيلية قبل سفره لأمريكا اقترحت عليه إلغاء العرض العسكرى أو عمل عرض فى صورة محدودة عبارة عن تجميع مخفض للقوات فى منطقة القناة حيث يقوم الرئيس باستعراضها بالمرور عليها . وكان الهدف من ذلك أن تكون القوات فى منطقة القناة قريبة من المواقع التى يجب أن تتمركز فيها فى حالة الطوارىء تحسبا لأى تطورات غير منتظرة إذا فشلت المفاوضات فى أمريكا . وافق على العرض العسكرى المحدود فى منطقة القناة .

وفى الوقت الذى كان الرئيس الراحل فى أمريكا ، كنا فى القيادة العامة نراجع خططنا العسكرية ، ولم يكن من الممكن أن نكون على غير استعداد فى أى وقت . وعندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى واشنطن ، طلب الرئيس قبل عودته من أمريكا عمل العرض العسكرى فى القاهرة وأن يكون بقوات كبيرة .

اعتذرت له لضيق الوقت الذى لا يسمح بنقل المعدات الثقيلة – الدبابات بصفة خاصة – من منطقة القناة إلى القاهرة وكذا التدريب حتى يكون العرض لائقاً ومشرفاً .

أبلغت الفريق محمد على فهمى فى نفس اليوم – ٣ أكتوبر – بالتغييرات الجديدة فى القيادة العسكرية . قابلها بكل هدوء وقال ما معناه الحمد لله الذى وفقنا فى إنجاز مهامنا فى حرب أكتوبر وما بعدها حتى اليوم وهو تتويج لخدمتنا العسكرية .

واستعداداً لنقل المسئولية إلى القادة الجدد ، أصدرت الأوامر إلى اللواء أحمد بدوى بنقل مسئوليات وصلاحيات رئيس الأركان له اعتبارا من ذلك اليوم ، وانى سأظل مسئولاً عن قيادة القوات المسلحة حتى يؤدى الفريق كمال حسن اليمين الدستورية .

وعندما أدت وزارة الدكتور مصطفى خليل اليمين صباح يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٧٨ ، كان ذلك هو نهاية خدمتى بالقوات المسلحة والعمل العام بالدولة .

حمدت الله وشكرته لأنه وفقنى لخدمة مصر وقواتها المسلحة بقدر ما استطعت . وتمنيت للقوات المسلحة دوام التقدم والتوفيق ، فهى أسرتى الكبيرة التى أمضيت فيها كل حياتى .

لقد بدأت حياتى العسكرية عندما التحقت بالكلية الحربية شاباً عمره سبعة عشر عاماً وواحد وعشرون يوماً .

ووجدت نفسى بعد تخرجى فى الكلية الحربية فى الخدمة بالصحراء الغربية ضمن قوات سلاح الحدود بين السلوم شمالاً وواحة سيوه جنوباً . عاصرت الهجوم الايطالى من ليبيا ضد القوات البريطانية فى الصحراء الغربية ، ونجاح الهجوم البريطانى فى معركة سيدى برانى التى انسحبت على إثرها القوات الايطالية إلى ليبيا .

وبرزت مشكلة فلسطين فى عام ١٩٤٨ بانشاء دولة إسرائيل ، وتحول الاهتمام إلى الشرق لمواجهة الخطر الجديد . وتعددت الحروب من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ إلى حرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ إلى حرب يونيو ١٩٦٧ ومنها إلى حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ . وبذلك تكون قواتنا المسلحة قد أمضت ثلاثين عاما فى صراع عسكرى مع إسرائيل ، وكنت أحد الذين اشتركوا فى كل مراحل هذا الصراع عدا حرب فلسطين ١٩٤٨ التى كنت فى بعثة تدريبية خارج الجمهورية عند نشوبها .

واستعداداً لحرب أكتوبر تعينت رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٢ . ونتيجة لهذه الحرب توليت منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى منتصف ديسمبر ١٩٧٣ . وكنت من القادة الذين نالوا أفضل تكريم من الشعب فى مجلس الشعب مع ترقيتى لرتبة فريق .

لقد كان هذا التكريم هو أفضل ما حصلت عليه فى حياتى ، الأمر الذى ترك أثراً عميقاً فى نفسى لن أنساه . وهل يتمنى أى قائد عسكرى أكثر من ذلك فى ظل انتصار عسكرى ؟ لقد تصورت وتمنيت أن يكون عمل رئيس الأركان هو آخر وظيفة أتولاها ، وأترك الخدمة راضياً .

وشاءت إرادة الله أن يتغير طريق حياتى . فقد توفى وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل فى المستشفى بلندن على إثر مرض أصيب به استدعى علاجه بالخارج أكثر من مرة . لقد صدمنى وأحزننى نبأ وفاته بحكم علاقة الخدمة العسكرية التى ربطتنا معا فى أوقات الشدة والأيام الصعبة . كنا فى الخدمة معا فى سيناء أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ وشربنا كأس المرارة معاً . وكنا معا فى منطقة القناة أثناء احدى فترات حرب الاستنزاف وكظمنا غيظنا وتحملنا مُرها وحلوها . وكنا معا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وشربنا كأس الانتصار معاً .

كنت مع مجموعة من القادة نعمل ليلاً لتنظيم تشييع جنازة المشير أحمد إسماعيل قبل وصول جثمانه من لندن . أثناء هذا الاجتماع اتصل بى السفير حسن كامل رئيس ديوان رئاسة الجمهورية لابلاغى بتعيينى وزيراً للحربية وأنى سأحلف اليمين فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم التالى أى بعد ساعتين من انتهاء مراسم تشييع الجنازة .

وهكذا تسير الأمور فى الحرب . مقاتل يستشهد ويحل محله آخر .

وهكذا بدأت مرحلة جديدة – وأخيرة – فى خدمة الدولة والقوات المسلحة . مرحلة جديدة يكون لى فيها دور سياسى بحكم منصبى الوزارى ، ودور عسكرى بحكم القانون وهو القائد العام للقوات المسلحة برتبة فريق أول اعتباراً من آخر ديسمبر ١٩٧٤ .

وكان من الطبيعى أن تكون المسئولية العسكرية لها الأسبقية الأولى والأهم بالنسبة لى – ولكل القوات المسلحة – لأن القتال فى حرب أكتوبر كان قد أوقف ، ولكن

الحرب مع إسرائيل لم تكن انتهت . كان علينا أن نعمل بكل إصرار للمحافظة على مكاسب حرب أكتوبر ، وأن نضع الدروس المستفادة منها موضع التنفيذ تطويرا وتنظيما وتخطيطاً وانضباطا الأمر الذى يتطلب استمرار العمل الجاد بنفس روح حرب أكتوبر .

لم أكن أريد لنفسي - ولكل القوات المسلحة - أن نعيش فى نشوة النصر فيتسرب إلى نفوس بعضنا أننا نمر فى حالة استرخاء عسكرى بعد الحرب . فقد كانت قواتنا بالجبهة فى سيناء يفصلها عن قوات العدو عدة كيلومترات تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية التى لا تمنع أحد الطرفين - مصر وإسرائيل - من بدء الحرب فى أى وقت . وكان مطلوباً أن نعمل على رفع القدرة القتالية لقواتنا المسلحة أمام عدو يؤمن بعقيدة القوة ويعمل على رفع مستواه القتالى بصفة مستمرة . وقبل كل ذلك فإن جزءاً من سيناء ما زال محتلاً لابد من تحريره بالقوة أو بالجهد السياسي الذى يحتاج إلى مساندة قوة عسكرية قادرة .

وقد عبرت عن الموقف بصراحة ووضوح فى بيان ألقيته أمام رؤساء وأعضاء لجان مجلس الشعب يوم ١٥ مارس ١٩٧٧ - ونشرته الصحف - قلت فيه :

« إن القوات المسلحة تدرك تماما ، أن هناك جزءاً عزيزاً من أرضنا ما زال محتلاً ، وبالتالى فإن معركتنا مع إسرائيل لن تنتهى إلا بتحرير الأرض كاملة . وعلى ضوء هذه الحقيقة تسير قواتنا على الطريق تستلهم نفس الروح التى خاضت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لا تفاخر بانتصارها ، ولا تستهين بعدوها ، واضعة فى اعتبارها أن الجهد السياسى المكثف والمستمر الذى يبذل لحل القضية حلاً عادلاً لا بد أن تسانده قوة عسكرية قادرة ومتطورة ... »

انطلقت القوات المسلحة منذ أكتوبر ١٩٧٣ لرفع كفاءتها القتالية وتطوير قدراتها العسكرية . ولقد كانت المهمة صعبة والمشاكل متعددة وكثيرة . وكان علينا أن نعمل على حلها بكل عزم وإصرار لكى تبقى القوات المسلحة قادرة دائما على إنجاز مهامها الاستراتيجية ، ومواجهة عدوها الذى لم يتوقف عن تدعيم قدراته العسكرية منذ حرب أكتوبر وحتى الآن . وفى الوقت الذى يتحدث فيه عن السلام بمفاهيم تتعارض مع جوهر العدل ، فإنه يستعد للحرب ولم يتوقف لحظة عن الاستعداد للحرب .

إن إسرائيل ، برغم التجربة القاسية المريرة التى مرت بها فى حرب أكتوبر ، وبرغم

الثمن الفادح الذى دفعته ،ما زالت تؤمن بعقيدة القوة ... ، وبدلاً من أن تسعى للسلام سبيلاً للأمن تدخل فى سباق رهيب لامتلاك القوة العسكرية . فما أن استردت أنفاسها بعد الحرب ، حتى انطلقت تسعى بكل الوسائل ، ليس فقط لإعادة بناء قدراتها العسكرية ، بل وإضافة الجديد إلى هذه القدرة ...

وإذا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد حققت ، وما زالت تحقق ، الكثير من النتائج حتى الآن ، فإن ذلك لن يترك بين أفراد القوات المسلحة انطباعاً بأن السلام أصبح قريباً أو أن الحرب قد انتهت ، وإلا نكون قد أخطأنا فى حق أنفسنا وفى حق هذا الوطن ...

نريد أن تفهم إسرائيل أنه لا سلام مع احتلال الأرض ، ولا أمان فى ظل سباق التسلح . ونحن نعلم أن طريق السلام ، وإن كان يتطلب جهوداً سياسية كبيرة ووقتا طويلاً ، إلا أن طريق الحرب هو الطريق الصعب . لذلك فإننا إذا كنا ننشد السلام ، فعلينا أن نكون مستعدين للحرب » .

كان ذلك هو الواقع الذى تعيش فيه القوات المسلحة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ .

دعوة لحضور العرض العسكرى (١٩٧٨) :

وكما سبق أن ذكرت ، كان صباح يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٧٨ هو نهاية خدمتى فى القوات المسلحة والعمل العام .

وفى مساء نفس اليوم ، حضر إلى منزلى وزير الدفاع كمال حسن على لدعوتى – بناء على تعليمات الرئيس السادات – لحضور العرض العسكرى بمنطقة القناة صباح اليوم التالى – الجمعة ٦ أكتوبر ١٩٧٨ – وأن طائرة هليوكبتر ستكون فى مطار ألماظة الحربى لنقل الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع وأنا إلى مكان العرض . اعتذرت له شاكراً ، ولم أحضر العرض العسكرى ذلك العام .

لقد شعرت بالضيق والأسف لإختيار يوم ٥ أكتوبر لإجراء التغييرات فى القيادة العسكرية بحيث تكون القيادة الحالية التى كان لها دور رئيسى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعيدة عن القوات المسلحة فى ذكرى الاحتفال بالنصر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٨ .

ألم يكن من الأفضل والأنسب أن يتم ذلك فى أى يوم آخر غير اليوم الذى حققت فيه مصر وقواتها المسلحة النصر ، وكان لنا شرف المساهمة فيه ؟

إن من سلطة رئيس الدولة تعيين وتغيير الوزارة والقيادات العسكرية العليا فى أى وقت ، ولكنى كنت آمل فقط أن يكون هناك حسن اختيار للتوقيت مراعاة للناحية المعنوية التى تعتبر عاملاً هاماً فى حياة كل مقاتل .

فى الخدمة مدى الحياة :

ولم يخامرنى أى شك فى أى وقت أنه سيأتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمتى فى العمل العام والقوات المسلحة برغم ما أعلنه الرئيس الراحل السادات أنى سأظل فى خدمة الدولة مدى الحياة .

فقد بدأ هذا الحديث معى فى مناسبة تعيين نائب رئيس الجمهورية . ففى يوم ما استدعانى الرئيس الراحل لمقابلته فى استراحة القناطر الخيرية . شرح لى باسهاب الحالة الداخلية فى مصر ونظام الحكم فيها منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانتهى من هذا السرد الطويل الذى استغرق حوالى ساعة إلى أن قال إنه قرر تعيين نائب رئيس الجمهورية من « جيل أكتوبر » .

أخذ يشرح لى رأيه بالنسبة للفريق بحرى فؤاد زكرى ، ثم الفريق محمد على فهمى ، ثم أنا ثم الفريق طيار محمد حسنى مبارك بهذا الترتيب .

وعندما ذكر إسمى ، أشاد بما قمت به من عمل منذ أن كنت رئيساً لهيئة العمليات ورئيساً للأركان ثم وزيراً للحربية ، وقال لى : « أنت جريشكو مصر . ولا بد أن تبقى فى القوات المسلحة مدى الحياة . وستكون هذه هى وصيتى » .

ثم أنهى حديثه باختياره السيد / محمد حسنى مبارك لهذا المنصب .

وصدرت صحيفة أخبار اليوم يوم ١٩٧٥/٥/٣ برأى الرئيس السادات فى هذا الموضوع تحت عنوان كبير (خمسة كانوا مرشحين لمنصب نائب رئيس الجمهورية . حكم مصر أصبح مدنيا وسيبقى مدنيا . السادات أوصى بألا يترك الجمسى القوات المسلحة أبداً) .

طلب منى السادات تبليغ الفريق حسنى مبارك أنه حدد له ميعاداً لمقابلته بعد ظهر

نفس اليوم ، وقمت بابلاغ سيادته تليفونيا بالمقابلة دون الافصاح عن الغرض منها وبعد ذلك اتخذت الاجراءات الواجبة فى هذا الشأن إلى أن تولى سيادته منصب نائب رئيس الجمهورية .

وكان الرئيس السادات قد قرر تكريم قادة القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر والاستفادة من خبرات الأحياء منهم ، فأصدر قراراً بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ يقضى بذلك[١] :

وجاء فى مذكرته الايضاحية :

« إن الدول الكبرى العريقة فى الجندية وأصولها تكرم قادتها العسكريين الذين حققوا لها النصر فى الحروب المصيرية لأوطانهم بأسلوب يتناسب مع عظمة أعمالهم ، ويعكس مدى وفاء وتقدير شعوبهم لبذلهم وعطائهم . وهناك الكثير من الأمثلة فى الدول الكبرى غربية كانت أم شرقية على تقدير وتكريم كبار قادتها وأبطال حروبها والاستفادة بخبراتهم مدى الحياة .

وبالنسبة لمصر ، فقد كانت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول تاريخية على المستويين الوطنى والقومى . وكانت أول مواجهة حقيقية خلال مراحل الصراع العربى الإسرائيلى بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلى . ومهدت نتائج هذه الحرب الطريق أمام تحرير الأرض العربية المحتلة وتحقيق السلام القائم على العدل فى المنطقة العربية .

وقد رئى اقتراح مشروع القرار بقانون تعبيراً عن شكر الشعب وعرفانه للقوات المسلحة وقادتها خلال حرب أكتوبر المجيدة .

ويهدف هذا القانون إلى جانب تقدير وتكريم قادة هذه الحرب الظافرة ، إلى تحقيق وضع خبراتهم النادرة فى خدمة القوات المسلحة والدولة مدى حياتهم ، وهى الخبرة التى اكتسبوها خلال خدمتهم الطويلة بالقوات المسلحة حيث عاصروا نشأتها الحديثة والتطورات التى طرأت عليها والمعارك المتعددة التى خاضتها . وقد توجت

---

(١) صدر هذا القانون بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . وكنت قد تركت الوزارة فى ٥ أكتوبر من عام ١٩٧٨ . كنت رسميا معينا مستشاراً لرئيس الجمهورية ، ولم يكن قد قبل استقالتى حتى ذلك الوقت ثم قبلها فى عام ١٩٨٠ .

هذه الخبرة بما أثبتوه من قدرة عالية فى فنون القيادة والقتال خلال عمليات حرب أكتوبر وتحملهم أعباء مسئولياتهم الجسام أثناء الاعداد للقوات والتخطيط للعمليات وأثناء إدارة أعمال القتال بكل الكفاءة والاقتدار » .

تلك كانت بعض فقرات المذكرة الايضاحية للقرار بالقانون الذى عرض على مجلس الشعب ، وتمت الموافقة عليه وإصداره والعمل به من تاريخ صدوره (٢٦ مايو ١٩٧٩) .

ويقضى القانون « بأن يستمر الضباط الذين كانوا يشغلون وظائف رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وقادة الأفرع الرئيسية فى حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ فى الخدمة بالقوات المسلحة مدى الحياة[1] .

وأن يقوم هؤلاء القادة بتقديم المشورة وإبداء الرأى – عندما يطلب منهم ذلك – فى الموضوعات العسكرية ذوات الأهمية الخاصة ، وبذلك يظلون مدى الحياة مستشارين عسكريين أمناء للقوات المسلحة . هؤلاء القادة لن يشغلوا وظائف عسكرية داخل الهيكل التنظيمى للقوات المسلحة ، حتى لا يتناقض تكريمهم والاستفادة من خبراتهم النادرة مع مبدأ التجديد والاستمرار ، وفتح الباب والمجال أمام قادة الصف الثانى للترقى وشغل مناصب القيادة العليا بنفس الكفاءة والقدرة التى تحققت لمن سبقهم . ولا شك أن قواتنا المسلحة قادرة على إبراز جيل لاحق من القادة الذين يتمتعون – بالخبرة والممارسة – بما حققه الجيل السابق عليهم من قدرة وكفاءة » .

تلك كانت فكرة الخدمة مدى الحياة التى صدر بها قانون لم ينفذ .

رفع العلم على العريش :

وكنت فى حياتى المدنية ، منذ أن تركت الوزارة ، أقضى وقت الفراغ فى القراءة والكتابة وزيارة عائلتى من حين لآخر فى قرية البتانون – إحدى قرى المنوفية – التى ولدت ونشأت فيها .

---

(١) ينطبق ذلك على الفريق مبارك والفريق محمد على فهمى والفريق زكرى والفريق أول الجمسى وهم قادة القوات الجوية والدفاع الجوى والبحرية ورئيس هيئة العمليات .

وفى شتاء عام ١٩٧٩/٧٨ ، وكنت فى ذلك الوقت مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون العسكرية من الناحية الرسمية ، أبلغتنى سكرتارية الرئيس أنى سأرافق الرئيس فى اليوم التالى عند سفره لأسوان لقضاء فترة راحة هناك ، وهى الزيارة التى يقوم بها سنويا حيث يقضى الشتاء هناك .

كانت إقامتى هناك فى استراحة وزارة الرى قضيتها فى القراءة . وبدعوة من الرئيس تناولت معه طعام العشاء أكثر من مرة ثم يلى ذلك مشاهدة أفلام سينمائية .

خلال إقامتى هناك حضر شاه إيران مطروداً من طهران بعد إندلاع الثورة الايرانية برئاسة الخمينى . نزل من الطائرة يبدو عليه الارهاق والاحباط ترافقه زوجته وعدد قليل من المرافقين الايرانيين . استقبله السادات بالمطار استقبالاً ودياً بحرارة .

ودار حديث الرئيس السادات معى عن الموقف فى إيران ، وكان فى تقديره أن الشاه سيعود مرة أخرى إلى طهران بعد أن يقوم الجيش الايرانى بعمل مضاد ضد ثورة الخومينى ويطالب - بالقوة - بعودة الشاه إلى الحكم . لقد كان السادات معجباً أشد الاعجاب بالشاه ، وكان يعتبره من الحكام الأقوياء والأكفاء فى المنطقة والذى لعب دوراً بارزاً فى سياسة الشرق الأوسط ، وأنه يفرض سلطته ونفوذه فى المنطقة بالقوة والحكمة السياسية التى تجعل أمريكا تنظر له نظرة خاصة ، ولابد أن تعمل لاعادته للحكم كما حدث من قبل أثناء ثورة مصدق . ووصل بالسادات الخيال إلى أن الشاه - عندما يعود لوطنه - سيقترح عليه نقل جزء كبير من سلاحه الجوى القوى المتمركز فى مصر .

كانت لى وجهة نظر أخرى هى أن الشاه لن يعود مرة أخرى أمام هذه الثورة ذات الطابع الدينى من جهة ، ولأن الشعب تخلص من حاكم كان يحكمه بالحديد والنار ، فضلاً عن أن الجيش وسلاح الطيران الايرانى غير قادر على مواجهة هذه الثورة وهى ثورة شعب وليست ثورة فرد أو مجموعة من الأفراد . وقلت له أنى قمت بزيارة إيران زيارة رسمية زرت فيها القوات الإيرانية من جيش وطيران وبحرية وعدت من الزيارة - كما سبق تبليغها للسادات فى حينه - بانطباع أن هذه القوات مظهرها خادع للقوة الحقيقية والكفاءة القتالية التى تفتقدها . ووصلت إلى هذه النتيجة بعد زيارات تخصصية وأسئلة تكتيكية وفنية لبعض القادة والجنود لمعرفة مهاراتهم القتالية الحقيقية . لقد كانت القوات الإيرانية تمتلك الأسلحة الكثيرة المتطورة والحديثة ولكن

الأفراد غير مؤهلين وغير قادرين على استخدامها الاستخدام الصحيح في الحرب، وكان يغطي هذا العجز وجود عدد كبير من الخبراء الأمريكيين في كل مجال قمت بزيارته.

بعد أن استمع السادات لوجهة نظري، قال إن ولاء القوات الايرانية للشاه ليس موضع شك، وأن أمريكا - في تقديره - ستعمل على استمالة هذه القوات لإعادته للحكم، ويكون بذلك أقوى مما كان من قبل.

لقد أثبتت الثورة الايرانية أن الشاه برغم قوته وسلطته الفريدة في حكم البلاد إلا أنه كان يعيش في برج عال بعيداً ومنفصلاً عن الشعب الذي كان يعاني من قسوة الحياة حتى أصبح مغلوباً على أمره ينتظر الخلاص.

وبعد عدة أيام قضيتها في أسوان قابلني السادات فيها أكثر من مرة، لم يحدثني في أي موضوع هام سواء في سياسة مصر الداخلية أو الخارجية كما لم يحدثني عن الاستراتيجية العسكرية لمصر أو لإسرائيل أو القوتين الأعظم في المنطقة. ومن هنا استأذنت للعودة للقاهرة.

كان من الطبيعي أن أتابع تطور الأحداث بعد اتفاقية كامب ديفيد، وخطوات معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي كان يتم بحثها في ذلك الوقت إلى أن تم الاتفاق عليها وإعلانها.

وحان الوقت للاحتفال باستعادة العريش ورفع العلم عليها بعد أن غاب عنها طويلاً.

عندما وصلتني الدعوة لحضور هذا الاحتفال الشعبي هناك، وجدت نفسي مندفعاً للاشتراك في الاحتفال باستعادة جزء من أرضنا استشهد لنا فيها الآلاف من رجال القوات المسلحة، ولها - ولكل حبة رمل من سيناء - ذكريات كثيرة وعميقة في نفسي كما هي كثيرة وعميقة لدى كل الرجال الذين بذلوا العرق والدم والروح سنوات طويلة دفاعاً عن مصر من هذا الأتجاه الاستراتيجي الخطير.

لقد كنت أشعر بأن مصر بدأت تجني ثمار النصر في حرب اكتوبر، واستبعدت من تفكيري محتويات ومشتملات اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بما فيها من سلبيات، ووجدت نفسي مع باقي المدعوين في العريش.

حضرت الاحتفال، وكان لي شرف تقبيل العلم المصري - ضمن مراسم الاحتفال - الذي ارتفع عالياً في سماء سيناء. وعدت بعد ذلك مباشرة للقاهرة لأستعيد ذكريات كثيرة عن سنوات طويلة مضت. وكان السؤال الذي يلح عليَّ هو «هل حرب أكتوبر هي آخر الحروب؟».

وكانت الحقيقة المؤكدة أمامي «أن حرب أكتوبر ليست آخر الحروب».

وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الاحتفال، طلبني تليفونياً المرحوم الأستاذ علي حمدي الجمال رئيس تحرير جريدة الأهرام لتهنئتي باستعادة العريش كثمرة من ثمرات حرب أكتوبر وتهنئتي بترقيتي لرتبة المشير، ولم أكن أعلم بهذه الترقية.

وبعد قليل أخطرتني رئاسة الجمهورية بالخبر، وطلبت مني ـ بناء على تعليمات الرئيس السادات ـ أن أتواجد في بورسعيد صباح اليوم التالي لاحتفال العريش لمرافقة الرئيس في رحلة بحرية من بورسعيد إلى الاسماعيلية. وكان هو اليوم الأول والأخير الذي ارتدي فيه الملابس العسكرية برتبة مشير. ركبنا اليخت «الحرية»، وكان به نائب الرئيس حسني مبارك ووزير الدفاع كمال حسن علي ومجموعة من مصابي العمليات في حرب أكتوبر من الضباط والجنود. وكان حديثنا أثناء الرحلة عن ذكريات تلك الحرب والشرح والتعليق على أنقاض حصون خط بارليف التي نمر عليها ومواقع الكباري التي أنشأتها قواتنا المسلحة.

لقد سبق أن قمنا بنفس هذه الرحلة عام ١٩٧٥ عند افتتاح الملاحة بقناة السويس على سطح مدمرة من قواتنا البحرية بينما كانت قواتنا المسلحة في أعلى درجات استعدادها للقتال في هذا اليوم، أما هذه الرحلة فقد كانت على ظهر يخت مخصص للرحلات البحرية لرئيس الجمهورية . . . لقد انتقلت مصر من مرحلة الحرب الى مرحلة السلام.

وفي الاسماعيلية صافحت الرئيس السادات وعدت مباشرة للقاهرة.

وكان ذلك آخر لقاء لي مع الرئيس الراحل.

٢ ـ الاستقالـة

وفي وقت سابق، كنت قد قدمت استقالتي للرئيس الراحل سجلت فيها أنه «منذ أن تخرجت في الكلية الحربية في أول نوفمبر ١٩٣٩، قضيت كل حياتي العملية في خدمة القوات المسلحة مؤمناً برسالتها عن اقتناع، مخلصاً لها عن عقيدة، ولذلك إحترفت عملي العسكري ـ عن إيمان وعقيدة ـ متفرغاً له دون غيره.

وخلال رحلة العمر، بحروبها وثوراتها، بحلوها ومرهـا، لم يتزعـزع إيماني بـأهمية وشرف هذه الخدمة الوطني. وإني أسجد لله شكراً على نعمته وتوفيقه أن كان لي شرف تولي أعلى المناصب العسكرية، وحمل أرفع الرتب العسكرية في مرحلة دقيقة وهامة في تاريخ البلاد.

لقد أمضيت في الخدمة أربعين عاماً ساهمت فيها بكل جهد ممكن بقدر ما استطعت، وأشعر حالياً ـ بكل الأرتياح ـ أنه قد حان الوقت، بعد هذه الفترة الطويلة، لأن أعتزل الخدمة. لذلك أرجـو قبول استقـالتي من وظيفة مستشـار رئيس الجمهوريـة للشؤون العسكرية».

لقد جرت العادة في مصر أن يكون وزير الحربية موضع اهتمـام رئيس الدولـة، والتاريخ علمنا الكثير في هذا المجال. فالصراع على السلطة بين المشير عبد الحكيم عامر والرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان شديداً انتهى بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتحار عامر. وكانت هناك خلافات في وجهات النظر السيـاسية والعسكـرية بـين الرئيس الـراحل السادات وكل من وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، ومن بعده الفريق أول محمد صادق، ونال كل منهما الرذاذ نتيجة لذلك.

ومن هنا تصور البعض أن قيوداً فرضت عليَّ بعد أن تركت الوزارة، ولذلك جاء الكثيرون من الأصدقاء أو الصحفيين المصريين والأجانب لزيارتي بالمنزل ليتأكدوا من عدم صحة ذلك وهي حقيقة لا بد أن أقولها وأسجلها.

لقد كنت جندياً محترفاً طول مدة خدمتي، وأعتز بذلك كثيراً إيماناً مني بأن السياسة إذا دخلت الجيش أفسدته. ولقد كانت فترة خدمتي كوزير للحـربية وقـائد عـام القوات المسلحة، هي فترة صراع عسكري مع إسرائيل، ولم تكن الحرب انتهت معهـا حتى انتهت خدمتي في القوات المسلحة.

وبعد حوالي أسبوعين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وقبـل بدء المبـاحثات لعقـد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بأيام كنت خارج الوزارة بعيداً عن العمـل العام بالدولة.

وبعد فترة ما تبلغ لي قبول استقالتي، وأسعدني أن صدر القرار الجمهوري في ١١ نوفمبر ١٩٨٠ بقبولها، وفيها النص الذي كنت أتمناه وأريده وهو التقاعـد (بناء عـلى طلبي).

المحتويات

المحتويات...صفحة
هذا الكتاب : لماذا ؟ ٧

الباب الأول: حرب يونيو ١٩٦٧ ....١٧ ـ ١٢١
١ ـ جذور حرب يونيو ٦٧ ....١٩
٢ ـ الطريق الى الحرب ٣٧
٣ ـ هل كانت مصر مستعدة للحرب؟ ٦١
٤ ـ الحرب ٨١
٥ ـ الانسحاب العام من سيناء ١٠٣
٦ ـ الدروس المستفادة من حرب يونيو ١٢١

الباب الثاني: ست سنوات عجاف ....١٣٥ ـ ١٨٥
١ ـ إعادة بناء القوات المسلحة ١٣٧
٢ ـ الصراع المسلح في مرحلة البناء ١٤٩
٣ ـ حرب الاستنزاف ١٦٣
٤ ـ تقييم حرب الاستنزاف ١٨٥

الباب الثالث: حرب اكتوبر ١٩٧٣ ....١٩٣ ـ ٤٣٧
أولاً: التخطيط والاعداد للحرب ....١٩٥ ـ ٢٧٣
١ ـ التخطيط للحرب ١٩٧
٢ ـ خطوات سريعة في الطريق الى الحرب ٢١٣
٣ ـ قومية المعركة ٢٣٩
٤ ـ الطريق المسدود ٢٥٣
٥ ـ حتمية الحرب ٢٥٩
٦ ـ متى نحارب (الكشكول) ٢٦٥
٧ ـ قرار الحرب ٢٧٣
ثانيا: ادارة العمليات الحربية ٢٨٣
ـ فاجأناهم قبل ان يخدعونا ....٢٨٣ ـ ٤٣٧
ـ العبور : ٦ اكتوبر ٢٩٩
ديان: الانسحاب من خط القناة ٣٢٣
ـ ثلاث معارك في البر والجو: ٧ اكتوبر ٣٣٥
ـ إسرائيل في خطر: ٨ اكتوبر ٣٥١
ـ القوات المصرية تحقق المهمة المباشرة: ٩ اكتوبر ٣٦٥
ـ الانتظار الطويل: ١٠ ـ ١٣ اكتوبر ٣٧٧

ـ تطوير الهجوم في إتجاه المضايق: ١٤ اكتوبر ....
ـ معركة الدفرزوار (الثغرة): ١٥ ـ ٢٠ اكتوبر ....
ـ ثلاث قرارات لوقف اطلاق النار: ٢١ ـ ٢٥ اكتوبر ....
ـ الموقف عند إنتهاء القتال: ٢٨ اكتوبر ....
ـ حرب اكتوبر في الميزان الاستراتيجي ....

الباب الرابع: مباحثات الكيلومتر ١٠١ .... ١٥
١ ـ ما قبل خيمة الكيلومتر ١٠١ ....
٢ ـ إتفاقية النقاط الست ....
٣ ـ مفاوضات اسوان: اتفاقية فك الاشتباك ....

الباب الخامس: المفاوضات العسكرية بين مصر و إسرائيل ٧
١ ـ اكتشاف النوايا في جانكليس ....
٢ ـ عيد ميلاد غير سعيد ....
٣ ـ السد العالي بين الأفكار المصرية والاسرائيلية ....
٤ ـ المستوطنات والمطارات مرة اخرى ....
٥ ـ لقاءات سياسية في ثوب عسكري ....
٦ ـ لقاءات القمة في امريكا ....
٧ ـ نهاية مرحلة في الصراع ....

الباب السادس: الجمسي يترك الوزارة ١٥
١ ـ في الخدمة مدى الحياة ....
٢ ـ الاستقالة ....

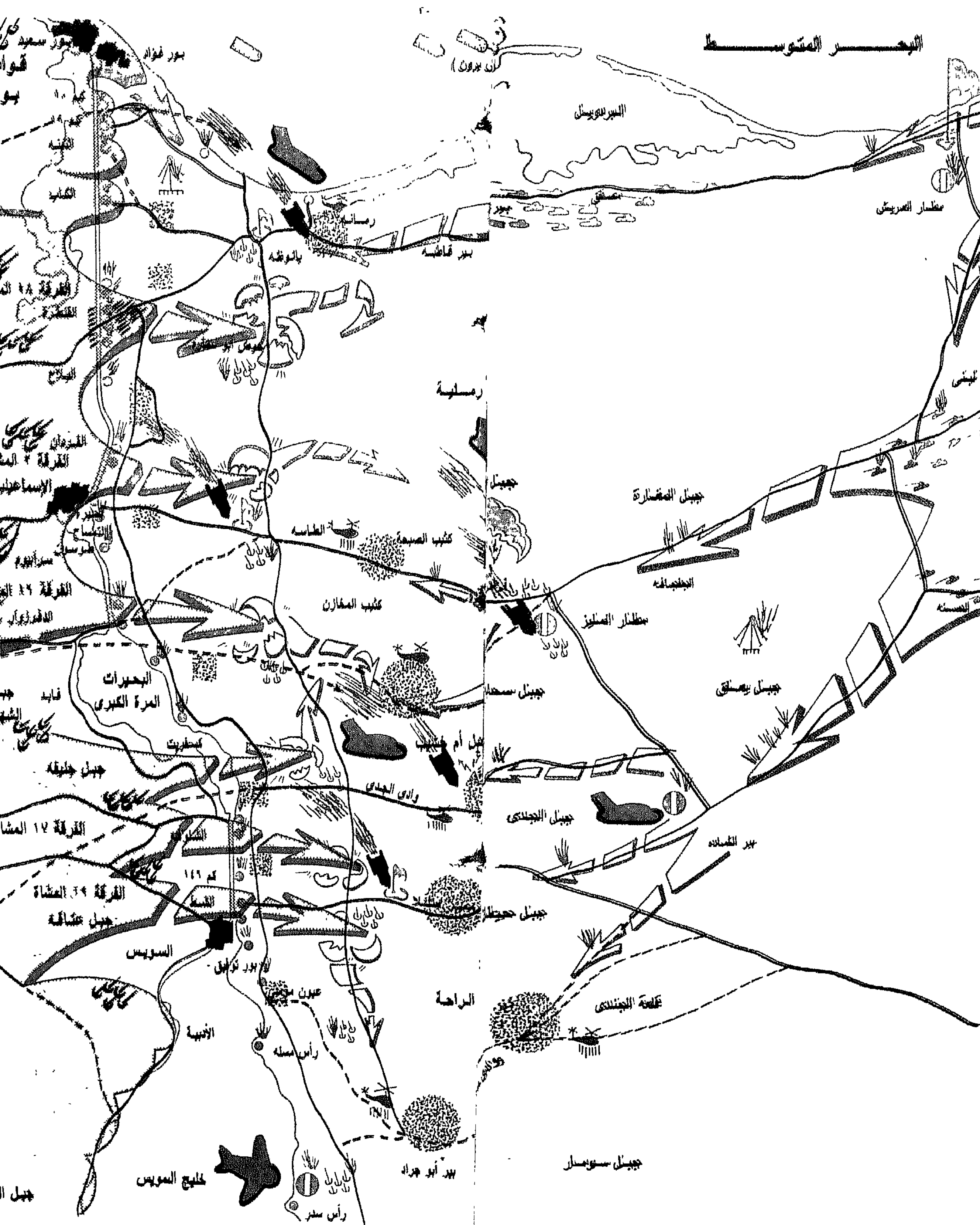
رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٤٢/١٩٩٨
I.S.B.N 977-01-5599-3

الخرائط

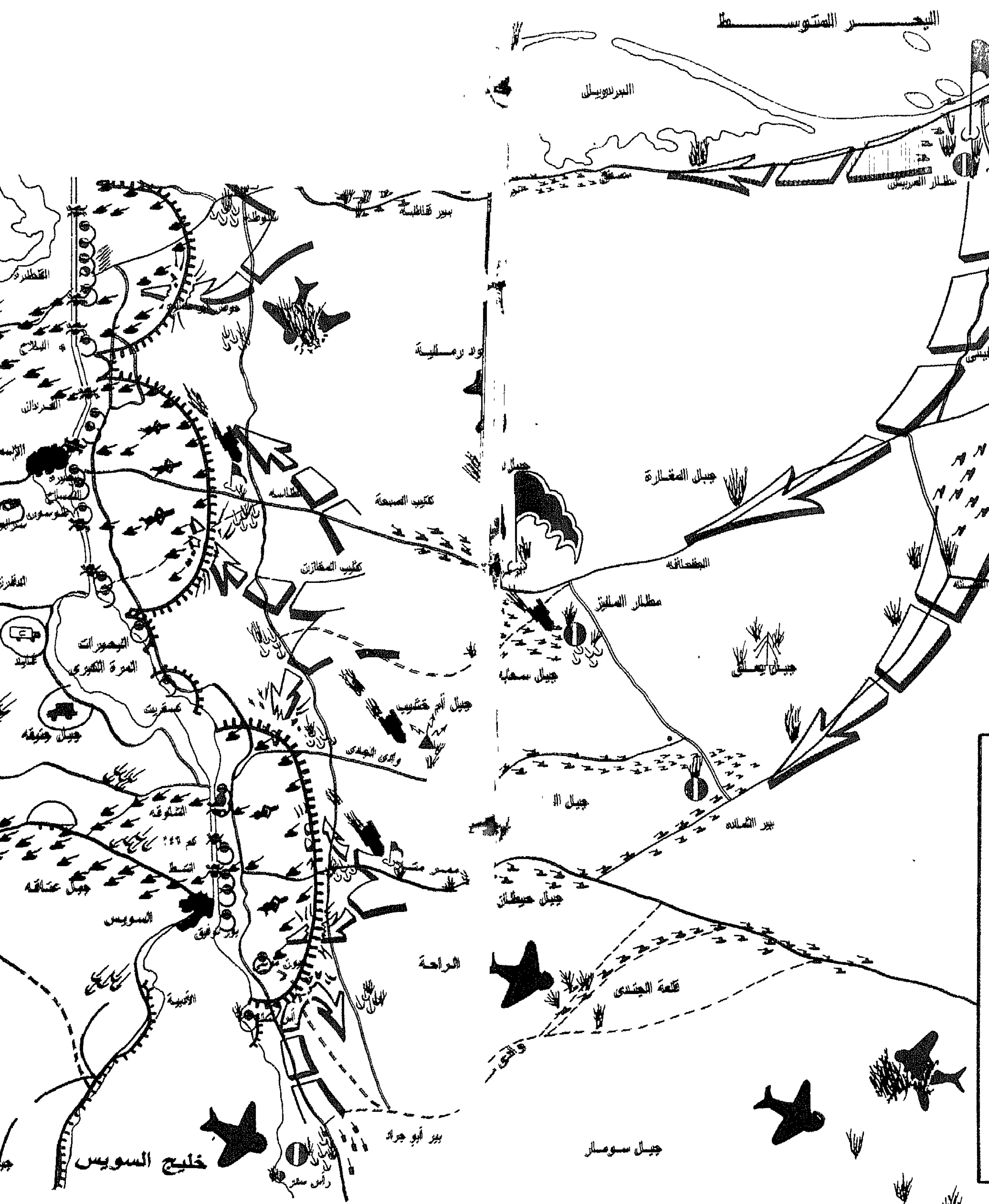
البحر المتوسط
القدس
البحر الميت
غزة
دير البلح
حان يوس
رفح
الشيخ زويد
العريش
البردويل
بورسعيد
بورفؤاد
مطار العريش
مزار
بير العبد
بالوظة
القنطرة
الاسماعيلية
مطار السر
أبو عويجلة
إسرائيل
الحسنه
مطار المليز
مضيق الختمية
مطار تمادة
مضيق الجدى
مضيق متلا
السويس
صدر الحيطان
الكنتلا
المملكة الأردنية
ايلات
العقبه
طابا
التمد
رأس سدر
سيناء
سويبع
أبو رديس
خليج السويس
خليج العقبة
المملكة السعودية
ذهب
الطور
شرم الشيخ
مضيق تيران
جزيرة صنافير
جزيرة تيران
رأس محمد
جزيرة شدوان
البحر الأحمر

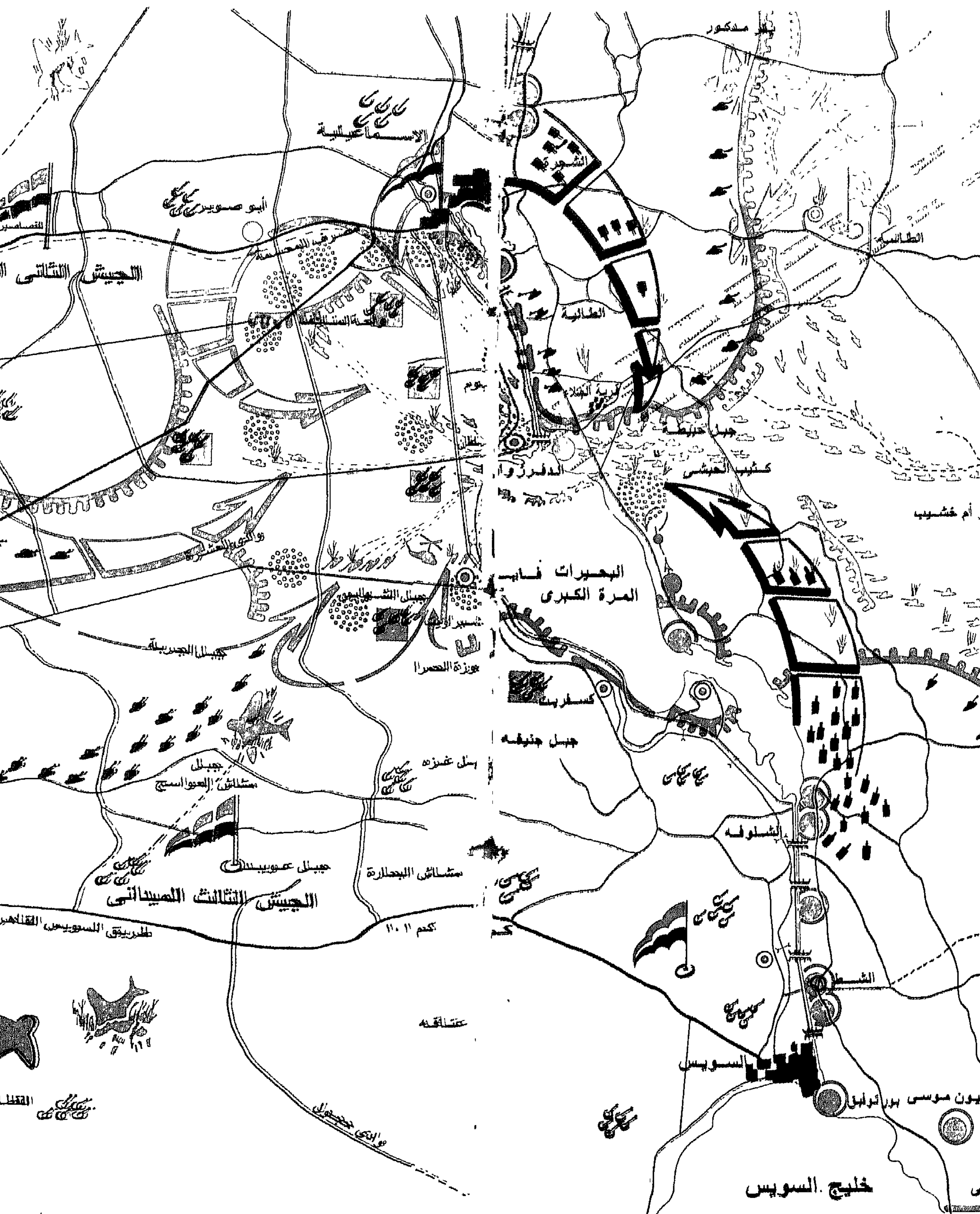
شبه جزيرة سيناء

حريطة رقم (١)

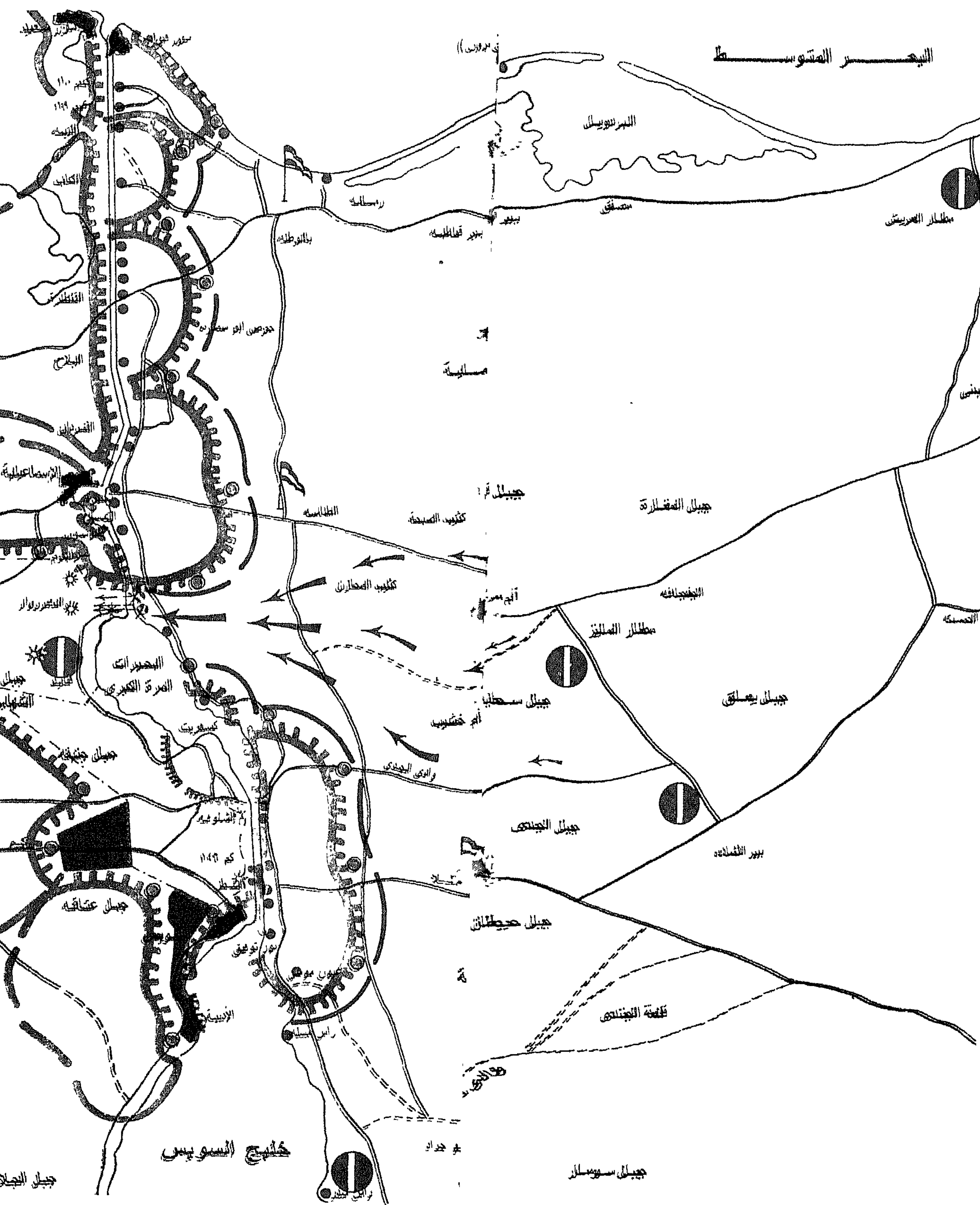


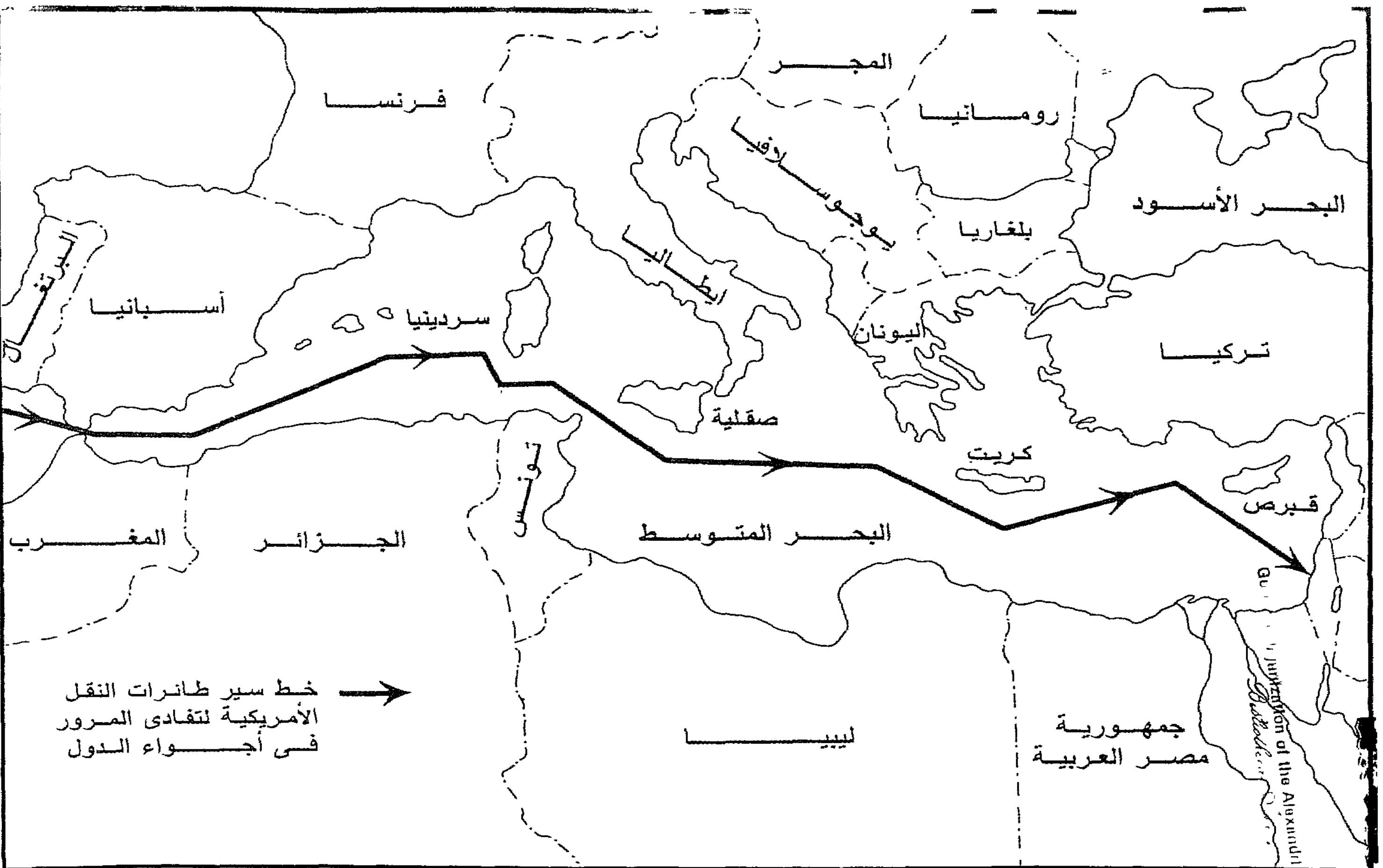
البحـــر المتوســـط
البردويل
مطار العريش
بور سعيد
بور فؤاد
التينة
الكاب
رمانة
بالوظة
بير قاطية
القنطرة
البلاح
الفردان
الإسماعيلية
الدفرسوار
كثيب الصبحة
الطاسه
كثيب المخازن
جبل المغارة
الجفجافة
مطار المليز
جبل يعلق
البحيرات
المرة الكبرى
كبريت
وادي الجدي
جبل الجدي
جبل جنيفة
الشلوفة
الفرقة ١٩ المشاة
جبل عتاقة
السويس
بور توفيق
عيون موسى
الراحة
الأدبية
رأس مسلة
رأس سدر
بير أبو جراد
خليج السويس
جبل سومار
قلعة الجندي
بير تمادة
جبل حيطان


البحر المتوسط
البردويل
خليج السويس
البحيرات المرة الكبرى
السويس
جبل عتاقة
جبل جنيفة
جبل المغارة
جبل يلق
مطار المليز
بير الثمادة
قلعة الجندي
جبل سومار
الراحة
بير أبو جراد
مطار العريش
كثيب الصبحة
جبل أم خشيب
وادي الجدي
بير قطاطية
الطاسة
الشلوفة
كسفريت
بور توفيق



الإسماعيلية
أبو صوير
الجيش الثانى
البحيرات المرة الكبرى
كسفريت
جبل جنيفه
الشلوفه
الجيش الثالث الميدانى
طريق السويس القاهرة
السويس
خليج السويس
كبريت
الطاسة
أم خشيب
عتاقه
عيون موسى
بور توفيق


البحر المتوسط
البردويل
مطار العريش
رمانة
بالوظة
بير قطية
مسلية
الكاب
القنطرة
البلاح
الفردان
الإسماعيلية
جبل المغارة
الطاسة
كثيب الحبشى
كثيب الحطاب
جبل يعلق
مطار المليز
البحيرات المرة الكبرى
كبريت
أم خشيب
وادي الجدي
جبل جنيفة
الشلوفة
جبل الجدي
بير الثمادة
جبل حيطان
جبل عتاقة
بور توفيق
عيون موسى
الأدبية
رأس سدر
قلعة الجندي
خليج السويس
جبل سومار
جبل الجلالة



خط سير طائرات الجسر الجوى الأمريكى عام ١٩٧٣م

خريطة رقم (٤)

المشير محمد عبدالغنى الجمسى

- تخرج في الكلية الحربية في نوفمبر ١٩٣٩.
- بالاضافة الى بكالوريوس العلوم العسكرية فقد حصل ايضا على اجازة كلية القيادة والأركان عام ١٩٥١، وإجازة أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٦٦.
- رقى إلى رتبة فريق عام ١٩٧٣، ورتبة فريق أول عام ١٩٧٤، ثم رتبة مشير عام ١٩٨٠.
- تقلد عدداً من الوظائف الرئيسية بالقوات المسلحة المصرية، حيث عين قائد لواء مدرع عام ١٩٥٩، وقائداً لمدرسة المدرعات عام ١٩٦١، ورئيسا لعمليات القوات البرية عام ١٩٦٦، ورئيسا لأركان جبهة القناة عام ١٩٦٧، ورئيسا لهيئة تدريب القوات المسلحة عام ١٩٧١، ورئيسا لهيئة عمليات القوات المسلحة عام ١٩٧٢، ورئيسا لأركان حرب القوات المسلحة عام ١٩٧٣، ووزيرا للحربية والقائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٧٤، ثم نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية والانتاج الحربي والقائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٧٥، وبعد ذلك عين مستشاراً عسكرياً للسيد رئيس الجمهورية عام ١٩٧٨، الا انه تقاعد بناء على طلبه في ١١ نوفمبر ١٩٨٠.
- اشترك في حرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وفي حرب يونيو ١٩٦٧، ثم في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.
- عين رئيسا للوفد العسكري المصري في مباحثات الكيلومتر ١٠١، ورئيسا للوفد العسكري المصري في المفاوضات العسكرية المصرية الاسرائيلية.
- حصل على ٢٤ نوطاً وميدالية ووساماً من مصر والدول العربية والأجنبية آخرها (نجمة الشرف العسكرية).

بدأت الفترة من تاريخ مصر والعرب بحرب اكتوبر ١٩٧٣ التى هزت منطقه الشرق الاوسط هزا عنيفا، وقلبت الموازين السياسية والعسكرية والاقتصادية فى المنطقة، وعلى اثرها حدث فض الاشتباك الأول على الجبهتين المصرية والسورية، ثم فض الاشتباك الثانى، وأعيد فتح قناة السويس للملاحه، والغيت معاهدة الصداقه المصرية السوفيتية.

وقام الرئيس الراحل أنور السادات بزيارة القدس فى اواخر ١٩٧٧ والتى اطلق عليها «مبادرة السلام» ثم وقع الرئيس السادات «آتفاقيه كامب ديفيد» بين مصر واسرائيل فى ستمبر سنة ١٩٧٨.

كانت الحروب التى دارت بين اسرائيل والعرب تجذب الناس باحداثها ونتائجها، فقد اعتمدت الصهيونيه العالمية على «القوة المسلحة» لانشاء الدولة ومنظمه «الحارس» كانت نواة الجيش الاسرائيلى. مع أن إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين لم يكن هدفا، بل هو مرحلة للتوسع.

وجاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣، فكانت نتائجها مختلفة تماما عن الحروب السابقة، فى الصراع العسكرى الدائم بين العرب واسرائيل، رغم أن الموقف الاستراتيجى فى ١٩٧٣ كان اصعب منه عن حرب ١٩٦٧.

وعبرت القوات المسلحة المصرية الهزيمة، وحققت النصر فى ظروف سياسيه معقده.

وفى اعقاب ذلك دخلت مصر مرحلة جديدة، وحدث تغيير شامل فى مؤسسات واجهزة الدولة.

وهذا الكتاب معالجة للموضوع العسكرى على المستوى الاستراتيجى وهو شهادة تصلح لتكون أمام للمتخصصين فى كتابة التاريخ عسى أن تنير الطريق إلى مستقبل أفضل

١٨٠٠ قـرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب